مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

المجلد الخامس عشر العدد الاول ربيع ١٩٨٧

قواعد النشر بالمجلة

●ترحب مجلة العلوم الاجتماعية بنشر الأبحاث والدراسات الأصيلة ذات المستوى الأكاديمي الراقي، وتقبل للنشر فيها الأبحاث المكتوبة باللغتين العربية والانجليزية على ان يلتزم المؤلفون بالشروط التالية

١ — ان لا يزيد في الأحوال الاعتيادية عدد صفحات البحث عن ٤٠ صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة على ورق كوارتر بمسافة ونصف بين الأسطر بما في ذلك الهوامش والجداول وقائمة المراجع وفي حالة إجازة بحث طويل للنشر فمن حق هيئة التحرير الطلب إلى مؤلفه اختصاره.

٢ — ان تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة الأبحاث، وبخاصة في التوثيق والاشارة إلى المصادر بحيث تتضمن اسم المؤلف، عنوان الكتاب او المقال، اسم الناشر او المجلة، مكان النشر إذا كان كتاباً، تاريخ النشر، المجلد والعدد وارقام الصفحات إذا كان مقالاً.

٣ — يفضل أن يزود البحث بقائمة للمصادر منفصلة عن الحواشي، وفي حالة وجود مصادر اجنبية ان تضاف قائمة بها منفصلة عن قائمة المصادر العربية.

٤ — يطلب من المؤلفين ان يزودوا المجلة بخلاصة للبحث في صفحة واحدة بالانجليزية.

● ويجب ان يكون واضحاً بان المجلة لا تنشر بحوثاً سبق ان نشرت او انها معروضة للنشر في مكان آخر، وتقوم المجلة باخطار المؤلفين باجازة بحوثهم للنشر بعد عرضها على محكم او اكثر تختاره المجلة على نحو سري ويجوز للمجلة ان تطلب إجراء تعديلات شكلية او شاملة على البحث قبل إجازته للنشر.

● وبعد ان ينشر البحث تقوم المجلة بتزويد المؤلف بعشر مستلات من بحثه مجاناً [illegible] علماً بأن كافة الحقوق المترتبة على النشر (بما في ذلك إعادة النشر بأي شكل ترتئيه المجلة، والتخزين والحفظ الآلي) تؤول إلى ملكية مجلة العلوم الاجتماعية.

●كما تقوم المجلة بنشر مراجعات وعرض الكتب الجديدة (كقاعدة آخر ثلاث سنوات من تاريخ صدور العدد). ويطلب عادة ان لا تزيد عن عشر صفحات من حجم الكوارتر بمسافة ونصف. على أن تتضمن المراجعة بمكان بارز المعلومات التالية.

●الاسم الكامل للمؤلف، العنوان الكامل للكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات.

وإذا كان الكتاب بلغة اجنبية يجب كتابة هذه المعلومات بتلك اللغة.

وبعد نشر المراجعة تقوم المجلة بارسال نسخة من العدد الذي نشرت فيه المراجعة هدية مجانية للمؤلف [illegible]

عية لما ينشر فيها او في غيرها من المجلات والمحافل
ير العلمية عن مشاريع البحوث في طور التنفيذ او عن
ناطات الأكاديمية الأخرى في مختلف مجالات العلوم

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

المجلد الخامس عشر - العدد الأول - ربيع ١٩٨٧

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات

في مختلف حقول العلوم الاجتماعية

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - ص ب ٥٤٨٦ - الصفاة - الكويت 13055

هاتف: ٢٥٤٩٣٨٧ - ٢٥٤٩٤٢١ - تلكس: KUNIVER ٢٢٦١٦

الاسعار والاشتراكات

الكويت (١) دينار، السعودية (١٣) ريالاً، قطر (١٣) ريالاً، الامارات (١٣) درهماً، البحرين (١,٥٠٠) ديناراً، عمان (١,٥) ريالاً، العراق (١,٥٠٠) ديناراً، الأردن، (١,٢٥٠) ديناراً، تونس (٢) ديناراً، الجزائر (٢٠) ديناراً، اليمن الجنوبي (١,٥٠٠) ديناراً، ليبيا (٢) ديناراً، مصر (٢) جنيهاً، السودان (١,٥٠٠) جنيهاً، سوريا (٥٠) ليرة، لبنان (٦٠) ليرة، اليمن الشمالي (٢٠) ريالاً، المغرب (٣٠) درهماً.

الاشتراكات .

	سنة	سنتان	ثلاث سنوات	اربع سنوات
للأفراد				
الكويت ودول مجلس التعاون	٤ د.ك	٧,٥ د.ك	١١ د.ك	١٤ د.ك
الدول العربية الأخرى	٥ د.ك	٨,٥ د.ك	١٢ د.ك	١٥ د.ك
البلاد الأخرى	٢٠ دولاراً	٢٥ دولاراً	٥٠ دولاراً	٦٠ دولاراً
للمؤسسات				
الكويت والبلاد العربية	٢٠ د.ك.	٣٥ د.ك	٥٠ د.ك	٦٥ د.ك
في الخارج	٦٥ دولاراً	١٢٠دولارا	١٧٥ دولاراً	٢٣٠ دولاراً

*** ملاحظة مهمة للافراد :**
يرجى تسديد الاشتراك السنوي نقداً (اوراق نقدية) في رسالة مسجلة ولن تقبل التحويلات المصرفية او البريدية

*** ملاحظة مهمة للمؤسسات :**
عند تسديد الاشتراك بتحويلات مصرفية يرجى إرسال المبلغ المطلوب بعد خصم عمولة المصرف

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب ٥٤٨٦ صفاة
الكـويت 13055

أرجو تسجيل / تجديد اشتراكي / اشتراكنا في المجلة لمدة (   )

الاسـم : ....

العنوان البريدي : ....

....

☐ مرفق المبلغ المطلوب نقداً في رسالة مسجلة   التاريخ   /   /

☐ ارسلوا فاتورة   التوقيع

☐ عدد ١، ١٩٧٣

النفيسي، العلاقات الايرانية السوفياتية ـ ربيع، اتجاه مصر نحو الاشتراكية ـ الأخرس، التخطيط الاجتماعي في مجال رعاية الأطفال والشباب ـ شكري، الأمم المتحدة في الميزان ـ الأزهري، مبيعات الفرص وعلاقتها بكفاءة السياسات التسويقية من وجهة النظر العلمية والعملية.

☐ عدد ١، ١٩٧٤

النجار، أزمة نظام النقد الدولي ـ علي، التصنيع وسياسة الحماية الجمركية في لبنان ـ قنديل، النماذج الرياضية المحددة والتخطيط التأشيرى ـ ربيع، الحضارة وقضية التقدم والتخلف ـ أبو علي، إمكانية وسائل التنسيق بين الخطط الصناعية في الدول العربية.

☐ عدد ٢، ١٩٧٤

الأخرس، الجو القيمي المتقدم العلمي والتكنولوجي ـ أبو العلا، جدول الحياة المختصر للكويتيين لعام ١٩٧٠ ـ بوحوش، عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث ـ الجميلي، التشرد في العراق ـ سامي، بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية العاملة في دولة الكويت.

☐ عدد ١، ١٩٧٥

زحلان، ربيع، هجرة الأدمغة والهجرة الداخلية في البلاد العربية ـ عفيفي، السياسات الترويجية لمتاجر التجزئة بالكويت ـ الأعرجي، بين الاستراتيجية «والتكتيك» في التخطيط للتطوير الاداري ـ الغزالي، حول فلسفة الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت ـ السلمي، مدخل تكاملي لنظرية التنظيم ـ الكرسني، مقدمة لدراسة الثورة المهدية ـ برهوم، الدور الاجتماعي للشرطة من وجهة نظر علم الاجتماع.

☐ عدد ٢، ١٩٧٥

صقر، التكامل الاقتصادي العربي: الدوافع . . والطموح والمتغيرات مع إشارة خاصة لدول الخليج ـ بدر، الثورة السلوكية في العلوم السياسية ـ مقلد، الوفاق الدولي ودبلوماسية الأزمات ـ النقيب، تعليم التخطيط من مفهوم الواقع العربي ـ عبدالرحيم، تقارير الأداء وسيلة اتصال بين المحاسب والمدير ـ الرميحي، مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج المعاصرة.

☐ عدد ١، ١٩٧٦

النجار، الشركات متعددة الجنسية ودورها في التنمية الاقتصادية ـ فرح، السالم، الانقسام التحديثي التقليدي في الكويت ولبنان ـ الحسن، العلاقات الانسانية في العمل ـ النجار، العنصر الإنساني وأهميته في التنمية الاقتصادية ضمن المسئولية الادارية، عبدالسلام، شركات الملاحة البحرية المتعددة ومشاريع التعاون العربي في النقل البحري.

☐ عدد ٢، ١٩٧٦

الأعرجي، حول فاعلية وكفاءة الأجهزة الادارية الخدمية الحكومية ـ أبو عياش، نموذج نظري واختبار عملي لبيئة حضرية الكويت ـ الغزالي، نحو محاولة تشخيص أزمة الاقتصاد العالمي ـ عاقل، نظرية بياجية عن تكوين المفاهيم ـ الثاقب، حول حجم وبيئة العائلة العربية والكويتية.

☐ عدد ٣، ١٩٧٦

عفيفي، نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية ـ أحمد، المدخل التكاملي لدراسة المجتمع العربي ـ اسماعيل، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية.

☐ عدد ٤، ١٩٧٦

مقلد، ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية: الاطار النظري العام ـ حريم، القيادة الادارية ـ مفهومها وأنماطها ـ تناغو، الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الانمائي، أحمد، سوسيولوجيا المعرفة: الماهية والمنهج ـ بوحوش، ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفيتي.

☐ عدد ١، ١٩٧٧

عبدالرحمن، ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق ـ القيسي، الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة ـ جلال الدين، السكان والتنمية: النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث، برهوم، مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن.

☐ عدد ٢، ١٩٧٧

الخصاونة، صيغ التعاون الاقتصادي العربي اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري الأردني ـ **سليمان**، بعض المشاكل والحلول في التمويل الانمائي للأقطار النفطية ـ **السلمي**، نموذج نظري لأسلوب تخطيط الكفاءات الادارية في الكويت ـ **الحبيب**، الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون.

☐ عدد ٣، ١٩٧٧

عطية، أسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية ـ **أحمد**، في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ ـ **النفيسي**، معالم الفكر السياسي الاسلامي ـ **عبدالرحيم**، تكاليف التسويق، دراسة تحليلة انتقادية ـ **السعيد**، التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية.

☐ عدد ٤، ١٩٧٧

القطب، استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية ـ **صقر**، الادخار واستراتيجية التنمية في مصر ـ **توق**، التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي /مدخل نظري ـ **خيرالدين**، اختبار قياس لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الأجنبي على تنمية بعض الدول العربية.

☐ عدد ١، ١٩٧٨

شافعي، الصناعة التحويلية في العالم العربي تقييم لواقعها وأهدافها ـ **السطنبولي**، الأحياء القصديرية في المدن شمال افريقية ـ **النجار**، مجموعات العمل والقيادات الجماعية ـ **رمزي**، المرأة والعمل الفعلي منظور سيكولوجي.

☐ عدد ٢، ١٩٧٨

النجار، الدول النامية وتحديات التكنولوجيا ـ **الحسين**، نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع ـ **عبدالباقي**، حول دوافع وبواعث السلوك الانساني ـ **حداد**، دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية.

☐ عدد ٣، ١٩٧٨

ياغي، العراق والقضية الفلسطينية ـ **فرج**، الابداع والفصام ـ **أبو عياش**، تطور النظرية الجغرافية ـ **النفيسي**، الجماعية في دولة الإسلام.

☐ عدد ٤، ١٩٧٨

عبدالباسط، حول العلاقة الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من خلال منظور التنمية الشاملة ـ **الفقي**، تقويم واقعي لأوضاع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية بالكويت ـ **أبولبدة**، مص الأصابع ـ **المنوفي**، التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر ـ **الليبي**، التنمية الاقتصادية في مصر دراسة تحليلية.

☐ عدد ١، ١٩٧٩

القيسي، نحو سياسة بترولية مشتركة ـ **خصاونة**، التخطيط التربوي والتنمية ـ **فؤاد**، المؤرخ المصري عبدالرحمن الجبرتي، ابراهيم، التوجيه التربوي للمبدعين ـ **الخطيب**، ثلاثون سنة من قيام اسرائيل.

☐ عدد ٢، ١٩٧٩

محمود، نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر ـ **العوضي**، اتفاقيتا اطار العمل الصادرتان عن كامب ديفيد في ضوء القانون ـ **أحمد**، التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية ـ **الجواهري**، الحريم السلطاني ودوره في الحياة العامة.

☐ عدد ٣، ١٩٧٩

النجار، نحو نظام نقدي دولي جديد ـ **الأشعل**، محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية ـ **مرار**، مشاركة العاملين في الادارة ـ **أبوالنيل**، دراسة مقارنة في الاستجابة على اختبار الشخصية الاسقاطي الجمعي بين السعوديين وكل من المصريين والأمريكيين.

☐ عدد ٤، ١٩٧٩

عبده، نمو الطفل للقوى وعلاقته بمنوه الادراكي ـ **الركابي**، الأصول التاريخية للموقف العربي من النظريات العرقية والطبقية ـ **عبدالرحمن**، الخليج وقضاياه في الصحافة المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لاسرائيل ـ **المنوفي**، الساسية المقارنة: مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية.

☐ عدد ١، ١٩٨٠

ناجي، الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني ـ بركات، الاعلام وظاهرة الصورة المنطبعة ـ رشاد، تبقرط العملية السياسية ـ عبدالرحيم، دراسة لتفاعل الأسرة كأحد الأبعاد الفارقة في برنامج للتقويم السيكولوجي للمعوقين.

☐ عدد ٢، ١٩٨٠

الخطيب، التربية المستمرة، سياستها وبرامجها وأساليب تنفيذها ـ تركي، حقوق الطفل بين التربية الاسلامية والتربية العربية الحديثة ـ زكي، الأزمة الراهنة في الفكر التنموي ـ أحمد، علم الاجتماع، التحديات الأيدويولوجية ومحاولات البحث عن الموضوعية ـ الأحمد/الجاسم، التربية العملية، وضعها الحالي البرامج المقترحة وأثر ذلك في إعداد معلمي المستقبل في كلية التربية بجامعة الكويت.

☐ عدد ٣، ١٩٨٠

الثاقب/ سكوت، موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب ـ السالم، التنشئة السياسية والاجتماعية في الكويت ـ توق، المستوى الاقتصادي والاجتماعي والترتيب الولادي وتأثيرهما على النمو الخلقي عند عينة من الأطفال الأردنيين ـ دراسة تجريبية.

☐ عدد ٤، ١٩٨٠

الفقي، أثر إهمال الأم على النمو النفسي للطفل ـ منصور، علم النفسي البيئي: ميدان جديد للدراسات النفسية ـ عبدالرحمن، دراسة سوسيولوجية عن أنماط الجريمة في الصحافة المصرية ودلالاتها الاجتماعية ـ آ دم، مفهوم الاتجاه في العلوم النفسية والاجتماعية.

☐ عدد١، ١٩٨١

مقلد، دور تحليلات النظم في التأصيل لنظرية العلاقات الدولية ـ الشرقاوي، الأساليب المعرفية المميزة لدى طلاب وطالبات بعض التخصصات الدراسية في جامعة الكويت ـ الأحمد، لعب المحاكاة وإمكانية استخدامها في تدريس المواد الاجتماعية في المرحلة المتوسطة في مدارس الكويت ـ التميمي، مفهوم التسوية السياسية.

☐ عدد٢، ١٩٨١

النجار، نظام النقد الأوروبي أهدافه ومستقبله ـ نور، تطبيق الحاسبات الالكترونية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية الآمال المعقودة وإمكانيات التطبيق العربي ـ التميمي، الخليج العربي، دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي ـ العظمة، اقتصاديات المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المتنافسة في ظل تغيرات الأسعار ـ الفرابي، الجغرافيا ومدى ارتباطها بالعوم الاجتماعية.

☐ عدد٣، ١٩٨١

كاظم، حول التفسيرات المتباينة لنتائج الاختبارات ـ الريحاني، معالجة التبول اللاإرادي سلوكياً دراسة تجريبية علاجية ـ عبدالرحيم، استخدام المنهج الاسقاطي لدراسة بعض المواقف الاجتماعية كمتغيرات وسيطة بين العجز الجسمي وسوء التوافق النفسي (دراسة ميدانية في البيئة الكويتية) ـ توق/ عباس، أنماط رعاية اليتم وتأثيرها على مفهوم الذات في عينة من الأطفال في الأردن ـ تركي، قلق الامتحان بين القلق كسمة والقلق كحالة ـ شريف، الأنماط الادراكية المعرفية وعلاقتها بمواقف التعلم الذاتي والتعليم التقليدي.

☐ عدد٤، ١٩٨١

القطب، اتجاهات ودوافع المطالعة عند الشباب في المجتمع الكويتي المعاصر (دراسة ميدانية) ـ الشرقاوي، الاستقلال عن المجال الادراكي وعلاقته بمستوى الطموح ومفهوم الذات لدى الشباب من الجنسين ـ رجب، الاطار العامل لنظرية المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية ـ السالم، تقويم كتب الادارة الصادرة في اللغة العربية ـ البكري، أثر البحوث في رسم السياسات وصنع القرارات التربوية ـ الخالق، دور المرأة الكويتية في ادارة التنمية.

☐ عدد ١، ١٩٨٢

العامري، عدد الكلمات المستدعاة الاستذكار والنسيان في التداعي الحر ـ نور، بعض السياسات الاستراتيجية لتنمية فاعلية نظم الكمبيوتر للمعلومات في الدول النامية مع التركيز على البحرية العربية ـ الخصوص، الجذور التاريخية لأزمة العلاقات العراقية الايرانية في العصر الحديث ـ رفاعي/ الحمود، الملامح الأساسية للادارة العليا

في قطاع الأعمال الكويتي وعلاقتها بسلوك اتخاذ القرارات - **عبدالرحمن**، الصحيفة كوثيقة تاريخية متى ولماذا؟ - **الجميلي**، تأهيل المجرمين وأثره في المجتمع دراسة خطوات التأهيل وموقف المشروع العراقي - **حماد**، الموقف الافريقي من قضية فلسطين - **سليم**، الاحياء الاسلامي، دراسة في حالة المسلمين السوفيات - **الجمل**، فاعلية التغذية الراجعة في تغيير أسلوب التعليم الصفي.

☐ عدد ٢، ١٩٨٢

البغدادي، المضمون السياسي لمفهوم الأمة في القرآن - **حسن**، هموم السلطان عبدالحميد الثاني وجهاز الجاسوسية في الدول العثمانية - **عبدالباقي**، الطب الشعبي في قرية مصرية - **نعيم**، اتساق القيم الاجتماعية ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر - **شافعي**، مناهج تقييم المشروعات في الدول النامية - **الخترش**، حركة حامد بن رفادة على الحدود الشمالية للحجاز (مايو/يونيو ١٩٣٢) - **أبو اسماعيل**، قياس وتحليل العوامل المرتبطة بكفاءة أداء وظيفة الشراء الصناعي بالشركات الكويتية - **ميلكان/العيسى** دراسات في العمل في المجتمع القطري - **الشلقاني**، أثر استبعاد الوفيات بسبب الحوادث والتسمم والعنف على زيادة توقع البقاء على قيد الحياة.

☐ عدد ٣، ١٩٨٢

عبدالرحمن، الفكر الاقتصادي والتغير التكنولوجي - **الجعلي**، الذرائع الدبلوماسية والقانونية للتوسع الامبريالي في أفريقيا - **عبدالمعطي**، الثروة والسلطة في مصر - **الموسى**، دراسة في التوزيع الجغرافي للسكان والتنمية في الكويت - **السيد**، صورة الذات الشعبي لدى المرأة ونماذج من الأدب الشعبي (سيكولوجية) - **عيسى**، مشكلة الصادارات الصناعية للدول المتخلفة - **مطر**، المعالجة الحاسبية لتكلفة الموارد البشرية في المشروع الاقتصادي - **عبدالخالق**، الرضاء الوظيفي وأثره على انتاجية العمل.

☐ عدد ٤، ١٩٨٢

سعادة، الأهداف التعليمية للدراسات الاجتماعية وتطبيقاتها على المجال المعرفي - **الطحيح**، مفهوم الادارة - دراسة ميدانية - **الملا**، دراسة مقارنة للنضج الاجتماعي والاستعداد التعليمي بين الأطفال ذوي الاعاقة البصرية والأطفال المبصرين - **عساف**، التغذية العكسية وشروط الفعالية - **أحمد**، بريطانيا والبحث عن حل سلمي للمشكلة الفلسطينية أبان ثورة عرب فلسطين - **الخطيب**، التجربة الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة بين النصوص الدستورية والممارسة السياسية - **أبو النيل**، دراسة ثقافية مقارنة بين المصريين واليمنين في النواحي العصابية والسيكوسوماتية - **نمر**، الموارد الانسانية في الآداب المحاسبي والأدب الاقتصادي.

☐ عدد ١، ١٩٨٣

معوض، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية - **جدعان**، حوادث المرور في الكويت (أسبابها وطرق علاجها) - **أحمد**، أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات على انساق القيم الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية - **مطر**، نموذج المدخلات والمخرجات كأداة من أدوات تخطيط النشاط الانتاجي في المنشآت الصناعية - **عبدالخالق**، دراسة تقييمية لدور ديوان الموظفين الكويتي في تطوير الجهاز الاداري للدولة.

☐ عدد ٢، ١٩٨٣

شرف الدين، أحكام التطبيب في الفقه الاسلامي - **بيومي**، تقييم الجوانب العلمية والعملية للمحاسبة عن الموارد البشرية - **الكومي**، الاشتراكية الصهيونية بين الحقيقة والخيال والتزييف: دراسة نقدية لتجربة الكمبيوتر الاسرائيلي - **ساري**، أخبار الجريمة في صحافة الامارات (دراسة تحليلية) - **الفرا**، نحو تقنية جديدة في تدريس الكيمياء - **خيري**، المميزات البنائية للأسرة النووية الأردنية (دراسة استطلاعية) - **الشلقاني**، السياسة السكانية في الكويت: الوضع الحالي والبدائل المتاحة.

☐ عدد ٣، ١٩٨٣

سعادة، دور أهمية التعميمات والنظريات في ميادين العلوم الاجتماعية - **الفقي**، الموهبة العقلية بين صدق النظرية والتطبيق (عرض وتحليل لأهم الدراسات) - **بدر**، الرضاء الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس - **عيسى**، النمو المعرفي عند جان بياجيه وعمل النصفين الكرويين للمخ - **سالم**، اشكاليات استخدام تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية.

☐ عدد ٤، ١٩٨٣

نور، الرقابة الفعالة على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات: بعض الاعتبارات العملية لمواجهة التحديات الحالية خاصة في البيئة العربية - **الفقي**، تكافؤ الفرص التعليمية ومجتمع الجدارة - **عمر**، القاعدة الانتاجية والتنمية الاقتصادية الشاملة - **نعيم**، التكوين الاقتصادي، الاجتماعي وأنماط الشخصية في الوطن العربي - **الخطيب**، العامل النووي في الصراع العربي الاسرائيلي في ضوء العدوان الاسرائيلي ضد المفاعل النووي العراقي - **الشيشيني**، نقل التكنولوجيا والتبعة التكنولوجية في الدول العربية - **نمر**، دراسة أثر التضخم الاقتصادي في الفكر المحاسبي ونموذج مقترح لمحاسبة التضخم.

☐ عدد ١، ١٩٨٤

ياسين، الديمقراطية والعلوم الاجتماعية دراسة حول مشكلات التبرير والنقد والالتزام - **بدر**، فعالية نظام الاتصالات في بيت التمويل الكويتي: دراسة ميدانية وصفية تحليلية - **رفاعي**، مشاكل إدارة الأفراد في قطاع الأعمال الكويتي - **التميمي**، بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها الوطني دراسة في التاريخ الاجتماعي - **مطر**، تحسين أساليب دمج بنود التقارير المالية المنشورة - **جميل**، الاطار النظري للمفاضلة بين نظم المعلومات البديلة.

☐ عدد ٢، ١٩٨٤

رابح، وضعية تعليم الفتيات والنساء في الجزائر قبل الاستقلال وبعد الاستقلال - **سعادة**، تطبيق الحقائب التعليمية في ميدان الدراسات الاجتماعية - **الشربيني**، مشاكل القطاع التعاوني الاستهلاكي في مصر - **الثاقب**، الاتجاه الراديكالي في علم الاجرام، مثالية الفكر أم واقعيته - **سالم**، التحليل العلمي للدعاية - **زكريا**، العرب والثقافة والتاريخ حوار مع فكر عبدالله العروي في ضوء كتابه الأخير.

☐ عدد ٣، ١٩٨٤

بستان، آراء واتجاهات تربوية في مجال محو الأمية بدولة الكويت - **حاجي**، دراسة تحليلية لنسب أسعار المنتج وأسعار المستخدم بجداول المدخلات والمخرجات لدولة الكويت - **هدية**، السلطة والشرعية - **اسماعيل**، الادمان الكحولي، المشكلة المراوغة - **العبيدي**، تعيين وترقية أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الكويت - **جلال الدين**، التمييز بين الذكور والاناث، وانعكاساته على وضع المرأة ودورها في المجتمع: مثال الأردن والسودان، **النقيب**، التاريخ الجديد والحقائق الخطرة.

☐ عدد ٤، ١٩٨٤

رفاعي، فلسفة الادارة اليابانية في إدارة الموارد الانسانية، ما الذي يمكن أن تتعلمه الادارة العربية منها - **عبدالمعطي**، التعليم وتزييف الوعي الاجتماعي دراسة في استطلاع مضمون بعض المقررات الدراسية - **الخطيب**، الجوانب الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية في الفكر العربي - **سهاونه/ أبو جابر**، مستويات واتجاهات الخصوبة والوفيات في الأردن - ١٩٦١، ١٩٧٦ - **تركي**، الشخصية ونظرية التنظيم - **النقيب**، العقلية التآمرية عند العرب.

☐ عدد ١، ١٩٨٥

حامد، أثر العوامل النفسية في التنمية - **سعادة**، استخدام الاختبارات ذات الاختيار المتعدد في التاريخ والجغرافيا - **بدر**، فعالية اتخاذ القرار بواسطة مجموعة - **الهاشل**، التربية الحياتية في المرحلة الابتدائية - **غبريال**، دراسات تجريبية في الاتجاهات النفسية نحو البيئة في الكويت - **سليمان**، عوامل الابتكار في الثقافة العربية المعاصرة - **عبدالرحيم**، الجوانب السلوكية للموازنات التخطيطية.

☐ عدد ٢، ١٩٨٥

حسين/ السليمان، المعلومات الغذائية للطالب الجامعي - **الريحاني/عبدالجابر**، دراسة فعالية أسلوبي التعزيز الرمزي والاشراط الكلاسيكي في علاج التبول اللاارادي - **أبو اصبع**، التواصل في المؤسسات الاعلامية - **البيلاوي**، دراسات تجريبية في تعديل السلوك عند الأطفال - **عيسى**، علاقة التعليم بمستوى الحكم الأخلاقي لدى عينة مختارة من طلبة كلية التربية - جامعة طنطا - **العطار**، المدخل الشرطي للمحاسبة الادارية - **ربيع**، تطوير التعليم في حقل العلوم السياسة كأداة للتنمية.

☐ عدد ٣، ١٩٨٥

شموط، الفلسفة التربوية عند الفارابي أصولها وملامحها العامة - **باشا**، الاستثمارات العربية الخارجية بين الواقع والطموح - **الطواب**، تطور التفكير عند الأطفال من وجهة نظر المدرسة البياجية - **علي**، موازين المدفوعات والتضخم النقدي العالمي: ووجهة نظر نقدية في التضخم النقدي العالمي - **عسكر/ أحمد/ الأنصاري**، استقلالية هيئة التدريس في مجال علمهم وفق نظام المقررات بمعهدي التربية للمعلمين والمعلمات بدولة الكويت - **بكتاش**، مفهوم التخلف السياسي في دول العالم الثالث - **شريف**، دراسة مقارنة لنمط المناخ المؤسسي وعلاقته برضا المعلم عن مهنته في مدارس المقررات والمدارس التقليدية - **نبراي**، التعليم العام والتعليم الفني والمهني: الطبيعة والمشاكل والحلول، **النقيب**، مدخل إلى رواق الهزيمة: دراسة أولية في نتائج حرب حزيران ١٩٦٧.

☐ عدد ٤، ١٩٨٥

بستان/ الجاسم، التشعيب في نظام المقررات في المدارس الثانوية الكويتية - **الشرقاوي**، الفروق في الأساليب المعرفية الادراكية لدى الأطفال والشباب من الجنسين - **النجار**، المرأة العربية وتحولات النظام الاجتماعي / حالة المرأة العربية الخليجية - **بدر**، دور الدين الاسلامي في نظام دوافع وحوافز العمل - لأعضاء هيئة التدريس بجامعتي دولة الكويت والأردن - دراسة تطبيقية مقارنة - **الريحاني**، الخصائص الشخصية للمرشدين الفعالين وغير الفعالين - **خلف**، دراسة نقدية للانماط واستخداماتها في أنثروبولوجية مجتمعات الشرق الأوسط - **علام**، بناء اختبار هدفي المرجع لقياس مهارات المعلمين في تطوير الاختبارات المدرسية - **الشربيني**، مفهوم دورة حياة المنتج بين النظرية والتطبيق: دراسة تحليلية لدى فاعلية المفهوم في ترشيد قرارات المنتجات - **القادري**، قانون البحار والنظام الاقتصادي العالمي الجديد - **الخطيب**، الانماء السياسي الخليجي في اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية - **عبدالرحمن**، حول إشكالية الاعلام والتنمية في الوطن العربي - **البيلاوي**، دراسات تجريبية في تعديل السلوك عند الأطفال - **موسى**، دور التعليم في اعداد الكفاءات من القوى العاملة - **عيسى**، نحو تأصيل فلسفي لدور الدولة الاقتصادي - **عبدالله محمود سليمان**، في طبيعة الانسان.

☐ عدد ١، ١٩٨٦

محمود، الأعباء القومية لأزمة الأوراق المالية بدولة الكويت - **رمضان**، سوق عمان المالية: إلى أين - **علي**، التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتحويلات المصرين العاملين بالوطن العربي - **أسيرى/ المتوقي**، الانتخابات النيابية السادية (١٩٨٥) في الكويت (تحليل سياسي) - **الثاقب**، المرأة والجريمة، اتجاهات حديثة في علم الاجرام - **عزام**، أثر التهجير على الأسرة الفلسطينية: دراسة وصفية استطلاعية - **ميعادي**، تطوير الهوية السياسية للفلسطينيين في اسرائيل - **الفيل**، الأمن الغذائي في الكويت - **بيومي**، المحاسبة عن تكلفة رأس المال من زاوية ترشيد تخصيص واستخدام الموارد البشرية - **رضا**، حدود القدرة والاحباط في التخطيط التربوي في العالم العربي.

☐ عدد ٢، ١٩٨٦

عبد الحي، توجهات السلوك السياسي للدول الكبرى في الأمم المتحدة - **عبدالجواد**، أهم ملامح التغير النبائي في القرية المصرية في السبعينات - **رمزي**، مستوى التكيف الاجتماعي المدرسي لطلاب المرحلة المتوسطة في محافظة نينوى وعلاقته بتحصيلهم الدراسي - **الشيخ**، العلاقة بين اتجاهات الطلبة في المرحلتين الثانوية والاعدادية - **الشلقاني**، قياس الفاقد من التعليم بين الطلبة الكويتيين - **رضوان**، التخطيط لتكوين وتأهيل الأصول البشرية من خريجي الجامعات وفقا لاحتياجات التنمية في دولة الكويت - **الجاسم**، تقويم عمل الموجه الفني - **شاهين**، اسلوب المعاينة الحكمية في المراجعة الاختبارية نحو معايير موضوعية - **عساف**، المحددات الأساسية لدورة الميزانية العامة - **جبر**، اتجاهات المجتمع الكويتي نحو التدخين واستراتيجيات مكافحته، مدخل تسويقي. **الربيعو**، الفكر العربي المعاصر في مواجهة مشكلات الأقليات «أربع رؤى تعبر عن أزمة».

☐ عدد ٣، ١٩٨٦

مصطفى، حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي - **ظاهر**، اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني - **باشا/ الطوبجي**، الصناعات والمنتجات الثقافية: الواقع العربي والتصورات المستقبلية - **زكريا**، عمل المرأة في الوطن العربي: الواقع والآفاق - **سمحة**، أنماط الهجرة الفلسطينية في فلسطين واتجاهاتها (٤٨ - ١٩٨٠)

ـ عثمان، التغيرات في الأسرة الحضرية في الأردن ـ السيد، الطفل وتكوين المفاهيم: دور الروضة والمدرسة الابتدائية ـ حسين، لافون: قضية أخلاقية لها أبعاد أخرى في تاريخ الكيان الصهيوني ـ بيومي، افتراضات وفعاليات مداخل معالجة انحراف التكلفة.

☐ عدد ٤، ١٩٨٦

عزام، السلطة السياسية ووظيفتها الاجتماعية ـ **الجرباوي**، نقد المفهوم الغربي للتحديث ـ **معوض**، أزمة عدم الاندماج في الدول النامية ـ **سعيد**، التنمية وتكوين الأطر، حول تدريس علم الاجتماع ـ **تركي**، دراسة حضارية مقارنة ـ **مصطفى**، قيادة الرسول وخلافته والأنماط المثالية للسلطة ـ **المطوع/عبسى**، أثر استخدام اللغة الانكليزية كوسيلة اتصال تعليمية على التحصيل الأكاديمي لكلية العلوم بجامعة الكويت ـ **صليبي**، دور الجامعة الاردنية في تنمية اتجاهات الحداثة عند طلبتها ـ **الثاقب**، التحضر وأثره على البناء العائلي وعلاقة العائلة بالأقارب في العالم العربي: عرض وتقييم لنتائج البحوث ـ **حبيب/ قاسم**، اقتصاديات صناعة المعارض في دول مجلس التعاون الخليجي.

الابحاث :

التقارير :

دليل الرسائل الجامعية :

الملخصات

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٥ ـ العدد ١ ـ ربيع ١٩٨٧ (الصفحات من ١٥ ـ ٤٢)

أزمة التحول الاشتراكي والإنماء في مصر

ايليا حريق
العلوم السياسية ـ جامعة انديانا

شهدت مرحلة مابعد الاستقلال في البلدان العربية دخول الدولة كعنصر مسيطر في الاقتصاد القومي، خاصة في مصر والجزائر وليبيا وسوريا والعراق. وكان الامل في نجاح اشتراكية الدولة وتحقيق الانماء والرفاهية كبيرا لايضاهيه في ذلك المضمار سوى الامل في الوحدة العربية. ولاشك أن أسباب النجاح كانت متوفرة في مصر أكثر مما كانت عليه في البلدان العربية الاخرى لما تتمتع به مصر من استقرار سياسي وقيادات فكرية وادارية. غير أن النتيجة لم تأت بمستوى الامل، بل حصل تقهقر اقتصادي واضح. ونأمل في هذا البحث ان نلقي بعض الضوء على المعوقات الاساسية في النهج الاشتراكي للإنماء في مصر.

إن الابحاث والدراسات الاقتصادية التي ظهرت في مصر قيّمة ومفيدة للغاية ولم يكن لنا أن نقوم بهذا البحث دونها، والذي نسعى من أجله في معالجتنا هذه للموضوع إنما هو ربط الاقتصاد بالسياسة القومية وتوخي الصراحة التامة مهما كانت قاسية. ونحن إن لم نأت بجديد، فإن دافعنا الى الكتابة هو معالجة الموضوع بمنظار يختلف عما سبقه وربما يكون من شأنه مساعدة القارىء العربي على فهم إشكالات التنمية الاقتصادية فهما أوسع.

تجد دول العالم الثالث ذاتها في وضع حرج عندما تعالج امور التنمية. إن القطاع الخاص في معظم تلك البلدان ضعيف واصحاب الخبرة والمبادرة قليلون وامكانياتهم محدودة. هذا من جهة ومن جهة اخرى الدولة هي المؤسسة الاقوى على تجميع رأس المال وتعبئة الكفاءات، لكن ينقصها الاستقرار السياسي والجرأة على مواجهة المعادلات الصعبة والمسؤولية المالية والاخلاقيات الملائمة.

يأخذ هذا الامر اهمية خاصة عندما ندرك أن بدائل الاشتراكية في العالم النامي ليست في دورها بالامر السهل ولايمكن اعتبار طريقها معبّدة تحفّ بها الزهور. ان للبلدان

النامية ظروفاً اقتصادية خاصة قد لاتفيد معها الاشتراكية ولا اقتصاد السوق الحرّ بصبغته الجاهزة المنبثقة عن اوضاع بلدان تختلف في مرحلة نموها الاقتصادي والسياسي عن بلدان العالم الثالث. فلا الاتحاد السوفياتي ولا البلدان الغربية ذات معطيات مماثلة لاوضاع البلدان النامية لكي تشكل انظمتها نموذجا حريًا بالتقليد.

في مواجهتها لامور التنمية تقتدي الزعامات السياسية في بلدان العالم الثالث بمنظارها العقائدي او بتحديات المشاكل اليومية التي تتطلب حلا. ومصر بين تلك البلدان قد اتبعت في عهد عبد الناصر الاتجاهين: (١) الاستجابة للواقع الاقتصادي(٢) والانقياد للدلائل العقائدية. فالذي يتابع سياسة مصر الثورة عندما اختطت طريق الاستقلال الاقتصادي وأوصدت الابواب امام المؤثرات الاجنبية في اقتصادها القومي واعتمدت سياسة بدائل الاستيراد[١] وركّزت على الصناعة يخال له ان قادة الثورة قد قرأوا واعتنقوا نظرية التبعية *(dependencia)* التي روّج لها علماء امريكا اللاتينية.

الواقع ان الثورة المصرية قد ابتدأت في نهجها الاقتصادي القومي منذ اواسط الخمسينات ثم بلغت تلك السياسية اوجها في سنة ١٩٦٢ قبل ان يكتب احد حرفا في نظرية التبعية. والثورة في نهجها هذا كانت تستجيب عفويا لتحديات المرحلة: استمرار خطر الاستعمار، سيطرة الاجانب المقيمين على الاقتصاد القومي، التخلف الفاضح في مستوى المعيشة وضعف القطاع الصناعي.

لم تكن مصر وحدها بين بلدان العالم الثالث في السير في ركاب الاتجاه الاشتراكي القومي بل سار عدد كبير من البلدان النامية في ذلك المنحى وبصورة تلقائية لاتلقينية، ولنا اسوة بتركيا في منطقتنا منذ الثلاثينات، اذا ماتوخينا المقارنة.

ان دلّ نهج مصر والبلدان النامية على شيء فعلى ان نظرية التبعية ليست سوى ردّ فعل تلقائي وعفوي لظروف مرحلة معينة واستجابة ايديولوجية مبسّطة لمشاكل اقتصادية غاية في التعقيد. وسوف نرى في هذه الدراسة النتائج الخطيرة المتأتية عن اتباع سياسات نظرية التبعية التي ماشتها مصر قبل ان يصيغها المنظرون.

خلفيات واطروحات :

عندما قامت ثورة يوليو وتسلّم عبد الناصر شؤون الحكم كان الوضع الاقتصادي من حيث المعطيات مماثلاً لكثير من بلدان العالم الثالث وبصورة خاصة منه تلك المجموعة ذات الدخل المتوسط. فقد كان الاقتصاد المصري ينصف بالسمات التالية: (١) تفاوت بالغ في توزيع الدخل، (٢) ندرة في رأس المال المتوفر للاستثمار، (٣) تدن في مستوى المعيشة مفرط الخطورة، (٤) الاعتماد على تصدير المواد الخام (القطن بالدرجة الاولى) لسد حاجات البلاد من النقد الاجنبي، (٥) الزراعة تشكل المصدر الرئيسي للدخل القومي كما

وانها كانت اكبر مشغّل للأيدي العاملة، (٦) انخفاض كبير في الانتاجية متمثل في كون مايقارب ٦٠ بالمئة من اليد العاملة تشتغل في الزراعة ولا تقدم سوى ٣١ بالمئة من الدخل القومي، (٧) الكفاية الذاتية في المواد الغذائية، وتبعية في الصناعة، واخيرا(٨) سيطرة رأس المال الاجنبي على القطاع العصري في الاقتصاد القومي.

توفي عبد الناصر بعد ١٨ سنة اقامها في الحكم، من تموز (يوليو) ١٩٥٢ الى ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠. فما الذي احدثه في الصورة الاقتصادية التي ورثها عن الغير.

من الناحية الايجابية نجد أن أهم ماحصل كان التقدم الملحوظ في رأب الثغرة في الدخل بين الاغنياء والفقراء، خاصة في الارياف حيث كان من نتائج الاصلاح الزراعي ان اختفت طبقة الملاك الكبار وزادت الاراضي المملوكة لفئة صغار الفلاحين (خمسة أفدنة فمادون) من مساحة مجملة قدرها ١ر٢ مليون فدان (٣٥ بالمئة من مساحة الاراضي الزراعية الى حوالي ٤ مليون فدان تشكل ٦٦ بالمئة من الاراضي الزراعية في سنة ١٩٧٥[٢].

وحصل تقدم نحو المساواة في الدخل في المدن ايضا بفعل الضرائب واقامة حد اعلى وادنى للرواتب. فلايعيش احد برفاهة ولا احد دون مستوى الكفاف، على الاقل مبدئيا.

ومن الايجابيات ايضا اتساع القاعدة الصناعية التي ارتفعت حصتها من الدخل القومي من ١٦ بالمئة في سنة ١٩٥٢ الى ٢١ بالمئة سنة ١٩٦٠ وظلت هكذا سنة ١٩٧٠. ثالثا، بناء السد العالي وزيادة الطاقة الكهربائية ومساحة الاراضي المحصولية.

وهناك انجازات قد يختلف فيها المراقبون حسب خلفياتهم الايديولوجية: تأميم القطاع الخاص ومحاولة الاستقلال الاقتصادي باعتماد سياسة بدائل الاستيراد، وهي مسائل ستكون محل تحليل في هذه الدراسة.

اذا ما تابعنا المقارنة مع سنة ١٩٥٢، نجد ان الايجابيات الاقتصادية تكاد تتوقف عند هذا الحد[٣]. ظل رأس المال الضروري للاستثمار شحيحا وسالبا في آخر سني عبد الناصر. ظل مستوى المعيشة لعامة الناس منخفضا. نجد مثلا ان فقراء الريف ازدادت نسبتهم من ٢٣ بالمئة في سنة ١٩٥٨ الى ٤٤ بالمئة في سنة ١٩٧٤[٤]. واستمر مستوى الفقر متفاقما في المدن ايضا[٥]. اما بالنسبة للصورة العامة فان الدخل المتوسط للفرد لم يرتفع الا بنسبة ٧ر٢ بالمئة سنويا، اي مئة جنيه (باسعار ١٩٦٥)[٦].

(٣) ظلت تبعية الاقتصاد قائمة بل ازدادت تفاقما. (٤) بدأت الركيزة الرئيسية للاقتصاد المصري منذ ذلك التاريخ تتحول من الانتاج الى المصادر الخارجية للدخل. اما الصادرات المصرية فقد ظلت في معظمها من المواد الاولية مع فارق ان النفط اخذ مركز الصدارة متقدما بذلك على القطن. (٥) ازداد العجز في توفير المواد الغذائية محليا حتى اصبحت

مصر الآن بحاجة الى تموين ذاتها من الخارج بنسبة ٥٠ بالمئة[٧] من احتياجاتها الغذائية وقد كانت قبل ١٩٥٢ تتمتع باكتفاء ذاتي. (٦) تضخم اعباء الدولة المالية والوقوع في المديونية للخارج، (٧) ظلت الزراعة في سنة ١٩٧٠ القطاع الانتاجي الاكبر (اذا ما استثنينا البترول والغاز الطبيعي) وتستوعب اكبر عدد من الايدي العاملة (٥٧ بالمئة)[٨]. ولم تتعد حصة الزراعة من الناتج القومي ٢٨ بالمئة، اي ان الانتاجية الزراعية في سنة ١٩٧٠ لم تكن افضل مما كانت عليه في سنة ١٩٥٢. (٨) طرأ ركود على الاقتصاد المصري منذ سنة ١٩٦٣[٩] وانخفاض في الانتاجية الصناعية باستمرار منذ ذلك الحين[١٠].

السؤال اذن، لماذا لم يحصل التقدم الاقتصادي المرجو في ظل النظام الاشتراكي في مصر الثورة؟ لو ان عبد الناصر أهمل المسألة الاقتصادية، لكان الجواب سهلا، انما الواقع ان حكومة الثورة كانت اول حكومة تعطي الاقتصاد القومي العناية الرسمية البالغة كما وانها دخلت الميدان الاقتصادي كربّة عمل وبسطت سيطرتها شبه الكاملة على الاقتصاد القومي. ثم إن القيادة السياسية كانت قوية ومخلصة ونزيهة، كما يعلم الجميع عن الرئيس عبد الناصر. فلهذه الاسباب لابد من التركيز على القرار السياسي والاقتصادي لمعرفة حقيقة ماجرى واسباب القصور.

نبدأ بطرح بعض الاعتبارات الظنية *(hypotheses)* في محاولة تفسير القصور في سجل الاقتصاد الاشتراكي في مصر. اولا، نعتبر ان سبب القصور يعود في الدرجة الاولى الى تحكم القرار والغرض السياسي والعقائدي بالقرار الاقتصادي مما ادى الى اعتماد استراتيجية إنمائية غير مجدية واولويات انمائية غير موفقة والى تعثر مسيرة القطاع العام وافول نجم القطاع الخاص. واهم عناصر تلك الاستراتيجية كانت سياسة بدائل الاستيراد وهدر الكفاءات البشرية الاقوى فاعلية في عملية التنمية بواسطة الاضطهاد السياسي لها.

ثانيا، اعتبار القيادات السياسية للملكية العامة على انها حق تصرف مطلق للدولة دون اي ضابط او اشتراك شعبي إضافة الى ضعف مبدأ المسؤولية المالية عند تلك القيادات.

ثالثا، تصور القيادات السياسية للمسألة الاقتصادية كان انطباعيا ولايرتكز على تفهم واضح او سليم.

رابعا، قدرة القيادات السياسية على أخذ القرار اعظم بكثير من قدرتهم على التخطيط الفعلي وضبط الامور العامة، او تسييرها في الاتجاه الذي يتبناه القرار.

واخيرا، اتجاه تلك القيادات للاستجابة للمشاكل الملحّة بحلول وقتية ذات مفعول معطل في المدى البعيد.

سوف نتناول هذه الاعتبارات الظنية بالبحث ونثبت منها ما امكن انما قد لانستطيع في مثل هذه العجالة ان نوفي حق كل واحدة منها بالتساوي.

يتضح من هذه الاعتبارات اننا لانشارك الرأي القائل ان القصور سببه تردد الحاكم في التمادي بالاجراءات الاشتراكية[11] ولابنظرية التبعية التي تعيد المسؤولية الى الاستعمار واستمرار مظهره الاقتصادي وهذا تفسير يهمل المسؤولية القومية ويفسر الامور بالعلاقات الخارجية. فطبيعة النظام الاقتصادي الدولي دون شك امر بالغ الاهمية في شؤون التنمية ولايبدو من السجل الذي سنثبته هنا ان القصور سببه عوامل خارجية حتى الحرب منها، كما سنرى.

ولانشارك في الرأي القائل ان التنمية في بلد متخلف يعمل في نظام اقتصادي دولي مهيمن تقتضي ظهور نظام حكم يطلق عليه اسم بيروقراطية ـ سلطوية وذلك النظام يكون استجابة للظروف الاقتصادية. وهذا ادعاء لايمكن اثباته ولاهو مجد في ايضاح المشكلة او معالجتها كما وانه يعيد مسألة القصور الى النظام الاداري لا السياسي وهو اجمالا اقتراح وصفي اكثر منه تفسيري وقد اعتنقه وتربري في صياغة كتابه مع **عبد الناصر والسادات**[12].

الثورة واستراتيجية التنمية الاقتصادية

ان نظرة سريعة الى استراتيجية مصر الثورة في الخمسينات والستينات تدل بوضوح على ان زعماء الثورة بالغوا في تصورهم لقدرتهم الذاتية على تسيير الاقتصاد القومي حسب مشيئتهم ونهجوا على المجازفة والانفعال في اخذ القرار حسب الظروف. ومن غرابة الامور انهم جمعوا في مرحلة لاتتجاوز عشر سنين بين سياسة التخطيط وسياسة الانفعال فجاء مافعلوه مزيجا مضطربا.

ليس من عيب في كون الهدف الاقتصادي الذي سعت من أجله الثورة طموحا. فقد كان ذلك الطموح يتلاءم مع شخصيات زعماء الثورة الديناميكية ومعتقداتهم السياسية المتعلقة بفكرة العدالة الاجتماعية والمساواة والتقدم والاستقلال. فقد كان هدف الثورة (١) رفع مستوى المعيشة لعامة الشعب، (٢) زيادة الانتاج وعدالة التوزيع، (٣) العمل على الاكتفاء الذاتي او بعبارة اخرى التوصل الى درجة عالية من الاستقلال الاقتصادي

ان النظر الى الاساليب او السياسات التي يجب اتباعها للتوصل الى تحقيق تلك الاهداف يدل على تناقضها لبعضها البعض، فرفع مستوى المعيشة لعامة الناس يشكل في بلد فقير ضغطا على خزانة الدولة وعجزا في رأس المال المتوفر للاستثمار. والاستقلال الذاتي لايتلاءم مع زيادة الانتاج او رفع مستوى المعيشة لانه يضطر المخطط الى طلب

القروض من الخارج واستيراد احتياجات الانتاج والضغط على اجور المواطنين من اجل الادخار. وفي بلدان العالم الثالث حيث الدخل القومي متدن ودخل الفرد منخفض جدا يصعب جدا زيادة الادخار. فالفقر يتفشى في مصر الى درجة ان ٤٤ بالمئة من افراد الريف كانوا يعيشون دون مستوى الفقر في سنة ١٩٧٤[١٣]. ولا يختلف الوضع عن ذلك الا قليلا في الحضر[١٤]. ولا يكفي أن تحجز الدولة ثروة الاغنياء اذ ان ثروة هؤلاء ايضا محدودة ولاتفي باحتياجات إنماء اقتصاد دولة وشعب.

الخلاصة، ان عبدالناصر كان يواجه معادلة قائمة لاحل سهل لها. غير ان طموحه الكبير وطبيعة النظام الانفعالية حمل السراة الجدد على مواجهة المعادلة الصعبة بان تجاهلوها وسلكت الدولة طريق الاستثمار النشيط والتوسع في الصناعة والري والزراعة والادارة في الوقت ذاته الذي سارت فيه بتنشيط الاستهلاك. وكما سنرى دفع بها هذا الجموح في السلوك الاقتصادي الى الخروج عن الاعتماد على النفس وطلب القروض من الخارج بسرعة وباحجام ضخمة.

جاءت الخطوات التي اتخذت لتحقيق اهداف الثورة الانمائية بين سنة ١٩٥٢ و١٩٦١ متتالية وسريعة الاجراء. الاولى منها اخذت فور توصل الضباط الاحرار الى الحكم وبالضبط في ايلول (سبتمبر) اي شهران فقط بعد حصول الانقلاب، فصدر قانون الاصلاح الزراعي الاول ووضع حدا اعلى على مساحة الارض الزراعية التي يحق للمالك الاحتفاظ بها واقامت الثورة في الوقت ذاته جمعيات تعاونية تساعد المستفيدين من الفلاحين على تدبير زراعة اراضيهم المكتسبة. ثم ان الحكومة عدّلت قانون ايجار الاراضي الزراعية فضمنت للفلاح الاستقرار في كسب عيشه وحصنته ضد الطرد الاعتباطي.

وكانت تلك السياسة الاصلاحية الاولى واضحة وصريحة منذ البدء ومن خيرة ماقامت به الثورة من اعمال اصلاحية. وقد تطورت فيما بعد وشملت جميع المزارعين. ولم تتعثر في اواخر الستينات الا بسبب الاهمال الرسمي واضطرار الحكومة الى زيادة دخلها من الزراعة وفرض القيود المكبلة لها[١٥].

اما فيما يتعلق بسياسة الثورة تجاه قضايا الصناعة والتجارة فانها لم تتضح الا في اواخر الخمسينات، ويبدو ان الثورة قد انزلقت عن قصد وغير قصد الى التأميم ولم تنجل افكار عبدالناصر في هذا الخصوص الا في سنة ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ حين ارسى مبادىء الاشتراكية في الميثاق بصورة فاصلة نظريا وعمليا.

لم تكن الاشتراكية جزءاً من الاطار الفكري للثورة في سنة ١٩٥٢ بل ظهرت بالتدرج بفعل ظروف سياسية معظمها استثنائي. حصلت اول خطوة في هذا الاتجاه في سنة ١٩٥٦ ابتداء بتأميم شركة قناة السويس ثم مصالح رعايا الدول المشتركة في العدوان الثلاثي على مصر. واتجه العهد بعد ذلك تدريجيا الى احلال الدولة في مركز مرموق في

الاقتصاد القومي فأنشأ وزارة الصناعة ووزارة التخطيط ووزارة الاصلاح الزراعي. وقد وقع خلاف بين رجال الثورة واصحاب الاعمال من الوطنيين حول سياسة توظيف الاستثمارات الجديدة نشأ على اثره تخوف عند رجال الاعمال من التقلبات السياسية في البلاد ومن تعاظم هيمنة الدولة اقتصاديا. وحصل على اثر الوحدة مع سوريا في سنة ١٩٥٨ ان اشتد عزم الدولة في التدخل وكانت قد تسربت الافكار الاشتراكية بزخم متزايد الى ان وقعت الخطوة الكبرى في يوليو (تموز) فحصلت تأميمات واسعة النطاق في مصر وسوريا ازدادت بعدها على اثر الانفصال السوري الذي احدث هزّة كبيرة في نظام عبدالناصر فاستعاد هذا الاخير المبادرة السياسية بمهاجمة خصوم الثورة ناعتا لهم بالرأسمالية والحق بهم مسؤولية النكسة القومية متهما لهم بالرجعية، ثم اتاحت له حرب اليمن بعد ذلك مباشرة ان يستعيد المبادرة ومكانته الدولية.

ومن دوافع التأميم الاخرى الرغبة في الهيمنة السياسية كليا والقضاء على المواقع والفئات التي تتمتع بامكانية التحرك ولو بمحدودية. ومن ذلك تأميم الصحافة في سنة ١٩٦٠ وذلك قبل الشروع في التأميمات الواسعة للشركات الاقتصادية، رغم ان الصحافة المصرية كانت بالغة النجاح اقتصاديا ومشهودا لها بالوطنية. ثم ان عجز السراة الحاكمين عن التحكم بارادة وسلوك رجال الاعمال دفعهم الى اختزال المعادلة والاستيلاء على المؤسسات الاقتصادية وتأميمها واخضاعها للادارة المركزية.

وقد اساء التفكير الذي تبع تلك الاجراءات الى التنمية الاقتصادية من اوجه اخرى، اولها، اخضاع المصالح المؤممة للادارة المركزية المرتبطة مباشرة بالمجلس الوزاري فكبّلت ايدي الخبراء وقد وضع هؤلاء تحت سيطرة الموالين سياسيا للنظام من غير اهل الخبرة، وكان معظمهم في ذلك الحين من الضباط الاحرار. والادارة المركزية تلك وضعت مسؤولية القرار الاقتصادي على مختلف مستوياته في يد رجال السياسة فاصبح القرار السياسي مسبقا على القرار الاقتصادي. وادخل هذا الوضع الخوف في قلوب رجال الادارة مما دفعهم الى تجنب اخذ القرار المناسب خوفا من التبعات. وسوف نجد فيما بعد ان تدخل الدولة سياسيا أضرّ جدا بالقطاع العام، خاصة في سياسة الاسعار والاجور والتوظيف. والشيء ذاته يقال في بعض الصناعات التي أنشأتها الدولة بدافع سياسي وقومي اكثر منه اقتصادي ولم تنجح بل امتصت قدرا كبيرا من رأس المال المتوفر للاستثمار[١٦]، وسوف نتكلم عن الاولويات فيما بعد.

ومن جهة اخرى، اساء الجو المسيطر باسم الاشتراكية والعدالة الاجتماعية لعملية الانتاج وتدنى الدخل القومي وذلك بسبب ما وجهه النظام من تهم واظهره من عداء لفئة رجال الاعمال اصحاب الخبرة والمبادرة، والمعلوم ان مصر والبلدان النامية تشكو عجزا كبيرا ليس في وفرة رأس المال فقط بل ايضا في رجال الاعمال اصحاب المبادرة

(*enterepreueurs*)، وبدل ان تتبع الدولة سياسة تنشيط وزيادة اعداد تلك الفئة القادرة على دفع عجلة الاقتصاد القومي فان الثورة ناصبتها العداء وكبّلت ايديها واضطهدتها فحرمت البلاد من ثروة بشرية نادرة، مع العلم ان الدولة كانت قادرة على ضبط تلك الفئة سياسيا واخضاعها لاجراءات تكفل العدالة الاجتماعية، دون ان تضطهدها.

ان الاشتراكية كعقيدة سياسية تلائم مصلحة الحاكم السياسية من اوجه عديدة. فهي اولا، تضفي على نزعة الهيمنة عند السراة ميزة الفضيلة والتقدم فتبرر سيطرتهم على جميع اوجه الحياة اقتصادية كانت او غير اقتصادية. وهي من جهة اخرى، تضمن لهم تأييد الجماهير الشعبية التي تناسبها الافكار الاشتراكية من حيث الاعتراف بحقوقها الاقتصادية ومساواتها مع الفئات المتقدمة في المجتمع. ان تجاوب عامة الشعب مع مبادىء الاشتراكية في العالم الثالث اشد بكثير منها في سائر البلدان ذلك ان معظم فئات الشعب هي من الفقراء او محدودي الدخل وهؤلاء غالبا ما ينظرون الى الدولة لاعانتهم وبالتالي هم طبيعيا من دعاة الاشتراكية. ومن خصائص تلك المجتمعات ضعف الطبقة الوسطى، فغالبا ما نجد اقلية ثرية في تلك البلدان تواجه اكثرية ساحقة من عامة الشعب ذوي الدخل المتدني.

ان المفارقة الرئيسية هنا هي ان عامة الشعب المناصرين للاشتراكية لايملكون اداة تمكنهم من التأثير على القرار الاقتصادي او السياسي، وبالتالي تتوقف مصلحتهم على امانة وكفاءة السراة الحاكمين فهم من هذه الناحية معرضون للنكسة دائما ولايقدمون شيئا يذكر في بناء نظام العدالة والانماء.

ان فكرة الملكية العامة التي تبدو وكأن ملكية الموارد القومية هي للشعب لاتتعدى المجال الخطابي، اذ ان الدولة تحتكر لنفسها الحرية التامة في التصرف. والملكية في المفهوم النهائي ليست سوى حقوق تصرّف. وما دام الشعب لاوسيلة او مؤسسة لديه تمكنه من المشاركة في التصرف بالموارد القومية، فلا ملكية له اطلاقا انما الملكية كل الملكية لرجال الدولة المتصرفين بالشؤون الاقتصادية. ويمكن تسمية هذا الوضع باشتراكية الدولة وهو الامر الذي ساد في مصر. إن ادارة القطاع العام في مصر كانت كليا بيد المجلس الوزاري ورئيس الدولة وتخضع لمركزية تامة. وقد اعطى هذا التدبير حرية تامة للدولة في السياسة الاقتصادية عامة.

التخطيط الاقتصادي

ان الحرية التامة التي تمتع بها نظام الثورة المصرية في القرار الاقتصادي لم توازها قدرة على ضبط وتدبير الامور الاقتصادية حسب مشيئة صانع القرار. فالواقع ان اسهل الامور في بلدان العالم الثالث تبنّي الاشتراكية واصعب الامور تحقيقها. فالاشتراكية تركّز الخبرات

والموارد في هيئة مركزية واحدة مسؤولة عن تحريك عجلة الاقتصاد القومي بكاملها. وليس هناك من دليل على ان الدولة في بلد متخلف أقلّ تخلفا من المجتمع الذي تظهر فيه. فلا يبدو ان القيادات السياسية اكثر حكمة او نزاهة او خبرة من مايجده المرء في المجتمع ذاته.

بعبارة مختصرة، ان التخطيط عملية ضخمة من حيث تعبئة الموارد وتنظيمها وتنسيقها وتنفيذ احكامها. وسوف نرى مدى الصعوبات المترتبة عليه ونبيّن مصير التخطيط الاشتراكي في مصر، وهو مصير شبيه جدا بما حلّ في بلدان نامية اخرى.

ان الفترة الممتدة من سنة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٥ تعتبر عن حق مرحلة تأسيس وتكوين الاقتصاد المصري الحديث واستراتيجيته. فالاطار الاساسي قد رسم في تلك الفترة الوجيزة وارسيت قواعده التي لاتزال قائمة حتى الآن. اما ما عرف مؤخرا بسياسة الانفتاح فهي لاتعتبر خروجا فعليا عن الاطار العريض القائم بل مجرد ليونة في التطبيق وتعديل لسياسات التعامل مع الخارج، كما سنرى.

الخطة الخمسية الاولى : لاول مرة في تاريخ مصر الحديث تقوم الدولة برسم خطة اقتصادية شاملة ١٩٥٩/ ١٩٦٠ الى ١٩٦٤/١٩٦٥. وكان الدور الرئيسي فيها للدولة، انما باشتراك القطاع الخاص. وقد اصاب الخطة الخمسية الاولى اضطراب منذ البدء ادّى الى تغيير جذري فيها تحت عوامل سياسية لادخل للمخطط الفني فيها وهذا امر شائع في بلدان العالم الثالث حيث يحول الاضطراب السياسي دون الالتزام بخطة مرسومة.

بعد اقل من سنتين من الشروع بتنفيذ الخطة الخمسية قامت حكومة الثورة، كما سبق وذكرنا، بتأميمات واسعة النطاق ملغية في ذلك دور الشريك الرئيسي في الخطة، اي القطاع الخاص.

السياسة الاقتصادية الرئيسية الاخرى التي قامت بها الحكومة خروجا على معطيات الخطة كانت سياسة عدم التقيد بالاعتمادات المقررة في الخطة لمختلف القطاعات. وان كان الخروج على الخطة في النقطة الاولى امرا سياسيا وعقائديا فانه يعود في المسألة الثانية الى قصور في تصور المخطط لما سيلزم كل قطاع من ارصدة مالية وسنبين ذلك فيما يلي:

ان استراتيجية المخطط المصري منذ البدء قامت على اساس النقاط التالية: (١) الاعتماد الرئيسي على رأس المال في السياسة الاستثمارية، (٢) النهج على الانفاق الكبير، ومنه عن قصد أو غير قصد تشجيع الاستهلاك، (٣) الادارة الحكومية المركزية للمؤسسة الاقتصادية، (٤) التوسع في الصناعات التقليدية القائمة والمؤممة واستحداث غيرها، خاصة من صناعات السلع الاستهلاكية، واخيرا التركيز على سياسة بدائل الاستيراد واهمال سياسة التخصص والتصدير.

سوف نبين فيما يلي تفاصيل تلك النقاط وتقييمها ونتائجها.

ان الاعتماد على رأس المال المكثّف يظهر جليا في ارقام الخطة الخمسية الاولى (١٩٥٩/١٩٦٠ ـ ١٩٦٤/١٩٦٥) حيث شكل الاستثمار نسبة ١٦ر٦ بالمئة من الناتج القومي، ورغم ان المخطط كان يتوقع فائضا في ميزان المدفوعات في نهاية الخطة فان العجز (٧٦ مليون جنيه) كان النتيجة. وقد لجأت الدولة الى القروض والمعونات الخارجية لتمويل الخطة حيث «مولّت هذه المعونات نحو ربع اجمالي استثمارات الخطة ونحو ٤٠ بالمئة من الاستثمار في سنة ١٩٦٣/١٩٦٤»[١٧] من سير الخطة.

ان تكثيف الاستثمار بلغ اوجه في سنة ١٩٦٢/١٩٦٣ وفي السنة التالية حين وصلت نسبة الاستثمار الى ١٧ز٨ بالمئة و ٢٠ بالمئة على التوالي ثم انخفضت من جديد الى ١٧ر٨ بالمئة و ٢٠ بالمئة على التوالي ثم انخفضت من جديد الى ماهو دون مستوى سنة ١٩٦٢ [١٨]، ولم تستعد تلك النسبة مكانتها بعد ذلك التاريخ وحتى اواسط السبعينات.

كانت نتيجة الانفاق المبالغ فيه على الاستثمار والانفاق العام ايضا عجزاً في ميزان المدفوعات بدأ منذ سنة ١٩٦٢، السنة التي استهلكت فيها مصر جميع احتياطيها من العملة الصعبة. وتتابع العجز في السنين التالية بصورة خطيرة شكلت ازمة عصيبة في النقد النادر. وقد حاولت تخفيض العجز في سنة ٦٤/١٩٦٥ باللجوء الى ضبط السياسة المالية وبواسطة الاحجام عن الاستثمار في الدرجة الأولى[١٩]. وكان هذا العمل بدء التراجع في النمو الاقتصادي.

يذكر هنسن[٢٠] ان مسألة تمويل الخطة لم تكن واضحة عند مرحلة التخطيط لها. والذي حصل فعلا أن الدولة اعتمدت على الادخار القومي وكان قد بلغ ١٢ بالمئة في الخمسينات[٢١] ولكن هذه النسبة المرتفعة ظلت دون نسبة الاستثمار التي بلغت ١٤ بالمئة في المرحلة التاريخية ذاتها. ولم ترتفع نسبة الادخار المرصودة للاستثمار بعد ذلك كي تغطي الانفاق الكبير اثناء سني الخطة. لا بل انخفضت حيث بلغ معدل نمو الادخار القومي بين سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٦٥ رقما سالبا (١٢,٣ بالمئة)[٢٢]. لذلك نجد ان الدولة لجأت الى استخدام احتياطيها حتى استنفدته كليا واضطرت ان تلتجىء الى القروض الخارجية مما سبب عجزا في ميزان المدفوعات.

بدأت الدولة باللجوء الى القروض بصورة ملحوظة في سنة ١٩٦١ على اثر ازمة النقد الاجنبي فاقترضت ما قيمته ١٣٩,٥ مليون دولار، بزيادة ما يقارب اربعمئة بالمئة عن السنة السابقة حين كانت قيمة القروض ٢٨ر٢ مليون دولار فقط. ولم يكن الاعتماد على القروض مستقرا فقد نما نمو مذهلا حتى سنة ١٩٦٤ بمعدل ارتفاع سنوي بلغ ١٣٥ر٤٥ بالمئة ثم تحول فجأة الى نمو سالب في مابعد سنة ١٩٦٥ على أثر انقطاع المعونة

الامريكية[٢٣]. وظل الرقم سالبا الى أن استأنفت المساعدات الامريكية في اوائل السبعينات.

وبسبب شح النقد اضطرت الدولة الى خفض نسبة الاستثمار قبل انتهاء الخطة الخمسية الاولى ولم ترتفع قيمة الاستثمار بعد ذلك، لابل تدهورت من جديد في ماتبقّى من سني عقد الستينات تحت وطأة الحرب والسياسة الاقتصادية الموجهة توجيها' سيئا.

والذي يدعو الى العجب ان الدولة، التي كانت تواجهها ازمة مالية حادة اتجهت اولا الى تخفيض الاستثمار بدل ان تخفض مستوى الاستهلاك الذي ظلّ نشيطا وعلى المستوى ذاته الذي كان عليه اثناء الخطة. ويأخذ تقرير البنك الدولي على المخطط المصري فشله في زيادة الادخار القومي.

ورغم تلك الصعوبات استمرت الدولة في سياسة العمالة وتوظيف خريجي الجامعات والمعاهد الفنية، الفائض منهم عن الحاجة مثله مثل غيره وذلك لاسباب سياسية وعقائدية تتعلق بمفهوم البطالة ومعالجتها. وقد ارتفعت على اثر ذلك العمالة في سني الخطة الخمسية الاولى الى ٤ر١ بالمئة بينما كان هدف الخطة ان تنمو بنسبة ٨ر٢ بالمئة فقط [٢٤].

ويأخذ عمرو محي الدين على الدولة تشجيع الاستهلاك آنذاك وسياسة الانفاق التي كان ينقصها الترشيد[٢٥].

ان سياسة الدعم التي قد تفاقمت في السبعينات كانت قد نشأت في تلك المرحلة التكوينية واصبحت تشكل عبئا كبيرا على ميزانية الدولة.

ليس هناك من خلاف على أهمية سياسة الدعم المبنية على مبدأ العدالة الاجتماعية انما الاعتراض يتعلق بعدم الترشيد في تلك السياسة واعانة من لايستحق كما سنرى فيما بعد.

لقد بلغ الانفاق الحكومي ١٤ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٥٩/ ١٩٦٠ ارتفع بعدها الى ٢٤ بالمئة في آخر سنة من الخطة [٢٦]، وهي السنة ذاتها التي وصلت فيها ازمة النقد حدها وتراجع مستوى الاستثمار. ولم تتغير صورة الانفاق الاستهلاكي كثيرا فيما بعد بل ظلت مرتفعة فبلغ الانفاق على الجهاز الحكومي (الموظفين) ٩ر٤ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي في سنة ١٩٧٠ وارتفع من جديد الى ٥ر١١ بالمئة في سنة ١٩٧٤[٢٧].

نتائج الخطة الخمسية الأولى :

لم تأت نتائج الخطة الخمسية الاولى كما اراد المخطط لها. فقد بلغ متوسط النمو الاقتصادي العام ٥ر٥ بالمئة لسني الخطة[٢٨]. وهذه نسبة غير مرضية وتشكل قصورا عن المستوى المتوقع من استثمار رأس المال بكثافة في سني الخطة [٢٩].

نلاحظ ان النمو لم يكن متسقا. فقد حصل تفوق على المقصود في مجالات معينة وانخفاض عن المستوى المرسوم له في مجالات اخرى. حصل تفوق في قطاعات البناء والنقل والكهرباء وقصور عن الحد المعين في الزراعة والصناعة. فقد كان هدف الخطة ان ينمو

قطاع الكهرباء بنسبة ١٤٫٧ بالمئة.
وقطاع البناء بنسبة ٤٫٠ بالمئة
وقطاع النقل بنسبة ٣٫٩ بالمئة

وبلغت الزيادة الفعلية : ١٩٫١ و١٠٫٤ و١١٫١ بالمئة على التوالي. ويلاحظ هنا سوء التخطيط في فشل المخطط ان يقدّر مستقبل نمو قطاع البناء فشلا كليا رغم انه من البديهي ان ينمو قطاع البناء في مرحلة الاستثمار المكثف.

لقد كان للسد العالي اثر كبير في نمو قطاع البناء والكهرباء في حين ان عائد قناة السويس مسؤول عن النمو في قطاع النقل وقد فاق دخل القناة ما كانت الحكومة تتوقعه.

اما الصناعة فقد كان مرسوما لها ان تنمو سنويا بنسبة ١٤٫٦ بالمئة ولم يتحقق من ذلك الا ٨٫٥ بالمئة [٣٠] ثم انخفض مستوى النمو بعد ذلك الى ٣ بالمئة في سني ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠ [٣١]. اما الزراعة فقد بلغ النمو فيها اثناء الخطة الخمسية ٣٫٣ بالمئة وقد كان مرسوما للزراعة ان تبلغ ٥٫١ بالمئة. وقد تدنى مستوى النمو من جديد بعد سنة ١٩٦٥ الى ٣ بالمئة ثم الى ٢ بالمئة في سنة ١٩٧٥[٣٢].

الخلاصة ان مستوى النمو في سني الخطة كان متوسطا في حين كان النمو في البلدان النامية مرتفعا وقد توصل مثلا في الاردن الى ٨٫٦ بالمئة و ٦٫٥ في يوغسلافيا و ٦٫١ في تركيا.

ان اخطر ما في امر الخطة الخمسية الاولى سوء التصرف بالسياسة المالية التي فشلت في تقدير التمويل اللازم لها ولما بعدها فاستنفد بواسطتها الفائض وخلت الخزينة من المال الضروري لمتابعة الاستثمار بعد الانتهاء من الخطة. فقد انجرف المسؤول السياسي الى زيادة الاستثمار دون التدقيق في مصادر التمويل فاستنفد احتياطيه واضطر الى اللجوء الى القروض بفوائد مرتفعة في حين انه عجز عن زيادة الادخار القومي فجاءت بعد سني الخطة سنون مجدبة وانحسار في القطاعات الاساسية.

ان عجز الدولة عن متابعة الاستثمار ودفع عجلة النمو بعد سنة ١٩٦٤ مباشرة وقبل حرب حزيران ١٩٦٧ ادى الى انخفاض خطير في نمو الدخل المحلي الاجمالي وصل الى ٤٫٩ بالمئة في سنة ١٩٦٤/ ١٩٦٥ اي في آخر سنة من الخطة ثم الى ٤٫٤ بالمئة في سنة ١٩٦٥/ ١٩٦٦. وتدهور النمو طبعا فيما بعد الحرب الى ٠٫٣ بالمئة [٣٣]. ولم تكن الحرب المسؤول

الوحيد او الاول. يقول هنسن ونشاشيبي: «في حين انه من المحتمل ان يكون اندلاع الحرب في يونيو (حزيران) ١٩٦٧ مسؤولاً عن انخفاض معدل النمو في تلك السنة الى حد ما، فان الحرب لاتفسر الجمود (Stagnation) الكلي للدخل المحلي الاجمالي الا الى درجة بسيطة» [٣٤]. إن العبء العسكري لاشك عامل اضافي خطير انما العجز كان حاصلاً قبله وبدونه وازداد تفاقماً معه. إن آثار الحرب اليمنية على معدل الاستثمار كانت في الواقع متواضعة جدا لم تزد عن ٢ر١ بالمئة [٣٥]، حسب تقديرات الخبراء المصريين.

ان الجمود الاقتصادي الذي اصاب مصر آنذاك يعود الى ندرة النقد الاجنبي الضروري لاستمرار عجلة النمو والانماء. والازمة تلك بدأت في الظهور في سنة ١٩٦١ وتفاقمت في سنة ١٩٦٥ عندما الغت الولايات المتحدة الامريكية اتفاقية بيع القمح بالعملة المحلية، ورغم ان الغاء الاتفاقية لايفسر الازمة فقد زاد في سوء الوضع وتوقفت عملية الانماء عن الحركة[٣٦].

وما ان جاءت سنة ١٩٦٦ حتى كانت ازمة النقد في مصر قد وصلت الى درجة خطيرة عجزت بسببها الخزانة عن دفع اقساط ديونها الدولية فلجأت الى الاستدانة على اجل قصير من بنوك تجارية في اوروبا وبفوائد مرتفعة الى درجة يصفها هنسن ونشاشيبي بأنها أسوأ من ان يقبل بها الخديوي اسماعيل[٣٧].

بدائل الاستيراد:

ان الوجه الرئيسي الآخر لاستراتيجية التنمية في مصر الناصرية هو سياسة بدائل الاستيراد وهي الوجهة الاخرى المسؤولة بصورة اساسية عن تردي الوضع الاقتصادي. لم تنجح هذه السياسة في زيادة الانتاج او رفع مستوى الدخل او مقاومة التبعية في مصر اكثر منها في اي بلد آخر سار على هداها. وسنبين ذلك بالتفصيل.

ان سياسة بدائل الاستيراد هي نهج اقتصادي درج عليه عدد كبير من الدول النامية، خاصة الاشتراكية منها، وفي بعض دول امريكا اللاتينية، وكما عرّفها عمرو محي الدين، هي «ان ننتج محليا ماكنا نستورده من قبل، او ان ننتج محليا ماكنا سنقوم باستيراده لو لم نقم بهذا الانتاج»[٣٨]. وغالبا ما يكون الغرض الاقتصادي من سياسة بدائل الاستيراد تخفيف العبء على ميزان المدفوعات التجارية بواسطة تخفيض الاستيراد وزيادة تشغيل اليد العاملة واستغلال المواد الخام المتوفرة محليا بتصنيعها بدل استيرادها. وهذه جميعها اهداف سليمة. يبقى ان نتحرى اذا ما كانت بدائل الاستيراد قد حققت تلك الاهداف [٣٩]. انما قبل الولوج في ذلك يجب ان ننوه الى ان الدافع الرئيسي لمثل هذه السياسة هو دافع قومي المقصود منه الاستقلال الاقتصادي كدعامة للاستقلال السياسي، رغم ان فكرة الاستقلال الاقتصادي في حد ذاتها غير قابلة للتطبيق حتى في اكبر الدول الصناعية.

يبدو انه كان في مصر عند اوائل الستينات بعض الاقتصاديين في مواقع النفوذ يعتقدون جادين ان سياسة بدائل الاستيراد سياسة اقتصادية سليمة تؤدي الى النتائج التي سبق وذكرناها، ولاشك ان الاجواء السياسية آنذاك والمغالاة في الافكار القومية اثرت على الخبراء الاقتصاديين وعلى التخطيط السليم.

من مشاكل سياسة بدائل الاستيراد انها تؤدي الى النتائج السلبية التالية: (١) تشتت ونقص في رأس المال المتوفر للاستثمار بما في ذلك النقد الاجنبي، (٢) ضعف في نوعية وكمية الانتاج، (٣) قصور في التصدير، واخيرا تفكك في روابط التبادل الاقتصادي العربي وتقويض اسس الوحدة الاقتصادية العربية.

ان سياسة بدائل الاستيراد في بلد متخلف او متقدم، تعني التصنيع على اوسع نطاق بأن تنتج جميع السلع المصنعة وشبه المصنعة او ما امكن منها محليا. ولما كانت القاعدة الصناعية في البلدان النامية ضيقة جدا ولاتزيد عن ١٥ بالمئة من الناتج القومي في اقصى الحالات عند الشروع في تلك السياسة يصبح العبء الملقى على المنتج ضخما الى حد يتعذر تحقيقه. فان التوسع الكافي لارضاء سياسة بدائل الاستيراد يتطلب اولا، وفرة في رأس المال تجعل من الممكن توزيعه على استثمار عدد كبير من السلع. وهذا طبعا غير متوفر في بلدان فقيرة اصلا وعاجزة عن الاستقراض الوافي في اسواق رأس المال الدولية.

في الدرجة الثانية تقتضي سياسة بدائل الاستيراد سوقا وطنية كبيرة الى حد تجعل الانتاج الصناعي مجزيا خاصة ان سياسة بدائل الاستيراد لاتعوض التصدير وغير قادرة على تحقيقه حتى وان قصدت ذلك لان غرضها اشباع السوق المحلية لتسد النقص في السلع الحاصل من جراء سياسة الاحجام عن الاستيراد.

في الواقع ان الانتاج القومي في ظل سياسة بدائل الاستيراد لايكفي السوق المحلية من السلع الاستهلاكية ولا الوسيطة وذلك لعجز في الانتاج يحصل من تشتت رأس المال الموزع على عدد كبير جدا من الصناعات بقيم تقل عما هو ضروري وكاف. والنقص في عرض السلع الاستهلاكية امر معروف عند كل من وقف او شاهد طابور المستهلكين في شوارع القاهرة منذ اكثر من عشرين سنة.

نظرة مقارنة الى مسألة قدرة المنتج المصري على اشباع السوق المحلية تشير الى ان السياسة المتبعة في عهد عبدالناصر لم تشكل تحسنا على ماكان عليه الوضع قبل الثورة. فبعد الحرب العالمية الثانية، عندما كان القطاع الخاص لايزال المنتج الرئيسي. «كانت الصناعة المحلية قادرة على تحقيق نسبة كبيرة في اشباع السوق المحلي في عديد من السلع تصل الى حوالي ١٠٠ بالمئة بالنسبة للسجاير والخمور والسكر، ٩٥ بالمئة في الصناعات الغذائية، ٧٣ بالمئة للمنسوجات، ٩٠ بالمئة للأثاث، ٨٨ بالمئة للمصنوعات الجلدية، ٨٠ بالمئة في الكبريت، ٦٠ بالمئة في الزيوت النباتية، ٩٠ بالمئة في الصابون[٤٠]». اما في الستينات فقد

هبط معدل نصيب القيمة المضافة في خمس صناعات استهلاكية (هي الاغذية والمشروبات والتبغ والمنسوجات والملابس الجاهزة) من ٧٩٫٨٪ في سنة ١٩٤٧ الى ٥٥٪ في سنة ١٩٦٦/١٩٦٧[41]. ونتيجة للنقص في الانتاج وزيادة في الطلب المحلي ارتفع مستوى استيراد المواد الغذائية باطراد منذ سنة ١٩٥٦ فقد كان يشكل ١٣٫٤ بالمئة من اجمالي الواردات فزاد الى ٣١٫٦ بالمئة في سنة ١٩٦٨.[42]، رغم سياسة الحدّ من الاستيراد، والمعروف ان مصر كانت توفي بحاجاتها الغذائية وتصدّر ماقيمته ٣ ملايين جنيه منها في سنة ١٩٤٧. استمر التدهور في انتاج المواد الغذائية في مصر حتى وصلت نسبة الاستيراد الى ٢٠ بالمئة من واردات البلاد في سنة ١٩٦١[43] وقد أصبحت مصر اليوم تستورد اكثر من نصف ماتحتاجه من المواد الغذائية. وما من شك في أن تزايد عدد السكان السريع عامل مؤثر إضافة الى القصور في الانتاج. مع هذا فان القيادات السياسية لاسباب غير اقتصادية ظلت تشجع الاستهلاك على حساب الزراعة والصناعات الغذائية. ومن ذلك انها بدل ان تشجع الانتاج بواسطة تحرير الاسعار ودعم المنتج كانت تفرض القيود وتخفّض الاسعار وتدعم اسعار المواد الاستهلاكية.

ان الهبوط في الانتاج منذ القيام على نهج سياسة بدائل الاستيراد لايعود الى نقص وتشتت رأس المال فحسب، بل ايضا الى أهمال الزراعة مما ادّى الى عجزها عن توفير المواد الخام للتصنيع خاصة الزراعية منها التي يمكن ان توفر محليا. ان فشل النظام في زيادة الانتاج الزراعي كما يجب يعود الى سوء استخدام الموارد القومية.

مثلا، نجد أن جزءا كبيرا من الاستثمارات قد وضع في التوسع الافقي اي استصلاح الاراضي. اما التوسع الرأسي، ماخلا ماقدمه السد العالي، فان الدولة اهملته كما اهملت التكنولوجيا الزراعية التي ادّت الى ثورة زراعية في انحاء مختلفة من العالم الثالث.

من المعروف ان مايقارب نصف مساحة الاراضي المستصلحة قد بار والباقي منخفض الانتاج. فقد كانت مصر ومازالت تخسر خيرة اراضيها الزراعية في التوسع المدني وتصرف مبالغ باهظة لكسب اراضي تكاد تكون مجدبة.

ان سياسة فرض القيود الصارمة على المنتجين من حيث حرية اختيار المحاصيل وتحديد الاسعار هي من السياسات الاخرى التي رافقت سياسة بدائل الاستيراد وقد تركت تلك السياسة اثرا سلبيا على الانماء الزراعي.

ان الانتاج الزراعي يرتفع بواسطة الحوافز وليس بالمعاملة القسرية وتخفيض الفائدة من العمل. والغريب في الامر إن الدولة كانت تعمل بذلك على تقويض سياستها وقدراتها فقد كانت تدعم اسعار المواد الزراعية للمستهلك وتبتز الفرق اوجزءا منه من الفلاح المنتج

فتضعف الانتاج وتشجع الاستهلاك وتلك سياسة بدورها تؤدي الى زيادة الانفاق الرسمي وهدر موارد الدولة وافقار المنتج.

ويعود هذا النقص الى مايسميه هنسن سياسة «كبت التضخم» اي عدم السماح للاسعار بالارتفاع مع ارتفاع الكلفة وذلك بقرار اداري الغاية منه الحيلولة دون ظهور تذمر شعبي يكون ذا اثر سياسي غير مستحب. وهذه السياسة طبعا تؤدي بالنتيجة الى تمويل الاستهلاك من خزانة الدولة واختفاء المال الضروري للاستثمار[٤٢].

ومما يدل على ان قدرة الدولة في اخذ القرار اعظم منها في تدبير وضبط الامور ماظهر من عدم قدرتها على تحديد الاولويات بوضوح وتوفير حاجة السوق في بعض السلع في حين كانت تنتج فائضا لاتصريف له في سلع اخرى. فقد رافق نظام اشتراكية الدولة ظاهرة خطيرة تعرف بالتكدس اي انتاج فائض من سلعة لاسوق لها وذلك منذ سنة ١٩٦٤[٤٣].

تعتبر مثل هذه المسألة في النظام الاقتصادي الحرّ نتيجة لانخفاض في الطلب، اما في النظام المسيّر فهي تعبير عن سوء اختيار الاولويات وعجز عن التصرف في مايلزم وهدر لرأس المال النادر الوجود إضافة الى اهمال مسألة التصدير.

تقتضي سياسة بدائل الاستيراد ان تتوفر في البلد المنتج المواد الخام الى حد كبير بالاضافة الى التكنولوجيا والسلع الوسيطة. غير ان معظم البلدان النامية تتميز بالانتاج الزراعي لانماء الغذاء وللتصدير ومعظمها دول ذات اقتصاد قائم على اساس السلعة الواحدة مثل القطن في مصر (٨٥ بالمئة من صادرات مصر سنة ١٩٥٣)[٤٤] والقنب في بنغلادش والشاي في سري لانكا والكاكاو في غانا. ويصح هذا القول في المواد الخام المعدنية والطاقة فالنفط في السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة مثلا هو المادة الخام الرئيسية ان لم نقل الوحيدة.

الاعتماد على المادة الخام الواحدة يعني ضعف الاقتصاد القومي وتبعيته، إضافة الى الحد من سياسة التصنيع التي تستوجب في مثل تلك الحالة استيراد مختلف انواع المواد الخام والمعدات والسلع الوسيطة والتكنولوجيا بتكاليف باهظة.

وهكذا نجد أن مصر استمرت في الاستيراد رغم ان هدف الخطه كان الحدّ من الاستيراد ولم تنخفض نسبة الاستيراد الا في السلع الاستهلاكية في حين انها زادت في السلع الوسيطة والمصنعة ومواد غذائية وسلع رأسمالية. ويأخذ محي الدين على السياسة الاقتصادية في تلك الحقبة اهمالها لصناعة السلع الوسيطة والرأسمالية في حين توسعت في انتاج السلع الاستهلاكية. فقد ارتفع معدل استيراد السلع الوسيطة ارتفاعا محدودا فبلغ ٣٨ بالمئة من جملة الواردات في سنة ١٩٧٠ بينما كان يشكل ٣٤ بالمئة في سنة ١٩٤٥. ويأتي الارتفاع في استيراد السلع الرأسمالية في المحل الثاني بعد المواد الغذائية اذ انه ارتفع من

٢٤,٣ بالمئة سنة ١٩٥٥ الى ٣١,٤ سنة ١٩٧٠ وكانت الحماية على السلع الاستهلاكية اكثر بكثير منها على السلع الوسيطة والرأسمالية مما جعل انتاج السلع الاستهلاكية اجدى من غيرها في حين ان نمو الاقتصاد السليم كان يقتضي التركيز على السلع الوسيطة.

والواضح من هذه البيانات ان سياسة بدائل الاستيراد في مصر قد ركزت على التوسع في السلع الاستهلاكية، خاصة النسيج اي انها ركّزت على الصناعات التي كانت قائمة قبل التأميم. وهذا يعني ان دور الدولة الرئيسي ظلّ محصورا الى درجة كبيرة في الاستيلاء على صناعة كانت في السابق حرة ونشيطة لاتشكو من العجز في الاستثمار او الانتاج او الارباح. ولم تثبت الدولة على انها اجدر من رجال الاعمال في هذا المجال لابل العكس هو الاصح اذ انها قد حولّت بعض تلك الصناعات التقليدية الى مشاريع واسعة وضخمة على حساب الصناعة الحديثة، خاصة في السلع الوسيطة.

وتجدر الاشارة هنا الى امر خطير آخر هو ان الدولة تمادت في التوسع في الاستثمار في الصناعات الاستهلاكية هذه التي قد ورثتها بدل ان تصرف اهتمامها ومواردها المحدودة الى الصناعات الوسيطة والرأسمالية الضرورية لسائر الصناعات. والصناعات الوسيطة تحتاج الى مجهود كبير قد تكون الدولة مؤهلة اكثر من غيرها للقيام بها في بلد ينقصه رأس المال تهمل سياسة بدائل الاستيراد والتصدير وذلك كي توفر طاقاتها المحدودة لايفاء حاجات السوق الداخلية. ان العجز والاحجام عن التصدير من شأنه ان يخلق عجزا في النقد الاجنبي ويضع بذلك حاجزا كبيرا في طريق التصنيع المرغوب فيه كما وانه لايشجع على تحسين نوعية السلع المصنعة التي لاتخضع للمنافسة داخليا او خارجيا. ونجد مثلا انه في مصر لم تستطع الصادرات ان تغطي ثلث قيمة الواردات في اوائل السبعينات[٤٥]. ومن غرائب هذه السياسة انها تؤدي الى زيادة الاستيراد وهو عكس ماتسعى اليه. فالبرغم من ان الحماية مرتفعة جدا فالعجز في انتاج السلع الوسيطة والرأسمالية والغذائية يؤدي الى عكس مايرغب فيه المخطط. والحماية في مصر كانت مرتفعة جدا[٤٦]. ويعلق محي الدين على ذلك فيقول (ان الصناعة المحلية تعيش في ظل حماية واقية تفوق تطور كفايتها الانتاجية بل يساعد على ذلك الموقف الاحتكاري الذي تتمتع به بعض الصناعات في ظل سياسة احلال الواردات بحيث تتحول الى حماية دائمة ومن هنا تظل الصناعة المحلية غير قادرة على دخول المنافسة الدولية[٤٧]).

ويعزى محي الدين تأخر الصناعة المصرية في انتاج السلع الوسيطة والرأسمالية لهذه السياسة التي تجعل من أنتاج السلع المحمية، ومعظمها استهلاكية، عملية مربحة ومشجعة.

وبصورة عامة نجد أن أداء التصدير في الاقتصاد المصري كان (هزيلا) كما يصفه مابرو ورضوان[٤٨]. ولم تغط عائدات التصدير اكلاف الاستيراد فان العجز في الميزان

التجاري قفز من ٥٢ر٤ مليون جينه في سنة ١٩٥٨ الى ١٦٦ر٥ في سنة ١٩٦٥، اي في آخر سنة للخطة وكما هو معروف لايزال العجز في الميزان التجاري قائما حتى اليوم على الرغم من أن مصر قد اصبحت دولة منتجة للنفط بكميات تجارية كبيرة إضافة الى ارتفاع مصادر دخلها من الخارج.

ولو نحن قارنّا سجل مصر في التجارة الدولية مع سائر العالم نجد ان دورها في حالة تقهقر. فقد انخفض نصيب صادرات مصر من ٦ر٠ بالمئة من صادرات العالم في سنة ١٩٥٢ الى ٣ر٠ بالمئة في أواخر الستينات و ٢ر٠ بالمئة في السبعينات(٤٩). ولايختلف هذا الوضع عن حال عدد كبير من بلدان العالم الثالث خاصة ان نمو اليابان في التجارة الدولية في تلك المرحلة اثر على النسب انما مصر مؤهله من الناحية البشرية ان تتقدم على الكثير من بلدان العالم الثالث ومع هذا فانها حتى الآن لاتعتبر من الدول النامية المصنعة حديثا.

نعم قد حصل تنوع في صادرات مصر وارتفاع في نسبة السلع المصنعة بالنسبة الى المواد الخام، فقد بلغت نسبة السلع المصنعة من الصادرات المصرية ٣٠ بالمئة في الستينات بعد أن كانت حوالي ٨ بالمئة قبل الثورة (٥٠) ولكنها عادت فأنخفضت الى حوالي ١٢ بالمئة في السبعينات. ونجد ان السلع المصنعة في الصادرات هي من منتجات النفط والمنسوجات والدخان والاغذية. ولاشك أن تقهقر حصة القطن الخام من الصادرات قد أثر في ارتفاع نسبة السلع المصنعة في الستينات. ان منتجات البترول حققت اكبر تقدم في هذا المجال مما كانت قيمته ٢ مليون جنيه في سنة ١٩٦٢ الى عشرة ملايين في سنة ١٩٧٦(٥١).

ليست الحماية المدروسة للاقتصاد القومي بسياسة خاطئة، خاصة في البلدان المتخلفة. المشكلة هي في تخطي الحدود المعقولة واعتماد سياسة بدائل الاستيراد كمبدء عام وشامل الهدف منه الاكتفاء الذاتي وهذا امر مستحيل ومعطل للمسيرة الاقتصادية. اما الادعاء، وهو مجرد تعبير عن حالة الخوف، ان الاكتفاء الذاتي امر يتعلق بالإمن القومي او الغذائي فهو من باب (الرومانطيقية) القومية ولايأخذ به احد. من الملمين بطبيعة الاقتصاد الدولي حاليا.

كان لسياسة الحماية الشديدة المتبعة في مصر أثر سيىء على التعامل التجاري مع الدول العربية ولم ينمُ هذا القطاع في ظل نظام الاشتراكية المصرية. فقد خطت الثورة في السياسة الاقتصادية في اتجاه معاكس لنهجها السياسي في الحقل القومي القائم على اساس تزعم حركة القومية العربية والسعي للوحدة. فالانفتاح السياسي على العالم العربي رافقه انعزال اقتصادي نتيجة سياسة الثورة الاقتصادية القائمة على بدائل الاستيراد واعتبار مصر بوتقة اقتصادية قائمة بحد ذاتها وليست جزءاً من محيط عربي. ولا يغيّر هذه المقولة دخول مصر كطرف في اتفاقية السوق العربية المشتركة لضعف اساسي في تلك الاتفاقية، وهي جمركية بالفعل، والتحيز الكمي المفروض على التعامل بموجب شروطها.

وخلاصة القول ان استراتيجية التنمية الاشتراكية التي انتهجتها الثورة المصرية لم تحقق غرضها جيدا في اي مجال من المجالات. فقد بالغت في سياسة الاستقلال الاقتصادي والتوسع غير المحمود واعتمدت على رأس المال المكثف في الاستثمار واستنفدت كل ما لديها من الرصيد الاحتياطي واضطرت ان تلجأ الى القروض باهظة الفائدة وترك العجز أثرا سيئا على النمو الاقتصادي في السنين التابعة للخطة. وبعبارة مختصرة ازدادت تبعية مصر الاقتصادية بدل ان تضعف.

ليس من الضروري طبعا إلحاق جميع تلك الاجراءات بالاشتراكية، فالاشتراكية لاتدعو الى تكثيف رأس المال مثلا في الاستثمار ولا الى بدائل الاستيراد او اهمال التصدير. انما مما لاشك فيه ان اشتراكية الدولة هو نوع من الاشتراكية سريع الانزلاق نحو الطريق التي اتبعتها مصر وتنطبق عليها الاعتبارات التي اوردناها في مطلع هذا البحث.

أثر الإقتصاد الناصري على الوضع الحالي

إن المعضلات الرئيسية التي يعاني منها الاقتصاد المصري اليوم وصعوبة انطلاقه قد أرسيت قواعدها في المرحلة التأسيسية (١٩٥٢ ـ ١٩٦٢) ولم تتخط سياسة الانفتاح تلك القواعد الاساسية.

إن قراءاتنا لادبيات الانفتاح توحى بان السياسة الجديده تشكل ردة على النظام الاقتصادي الناصري، وكأن مصر قد دخلت نطاق النظام الاقتصادي الحر[٥٢]. الواقع ان التغيير الذي حصل يعود الى التفاصيل وليس الى الاساس. وقد نتذكر هنا ان النظام الاقتصادي في عهد عبدالناصر كان خليطا يسيطر فيه القطاع العام على ٧٠ بالمئة من الاعمال ولاينفرد به. حتى ان الاستيراد، ولو كان مقيدا فقد ظل آنذاك على مستوى مرتفع.

الانفتاح هو ايضا نظام خليط واستمرار للنظام السابق والذي حصل فعلا هو إزالة بعض المعيقات التي كانت تحيط بممارسة القطاع الخاص وفتح مجال التجارة الخارجية له ولو بصورة محدودة واتباع سياسة مرنة تجاه دخول رأس المال الاجنبي والبنوك، واخيرا فتح باب الاستثمار امام رأس المال الاجنبي والعربي على نطاق اوسع مما سبق، والغريب ان تكون سياسة الانفتاح قد شجعت الاستيراد وضيقت ابواب التصدير.

بعد مرور اكثر من ١٣ سنة على سياسة الانفتاح، لايزال القطاع العام مهيمنا وأداؤه معطلا اكثر مما كان عليه سابقا ولاتزال الدولة تتحكم في الاسعار والاجور وسياسة العمالة وتتمادى في الانفاق الحكومي. وبعبارة اخرى، لاتزال الحكومة المسؤولة الاولى عن القرارات الاقتصادية ولاتزال مقيدة بالاعتبارات السياسية.

وهكذا نجد ان مشاكل الاقتصاد المصري التي بدأت في عهد عبدالناصر لاتزال مستمرة وتتفاقم: الصناعة والزراعة اضعف القطاعات[٥٣]، المديونية الخارجية وصلت الى ارقام خيالية (تفوق ٣٢ مليار دولار حسب تقدير صندوق النقد الدولي)، العمالة الزائدة عن الحاجة متعاظمة والدعم يتزايد والمال المتوفر للاستثمار يتراجع وباختصار، التبعية المتزايدة لا التعامل المتبادل او الاكتفاء الذاتي هي حصيلة النظام الذي لم يتغير جوهريا بعد[٥٤].

ان الثورة المصرية اعادت تنظيم الاقتصاد المصري برمته وبالتالي من الصعب الخروج عن قيوده حتى وان توفرت الرغبة وهي كما يبدو متوفرة الآن. كما وان الدولة لاتنقصها خبرة الخبراء لتشخيص الداء. انما المعضلات التي يواجهها التغيير احيانا قد لاتقل عن المعضلات الناتجة عن الاستمرار ولايبدو في الصورة من يستطيع ان يدفع الثمن سياسيا. ولعل هذا واحداً من اسباب فشل عهد السادات وبعده مبارك بالخروج عن المعوقات الجاثمة في طريق التقدم.

قد يكون التضخم المكبوت احد اهم العقد الواجب على النظام الحالي حلها. من المفهوم ان تقف الحكومة حائلا دون الربح الباهظ غير المشروع وان تحمي المستهلك من جشع المنتج والتاجر انما عندما تفرض الدولة على المنتج والتاجر اسعارا دون الكلفة تكون هي التي تقوم بسلب صاحب الحق حقه. فان كان المنتج صاحب عمل حرّ فانه سيقع في المديونية او ينكسر أو يمتنع عن انتاج السلعة بما في ذلك خسارة للانتاج العام وقد حصل بالفعل ان عددا كبيرا من الافران الحرة قد اقفلت ابوابها بسبب التسعيرة غير المجزية على الرغم من دفع الحكومة نسبة من النقص بالدعم. والمتضرر الاكبر في هذه السياسة هو الفلاح المجبر على انتاج المحصولات الحقلية كالقطن والارز والقمح وغيرها فالحكومة تفرض عليه ان يلتزم بالدورة الزراعية او تعطيه اسعارا غير مجزية وكانت الدولة من جراء ذلك تضطر ان تدعم اسعار المدخلات كالتقاوي والاسمدة كي يستطيع الفلاح الاستمرار في العمل.

اما عندما يكون المنتج هو القطاع العام فان الدولة، وهي التي تحدد اسعار انتاجه للسوق المحلية[٥٥] بما هو دون الكلفة، تضطر الى تمويل العجز الطارىء في ميزانيته من الخزانة العامة. هذا اذا ما توفر لها رأس المال وكثيرا ماتعجز عن تحقيق ذلك وتمتنع عن تقديم رأس المال المطلوب للشركات [٥٦] مما يؤدي طبعا الى تراجع في الاستثمار والانتاج. وتضطر شركات القطاع العام أن تلجأ الى القروض القريبة الاجل لسد العجز وتقع في مديونية شبه دائمة لان الحلول السريعة لاتحل مشاكلها الرئيسية.

والتضخم المكبوت هذا لايزال عقدة العقد في نمو الاقتصاد المصري. ويحصل بشكل سلسلة تتابع عقدها: انفاق حكومي ضخم وعجز في الاستثمار يؤديان الى تراجع

في الانتاج وهذا الامر يؤدي بدوره الى ندرة السلع المعروضة. هنا تختلف النتائج المترتبة على الاقتصاد حسب بنيته. ففي حال حدوث هذه الامور في نظام اقتصادي حرّ يحصل تراجع في الاعمال وتسريح الأيدى العاملة وإحجام الناس عن الشراء مما يؤدي الى تزايد التراجع في الاعمال وبالتالي يحصل مايسمونه في الاقتصاد (ركود). اما في النظام الاقتصادي المسيّر فتختلف النتائج. اولا، لما كان القطاع العام هو المسئول الرئيسي عن الانتاج فانه يتراجع دون ان يصرف الايدي العاملة من عمّال واداريين ودون التوقف عن استيراد المواد الضرورية للانتاج كما حصل تماما في مصر في سنة ١٩٦٦.

ولذلك يظل التقلب نشيطا وكأنه ليس من ركود يسيطر على السوق فترتفع الاسعار بسبب استمرار الطلب وتراجع الانتاج. اما النظام الوقائي[٥٧] (Welfare State) فمن شأنه ان يلقي الاعباء على الدولة فتتدخل وتفرض سعرا محددا بقرار رسمي اعتباطي حتى انه احيانا يكون سعر البيع دون الكلفة كما حصل في منتجات بعض شركات القطاع العام. كما وان النظام هذا لايسمح بتسريح الايدي العاملة او الكف عن التوظيف، خوفا من تبعات البطالة، فتزداد اعباء الدولة المالية طاقا على طاق.
المالية طاقا على طاق.

وقد كشف اخيرا الدكتور كمال الجنزوري، وزير التخطيط ان القطاع العام قد اصبح يضم ٣ر٢ مليون عامل في حين انه لايحتاج من الناحية الاقتصادية سوى ٧٠٠ الف عامل[٥٨] وان الاعتمادات المخصصة لاجور العاملين بالاجهزة الحكومية بلغت في مشروع الموازنة الجديدة (١٩٨٥ - ١٩٨٦) ٣٦٥٠ مليون جنيه اي ٤٣ بالمئة من الايرادات السيادية[٥٩]. كما أن مجمل المرتبات قد بلغ حوالي ٧ مليارات جنيه، حسب تصريح وزير المالية في مجلس الشعب[٦٠]. والجدير بالذكر ان وزير التخطيط في تصريحه عن زيادة العمالة في الدولة وقف مدافعا عن مثل هذا الوضع بحجة ان التوظيف في القطاع العام له بعد اجتماعي ولايصح ان ننظر اليه نظرة اقتصادية بحتة.

كيف استطاعت الدولة خلال هذه السنين الطويلة ان تتحمل جميع تلك الاعباء. في اواخر الستينات واوائل السبعينات، وهي مرحلة صعبة جدا مرت على مصر، كانت المساعدات الخارجية العربية في معظمها والديون المصدرين الرئيسيين. اما بعد ذلك فقد ارتكز الاقتصاد على مصادر خارج القطاع الانتاجي تعود الى تطورات حصلت في منطقة الشرق الاوسط غيّرت معالم الاقتصاد المصري.

لقد انتقلت مصر في أواخر السبعينات من نظام الاقتصاد الانتاجي الى نظام جديد يمكن ان نسمّيه **نظام السيولة المالية**. وهذا النظام الجديد خلفته عوامل متداخلة: الثورة في اسعار النفط بعد سنة ١٩٧٣ احدثت وفرة في المال الفائض في المنطقة عامة. ومصر بدورها منتجة للنفط (استأنفت استثمار النفط في اواسط السبعينات). وقد استفادت مصر من

ثورة اسعار النفط في مجالين: مبيعاتها منه وفرص العمل التي اتيحت لابنائها في الدول النفطية.

وخلاصة القول انه في اواسط السبعينات اصبحت مصادر الثروة الأربعة الاولى في مصر مصادر مالية غير انتاجية وهي: (مصدر استخراجي)، وعائدات المصريين العاملين في الخارج، وعائدات قناة السويس والمساعدات الخارجية (امريكية في معظمها)، وقد كانت تشكل تلك المصادر الاربعة ٨٤ بالمئة من اجمالي موارد مصر الاقتصادية في سنة ١٩٨٢ ولم يحدث تغير ملموس في تلك الصورة حتى الآن. اما القطن فقد تراجع من المرتبة الاولى الى المرتبة الخامسة.

وقد احدثت الثروات المتدفقة على مصر وفرة من المال ساعدت على سد هوة العجز مؤقتا وقد عاد العجز الآن من جديد، كما زادت السيولة في يد المستهلك العادي. وكما هو منتظر ذهبت هذه الموارد الفائضة الى تمويل الاستيراد ودعم الاسعار ودفع الاجور، اي تشجيع الاستهلاك، وقليل منها مايوفر للاستثمار. ولما لم تكن تلك المصادر للدخل مستقرة فلا يمكن الاعتماد عليها خاصة الآن بعد هبوط اسعار النفط ونقص عائدات العاملين في الخارج. ان مصر التي استفادت من الازدهار الاقتصادي في المنطقة في السبعينات قد دخلت ازمة المنطقة الآن ومنذ سنة ١٩٨٢.

خلاصة :

لقد دخل الاقتصاد المصري في حلقة مفرغه منذ ان انتهج المسؤولون في مصر سياسة الهيمنة على الشؤون الاقتصادية واتباع سياسة بدائل الاستيراد وتحكّم الاعتبارات السياسية والعقائدية في المؤسسات والتخطيط الاقتصادي، فبدل ان تحقق الاكتفاء الذاتي فقد انجزت سياسة الدولة الاقتصادية التبعية الزائدة.

اشرنا في مطلع هذا البحث الى ان سطوة الدولة السياسية في البلدان النامية شبه مغلقة أما قدرتها على ضبط الامور وتسييرها فهي واهية. لذلك كلما زادت مسؤوليتها ونطاق اعمالها زاد احتمال الفشل. فالاشتراكية في البلدان النامية اقلّ حظا في النجاح منها في البلدان المتقدمة وذلك لاسباب سياسية وحضارية معا.

ان الانظمة الضاغطة التي نعهدها في معظم بلدان العالم الثالث لاتسمح للشعب، من العمال والاداريين او المقترعين، بالمشاركة في صنع القرار مباشرة او غير مباشرة، فالملكية العامة ليست ملكية الشعب بل ملكية الدولة والدولة ليست دولة المؤسسات بل دولة الافراد من السراة الحاكمين. اذن الملكية العامة تعنى في الواقع ملكية السراة. فالدولة، بدولتهم، هي التي تختار المشروع وتسيّره ولايعرف الشعب عن اغراضها أو

كفاءاتها الا ما يدّعيه المتكلمون باسمها. وبعبارة مختصره ليس من ملكية عامة دون تمثيل العموم.

ان الربح هو هدف رجل الاعمال، لذلك يقترح البعض انه لايؤتمن على المصلحة العامة. والواقع ان الزعيم السياسي ايضا هدفه الربح، وان كان احيانا من نوع آخر. فمن كانت السياسة مهنته، مشروعه السياسة، وهو كصاحب مشروع يبغي الفوز وكسب النفوذ والتأييد بين العامة وبين السراة أمثاله. ومن أجل الكسب والفوز لابدّ ان يوظف مقدراته او المقدرات التي يسيطر عليها في إرضاء من هو بحاجة الى إرضائهم في هيكل مشروعه السياسي وبالتالي لايؤتمن بدوره على المصلحة العامة.

فكما ان رجل الاعمال قد يسخّر ويوّجه الامور من اجل نجاح مشروعه كذلك يسخّر رجل السياسه ويوجه الامور العامة من اجل استمرار ونجاح مشروعه. وبقدر مايتمتع رجل السياسة بالمقدرات الاقتصادية لبلد ما بقدر مايستطيع ان يسخر ويوجه النظام الاقتصادي لاعتبارات سياسية تخدم مشروعه السياسي الذي لايقتصر بالضرورة على امتداد واشتداد نفوذه بل ايضا على خدمة عقيدته والتزاماته. اطلاق حرية رجل السياسة بالاقتصاد القومي هو مثل اطلاق حرية رجل الاعمال. أبنية نظام من هذا النوع لاتتوفر فيها خدمة سليمة للمصلحة العامة. فالمسألة لاتتعلق بفلان او غيره فهي ليست شخصية بل بنيوية تمت الى طبيعة السلطة وهي ذات منطق خاص بها لابد لرجل السياسة من مراعاته.

طالما ان الحكم في البلدان النامية لايخضع لسيادة القانون وليس تمثيليا فان سيطرت الدولة على المقدرات الاقتصادية تعني تضخم سلطة السراة الحاكمين وتجريد المواطن العادي من فرص التأثير في الشؤون العامة. ثم ان تضخم سطوة الدولة وتسلمها أعباء جديدة دون كفاءة لابد ان يسير بالمصلحة العامة الى الهاوية وليس هناك من سؤال يسأل ولامسؤولية.

ان الاعتقاد الساذج الذي ساد منذ الخمسينات بان الاشتراكية تعنى الملكية العامة لابد قد ضعف الآن بعد ان تبين ان الملكية العامة هي ملكية الدولة وادارة الموظف المحكوم وتحيّز الزعامات السياسية وافساد السياسة بالاقتصاد والاقتصاد بالسياسة.

واخيرا من الواجب ان نلاحظ ان القطاع العام ليس في حد ذاته بمشروع فاشل بصورة مطلقة ولاحتى بالدرجة التي ظهر بها في مصر.

الاشكالية التعجيزية في العالم النامي هي ان قصور القطاع العام لايقود بالضرورة الى طبيعته انما تخلف الكفاءات في المجتمع وطموح المؤسسة السياسية وضعف المؤسسة الادارية وخنوعها وتدني مستوى الاخلاقيات العامة. جميع هذه الامور ظواهر تخلّف.

والاشكالية تكمن في ان البلدان النامية اكثر حاجة الى القطاع العام في الدول المتقدمة والى دور فعّال اقتصاديا للدولة. مع هذا نجد ان هذا القطاع غالبا مايكون قاصرا عن الاداء غير مؤهل للعب الدور المقدر له.

ان مشكلة القطاع العام اذن سياسية وحضارية وتعود في الدرجة الاولى الى طبيعة نظام الحكم والقيّمين عليه في البلدان المتخلفة حيث تعتبر الحكومة نفسها المدير الفعلي والمباشر للمصالح الاقتصادية. يفرض السراة الحاكمون الاولويات الاقتصادية وتوظيف رأس المال وسياسة الاسعار والاجور والتجارة المحلية والخارجية وتكبيل ايدى المنتج الصغير وسياسة توظيف العاملين ثم يحاسبون المديرين عن سير ونتائج العمل فيتراجع هؤلاء عن اخذ اي مبادرة خوفا من الوقوع تحت طائلة المسؤولية. اذن لايمكن اعتبار القصور في الانماء مشكلة بيروقراطية او ان السلطوية ـ البيروقراطية في انظمة العالم الثالث استجابة للمرحلة الاقتصادية كما ورد عن بعض المنظرين لمجتمعات امريكا اللاتينية وسار في طريقهم جون وتربري في كتاب **مصر في عهد عبدالناصر والسادات**.

قد يظن المرء ان تعيين الداء يسهّل أمر إيجاد الدواء، غير ان الواقع ليس بتلك السهولة. فالمعضلة السياسية لايمكن حلها باقتراح معادلة رشيدة تفي بالغرض، لان السياسة صراع وسلطة واهواء. فالسراة الحاكمون في العالم النامي اصحاب هيمنة شبه مطلقة رغم انهم غير قادرين على ضبط الامور. فهم لايتقبلون تحديد سلطتهم السياسية والامنية من اجل ان يحصل الإنماء وتعمّ الرفاهية في المجتمع. ليس من رادع لصاحب سلطان الا سلطة مقابلة ولاتكون الحدود شرعية ودستورية ما لم تكن المقاومة صادرة من المجتمع.

لقد تبين لنا من مراجعة سجل الدولة في مصر ولو جزئيا ان نزاهة الرجل الحاكم لاتحول دون تسخيره للمقدرات العامة من اجل نجاح مشروعه السياسي، وتبين ايضا ان منظار رجل السياسة وفهمه للقضايا الاقتصادية فيه قصور بالغ وبالتالي يثقل كاهل المصلحة العامة بأخطائه الفادحة. ثالثا، رأينا ان المعضلات التي يواجهها فعلا المسؤولون تضغط عليهم وتسيّرهم فى اتجاهات غير سليمة اقتصاديا، مثال ذلك سياسة التوظيف وتضخم العمالة الزائدة في القطاع العام. رابعا، إن فرض سلطة الدولة على المصالح الاقتصادية أسهل بكثير من تدبيرها تدبيرا سليما وأقل من القدرة اللازمة لمواجهة المعضلات الاقتصادية، كما يظهر جليا من الفوضى التي ظهرت اثناء وضع وتطبيق الخطة الخمسية الاولى وكما ظهر من عجز النظام عن تمويل الاستثمار وحصر الانفاق الاستهلاكي او الحد من الاستيراد. واخيرا، ليس التأميم مشروعا وطنيا او إصلاحيا او خيريا، بل عمل سياسي الهدف منه غالبا هيمنة الزعماء الحاكمين على المجتمع عن طريق سدّ طرق النفوذ على الغير من جهة ومن جهة اخرى تجهيز أنفسهم بمقدرات هائلة يمكن توظيفها في خدمة المشروع السياسي.

(١) (احلال الواردات) استعمال شائع آخر، خاصة في مصر وهو غير مناسب لغويا. (احلال)مصدر (حل) و(حل) لا تعني (عوض عن) بل (حل محل) تعني ذلك. فاما ان نقول (الاحلال محل الواردات) وهي ثقيلة او نستخدم عبارة اخرى مثل (بدائل الاستيراد) وهي تؤدي المعنى بدون اشكال.

(٢) هذه الارقام تشكل اخر احصاء لتوزيع الاراضي الزراعية في سنة ١٩٧٥ راجع كتابي:
Harete, **Distribution of land. Employment and Income in Rural Egypt,** Cornell University 1979.

(٣) راجع Charles Issawi, **Egypt in Revolution,** Oxford University Press, 1963, P. 116.
وجودة عبدالخالق، (اهم دلالات سياسي الانفتاح الاقتصادي بالنسبة للتحويلات الهيكلية في الاقتصاد المصري ١٩٧١ - ١٩٧٧) في كتاب: **الاقتصاد المصري في ربع قرن، ١٩٥٢ - ١٩٧٧**، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، القاهرة ١٩٧٨، ص ٣٨٣. ٣

(٤) Iliya Harik, **op. cit,** 1979.

(٥) Saad al Din Ibrahim in Robert Tignor (ed.), The Political Economy of Income Distribution in Egypt., N.Y.: Holmes & Meier, 1982. P. 385.

(٦) تقرير البنك الدولي، **جمهورية مصر العربية، الادارة الاقتصادية في مرحلة التحول**، واشنطن ، ١٩٧٨.

(٧) وصلت في سنة ١٩٦٨ الى ٣١ بالمئة.

(٨) تغيرت هذه الصورة قليلا في سنة ١٩٨٠، انما بالارقام لا بالمعادلة فاصبحت الزراعة تستوعب ٤٠ بالمئة من اليد العاملة وتقدم ٢٠ بالمئة من الناتج القومي.

(٩) راجع روبرت مابرو، **الاقتصاد المصري ١٩٥٢ - ١٩٧٢**، القاهرة: دار الكتاب. ١٩٧٦، ص ٥٨ و ٦٨، ايضا.
Bent Hansen and Karim Nashashibi, **Egypt,** N.Y.: National Bureau of Economic Research, 1975, pp. 98, 108.

(١٠) تبين الاحصائيات الرسمية المتعلقة بالناتج القومي نموا كبيرا في الصناعة منذ ١٩٧٦. والحقيقة ان النمو المنسوب الى القطاع الصناعي هو فارق الانتاج البترولي والتضخم، كما وان النمو العام يعود الى مصادر خارجية قل ما لها من علاقة بالنظام الاقتصادي في مصر. وتجدر الاشارة ايضا الى ان صناعة المعدات العسكرية قد نشطت في السنين الاخيرة وبلغت صادراتها رقما ملحوظا.

(١١) جماعة الطليعة مثلا، وغيرهم من قطاع اليسار المصري.

(١٢) John Waterbury, **The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regions,** Princeton University Press, 1983.

(١٣) راجع **Harik, op. cit.** ان رضوان قام بتحليل النتائج الاحصائية تحليلا اوليا فتوصل الى ان نسبة العائلات لا الافراد تصل الى ٤٤ بالمئة. غير ان اعتمادي على الاحصائيات كاملة، ولم تكن متوفرة لرضوان. مكنني من اظهار النتيجة المدرجة اعلاه.

(١٤) Ibrahim, **op. cit.**

(١٥) راجع مقالتي
«Continuity and change in Local Development Policies in Egypt: From Nasser to Sadat» in **International Journal of Middle East Studies, vol. 16 (1984).**

(١٦) راجع هبة حندوسة، (القطاع العام في الصناعة المصرية ١٩٥٢ - ١٩٧٧) في الاقتصاد المصري في ربع قرن المذكور سابقا، ص ٢٦٩.

(١٧) جلال احمد امين، **محنة الاقتصاد والثقافة في مصر**، القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢، ص ١٤.

(١٨) Bent Hansen, «Planning and Economic Growth in the UAR (Egypt), 1960 - 65» **In Egypt since the Revolution,** (ed.) P.J. Valibiotis, N.Y: Praeger, 1968, p 36

(١٩) المرجع ذاته، ص ٣٧.

(٢٠) المرجع ذاته، ص ٣٦.

(٢١) روبرت مابرو وسمير رضوان. **التصنيع في مصر** (١٩٣٩ - ١٩٧٣) السياسة والاداء، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١ ص ٦٩.

(٢٢) بناء على معطيات وردت في مقالة
Nazem Abdalla, «Foreign Capital in Egypt's Economic Development, 1960 - 1972» **International Journal of Middle East Studies,** vol. 14, No. 1 (February 1982) p. 93.

(٢٣) عبدالله، المرجع السابق.

(٢٤) Hansen, **op. cit,** p.31.

(٢٥) عمرو محي الدين، تقييم استراتيجية التصنيع في مصر والبدائل المتاحة في المستقبل في استراتيجية التنمية في مصر، القاهرة الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٨، ص ١٩٨

(٢٦) صقر احمد صقر، **الادخار واستراتيجية التنمية في مصر**، المرجع ذاته، ص ٣١٦ - ٣١٧.

(٢٧) المرجع ذاته.

(٢٨) هنسن، المرجع ذاته، ص ٣١.

(٢٩) راجع فؤاد مرسي، **هذا الانفتاح الاقتصادي**، بيروت، دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٨٠، ص ٢٢.

(٣٠) Hansen, op. cit. p. 31. نلاحظ ان البنك الدولي يضع نسبة النمو عند حد ٦,٧ لسني الخطة راجع التقرير ص ٢٧.

(٣١) تقرير البنك الدولي، ص ٢٧.

(٣٢) المرجع ذاته، ص ٢٤.

(٣٣) Hansen and Nashashibi, **op. cit,** p. 108.

(٣٤) المرجع ذاته، ص ١٠٨.

(٣٥) ابراهيم العيسوي ومحمد علي نصار، «محاولة لتقدير الخسائر الاقتصادية التي الحقتها الحرب العربية الاسرائيلية بمصر منذ عدوان ١٩٦٧» **في الاقتصاد المصري في ربع قرن ١٩٥٢ - ١٩٧٧**، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص ١٣٥.

(٣٦) هنس ونشاشيبي، المرجع ذاته، ص ١٠٨.

(٣٧) المرجع ذاته، ص ١٠٨ - ١٠٩.

(٣٨) محي الدين، المرجع ذاته، ص ١٩٢.

(٣٩) راجع بخصوص نقد هذه السياسة في الصناعة، عمرو محي الدين، المرجع ذاته. كذلك ملاحظات نقدية عامة يقدمها مصطفى السعيد، ص ٢٠٩ - ٢٣٢ في المرجع ذاته.

(٤٠) محي الدين، المرجع ذاته، ص ١٨١.

(٤١) مابرو ورضوان، المرجع ذاته، ص ١٣٦ - ١٣٧.

(٤٢) محي الدين، المرجع ذاته، . ص ١٨٧.

(٤٣) هنسن ونشاشيبي، المرجع ذاته، ص ٩٢.

(٤٢) راجع مقالة هبة حندوسة، «مآل القطاع العام» في الانفتاح : الجذور والمستقبل، المذكور سابقا.

(٤٣) هنسن ونشاشيبي، المرجع ذاته، ص ١١٣ - ١١٥.

(٤٤) ظلت الزراعة ، وبدرجة اولى القطن، مسؤولة عن ٧٥ بالمئة من السلع المصدرة من مصر في سنة ١٩٦١. راجع، هنسن ونشاشيبي، المرجع ذاته، ص ٩٢.

(٤٥) محي الدين. المرجع ذاته، ص ١٩٥ - ١٩٧٨.

(٤٦) مابرو ورضوان، المرجع ذاته، ص ٨٦ - ٩٣.

(٤٧) محي الدين، المرجع ذاته ص ١٩٧.

(٤٨) مابرو ورضوان، المرجع ذاته، ص ١٠٤.

(٤٩) مابرو ورضوان، المرجع ذاته، ص ٢٧٨.

(٥٠) مابرو ورضوان، المرجع ذاته، ص ٢٨٦.

(٥١) المرجع ذاته، ص ٢٨٨.

(٥٢) راجع الاقتصاد المصري في ربع قرن المذكور سابقا وجودة عبدالخالق، الانفتاح: الجذور والحصاد والمستقبل، القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢ وجلال امين، لجنة الاقتصاد والثقافة في مصر، المذكور سابقا، وكذلك Waterbury, op. cit. وكثيرا غيرهم.

(٥٣) اكد على ذلك من جديد وزير التخطيط الدكتور كمال الجنزوري، راجع الاهرام الاقتصادي، ٣ يونيو (حزيران) ١٩٨٥.

(٥٤) بخصوص سياسة العمالة في عهد عبدالناصر، راجع

Mahmoud al Fadil **The Political Economy of Nasserism,** Cambridge University Press, 1980.

(٥٥) حصلت مرونة في عهد الانفتاح تجاه تسعيرة انتاج القطاع الخاص انما لا تزال ضمن شروط.

(٥٦) راجع حندوسة، المرجع ذاته، ومجلة الاهرام الاقتصادي منذ اواخر السبعينات.

(٥٧) التعبير السائد هو (دولة الرفاهية) وهو غير مناسب او دقيق في رأي الكاتب. فالرفاهية تماشي الثروة لا الاكتفاء.

(٥٨) راجع الاهرام الاقتصادي، ٣ يونيو ١٩٨٥ ص ١٥.

(٥٩) راجع: جريدة الشعب، ١٩٨٥/٥/٢٨.

(٦٠) راجع: جريدة الاهرام.

«تنويه»

ورد سهوا اسم جهاد صليبي بدلا من جهاد الخطيب تحت البحث الموسوم «دور الجامعة الاردنية في تنمية اتجاهات الحداثة عند طلبتها» والمنشور بالعدد الرابع ـ شتاء ١٩٨٦، ولهذا اقتضى التنويه.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٥ ـ العدد ١ ـ ربيع ١٩٨٧ (الصفحات من ٤٣ ـ ٦٨)

محاولة بناء نماذج منطقية اسلامية للبحث الاجتماعي

خير الله عصار

قسم الاجتماع ـ جامعة عنابة / الجزائر

مقدمة.

تشكل عمليات بناء نماذج منطقية[١] PARADIGM مرحلة أساسية في البحث العلمي. فالواقع الذي لا يستطيع العالم أن يحيط إلّا بجزء منه، يتبدى على شكل ظواهر PHENOMENA تشكل موضوع العلم[٢]. إن البحث العلمي لهذه الظواهر، يتطلب بناء نماذج منطقية واقامة علاقات بينها وذلك في محاولة لتحديد الظواهر وقياسها[٣].

يحدث التقدم العلمي عادة عن طريق إبداع نماذج منطقية جديدة، تكمل النماذج القديمة، تلغي بعضها، تفسرها وتحللها، أو تربط بعضها بعلاقات جديدة[٤]. بعبارة أخرى، بما أن هدف العلم هو كشف الواقع، تصبح إحدى مهام البحث العلمي النظري والتجريبي EMPIRICAL هي الكشف عن اليقين في مدى تطابق النماذج المنطقية، وعلاقاتها مع بعضها ومع الواقع.

في ضوء هذا التحليل يغدو مقبولا أن نتساءل عما إذا كان بالمستطاع أن نبين نماذج منطقية للبحث الاجتماعي تشتق من التراث الإسلامي: اللغوي والفكري. إن الهدف الأساسي لهذا البحث هو تبيين كيفية بناء هذه النماذج وتحليل أسسها ووظيفتها في البحث الاجتماعي الإسلامي.

سأعالج في هذا البحث بعض خصائص منهج مقترح للبحث، أُتبعها بتطبيق المنهج على عدد من الأفعال السلوكية التي لوحظت في مضمار التفاعلات الاجتماعية في مجتمع مسلم. ثم أحاول ربط ذلك ببعض مجالات التصور للعلاقة بين المتعالي والمحايد. في الختام أشرح عددا من الملاحظات حول اصلاح الفكر عند المسلمين.

مناهج البحث العلمي:

تشير إحدى الدراسات إلى أن البحث العلمي يستخدم ستة أنواع من المناهج[٥] هي:

١ - المنهج الاستنتاجي DEDUCTIVE METHOD وصاحبه: ارسطو.
٢ - المنهج الاستقرائي INDUCTIVE METHOD وصاحبه: باكون.
٣ - المنهج البديهي الاستنتاجي AXIOMATIC - DEDUCTIVE METHOD وصاحبه: لايبنز.
٤ - المنهج الجدلي DIALECTIC وصاحبه: هيغل.
٥ - المنهج الجدلي المادي DIALECTIC MATERIALISTIC وصاحبه: ماركس.
٦ - المنهج المادي التاريخي HISTORIC - MATERIALISTIC وأصحابه: ماركس، انجلز ولينين.

يتضمن كل من هذه المناهج مجموعة من العمليات يقوم بها الفكر في محاولة لسبر الواقع. ففي المنهج الاستنتاجي (القياسي الأرسطي) تتضمن هذه العمليات مجهودا من أجل تطابق الفكر مع ذاته. إن مضمون النتيجة في القياس الأرسطي لا يتجاوز مضمون المقدمة الكبرى، على الرغم من أن هذه قد لا تتطابق مع الواقع أصلا[٦]. في حين أن المنهج الاستقرائي، يتضمن تطابقا بين الفكر والواقع[٧].. هذا يعني أن أية مقدمة تعتبر فرضية، أي ينبغي البحث في مدى صدقها في البدء عند تأليفها بالدراسة الاستطلاعية الأولية، ثم فيما بعد لدى اختبارها عن طريق بحث الواقع، وبالتالي فهي تعدل، تقبل أو ترفض بناء على المؤشرات التي اعتمدت كمقاييس لتحديد الواقع.

لقد اتهم ديكارت القياس الأرسطي بالعقم وذلك لأن تطبيق عملياته الفكرية لا يزيد المعرفة شيئا. فما هو كلي (متضمن في المقدمة الكبرى) والذي يقبل صدقه سلفا، يصدق معه الجزئي (النتيجة)، الذي هو جزء منه تبعاً لذلك. غير أن المنهج الاستقرائي يتضمن عمليات يتم بواسطتها الانتقال من الجزئي (الفردي) إلى الكلي (العام) وهذا يعني زيادة في معرفة الباحث لأنه توصّل إلى معرفة مجهول متضمن في الكلي (نسبيا) الذي لم يبحثه كله أصلا[٨].

قد يبدو، لأول وهلة، وجود تناقض بين المنهج الاستنتاجي (القياسي الأرسطي) والمنهج الاستقرائي. لكن في الحقيقة، هذا في الظاهر فقط. ذلك لأنّ الاستنتاج العلمي أصلا، هو من الكلي إلى الجزئي - بشرط أن تكون عمليات الوصول إلى الحكم الكلي استقرائية أولاً، أي بعد دراسة الواقع بطريقة دقيقة ومضبوطة. أي باعتباره فرضية تم البرهان على صدقها بوسائل بحث مناسبة، وهذا قبل أن تغدو قانونا عاما[٩].

يرتكز المنهج البديهي ـ الاستنتاجي (الرياضي)، على الانطلاق من قضايا بسيطة، بدهيات، يتبعها عدد من العمليات المنطقية تعالج جملة من القضايا دون اللجوء إلى التجربة. كانت بدهيات اقليدس الأساس الأول لهذا المنهج الذي قضاياه أكثر دقة من الاستقراء في العلوم حيث الدقة نسبية[١٠]. لكن بالرغم من أن البدهيات تشكل المنطلق لهذا المنهج، فليست بداهتها هي البداهة الممكنة، فلقد تبين أنه من الممكن وجود بدهيات لا اقليدية (هندسة ريمن ولوباتشوفسكي) تترتب عليها عمليات منطقية (هندسية) تختلف عن تلك السائدة في الهندسة الاقليدية[١١].

يتبدى الوجود في التنظير الاستقرائي الاستنتاجي على شكل ظواهر يلعب مبدأ العِلّية دورا أساسيا منها. فالوجود هو ظواهر (قوى متغيرات) يقوم بعضها بوظيفة العلة والأخرى بوظيفة الأثر، وهو نفسه قد يغدو علة لأثر آخر. في المنهج الجدلي يعتبر الوجود جملة من المتناقضات التي تؤثر في بعضها. إنه مفرد وجمعي، سرمدي وعابر، متحرك وساكن[١٢]. إن الجدل وفقا لهيغل هو «حياة ونفس التقدم العلمي، إنه الدينامية التي تعطينا وحدها رابطة وضرورة كامنتين في جسم العلم[١٣]. وربما يكون أفضل مثل لتذهن التناقض في الوجود عند هيغل هو ما كتبه عن علاقة الثمرة بالزهرة:

«إن البراعم تختفي إذا أينع الزهر، وإنه ليحق لنا القول بأن الزهرة تدحض البرعوم. كذلك الثمرة إذا ظهرت دحضت الزهرة فكأنها صورة زائفة من صور وجود النبات تحل هي محلها كأنّها حقيقة. فكل شكل من هذه الأشكال لا يتميز فقط عن الأخرى بل يصدها صداً لأنها على تنافر فيما بينها. ومع هذا فطبيعتها السائلة تجعل منها أيضا لحظات من وحدة عضوية يزول فيها التنافر، ولا يزول وحسب بل إن كلا منها لتصبح لها ضرورة كضرورة أخرى، وهذه الضرورة المتساوية هي حياة المجموع... ولاغنى عن وجود التلازم الضروري وراء ما يبدو أنه الصراع الذي يتناهب الكائن الواحد»[١٤].

وسواء كان الجدل نفيا أو تغيرا من الكمي إلى الكيفي أو جمعا للمتناقضات، فإن فكرة الرابطة العليّة (السبب والأثر) هي مشكلة قائمة تتحدى الباحثين مهما كانت تصوراتهم: عليّة أو جدَلية. يرى جان بول سارتر أن الرابطة العلية (حسب المتغيرات الاستقرائية ـ الاستنتاجية) هي رابطة خطية أي تسير بشكل خطي. غير أن التقدم الديالكتيكي عكس ذلك. «فهو في كل مرحلة جديدة يستدير إلى ما تجاوز من مواقف ويحتضنها جميعا. والانتقال من مرحلة إلى أخرى يثريه دوما فالمركب يضم دوما أكثر مما في الموضوع ونقيضه مجتمعين».

وعليه تغدو العلية بحسب منهج البحث العلمي غير ذات قيمة إذا ما قورنت «بالعلية» التي يتضمنها الديالكتيك[١٥].

بينما يعتبر هيغل الحد الأوّل في منهجه هو: المطلق، وهو المبدأ الكلي للوجود إنه معادل لمفهوم الاله في الدين، تنحي المادية «الجدلية» مفهوم المطلق جانبا باعتباره مفهوماً غير علمي(١٦).

بعباره أخرى، فالمادية الجدلية تعتبر الوجود وتفاعلاته الجدلية، أولا وآخرا، مسألة مادية ولا دور للجانب المتعالي (المطلق الهيغلي) في ذلك.

ان نقطة إنطلاق المنهج المادي ـ التاريخي هي حصول الناس على وسائل العيش، ويقيم الصلة بين هذه الطريقة والعلاقات بين الناس، في مضمار عمليات الانتاج، يشكل هذا أساسا لبناء فوقي: سياسي وقانوني واتجاهات للفكر الاجتماعي، فضلا عن وجود قوانين كامنة في هذه الأنظمة. ويتم البحث في تصرفات الناس داخل إطار تشكيل اقتصادي ـ اجتماعي وعليه يلاحظ بوضوح إنكار وجود إله مطلق وراء الوجود والتغير.

لقد ارتبط المنهج الاستقرائي بالمذهب الوضعي الذي رفض أصحابه أي بحث أو تطبيق له خارج نطاق التجربة والضبط العلميين بذلك تضمّن موقفهم نوعا من الريبة واللاأدرية حول المتعالي، فأشاروا بأن العلم الحديث لم يثبت وجود الله ولم ينفه(١٨) بينما اعتبر هيغل المطلق أساس ومنطلق قضيته THESIS، وإن كان ماركس والماركسيون قد أخذوا منه ما يعجبهم ورفضوا غير ذلك، واتهموه بالمثالية التي اعتبروها لا علمية.

★ ★ ★

بالنسبة للمسلم، فهو يتفق مع غير المسلم على المنهج الاستنتاجي والاستقرائي والبدهي ـ الاستنتاجي بما في ذلك مبدأ العلية على اعتبار أن هذه المناهج تبحث في شؤون الدنيا. لكن الاختلاف يبقى قائما في مضمار الإيمان. فالمسلم يعتبر ايمانه، قضيته الصادقة الأولى. فلا فكاك من الاقرار، قلبا ولسانا، بوجود اله واحد، خالق الوجود، لا يتحرك ساكن ولا يسكن متحرّك إلّا بأمره. بعبارة أخرى، فالمنهج أداة مقعدّة (من قاعدة) لارتياد الواقع المحايد IMMINENT ، بذلك يغدو قضية حيادية. فإذا تمذهب أصحابه في محاولة لاتّخاذ موقف من المتعالي TRANSCENDENT، ودمج ذلك بالمنهج، لا يبقى المنهج محايدا، وللإسلام موقفه من ذلك.

لا يمكن، في إطار الاسلام، قبول التمنهج المذهبي في الجدلية ـ المادية والمادية ـ التاريخية لأن كلتيهما تتخذان موقفاً رافضاً من وجود اله خالق للكون ومسيّر له. كما أنّ المذهب الوضعي لا يمكن قبوله تماما بسبب تشككه كما أشرنا قبلاً. وأخيراً، فالمطلق عند هيغل لا يتفّق بصورة تامّة مع مفهوم الاله في الإسلام، على الرغم من أن المطلق وفق هيغل هو قوة روحية مطلقة.

المنهج الاشتقاقي: يعني الاشتقاق لغةً إخراج كلمة من كلمة أخرى. وفي الرياضيات يستخدم الاشتقاق حسب معنى محدد[19]. كما يعرف معجم اللغة الأنكليزية كلمة اشتق DERIVE بـ: يتسلّم شيئا من مصدر أو منبع، كأن نقول مثلا تقليد مشتق من الوثنية[20].

إنها لمعرفة عامة أن اللغة العربية لغة اشتقاقية، بينما اللغات الانكليزية والفرنسية والألمانية لغات مقطعية. تمرّ جذور معظم الكلمات في العربية بعمليات تحوير واضافة أصوات لها، تكون محصلتها كلمات جديدة.

توجد اختلافات في الكلمات المشتقة، معنى ومبنى، عن الجذور الأصلية على الرغم من استمرار وجود قاسم مشترك يربط كل مجموعة من الكلمات الجديدة بالجذر الأصلي الذي اشتقت منه. فمن الجذر: كتب، مثلا، تشتق: مكتبة، كتاب، اكتتاب، كتّاب، استكتب.. الخ.. وكلّها تتضمن فكرة الكتابة، بالرغم من أنّ معانيها تتجاوز المعنى الذي يحمله الجذر. بذلك تضع اللغة العربية ما يشبه المؤشر الذي يجعل مستعمليها يرون الواقع مؤلفا من جذور تشكل مجالات مركزية للمعاني تنمو بفعل عمليات خاصة، فتتولّد منها مجالات تعبر عن أجزاء من الواقع تحدده الكلمات الجديدة، المشتقة.

في الفكر الإسلامي، نجد الجذر، الوحدة في العبارة: أن الله واحد. من هذا يشتق أن الكون واحد، يضبطه نظام واحد، وأنه من خلق اله واحد. كما أن القرآن الكريم يذكرنا بالقضية ـ الجذر: أن الناس خلقوا كلهم من نفس واحدة، منها اشتق أناس كثيرون برغم الاختلافات القائمة بينهم في الجنس والعرق واللون[21]. أما الروح التي هي من أمر الله[22]، فتشكّل جذرا تشتق منه أرواح الكائنات الحية كلّها بالرغم من الاختلافات الملاحظة في التركيب العضوي وفي وظائف الأعضاء وأنماط الحياة.

بالنسبة لابن خلدون، فلم يستخدم مفهوم الاشتقاق في «المقدمة» لكن يبدو أنه عالم بالعلاقة الاشتقاقية القائمة بين بعض الظواهر الاجتماعية والنفسية. فهو يرى أن للدولة أطواراً مختلفة وحالات متجدّدة، يكتسب القائمون بها من حال كل طور خلقا ليس له مثيل في الطور الآخر. ذلك لأن «الخلق تابع بالطبع لمزاج الحال الذي هو فيه»[23]. أي أن خلق رجالات الدولة مشتق من خصائص كل طور ومن مزاج الحال الذي هو فيه.

في علم النفس يستخدم السلوكيون BEHAVIORIST الاشتقاق في دراسة بعض الظواهر السلوكية. فالحاجة إلى الاجتماع مثلا، يرونها تشتق من حاجة جذر هي الاتصال القوي بين الطفل وأمّه خلال فترة اعتماده عليها في ارضاعه وتغذيته. ويرى الغشتالتيون GESTALTISTS أن الكل في العمليات الادراكية يشكل جذرا، من سمته تشتقّ سمة الأجزاء التي يتكّون الكل منها[24].

تحت ضوء ما تقدم، تلخص المبادىء الأساسية للمنهج الاشتقاقي كالتالي[٢٥]:

١ - توجد قضية THESISجذر، تشكل ما يشبه النواة المركزية.
٢ - تجرى على القضية - الجذر عمليات تحوير وتطوير معينة.
٣ - بسبب هذه العمليات تتولّد عن القضية - الجذر قضايا جديدة.
٤ - يوجد عنصر مشترك يربط القضايا الجديدة بالقضية - الجذر الذي اشتقت منه.
٥ - تتضمن القضايا الجديدة تطورا بالنسبة إلى القضية - الجذر تجعلها مختلفة عنها كما تختلف الكلمات المشتقة عن الجذر في المعنى والمبنى[٢٦].

لنحاول البحث في تطبيق هذه الخطوات في بعض الظواهر الاجتماعية ذات الجذر الديني (الاسلامي).

المثل الأول: اشترى الرّجل /س/ من /ع/ بضاعة ودفع له ثمنها. لما عاد /س/ إلى بيته دقق في حساباته فوجد أن مبلغ ٢٠٠ دينار جزائري دفعت إلى /ع/ خطأ. لما شرح /س/ المسألة إلى /ع/ أنكر الأخير ذلك ورفض ردّ المال. فردّ /س/ عليه شارحا له أن هذا مال حرام وأن فعله هذا قد يجعله الله به يخسر ٢٠ ألفا. بعد بعض التردد، ردّ /ع/ المبلغ إلى صاحبه.

المثل الثاني: ثلاثة ركاب سيارة أجرة نسي أحدهم محفظته التي تحتوي على مبلغ معتبر من المال. التقطها الثاني وشاهده الثالث. عرض الثاني اقتسام المبلغ فرفض الثالث على أساس أن المال حرام وينبغي ردّها إلى صاحبها. أصرّ الثاني على الاحتفاظ بها، أخذها وتوارى عن الأنظار.

المثل الثالث: /ج/ مدمن على شرب الكحول. لكن في كل مرة يتناوله يقول: اللّهم اعف عني. وكثيرا ما يردد أنه لا يستطيع أن يتوقف عن شرب الكحول. ولما بلغ الأربعين من العمر تاب عن شرب الكحول.

فلنقم بتحليل هذه الأفعال وفق المنهج الاشتقاقي:

أولا: بادىء ذي بدء، نقبل افتراضا ASSUMPTION، وجود خلفيات في البناء الشخصي للفرد تقرّر الأفعال التي قام بها الأشخاص المذكورون في الأمثلة. لقد تكوّنت هذه الخلفيات خلال عمليات تفاعل الذات مع البيئة الاجتماعية، في سياق التنشئة الاجتماعية بأوسع معانيها. لنطلق اسم: الجذوة على الخلفية. وهي هنا عبارة عن قوة مركّبة مقرّرة للفعل، وهي بحدّ ذاتها، جزء من البنية الشخصية للفرد، وذات وظيفة في مجموع عمليات تكيّف الفرد مع مجتمعه: إشباع حاجاته الافتقارية والارتقائية، تنمية القدرات المناسبة، تلبية مطالب المجتمع. . يمكن أن نميّز ثلاثة أنواع للجذوة.

أ ـ جذوة أصولية، وهي القوة الدافعة التي تقرّر الأفعال التي تقوم بها الذات حسبما ينصّ عليها الإسلام، كما تعلّم الفرد، وكما يفهمه.
ب ـ جذوة حيادية، وهي القوة الدافعة التي تقرّر الأفعال العامة التي لا يتخذ الدين منها موقفا محددا، فهي ليست حراما ولا حلالا.
جـ ـ جذوة لا أصولية، وهي القوة التي تقرر الأفعال التي يرفضها (يحرمها) الاسلام، والتي تقوم بها الذات بسبب دوافع معيّنة ترتبط بالغرائز والمصالح الشخصية، بما في ذلك مختلف العادات المجتمعية المنافية للإسلام.

بسبب التغير الاجتماعي الذي يعصف بالمجتمعات الإسلامية، فإنّنا نقبل، افتراضا، وجود صراع بين هذه القوى (الجذوات) يشتد هذا الصراع وفق المناحي التي يسير بها التغير الاجتماعي تحت تأثير عوامل سياسية، اقتصادية واجتماعية ـ ثقافية. إن الأفعال الحاصلة من هذا الصراع تشتق من مدى سيطرة إحدى الجذوات على الأخرى في المواقف التي يواجهها الفرد.

ثانيا: ليست هذه الجذوات مطفأة، بل نشيطة نسبيّا بدرجات متفاوتة بحسب الأفراد والفئات الاجتماعية وهي تمارس تأثيرها على الأفعال الثلاثة التي نشرحها فيما يلي. لنطلق اسم: القضية THESIS على كل فعل من هذه الأفعال. وعليه يمكن أن نميّز ثلاثة أنواع من القضايا:

أ ـ **القضية ـ الجذر**: ويمثلها الفعل الأول الذي وقع نتيجة لتأثير الجذوة: عدم ردّ المبلغ، الاحتفاظ بالمحفظة، شرب الكحول.

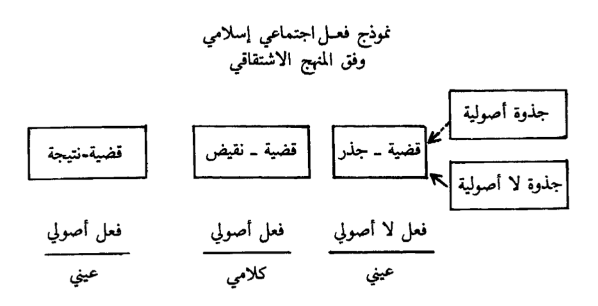
ب ـ **القضية ـ النقيض**: ANTITHESIS يمثلها الفعل الذي جرى اعتراضا على القضية الأولى: التذكير بأن هذه الأفعال حرام، إما بواسطة ذات الآخر (في المثلين الأول والثاني) أو بواسطة الذات نفسها (طلب الغفران لفعل الشرب).

حـ ـ **القضية الموافقة**: PROTHESIS وهي أفعال يمكن أن تقع (لم ترد في الأمثلة الثلاثة المذكورة آنفا) حيث تقوم ذوات الآخرين بتكريس الفعل الذي تضمنته القضية ـ الجذر، ربما عن طريق توجيه الثناء من جانب آخرين إلى الشخص، على فعله المتضمن في القضية ـ الجذر. ويمكن أن «يهنىء» صاحب الفعل نفسه على ما فعله هو نفسه.

د ـ **القضية ـ النتيجة**: ويمثلها الفعل الأخير الذي وقع في أعقاب القضيتين الأوليين، وهو يتضمن «تراجعا» عن الفعل الأول ـ إذا وجدت القضية ـ النقيض.

يوضّح الرسم التالي هذه القضايا وعلاقاتها ببعضها:

نموذج فعل اجتماعي إسلامي
وفق المنهج الاشتقاقي



يلاحظ:

أولا، أن القضية ـ الجذر يقرر نوعها: أصولي/ لا أصولي بناء على الاشتقاق من الجذوة الأصولية/ اللاأصولية. هذه القضية ـ الجذر تحمل تكافؤا[٢٧] VALENCE معينا بناء على القوة المستمدّة من الجذوة. قد تكون ضعيفة يمثلها (+) أو قوية يمثلها (++). (تشير الأسهم المخطوطة إلى قوة هذا التأثير، أما الأسهم المنقطة فتشير إلى امكان وجود التأثير، دون أن يحدث ذلك فعلا).

لقد كانت الجذوة الأصولية في المثل الأول أقوى من القضية ـ النقيض، منها في القضية ـ الجذر. وعليه كانت القضية ـ النتيجة (فعل عيني، رد الدراهم) أصولية.

ثانيا، في المثل الثاني كان التكافؤ في الجذوة اللاأصولية الذي مارس تأثيره على القضية ـ الجذر هو الأقوى وعليه مثل بـ (++). بينما كان التكافؤ في الجذوة الأصولية أضعف (+) وبما أن هذا الأخير قام بالتأثير على القضية ـ النقيض، كانت القضية ـ النتيجة لا أصولية (فعل عيني، رفض رد الدراهم).

ثالثا، يمكن أن نتصور حالتين أخريين:

الأولى: فيها الجذوة الأصولية ضعيفة يمثلها تكافؤ (+)، يمارس تأثيره على القضية ـ جذر، والجذوة اللاأصولية يمثلها تكافؤ (++) تمارس تأثيرها على القضية ـ النقيض، فتكون القضية ـ النتيجة لا أصولية. (وهي حالة شخص يتراجع عن فعل أصولي، كما لو افترضنا أن الشخص الثالث في المثل الثاني قبل أن يشارك في سرقة دراهم المحفظة).

الثانية: فيها الجذوة الأصولية قوية (++)، وتمارس تأثيرها على القضية ـ الجذر، بينما الجذوة اللاأصولية ضعيفة (+) تمارس تأثيرها على القضية ـ النقيض، النتيجة أصولية. (وهي حالة شخص لا يتراجع عن فعله الأصولي بالرغم من الاعتراض عليه).

رابعا: يمكن أن يكون تكافؤ الجذوة لدى ممارسة تأثيرها على كل من ـ الجذر القضية ـ النقيض متساوية القوة أي: (+) و (+) أو (++) و (++) على التوالي. هنا يكون الفرد معرّضا للوقوع في قلق وحيرة يدوم فترة، حتى يحدث في الذات أو في الوسط الذي يوجد فيه، ما يرجح كفّة أحدهما على الأخرى.

خامسا: بالنسبة للقضية الموافقة، أي في حالة وجود قوى توافق القضية ـ الجذر، فبالطبع يحدُث تعزيز للقضية الجذر. أي عندما تؤيد عناصر في الوسط القضية ـ الجذر، سواء كان الفعل المتضمن أصوليا أو لا أصوليا.

سادسا: يمكن أن يوجد في الوسط نوعان من القضايا يتفاعلان مع القضية ـ الجذر، بعضها موافق وبعضها نقيض، كلّ منهما تحمل قوة تكافؤ تشتق من الجذوة الأصولية أو اللاأصولية. فالقضية ـ النتيجة هنا تكون أصولية أو لا أصولية بناء على قوة الاشتقاق للقضية ـ الجذر من جهة بالمقارنة مع قوة كلّ من القضية ـ النقيض والقضية ـ المؤيدة من جهة أخرى.

نقاش:

ليست العمليات الفكرية التي يتضمنها النموذج المنطقي للفعل الاجتماعي الاسلامي كما شرح آنفاً من نوع الاستنتاج الأرسطي أو الاستنتاج البدهي ـ الرياضي. فلا يوجد «كل» نستنبط الجزء منه، كما لا توجد بدهية قبلها العقل سالفا، ثم راح يبني عليها عملياته المنطقية. إنما توجد خبرات تراكمت في سياق تفاعلات تضمنت «تعلّما»، كوّن في النفس جذوة (بنية مرتبطة بوظيفة» تقرّر سلوك الفرد. وقد افترضنا وجود بنيتين على الأقل، إحداهما تتفق مع أصول الإسلام والأخرى لا تتفق. كلّ منهما تقرّر فعلا بحسب العلاقة التكافؤية بينهما من جهة، وبين القضايا ـ الجذر والقضايا ـ النقيض من جهة أخرى.

قد يبدو أن النظرة الديالكتيكية (القضية ونقيضها) قائمة في التصوّرات التي بنينا عليها المنهج. لكن، بالرّغم من وجود التناقض، في معظم عمليات المنهج الاشتقاقي، لايبدو أنّه ديالكتيكي بالمعنى المعروف. ذلك لأن الفعل النتيجة:

أ ـ يشتق من أحد النقيضين.
ب ـ وهو ليس تركيبا من النقيضين، بل مشتق من أحدهما.

وعليه فما يميّز هذا الفعل ـ النتيجة كفعل اشتقاقي هو هذه «العودة»، بعد إتمام رحلته من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل كقضية ـ جذر، ثم اصطدامه بنقيضه. من ثمّ تقوم الذات بالتنائي عنه (وقد تعزّزه في حالة القضايا الموافقة)، لتعود إلى الجذوة. وكما أن الفكرة (الكلمة) المشتقّة تتخذ صيغة جديدة، كذلك يفعل الفعل ـ النتيجة، وذلك بعد أن استقى مادّته من الجذوة، المصدر، اثر اصطدامه بنقيضه. فإذا كان الفعل، في النموذج المنطقي هذا، هو مجرّد فعل، قرّر سلفا في القضية ـ الجذر، برز إلى الوجود بعد تعرّضه لتأثير نقيضه، فما هو الجدَيد فيه؟

يمكن القول أن الجديد في الفعل ـ النتيجة:

١ ـ النفحة المتعالية الممكنة في حالة القيام بفعل أصولي.
٢ ـ شعور عام بالرّضاء والسكينة نتيجة للقيام بفعل «صحيح»، «خير» ـ وهذا بالنسبة لذات الفاعل على الخصوص.
٣ ـ شعور عام بالرضاء في ذوات الآخرين، الأصولية. هذا في حالة القيام بفعل أصولي. يقابل ذلك مشاعر قلق وإثم ممكنة في حالة القيام بفعل لاأصولي.

باختصار، يمكن القول أن هذه النماذج لا تصف الفعل الذي تمّ بحثه فحسب بل تعلّله أيضا. فالعلم ليس مجرد وقائع FACTS تجمع بل هو تعليل في جوهره. و«النظريات العلميّة» هي تعليلات للوقائع وليست الوقائع نفسها. وما دامت التّعليلات تنجح في وظيفتها (التعليلية) أي أنّها تتفق مع عدد من الوقائع المعروفة، فالنظرية تعتبر صادقة تبعا لذلك»[٢٨].

بعبارة أخرى، فإنّ هذه النماذج المنطقية والتصورات التي تستند عليها، تبقى مقبولة كأداة مساعدة في البحث الاجتماعي ما دامت تخدم امكان بحث عدد من الظواهر الاجتماعية في مجتمع اسلامي.

مجالات النماذج المنطقية:

يوجد في فكر المسلمين في الوقت الحاضر آثار ثقافات وحضارات عدّة يعود بعضها إلى ما قبل الاسلام وإلى مراحل تاريخية لاحقة. ويواجه المسلمون في الوقت الحاضر تحدّيات فلسفية وعلمية فضلا عن تحديات الثورة الكبرى في التكنولوجيا وحجم المعارف، التي تسبّب تغيرات جوهرية في مجموع حياة الإنسان، في وجوده وماهيته.

إنّ فكر المسلمين في الوقت الحاضر لا يتماشى إلّا قليلا مع الفكر الاسلامي الأصيل. إنّي لا أرى أنّنا بحاجة إلى اصلاح الفكر الاسلامي (مع أنّنا بحاجة إلى فهمه فهما

سليما) وإنّما نحن بحاجة إلى اصلاح فكر المسلمين وعمليّات تفكيرهم[٢٩]. إنّ اصلاح فكر المسلمين يتطلب بحث عدد من المجالات تكوّن المنطلقات الأساسية لبناء أسس بعض النماذج المنطقية اللازمة للبحث الاجتماعي: النظري والتجريبي. فما هي هذه المجالات؟

أولا: **العقيدي ـ الغيبي**: هو مجال متعال TRANSCENDENT لا يدرك كنهه إلّا بالايمان وتعجز الحواسّ عن ادراكه. عرفه الرسول عليه السلام بالوحي. ونحن نعرفه عن طريق كلمات الله في الآيات القرآنية وفي الأحاديث النبوية التي اتفق على موثوقية وصدق مصادرها. في هذا المجال مثلا، نجد صفات الله سبحانه وتعالى التي تعبّر عنها أسماؤه الحسنى، علاوة على تصوّرات الجنة، النار، القيامة، الحساب، الملائكة، خلق الكون الخ... يؤمن المسلم بذلك كلّه بقلبه ويصدق بلسانه مقرّا بأن ذلك كلّه في علم الغيب[٣٠].

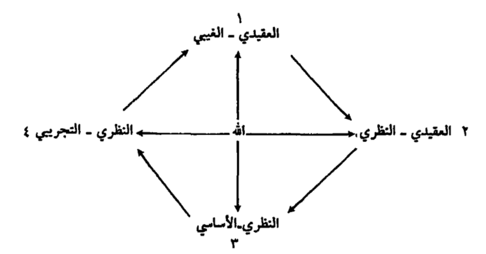
ثانيا: **العقيدي ـ النظري**: هو مجال نظري غير أن ركائزه الأساسية عقيدية ـ غيبية، ويدرك بالعقل النظري. إنّ حكمة الله في الصلاة والصوم والحج، ولماذا كان الرسول عربياً؟ لماذا نزل القرآن بالعربية؟ وما معنى أن يكون المسلمون أمة وسطا؟ الخ.. كل هذه المسائل ذات أصول في الإيمان والعقيدة الاسلامية لكنّها قابلة للنقاش وللتنظيرات المتنوعة.

ثالثا: **النظري الأساسي**: هو مجال النظريات الفلسفية والعلمية (بعيدة ومتوسطة المدى) حول الكون والطبيعة والمجتمع والفرد. إنّ نظرية نشوء الكون، النظرية النسبية، نظريات الغرائز، النظريات الاقتصادية، نظريات تكوّن المجتمع، الخ... كلّها من صنع العقل النظري وتعتبر صادقة إلى الحدّ الذي تقرّره البحوث التجريبية عنها أو عن أجزاء منها.

رابعا: **النظري ـ التجريبي**: هو مجال البحوث التطبيقية التي تهدف إلى الكشف عن معارف جزئية في مجالات ضيقة من الواقع[٣١].

هنا تبدو المعارف أكثر يقينا من معارف المجال النظري ـ الأساسي. لهذا المجال أدواته الخاصة في جمع البيانات وفي التثبت من صدقها وفي بناء علاقاته مع المجال النظري ـ الأساسي.

فيما يلي يوضح الرسم هذه المجالات الأربعة والعلاقات القائمة بينها:



يلاحظ:

أ - أن الله سبحانه وتعالى هو مركز المجالات كلها، هو العلّة الأولى، منه تصدر وإليه ترتدّ كل المجالات وكل ما فيها[٣٢].

ب -ان ثمة علاقة اشتقاقية تربط كل مجال بالمجال الذي يليه. فالنظري التجريبي يشتق من النظري - الأساسي. وهذا يشتق من العقيدي النظري، الذي بدوره يشتق من العقيدي - الغيبي الذي هو الجذر الأساسي، والذي تشتق منه المجالات الثلاثة[٣٣].

بعبارة أخرى، ثمة دورة اشتقاقية تكاملية، يساهم كل مجال فيها، في وجود الآخر: يحمل عناصر منه، لكن في نفس الوقت يختلف عنه ويتجاوزه.

جـ بالنسبة إلى اشتقاق المجال العقيدي - الغيبي من المجال النظري - التجريبي، فالقرآن يدعونا إلى تأمّل الكون وتأمل أنفسنا أي دراستها نظريا وتجريبيا. وما يكتشف في الكون والطبيعة والمجتمع من ظواهر هي إشارات (آيات) ذات دلالة على وجود الله سبحانه وتعالى وعظمته، نشتق منها حكمة تقوّي إيماننا.

وإنه لأمر معروف في الاسلام، أن المسلم الذي يعمل في مختبره بأدوات بحثه محاولا التحقق من صدق فرضية أو نظرية صاغها عقله النظري، والمسلم الذي يدرس جماعة بشرية في بحث اجتماعي، يمارسان عبادة الله، كالمسلم الذي يتفقه في الجانب التشريعي من الدين، وكالمسلم الذي يفكر في خلق الكون الأعظم MACROCOSM ومجرياته. وإن إقامة حاجز يفصل المجالين ٣ و ٤ (النظري - الأساسي والنظري - التجريبي) والمجالين ١و ٢ (العقيدي - الغيبي - والعقيدي - النظري) ليس من الاسلام في شيء، وهو من صنع أتباع المنهج الوضعي POSITIVIST[٣٤].

تطبيق المجالات على مشكلة اجتماعية:

لنحاول الآن دراسة مشكلة اجتماعية من خلال تنظيرها وفق المجالات من جهة والمنهج الاشتقاقي من جهة أخرى.

ولنفرض أن الكحولية انتشرت بشكل واسع (أو ضيق) في مجتمع اسلامي. فكيف يمكن بحثها بتطبيق النماذج التي سبق عرضها؟

أولا: في المجال العقيدي ـ الغيبي، ينظر إلى المشكلة على أساس أن تحريم الكحول أمر من الله سبحانه وتعالى، بُلِّغناه عن طريق الرسول عليه السلام الذي عرفه بدوره بالوحي.

إنّه أمر متعال، يحمل نفحة قدسية، علويّة. وعليه لا مجال للشك فيه أو التساؤل عن جدواه في هذا المجال.

ثانيا: في المجال العقيدي ـ النظري، يمكن القول أن الله سبحانه وتعالى لا يريد إلاّ الخير لعباده، والخير من صفاته. إنّ تحريم الكحول، هو فعل خير مشتق من تلك الصفة، وإن الشر الذي يحمله إلى المجتمع قد كشف علم الطب عنه، على الرغم من بعض المنافع في حالات الضرورة ومن أجل العلاج الطبي.

ثالثا: في المجالين: النظري ـ الأساسي والنظري ـ الامبيريقي، توجد الكحولية كظاهرة مرضية في المجتمع تحدّد معالمها كالتالي:

أ ـ على مستوى العدّ والاحصاء، تقدر كمية الكحول التي يتم استهلاكها في المجتمع عبر فترة زمنية محددة، بما في ذلك معدل تناولها من قبل الفرد الواحد، وذلك حسب تقنيات الاحصاء الروتينية.

ب ـ على مستوى الفعل الاجتماعي، تدرس الكحولية كالتالي:
- شرب الكحول من قبل فئة/ فئات معينة في أوقات معينة، في أمكنة معينة.
- المتاجرة بالكحول، بيعا، شراءً، تهريبا من قبل فئة/ فئات معينة.
- صنع الكحول (إذا وجد) داخل المجتمع. من الذي يقوم بصنعه؟
- كيف يتم التّعامل بالكحول على شكل هدايا، في المناسبات، والظروف المناسبة لذلك؟

جـ على مستوى التفكير بالكحول والميل إليه و/ أو محاولة شربه:
- تحديد الفئة/ الفئات التي حاولت الحصول على الكحول، لكن محاولاتها باءت بالفشل.

ـ تحديد الفئة/ الفئات التي تفكر بتناول الكحول (أو تميل إليه).
ـ تحديد الفئة/ الفئات التي ذاقت الكحول مرّة، لكن لا ترغب في ذلك مرّة أخرى.
ـ تحديد الفئة/ الفئات التي تملك استعداداً لتناول الكحول إذا سنحت الفرصة.

د ـ على مستوى بناء النماذج المنطقية: تنظّر المشكلة حسب المنهج الاشتقاقي كالتالي:
ـ إن ـ القضية ـ الجذر في المجتمع الاسلامي هي اللاكحولية وهي مفهوم يتضمن اللافعل (عدم الشرب)، اللاتجارة، اللاميل، اللاتفكير... الخ.. بالكحول.
ـ توجد قوى اجتماعية موافقة PROTHESIS للقضية تمارس هذا التأثير على شكل توكيد وتعزيز للقضية ـ الجذر في اطار التنشئة الاجتماعية والقوانين نافذة المفعول لمعاقبة الشاربين والمتعاملين بالكحول، بما في ذلك التأثيرات غير المباشرة للجماعات التي تحيط بالفرد من جهة،[ولووسائل]الاعلام والتوجيه الديني ـ الاجتماعي من جهة أخرى.
ـ توجد قوى مناقضة للقضية ANTITHESIS تمارس تأثيراتها بدورها على الأفراد داخل المجتمع، تتمظهر على شكل تكوّن ميل إلى الكحول والدعوة إلى شربه مباشرة أو غير مباشرة، مع وجود تسهيل نسبي للحصول عليه، واضفاء صبغة انفعالية عليه: «لذيذ»، «منعش»، «ينسى الهموم».. الخ..
ـ بذلك تغدو نفس المسلم مسرحا لعمل القوى الثلاث. من تفاعل هذه القوى مع بعضها تحصل قضية ـ نتيجة، تشتق عناصرها من القضايا الثلاث بحسب التفاعل ومدى قوة كل من القضايا في صراعها مع بعضها.
يمكن تنظير ذلك كما يلي:

النموذج الأول: ـ القضية: لا كحولية.
ـ القضية الموافقة: لا كحولية ـ قوية، مسيطرة (++).
ـ القضية ـ النقيض: كحولية ـ ضعيفة، غير موجودة (+).
ـ القضية النتيجة: لا كحولية.

النموذج الثاني: ـ القضية: لا كحولية.
ـ القضية الموافقة: لا كحولية ـ ضعيفة (+).
ـ القضية النقيض: كحولية ـ قوية، مسيطرة (++).
ـ القضية ـ النتيجة: كحولية.

النموذج الثالث: ـ القضية: لا كحولية
ـ القضية الموافقة: لا كحولية (+) أو (++).
ـ القضية ـ النقيض: كحولية (+) أو (++).
ـ القضية ـ النتيجة: كحولية معتدلة.

يمكن تمثيل النموذج الأول بالشكل التالي:



يلاحظ :

أولا: أن هذه النماذج لا تنطبق إلاّ على مجتمع مسلم حيث اللاكحولية مشتقة من مصدر (جذوة) متعال.

ثانيا: أن الجذوة الأصولية، على العموم، تستمرّ في تأثيرها بشكل أو بآخر على نفس المسلم، ويظهر هذا التأثير في طلب الغفران من الله، أو شعور بالاثم واع أو غير واع، مما يجعل الفعل الاجتماعي (شرب الكحول) يخترقه PENETRATE العنصر المتعالي ويغلفه. بعبارة أخرى، إنّ البيانات حول كمّية الكحول المستهلكة في مجتمع إسلامي وتحديد الفئات التي تمارس شربه أو التجارة به، الخ . . قد تتشابه كمًّا مع مجتمع آخر ليس مسلما، لكن مكونات الفعل في صميمه تختلف في المجتمع المسلم.

ثالثا: إنّ الاختلاف في صميم الفعل، يجعل وسائل البحث عن حلّ للمشكلة ومعا لجتها تختلف كيفا عن وسائل البحث عن حلّ لها ومعالجتها في مجتمع آخر ليس مسلما.

المجال العقيدي - الغيبي والدراسة الاجتماعية:

لقد حدّدنا ماهية المنهج الاشتقاقي على أساس أنه اشتقاق قضية (قضايا) من قضية أخرى تعتبر جذرا. وطبقنا المنهج على عدد من الأمثلة استقيناها من بعض الوقائع في المجتمعات الاسلامية.

لكن لا يبدو في مقدورنا أن نشتقّ مجمل مجريات الحياة النفسية والاجتماعية من قضية أو من مجموعة قضايا متماثلة. فالفعل الانساني (النفسي منه، والاجتماعي والنفسي - الاجتماعي) أكثر تعقيدا من الفعل الطبيعي والفعل الحيواني.

تميل بعض محاولات التنظير إلى عزو ذلك إلى العقل الذي يتميز به الانسان والذي يمكّنه من الافلات من الحتمية العمياء التي تقرّر الظاهرات الطبيعية والأحداث السلوكية للكائنات الحية الدنيا.

أجل، إن الإنسان خليفة الله في الأرض[٣٥]، وحامل الأمانة التي رفضت الجبال والأرض أن يحملنها[٣٦]، لكن لا يبدو إنه يقوم بواجباته في هذين المضمارين بالشكل المثالي الذي أراده الله سبحانه وتعالى منه[٣٧]. من جهة أخرى، يورد القرآن صفات وأحوالا أخرى للإنسان:

* لقد رفض ابليس أن يسجد لآدم. فقد قال تعالى: ﴿قال فاخرج منها فإنّك رجيم﴾ (ص٧٧)، وقال ابليس: ﴿ثم لآتينّهم من بين أيديهم ومن خلفهم وعن أيمانهم وعن شمائلهم ولا تجد أكثرهم شاكرين﴾ «الأعراف ١٧».
* قال تعالى: ﴿والعصر، إنّ الانسان لفي خسر. إلاّ الذين آمنوا. . .﴾ (العصر ١ - ٣).
* وقال أيضا: ﴿لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويم، ثم رددناه أسفل سافلين، إلاّ الذين آمنوا. .﴾ (التين ٤ - ٥).
* كما قال أيضا: ﴿إنّ النفس لأمّارة بالسوء﴾ (يوسف ٥٣).

بعبارات أخرى، إنّ الصورة التي ترسمها هذه الآيات تدلّ على أنّنا أمام كائن ذي طبيعة متناقضة. فهو حامل أمانة، خليفة الله، لكنّه يملك نفسا أمارة بالسوء، مهاجم من قبل شيطان رجيم، مردود إلى أسفل سافلين باستثناء قلّة من البشر[٣٨].

فكيف نفسّر هذا كلّه نظريا - تجريبيا؟

أ - يأتي الإنسان إلى العالم مالكا استعدادات أوّلية للنمو الجسدي والعقلي والانفعالي. تشتق هذه الاستعدادات (فطرة الله) من أمر الله، ومن السّنن التي يسير الكون والطبيعة بموجبها. نطلق على هذه القوى الكامنة اسم: القضية THESIS[٣٩].

ب -بعد الميلاد، تباشر مجموعة قوى من المحيط الاجتماعي (والمادي)عملها على تلك الاستعدادات الأولية، فتطوّرها، ناقلة إيّاها من حالة الوجود بالقوة إلى حالة الوجود بالفعل. نسمّي هذه القوى،القوى الموافقة للقضية PROTHESIS.

جـ كما تباشر أيضا مجموعة قوى أخرى من المحيط الاجتماعي (والمادي) عملها على تلك الاستعدادات الأولية، فتعرقل عمل السنن، والسير في الطريق المؤدّي إلى أن يصبح الانسان خليفة الله في الأرض مؤدّيا الأمانة التي قبل حملها. هكذايتطور جزء من الوجود الجسدي والعقلي والانفعالي بالقوة إلى وجود بالفعل يخالف الفطرة وسنن الله. نسمي هذه القوى: القوى المناقضة للقضية ANTITHESIS.

د - باستثناء الرسل والأنبياء وأولياء الله، كلّ البشر ينشأون ويموتون وسط حقل قوى جاذبة ونابذة، من نوعين:

- داخلية في أعماقهم، وذلك بفعل الآثار التي كوّنتها في نفوسهم كلّ من القوى

الموافقة للقضية والقوى المناقضة، فأصبحت دوافع شبه ثابتة توجّههم وتدفع بهم ذات اليمين وذات الشمال.
ـ خارجية (اجتماعية ومادية) موافقة/ أو مناقضة للقوى الداخلية، حسبما شرح قبلا.

بذلك يصبح المنظور الاسلامي واضحا، فالسلوك حسب هذا المنظور، مشتقّ من مجموعتين مختلفتين من القوى تعملان من داخل الفرد ومن خارجه. وما الأمانة التي قبل الانسان أن يحملها إلّا دعوة صريحة إلى:

أولا: التعرّف الدقيق والواضح بالعمليات العقلية على وجود تلك القوى بنوعيها: شدّتها، كيفيات عملها، غاياتها، قريبة وبعيدة المدى، في الفرد وفي الجماعات.

ثانيا: الجهاد الأكبر لتكريس آثار القوى الموافقة للقضية وتأكيدها، ونفي آثار القوى المناقضة للقضية في الفرد وفي الجماعات سواء بسواء.

الخلاصة،

بموجب هذا المنظور، تعتبر الطبيعة البشرية في كل مراحل نموّها، مطاوعة استعدادات متفاوتة، وقابلة للنمو والتشكل. أي أنها لا تحمل بذور أية خطيئة أصلية كما هو الحال في المسيحية.

تطبيقات أخرى للنماذج المنطقية:

بناء على ماتقدّم، نحاول الآن القيام بدراسة اجتماعية لمعاني بعض الآيات القرآنية. قال تعالى: ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾ (الرعد ١١).
فماذا تعني هذه الآية حسب المنهج الاشتقاقي والمجالات الأربعة التي سبق شرحها؟

بالنسبة إلى **المجال العقيدي ـ الغيبي**، هذه الآية، معنى ومبنى، ذات قدسية. إنها كلام الله سبحانه وتعالى، أوحى به إلى رسول الله عليه السلام. من هذا المجال نشتق:

المجال العقيدي ـ النظري، وفيه نحاول فهم حكمة الله سبحانه وتعالى في توجيه هذه الآية إلى البشر كافة، في كلّ زمان ومكان، والعلاقة بين معناها وطبيعة الانسان ومراحل تطوره عبر التاريخ. من هذا المجال نشتق:

المجال النظري ـ الأساسي، هنا نبحث المقصود بهذه الآية بالنسبة إلى مسلمي القرن العشرين وعلاقتها بما في نفوسهم من آثار موافقة ومناقضة لفطرة الله وسنن الكون، من جهة، وعلاقتها بأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من جهة أخرى، علاوة على البحث عن إمكانات التغير وأشكاله. من هذا المجال نشتق:

المجال النظري - التجريبي، وفيه ترسم استراتيجيات محدّدة لإحداث التغيير في بلد اسلامي معيّن أو في عدد من البلدان الاسلامية في المضمار النفسي والاجتماعي والاقتصادي عن طريق القيام بأفعال محدّدة تؤكّد جوانب مما في النفوس وتنفي جوانب أخرى.

ومن النجاح الجزئي أو الكلّي في تغيير ما في النفوس والمجتمع، نشتق شعورا بالرضاء الذاتي وبالغبطة لرضاء الله عنّا. وهذا بدوره يساهم في ترسيخ ايماننا في المجال العقيدي - الغيبي الذي اشتققنا منه تصوراتنا التالية وكل انجازاتنا.

مثل ثان:

قال تعالى: ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان﴾. (المائدة ٢)
وقال أيضا: ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر﴾ (آل عمران ١٠٤).

فلنحلّل هذه الآيات، والحديث بحسب النماذج التي تمّ شرحها:

في **المجال العقيدي - الغيبي**، نجدنا كمسلمين أمام دعوة سامية من رب العالمين إلى القيام بأفعال معينة في عالمنا، وصلتنا عن طريق رسول الله عليه السلام التي عرفها عن طريق الوحي. من هذا نشتق:

المجال العقيدي - النظري: الذي يتضمن مناقشة الحكمة الالهية في هذه الآيات وعلاقتها بالمناسبات التي نزلت بها وما تضمنته من أوامر إلى فئات معينة من المسلمين في زمن رسول الله عليه السلام، بالاضافة إلى مقاصدها بعيدة المدى بالنسبة إلى دور المسلمين في الحياة الدنيا. من هذا المجال نشتق:

المجال النظري - الأساسي: أي التنظيرات المشتقة من هذه الآيات ذات العلاقة بطبيعة الانسان ومكوّناته الجسدية والانفعالية والعقلية، وتفاعل هذه المكّونات مع المراحل التاريخية المختلفة التي مرّت على الانسان من جهة، ومع القيم الثقافية والحضارية لمختلف شعوب الأرض من جهة أخرى. من هذا نشتق:

المجال النظري - التجريبي، فيه نبحث أوضاع مجتمع اسلامي معيّن أو فئة من المسلمين في وضع عياني محدد: ما المنكر وما الاثم والعدوان الذي يقترفونه؟ ما التعاون السائد بينهم على الاثم والعدوان؟ ما هي بالضبط أوامر المعروف والتعاون على البر والتقوى الواجبة بالنسبة إلى تلك الفئة أو ذاك المجتمع؟
يتبع هذا تحديد استرايتجيات قريبة وبعيده المدى لتنفيذ ذلك.

بذلك يؤمل أن يوضح هذا التحليل (والتركيب) التكامل الوثيق بين المجالات الاسلامية الأساسية من جهة، والعمل الاجتماعي الموجه الذي يهدف إلى احداث تغييرات في المجتمعات الاسلامية من جهة أخرى.

هذا يعني أن تحليل الآيات تـمحور حول أحكام وجوب، تتضمن قيما نحدد بواسطتها ما ينبغي أن يفعل. غير أن العلم في جوهره (وقد أشرنا إلى هذا قبلا) هو بحث منهجي عن معارف تتطابق مع الواقع، أي أن مادته أحكام وجود أولا وآخرا.

لنحاول الآن بحث هذه المسألة:

إن الأزمات التي يواجهها المسلمون والتحديات التي يتعرّضون لها دوماً في كل مجالات الحياة تقريبا، تدفعنا إلى تلمّس الخطوط العريضة لسوسيولوجيا تشتق نماذجها المنطقية من مفاهيم التغيير الاجتماعي والدراسات حوله.

من حسن الحظ أن الحاجة إلى التغيير والدعوة له تتفقان مع روح الدين الحنيف[٤٠].

لقد أصبح التغير الاجتماعي حقيقة واقعة وشاملة، ولا يمكن مقاومتها. ان الجماعات والأفراد الذين لا يتكيّفون مع متطلبات التغير أو لا يقدرون عليه مصيرهم الخضوع حتما للجماعات الأكثر تكيّفا والأكثر فعالية.

وهذا المفهوم الاسلامي للتغير يتضمن دعوة صريحة إلى العمل، إلى الفعل ACTION. وانها لقاعدة عامة في الاسلام أن يقوّم الانسان حسب أعماله لدنياه ولآخرته[٤١].

غير أن الفعل الاجتماعي محصلة عمليات عديدة معقدة في علاقاتها مع بعضها. لذلك لا مفر من بذل الجهود لفهمه: فهم الدوافع التي تساهم في وجوده، والقوى التي تعرقل انجازه، أو تعدّله، أو تلغيه أو تغيّر مساره.

بعبارة أخرى، إنَّ أية محاولة لتغيير الفعل الاجتماعي ينبغي ان تسبقها محاولة لفهمه فهما علمياً جيداً[٤٢]. فالمجتمعات الاسلامية بحاجة إلى دراسات نظرية وتجريبية حول الفعل الاجتماعي: أنواعه، مكوّناته، والوسائل اللازمة لتغييره[٤٣].

ان النماذج المنطقية التي سبق شرحها: (الاشتقاق، القضية، القضية الموافقة، القضية ـ النقيض، القضية ـ النتيجة) تشكل نواة لتحضير استبيان اشتقاقي DERIVATIVE QUESTIONNAIRE لجمع البيانات حول الفعل الاجتماعي. وتشتق الأقسام الرئيسية لهذا الاستبيان من هذه النماذج بهدف بحث ما يمكن تأكيده وما ينبغي نفيه مما هو موجود في نفوس المبحوثين.

ان الربط بين التغير الاجتماعي والفعل الاجتماعي يمهّد الطريق نحو بناء نماذج منطقية أخرى لتصنيف الأفراد حسب شدة ونوع استجاباتهم لدواعي التغير ودرجة تصلب ذواتهم. ثمة محاولة نظرية متواضعة صنف بها الأفراد في الأنواع التالية: بنّاء، محافظ، ثوري، اغترابي ALIENATED اعتمادا على مواقفهم من التراث ودرجة استعدادهم الشخصي للاستجابة للتغير[٤٤]. يمكن أن تشكل هذه المحاولة مقدمة أولية لمزيد من البحوث في هذا المضمار.

في الختام، إن أية سوسيولوجيا اسلامية لا يمكن أن تغضّ الطرف عن الحاجة الملّحة لسبر المشكلات الاجتماعية في المجتمع الحديث. فإذا كان للدين أن يصمد تجاه تيارات العقلنة RATIONALITY والمادية[٤٥]، فينبغي أن يبرهن بالبحث العلمي على أن المتدينين هم فعلا أقل تعرّضا لأمراض المجتمع الحديث: الاغتراب ALIENATION، والاحباط، والانحراف والعصاب[٤٦]. لا سيما أن أية استراتيجيات تهدف إلى تحقيق تغيير اجتماعي معينّ هي ذاتها بحاجة إلى تقويم أهدافها، ومن أجل دراسة الآثار الجانبية التي تحدثها في الأفراد والجماعات[٤٧].

اصلاح فكر المسلمين:

لا ريب أن هذا البحث يتضمن اصلاحات منهجية أولية لفكر المسلمين في حقل الدراسات الاجتماعية خاصة. غير أن هذه الاصلاحات المقدمة ليست أكثر من جزء من كلّ.

ثمة حاجة إلى الحذر من الوقوع في عدد من المنزلقات أو جزها فيما يلي:

أولا: أن تعتبر الأفكار التي قدمت في هذا البحث هي الاشتقاقات الوحيدة الممكنة في اطار البحث عن سوسيولوجيا اسلامية. اني على يقين أن القرآن وبقية التراث الاسلامي أغنى بكثير من أن نستخلص منها مجرد نظرية واحدة فقط، أو منحى فكريا واحدا مهما كانت درجة أصالتها.

الباحثون المسلمون مدعوّون إلى العمل لاشتقاقات أخرى تتلاءم مع التبدلات السريعة في الحياة الاجتماعية وتنوع المشكلات.

وما يخشى هو أن تسيطر نظرة راكدة STATIC واحدة في التنظير ومناهج البحث لتصبح في خاتمة المطاف قالبا لا يصلح لاحتواء التغييرات الأساسية التي تشهدها المجتمعات الاسلامية والعالم من حولها[٤٨].

ثانيا: ان النماذج المنطقية التي سبق ذكرها ليست أكثر من مناهج واطارات للتفكير، لم تحدد محتوياتها. وفي أيام التغير الاجتماعي ومحاولات التجربة والخطأ، حول تحديد، مثلا، ما

الجوانب التي ينبغي أن نغيرها في نفوسنا ومجتمعاتنا؟ وما هو المنكر الذي يجب تغييره بالضبط؟ الخ. . ويخشى أن تسيطر أطر اجتماعية للمعرفة شائعة في مجتمع اسلامي في فترة تاريخية معينة على عمليات الاشتقاق النظرية والتجريبية تخدم مصالح فئات اجتماعية فتصبح مبررا لتكريس أوضاع اجتماعية ـ اقتصادية معينة في بعض البلدان الاسلامية.

ثالثا: ان الاعجاب المرتكز على الايمان بآيات الله تعالى يدفع بعض المسلمين إلى نفي انجازات الحضارة الحديثة وتأكيد حالة نفسية يطلق عليها اسم: وهم الانجاز ILLUSION OF ACHIEVEMENT على اعتبار أن آيات الله تحمل (جذور) امكانيات للقيام بمثل هذه الانجازات[٤٩]. يمكن أن نعبر عن هذه الحالة بالمعادلة:

نظرية ≥ كلمة / عبارة ≤ فعل انجاز.

أي أن يذهب التفكير بنا إلى اعتبار كلمة أو عبارة وردت في التراث تعادل أو أنها أكبر من نظرية من جهة ومن فعل انجاز من جهة أخرى[٥٠].

يدفع وهم الانجاز هذا بعض المسلمين إلى الشعور بالغرور وإلى التنفجية SNOBBERY. أجل، قال الله تعالى: ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس﴾ (آل عمران ١٠٩)، هذا صحيح. ولقد فعل السلف ما بوسعهم ليكونوا جديرين بما قاله سبحانه وتعالى. لكن ما الذي فعلناه نحن لنكون جديرين فعلا بلقب: خير أمة أخرجت للناس؟

لقد وصلت إلينا أعمال الاجداد وإنجازاتهم كما تصل ثروة كبيرة جمعها أب بكدّه وعرق جبينه، إلى ابن له متخلف وضعيف. إن أول واجبات هذا الولد هو أن يحافظ على ما حصل عليه قبل أن يغترّ ويتفاخر. ثم أن يشمّر عن ساعد الجدّ ليطورها ويثريها.

رابعا: ان الانبهار العميق الذي أصابنا ومازال، بفعل الانجازات التكنولوجية والعلمية، دفع بعض المسلمين إلى البحث عن براهين لاثبات وجود هذه الانجازات في تراثنا الديني.

إن العلم من صنع الانسان ويحمل خصائص العقل البشري وعيوبه. وكل العلم: نظرياته ومناهجه ومعارفه قابلة للشك بها كما يعرف أي عالم حق، فضلا عن التناقض والصراع القائمين بينها، خاصة في مضمار العلوم الانسانية. إن آيات الله البينات صادقة بحد ذاتها، فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر. إن القرآن والاسلام ليسا بحاجة إلى أي دعم أو تأكيد من قبل أية نظرية علمية أو غير علمية، أو أداة تكنولوجية أو غير تكنولوجية صاغها عقل بشر ضعيف[٥١]. غير أن هذا لا يقف مانعا في طريق القيام بمقارنات بين ما ورد في القرآن وما ورد في العلم[٥٢].

ان المجال العقيدي ـ الغيبي والبداية والنهاية في كل منظومة فكرية اسلامية. منه تنبع اتجاهات المسلمين الرئيسة وقيمهم الأساسية وفيه تصب كذلك. ومن يحاول أن يبرهن

على ما ورد في العقيدي ـ الغيبي بما ورد في النظري ـ الأساسي والنظري ـ التجريبي هو كمن يحاول أن يبرهن على وجود البحر بوجود الساقية التي تصب فيه.

الخلاصة

هيهات أن يستطيع هذا البحث المتواضع أن يحيط بموضوع متشعب واسع كموضوع سوسيولوجيا اسلامية. لذا فإن علماء المسلمين مدعوّون الى:

أولا: تطوير المنهج الاشتقاقي ليصبح منهجا خاصا بالدراسات العلمية ذات المنظور الاسلامي.

ثانيا: مزيد من البحث المفصّل حول العلاقات التفاعلية بين المجالات الأربعة السابقة.

ثالثا: تقويم هذا البحث تقويما دقيقا بهدف وضعه في مكانه المناسب في اطار منظومة فكرية اسلامية للبحوث الانسانية[٥٣].

وان ما قدمته ليس أكثر من نقطة في بحر.

﴿قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددا﴾ (الكهف ١٠٩).

المراجع والهوامش

١ ـ يعرف كوهن PARADIGM KUHN بأنه «اطار المفاهيم الأساسية والصادرات التي يجري البحث من خلالها» انظر:

Hugo, F. Reading, **A Dictionary of the Social Sciences,** Routledge, London, 1976, (PARADIGM)

٢ ـ مصطفى الخشاب في، **معجم العلوم الاجتماعية**، تصدير إ. مدكور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥، (ظاهرة).

٣ ـ Thomas, S. Kuhn, «Scientific Paradigms» In **Sociology of Science, (ed.) Penguin, 1972, PP. 80 - 104.**

٤ ـ المصدر السابق.

٥ ـ **Philosophishes Wörterbuch,** G. Klaus, U.M. Buhr (Heravsgeber), Band 2. Leipzig, 1971. (METHOD).

٦ ـ انظر: محمود قاسم، **المنطق الحديث ومناهج الفكر**، ط٦ دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٧٠، ص.ص ٢٤ ـ ٢٨.

٧ ـ المرجع السابق الفصل الثاني والرابع والخامس.

٨ ـ المرجع نفسه ص.ص٦٤ ـ ٧٠.

٩ ـ ينقل محمود قاسم عن «رافيسون» الذي سمى الاستقراء قياسا نسبيا مؤقتا، حيث إن نتائجه يمكن أن تغدو مقدمات للقياس الأرسطي. المرجع السابق ص. ٥٦.

١٠ ـ انظر، عبدالرحمن بدوي، **مناهج البحث الاجتماعي**، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٧ ص ص ٨٢ ـ ١٠٠.

١١ ـ المرجع السابق. يقول المؤلف: «فمجموع زوايا المثلث يساوي قائمتين في هندسة أقليدس، ويساوي أصغر من قائمتين في هندسة لوبتشفسكي، ويساوي أكبر من قائمتين في هندسة ريمن. وعدد الموازيات التي يمكن أن ترسم موازية لمستقيم معلوم من نقطة معلومة يساوي: واحدا في هندسة أقليدس، وصفرا في هندسة ريمن، واللانهائي في هندسة لو بتشفسكي»، ص ٣٨.

١٢ ـ الموسوعة الفلسفية، اشراف روزنتال يودين، ترجمة سمير كرم، ط١، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٤، أطلب (الجدل).

١٣ ـ المرجع السابق، نفس البند.

١٤ ـ هيجل، فينومنولوجيا الفكر، ترجمة مصطفى صفوان، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨١ ص. ٢٠.

١٥ ـ جان بول سارتر: المادية والثورة، مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٨٠، ص. ٥٢.

١٦ ـ الموسوعة الفلسفية، مرجع سابق اطلب (المطلق).

١٧ ـ المرجع السابق، اطلب (المادية ـ التاريخية).

١٨ ـ يشير ج. ج. وارنوك G. N. WARNOCK في مقاله: «نقد الميتافيزيقيا» الى أن الميتافيزيقي رفض أن يخضع مبادئه الى الاختبارات التجريبية على طريقة الوضعيين المنطقيين ولذا فهم يرون أننا عندما نجهل الملاحظات والتجارب التي تحقق صدق عبارة وكذبها، جهلنا معناها. وهذا موقف ضد موقف عمانويل كانط الذي يقول إن خبرتنا الأخلاقية تدعونا الى القول أن العالم من خلق كائن قدير على كل شيء وعليم بكل شيء وقد أصرّ على أننا لا حيلة لنا إلّا أن ننظر الى العالم على هذا النحو، فنحن لا نستطيع التحقق من صدق أي من هذه العبارات، انظر: طبيعة الميتافيزيقيا، ترجمة كريم متى، مراجعة، كامل مصطفى الشيبي، ط١، عويدات، بيروت، ١٩٨١، ص١٤٣ وص١٥١.

١٩ ـ المنجد، دار المشرق، بيروت، ١٩٧٣.

٢٠ ـ Webstefs Collegiate Dictionary, Fifth Edition.

٢١ ـ ﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبثّ منهما رجالا كثيرا ونساء...﴾ (النساء١).

٢٢ ـ ﴿ويسألونك عن الروح، قل الروح من أمر ربي، وما أوتيتم من العلم إلا قليلا﴾ (الاسراء ٨٥).

٢٣ ـ مقدمة ابن خلدون، دار الشعب، القاهرة، لا. ت.، ص١٥٧.

٢٤ ـ عبدالمنعم الحفني: موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، دار العودة، بيروت، ١٩٧٨، (DERIVED NEED, DERIVED PROPERTY)

٢٥ ـ يختلف المنهج الاشتقاقي جوهريا عن المنهج الديالكتيكي. فهذا الأخير يرفض فكرة القضية الموافقة PROTHESIS (سوف نشير اليها بعد قليل) وله قوانينه الخاصة:) نفي النفي، التغير الكمّي يؤدى الى تغير كيفي، وحدة صراع الأضداد، انظر المرجع ٥ Philosophishes Wörterbuch.

٢٦ ـ مع أنه سابق لأوانه، أسمح لنفسي بذكر قوانين الاشتقاق، قانون الاستمرارية، قانون النفي، قانون التعالي، قانون الوحدة.

٢٧ ـ اخذ هذا الاصطلاح من الغشتالتيين وهو يشير الى مدى التأثير الجاذب أو النابذ للأشياء أو الناس أو النشاطات وقد يكون سالبا (نابذا) أو موجبا (جاذبا). نقلا عن: عبدالمنعم الحفني: موسوعة التحليل النفسي.

٢٨ ـ Steven Penrod: **Social Psychology**, Prentice - Hall, Inc, Englewood Cliffs, New Jersey, 1983, P. 17.

٢٩ ـ توجد انقطاعات في الفكر العربي بين القرن ١٣ و ١٩، نذكر منها انقطاعات بالنسبة للماضي المدرسي (انقطاع سياسي، انقطاع اجتماعي، انقطاع اقتصادي، انقطاع لغوي، انقطاع نفسي) وانقطاعات بالنسبة للعالم المحيط بالعالم الاسلامي. انظر: محمد أركون، الفكر العربي، ترجمة عادل العوا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط٢، ١٩٨٢ ص ص ١٢٩ ـ ١٣٥.

٣٠ - يرى أحد الباحثين أنه يوجد خلط بين المعرفة الدينية والمعرفة العلمية. ﴿اذا وجدت أنواع من المعارف لا يطبق عليها المنهج العلمي فإن لهذه الأنواع من المعارف وضعا يختلف عن وضع المعرفة العلمية. هنا بالضبط يمكن تجنب الصراعات بين العلم والدين. ولا مفرّ من التشويش، اذا حاولنا أن «نبرهن» على صحة العقائد الدينية بالمنهج التجريبي للعلم، واذا حاولنا «دحض» المعارف العلمية بواسطة الاستشهاد بفقرات من النصوص الدينية»: انظر:

Malcom D. Arnoult: **Fundamentals of Scientific Method in Psychology,** 2nd W.C. Brown Co., Dubuque, Iowa, 1972, P. 8.

٣١ - «مهما اتسع مجال المعرفة العلمية فهي دائما تغطي جزءًا من الكون. «فلا يوجد علم يدرس الكون كله دفعة واحدة» انظر

C. SI. **Science, History of,** Encyclopedia Britannica, Chicago, 1970.

٣٢ - يقول ابن سينا: «إن الله الباري... هو أنه الموجود الواجب الوجود الذي لا يمكن أن يكون وجوده من غيره أو يكون وجوده لسواه إلّا فائضا عن وجوده فهذا شرح اسمه ويتبع هذا الشرح انه الموجود الذي لا يتكثر لا بالعدد ولا بالمقدار ولا بالأجزاء القوام ولا بأجزاء الحدّ ولا بأجزاء الاضافة ولا يتغير لا بالذات ولا في لواحق الذات غير مضافة ولا في لواحق مضافة» (رسائل - المحدود - ٧٨) وردت في: مراد وهبة وآخرين: المعجم الفلسفي، دار الثقافة الجديدة، ط٢، القاهرة، ١٩٧١ (الله).

٣٣ - ينبغي ان نميز بين الفيض والاشتقاق. فالفيض (الصدور) EMANATION «نظرية تفسير كيفية صدور الموجودات عن (الواحد أو الأول) «فيجب أن تكون هيولى العالم العنصري لازمة عن العقل الأخير» وأما الصور فتفيض أيضا من ذلك العقل». (ابن سينا: الاشارات والتنبيهات، ما بعد الطبيعة). مراد وهب وآخرين، مرجع سابق (صدور - فيض).

٣٤ - يقول محمد أركون (لقد اصطدم الفكر العربي في سعيه وراء المعنى وصياغته صياغة موائمة، اصطدم بصعاب أعربت عنها اعرابا مناسبا الى حد كبير أو صغير أزواج من المفاهيم المتقابلة من طراز: العقل/ الشريعة، العقل/ الوحي، المعرفة العقلية/ المعرفة النقلية،... الخ..» محمد اركون، مرجع سابق، ص.٩٣. في نظري سيستمر الصدام اذا لم يحل التشويش الذي اشار اليه ارنولت في الملاحظة ٣٠ أعلاه.

٣٥ - ﴿واذ قال ربك للملائكة اني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك، قال إني أعلم ما لا تعلمون﴾ (البقرة ٣٠).

٣٦ - ﴿انا عرضنا الامانة على السموات والارض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الانسان انه كان ظلوما جهولا» (الأحزاب ٧٢).

٣٧ - يلاحظ أنه في نفس الآية سابقة الذكر التي تخبرنا أن الانسان حامل الأمانة، يقول الله سبحانه وتعالى إن الانسان ظلوم جهول.

٣٨ - نفس الرأي يتبنّاه محمد أركون حيث يقول: «... انه كائن تضاد أنه كائن ضعيف... مظلوم... متقلب، جاحد.. وله يخضع الكون كله، بما في ذلك الملائكة.. انه قطبي واقع واحد - الإنسان مادة وروح... ومآله أن يرجع الى التراب، قادر بالرغم من ذلك على المشاركة في الأشياء الالهية».

انظر: محمد اركون مرجع سابق ٢٩، ص ص ٩٩ - ١٠٠.

لكن أركون لا يشير الى استثناء الأنبياء والرسل والأولياء من التناقضات المعروفة عند غيرهم.

٣٩ - يعتقد روسو أن الطفل يولد صالحا ثم يفسده المجتمع. وفي المسيحية يولد الطفل آثما. بينما تميل البحوث الحديثة الى القول بأن الطفل يولد بلا صفة أخلاقية، AMORAL، لكنه يملك استعدادات للتعلم. والموقف الاسلامي يقارب موقف علم النفس الحديث خاصة اذا أخذنا بعين الاعتبار قول الرسول - ﷺ -: «يولد الطفل على الفطرة..» ويقول ابن سينا: «ليس ما توجبه فطرة الانسان بصادق بل كثير منها كاذب، انما الصادق فطرة القوة التي تسمى عقلا». (النجاة ٦٢). انظر المرجع ٣٢ (فطرة).

ولمزيد من البحث حول طبيعة الطفل، انظر: فاخر عاقل، علم النفس التربوي، دار العلم للملايين، ط ٤، بيروت ١٩٧٨، القسم الأول.

٤٠ ـ وهذا يصدق خاصة اذا تذكرنا الحقيقة أن الله سبحانه وتعالى أرسل أنبياء ورسلا كثيرين «لتغيير» ما في أقوامهم من عقائد وعادات وتقاليد. ويسمى الأنبياء والرسل معلمي الناس الخير. ولا حاجة للتذكير بأن أول آية نزلت كانت: «اقرأ باسم ربك الذي خلق..» (سورة العلق ١) وهي تدعو النبي الأمي (وقومه الجاهلين) الى تعلم القراءة.

٤١ ـ ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره﴾ (الزلزله ٧ و ٨).

٤٢ ـ يتضمن هذا نقدا لقول كارل ماركس: «لقد فسّر الفلاسفة العالم بأشكال مختلفة متنوعة، غير أن المهمة الأساسية هي تغييره» انظر:

Elisabeth A. Friedheim, **Sociological Theory in Research Practice,** Schenkman, P. Co. Cambridge, Mass, 1976, P.43.

وقد اقتطفتها من:

1845 «Theses on Feurbach» PP. 28 - 30, In Karl Marx and Fredrick Engles , **Selected Work,** New York, International Publishers, 1968.

في هذا الصدد يعلق حسن صعب على الفروق بين ثورات الاسلام وثورات الغرب قائلا: «وأما اذا رأينا البشر أنعاما، ورأينا الانسان مع فرويد عبدا للغريزة الجنسية وحدها، ورأيناه مع نيتشه عبدا لشهوة السلطة، أو رأيناه أسيرا للمادية التاريخية، أو تصورناه فريسة للطبيعة الآلية، أو نظرنا اليه خادما للآلة التكنولوجية أو عرفناه أداة للسلطوية السياسية، فهل يستحق بعد ذلك أن نثور من أجله..؟».

انظر: حسن صعب: **الاسلام وتحديات العصر**، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٩٧٤، ص ص١٠١ ـ ١٠٢.

٤٣ ـ يمكن ان نشير هنا الى نوع خاص من البحوث يطلق عليه اسم ACTION RESEARCH الذي يهدف الى تطوير مهارات جديدة أو استخدام طرائق جديدة في حل المشكلات والقيام بتطبيقات عملية معينة. انظر:

Stephen Issc & William B. Michael,**Handbook In Research and Evaluation** Robert R. KNAP, San Diego, 1971, pp. 14-15.

٤٥ ـ Khairallah Assar, **A Social Change Theory for Research About the Arab Society,** Transactions of conference on «Social Indicators and Comparative Research on Youth», Primorsco, Bulgaria, 1983.

٤٥ ـ يعتقد بعض الكتاب أن أزمة الحضارة التي يعاني منها الغرب هي ليست أزمة اخلاقية ناتجة عن المادية فقط بل أزمة عقلنة أي اجتهاد الانسان بقواه البشرية في سبيل ادراك الأشياء على ما هي عليه. أنظر:

Jean Ladriere, **Les Eujeux De La Rationalite, UNESCO, 1977.**

وقد نقلها محمد أركون في المرجع المذكور سابقا، ص١١.

٤٦ ـ لشرح أكثر تفصيلا لهذه الأمراض انظر: خير الله عصار، **مبادىء علم النفس الاجتماعي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٤ (الأمراض الاجتماعية).

٤٧ ـ انظر ملخص دراسة دقيقة حول تقويم مشاريع إعادة تربية المنحرفين في شيكاغو في:

Ernest W. Burgess, «Social Problems and Social Processes». In Arnold M. Rose (ed.) **Human Behavior and Social Processes,** Routledge & K. Paul, London, (1962, PP. 394 - 399)

وتوجد محاولة أخرى حول نفس الموضوع طبقت مفهوم التسامح في معاملة المنحرفين في أحد مراكز اعادة التربية في يوغوسلافيا، انظر:

Katja Vodopivec, **Maladjusted Youth, An Experiment in Rehabilitation.** Saxon House, Hants, England, 1974.

ويمكن أن نحاول تجربة تعتمد على تقوية الروح الدينية الاسلامية في نفوس المنحرفين مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجات والأوضاع الاجتماعية الخاصة بكل جماعة.

٤٨ ـ لاحظ مثلا الموقف الفريد المستنبط من التراث فيما كتبه حسن صعب: «والجبرية الالهية التي أضفوها عليها (الأنظمة) هي جبرية الحكام لا جبرية الاسلام. فالسيادة الالهية ليست سيادة هاشمية ولا أموية ولا عباسية ولا فاطمية ولا عثمانية، ولكنها سيادة الانسان المستضعف الذي اختاره الله في كتابه اماما، وأراده وارثا، واصطفاه سيد الكون». انظر حسن صعب، مرجع سابق، قبلا ص٤٧.

٤٨ ـ يلاحظ هذا في عدد لا بأس به من المقالات التي تنشرها مجلة العلم والايمان التي تصدر في تونس، رئيس تحريرها البشير التركي.

٤٩ ـ من الأمثلة على ذلك ما كتبه أحد الكتاب المرموقين في مصر في احدى الصحف معلقا على كلمة SCIENCE التي لم تدخل في اللغة الانكليزية الا في الثلث الأول من القرن التاسع عشر: «فمنذ قرن من الزمان ـ هكذا قال الكاتب ـ وتراثنا مليء «بالعلم» اسما ومسمى، وها هي ذي انجلترا لم تعرف «العلم» الا منذ أقل من مائة وخمسين عاما». انظر: زكي نجيب محمود: تجديد الفكر العربي، ط٥، دار الشروق، القاهرة ١٩٧٨، ص١٣٠، وانظر أيضا في نفس الكتاب الفصل بعنوان: «ثورة في اللغة/ من حضارة اللفظ الى حضارة الأداء» ص ص ٢٢٤ ـ ٢٤٢.

٥١ ـ ﴿وخلق الانسان ضعيفا﴾ (النساء ٢٨).

٥٢ ـ انظر مثلا الدراسة المقارنة بين نظرية النشوء والارتقاء وخلق آدم كما ورد في القرآن، حيث أشير بوضوح الى أنه لا يبدو ممكنا التقاؤهما:

Ahmad Khizar Zuberi, «Man - Evolved or Created,» in **Al-ISLAM** (Nairobi, Kenya) Vol. 6, No. 4. Dec. 1982, PP 18-20.

٥٣ ـ بناء على مصادرة من تراثنا لعبدالقادر الجيلاني: «نازعت الحق بالحق للحق». انظر: محمد أركون، مرجع سابق، ص١٤.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٥ ـ العدد ١ ـ ربيع ١٩٨٧ (الصفحات من ٦٩ ـ ١٠٢)

دراسة في الاتجاهات النفسية نحو المسنين لدى بعض الفئات العمرية في المجتمع الكويتي باستخدام الأمثال الشعبية الكويتية

طلعت منصور

كلية التربية ـ جامعة عين شمس

مقدمة

يبدو أن التزام أي جيل من الأجيال حيال الأجيال الأخرى هو في مواجهة الحقائق المتوفرة بعقول فطنة وباحثة، سعيا وراء تحسين شروط الحياة الانسانية كي تكون حياة مستحقة فعالة. هذا الالتزام حيال الصغار ومتطلبات رعاية نموهم قد أقرته إلى حد كبير حقائق علم نفس النمو، في حين ان الالتزام حيال الكبار لايزال مشوبا بالغموض أو إن شئنا لايزال لم تستقر حقائقه بعد.[1]

فسيكولوجية التقدم في العمر تمس تصورات قبلية وقيما شخصية اكثر مما هو في معظم العلوم الاخرى. وينطوي ذلك على إعاقة لفرز الحقائق وبلورتها بما قد يعطل القيام ببحوث علمية تؤول الى اكتشافات ومبادىء جديدة في سبيل تطور علم نفس علمي عن ظاهرة التقدم في العمر. فهو ميدان يتناول موضوعا قد يصعب علينا أن نحيط به لأول وهلة، ذلك أن سلوك الانسان عبر مدى حياته يحدد بيئته كما يتحدد بها على حد سواء. لذا بقدر ما تتوفر المعرفة العلمية في هذا الميدان، فإنه يمكن بالتالي توفير الشروط المثلى للسلوك الانساني الفعال لدى الأشخاص في الأعمار المختلفة كما تتواصل بين الأجيال المختلفة في المجتمع.

ومن المقومات الأساسية للصحة النفسية الاجتماعية لجماعة من الجماعات هذا التواصل بين الأجيال المختلفة في المجتمع. فالإنسان كائن حي تاريخي، يتواصل في تطور نموه على مستوى التطور التاريخي للإنسانية. (Phylogeny) وعلى مستوى تطور الكائن الفرد (ontogeny). ويكون الوجود الانساني بذلك هو وحدة زمنية تتواصل عبر المراحل المختلفة من التاريخ الحضاري للمجتمع، كما تتواصل عبر مراحل العمر المختلفة من مدى حياة الفرد. هكذا، يكون تطور نمو الفرد هو عبارة عن «تحول دينامي» من ماضيه عبر حاضره الى مستقبله. هذا التحول هو النمو الانساني عبر مدى الحياة.

ان ديناميات انتقالية الفرد من طفولته الى رشده وشيخوخته هي مزيج من الثبات والتغير؛ بقدر ما يتميز التنظيم البيولوجي للإنسان، وكذلك تنظيمه النفسي والاجتماعي، بالثبات والتغير، بالمثابرة والمواءمة، وبظهور معالم جديدة تتضح في مدى واسع من الخصائص الإنسانية. واذا كان النمو الانساني يشير الى سلسلة موصولة من التغيرات التي تتضح لدى الافراد بشكل متميز كلما يتقدمون في سياق مدى الحياة نحو النضج وخلال أطوار سنوات الرشد نحو الشيخوخة، فإن الشيخوخة أو ظاهرة تقدم السن تعتبر تلك البداية التي عندها تصل قوى النمو بالكائن الحي الانساني الى حالة من الاتزان النسبي. لذا، فان مصطلحات مثل «النضج» و «الشيخوخة» انما تتضمن وجهة للتغير، وهي وجهة تخضع للضبط بواسطة قوى نفسية واجتماعية وبيئية، وكذلك بواسطة قوى وراثية تكون عامة بالنسبة للنوع الإنساني وفريدة بالنسبة لشخص معين. ومن ثم، فان الكائن الحي الانساني يتمايز باستمرار عبر الزمن في سياق دورة الحياة ولا يبدي «انتقاصا من النمو» degrowth (بيرين، ١٩٦٤، ص٢).

وإذا كان من حقائق النمو الانساني أننا لانستطيع تفسير نمو سلوك الطفل بدون معرفة بالآباء، وكذلك اذا كنا الى حد ما لانستطيع تفسير سلوك الآباء بدون معرفة بالأجداد، فإنه من ناحية أخرى يمكننا أن نتناول ليس فحسب تأثير الآباء على نمو الأبناء، ولكن أيضا تأثير الأبناء على نمو الآباء Parental development. هذا التفاعل الموصل بين الأجيال المختلفة في سياق ثقافة المجتمع يؤلف ما يطلق عليه «كيجان وموسى» (١٩٦٢) «علم نفس نمائي شمولي» (Comprehen-sive developmental psychology)، تمثل فيه مرحلتا الرشد والشيخوخة الطور النمائي الأطول من مدى الحياة، كما يمثل هذا الطور غاية الطفل النامي.

وثمة نظرية رائدة في النمو، وهي نظرية «إيريك إيريكسون» (١٩٦٣) ـ وهي تلك النظرية التي تفسر نمو الشخصية في سياق المراحل العمرية لمدى الحياة استنادا الى الثقافة والى النمو النفسي جنسي ـ تعتبر الشيخوخة مرحلة «نمائية» تتحدد كثيرا بالواقع الثقافي وبنظرة المجتمع الى ظاهرة تقدم السن.

والنمو، وفقا لايريكسون (١٩٦٣)، هو «تتابع لمراحل حرجة sequence of critical periods» تتألف من أحداث بيولوجية واجتماعية ونفسية؛ لذا يمكن أن نميز في مدى الحياة فترات حساسة، فيها يكون الانسان مستهدفا لأن يخبر بعض الصعوبات أو المشكلات أو الأزمات التي تستلزم مواجهة وتوافقا. وفي ذلك يقرر «إيريكسون» في دراسته عن «الهوية ومدى الحياة» (١٩٥٩) أن لكل مرحلة من مراحل النمو «أزمة محتملة» Potential crisis بسبب التغيرات العميقة المتوقعة في تلك المرحلة. هذه الأزمة تكون محتومة الى حد كبير بثقافة المجتمع وباتجاهات الناس نحو المرحلة موضوع النمو.

إن إيقاع مدى الحياة يتأثر بالتدعيم الانتقائي للسلوك. فالسلوك لذلك يلقى استحسانا أو عدم استحسان بطريقة انتقائية وفقا لما يوجد في الوسط المحيط بالفرد من مفاهيم تتعلق بالمرحلة العمرية التي يمر بها الفرد. فعلى سبيل المثال، يتأثر تشكيل سلوك الاطفال وفقا للعمر بالمدرسة

وبالرفاق وبالجماعات الاجتماعية، وينتج عن هذا التشكل وعي بالسلوك «المتوقع» وفقا لعمر الطفل. كذلك، مما يؤثر في التغيرات التي تحدث في الرشد والشيخوخة موقف الاشخاص المحيطين بالكبار، والذين يصيرون بطريقة صريحة أو ضمنية معايير لحياة الكبار (ايريكسون، ١٩٥٩). فتوحد الكبار مع الأشخاص المحيطين بهم وما يبدونه من اتجاهات نحوهم يؤثر الى حد كبير في انتقائهم للسلوك الملائم لمرحلتهم العمرية، وكذلك في درجة تكيفهم لمتطلبات هذه المرحلة.

يحدد «جيمس بيرين» (١٩٦٤، ص.ص٢٣٧ ـ ٢٣٨) محكين رئيسين للشيخوخة الناجحة successful aging: محك داخلي أو سيكولوجي، ومحك خارجي أو اجتماعي، وما بين هذين المحكين من ارتباط وثيق. يتضمن المحك الاول الرضا عن الحياة كما يخبره الشخص المسن وما لديه من اتجاهات ايجابية خاصة باعتبار الذات. أما المحك الثاني فيتعلق بكفاية الفرد في تحقيقه لأدواره الاجتماعية، هذا المحك الاجتماعي يتحدد بدوره بموقف المجتمع من المسنين ومن ظاهرة تقدم السن. يتضح ذلك في اتجاهات الأبناء والشباب والراشدين نحو المسنين ونحو ظاهرة الشيخوخة.

وفي ذلك، إذا جرى اكتساب الاتجاه النفسي من البيئة الاجتماعية واستند في تكوينه على معلومات سطحية، فانه يمكن القول أن هذا الاتجاه يكون «نمطيا» stereotype (توكمان ولورج، ١٩٥٣). فالشباب كثيرا ما يكون عندهم تلك النظرة النمطية للمسنين، كما أن المسنين أنفسهم غالبا ما يتقبلون مثل هذه النمطيات.

تبين دراسات «كوجان وشيلتون» (١٩٦٢) أن الاتجاهات السائدة عند الشباب نحو كبار السن كثيرا ما تنطوي على الرفض اكثر منه على القبول، وأن كبار السن يبدون اهتماما بالغا بما اذا كانوا موضع تقبل أو رفض من الشباب والراشدين ومن المحيطين بهم بصفة عامة. هذا الاختلاف في الاتجاهات نحو ظاهرة تقدم السن هو من قبيل ما يطلق عليه «كوجان وشيلتون» الصراع بين جماعة الأكثرية والاقلية majority - minority group conflict، حيث يُنظر الى المسنين في دائرة هذا الصراع على أنهم يتصفون بخصائص أقل تقبلا من المحيطين بهم.

واذا كان موضوع أو مغزى (Theme) النمو في مرحلة الشيخوخة ـ وفقا لايريكسون (١٩٦٣) ـ هو اكتساب المسنين الإحساس بالتكامل وتجنب الإحساس باليأس، فإن الاتجاهات النفسية السائدة في المجتمع نحو هذه الفئة من أعضائه تحدد بدرجة كبيرة مدى فعالية هذه المرحلة العمرية.

وفي هذا يمكن النظر الى أزمة التقدم في العمر ـ إذا كان ثمة أزمة ـ على أنها تعبر عن مرحلة من «اللايقين بالدور الاجتماعي» social role uncertainty (بيرن، ١٩٦٤، ص٧)

ومن ثم يمكن اعتبار مرحلة التقدم في العمر على أنها مرحلة حرجة في مسار النمو الانساني، وعلى أن مايحدد هذه المرحلة كمرحلة نمائية عادية أو كمرحلة أزمة هو الى حد كبير موقف المحيطين

بالمسنين واتجاهاتهم نحوهم من ناحية، واتجاهات المسنين أنفسهم نحو تقدمهم في العمر وما يرتبط بذلك من خبرات سابقة لديهم من ناحية أخرى.

تبين دراسات «كوجان، ولاش» (١٩٦١) أن الافراد ذوي الخصائص الايجابية للشخصية يبدون اتجاهات ايجابية نحو المسنين وتقبلا أكثر لهم. أما فيما يتعلق باتجاهات المسنين نحو تقدمهم في العمر، فتبين دراسات (ماسون ١٩٥٤) أن اتجاهات المسنين بصفة عامة نحو أنفسهم قد تضمنت مشاعر سلبية عن اعتبار الذات، وأن هذه المشاعر كانت أكثر وضوحا لدى المسنين النزلاء في مؤسسات أو دور خاصة بهم. كذلك أظهرت نتائج هذه الدراسات أنه لايوجد ارتباط بين الاتجاهات والعمر الزمني. ويفترض ذلك أن الظروف الشخصية و الخبرات السابقة لدى الشخص المسن تبدو أكثر أهمية في تحديد اتجاهاته ومستوى توظيف طاقاته مما يكون لعمره الزمني.

الأساس النظري للدراسة الحالية:

لقيت ظاهرة التقدم في العمر، كمرحلة في مدى حياة الانسان، اهتماما كبيرا من الباحثين وخاصة في العقد الأخير، وربما كانت نتائج الدراسات الخاصة بهذه المرحلة أكثر تناقضا أو جدلا من تلك المتعلقة بالمراحل العمرية الأخرى. وبتحليل نتائج الدراسات في هذا الميدان، يمكن الى حد كبير أن نستعرضها في اطار خمسة موضوعات وهي:
١ ـ التقدم في السن كمرحلةعمرية،٢ ـ المكانة الاجتماعية للمسنين، ٣ ـ التعلم، ٤ ـ المعرفة، ٥ ـ التوافق النفسي عند المسنين:

فهناك دراسات تعتبر ظاهرة التقدم في العمر كمرحلة تدهور بيولوجي، فيها يخبر المسن تناقصا وظيفيا على شكل المستويات العضوية ينعكس على نواحي السلوك المختلفة (دي فرايز، ١٩٧٥). ومن ناحية أخرى، تذهب بعض النظريات مثل نظرية تأثير الضغط أو الشدة على الشيخوخة «Stress theory of aging» الى أن هذا التدهور يرتبط أكثر بالضغط أو الشدة منه بالشيخوخة ذاتها (شوك، ١٩٧٧). وتبين بعض الدراسات (بندر، ١٩٧١ ؛ كاستر، ١٩٧١) أن العوامل الاجتماعية والنفسية غير المواتية ـ كالعزلة، والضيق الاقتصادي، والحرمان والتجاهل والإهمال ـ تلعب دورا كبيرا في جعل المرحلة فترة تدهور عام.

وتتأثر مرحلة التقدم في العمر بما يتوفر في المجتمع من مكانة للمسنين. فالمجتمع، بصفة عامة، قد يسمح لهم بمكانة طيبة، منها تتاح لهم مشاركة اجتماعية وعضوية فعالة داخل مصفوفة من العلاقات المتبادلة مع الآخرين من أبناء المجتمع؛ وقد يؤدي ذلك الى شيخوخة ناجحة وقد تكون له كذلك متضمنات بالنسبة للتوظيف الفسيولوجي لدى المسنين. فالمصفوفة الاجتماعية التي ينضوي المسن فيها قد تساعده على التوافق مع متطلبات عمره. وتبين دراسات جامعة شيكاغو (توبين ونييجارتن، ١٩٦١) أن ما يحظى به بعض المسنين من مكانة اجتماعية يدركون فيها أنهم موضع تقبل واحترام من الآخرين، ويستطيعون منها التفاعل مع الآخرين انما يؤدي الى شيخوخة متوافقة سعيدة. أما الانتقاص من هذه المكانة التي ينبغي أن تعطى للمسنين، فقد يؤدي الى سوء توافقهم والى تقييد دورهم والى اختزال ما يتوفر في البيئة من استثارة للسلوك الفعال لديهم.

وثمة قدر كبير من الدراسات الخاصة بالذكاء والوظائف المعرفية عند المسنين. ولكن ما توصلت اليه الدراسات من نتائج في هذا الصدد تبدو متناقضة. فتبين بعض الدراسات التي اعتمدت على اختبارات بياجيه في قياس التفكير الشكلي (أي التفكير المنطقي ـ الرياضي) والتفكير المنطقي (پاپاليا، ١٩٧٢؛ پاپاليا وبيبلي، ١٩٧٤؛ كلاينمان وبرود زنسكي، ١٩٧٨) وعلى بعض اختبارات الذكاء (شايي، ١٩٥٨) على أن المسنين يبدون أداء منخفضا على هذه الاختبارات. ومن ناحية أخرى، يذهب «شايي» (١٩٧٤) الى ما يطلق عليه «وهم التدهور العقلي» عند المسنين: فما يبدو من نقص في الأداء على هذه الاختبارات عند المسنين قد يعزى أساسا الى أن هذه الدراسات تقوم على الطريقة المستعرضة «Cross - Sectional»، وبالتالي فان هذه الدراسات تظهر فروقا واضحة في المهارات بين الأجيال المتتابعة. يقرر «ريبجيل» (١٩٧٣) أنه بينما قد يعطى الشخص المسن انطباعا بأنه قد تدهور في أدائه، فان ذلك قد يعزى الى أنه قد ظل ثابتا على ما اكتسبه من خبرات ومعارف، في حين أن المجتمع قد خضع للتغير في ظروفه ومعاييره. ومن ثم، فإن بعضا من التدهور البادي في الوظائف العقلية المعرفية عند المسنين هو مجرد حقيقة مصطنعة (Artifact) نتيجة لأن معظم البحوث في هذا الميدان تقوم على الطريقة المستعرضة في تصميمها.

وتذهب بعض الدراسات (بيريسون، ١٩٧٤) الى أنه مع تقدم العمر قد يقل استخدام المسنين لمهاراتهم وتوظيفهم لقدراتهم وطاقاتهم؛ ولذا قد يكون التدهور في الوظائف المعرفية عند الشخص المسن هو بمثابة فجوة تتسع بشكل متزايد بين الاقتدار «Competence» والأداء «performance»، وليس نكوصا في مهاراته وقدراته.

يتفق ذلك مع نتائج بعض الدراسات التي تؤكد على أن الأشخاص ذوي القدرات العالية ـ وما قد يرتبط بذلك من مستويات تعليمية عالية لديهم ـ يخبرون تدهورا أقل في قدراتهم ومهاراتهم عندما يتقدمون في العمر. ففي دراسة تتبعية لثمانين شخصا مسنا استغرقت إحدى وعشرين عاما، لم تتضح مظاهر للتدهور في النشاط العقلي المعرفي عندهم (بلوم وچارڤيك، ١٩٧٥). وثمة نماذج عديدة في ذلك تتضح من الانجازات الخلاقة لحياة بعض الشخصيات في العقد الثامن من الحياة، مثل براترند راسل، وسيجموند فرويد، وجورج برناردشو وغيرهم كثير في شتى مجالات العلم والفن والسياسة وغيرها.

يتضح ذلك أيضا في القدرة على التعلم عند المسنين. فالبيانات المتجمعة من الدراسات التي أجريت على التعلم الحيواني والإنساني تفترض أن التغيرات مع العمر في القدرة الأولية على التعلم تكون ضئيلة في معظم الظروف وأن البحث في هذا الميدان ينبغي أن يتوجه لذلك الى دراسة الشروط المثلى للتعلم عند الكبار عبر مدى الحياة (بيرن، ١٩٦٤، ص١٦٩).

وفيما يتعلق بالتوافق النفسي عند المسنين، فلم تتفق الدراسات على نتائج واحدة بالنسبة لخصائص التوافق ودرجته عندهم. فالعمر مؤشر ضعيف للفروق بين الأشخاص فيما يتعلق بالشخصية والتوافق، بينما تبدو الأدوار في الأسرة والعمل والظروف الاقتصادية والصحة الجسمية أكثر أهمية بالنسبة للتوافق النفسي عند المسنين. فالتقدم في العمر لايأتي بتغيرات كثيرة في هذا

الشأن (نييجارتن، ١٩٧١). ويكاد برنامج دراسات جامعة شيكاغو عن خصائص الشخصية والتوافق عند المسنين (كافان وآخرون، ١٩٤٩؛ فريدمان وهافيجهرست، ١٩٥٤؛ هافيجهرست وآلبرخت، ١٩٥٣، نييجارتن، ١٩٦٣؛ كمنج وهنرى، ١٩٦١، وغيرهم) يخلص الى نتيجة عامة تقرر أن التوافق، النفسي عند المسنين هو استمرار لمدى توافقهم في مراحل العمر المتتابعة عبر مدى الحياة. وفي ذلك تؤكد نظرية النشاط activity theory (نييجارتن، ١٩٧٣) أن احتفاظ المسنين بمستويات النشاط والفاعلية المميزة لهم في المراحل العمرية السابقة يؤدي غالبا الى شيخوخة فعالة ناجحة. فأسلوب الحياة في الشيخوخة، والذي هو استمرار في الغالب لاسلوب حياة الفرد في المراحل السابقة. يلعب الدور الأكبر في تحديد طبيعة مرحلة التقدم في العمر.

وفي ضوء ماتقدم، يتبين أن الصورة الحقيقية لظاهرة التقدم في العمر ليست بالضرورة ذات طابع سلبي، وأن التقدم في العمر هو «مرحلة نمائية» تحددها شروط داخلية (شخصية) وخارجية (اجتماعية). ومع ذلك، فان «الصورة الاجتماعية» لظاهرة التقدم في العمر، كما تتحدد باتجاهات الأجيال المختلفة نحوها، كثيرا ما تأخذ هذا الطابع السلبي كما يظهر ذلك من بعض الدراسات في المجتمعات الغربية: فالمسنون انعزاليون، مقاومون للتغير، وعاجزون جسميا وعقليا (توكمان ولورج، ١٩٥٣، ١٩٥٨). وغالبا ما تكون اتجاهات الشباب نحو المسنين ونحو أدوارهم الاجتماعية سلبية (لين، ١٩٦٤؛ كاستنباوم ودوركي، ١٩٦٤). ومع التقدم في العمر، تبدو صورة الكبار غير سارة في نظر من هم أصغر سنا (هيكي وكاليش، ١٩٦٨). ويلاحظ بعض الباحثين أن الشباب والراشدين الذين يبدون مثل هذه الاتجاهات السلبية نحو المسنين يميلون الى إغفال أي اعتبار لتقدمهم في العمر فيما بعد (كاستنباوم ودوركي، ١٩٦٤). واذا كان لهم أن ينظروا الى المستقبل البعيد، فانهم يأملون الموت قبل أن يبلغوا مرحلة الشيخوخة (كاستنباوم، ١٩٧١).

والواقع أنه إذا كانت اتجاهات الأجيال المختلفة في المجتمع، بما فيها اتجاهات المسنين أنفسهم، نحو مرحلة التقدم في العمر تأخذ توجها سلبيا، فمن المتوقع نتيجة لذلك أن يخبر المسنون هذه المرحلة كأزمة غالبا، وهي ما يسميه «ايريكسون» (١٩٦٣) بأزمة تكامل الأنا التي تبدو في شكل «اليأس والقنوط» اللذين قد يسيطران على الحياة النفسية للمسنين.

وتكامل الأنا، وفقا لايريكسون، هو حالة عقلية قوامها اقتناع الشخص المسن بأن لحياته نظاما ومعنى، وبأنها مقبولة وضرورية. ويكون ناتج تكامل الأنا في مقابل اليأس والقنوط هو «الحكمة» التي بها يستطيع الشخص المسن أن يتجاوز حدود الذات ويسمو بها، وأن يزكي الاهتمام الفعال بالحياة ذاتها، وأن يحتفظ بتكامل الخبرة رغم ما قد يعتري وظائفه الجسمية والعقلية من تدهور (إيريكسون، ١٩٧٦).

وكون التقدم في العمر مرحلة نمو سوي يتمثل في تكامل الأنا عند المسنين أو مرحلة أزمة في مسار النمو الانساني تتمثل في اليأس والقنوط اللذين قد يتمكنان من حياة المسنين، فان هذا يتحدد بدرجة كبيرة بموقف المجتمع وبثقافته من فئة المسنين، كما يظهر ذلك من الاتجاهات الاجتماعية

التي تبديها الأجيال المختلفة حيال هذه المرحلة العمرية المتقدمة من مدى حياة الانسان. وفي هذا تبرز مشكلة الدراسة الحالية.

الهدف من الدراسة الحالية:

تنشد الدراسة الحالية التعرف على اتجاهات فئات عمرية مختلفة في المجتمع الكويتي، بما فيها فئة كبار السن، نحو ظاهرة التقدم في العمر. وترتكز هذه الدراسة على مسلمة مفادها أن التوجه الثقافي السائد في المجتمع نحو المسنين ونحو مرحلة التقدم في العمر كما يتضح من الاتجاهات المتكونة لدى الاجيال المختلفة نحو هذه الفئة، يمثل محددا رئيسيا للشيخوخة الناجحة أو الفعالة. وتفترض هذه الدراسة أنه يمكن لذلك استخدام الأمثال الشعبية الكويتية المتعلقة بالمسنين وبظاهرة التقدم في العمر كتعبير عن هذا التوجه الثقافي في المجتمع الكويتي وذلك في بناء أداة لدراسة هذه الاتجاهات.

لذا كان الهدف من الدراسة الحالية ذا شقين: **الأول**، هو بناء أداة يمكن الوثوق بها في دراسة الاتجاهات النفسية نحو ظاهرة التقدم في العمر باستخدام الأمثال الشعبية الكويتية المتعلقة بهذه الظاهرة. **والثاني**، هو تبين الفروق في هذه الاتجاهات وفقا لمتغيري العمر والجنس.

وبناء على ذلك يتحدد الهدف من الدراسة الحالية بمحاولة الإجابة على الأسئلة التالية:

(١) هل يمكن الإفادة من الأمثال الشعبية الكويتية المتعلقة بالتقدم في العمر وبالمسنين في بناء أداة صادقة وثابتة لدراسة الاتجاهات النفسية نحو ظاهرة التقدم في العمر في المجتمع الكويتي؟

(٢) هل يوجد تجانس في الاتجاهات النفسية نحو ظاهرة التقدم في العمر لدى الفئات العمرية (الأجيال) المختلفة في المجتمع الكويتي كما تتناولها هذه الدراسة؟

(٣) هل توجد فروق بين هذه الأعمار وبين الجنسين في المجتمع الكويتي فيما يتعلق بالاتجاهات النفسية نحو التقدم في العمر؟

الطريقة والاجراءات

العينة:

تتألف العينة الأساسية للبحث من ٢٠٠ مفحوص من الكويتيين من الجنسين يمثلون أربع فئات عمرية مختلفة كما يلي:

أ مرحلة الشباب: تضمنت العينة ٦٦ مفحوصا من طلبة جامعة الكويت، منهم ٤٧ طالبا، ١٩ طالبة. وكان متوسط أعمار الطلاب ٢١ر٣ بانحراف معياري قدره ٧ر٥، أما متوسط أعمار الطالبات فقد بلغ ٢٠ر٨ بانحراف معياري قدره ٣ر٤.

ب مرحلة الرشد المبكر: ويمثلها ٦٢ مفحوصا من الجنسين، منهم ٤٥ من الذكور و ١٧ من الإناث. وكان متوسط أعمار الذكور ٣٥ر٢ بانحراف معياري قدره ٢ر٩٣، ومتوسط أعمار الاناث ٣٧ر٨ بانحراف معياري قدره ٣ر٥٧.

جـ مرحلة الرشد الأوسط: ويمثلها ٣٨ مفحوصا من الجنسين، منهم ١٨ من الذكور و ٢٠ من الاناث. وقد بلغ متوسط أعمار الذكور ٥٤ر٣ بانحراف معياري قدره ٢١ر٥، بينما بلغ متوسط أعمار الاناث ٥٣ر٥ بانحراف معياري قدره ٤١ر٣.

د مرحلة الرشد المتأخر (كبار السن): وتتألف من ٣٤ مفحوصا من الجنسين، منهم ١٣ من الذكور و ٢١ من الاناث. وكان متوسط أعمار الذكور ٦٦ر٣ بانحراف معياري قدره ٥٤ر٦، ومتوسط أعمار الاناث ٦٤ر٧ بانحراف معياري قدره ٧٩ر٤.

تتضمن عينة البحث هكذا أربع فئات عمرية مختلفة من مدى الحياة. ويتفق تحديد هذه الفئات العمرية مع نموذج ايريكسون (١٩٦٣) للمراحل المختلفة للنمو الانساني عبر مدى الحياة وهي ثماني مراحل، الأربع الأولى منها هي مراحل الطفولة، والأربع الأخرى وهي مراحل: المراهقة والشباب، والرشد (المبكر)، والرشد (الأوسط)، والرشد (المتأخر). يتفق تحديد هذه الفئات العمرية كذلك مع المصادر الرئيسية للبحث في هذا الميدان، ومنها «هورلوك» (١٩٥٩) «وآمبرون وبرودزينسكي» (١٩٧٩).

أداة البحث:

وتتمثل في بناء استفتاء لقياس الاتجاهات النفسية نحو ظاهرة التقدم في السن باستخدام الأمثال الشعبية الكويتية. ويتحدد الأساس المنطقي في الإفادة من مجموعة الأمثال الشعبية الكويتية الخاصة بالمسنين وبالتقدم في العمر، كعبارات تؤلف مضمون أداة هذا البحث، بعدة اعتبارات نظرية وثقافية ومنهجية:

فيما يتعلق **بالاعتبارات النظرية** لبناء أداة البحث، فقد سبق أن عرضنا لها في مقدمة الدراسة الحالية. فبناءً على الإطار النظري، يمكن أن نحدد بعض الجوانب الرئيسية لظاهرة التقدم في العمر كمقاييس فرعية للاستفتاء الحالي وهي:

(١) المكانة الاجتماعية للمسنين.
(٢) تقدم السن كمرحلة عمرية.
(٣) المعرفة عند المسنين.
(٤) التعلم عند المسنين.
(٥) التوافق النفسي عند المسنين.

ووفقا لهذه المجالات الخمسة، جرى تصنيف بنود الاستفتاء وهي الأمثال الشعبية الكويتية الخاصة بظاهرة التقدم في العمر.

ومن حيث **الاعتبارات الثقافية** لبناء أداة البحث الحالي، فقد جرى استخدام الأمثال الشعبية الكويتية ـ كتواصل ثقافي بين الأجيال المختلفة في المجتمع الكويتي ـ لتؤلف مضمون الاستفتاء الحالي.[٢]

فالأمثال هي تجريد للواقع وللخبرات المختلفة التي يتقاسمها ويعيشها أبناء المجتمع، وصياغة

مضمون كل هذا في مقولة محددة. هذا التجريد للشكل والحفاظ على المضمون هو الغاية من ضرب المثل، وهو الذي أعطى الأمثال ـ في كل مجتمع ـ حيويتها واستمراريتها.

«والأمثال الشعبية تعطي بشكل مباشر إشارات واضحة عن مدى تواصل الإبداع الشعبي في فروع المعرفة الانسانية؛ هذا التواصل هو سمة من سمات الفولكلور العربي. فالسمات التاريخية في المأثورات الشعبية، أعطت هذه المأثورات طابعها المتميز بالأصالة الحضارية والحيوية والاستمرار.. وتواصل الابداع الشعبي يجعل الفروق الزمانية بين الحقب المختلفة كأنها لحظات من عمر الانسان.. فلا الزمان ولا المكان في المأثورات الشعبية يقيم حواجز بين الاستمرارية والحيوية في الابداع الشعبي» (صفوت كمال، ١٩٧٨).

هكذا تكون الأمثال تعبيرا عن الخبرة الاجتماعية المعاشة للانسان الكويتي في هذا المجتمع العربي الاسلامي، بما ينطوي على تواصل ثقافي بين الأجيال والأعمار المختلفة فيه ـ أي كتواصل في أسلوب حياة هذا المجتمع.

أما فيما يتعلق بالاعتبارات المنهجية فان استخدام الأمثال الشعبية كبنود لبناء الاستفتاء يتفق مع طبيعة الاتجاه ومع المحكات المستخدمة لصياغة واختيار العبارات لبناء مقاييس الاتجاهات.

فإذا كان «الاتجاه هو مفهوم يعبر عن محصلة استجابات الفرد نحو موضوع ذي صبغة اجتماعية، وذلك من حيث تأييد الفرد لهذا الموضوع أو معارضته له» (محمد عماد الدين اسماعيل وآخرون، ١٩٦٧، ص٤٧)، وإذا كان مضمون الاتجاه يتألف من مكونات معرفية وانفعالية ونزوعية، فان «آلين إدواردز» في كتابه «طرق بناء مقاييس الاتجاهات» (١٩٥٧/١٩٦٩) يبرز أهمية الجانب الانفعالي خاصة في تكوين الاتجاه، متبنيا في ذلك تعريف «ثرستون» (١٩٤٦) للاتجاه على أنه «درجة العاطفة» affect الايجابية أو السلبية المرتبطة بموضوع سيكولوجي معين. ويعني «ثرستون» بالموضوع السيكولوجي أي رمز أو عبارة أو شعار أو شخص أو مؤسسة أو مثل أو فكرة يمكن أن يختلف الناس حيالها وفقا لما يبدونه من عاطفة ايجابية أو سلبية نحوها (إدواردز، ١٩٥٧، ص٢).

والأمثال الشعبية، بالاضافة الى ما تتضمنه من خلاصة خبرات وممارسات اجتماعية، تنطوي على شحنة انفعالية عالية، بحيث إن تضمينها في بناء استفتاء قد يفيد في تفجير هذه الشحنة وبالتالي في إماطة اللثام عن حقيقة الاتجاهات السائدة.

يحدد «إدواردز» (١٩٥٧، ص.ص١٣ـ ١٤) عدة محكات لتكوين عبارات مقاييس الاتجاهات تتلخص في تجنب العبارات التي تشير الى الماضي أو الى حقائق، أو التي لا ترتبط بموضوع الاتجاه، أوالتي من المحتمل أن يصادق عليها كل شخص أو لا يصادق عليها أي شخص، أو التي تتضمن عموميات، أو التي لا تكون مفهومة أو التي تتضمن نفي النفي؛ ومن هذه المحكات أن يراعى عند اختيار العبارات أن تغطي بدرجة كبيرة المدى الكلي لموضوع الاتجاه، وأن تكون العبارات بسيطة وواضحة ومباشرة، وأن تكون العبارة قصيرة لا تتجاوز عشرين كلمة، وأن تتضمن كل عبارة فكرة كاملة واحدة.

ويمكن القول، أن الأمثال الشعبية التي جرى جمعها لتؤلف عبارات استفتاء الاتجاهات النفسية نحو ظاهرة التقدم في العمر وما خضعت له الأداة من تحليل سيكوميتري، تفي بهذه المحكات: يحدد «أبو عبيد القاسم بن سلام» (المتوفى عام ٢٢٣هـ) للأمثال ثلاث خصائص: إيجاز اللفظ، وإصابة المعنى، وحسن التشبيه.

واذا كان بعض الأمثال الشعبية قد تتناقض فيما بينها، فان هذا بدوره قد يوفر ميزة في قياس الاتجاهات، بقدر ما يستدعي هذا التناقض تباينا بالقبول أو الرفض في استجابات المفحوصين نحو موضوع الاتجاه.

فمن وظيفة الأمثال رسم معالم الحياة الاجتماعية وصورها، ورصد أنماط السلوك الانساني بهدف تحديد أبعاد النفس الانسانية في حالاتها المختلفة دون تقييم أو نقد (صفوت كمال، ١٩٧٨).

الدراسة الاستطلاعية:

وقد كان الهدف منها التحقق من فهم المفحوصين لمعاني الأمثال الشعبية المتضمنة في بناء أداة البحث الحالي. وقد قدمت هذه الأمثال إلى مجموعة من طلبة جامعة الكويت (١٢ طالبا وطالبة)، وطلب منهم أن يحددوا المعنى الذي يفهمونه من كل مثل من هذه الأمثال الخاصة بمرحلة التقدم في العمر وبالمسنين. وقد أعد الباحث قائمة بمعاني هذه الأمثال على أساس بعض المصادر المتاحة (خالد سعود الزيد، ١٩٦١؛ عبدالله النوري، بدون تاريخ؛ أحمد البشر الرومي، وصفوت كمال، ١٩٧٨، ١٩٨٠)، وذلك لكي تكون محكا للتصحيح. وفيما يلي قائمة بهذه الأمثال وبمعانيها:

١ ـ **اللي طاح شيخ القوم طفيت نارهم**. (أي أن الكبار هم بركة الجميع وخيرهم للجميع).
٢ ـ **هات عمر وخذ طماشة**. (من يعش طويلا يرَ من العجائب والخبرات أنواعا وأشكالا).
٣ ـ **الشيوخ (المسنون) أبخص**. (كبار السن لخبرتهم في الحياة يكونون أفهم وأكثر معرفة، لذلك فهم مرجع للناس).
٤ ـ **القطو العود مايتربى**. (القط الكبير السن (الشخص المسن) ماتنفع فيه التربية).
٥ ـ **الشباب وليَّ وشايبنا يتدلل ويتغلى**. (كبير السن الذي يتدلل على غيره، ويريد أن ينفذوا جميع طلباته).
٦ ـ **ترى في العباءة شيخ**. (يضرب هذا المثل لاحترام الشخص الكبير في السن وللتذكير بمركزه).
٧ ـ **الكبر شين**. (أي أن الشيخوخة عيب، أو ضعف أو تدهور. . .).
٨ ـ **دردبيس ما يعرف جمعة من خميس**. (يضرب المثل فيمن خرف من طول العمر أو كثرة النسيان)
٩ ـ **يعطى على الضعف قوة**. (بالرغم من كبر سنه، فهو يستطيع احتمال المصاعب، ويبدي قدرة كبيرة)

١٠ ـ **الكبر وجه ذيب.** (ذيب يعني ذئب، أي الشيخوخة ذئب كاسر. يضرب المثل للعدوانية بسبب الاحساس بتقدم السن).
١١ ـ **اللي عطاك الشيخ مرق حطه بشليلك.** (أي أن عطية المسن بركة لاترد).
١٢ ـ **طلع العيب بعد الشيب.** (يضرب المثل عند ذكر من وقع بالإثم بعد الشيخوخة).
١٣ ـ **شورة الشايب ولا شورة العالم.** (كبار السن لهم خبرات ومعارف كثيرة، لذلك فهم أفهم وأكثر حكمة).
١٤ ـ **بعدما خلص اللعب جاءت أم دميعة تلعب.** (أي أن الإنسان بعد ما كبر وفاته الكثير، يأتي بالأخير ليطلب أن يتعلم فلا يناسبه ذلك).
١٥ ـ **شايب وعايب وريقه بالقدح رايب.** (يسخر المثل من المسنين، بأن العجوز لعجزه دائم تناول الطعام للتعويض عن النشاط وللفراغ الذي يشعر به والمسن يتصرف كالصغار).
١٦ ـ **من عرف قدر الشايب عرف قدر نفسه.** (من احترم الكبير في السن وعرف قدره كان ذلك جزءاً من شخصية الفرد ـ ففي ذلك احترام للنفس).
١٧ ـ **كل مايكبر يدبر.** (يدبر أي يخرف).
١٨ ـ **أكبر منك بيوم أفهم منك بسنة.** (أي أن الانسان كلما كبر في السن زادت خبرته وتجاربه وأصبح يفهم الحياة أكثر).
١٩ ـ **عقب ماشاب ختنوه.** (أي بعد فوات الأوان).
٢٠ ـ **الخيل الأصايل في تالي الزمان تجود.** (الحصان الأصيل كلما تقدم به العمر جاد، فهو في آخره خير منه في أوله).

وقد جرى تصحيح إجابات هذه العينة الاستطلاعية بواسطة الباحث وزميل له (د. أنور محمد الشرقاوي) وذلك للتحقق من ثبات المصححين inter - scorer reliability. وقد استخرج لذلك معامل الارتباط بين تقديرات الباحث وتقديرات زميله وبلغت قيمته ٩٦٢ر٠ وهو معامل مرتفع بدرجة تكفي للثقة في تصحيح الإجابات.

وقد تبين من اجابات المفحوصين في هذه الدراسة الاستطلاعية أن ما حددوه من معان للأمثال الشعبية يتفق مع معانيها الأصلية، ولم يكن ثمة لبس أو غموض أو تناقض في هذا الشأن. وبالإضافة إلى ذلك أوضحت المناقشات الفردية التي أجراها الباحث مع هؤلاء المفحوصين أنهم على وعي بما تتضمنه هذه الأمثال من معان، كما أن هذه الأمثال كانت بالنسبة لهم كمثيرات تستثير لديهم استجابات تلقائية فورية. ومما يلاحظ من استجابات المفحوصين ما يبدونه من علامات الارتياح والإقدام نحو الإجابة على الأمثال بهمة واهتمام؛ وكثيرا ما كان المفحوص لايكتفي بمجرد التعبير اللفظي عن معنى المثل وموقفه منه، بل تصحب استجاباته اللفظية دلائل انفعالية تؤيد الاستجابة اللفظية بالقبول أو الرفض.

معاملات سهولة المفردات (الأمثال):

ونعني بسهولة المفردات بالنسبة للأداة الحالية هو مدى السهولة واليسر في فهم المفحوصين لما تتضمنه الأمثلة الشعبية من معان، وبالتالي ليس الهدف في هذه الحالة هو تمييز الفروق الفردية

القائمة بين مستويات النشاط الذي يقيسه الاختبار، وانما هو التحقق من أن معاني هذه الأمثال حاضرة لدى المفحوصين وميسورة على إدراكهم ولا تنطوي على تناقض أو غموض. ويوضح الجدول رقم (١) معاملات سهولة المفردات (فؤاد البهي، ١٩٧١، ص٥٢٤)، وذلك من إجابات ٤٠ من طلبة جامعة الكويت، حيث طلب منهم تحديد المعاني التي تثيرها هذه الأمثال في أذهانهم.

جدول رقم (١)
معاملات السهولة للمفردات (للأمثال الشعبية الكويتية الخاصة بظاهرة تقدم العمر)

المفردات (الأمثال)	معاملات السهولة	المفردات (الأمثال)	معاملات السهولة
١	٩٧ر٠	١١	٩٧ر٠
٢	٩٨ر٠	١٢	٩٧ر٠
٣	٩٢ر٠	١٣	٩٩ر٠
٤	٩٨ر٠	١٤	٩٨ر٠
٥	٩٦ر٠	١٥	٩٥ر٠
٦	٩٧ر٠	١٦	٩٧ر٠
٧	٩٤ر٠	١٧	٩٦ر٠
٨	٩٦ر٠	١٨	٩٨ر٠
٩	٩٩ر٠	١٩	٩٦ر٠
١٠	٩٢ر٠	٢٠	٩٥ر٠

ويتضح من هذا الجدول أن معاملات سهولة المفردات (الأمثال) قد تراوحت بين ٩٢ر٠، ٩٩ر٠ وهي معاملات مرتفعة تجعلنا نثق في أن إدراك معاني هذه الأمثال على نحو محدد وواضح هو في ميسور المفحوصين وليس ثمة صعوبة أو معاناة يمكن أن تواجههم في هذا الشأن.

تكوين الاستفتاء: يتألف الاستفتاء، وبناء على ما سبق، من خمسة مجالات (مقاييس) فرعية، للاتجاهات نحو التقدم في العمر. ويتضمن كل مجال أربعة بنود (أمثال شعبية كويتية خاصة بالتقدم في العمر) وذلك على النحو التالي[٣]:

١) المكانة الاجتماعية للمسنين: الأمثال رقم ١، ٦، ١١، ١٦
٢) تقدم السن كمرحلة عمرية: الأمثال رقم ٢، ٧، ١٢، ١٧
٣) المعرفة عند المسنين: الأمثال رقم ٣، ٨، ١٣، ١٨
٤) التعلم عند المسنين: الأمثال رقم ٤، ٩، ١٤، ١٩
٥) التوافق النفسي عند المسنين: الأمثال رقم ٥، ١٠، ١٥، ٢٠

يتألف الاستفتاء هكذا من عشرين بندا، نصفها سلبي والآخر إيجابي. ويجيب المفحوص على كل مثل من هذه الأمثال الشعبية وفقا لمقياس تقدير ثلاثي، ويكون حساب الدرجات على البنود الايجابية هو (٣، ٢، ١) والعكس بالنسبة للبنود السلبية. وقدم الاستفتاء للمفحوصين وفقاً للتعليمات التالية:

«الهدف من هذا الاستفتاء هو أن نتعرف على وجهة نظرك الخاصة بشأن المسنين وتقدم السن. وسوف تجد في هذا الاستفتاء أنه يتضمن مجموعة من الأمثال الشعبية الكويتية التي تتعلق بظاهرة تقدم السن وبالمسنين.

والمطلوب منك هو أن تقرأ كل مثل من هذه الأمثال الشعبية بدقة. واذا وجدت أن المثل يتفق مع وجهة نظرك بشأن تقدم السن والمسنين أو ينطبق على تصرفاتك مع المسنين، فضع علامة (×) تحت خانة «موافق».

واذا لم تكن لديك وجهة نظر واضحة أو محددة أو كنت مترددا أو غير متأكد بشأن المثل، فضع علامة (×) تحت خانة «متردد».

إما اذا كان المثل لايتفق مع وجهة نظرك بشأن تقدم السن أو لاينطبق على تصرفاتك مع المسنين، فضع علامة (×) تحت خانة «معترض».

ليست هناك إجابة صحيحة وأخرى خاطئة، وإنما لكل منا وجهة نظره نحو المسنين ونحو ظاهرة تقدم السن. والمهم هو أن تعبر عن رأيك أنت في كل مثل من هذه الأمثال الشعبية الكويتية.

الثبات:

وقد استخدمنا في حساب ثبات الاستفتاء طريقتين، وهما: التجزئة النصفية، وإعادة الاختبار. يوضح الجدول رقم (٢) معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية لدى الفئات العمرية المختلفة في الدراسة الحالية.

جدو رقم (٢)
معاملات الثبات (بطريقة التجزئة النصفية)

المقاييس الفرعية / الفئات العمرية	المكانة الاجتماعية للمسنين	تقدم السن كمرحلة عمرية	المعرفة عند المسنين	التعلم عند المسنين	التوافق النفسي عند المسنين
الشباب	٨٠ر٠	٧٨ر٠	٨١ر٠	٧٣ر٠	٧٥ر٠
الرشد المبكر	٧٩ر٠	٦٨ر٠	٧٢ر٠	٧٦ر٠	٧٤ر٠
الرشد الأوسط	٨٥ر٠	٧٧ر٠	٨٤ر٠	٧٩ر٠	٨٣ر٠
الرشد المتأخر	٨٧ر٠	٧٣ر٠	٧١ر٠	٦٧ر٠	٦٩ر٠

كذلك استخرجت معاملات ثبات الاستفتاء بطريقة إعادة الاختبار على مجموعة من طلبة جامعة الكويت قوامها ٤٦ طالبا وطالبة (بفاصل زمني قدره ثلاثة أسابيع). وقد بلغ معامل الارتباط بين درجات المفحوصين في مرتي تطبيق الاستفتاء ٨٧ر٠ .

ومن معاملات ثبات الاستفتاء هذه يتضح الدليل على مدى استقرار وثبات النتائج التي يسفر عنها تطبيق هذه الأداة.

الصدق:

وقد اعتمد الباحث في تحديد صدق المقياس على طريقتين:

أ ـ الصدق المنطقي:

يهدف الصدق المنطقي الى التحقق من مدى تمثيل الأداة للميدان الذي تقيسه. وقد قام الباحث ـ كما سبق ذكره ـ بتحليل الجوانب المختلفة للحياة النفسية للمسنين، استنادا الى التصورات النظرية والى نتائج الدراسات والبحوث في هذا الميدان. وبعد أن تحددت المجالات (المقاييس الفرعية) اتجه الباحث الى تصنيف العبارات (الأمثال) وفقا لانتماء كل منها مع مضمون المجال.

وقد عرضت العبارات (الأمثال) في مجالاتها على مجموعة من المتخصصين وهم أساتذة علم النفس بكلية الآداب جامعة الكويت[٤] لاستطلاع وجهة نظرهم بشأن انتماء كل مثل من الأمثال الشعبية الكويتية الى المقياس الفرعي (المجال) الذي يندرج تحته المثل وذلك وفقا لمقياس تقدير ثلاثي.

وقام الباحث بعد ذلك بتحليل العبارات وفق آراء المحكمين الخمسة (الأساتذة الخمسة بقسم علم النفس بكلية الآداب ـ جامعة الكويت) ومعالجة نتائج كل عبارة وفقا للمعادلة الآتية (سعد عبدالرحمن، ١٩٧٧، ص٢٥٣):

$$ق = ح + \frac{٥ر٠ - مجـ س}{س و} \times ي$$

حيث إن : ق = الدرجة المطلوبة.

ح = الحد الأدنى للفئة الوسيطية، وهي الفئة التي يتجمع فيها أكبر عدد ممكن من المحكمين.

مجـ س = مجموع النسب التي تقع قبل الفئة الوسيطية.

س و = النسبة الوسيطية.

ي = مدى الفئة وتعتبر دائما الوحدة أي «١».

وبعد معالجة كل عبارة من عبارات المقياس المستخدم وفق هذه المعادلة جمعت درجات العبارات على الاختبار واستخرج المتوسط وصنفت العبارات حسب درجاتها.

جدول رقم (٣)
درجات صدق العبارات (الأمثال الشعبية) المستخدمة في بناء استفتاء الاتجاهات النفسية نحو المسنين في الكويت

رقم العبارة	درجة صدق العبارة	رقم العبارة	درجة صدق العبارة
١	٢ر٧٠	١١	٢ر١٠
٢	٢ر٧٠	١٢	٢ر٠٠
٣	٢ر٥٠	١٣	٢ر٧٠
٤	٢ر٤٠	١٤	٢ر٩٠
٥	٢ر٤٠	١٥	٢ر٨٠
٦	٢ر٧٠	١٦	٢ر٤٥
٧	٢ر٦٠	١٧	٢ر٤٣
٨	٢ر٢٠	١٨	٢ر٣٢
٩	٢ر٠٠	١٩	٢ر٦٤
١٠	٢ر٠٠	٢٠	٢ر٧٨

المجموع الكلي = ٤٩ر٦٢
المتوســــــط = ٢ر٤٨١

يتضح مما سبق أن مجموع درجات العبارات ٤٩ر٦٢، وأن متوسط درجة صدق العبارات ٢ر٤٨١ وكانت أقل درجة ٢ر٠٠ وأعلى درجة ٢ر٩٠. ويلاحظ أن درجات العبارات جميعا إما متوسطة أو أعلى من المتوسط. وبهذا لم تكن هناك حاجة الى حذف أي عبارة من عبارات المقياس المستخدم في هذه الدراسة.

ب ـ الصدق التكويني:

وقد استخدمنا لذلك طريقة الاتساق الداخلي «internal consistency». تتحدد «الخاصية الرئيسية لهذه الطريقة بأن المحك ليس غير الدرجة الكلية على الاختبار ذاته» (أنستازي، ١٩٧٦ط٤، ص١٥٤). ومن تطبيقات محك الاتساق الداخلي ـ كما تقرر أنستازي ـ بالإضافة الى مايجري من تعديل أحيانا لطريقة المجموعات المتضادة ـ إيجاد الارتباط بين الدرجات الفرعية مع الدرجة الكلية، وهو مايعتبر دليلا على الاتساق الداخلي للأداة الكلية. «فارتباطات التجانس الداخلي، سواء قامت على بنود أو على مقاييس فرعية، هي بالضرورة مقاييس للتجانس. ولما كان التجانس يساعدنا على تحديد خصائص مجال السلوك أو السمة التي يعينها الاختبار، فان درجة تجانس الاختبار ذات علاقة بصدقه التكويني أو البنائي construct validity «أنستازي، نفس المرجع، ص.ص ١٥٤ ـ ١٥٥).

وبناء على ذلك، جرى التحقق من الصدق التكويني أو البنائي للاستفتاء الحالي باستخدام طريقة الاتساق الداخلي، وذلك باستخراج معاملات ارتباط كل مجال (مقياس فرعي) من مجالات الاتجاهات نحو ظاهرة تقدم العمر بالدرجة الكلية على الاستفتاء وذلك لدى كل فئة من الفئات العمرية الأربع في الدراسة الحالية، كما يتضح من الجدول رقم ٤.

الجدول رقم (٤).
معاملات الارتباط بين المقاييس الفرعية لاستفتاء
الاتجاهات نحو ظاهرة تقدم العمر والدرجة الكلية على الاستفتاء

المقاييس الفرعية (مجالات) للاتجاهات نحو ظاهرة تقدم العمر	معاملات الارتباط
المكانة الاجتماعية للمسنين:	
الشباب	٠ر٥١٧
الرشد المبكر	٠ر٤٥٦
الرشد الأوسط	٠ر٦١٣
الرشد المتأخر	٠ر٥٣٧
تقدم السن كمرحلة عمرية:	
الشباب	٠ر٦٢٣
الرشد المبكر	٠ر٥٧٨
الرشد الأوسط	٠ر٦٦٤
الرشد المتأخر	٠ر٦٨٢
المعرفة عند المسنين:	
الشباب	٠ر٥٢١
الرشد المبكر	٠ر٧١٥
الرشد الأوسط	٠ر٦٢٩
الرشد المتأخر	٠ر٥٧٣
التعلم عند المسنين:	
الشباب	٠ر٦٠٨
الرشد المبكر	٠ر٦٧٣
الرشد الأوسط	٠ر٧٤٥
الرشد المتأخر	٠ر٦٧١

التوافق النفسي عند المسنين:	
الشباب	٤٦١ر٠
الرشد المبكر	٥٩٧ر٠
الرشد الأوسط	٦٧٦ر٠
الرشد المتأخر	٥٦٥ر٠

يتضح من هذا الجدول أن معاملات الاتباط بين كل مقياس فرعي والدرجة الكلية على المقياس لدى الفئات العمرية الأربع كانت كلها موجبة ومرتفعة (دالة عند مستوى ٠١ر٠)، وهوما يبرز كدليل ـ كما تقرر أنستازي ـ على الاتساق الداخلي للأداة، وبالتالي كدليل على الصدق التكويني أو البنائي للاستفتاء الحالي.

النتـــــائـج

اولا: ملاءمة اداة البحث:

يتعلق السؤال الأول الذي تثيره الدراسة الحالية بمدى الإفادة من الأمثال الشعبية الكويتية المتعلقة بالتقدم في العمر وبالمسنين في بناء اداة صادقة وثابتة لدراسة الاتجاهات النفسية نحو ظاهرة التقدم في العمر في المجتمع الكويتي. ويتبين، كما سبق ان اوضحنا، من الاجراءات والتحليلات السيكومترية المتعلقة ببناء أداة البحث الحالي (استفتاء الاتجاهات النفسية نحو ظاهرة التقدم في العمر باستخدام الأمثال الشعبية الكويتية) ملاءمة هذه الأداة لجمع البيانات التي بها نحاول الإجابة على الأسئلة التي تطرحها الدراسة الحالية.

ثانيا: تجانس الاتجاهات النفسية لدى الاجيال المختلفة في المجتمع الكويتي نحو التقدم في العمر:

يهدف السؤال الثاني الذي تطرحه الدراسة الحالية الى الكشف عن مدى التجانس في الاتجاهات النفسية نحو ظاهرة التقدم في العمر لدى الفئات العمرية (الأجيال) المختلفة في المجتمع الكويتي، كما تتناولها الدراسة الحالية. وللتحقق من هذا التجانس في التوجه نحو المسنين ونحو مرحلة تقدم العمر حسبت معاملات الارتباط بين كل بند وآخر داخل كل مجال من مجالات الاتجاهات نحو التقدم في العمر وذلك لدى كل فئة من الفئات العمرية المختلفة في المجتمع الكويتي كما يتضح من الجداول رقم (٥، ٦، ٧، ٨، ٩)، كما حسبت معاملات الارتباط بين المجالات المختلفة للاتجاهات نحو التقدم في العمر لدى كل فئة من هذه الفئات العمرية المختلفة، كما يوضحها الجدول رقم (١٠):

جدول رقم (٥)
معاملات الارتباط بين الاستجابات لدى الفئات العمرية الأربع فيما يتعلق بالاتجاهات نحو «المكانة الاجتماعية للمسنين»

رقم البند (المثل)	المثل (٦)	المثل (١١)	المثل (١٦)
المثل (١):			
الشباب	٠,٤١٦ **	٠,٢٩١ *	٠,٣٨٧ **
الرشد المبكر	٠,٥٠٣ **	٠,٤٧٣ **	٠,٤٥٦ **
الرشد الأوسط	٠,٣٩٧ *	٠,٥٠٦ **	٠,٤٢٧ **
الرشد المتأخر	٠,٤١١ *	٠,٥٤٨ **	٠,٤٩٣ **
المثل (٦):			
الشباب		٠,٥٣١ **	٠,٥٠٧ **
الرشد المبكر		٠,٢٨٣ *	٠,٣٦٦ **
الرشد الأوسط		٠,٥١٦ **	٠,٤٥٨ **
الرشد المتأخر		٠,٥٥٧ **	٠,٥٤٢ **
المثل (١١):			
الشباب			٠,٢٨٦ *
الرشد المبكر			٠,٤٣٧ **
الرشد الأوسط			٠,٥٢٩ **
الرشد المتأخر			٠,٣٨٩ *
المثل (١٦):			
الشباب			
الرشد المبكر			
الرشط الأوسط			
الرشد المتأخر			

** دال عند مستوى ٠,٠١   * دال عند مستوى ٠,٠٥

جدول رقم (٦)
معاملات الارتباط بين الاستجابات لدى الفئات العمرية الأربع
فيما يتعلق بالاتجاهات نحو «تقدم السن كمرحلة عمرية»

رقم البند (المثل)	المثل (٧)	المثل (١٢)	المثل (١٧)
المثل (٢):			
الشباب	٠,٢٨٢ *	٠,٤١٧ **	٠,٤٦٣ **
الرشد المبكر	٠,٣٨٦ **	٠,٢٩١ *	٠,٤٢٨ **
الرشد الأوسط	٠,٤٧٤ **	٠,٣٧٢ *	٠,٥٧٦ **
الرشد المتأخر	٠,٥٦٢ **	٠,٤٠٥ *	٠,٦١٨ **
المثل (٧):			
الشباب		٠,٤٢٣ **	٠,٥٠٥ **
الرشد المبكر		٠,٥٢١ **	٠,٢٨١ *
الرشد الأوسط		٠,٤٧٩ **	٠,٣٥١ *
الرشد المتأخر		٠,٦٢٣ **	٠,٥٧٣ **
المثل (١٢):			
الشباب			٠,٤٩٦ **
الرشد المبكر			٠,٥٢٥ **
الرشد الأوسط			٠,٤٧٤ **
الرشد المتأخر			٠,٣٨٥ *
المثل (١٧):			
الشباب			
الرشد المبكر			
الرشد الأوسط			
الرشد المتأخر			

** دال عند مستوى ٠,٠١ * دال عند مستوى ٠,٠٥

جدول رقم (٧)
معاملات الارتباط بين الاستجابات لدى الفئات العمرية الأربع فيما يتعلق بالاتجاهات نحو «المعرفة عند المسنين»

رقم البند (المثل)	المثل (٨)	المثل (١٣)	المثل (١٨)
المثل (٣):			
الشباب	** ٠,٤١٥	* ٠,٢٧١	** ٠,٥٤١
الرشد المبكر	** ٠,٥٤٠	** ٠,٣٦٨	** ٠,٥٠٢
الرشد الأوسط	** ٠,٥٨٧	** ٠,٥١٦	** ٠,٦١٣
الرشد المتأخر	** ٠,٦٢٩	** ٠,٥٧٤	** ٠,٦٣٢
المثل (٨):			
الشباب		* ٠,٢٨٤	** ٠,٣٩٦
الرشد المبكر		** ٠,٤٥١	** ٠,٤١٩
الرشد الأوسط		** ٠,٥٣٤	** ٠,٤٧٨
الرشد المتأخر		* ٠,٣١٩	** ٠,٥٩٤
المثل (١٣):			
الشباب			** ٠,٤٦٢
الرشد المبكر			* ٠,٢٨٨
الرشد الأوسط			** ٠,٤٤٣
الرشد المتأخر			* ٠,٣١٧
المثل (١٨):			
الشباب			
الرشد المبكر			
الرشد الاوسط			
الرشد المتأخر			

** دال عند مستوى ٠,٠١ *دال عند مستوى ٠,٠٥

جدول رقم (٨)
معاملات الارتباط بين الاستجابات لدى الفئات العمرية الأربع فيما يتعلق بالاتجاهات نحو «التعلم عند المسنين»

رقم البند (المثل)	المثل (٩)	المثل (١٤)	المثل (١٩)
المثل (٤):			
الشباب	** ٠,٥٦٤	** ٠,٤٨٣	** ٠,٥٤١
الرشد المبكر	** ٠,٤٧٧	** ٠,٥٦٣	** ٠,٥٢٢
الرشد الأوسط	** ٠,٦٢٣	** ٠,٥٧٤	** ٠,٤٥٣
الرشد المتأخر	** ٠,٦١٣	** ٠,٥٥١	* ٠,٣٨٢
المثل (٩):			
الشباب		** ٠,٣٦٥	* ٠,٢٨٧
الرشد المبكر		** ٠,٤١٢	** ٠,٣٩٣
الرشد الأوسط		** ٠,٦٢٧	** ٠,٦٦٣
الرشد المتأخر		** ٠,٤٧٦	** ٠,٦٣٧
المثل (١٤):			
الشباب			** ٠,٤٤٧
الرشد المبكر			* ٠,٢٨٦
الرشد الأوسط			** ٠,٥٣٢
الرشد المتأخر			** ٠,٥١٠
المثل (١٩):			
الشباب			
الرشد المبكر			
الرشد الأوسط			
الرشد المتأخر			

** دال عند مستوى ٠,٠١   *دال عند مستوى ٠,٠٥

جدول رقم (٩)
معاملات الارتباط بين الاستجابات لدى الفئات العمرية الأربع
فيما يتعلق بالاتجاهات نحو «التوافق النفسي عند المسنين»

رقم البند (المثل)	المثل (١٠)	المثل (١٥)	المثل (٢٠)
المثل (٥) :-			
الشباب	** ٠,٦٢٩	** ٠,٥٦٣	** ٠,٦٤٨
الرشد المبكر	** ٠,٥٧٤	** ٠,٦٩٥	** ٠,٤٧٢
الرشد الأوسط	** ٠,٦٤١	* ٠,٣٧٢	** ٠,٥٦٣
الرشد المتأخر	** ٠,٦٧٦	** ٠,٥٥٣	** ٠,٦٢١
المثل (١٠) :-			
الشباب		** ٠,٤٧٦	* ٠,٣٠٤
الرشد المبكر		** ٠,٦٠٨	** ٠,٥٤٧
الرشد الاوسط		** ٠,٥٨٧	** ٠,٦٥١
الرشد المتأخر		** ٠,٦١٢	** ٠,٥٧٤
المثل (١٥) :-			
الشباب			** ٠,٥٨٨
الرشد المبكر			** ٠,٦٣١
الرشد الاوسط			** ٠,٥٧٤
الرشد المتأخر			** ٠,٦٧٢
المثل (٢٠) :-			
الشباب			
الرشد المبكر			
الرشد الأوسط			
الرشد المتأخر			

** دال عند مستوى ٠,٠١   * دال عند مستوى ٠,٠٥

جدول رقم (١٠)
معاملات الارتباط لاستجابات الفئات العمرية الأربع
بين المجالات المختلفة للاتجاهات نحو المسنين

	(٢) تقدم السن كمرحلة عمرية	(٣) المعرفة عند المسنين	(٤) التعلم عند المسنين	(٥) التوافق النفسي عند المسنين
(١) المكانة الاجتماعية للمسنين :ـ				
الشباب	** ٠,٥١٢	** ٠,٦٢٤	** ٠,٥٥٧	** ٠,٦٦٣
الرشد المبكر	** ٠,٥٧١	** ٠,٥٤٣	** ٠,٦٢٨	* ٠,٣٠٧
الرشد الأوسط	** ٠,٦٥٣	** ٠,٥٧٨	* ٠,٣٨٧	** ٠,٥٦٤
الرشد المتأخر	** ٠,٥٣٣	** ٠,٥٩٢	** ٠,٦٣٨	** ٠,٦٥١
(٢) تقدم السن كمرحلة عمرية :ـ				
الشباب		** ٠,٦٢٧	** ٠,٦٧٥	** ٠,٥١٧
الرشد المبكر		** ٠,٥٦٢	** ٠,٤٣٨	** ٠,٥٩٣
الرشد الأوسط		** ٠,٥٧١	** ٠,٤٩٢	** ٠,٦٣٦
الرشد المتأخر		** ٠,٦٤٠	** ٠,٥٧١	** ٠,٦٧٧
(٣) المعرفة عند المسنين :ـ				
الشباب			** ٠,٤٨٢	** ٠,٥٦١
الرشد المبكر			** ٠,٥١٧	** ٠,٦٤٧
الرشد الأوسط			** ٠,٦٤٤	** ٠,٥٧٣
الرشد المتأخر			** ٠,٥٣١	** ٠,٦٠٧
(٤) التعلم عند المسنين :ـ				
الشباب				** ٠,٤٨١
الرشد المبكر				** ٠,٥٧٦
الرشد الأوسط				* ٠,٤٠٥
الرشد المتأخر				** ٠,٦٥٤

** دال مستوى ٠,٠١   * دال عند مستوى ٠,٠٥

تكملة جدول رقم (١٠)
معاملات الارتباط لاستجابات الفئات العمرية الأربع
بين المجالات المختلفة للاتجاهات نحو المسنين

	(٢) تقدم السن كمرحلة عمرية	(٣) المعرفة عند المسنين	(٤) التعلم عند المسنين	(٥) التوافق النفسي عند المسنين
(٥) التوافق النفسي عند المسنين:ـ				
الشباب				
الرشد المبكر				
الرشد الأوسط				
الرشد المتأخر				

** دال عند مستوى ٠,٠١ * دال عند مستوى ٠,٠٥

ويتضح من الجداول (٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠) ان معاملات الارتباط كلها دالة احصائيا سواء بين البنود بعضها ببعض داخل كل مجال من مجالات الاتجاهات النفسية نحو ظاهرة التقدم في العمر، او بين هذه المجالات بعضها ببعض، وذلك لدى كل فئة من الفئات العمرية (الأجيال) المختلفة في هذه الدراسة. وقد بلغت معاملات الارتباط الدالة عند مستوى ٠ر٠١ من الدلالة ١٣٥ معامل ارتباط، وعند مستوى ٠ر٠٥ من الدلالة ٢٥ معامل ارتباط. وهذه النتائج تشير الى التجانس الواضح بين أفراد كل جيل (فئة عمرية) من الأجيال الاربعة موضع الدراسة وذلك في اتجاهاتهم نحو التقدم في العمر في الجوانب المختلفة لهذه المرحلة وهي الاتجاهات نحو: المكانة الاجتماعية للمسنين، تقدم السن كمرحلة عمرية، المعرفة عند المسنين، التعلم عند المسنين، والتوافق النفسي عند المسنين. وما تبين من وجود معاملات ارتباط دالة احصائيا بين مجالات الاتجاهات هذه نحو مرحلة التقدم في العمر مع بعضها البعض، كما يتضح من الجدول رقم (١٠)، انما يدل على وجود اتجاه عام لدى افراد كل جيل من الأجيال المختلفة من الكويتيين نحو المسنين والتقدم في العمر. وهذه البيانات تسمح لنا بناء على ذلك بتناول الاتجاهات نحو التقدم في العمر وفقا للدرجة الكلية على الاستفتاء. والسؤال الذي يطرح نفسه بالتالي هو: هل توجد فروق وفقا لمتغيري العمر والجنس في الاتجاه نحو التقدم في العمر بين الفئات العمرية المختلفة في المجتمع الكويتي؟ والقسم التالي يتضمن إجابة لهذا السؤال.

ثالثا: الفروق العمرية والفروق بين الجنسين في الاتجاهات نحو مرحلة التقدم في العمر:

يتعلق هذا القسم بالسؤال الثالث من الأسئلة التي تحاول الدراسة الحالية الإجابة عليها. والهدف من ذلك هو تبين ما اذا كان ثمة فروق بين الأعمار المختلفة وبين الجنسين في الاتجاهات

نحو التقدم في العمر كما تتحدد بالدرجة الكلية على الاختبار. وقد اعتمد الباحث في تحليل البيانات في هذا الصدد وفقا لنموذج التصميم العاملي ٤ × ٢، حيث يتضمن التحليل متغير العمر (الشباب، الرشد المبكر، الرشد الاوسط، الرشد المتأخر) ومتغير الجنس (ذكور ، إناث).

يوضح الجدول رقم (١١) عدد الأفراد في كل فئة عمرية لدى كل من الجنسين، والمتوسطات والانحرافات المعيارية، وذلك وفقا للدرجة الكلية على الاستفتاء.

ويتضمن الجدول رقم (١٢) نتائج تحليل التباين.

جدول رقم (١١)
المتوسطات والانحرافات المعيارية للفئات العمرية الأربع
في الدرجة الكلية لاستفتاء الاتجاهات النفسية نحو ظاهرة تقدم العمر

العمر	الشباب			الرشد المبكر			الرشد الأوسط			الرشد المتأخر		
الجنس	ن	م	ع	ن	م	ع	ن	م	ع	ن	م	ع
ذكور	٤٧	٣٤ر٥٦	٤ر٧١	٤٥	٣٢ر٢٧	٣ر٨١	١٨	٣٥ر٢١	٥ر٣٢	١٣	٣٠ر٢٨	٣ر٧٦
إناث	١٩	٣٣ر٧٧	٥ر٦٤	١٧	٣٢ر٧٠	٣ر١٢	٢٠	٣٨ر٢٦	٥ر١٤	٢١	٣٣ر٦٣	٣ر٦٤

جدول رقم (١٢)
نتائج تحليل التباين للدرجة الكلية على استفتاء
الاتجاهات النفسية نحو ظاهرة تقدم العمر

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	التباين	النسبة الفائية	مستوى الدلالة
(أ) الفئات العمرية	٣٨ر٠٢١	٣	١٢ر٦٤٣٨	١٥ر٨٢٧	٠ر٠١
(ب) الجنس	٢ر٣٥٤٧	١	٢ر٣٥٤٧	٢ر٨٣٦	غير دالة
تفاعل أ × ب	٨ر٩٦٥٧	٣	٢ر٩٨٧	٣ر٨٤٦	٠ر٠٥
الخطأ		١٩٢	٠ر٨٦٥٧٣		
		١٩٩			

يتضح من الجدول رقم (١٢) مايلي:

١ - توجد فروق ذات دلالة احصائية في الاتجاهات نحو تقدم العمر تعزى الى الاختلاف في العمر لدى الاجيال المختلفة في هذه الدراسة، حيث بلغت النسبة الفائية ١٥ر٨٢٧ وهي ذات دلالة احصائية على مستوى ١٠ر٠

٢ - لم تتضح فروق بين الجنسين في الاتجاهات نحو تقدم العمر، حيث بلغت النسبة الفائية ٢ر٨٣٦، وهي غير ذات دلالة احصائية.

٣ - اما بالنسبة للتفاعل بين متغيري العمر والجنس، فقد بلغت النسبة الفائية ٣ر٨٤٦، وهي دالة احصائيا عند مستوى ٠٥ر٠

ولتحديد اي الفئات العمرية مسئولة عن الفرق الدال في التباين، فقد جرى حساب دلالة الفروق بين هذه الفئات العمرية الاربع باستخدام قيم «ت» «هـ»، وهوما يتضح من الجدول رقم (١٣).

جدول (١٣) المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيم ت ودلالة الفروق في الاتجاهات نحو تقدم العمر بين الفئات العمرية المختلفة

الفئة العمرية	ن	م	ع
الشباب	٦٦	٣٤ر١١	٥ر١١٨
الرشد المبكر	٦٢	٣٢ر٣٦	٣ر٦٤٦
الرشد الأوسط	٣٨	٣٦ر٥٨	٥ر٤٨٧
الرشد المتأخر	٣٤	٣١ر٣٦	٣ر٨٤٤

	الرشد المبكر		الرشد الأوسط		الرشد المتأخر	
	قيمة ت	مستوى الدلالة (٠١ر٠)	قيمة ت	مستوى الدلالة (٠١ر٠)	قيمة ت	مستوى الدلالة (٠١ر٠)
الشباب	٢ر٢	غير دالة	٢ر٣	غير دالة	٢ر٣	غير دالة
الرشد المبكر	-	-	٥ر٠٠	دالة	٢ر٠	غير دالة
الرشد الأوسط			-	-	١ر٠١	غير دالة
الرشد المتأخر					-	-

يتضح من الجدول رقم (١٣) ان الفروق لم تكن دالة احصائيا بين المفحوصين في المراحل العمرية التالية: بين الشباب والرشد المبكر، بين الشباب والرشد الاوسط، بين الشباب والرشد المتأخر، بين الرشد المبكر والرشد المتأخر، وكذلك بين الرشد الاوسط والرشد المتأخر. ولم تكن الفروق دالة احصائيا الا في حالة واحدة وهي الفروق بين المفحوصين في مرحلتي الرشد المبكر والرشد الاوسط، فقد بلغت قيمة «ت» ٥ر٠٠٠ وهي دالة احصائيا عند مستوى ١ر٠٠ واذا رجعنا الى المتوسطات الموضحة في الجدول رقم (١٣) يتبين لنا ان هذه الفروق هي في صالح المفحوصين في مرحلة الرشد الاوسط الذين يبدون اتجاها اكثر ايجابية نحو مرحلة التقدم في العمر.

مناقشة النتائج

تنشد الدراسة الحالية التعرف على الاتجاهات النفسية المتكونة كأطر مرجعية للسلوك وللحكم على الاشياء ـ لدى اجيال (فئات عمرية) مختلفة في المجتمع الكويتي (الشباب، الرشد المبكر، الرشد الاوسط، الرشد المتأخر) نحو فئة من ابناء هذا المجتمع وهي فئة المسنين. وفي سبيل ذلك، كان الهدف ايضا من الدراسة الحالية هو التحقق من امكانية الافادة من الامثال الشعبية الكويتية الخاصة بموضوع الدراسة الحالية وهي ظاهرة تقدم السن والمسنين وذلك في استخدامها كبنود لبناء اداة (استفتاء) لقياس الاتجاهات نحو تقدم العمر.

تفيد نتائج الدراسة الحالية ان (استفتاء الاتجاهات النفسية نحو ظاهرة التقدم في العمر)، والذي جرى بناؤه باستخدام الامثال الشعبية الكويتية، هو اداة صالحة لجمع البيانات اللازمة للاجابة على الاسئلة التي تطرحها هذه الدراسة. فما اتبع من اجراءات بناء هذه الاداة والتحليلات الاحصائية الرامية الى التحقق من صدقها وثباتها، ليقدم بينة على ملاءمة هذه الاداة لتحقيق الغرض الذي بنيت من اجله، وعلى امكانية الافادة من الامثال الشعبية في دراسة الاتجاهات النفسية.

فالشواهد السيكومترية للتحقق من ملاءمة اداة البحث وفقا للمنحى الذي قام عليه بناء هذه الاداة وهو استخدام الامثال الشعبية الكويتية، تبين ان استجابات المفحوصين للمثيرات المختلفة التي تتضمنها الامثال في المجالات المختلفة لظاهرة تقدم العمر، انما ترتبط ببعضها البعض امبيريقيا وكذلك منطقيا. ويوضح التحليل ان معاملات الثبات والصدق لم تتغير على نحو يمكن ملاحظته وتقديره من فئة عمرية الى فئة اخرى. وتوضح هذه النتائج (كما توضح كذلك الارتباطات بين استجابات هذه الفئات العمرية على بنود الاستفتاء) ان الاتجاهات النفسية نحو

ظاهرة التقدم في العمر تظل متسقة في مقدار الترابط من مجال لآخر من مجالات هذه الاتجاهات.

تتفق هذه النتائج مع نتائج الخطوة التالية التي تتمثل في الاجابة على السؤال الثاني وهو ما اذا كان هناك تجانس في الاتجاهات النفسية نحو مرحلة التقدم في العمر لدى الفئات العمرية المختلفة في الدراسة الحالية. فما اتضح من الارتباطات الموجبة الدالة بين استجابات افراد كل فئة عمرية داخل مجالات الاتجاهات نحو التقدم في العمر، وبين هذه المجالات مع بعضها البعض، قد يتم عن اتساق وتجانس داخل كل مجال وبين المجالات المختلفة مع بعضها البعض. وهذه النتائج تميل الى ان تؤيد الفكرة بأن ثمة اتساقا في استجابات الفئات العمرية المختلفة للمثيرات (الامثال) المتضمنة في اداة البحث وتلك المجالات المختلفة. (المكانة الاجتماعية للمسنين، تقدم السن كمرحلة عمرية، المعرفة عند المسنين، التعلم عند المسنين، التوافق النفسي عند المسنين). وتفترض هذه النتائج كذلك ان توجهات الاستجابة متشابهة في كل مجالات الاتجاهات نحو التقدم في العمر، الامر الذي يدعونا الى ان نفترض بالتالي بأن ثمة عاملا عاما يكمن وراء الاتجاهات النفسية التي تبديها الاجيال المختلفة في المجتمع الكويتي نحو ظاهرة التقدم في العمر، وهذا العامل العام ليس الا الاطار المرجعي الثقافي الذي تكون لدى هذه الأجيال المختلفة كجانب متكامل مع بنائهم النفسي. ويفسر لنا ذلك ما اتضح من تجانس واتساق في الاتجاهات النفسية المتكونة لدى ابناء كل جيل من الاجيال المختلفة في المجتمع الكويتي.

يتأكد هذا التجانس والاتساق في الاتجاهات النفسية نحو ظاهرة التقدم في العمر من النتائج المتعلقة بالقسم الثالث الذي يهدف الى الاجابة على السؤال الخاص بالفروق العمرية والجنسية في هذه الاتجاهات. فلقد اوضحت نتائج تحليل التباين انه توجد فروق دالة احصائية بين الفئات العمرية فيما يتعلق بالاتجاهات نحو التقدم في العمر كما تقاس بالدرجة الكلية على الاستفتاء، كذلك أوضحت النتائج وجود فروق دالة فيما يتعلق بالتفاعل بين متغير العمر والجنس في هذا التحليل. وكشف حساب قيم «ت» للتعرف على دلالة الفروق بين الفئات العمرية انه لم تكن هناك فروق دالة بينها باستثناء الفروق بين الرشد المبكر والرشد الأوسط، فكانت الفروق بين هاتين المرحلتين دالة احصائيا عند مستوى ٠١ر٠ ولصالح المفحوصين في مرحلة الرشد الأوسط. ويمكن تفسير هذه الفروق أن الاشخاص في مرحلة الرشد الأوسط وهي المرحلة التي تسبق مرحلة كبار السن (الرشد المتأخر) يأخذون في أن يهيئوا أنفسهم لاستقبال المرحلة التالية وللتكيف معها لذا يبدون اتجاها ايجابيا أكثر نحوها. يتفق ذلك مع ما تقرره «هورلوك» بأن الرشد الاوسط هو «مرحلة تجمع الخبرة وبلورتها في كل مركب ذي معنى» (هورلوك، ١٩٦٨، ص٦٩٥).

واذا وضعنا في الاعتبار أنه عدا الفروق بين الرشد المبكر والرشد الاوسط، وانه لاتوجد فروق دالة بين الرشد الأوسط والشباب من ناحية والرشد المتأخر من ناحية اخرى وكذلك بين الشباب والرشد المتأخر، فإنه بالتالي يمكننا أن نفترض، بالاضافة الى ما سبق، ان هناك عاملا عاما يكمن وراء الاتساق في الاتجاهات النفسية التي تبديها الاجيال المختلفة في المجتمع الكويتي نحو

مرحلة التقدم في العمر، مما يعني وجود اتجاه ايجابي عام في المجتمع الكويتي يعبر عن محصلة استجابات أبناء هذا المجتمع نحو فئة من فئات بنائه الاجتماعي وهي فئة المسنين. هذا الاتجاه العام قوامه التقبل لمرحلة التقدم في العمر والتأييد لفئة المسنين. وهو اتجاه ايجابي يعكس اطارا مرجعيا ثقافيا متأصلا في اسلوب حياة المجتمع الكويتي تتبلور في سياقه مواقف «مع» المسنين لا «ضدهم»، تقبلهم لا رفضهم، احتواؤهم لا استبعادهم فيكونون بذلك فئة متكاملة مع الفئات العمرية الاخرى ليؤلفوا كلا متكاملا في المجتمع الكويتي.

مغزى النتائج:

يمكن الاستدلال من نتائج الدراسة الحالية على عدة معانٍ:

اولا: تنطوي نتائج هذه الدراسة على مغزى منهجي. فالأمثال الشعبية يمكن أن تفيد كبنود في بناء مقاييس للاتجاهات.

ثانيا: ان نتائج هذه الدراسة لم تتفق الى حد كبير مع نتائج عديد من الدراسات التي اجريت في هذا الصدد في المجتمعات الغربية.
ومن نماذجها دراسات «كوجان وشيلتون» (١٩٦٢) التي أظهرت أنه نتيجة لما يسود اتجاهات الشباب نحو المسنين من رفض غالبا فإن ثمة صراعا ينشأ بين المسنين والفئات العمرية الأخرى فيما يطلقان عليه «الصراع بين جماعة الاكثرية والاقلية». وهذه الصورة السلبية للمسنين كما تدركها الاجيال المختلفة تبدو كذلك من نتائج دراسات اخرى (مثل توكمان ولورج، ١٩٥٣، ١٩٥٨؛ لين ١٩٦٤؛ كاستنباوم ودوركي، ١٩٦٤؛ هيكي وكاليش، ١٩٦٨؛ كاستنباوم ١٩٧١، وغيرها).

ثالثا: ان تقدم العمر كمرحلة في مدى الحياة في المجتمع الكويتي لايمثل «أزمة». فوفقا لنتائج هذه الدراسة، لم يظهر ما يسمى في نظرية «ايريكيسون» بأزمة تكامل الأنا عند كبار السن، وهي أزمة قد تبدو في شكل «اليأس والقنوط» اللذين قد سيطرا على الحياة النفسية للمسنين.
وتعني هذه النتائج، من ناحية أخرى أن المسنين في المجتمع الكويتي يخبرون غالبا مايطلق عليه ايريكسون «تكامل الأنا»، وهو حالة عقلية قوامها اقتناع الشخص المسن بأن لحياته نظاما ومعنى، وبأنها مقبولة وضرورية.

رابعا: تتفق نتائج هذه الدراسة مع ما تقرره بعض النظريات عن المقومات التي تجعل من تقدم العمر مرحلة ناجحة فعالة. فاذا كان «بيرن» (١٩٦٤) يعتبر أن ازمة التقدم في العمر هي انعكاس «للايقين بالدور الاجتماعي»، فإن المسنين في الكويت لا ينتهي دورهم في المجتمع، وانما بالعكس يأخذ هذا الدور في التعاظم حكمة وعطاءً. واذا كانت نظرية تأثير

الضغط او الشدة على الشيخوخة (شوك، ١٩٧٧) تبين ان تدهور الشيخوخة يرتبط بهذا التأثير فان المسنين في الكويت لا يعانون من ضغط أو شدة، وإنما بالعكس يحتل المسنون مكانة اجتماعية لائقة قوامها الوفاء والتقدير. واذا كانت نظرية النشاط (مييجارتن، ١٩٧٣) تؤكد على ان فعالية أسلوب الحياة في الشيخوخة هي استمرار في الغالب لفعالية أسلوب حياة الفرد في المراحل السابقة، وان احتفاظ المسنين بالنشاط المميز لهم في المراحل العمرية السابقة يؤدي غالبا الى شيخوخة فعالة ناجحة، فإن فئة المسنين في الكويت في وقتنا الحاضر هم بناة هذا المجتمع في ماضيه غير البعيد حينما كانوا شبابا وراشدين، وحينما لاقوا في سبيل ذلك العديد من الصعوبات والتحديات ويفسر ذلك ما اتضح من الدراسة الحالية من نتائج تبين أن المسنين في المجتمع الكويتي يعيشون مرحلة نمائية تتسم غالبا بالحكمة والمعرفة والخبرة والتوافق وان المجتمع يفرد لهم مكانة تليق بالدور البناء الذي قاموا به.

خامسا: وتعني نتائج الدراسة الحالية أن ثمة توجها ثقافيا عاما لدى الأجيال المختلفة في المجتمع الكويتي نحو كبار السن فيه، يتبدى من تلك النظرة الايجابية للمسنين لدى هذه الأجيال المتعاقبة. فالمسنون هم أعضاء فعالون في جسم المجتمع الكويتي، يتناغمون في أدوارهم ووظائفهم مع الفئات العمرية المختلفة في هذا المجتمع، وهكذا في تواصل ثقافي يعكس الاستمرارية بين الاجيال المختلفة في أسلوب حياة هذا المجتمع ماضيا وحاضرا ومستقبلا.

الخلاصـــة

كان الهدف من الدراسة الحالية هو التحقق من صلاحية بناء استفتاء لقياس الاتجاهات النفسية نحو المسنين في المجتمع الكويتي باستخدام الامثال الشعبية الكويتية المتعلقة بظاهرة التقدم في العمر، وكذلك تبين الفروق في هذه الاتجاهات وفقا لاختلاف العمر والجنس. وقد تضمنت عينة البحث أربع فئات عمرية من الجنسين: الشباب، الرشد المبكر، الرشد الاوسط، الرشد المتأخر (كبار السن). ويمكن تلخيص أبرز النتائج التي اسفرت عنها الدراسة الحالية فيما يلي:

١ ـ تقدم البينة السيكومترية أدلة على ملاءمة أداة البحث الحالي (استفتاء الاتجاهات النفسية نحو ظاهرة التقدم في العمر باستخدام الأمثال الشعبية الكويتية) في جمع البيانات المتعلقة بالاتجاهات نحو المسنين في المجتمع الكويتي.

٢ ـ ثمة تجانس واضح بين افراد كل جيل من الاجيال الاربعة موضع الدراسة (الشباب، الرشد المبكر، الرشد الاوسط، الرشد المتأخر) في اتجاهاتهم نحو المسنين: المكانة الاجتماعية للمسنين، تقدم السن كمرحلة عمرية، المعرفة عند المسنين، التعلم عند المسنين، والتوافق النفسي عند المسنين.

٣ ـ لم توجد فروق دالة احصائيا بين هذه الأعمار المختلفة في الاتجاهات نحو المسنين عدا مرحلتي الرشد المبكر والرشد الأوسط حيث كانت الفروق دالة بين هاتين المرحلتين.

٤ ـ وبالنسبة للفروق بين الجنسين، فلم تتضح فروق دالة.

وتعني هذه النتائج بصفة عامة ان الاتجاهات نحو المسنين، كما تبديها هذه الاجيال المختلفة في المجتمع الكويتي، قوامها نظرة إنسانية إيجابية تعكس إطارا مرجعيا متأصلا في ثقافة هذا المجتمع، وهذه النظرة هي سبيل للوصل لا للفصل بين الاجيال المتعاقبة فيما يتجلى في تواصلها الثقافي وفي استمرارية أسلوب الحياة في هذا المجتمع.

وغني عن القول، أن نظرة هذا شأنها لتعكس الى حد كبير أن التقدم في العمر في المجتمع الكويتي ليس من قبيل ظاهرة «العمر العاتي»، وان المسنين الكويتيين يخبرون عامة مرحلة من «العمر المواتي».

الهـــوامش

(١) في عام (١٩٨٢) تم تكوين هيئة دولية تعرف بـ «الرابطة الدولية للصحة النفسية للمسنين»
(The International Psychogeriatric Association)
في اطار «الحركة الدولية للصحة النفسية للمسنين»
(The International Psychogeriatric Movement)
التي تسعى الى تكوين هذه الهيئة الدولية وفقا لمنحى المعرفة المتكاملة Interdisciplinary. وقد دعت هذه الهيئة الدولية الى عقد مؤتمرات دولية خاصة بالمسنين في بعض الدول، ومنها على مستوى العالم العربي «المؤتمر الدولي للصحة النفسية للمسنين» الذي عقد في القاهرة من ٢٢ ـ ٢٥ نوفمبر ١٩٨٢ بالاشتراك مع وزارتي الصحة والشئون الاجتماعية وبعض الهيئات العلمية بجمهورية مصر العربية، كما عقد ـ ضمن فعاليات هذا المؤتمر ـ الاجتماع الدوري الاول لـ «الرابطة الدولية للصحة النفسية للمسنين».

(٢) مصادر جمع الأمثال الشعبية الكويتية الخاصة بالمسنين وبظاهرة التقدم في العمر في هذه الدراسة هي:
أ) تكليف طلبة مقرري ١٠١/٠٦، ٢١٢/٥١ في الفصل الدراسي الأول ١٩٨١/١٩٨٢ بجمع بعض هذه الأمثال من الوالدين ومن كبار السن.
ب) كتاب «الأمثال الكويتية المقارنة» (جزءان) أحمد البشر الرومي وصفوت كمال، الامثال الكويتية المقارنة، وزارة الاعلام، الكويت، ١٩٧٨، ١٩٨٠.

(٣) يرد ترتيب البنود (الأمثال) في الاستفتاء وفقا لهذه الأرقام.

(٤) الأساتذة: الدكتور محمد عثمان نجاتي، الدكتور محمد عماد الدين اسماعيل، الدكتور عطيه محمود هنا، الدكتور محمد غالى، الدكتور سعد عبد الرحمن.

(ت) استخرجت قيم «ت» وفقا للمعادلة التالية: (فؤاد البهي، ١٩٧٩، ص٤٦١):

$$\text{ت} = \frac{\text{م}_1 - \text{م}_2}{\sqrt{\left[\frac{\text{ن}_1\text{ع}_1^2 + \text{ن}_2\text{ع}_2^2}{\text{ن}_1 + \text{ن}_2 - 2}\right]\left[\frac{1}{\text{ن}_1} + \frac{1}{\text{ن}_2}\right]}}$$

ـ حيث م المتوسط، ع الانحراف المعياري، ن عد افراد العينة

المراجـــع

١ ـ احمد البشر الرومي، وصفوت كمال: **الامثال الكويتية المقارنة**. وزارة الاعلام، الكويت، الجزء الاول ١٩٧٨، الجزء الثاني ١٩٨٠.

٢ ـ خالد سعود الزيد: **من الامثال العامية**. مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦١.

٣ ـ سعد عبدالرحمن: **السلوك الانساني**. الكويت: مكتبة الفلاح، ١٩٧٧، ط٢.

٤ ـ صفوت كمال: **التواصل الثقافي في الامثال العربية ومنهج دراستها**. في كتاب: احمد البشر الرومي، وصفوت كمال: الامثال الكويتية المقارنة. مرجع سابق، جـ١.

٥ ـ فؤاد البهي السيد: **علم النفس الاحصائي**. القاهرة: دار الفكر العربي. ١٩٧١ طـ٢، ١٩٧٩، طـ٣.

٦ ـ محمد عماد الدين اسماعيل: **كيف نربي اطفالنا**. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٧.

٧ ـ عبدالله النوري: **الامثال الدارجة في الكويت**. بيروت: مكتبة دار اعلام الفكر، بدون تاريخ.

8 - Ambron, S.R. and D. Brodzinsky. **Lifespan human development.** New York: Holt, Rinehart and Winston, 1979.

9 - Bearison, D.J. The construct of regression: A Piagetian approach. **Merill Palmer Quarterly** 1974, 20, 21 - 30.

10 - Bender, A.E. **Nutrition of the elderly. Royal Society Health Journal,** 1971, 91, 115 - 121.

11 - Birran, J.E. **The Psychology of aging.** New Jersey: Prentice-Hall, Inc., 1964.

- Blum, J.E. and L.F. Jarvik. Intellectual performance of octogenarians as a function of education and initial ability. **Human Development,** 1975, 18, 364 - 375.

12 - Cavan, R.S. et al. **Personal adjustment in old age.** Chicago: Science Research Associates, Inc., 1949.

13 - Cumming, E. and W.E. Henry. **Growing old.** New York: Basic Books, Inc., 1961.

14 - De Vries, H.A. Physiology of exercise and aging. In D.S. Woodruff and J.E. Birren (Eds.), Aging: **Scientific Perspectives and social issues.** New York: Van Nostrand, 1975, PP. 257-275.

15 - Edwards, A.L. **Techniques of attitude scale construction.** New York: Appleton, 1957, 1969.

16 - Erikson. E.H. Identity and the life cycle: **selected papers. Psychol. Issues, Monogr. No. 1, 1959.**

17 - Erikson, E.H. **Childhood and Society.** (2 ed) New York: Norton, 1963.

18 - Erikson, E.H. Reflections on Dr. Borg's life cycle. Daedalus, Spring 1976, 105 (2), 1 - 28

19 - Friedmann, E. and R.J. Havighurst, **The meaning of work and retirement.** Chicago: University ofChicago Press, 1954.

20 - Havighurst, R.J. and R. Albrecht. **Older People.** New York: David Mc Kay Co. Inc., 1953.

21 - Hickey, T. and R. A. Kalish. Young people's perceptions of adults. **Journal of Gerentology, 1968, 23,215 - 219.**

22 - Hurlock, E.B. **Developmental psychology.** New York: Mc Graw-Hill Book Co., 1959.

23 - Kagan, J. and H.A. Moss. **Birth to maturity.** New York: John Wiley & Sons, Inc., 1962.

24 - Kastenbaum, R. and N. Durkee. Young people view old age. In R. Kastenbaum (Ed.) **New thoughts on old age.** New York: Springer Pub., 1964, Pp. 237-249.

25 - Kastenbaum, R. Getting there. **Psychology Today,** Dec. 1971, 5, 53.

26 - Kleinman, J.M. and D.M. Brodzinsky. Haptic exploration in young, middle-aged and elderly adults. **J. Geront.,** 1978, 23, 521-527.

27 - Kagan, N. and F.C. Shelton. Beliefs about "old age": a comparative study of older and younger samples. **J. Genet. Psychol.,** 1962, 100, 93-111.

28 - Kagan, N. and M.A. Wallach. Age changes values, and attitudes. **J. Geront.,** 1961, 16,272-280.

29 - Lane, B Attitudes of youth toward the aged. **Journal of Marriage and the Family,** 1964,26,229-231.

30 - Mason, E.P.Some correlates of self-judgements of the aged. **J. Geront.,** 1954, 9, 324-337.

31 - Neugarten, B.L. Personality changes during the adult years. In R.G. Kuhlen (ed.), **Psychological backgrounds of adult education,** Pp. 43-76.
Chicago: Centre for the study of Liberal Education for Adults, 1963.

32 - Neugarten, B.L. Grow old along with me. The best is yet to be. **Psychology Today,** Dec. 1971, 5, 45.

33 - Neugarten, B.L. Personality change in late life: A developmental perspective. In C. Eisdorfer and M.P. Lawton (Eds.), **Psychology of adult development and aging.** Washington, D.C.: American Psychological Association, 1973.

34 - Papalia, D.E. **The status of several conservation abilities across the life-span. Human Development,** 1972,15,229-243.

35 - Papalia,D.E. and D. Bielly. Cognitive functioning in middle and old-age adults, review of research based on Piaget's theory. **Human Development,** 1974,17,424-443.

36 - Riegel, K.F. Developmental Psychology and society: Some historical and ethical considerations. In J.P. Nesselrode and H.W. Resse (Eds.), Lifespan developmental psychology: **Methodological issues.** New York: Academic Press, 1973.

37 - Schaie, K.W. Rigidity-Flexibility and intelligence: A cross-Sectional study of the adult life span from 20-70. Psychological Monographs, 1958, 79 (9).

38 - Shock, N.W. Current concepts of the aging process. **Journal of the American Medical Association, 1961, 175, 654-656.**

39 - Tobin, S.S. and B.L. Neugarten. Life satisfaction and social interaction in the aging **J. Geront.,** 1961, 16,344-346.

40 - Tuckman, J. and I Lorge. Attitudes toward old people. **J. Soc. Psychol.**, 1953,37,249-260.

41 - Tuckman, J. and I Lorge. Attitudes towards aging of individuals with the aged. **J. Genet. Psychol.**, 1958,22, 199-205.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٥ ـ العدد ١ ـ ربيع ١٩٨٧ (الصفحات من ١٠٣ ـ ١٤٤)

دراسة تحليلية لنسب أسعار المنتج ـ المستخدم بجداول المدخلات ـ المخرجات المحلية لدولة الكويت

جعفر عباس حاجي
قسم الاقتصاد ـ جامعة الكويت

الهدف من الدراسة:

باديء ذي بدء، تعتبر هذه الدراسة تكملة وإضافة لدراسة سابقة نشرت في مجلة العلوم الاجتماعية، والتي كانت ضمن دراسة شاملة لأسعار المنتج والمستخدم لدولة الكويت، حيث تناولنا في الدراسة السابقة، تحليل وتوضيح نسب أسعار المنتج والمستخدم للجداول الكلية لدولة الكويت Total Input - Output Tables في حين تركز هذه الدراسة على الجداول المحلية Domestic Input - Output Tables وذلك بغية تبيان هوامش التوزيع والتغييرات المختلفة التي طرأت عليها في القطاعات الانتاجية المختلفة في الاقتصاد الكويتي، مستندين على افتراضات وبيانات أكثر دقة وتفصيلا وموضوعية من جانب، وارتباطها وانسجامها مع الوضع الاقتصادي لدولة الكويت من حيث الواقعية والبنية الهيكلية للاقتصاد من جانب آخر، مما تعكس لنا طبيعة العلاقات والارتباطات الاقتصادية بين القطاعات الانتاجية المختلفة، إضافة إلى أنها تلقي الضوء بشكل أوسع وأدق على بعض الأخطاء المنهجية والفنية المتبعة في عملية إعداد وبناء جداول المستخدم والمنتج لدولة الكويت. وتعتبر هذه الدراسة أيضا تمرينا واختبارا للنموذج الاقتصادي المستخدم لتوضيح كيفية تحويل البيانات الاقتصادية في جداول المستخدم والمنتج من أسعار المنتج إلى أسعار المشتري والعكس، إضافة إلى إمكانية معرفة واختبار ما إذا كانت الجداول أصلا مبنية على أساس أسعار المنتج أو أسعار المشتري مع توضيح لبعض الأخطاء المنهجية والفنية في الجداول.

منهجية الدراسة:

لقد قام الباحث بخطوات ودراسات عديدة تتعلق بجداول المستخدم والمنتج لدولة الكويت، وذلك حتى تتناسب البيانات الاحصائية والاقتصادية الواردة في تلك الجداول مع النموذج الاقتصادي المستخدم، ويمكننا ذكر هذه الدراسات والخطوات الأولية على النحو التالي:

١) أحجام جداول المستخدم والمنتج لدولة الكويت لسنوات ١٩٧١/٧٠، ١٩٧٣/٧٢ و١٩٧٦/٧٥ غير متماثلة من حيث العدد أو من حيث تقسيم وتصنيف القطاعات الانتاجية، حيث إن عدد القطاعات الانتاجية في الجداول الثلاثة هو: ٤٦ × ٤٦ لسنة ١٩٧٠، ٦٠ × ٦٠ لسنة ١٩٧٢ و١٣٤ × ١٣٤ لسنة ١٩٧٥. لقد قمنا بتجميع عدد القطاعات الانتاجية في الجداول وفق نظام ISIC إلى ٢٤ قطاعاً كما هو موضح في الجدول رقم (١).

والأساس الذي اعتمدنا عليه في اختيار الحجم بـ ٢٤ × ٢٤ قطاع انتاجي هو ما يلي:

أ ـ طبيعة تركيبة الهيكل الاقتصادي لدولة الكويت.

ب ـ حجم ونوعية البيانات الاحصائية المتوفرة أو التي يمكن اشتقاقها بأساليب مبسطة وغير مكلفة اقتصاديا.

جـ ـ الأخذ بالاعتبار الحصول على أكبر حجم ممكن لجداول المستخدم والمنتج القابل للمقارنة في الفترات الزمنية الثلاث.

٢) تجميع الجداول من ٢٤ × ٢٤ إلى ٢٢ × ٢٢ وذلك بعد حذف قطاع تجارة التجزئة وقطاع الجملة. كما هو مبين في الجداول (٢) و(٣).

٣) قمنا بتصحيح أوّلي لبعض الملاحظات والبيانات الواردة في الجداول وخاصة الاتساق والقصور في بعض البيانات، مستخدمين لهذا الغرض نموذجي RAC و LP[٢]

٤) نظرا لعدم توفر صف الضرائب غير المباشرة والاعانات الحكومية لجداول ١٩٧٠ و١٩٧٥ للقطاعات الانتاجية قمنا باشتقاق صف الضرائب غير المباشرة للقطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي لسنتي ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ بالاعتماد على بعض المعلومات الواردة في جدول ١٩٧٢ واعداد استبيان لهذا الغرض والرجوع إلى البيانات التكميلية الأخرى. ونظرا لكون هذه الخطوة بحد ذاتها موضوعا واسعا فقد اكتفينا هنا بذكر عملية اشتقاق صف الضرائب غير المباشرة والاعانات الحكومية للقطاعات المختلفة، ولمزيد من التفصيل راجع الورقة التفصيلية حول هذا الموضوع والمقدمة إلى المعهد العربي للتخطيط.[٣]

٥) اشتقاق مصفوفة الواردات المنافسة ومن ثم اشتقاق جداول المستخدم والمنتج المحلية.

حيث إن جداول المستخدم والمنتج لدولة الكويت والتي أعدت من قبل وزارة التخطيط هي أساسا جداول كلية لاتميز الواردات المنافسة عن الانتاج المحلي أو الاستهلاك الوسيط بين القطاعات الانتاجية، فالرقم الوارد في خانة المصفوفات هي أرقام أو قيم للسلع الوسيطة المستخدمة في الانتاج من دون تمييز بين الجزء المستورد من الخارج والجزء المنتج محليا، وبالتالي تصبح المعاملات الفنية للانتاج كلية وليست محلية.

ولأجل اشتقاق مصفوفة الواردات المنافسة Competative Import Matrix قمنا بمراجعة ودراسة تفصيلية لاحصاءات التجارة الخارجية، ومن ثم ترتيب وتصنيف وتجميع البيانات الواردة في المجلدين المتعلقين باحصاءات التجارة الخارجية على شكل مصفوفة ٢٤ × ٢٤.

ولقد استخدمنا نموذجا رياضيا مبسطا لاشتقاق مصفوفة الواردات المنافسة كطريقة أخرى، ومن ثم مقارنة النتائج المستخلصة من الطريقتين، فوجدنا أن الطريقة الأولى أكثر موضوعية ودقة.[٤]

٦) استخدام السيناريوات التالية:
أ ـ افتراض أن جداول المستخدم ـ المنتج مبنية على أساس سعر المنتج.
ب ـ افتراض أن جداول المستخدم ـ المنتج مبنية على أساس سعر المشتري.

٧) تطبيق نفس المعاملات الرياضية الواردة في الدراسة الأولية.[٥]

منهجية تحويل المستخدم والمنتج من سعر المنتج إلى سعر المشتري وبالعكس.

لكي نستطيع تحويل جدول المستخدم والمنتج من سعر المنتج إلى سعر المشتري يتطلب أولا: الحصول على نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج لكل سلعة. وثانيا: يستلزم ضرب السطر i في جدول المستخدم والمنتج بنسبة سعر المشتري/ سعر المنتج للسلعة i. وبلغة الرموز على النحو التالي:[٦]

$$\acute{X}_j = X_j \left(\frac{\acute{P}_j}{P_j}\right) \qquad (j = 1,2,\ldots,n)$$

$$\acute{F}_i = F_i \left(\frac{\acute{P}_i}{P_i}\right) \qquad (i = 1,2,\ldots,n)$$

$$\acute{X}_{ij} = X_{ij} \left(\frac{\acute{P}_j}{P_i}\right) \qquad (i = 1,2,\ldots,n)$$

حيث أن:

$\acute{X}_j$: إجمالي الإنتاج في الصناعة (j) بسعر المشتري.
X_i : إجمالي الإنتاج في الصناعة (j) بسعر المنتج.
$\acute{F}_i$: إجمالي الطلب النهائي لمنتجات القطاع (i) بسعر المشتري.
$\acute{X}_{ij}$: مستلزمات أو احتياجات القطاع (j) من السلع المنتجة في قطاع (i) بسعر المشتري أو بصورة أخرى مشتريات القطاع (j) من السلع المنتجة في قطاع (i) بسعر المشتري.
X_{ij} : مستلزمات أو احتياجات القطاع (j) من السلع والخدمات المنتجة في قطاع (i) بسعر المنتج، أو بصورة أخرى مبيعات القطاع (i) إلى قطاع (j) بسعر المنتج.
$\acute{P}_j$: سعر المشتري لكل وحدة من السلع والخدمات المنتجة في القطاع (j).
P_j : سعر المنتج لكل وحدة من السلع والخدمات المنتجة في القطاع (j).
$\acute{P}_i$: سعر المشتري لكل وحدة من السلع والخدمات المنتجة في القطاع (i).
P_i : سعر المنتج لكل وحدة من السلع والخدمات المنتجة في القطاع (i).
n : عدد القطاعات الإنتاجية أو الصناعات في الاقتصاد القومي.

اشتقاق مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج بسعر المنتج وبسعر المشتري:

يمكن احتساب مصفوفة المعاملات الفنية المباشرة للإنتاج من سعر المنتج إلى سعر المستخدم أو المشتري إما بالرجوع إلى مصفوفة المبادلات أو التدفقات (Transactions Matrix) وتسعيرها، ومن ثم اشتقاق مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج بسعر المستخدم، أو بإجراء العمليات الحسابية بصورة مباشرة على مصفوفة المعاملات الفنية بسعر المنتج، ومنها الحصول على مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج بسعر المستخدم أو المشتري.

ففي حالة إجراء العمليات الحسابية على مصفوفة المبادلات بسعر المنتج (Transactions Matrix)، وذلك للحصول على مصفوفة للمبادلات بسعر المستخدم أو المشتري، يستلزم ضرب السطر (i) من المصفوفة (X_{ij}) بنسبة سعر المشتري/ سعر المنتج للسلعة (i).

أما في حالة إجراء العمليات الحسابية بصورة مباشرة على مصفوفة المعاملات الفنية للانتاج Technical Coefficients (A) دون الرجوع إلى مصفوفة المبادلات Transactions Matrix (X_{ij}) نتبع الخطوات التالية:

نعلم من دراستنا وعرضنا السابق لجدول المستخدم والمنتج أن:

$$a_{ij} = \left(\frac{Xij}{Xj}\right) \quad ...(1)\ (i,j = 1,2,...,n)$$

وبنفس الطريقة نستطيع أن نحصل على $\acute{a}_{ij}$ وفقاً للمعادلة التالية:

$$\acute{a}_{ij} = \left(\frac{\acute{X}ij}{\acute{X}j}\right) \quad ...(2)\ (i,j = 1,2,...,n)$$

حيث إن:

a_{ij} : مقدار احتياج القطاع أو الصناعة (j) من مستلزمات أو منتجات القطاع (i) بسعر المنتج اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من منتجات القطاع أو الصناعة (j) بسعر المنتج.

$\acute{a}_{ij}$: مقدار احتياج القطاع أو الصناعة (j) من مستلزمات أو منتجات القطاع (i) بسعر المستخدم أو المشتري اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من منتجات القطاع أو الصناعة (j) بسعر المشتري.

وبالتعويض عن قيمة كل من $\acute{X}_{ij}$, $\acute{X}_j$، نحصل على:

$$\acute{a}_{ij} = a_{ij} \frac{(\acute{P}i/Pi)}{(\acute{P}j/Pj)} \quad ....(4)\ (i,j = 1,2,...,n)$$

ويمكن كتابة المعادلة رقم (B) بصورة أخرى وعلى النحو التالي:

$$\acute{a}_{ij} = \frac{(\acute{X}ij)}{\acute{X}j} \quad ....(2)\ (i,j = 1,2,...,n)$$

جدول رقم (١)
جدول المستخدم والمنتج الافتراضي بالأرقام والرموز

From / To	Transaction Tables جدول التبادل السلعي A	B	C	Total Intermediate iate اجمالي الطلب	Consumption الاستهلاك العائلي	الحكومي	Capital Formation التكوين الرأسمالي	Total Final demand اجمالي الطلب النهائي	Total Output اجمالي المخرجات
A	X_{11} 0	X_{12} 10	X_{13} 50	60	P C_1 30	G C_1 5	I_1 5	F_1 40	X_1 100
B	X_{21} 20	X_{22} 0	X_{23} 30	50	P C_2 100	G C_2 30	I_2 20	F_2 150	X_2 200
C	X_{31} 0	X_{32} 60	X_{33} 0	60	P C_3 30	G C_3 40	I_3 20	F_3 90	X_3 150
	U_1 20	U_2 70	U_3 80	U 170	P C 160	G C 75	I 45	F 280	X 450
أجور	$\bar{W}_1$ 60	$\bar{W}_2$ 70	$\bar{W}_3$ 20	W 130					
Profit أرباح	$\bar{R}_1$ 20	$\bar{R}_2$ 60	$\bar{R}_3$ 50	$\bar{R}$ 130					
Total Input اجمالي المدخلات	X_1 100	X_2 200	X_3 150	X 450					

وبتفصيص أو تفصيل معادلات متجه المستلزمات الأولية The variables of primary Input Coefficients إلى مكوناتها الأساسية، وذلك بافتراض وجود عنصرين رئيسيين فقط:

نستشف من المعادلة رقم (4) أن تحويل مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج من سعر

المنتج إلى سعر المستخدم أو المشتري، يتطلب ضرب كل خانة أو خلية a_{ij} من المصفوفة (A) بما يلي:

$$\frac{\left(\frac{\acute{P}i}{Pi}\right)}{\frac{\acute{P}j}{\acute{P}j}} \qquad \frac{\left(\frac{\acute{P}i/Pi}{Pi/Pi}\right)}{\acute{P}j/Pj}$$

المنهج الرياضي لتقدير نسب سعر المشتري/ سعر المنتج:

لتقدير نسب سعر المشتري/ سعر المنتج يتطلب الرجوع إلى مصفوفة المبادلات أو التدفقات السلعية (Transactions Matrix) في جدول المستخدم والمنتج. ومن العرض السابق لمدخلات ومخرجات القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي بأسعار المنتج وبأسعار المستخدم أو المشتري نستخلص ما يلي:[٧]

$$_{j}\acute{X}ij - _{i}\acute{X}ij = Xj + X_{fj}$$

$$(j = 1,2, ..., n)$$

$$(i,j = \qquad)$$

$$_{i}Xij\left(\frac{\acute{P}i}{Pi} - 1\right) = Xj + X_{fj}$$

$$(j = 1,2, ..., n)$$

$$(i,j = (1,2, ...,n)$$

حيث إن:

X_j: هامش التوزيع (التجارة والنقل والمواصلات) المحسوب على نقل جميع أنواع مستلزمات ومنتجات القطاعات أو الصناعة (j).

X_{fj}: إجمالي الضرائب غير المباشرة على كافة أنواع المستخدمات أو المستلزمات في الصناعة أو القطاع (j).

وبالنظر إلى المعادلة أو العلاقة الرياضية السابق ذكرها، نستنتج أنها تتضمن (n-1) معادلة آنية، و (n-1) مجهول، وبالتالي يمكن كتابة المعادلة في صورة أوضح وذلك على النحو التالي[٨]:

$$\acute{X}11 \left(\frac{\acute{P}i}{Pi} - 1\right) + ...+ Xt - 1 \left(\frac{\acute{P}t - 1}{Pt - 1} - 1\right) + Xt - 1 \left(\frac{\acute{P}t + 1}{Pt + 1} - 1\right) +$$

$$... + Xn1 \left(\frac{\acute{P}n}{Pn} - 1 \right) = Qt1$$

$$X12 \left(\frac{\acute{P}i}{Pi} - 1\right) + ...+ Xt - 12 \left(\frac{\acute{P}t - 1}{Pt - 1} - 1\right) + Xt + 12 \left(\frac{\acute{P}t + 1}{Pt + 1} - 1\right) +...+$$

$$Xn2 \left(\frac{\acute{P}n}{Pn} - 1 \right) = Qt2$$

$$Xlt - 1 \left(\frac{\acute{P}i}{Pt} - 1\right) + ...+ Xt - lt -1 \left(\frac{\acute{P}t - 1}{Pt - 1} - 1\right) + Xt + lt - 1 \left(\frac{\acute{P}t + 1}{Pt + 1} - 1\right) +$$

$$Xnt - 1 \left(\frac{\acute{P}n}{Pn} - 1 \right) = Qtt - 1$$

$$Xlt + 1 \left(\frac{\acute{P}t}{Pt} - 1\right) + ...+ Xt - lt + 1 \left(\frac{\acute{P}t - 1}{Pt - 1} - 1\right) + Xt + Lt + 1 \left(\frac{\acute{P}t + 1}{Pt + 1} - 1\right) +$$

$$... + Xnt + 1 \left(\frac{\acute{P}n}{Pn} - 1 \right) = Qtt + 1$$

$$Xlt \left(\frac{\acute{P}t}{Pt} - 1\right) + ...+ Xt - ln \left(\frac{\acute{P}t - 1}{Pt - 1} - 1\right) + Xt + ln \left(\frac{\acute{P}t + 1}{Pt + 1} - 1\right) + ...+$$

حيث إن :

$$Q_{tj} = X_{tj} + X_{dj}$$

$$\text{for } j = 1,2, ..., n$$

$$j = t$$

$$\begin{pmatrix} X_{11} & X_{21} & X_{t-11} & X_{t+11} & \dots X_{n1} \\ X_{12} & X_{22} & X_{t-12} & X_{t+12} & \dots X_{n2} \\ \vdots & & & & \\ X_{1t-1} & X_{2t-1} & X_{t-1t-1} & X_{t+1t-1} & \dots X_{nt-1} \\ X_{1t+1} & X_{2t+1} & X_{t-1t+1} & X_{t+1t+1} & \dots X_{nt+1} \\ \vdots & & & & \\ X_{1n} & X_{2n} & X_{t-1n} & X_{t+1n} & \dots X_{nn} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} R_1 \\ R_2 \\ \vdots \\ R_{t-1} \\ R_{t+1} \\ \vdots \\ R_n \end{pmatrix} \cdot \begin{pmatrix} Q_{t1} \\ Q_{t2} \\ \vdots \\ Q_{tt-1} \\ Q_{tt+1} \\ \vdots \\ Q_{tn} \end{pmatrix}$$

$$R_i = \frac{\acute{P}_i}{P_i} - 1$$

For $i = 1,2, ..., n$
$i = t$

وبحل هذا النسق من المعادلات يمكننا الحصول على النسب المطلوبة للأسعار وذلك على النحو التالي:

$$\begin{pmatrix} R_1 \\ R_2 \\ \vdots \\ R_{t-1} \\ R_{t+1} \\ \vdots \\ R_n \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{11} & X_{21} & X_{t-11} & X_{t+11} & \dots X_{n1} \\ X_{12} & X_{22} & X_{t-12} & X_{t+12} & \dots X_{n2} \\ & & & & \vdots \\ X_{1t-1} & X_{2t-1} & X_{t-1t-1} & X_{t+1t-1} & \dots X_{nt-1} \\ X_{1t+1} & X_{2t+1} & X_{t-1t+1} & X_{t+1t+1} & \dots X_{nt+1} \\ & & & & \vdots \\ X_{1n} & X_{2n} & X_{t-1n} & X_{t+1n} & \dots X_{nn} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Q_{t1} \\ Q_{t2} \\ \vdots \\ Q_{tt-1} \\ Q_{tt+1} \\ \vdots \\ Q_{tn} \end{pmatrix}$$

□ الحالة الأولى:

نفترض هنا بأن جداول المستخدم والمنتج لدولة الكويت لسنوات ٧١/٧٠ ، ٧٣/٧٢، ٧٦/٧٥ محسوبة على أساس سعر المنتج. وبالتالي استخدمنا المعادلة التالية لحساب نسب الأسعار أي نسبة سعر المشتري/ المنتج:

$$iXij\ (\frac{\acute{P}i}{Pi} - 1) = Xtj + Xj$$

$$j = 1,2, ..., n$$
$$i,j = t$$

المعادلة الآنفة الذكر، تستلزم عند تطبيقها توافر الضرائب غير المباشرة على كل صناعة أو قطاع عن جميع أنواع مستلزمات الإنتاج الوسيطة له (Intermediate inputs). بعد الفحص والدراسة اتضح لنا غياب الضرائب غير المباشرة في جداول المستخدم والمنتج الثلاثة لدولة الكويت. مما اضطررنا إلى استخدام أو تطبيق الافتراضين التاليين:

(أ) تعديل أو تقريب المعادلة السابقة.

(ب) تطبيق بعض الفروض المناسبة لاشتقاق متجه الضرائب غير المباشرة من خارج النموذج المقترح.

أولا: تعديل أو تقريب المعادلة السابقة، وذلك على النحو التالي:

$$iXij\ (\frac{\acute{P}i}{Pi} - 1) = Xtj$$

$$(j = 1,2, ..., n)$$
$$(i,j = t)$$

وبتطبيق هذه المعادلة على جداول المستخدم والمنتج لسنة ١٩٧١/٧٠، ١٩٧٣/٧٢ و١٩٧٦/٧٥ لدولة الكويت، حصلنا على النتائج التالية:

(أ) نسب سالبة لأسعار بعض السلع في القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي وهذه النتيجة في الواقع غير منطقية وغير مقبولة اقتصادياً، حيث تفسر هامش التوزيع بقيمة سالبة. وتفسيرنا لهذه الظاهرة يرجع أساساً إلى الاعتقاد بأن الذين قاموا بإعداد وبناء جداول المستخدم والمنتج لدولة الكويت، لم ينجحوا في مهمة إعداد هامش التوزيع للتجارة والنقل والمواصلات بطريقة صحيحة.

لا شك أن عدم الأخذ في الحسبان للضرائب غير المباشرة لجميع أنواع

السلع الوسيطة للقطاعات أو الصناعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي، لا يؤدي إلى ظهور نسب سالبة للأسعار وبالخصوص أن قيمة الضرائب غير المباشرة زهيدة في دولة الكويت.

ولكن هناك احتمالا آخر يعزز بعض النتائج المستخلصة من تطبيق النموذج وهو إذا كانت الجداول أساساً محتسبة بسعر المنتج وليس على أساس سعر المشتري.

(ب) الحصول على نسب للأسعار مرتفعة جداً لبعض القطاعات أو الصناعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي. وبتعبير آخر، إن الارتفاع الكبير في نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج لبعض الصناعات أو القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي، يعزز وجود أخطاء جوهرية في جداول المستخدم والمنتج لدولة الكويت.

وبسبب الغموض الكبير والنقص الشديد في بعض البيانات والمعلومات المتعلقة بكيفية تصنيف وتبويب البيانات والمعلومات وإعداد وبناء جداول المستخدم والمنتج لدولة الكويت، كان من الصعب علينا الحصول على بعض المعلومات والبيانات المتعلقة بكيفية تحديد النسب وتطبيق المجموع الإجمالي لهامش التوزيع على خلايا شطري التجارة (الجملة والتجزئة) والنقل والمواصلات. بسبب هذه الصعوبات وغيرها قمنا بمحاولة تخمين (Guess) للظاهرة الاقتصادية قيد الدراسة، فاستخدمنا المعادلة التالية:[٩]

$$X_j \left(\frac{Pj}{Pj} - 1 \right) - \sum_{i=1}^{21} X_{ij} \left(\frac{Pi}{Pj} - 1 \right) = X_{14j}$$

وبإعادة كتابة هذه العلاقة حصلنا على المعادلة التالية:

$$(X_j - X_{jj}) \left(\frac{\acute{P}j}{Pj} - 1 \right) - \sum_{i=1}^{22} X_{ij} \left(\frac{\acute{P}i}{Pi} - 1 \right) = X_{14j}$$

$$(j = 1, 2, \ldots, 21)$$
$$(i, j = 14)$$

من الواضح أن المعادلة السابقة تفترض أساساً بأن الفرق بين إنتاج أي قطاع أو صناعة بسعر المشتري، وإنتاج نفس القطاع أو الصناعة بسعر المنتج، يساوي الفرق بين

مجموع المستخدمات (عدا هامش التوزيع) لهذه الصناعة أو القطاع بسعر المشتري، ونفس المستخدمات بسعر المنتج، مضافاً إليه هامش التوزيع اللازم لنقل كافة أنواع المستخدمات لهذه الصناعة[٤].

وبإلقاء نظرة سريعة إلى مكونات المعادلة السابقة تبين لنا عدم منطقية وواقعية النموذج في الحالة العملية، حيث إنه يستخدم بيانات ومعلومات عن الإنتاج لاشتقاق هامش التوزيع لمستلزمات الإنتاج (هامش التوزيع بسعر المنتج). وهذا الافتراض غير سليم من الناحية النظرية والعملية، حيث يوجد اختلاف في طريقة حساب هامش التوزيع بسعر المنتج X_{ij} عن حساب هامش التوزيع بسعر المشتري $\acute{X}_{ij}$. ففي الحالة الأولى يتم حساب هامش التوزيع لا باستخدام معلومات وبيانات عن الإنتاج وإنما بإستخدام معلومات وبيانات عن المستخدمات فقط.

فإذا كانت جداول المستخدم والمنتج الثلاثة لدولة الكويت قد تم اشتقاق هوامش التوزيع لها بالطريقة السابق ذكرها، فإننا عند تطبيق هذا النموذج على تلك الجداول لا بد أن نحصل على نسب صحيحة للأسعار. ففي هذه الحالة نستطيع بعد الدراسة والفحص، اشتقاق أرقام صحيحة لهامش التوزيع تساعد على تصحيح بعض الأخطاء في بعض القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي.

العلاقة الموضحة في المعادلة السابقة تمثل علاقة واحدة لهامش التوزيع، لقطاع أو لصناعة معينة فقط، لتوضيح نسق للعلاقات السابقة في جميع القطاعات الإنتاجية، تستعرض تلك العلاقات المتمثلة في المعادلات الآتية على شكل المصفوفة التالية:

$$\begin{pmatrix} (B_1) & -X_{21} & ...-X_{13\,1} & -X_{15\,1} & ...-X_{22\,1} \\ -X_{12} & (B)_2 & ...-X_{13\,2} & -X_{15\,2} & ...-X_{22\,2} \\ . & & & & \\ . & & & & \\ . & & & & \\ . & & & & \\ . & & & & \\ . & & & & \\ -X_{1\,13} & -X_{2\,13} & ...(B_{13}) & -X_{15\,13} & ...-X_{22\,13} \\ -X_{1\,15} & -X_{2\,15} & ...-X_{13\,15} & -(B_{15}) & ...-X_{22\,15} \\ . & & & & \\ . & & & & \\ . & & & & \\ . & & & & \\ . & & & & \\ . & & & & \\ -X_{1\,21} & X_{2\,21} & ...-X_{13\,21} & -X_{15\,21} & ...B_{22} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} R_1 \\ R_2 \\ . \\ . \\ . \\ . \\ . \\ . \\ R_{13} \\ R_{15} \\ . \\ . \\ . \\ . \\ . \\ . \\ R_{21} \end{pmatrix} \begin{Bmatrix} X_{14\,1} \\ X_{14\,2} \\ . \\ . \\ . \\ . \\ . \\ . \\ X_{14\,13} \\ X_{14\,15} \\ . \\ . \\ . \\ . \\ . \\ . \\ X_{14\,21} \end{Bmatrix}$$

$$B_j = X_j - X_{ji} \qquad \text{For } j = 1,2, ..., 21$$
$$j = 14$$

$$R_i = \frac{\acute{P}_i}{P_i} - 1$$

$$\text{For } i = 1,2, ..., 21$$
$$i = 14$$

عند تطبيق ذلك النسق من المعادلات الآنية على جداول المستخدم ـ المنتج لدولة الكويت لسنوات ١٩٧١/٧٠، ١٩٧٣/٧٢، ١٩٧٦/٧٥م، حصلنا على بعض النتائج المقبولة نسبياً. وقبل أن نخوض في تحليل تلك الجداول، واستخلاص النتائج المترتبة من استخدام النموذج الرياضي المذكور أعلاه، نود أن نبين منهجية وطرق اشتقاق النسب المذكورة في الجداول، حتى يتسنى لنا معرفة ومتابعة الأرقام في هذه الجداول.

استخدام جداول المحلي وبافتراض أنها مبنية على أساس سعر المنتج:

أ ـ نلاحظ من الأرقام الواردة في جداول رقم (٤) أن أعلى نسبة لهامش التوزيع في سنة ١٩٧١/٧٠ كانت في القطاعات التالية:

(١٠)، (٨)، (١)، (٥)، (٩)، و(٦) وذلك على النحو التالي: ٤٦٪، ٤٠٪، ٢٩٪، ٢٨٪، ٢٩٪، ٢٢٪ على التوالي.

ب - أعلى نسبة لهامش التوزيع في جدول المستخدم المتبع سنة ١٩٧٣/٧٢م سجلت للقطاعات التالية: (١٠)، (٩)، (٨)، (٦)، (٢)، (١) وذلك على النحو التالي: ٤٦٪، ٣٢٪، ٣٠٪، ٣٢٪ على التوالي: انظر جدول رقم (٥).

جـ - جدول ١٩٧٦/٧٥ سجل أعلى نسبة لهامش التوزيع في القطاعات التالية: (١)، (٩)، (٨)، (٦)، (٥)، (٣)، (٢)، (١) وذلك على النحو التالي: ٤٦٪، ٤٢٪، ٣٠٪، ١٣٪، ٤٨٪، ٣٢٪، ٤٠٪ و٣٩٪ على التوالي. انظر جدول رقم (٦).

أما بالنسبة لأعلى نسبة زيادة في نسب هامش التوزيع في القطاعات الانتاجية المختلفة لدولة الكويت فكانت على النحو التالي:

أ - بين فترتي ٧١/٧٠ - ٧٢/ ١٩٧٣:
أعلى نسبة في نسب هامش التوزيع سجلت للقطاعات التالية:
(٦)، (٣)، (٢)، (٢٠) وذلك على النحو التالي: ١٠٪، ١٠٪، ٨٪، ٨٪ على التوالي انظر جدول رقم (٧).

ب - بين فترتي ٧٢/ ١٩٧٣ و٧٥/ ١٩٧٦م:

أعلى نسبة لزيادة نسب هامش التوزيع حددت للقطاعات التالية:
(١٠)، (٦)، (٥)، (٣)، (٢)، (١٥) وذلك على النحو التالي: ٤٠٪، ١١٪، ٢٠٪، ١٠٪، ١٦٪ على التوالي انظر جدول رقم (٨).

جـ - بين فترتي ٧٠/ ١٩٧١ و٧٥/ ١٩٧٦م:

القطاعات التالية هي التي سجلت فيها أعلى نسبة زيادة في هامش التوزيع:
(١)، (٢)، (٣)، (٥)، (٦)، (٩)، (١٣) و(١٥) وذلك على النحو التالي: ١٠٪، ١٩٪، ٢٠٪، ٢٠٪، ٢١٪، ١٣٪، ٢٤٪ و١٦٪ على التوالي انظر الجدول رقم (٩).

وتجدر الاشارة هنا إلى أن هناك عدة قطاعات حصلت فيها زيادة سلبية أي تراجعت نسب هامش التوزيع فيها وهذه القطاعات هي كالتالي: القطاع (٨) بنسبة ١٠٪ بين فترتي ٧١/٧٠ و١٩٧٣/٧٢م وبين فترتي ٧١/٧٠ و١٩٧٦/٧٥ أيضا بنفس النسب والقطاع (١٠) بين فترتي ٧١/٧٠ و١٩٧٦/٧٥ بنسبة ٥٥,٥٪.

قياس نسب سعر المشتري/ سعر المنتج سعر المنتج/ سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد، وذلك باستخدام جداول الانتاج المحلي + الضرائب غير المباشرة، وتعتبر أفضل وأدق طريقة لقياس نسب هامش التوزيع لعدة أسباب أهمها ما يلي:

١ ـ أن جدول الانتاج المحلي يعكس خصائص هياكل الانتاج المحلي مستبعدين آثار السلع المستوردة والتي تعتبر في جداول الانتاج الكلي بأنها منتجة محليا.

٢ ـ تأخذ هذه الطريقة بالاعتبار آثار الضرائب غير المباشرة على المواد الأولية وباستخدام هذين الفرضين في النموذج حصلنا على النتائج التالية:

أ ـ أعلى نسبة لهامش التوزيع في جداول سنة ١٩٧١/٧٠ سجلت في القطاعات التالية:

(١٠)، (٩)، (٨)، (٥) و(١) وذلك على النحو التالي: ٤٧٪، ٤٠٪، ٥١٪، ٣٣٪ و٣١٪ على التوالي انظر الجدول رقم (١٠).

ب ـ أعلى نسبة لهامش التوزيع في جداول سنة ١٩٧٣/٧٢ حصلنا عليها في القطاعات التالية:

(١٠)، (٩)، (٨)، (٦)، (٥)، (٢)، (١) وذلك على النحو التالي: ٥٠٪، ٣٩٪، ٣٥٪، ٣٧٪، ٣٣٪، ٣٣٪ و٣٧٪ على التوالي انظر الجدول رقم (١١).

جـ ـ بالنسبة لجداول ١٩٧٦/٧٥ حصلنا على النتائج التالية:
القطاع (١٠)، القطاع (٩)، القطاع (٨)، القطاع (٦) القطاع (٥)، القطاع (٣)، والقطاع (٢) والقطاع (١) والقطاع (١٩) وذلك على النحو التالي:ـ

٥٣٪، ٤٨٪، ٣٤٪، ٤٩٪، ٥٣٪، ٣٥٪، ٤٣٪، ٤٤٪، ٣٢٪ على التوالي انظر الجدول رقم (١٢).

أما بالنسبة لأعلى نسبة زيادة نسب هامش التوزيع فقد سجلت في القطاعات التالية:

أ ـ بين فترتي (١٩٧١/٧٠ و١٩٧٣/٧٢)
أعلى نسبة لزيادة في سعر المشتري/ سعر المنتج حصلت في القطاعات التالية: (٢٠)، (١٣)، (٦)، (٢)، (١) وذلك على النحو التالي: ١٠٪، ٨٪. ٧٪، ٧٪، ٦٪ على التوالي. انظر الجدول رقم (١٣).

ب ـ بين فترتي ١٩٧٢/٧١ و١٩٧٦/٧٥
أعلى نسبة لزيادة هامش التوزيع سجلت في القطاعات التالية: (١٥)، (٦)، (٥)، (٣) وذلك على النحو التالي: ١٨٪، ١٢٪، ١٩٪، و١٦٪ على التوالي انظر الجدول رقم (١٤).

جـ ـ بين فترتي ١٩٧١/٧٠ و١٩٧٦/٧٥
سجلت أعلى نسبة لزيادة في هامش التوزيع في القطاعات التالية: (١)، (٢)، (٣)، (٥) و(٦) وذلك على النحو التالي ١٣٪، ١٧٪، ١٥٪، ١٩٪ و٢٠٪ على التوالي انظر الجدول رقم (١٥).

نلاحظ أن هناك عدة قطاعات ظهرت فيها نسب سالبة للتغير، مما يدل على تراجع هامش التوزيع فيها. ومن أهم القطاعات التي حصل فيها تراجع هي: القطاع (٨) و(١٢) وذلك بين فترتي ٧١/٧٠ و١٩٧٣/٧٢ ونسب ١٥٪ و٣٪ على التوالي بينما حصل تراجع في قطاع (١٣) بنسبة ٣,١٪ وذلك بين فترتي ١٩٧٣/٧٢ و١٩٧٦/٧٥. وحصل أيضا تراجع بين فترتي ٧١/٧٠ و١٩٧٦/٧٥ لقطاعين رقم (٨) و(١٢) وذلك بنسب ١٦٪ و٣٪ على التوالي انظر الجدول رقم (١٤).

ثانيا: حالة افتراض أن جداول المستخدم ـ المنتج حسبت على أساس سعر المشتري

لقد قمنا باستخلاص بعض النتائج المباشرة من استخدام النموذج الرياضي المقترح لحساب نسب سعر المشتري/ سعر المنتج ونسب سعر المنتج/ سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي، ولسنوات ٧١/٧٠، ١٩٧٣/٧٢ و١٩٧٦/٧٥، مفترضين أن الجداول قد حسبت على أساس سعر المنتج. والآن سوف نستعرض بعض النتائج المستخلصة من تطبيق النموذج على بيانات جداول المستخدم المنتج بافتراض أنها حسبت على أساس سعر المشتري ومستخدمين نفس الفروض السابق ذكرها.

ولا نريد هنا أن نتطرق مرة ثانية للفروقات بين سعر المنتج وسعر المشتري. حيث شرحنا بما فيه الكفاية في الصفحات الأولى من هذا البحث. ولكن نجد أنه من الضروري قبل البدء بتحليل واستخلاص النتائج، أن نستعرض بصورة سريعة المعادلة التي ستستخدم في إيجاد نسب هامش التوزيع على أساس سعر المنتج، وذلك بربطها بالعلاقة الرياضية التي توضح مدى العلاقة أو الارتباط بين هذين النسقين من نسب الأسعار.

$$Xij = Xj - Xj$$

حيث إن:

X_{ij} = هامش التوزيع اللازم لنقل انتاج الصناعة j.
X_j = انتاج الصناعة (j) بسعر المنتج.
$X2j$ = انتاج الصناعة (j) بسعر المشتري.

ومن خلال تعريفنا لسعر المنتج، وسعر المشتري، والعلاقة الاتباطية بينهما، حصلنا على المعادلة التالية والتي ذكرناها في الصفحات الأولى من هذا البحث:

$$X_j = X_j \left(\frac{P_J}{P_j} \right)$$

وبطرح X_J من طرفي المعادلة، نحصل على التالي:

$$X_j - X_J = X_j \left(\frac{P_J}{P_j} \right) - X_j$$

ويمكن تبسيط هذه المعادلة على النحو التالي:

$$X_j - X_J = X_j \left(\frac{P_J}{P_j} - 1 \right)$$

ونضرب طرفي المعادلة به (-1)
نحصل على:

$$X_j - X_J = - X_j \left(\frac{P_J}{P_j} - 1 \right)$$

أو

$$X_j - X_J = - X_j \left(\frac{P_J}{P_j} + 1 \right)$$

أو

$$X_j - X_J = - X_j \left(1 - \frac{P_J}{P_j} \right)$$

وبالتعويض عن $X_{ij} = (X_j - X_i)$ نحصل على:

$$X_j - X_j = - X_j \left(1 - \frac{P_j}{P_j} \right)$$

$$(j = 1,2, \ldots, n)$$
$$j = 1$$

من هذه المعادلة نجد أن:

$$X_j - X_{ij} = X_j \left(\frac{P_i}{P_j} \right)$$

أما النتائج المستخلصة من استخدام جداول الانتاج المحلي فقط وبافتراض أن الجداول قد حسبت على أساس سعر المشتري نجدها بوضوح مع الزيادة في نسب هامش التوزيع بين السنوات الثلاث في الجداول التالية:

كما ذكرنا في الحالة الرابعة عند افتراض أن جداول الانتاج المحلي + الضرائب غير المباشرة مبنية على أساس سعر المنتج، بأنها أفضل وأدق حالة، فإننا نجد أن هذه الحالة تعتبر أيضا في نفس مستوى الحالة الأولى، ولذلك سوف نتطرق إلى بعض النتائج المستحصلة منها وذلك على النحو التالي:

أ - أعلى نسبة لهامش التوزيع في سنة ١٩٧١/٧٠ نلاحظها في القطاعات التالية: ١٠، ٩، ٨، ٥ و١ وذلك على النحو التالي: ٢٩٪، ٢٨٪، ٣٦٪، ٢٣٪ و١٨٪ على التوالي. انظر الجدول رقم (١٦).

ب - في سنة ١٩٧٢/٧٠ سجلت أعلى نسبة لهامش التوزيع في القطاعات رقم ١٠، ٩، ٨، ٦، ٥، ٢، ١، ١٦، و١٧، وذلك على النحو التالي: ٢٨٪، ٢٦٪، ٢٢٪، ٢٠٪، ٢١٪، ٢٠٪، ١٨٪، ٢١٪، ١٩٪، ١٨٪ على التوالي. انظر الجدول رقم (١٧).

جـ - أعلى نسبة لهامش التوزيع في سنة ١٩٧٦/٧٥ سجلت للقطاعات التالية: ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٩، ١٠ و١٥ وذلك على النحو التالي: ٣٠٪، ٢٩٪، ٢٦٪، ٩٨٪، ٣٩٪، ٢٨٪، ٣٨٪، ٣٤٪ و٢٧٪ على التوالي. انظر الجدول رقم (١٨).

أما بالنسبة لزيادة نسب هامش التوزيع بين الفترات الخاضعة للدراسة فهي على النحو التالي:

أ ـ بين فترة ١٩٧١/٧٠ و ١٩٧٣/٧٢

قطاع التشييد والبناء حيث بلغت نسبة الزيادة تعادل ١٣٪ وقطاع النفط حوالي ٨٪. الجدول رقم (١٩)

ب ـ بين فترتي ١٩٧٣/٧٢ و ١٩٧٦/٧٥

نلاحظ أن قطاع نشاطات أخرى خاصة المناجم والمحاجر قد سجل أعلى نسبة للزيادة تعادل 93% ثم قطاع التعليم 18% وقطاع المواصلات 18% وقطاع صناعات المواد الغذائية والمشروبات والتبغ 20% الجدول رقم (٢٠)

جـ ـ بين فترتي ١٩٧١/٧٠ ـ ١٩٧٦/٧٥

حصلت الزيادة التالية في قطاع رقم 4، 15، 2، 5، و 3، وذلك على النحو التالي : ٩٥٪، ٢٦٪، ١٦٪، ١٦٪، على التوالي انظر الجدول رقم (٢١).

نلاحظ من الجداول السابق ذكرها، أن هناك نسباً سالبة لزيادة أو التغير في نسب هامش التوزيع. فعلى سبيل المثال، نجد أن قطاع الصناعات الكيماوية، ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك قد انخفضت نسبة هامش التوزيع فيها بمقدار 13% بين فترتين ١٩٧١/٧٠ و ١٩٧٦/٧٥

الاستنتاجات:

من دراستنا لكيفية اختبار وتوزيع نسب هوامش التوزيع لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي نستخلص مايلي:

١ ـ ان أفضل الحالات التي يجب أن تستخدم المستخدم ـ المنتج في دراسة نسب هامش التوزيع، هي حالة توفر جداول المستخدم ـ المنتج المحلي وتوفر قيمة أو شعاع الضرائب غير المباشرة في الاقتصاد القومي. حيث الانتاج المحلي يعكس طبيعة وخصائص هياكل الانتاج الفعلي في الاقتصاد القومي. مما يؤدي إلى إمكانية تقدير هامش التوزيع بشكل أدق وأفضل.

٢ ـ نستنتج من التحليل والأرقام المبينة في الجداول أن هناك أخطاء كبيرة في جداول المستخدم ـ المنتج لدولة الكويت، وأن سطر هامش التوزيع لم يتم حسابه بالطريقة الصحيحة. ونظرا لاحتواء سطر هامش التوزيع على هامش للتجارة وهامش للنقل والمواصلات، فإن الخطأ الموجود في هامش التوزيع قد يكون بسبب أخطاء في هامش التجارة وهامش النقل والمواصلات أو كلاهما معا.

٣ ـ نلاحظ من الجداول السابقة أن هناك بعض القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي مثل قطاع الصناعات المعدنية الأساسية والمصنفة، وصناعات تحويلية أخرى، وقطاع المنتجات التعدينية، وقطاع صناعة الخشب والمنتجات الخشبية، وقطاع صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ لم تتبوأ فقط مراكز الصدارة في السنوات الثلاث المدروسة بل استطاعت بعض هذه القطاعات أن تحقق أيضا أعلى نسبة لزيادة هامش التوزيع فيها.

٤ ـ نلاحظ من أرقام الجداول السابقة، أن نسب الزيادة لهوامش التوزيع في كافة القطاعات متوسطة. بينما نلاحظ في بعض القطاعات الأخرى وخاصة تلك التي تقع في مؤخرة الجداول بأنها معدومة أو صغيرة جدا وهناك حالات ظهرت فيها هوامش التوزيع لبعض القطاعات نسبة متناقصة أي سالبة.

٥ ـ بالرغم من وجود أخطاء في هذه الجداول، إلا أن النتائج التي حصلنا عليها لبعض الحالات تعتبر معقولة بالنسبة للاستنتاجات الأولية في النموذج. الأمر الذي يدعو إلى الاعتقاد بأنه من المحتمل جدا أن تكون هذه العلاقة الرياضية المبينة في صفحة ٣٠ هي ذاتها التي تم استخدامها للحصول على هوامش التجارة والنقل في جداول المستخدم ـ المنتج لدولة الكويت في السنوات الثلاث. حيث إنه من الأمور المستبعدة أن نحصل على تلك النتائج بمحض الصدفة.

٦ ـ تجدر الاشارة في هذه الصدد إلى أن الدكتور فرحان جاسم قد قام بمحاولة لتحديد نسب هوامش التوزيع لـ ١١ قطاعا انتاجيا في الاقتصاد الكويتي وتوصل إلى نفس النتائج، إلا أن هوامش التوزيع في تحليله نعتقد أنها صغيرة جدا بالخصوص في وضع مثل دولة الكويت وذلك لعدة أسباب منها: عدم تصحيح الأخطاء الواردة في الجداول، واعتماده على الجداول الكلية بدلا من الجداول المحلية.

جدول رقم (١)

24 x 24 Aggregation Table (1) 24 Sectors

تجميع القطاعات الانتاجية في جداول ٧٢/٧١، ٧٣/٧٢ و٧٦/٧٥ إلى (٢٤ × ٢٤) قطاعا متماثلا

	74/71	72/73	76	2 Digits	
1.	1-3	1-3	1-4	11-12	Agricultural & Forestry Products.
2.	2	4	5	13	Ocean and Coastal Fishing.
3.	4	5	6-7	22	Exploration & Extraction of Oil.
4.	5	6	8-9	29	Quarrying.
5.	6-11	7-13	10-19	31	Manufacturing of Food & Other Products.
6.	12	14-18	20-27	32-33	Manufacturing of Food & Upholstery Products.
7.	13	19-20	28-30	34	Manufacturing of Paper Products, Printing & Publishing.
8.	14-17	21-25	31-41	35	Manufacturing of Petroleum, Refined and Chemical Products.
9.	18-19	28-30	42-44	36	Manufacturing of Non-metallic Mineral Products.
10.	20-23	31-40	45-62	37-39	Manufacturing of Basic Metal & Other Manufacturing Industries.
11.	24	41-42	63-64	41	Electricity and Gas.
12.	25	43	65	42	Water.
13.	26-27	45-46	66-75	50	Construction.
14.	28	47	76-78	61	Wholesale Trade.
15.	29	48	79	62	Retail Trade.
16.	30	49	80-81	63	Restaurants and Hotels.
17.	31-35	50-52	82-92	71	Transportation.
18.	36	53	93	72	Communication.
19.	37-38	54	94-96	81	Financial Institutions.
20.	39	55	97-98	82	Insurance.
21.	40-42	56-57	99-107	83	Business Services.
22.	43-45	58	108-117	92-93	Sanitary and Education Services.
23.	46	59	118-124	94	Arts.
24.	47-48	60	125-134	95	Miscellaneous Personal Services.

جدول رقم (٢)
عدد القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي

١ - الزراعة والثروة الحيوانية
٢ - الصيد
٣ - النفط الخام والغاز الطبيعي
٤ - نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر
٥ - صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
٦ - صناعة الخشب والمنتجات الخشبية
٧ - صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر
٨ - صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك
٩ - المنتجات التعدينية غير المعدنية
١٠- الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى
١١- الكهرباء والغاز
١٢- الماء
١٣- التشييد والبناء
١٤- تجارة الجملة
١٥- تجارة التجزئة
١٦- المطاعم والفنادق
١٧- النقل والتخزين
١٨- المواصلات
١٩- المؤسسات المالية
٢٠- التأمين
٢١- خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى
٢٢- التعليم والصحة
٢٣- الخدمات الثقافية والترفيهية
٢٤- الخدمات الشخصية والمنزلية

جدول رقم (٣)

١ ـ الزراعة والثروة الحيوانية
٢ ـ الصيد
٣ ـ النفط الخام والغاز الطبيعي
٤ ـ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر
٥ ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
٦ ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية
٧ ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر
٨ ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك
٩ ـ المنتجات التعدينية غير المعدنية
١٠ـ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى
١١ـ الكهرباء والغاز
١٢ـ الماء
١٣ـ التشييد والبناء
١٤ـ المطاعم والفنادق
١٥ـ النقل والتخزين
١٦ـ المواصلات
١٧ـ المؤسسات المالية
١٨ـ التأمين
١٩ـ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى
٢٠ـ التعليم والصحة
٢١ـ الخدمات الترفيهية والثقافية
٢٢ـ الخدمات الشخصية والمنزلية

جدول رقم (٤)

نسب سعر المشتري/ سعر المنتج ونسب سعر المنتج/ سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي لسنة 1971/70م، مستخدمين جدول الانتاج المحلي فقط، وبافتراض أن الجدول مبني على أساس سعر المنتج.

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
1 ـ الزراعة والثروة الحيوانية	0.77154	1.2961
2 ـ الصيد	0.82034	1.2190
3 ـ النفط الخام والغاز الطبيعي	0.89206	1.1210
4 ـ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	0.91240	1.0960
5 ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	0.77997	1.2821
6 ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	0.813669	1.2290
7 ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	0.91224	1.0962
8 ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	0.70962	1.4092
9 ـ المنتجات التعدينية غير المعدنية	0.77035	1.2981
10 ـ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى	0.68357	1.4629
11 ـ الكهرباء والغاز	0.980007	1.0204
12 ـ المـــاء	0.965157	1.0361
13 ـ التشييد والبناء	0.87734	1.1398
14 ـ المطاعم والفنادق	0.910249	1.0986
15 ـ المواصـــلات	0.885034	1.1299
16 ـ المؤسسات المالية	0.834585	1.1982
17 ـ التأمين	0.833472	1.1998
18 ـ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	0.840901	1.1892
19 ـ التعليم والصحة	0.840336	1.1900
20 ـ الخدمات الثقافية والترفيهية	0.990197	1.0099
21 ـ الخدمات الشخصية والمنزلية	0.990883	1.0092

جدول رقم (٥)

نسب سعر المشتري/ سعر المنتج ونسب سعر المنتج/ سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي لسنة 1973/72م، مستخدمين جدول الانتاج المحلي فقط، وبافتراض أن الجدول مبني على أساس سعر المنتج.

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
1 ـ الزراعة والثروة الحيوانية	0.75694	1.3211
2 ـ الصيد	0.76799	1.3021
3 ـ النفط الخام والغاز الطبيعي	0.817527	1.2232
4 ـ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	0.890075	1.1235
5 ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	0.779840	1.2023
6 ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	0.751992	1.3298
7 ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	0.91224	1.0962
8 ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	0.76869	1.3009
9 ـ المنتجات التعدينية غير المعدنية	0.752672	1.3286
10 ـ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى	0.68399	1.4620
11 ـ الكهرباء والغاز	0.979527	1.0209
12 ـ المـــاء	0.96515	1.0361
13 ـ التشييد والبناء	0.81947	1.2203
14 ـ المطاعم والفنادق	0.910249	1.0986
15 ـ المواصـــلات	0.82095	1.2181
16 ـ المؤسسات المالية	0.890242	1.2329
17 ـ التأمين	0.89301	1.1981
18 ـ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	0.832708	1.2009
19 ـ التعليم والصحة	0.90925	1.0990
20 ـ الخدمات الثقافية والترفيهية	0.918189	1.0891
21 ـ الخدمات الشخصيه والمنزلية	0.88566	1.1291

جدول رقم (٦)

نسب سعر المشتري/ سعر المنتج ونسب سعر المنتج/ سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي لسنة 1976/75م، مستخدمين جدول الانتاج المحلي فقط، وبافتراض أن الجدول مبني على أساس سعر المنتج.

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
1 ـ الزراعة والثروة الحيوانية	0.71438	1.3998
2 ـ الصيد	0.70967	1.4091
3 ـ النفط الخام والغاز الطبيعي	0.75238	1.3291
4 ـ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	0.89007	1.1235
5 ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	0.67154	1.4891
6 ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	0.69454	1.4398
7 ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	0.83556	1.1968
8 ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	0.76869	1.3009
9 ـ المنتجات التعدينية غير المعدنية	0.69969	1.4292
10 ـ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى	0.68399	1.4620
11 ـ الكهرباء والغاز	0.89863	1.1128
12 ـ المـــاء	0.96515	1.0361
13 ـ التشييد والبناء	0.775133	1.2901
14 ـ المطاعم والفنادق	0.910249	1.0986
15 ـ المواصـــلات	0.775735	1.2891
16 ـ المؤسسات المالية	0.820411	1.2189
17 ـ التأمين	0.81096	1.2331
18 ـ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	0.83395	1.1991
19 ـ التعليم والصحة	0.77035	1.2981
20 ـ الخدمات الثقافية والترفيهية	0.90917	1.0999
21 ـ الخدمات الشخصية والمنزلية	0.917515	1.0899

جدول رقم (٧)

نسبة الزيادة في نسب سعر المشتري/ سعر المنتج ونسب سعر المنتج/ سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي بين فترتي 1971/70 و 1973/72 مستخدمين جدول الانتاج المحلي فقط، وبافتراض أن الجدول مبني على أساس سعر المنتج.

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
1 ـ الزراعة والثروة الحيوانية	0.01460	0.0250
2 ـ الصيد	0.05235	0.0831
3 ـ النفط الخام والغاز الطبيعي	0.074533	0.1022
4 ـ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	0.022325	0.0275
5 ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	0.000122	0.0002
6 ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	0.061677	0.1008
7 ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	0	0
8 ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	0.05907	0.1083
9 ـ المنتجات التعدينية غير المعدنية	0.017678	0.0305
10 ـ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى	0.00042	0.0009
11 ـ الكهرباء والغاز	0.00048	0.0005
12 ـ المـــاء	0	0
13 ـ التشييد والبناء	0.05787	0.0805
14 ـ المطاعم والفنادق	0	0
15 ـ المواصـــلات	0.000626	0.0008
16 ـ المؤسسات المالية	0.0133635	0.0199
17 ـ التأمين	0.056769	0.0331
18 ـ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	00.052109	0.0089
19 ـ التعليم والصحة	0.007628	0.0109
20 ـ الخدمات الثقافية والترفيهية	0.080947	0.0899
21 ـ الخدمات الشخصية والمنزلية	0.072694	0.0799

جدول رقم (٨)

نسبة الزيادة في نسب سعر المشتري / سعر المنتج ونسب سعر المنتج / سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي بين فترتي 1973/72 و 1976/75 مستخدمين جدول الانتاج المحلي فقط، وبافتراض أن الجدول مبني على أساس سعر المنتج.

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
1 ـ الزراعة والثروة الحيوانية	0.04256	0.0787
2 ـ الصيد	0.05832	0.1070
3 ـ النفط الخام والغاز الطبيعي	0.065147	0.1059
4 ـ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	0	0
5 ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	0.108308	0.2068
6 ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	0.057452	0.1100
7 ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	0.07668	0.1006
8 ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	0	0
9 ـ المنتجات التعدينية غير المعدنية	0.052982	0.1006
10 ـ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى	0	0
11 ـ الكهرباء والغاز	0.080897	0.0919
12 ـ المـــاء	0	0
13 ـ التشييد والبناء	0.044337	0.0698
14 ـ المطاعم والفنادق	0	0
15 ـ المواصـــلات	0.109925	0.1600
16 ـ المؤسسات المالية	0.000539	0.0008
17 ـ التأمين	0.079282	0.0002
18 ـ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	0.05906	0.0010
19 ـ التعليم والصحة	0.060358	0.0972
20 ـ الخدمات الثقافية والترفيهية	0.00006	0.0001
21 ـ الخدمات الشخصية والمنزلية	0.000674	0.0008

جدول رقم (٩)

نسبة الزيادة في نسب سعر المشتري/ سعر المنتج ونسب سعر المنتج/ سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي بين فترتي 1971/70 و 1976/75 مستخدمين جدول الانتاج المحلي فقط، وبافتراض أن الجدول مبني على أساس سعر المنتج.

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
1 ـ الزراعة والثروة الحيوانية	0.05716	0.1037
2 ـ الصيد	0.11067	0.1901
3 ـ النفط الخام والغاز الطبيعي	0.13968	0.2081
4 ـ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	0.02233	0.0275
5 ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	0.10843	0.2070
6 ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	0,119129	0.2108
7 ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	0.07668	1.1006
8 ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	0.05907	0.1083
9 ـ المنتجات التعدينية غير المعدنية	0.07066	0.1311
10 ـ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى	0.00042	0.0009
11 ـ الكهرباء والغاز	0.081377	0.0924
12 ـ المـــاء	0	0
13 ـ التشييد والبناء	0.102207	0.1503
14 ـ المطاعم والفنادق	0	0
15 ـ المواصـــلات	0.109299	0.1592
16 ـ المؤسسات المالية	0.014174	0.0207
17 ـ التأمين	0.022512	0.0333
18 ـ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	0.006951	0.0099
19 ـ التعليم والصحة	0.069986	0.1081
20 ـ الخدمات الثقافية والترفيهية	0.081027	0.0900
21 ـ الخدمات الشخصية والمنزلية	0.073368	0.0807

جدول رقم (١٠)
الانتاج المحلي + الضرائب غير المباشرة

نسب سعر المشتري/ سعر المنتج ونسب سعر المنتج/ سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد القومي لدولة الكويت لسنة 1971/70 و 1973/72 مستخدمين جدول الانتاج المحلي مضافاً إليه الضرائب غير المباشرة، وبافتراض أن الجدول مبني على أساس سعر المنتج.

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
1 ـ الزراعة والثروة الحيوانية	0.762776	1.3110
2 ـ الصيد	0.792518	1.2618
3 ـ النفط الخام والغاز الطبيعي	0.833263	1.2001
4 ـ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	0.870397	1.1489
5 ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	0.747328	1.3381
6 ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	0.770356	1.2981
7 ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	0.872524	1.1461
8 ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	0.662163	1.5102
9 ـ المنتجات التعدينية غير المعدنية	0.709320	1.4098
10 ـ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى	0.680225	1.4701
11 ـ الكهرباء والغاز	0.970026	1.0309
12 ـ المـــاء	0.918189	1.0891
13 ـ التشييد والبناء	0.862887	1.1589
14 ـ المطاعم والفنادق	0.899280	1.1120
15 ـ المواصـــلات	0.881989	1.1338
16 ـ المؤسسات المالية	0.827061	1.2091
17 ـ التأمين	0.833263	1.2001
18 ـ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	0.833472	1.1998
19 ـ التعليم والصحة	0.833194	1.2002
20 ـ الخدمات الثقافية والترفيهية	0.99623	1.0208
21 ـ الخدمات الشخصية والمنزلية	0.980488	1.0199

جدول رقم (١١)
جدول الانتاج المحلي + الضرائب غير المباشرة

نسب سعر المشتري/ سعر المنتج ونسب سعر المنتج/ سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد القومي لدولة الكويت لسنة 1973/72م مبنية على استخدام جدول الانتاج المحلي + الضرائب غير المباشرة. وبافتراض أن الجدول مبني على أساس سعر المنتج.

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
1 ـ الزراعة والثروة الحيوانية	0.728809	1.3721
2 ـ الصيد	0.750243	1.3324
3 ـ النفط الخام والغاز الطبيعي	0.804440	1.2431
4 ـ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	0.854846	1.1698
5 ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	0.747328	1.3381
6 ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	0.728809	1.3721
7 ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	0.877192	1.1400
8 ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	0.739590	1.3521
9 ـ المنتجات التعدينية غير المعدنية	0.714694	1.3992
10 ـ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى	0.665734	1.5021
11 ـ الكهرباء والغاز	0.969743	1.0312
12 ـ المـــاء	0.950479	1.0521
13 ـ التشييد والبناء	0.805801	1.2410
14 ـ المطاعم والفنادق	0.892777	1.1201
15 ـ المواصـــلات	0.876501	1.1409
16 ـ المؤسسات المالية	0.807037	1.2391
17 ـ التأمين	0.799360	1.2510
18 ـ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	0.826377	1.2101
19 ـ التعليم والصحة	0.819134	1.2208
20 ـ الخدمات الثقافية والترفيهية	0.892777	1.1201
21 ـ الخدمات الشخصية والمنزلية	0.901063	1.1098

جدول رقم (١٢)
جدول الانتاج المحلي + الضرائب غير المباشرة

نسب سعر المشتري/ سعر المنتج ونسب سعر المنتج/ سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد القومي لدولة الكويت لسنة 1976/75م، مبنية على أساس استخدام جدول الانتاج المحلي + الضرائب غير المباشرة. وبافتراض أن الجدول مبني على أساس سعر المنتج.

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
1 ـ الزراعة والثروة الحيوانية	0.694010	1.4409
2 ـ الصيد	0.697934	1.4328
3 ـ النفط الخام والغاز الطبيعي	0.735781	1.3591
4 ـ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	0.837801	1.1936
5 ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	0.654407	1.5281
6 ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	0.667512	1.4981
7 ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	0.801217	1.7481
8 ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	0.740795	1.3499
9 ـ المنتجات التعدينية غير المعدنية	0.674718	1.4821
10 ـ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى	0.649814	1.5389
11 ـ الكهرباء والغاز	0.877346	1.1398
12 ـ المـــاء	0.944197	1.0591
13 ـ التشييد والبناء	0.814265	1.2281
14 ـ المطاعم والفنادق	0.883392	1.1320
15 ـ المواصــــلات	0.756544	1.3218
16 ـ المؤسسات المالية	0.806451	1.2400
17 ـ التأمين	0.796051	1.2562
18 ـ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	0.813008	1.2300
19 ـ التعليم والصحة	0.752502	1.3289
20 ـ الخدمات الثقافية والترفيهية	0.885739	1.1290
21 ـ الخدمات الشخصية والمنزلية	0.886446	1.1281

جدول رقم (١٣)

نسبة الزيادة في نسب سعر المشتري/ سعر المنتج ونسب سعر المنتج/ سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي بين فترتي 1971/70 و 1973/72 مستخدمين جدول الانتاج المحلي + الضرائب غير المباشرة، وبافتراض أن الجدول مبني على أساس سعر المنتج.

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
1 ـ الزراعة والثروة الحيوانية	0.033967	0.0611
2 ـ الصيد	0.042275	0.0711
3 ـ النفط الخام والغاز الطبيعي	0.028823	0.0430
4 ـ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	0.015551	0.0209
5 ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	0	0
6 ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	0.04147	0.0740
7 ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	0.004668	0.0061
8 ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	0.077427	0.1581
9 ـ المنتجات التعدينية غير المعدنية	0.005374	0.0106
10 ـ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى	0.014491	0.0320
11 ـ الكهرباء والغاز	0.000283	0.0003
12 ـ المـــاء	0.032290	0.0470
13 ـ التشييد والبناء	0.057086	0.0821
14 ـ المطاعم والفنادق	0.006503	0.0081
15 ـ المواصـــلات	0.005488	0.0071
16 ـ المؤسسات المالية	0.020024	0.0300
17 ـ التأمين	0.033903	0.0509
18 ـ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	0.007095	0.0103
19 ـ التعليم والصحة	0.014060	0.0206
20 ـ الخدمات الثقافية والترفيهية	0.086846	0.0993
21 ـ الخدمات الشخصية والمنزلية	0.079425	0.0899

جدول رقم (١٤)

نسبة الزيادة في نسب سعر المشتري/ سعر المنتج ونسب سعر المنتج/ سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي بين فترتي 1973/72 و 1976/75 مستخدمين جدول الانتاج المحلي + الضرائب غير المباشرة، وبافتراض أن الجدول مبني على أساس سعر المنتج.

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
1 ـ الزراعة والثروة الحيوانية	0.034799	0.0688
2 ـ الصيد	0.052309	0.0999
3 ـ النفط الخام والغاز الطبيعي	0.068659	0.1160
4 ـ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	0.017045	0.0238
5 ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	0.092921	0.1900
6 ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	0.061297	0.1260
7 ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	0.075975	0.1081
8 ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	0.001205	0.0022
9 ـ المنتجات التعدينية غير المعدنية	0.039976	0.0829
10 ـ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى	0.015920	0.0368
11 ـ الكهرباء والغاز	0.092397	0.1086
12 ـ المـــاء	0.006282	0.0070
13 ـ التشييد والبناء	0.008464	0.0129
14 ـ المطاعم والفنادق	0.009385	0.0119
15 ـ المواصـــلات	0.119957	0.1809
16 ـ المؤسسات المالية	0.000586	0.0009
17 ـ التأمين	0.003309	0.0052
18 ـ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	0.013369	0.0199
19 ـ التعليم والصحة	0.066632	0.1081
20 ـ الخدمات الثقافية والترفيهية	0.007038	0.0089
21 ـ الخدمات الشخصية والمنزلية	0.014617	0.0183

جدول رقم (١٥)

نسبة الزيادة في نسب سعر المشتري/ سعر المنتج ونسب سعر المنتج/ سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي بين فترتي 1971/70 و 1976/75 مستخدمين جداول الانتاج المحلي + الضرائب غير المباشرة، وبافتراض الجداول مبنية على أساس سعر المنتج.

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
1 ـ الزراعة والثروة الحيوانية	0.068766	0.1299
2 ـ الصيد	0.094589	0.1710
3 ـ النفط الخام والغاز الطبيعي	0.097482	0.1590
4 ـ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	0.032596	0.0447
5 ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	0.092921	0.1900
6 ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	0.102844	0.2000
7 ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	0.071307	0.1020
8 ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	0.078632	0.1603
9 ـ المنتجات التعدينية غير المعدنية	0.034602	0.0723
10 ـ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى	0.030411	0.0688
11 ـ الكهرباء والغاز	0.091680	0.1089
12 ـ المـــاء	0.026008	0.0300
13 ـ التشييد والبناء	0.048622	0.0692
14 ـ المطاعم والفنادق	0.015888	0.0200
15 ـ المواصـــلات	0.125445	0.1880
16 ـ المؤسسات المالية	0.020610	0.0309
17 ـ التأمين	0.037212	0.0561
18 ـ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	0.020464	0.0302
19 ـ التعليم والصحة	0.080692	0.1287
20 ـ الخدمات الثقافية والترفيهية	0.094121	0.1082
21 ـ الخدمات الشخصية والمنزلية	0.094042	0.1082

جدول رقم (١٦)

نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج ونسب سعر المنتج/ سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي لسنة 1971/70م، مستخدمين جدول الانتاج المحلي + الضرائب غير المباشرة، وبافتراض أن الجدول مبني على أساس سعر المشتري.

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
1 ـ الزراعة والثروة الحيوانية	0.846811	1.1809
2 ـ الصيد	0.882456	1.1332
3 ـ النفط الخام والغاز الطبيعي	0.908925	1.1002
4 ـ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	0.971817	1.0290
5 ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	0.811951	1.2316
6 ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	0.882378	1.1333
7 ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	0.978569	1.0219
8 ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	0.734807	1.3609
9 ـ المنتجات التعدينية غير المعدنية	0.780640	1.2810
10 ـ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى	0.769763	1.2991
11 ـ الكهرباء والغاز	0.999900	1.0001
12 ـ المـــاء	0.999800	1.0002
13 ـ التشييد والبناء	0.989511	1.0106
14 ـ المطاعم والفنادق	0.971722	1.0291
15 ـ المواصـــلات	0.990883	1.0092
16 ـ المؤسسات المالية	0.909835	1.0991
17 ـ التأمين	0.920640	1.0862
18 ـ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	0.909669	1.0993
19 ـ التعليم والصحة	0.917599	1.0898
20 ـ الخدمات الثقافية والترفيهية	0.999800	1.0002
21 ـ الخدمات الشخصية والمنزلية	0.999100	1.0009

جدول رقم (١٧)

نسب سعر المشتري/ سعر المنتج ونسب سعر المنتج/ سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي لسنة 1973/72م، مستخدمين جدول الانتاج المحلي + الضرائب غير المباشرة، وبافتراض أن الجدول مبني على أساس سعر المشتري.

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
1 ـ الزراعة والثروة الحيوانية	0.826446	1.2100
2 ـ الصيد	0.840406	1.1899
3 ـ النفط الخام والغاز الطبيعي	0.849401	1.1773
4 ـ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	0.957487	1.0444
5 ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	0.833263	1.2001
6 ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	0.826582	1.2098
7 ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	0.965250	1.2360
8 ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	0.808472	1.2369
9 ـ المنتجات التعدينية غير المعدنية	0.788581	1.2681
10 ـ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى	0.777604	1.2860
11 ـ الكهرباء والغاز	0,999800	1.0002
12 ـ المـــاء	0.999100	1.0009
13 ـ التشييد والبناء	0.877269	1.1399
14 ـ المطاعم والفنادق	0.969932	1.0310
15 ـ المواصـــلات	0.918611	1.0886
16 ـ المؤسسات المالية	0.836120	1.1960
17 ـ التأمين	0.841538	1.1883
18 ـ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	0.862068	1.1600
19 ـ التعليم والصحة	0.937294	1.0669
20 ـ الخدمات الثقافية والترفيهية	0.999900	1.0001
21 ـ الخدمات الشخصية والمنزلية	0.999100	1.0009

جدول رقم (١٨)

نسب سعر المشتري/ سعر المنتج ونسب سعر المنتج/ سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي لسنة 1976/75م، مستخدمين جدول الانتاج المحلي + الضرائب غير المباشرة، وبافتراض أن الجدول مبني على أساس سعر المشتري.

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
1 ـ الزراعة والثروة الحيوانية	0.767990	1.3021
2 ـ الصيد	0.769763	1.2991
3 ـ النفط الخام والغاز الطبيعي	0.793021	1.2610
4 ـ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	0.504744	1.9812
5 ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	0.715205	1.3982
6 ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	0.777423	1.2863
7 ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	0.882145	1.1336
8 ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	0.818598	1.2216
9 ـ المنتجات التعدينية غير المعدنية	0.719890	1.3891
10 ـ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى	0.742445	1.3469
11 ـ الكهرباء والغاز	0.990197	1.0099
12 ـ المـــاء	0.999800	1.0002
13 ـ التشييد والبناء	0.879584	1.1369
14 ـ المطاعم والفنادق	0.979431	1.0210
15 ـ المواصـــلات	0.782901	1.2773
16 ـ المؤسسات المالية	0.859919	1.1629
17 ـ التأمين	0.879584	1.1369
18 ـ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	0.833472	1.1998
19 ـ التعليم والصحة	0.800064	1.2499
20 ـ الخدمات الثقافية والترفيهية	0.912408	1.0960
21 ـ الخدمات الشخصية والمنزلية	0.940556	1.0632

جدول رقم (١٩)

نسبة الزيادة في نسب سعر المشتري/ سعر المنتج ونسب سعر المنتج/ سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي بين فترتي 1971/70 و 1973/72 مستخدمين جداول الانتاج المحلي + الضرائب غير المباشرة، وبافتراض أن الجداول مبنية على أساس سعر المشتري.

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
1 ـ الزراعة والثروة الحيوانية	- 0.020365	0.0291
2 ـ الصيد	- 0.042050	0.0567
3 ـ النفط الخام والغاز الطبيعي	- 0.059524	0.0771
4 ـ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	- 0.014330	0.0154
5 ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	0.021312	- 0.0315
6 ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	- 0.055796	0.0765
7 ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	- 0.013319	0.0141
8 ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	0.073665	- 0.1240
9 ـ المنتجات التعدينية غير المعدنية	- 0.007941	- 0.0129
10 ـ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى	0.007841	- 0.0131
11 ـ الكهرباء والغاز	- 0.000100	0.0001
12 ـ المــاء	- 0.000700	0.0007
13 ـ التشييد والبناء	- 0.112242	0.1293
14 ـ المطاعم والفنادق	- 0.001790	0.0019
15 ـ المواصـلات	- 0.072272	0.0794
16 ـ المؤسسات المالية	- 0.073715	0.0969
17 ـ التأمين	- 0.079102	0.1021
18 ـ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	- 0.047601	0.0607
19 ـ التعليم والصحة	0.019695	- 0.0229
20 ـ الخدمات الثقافية والترفيهية	0.0001	- 0.0001
21 ـ الخدمات الشخصية والمنزلية		

جدول رقم (٢٠)

نسبة الزيادة في نسب سعر المشتري / سعر المنتج ونسب سعر المنتج / سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي بين فترتي 1973/72 و 1976/75م، مستخدمين جداول الانتاج المحلي + الضرائب غير المباشرة، وبافتراض أن الجداول مبنية على أساس سعر المشتري.

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
1 ـ الزراعة والثروة الحيوانية	- 0.058456	0.0921
2 ـ الصيد	- 0.070643	0.1092
3 ـ النفط الخام والغاز الطبيعي	- 0,056380	0,0837
4 ـ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	- 0,452743	0.9368
5 ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	- 0.118058	0.1981
6 ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	- 0.049159	0.8765
7 ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	- 0.083105	0,0976
8 ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	0.010126	- 0.0153
9 ـ المنتجات التعدينية غير المعدنية	- 0.068691	0.1210
10 ـ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى	- 0.035159	0.0609
11 ـ الكهرباء والغاز	- 0.009603	0.0097
12 ـ المـــاء	0.000700	- 0.0007
13 ـ التشييد والبناء	- 0.002345	0.003
14 ـ المطاعم والفنادق	- 0.009499	0.01
15 ـ المواصـــلات	- 0.135710	0.1887
16 ـ المؤسسات المالية	0.018381	- 0.0331
17 ـ التأمين	0.038046	- 0.0514
18 ـ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	- 0.028596	0.0398
19 ـ التعليم والصحة	- 0.137230	0.1830
20 ـ الخدمات الثقافية والترفيهية	- 0.087497	0.0959

جدول رقم (٢١)

نسبة الزيادة في نسب سعر المشتري/ سعر المنتج ونسب سعر المنتج/ سعر المشتري لمختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي بين فترتي 1971/70م، و 1976/75م، مستخدمين جداول الانتاج المحلي + الضرائب غير المباشرة، وبافتراض أن الجداول مبنية على أساس سعر المشتري.

	نسبة سعر المنتج/ سعر المشتري	نسبة سعر المشتري/ سعر المنتج
1 ـ الزراعة والثروة الحيوانية	- 0.078821	0.1212
2 ـ الصيد	- 0.112693	0.1659
3 ـ النفط الخام والغاز الطبيعي	- 0.115904	0.1608
4 ـ نشاطات أخرى خاصة بالمناجم والمحاجر	- 0.467073	0.9522
5 ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	- 0.096746	0.1666
6 ـ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	- 0.104955	0.1530
7 ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	- 0.096424	0.1117
8 ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط ومنتجات البلاستيك	- 0.083791	- 0.1393
9 ـ المنتجات التعدينية غير المعدنية	- 0.060750	0.1081
10 ـ الصناعات المعدنية الأساسية والمصنعة وصناعات تحويلية أخرى	- 0.027318	0.0478
11 ـ الكهرباء والغاز	- 0.009703	0.0098
12 ـ المـــاء	0	0
13 ـ التشييد والبناء	- 0.109927	0.1263
14 ـ المطاعم والفنادق	- 0.007709	- 0.0081
15 ـ المواصـــلات	- 0.207982	0.2681
16 ـ المؤسسات المالية	- 0.049916	0.0638
17 ـ التأمين	- 0.041056	0.0507
18 ـ خدمات النظافة وما يتعلق بها من خدمات أخرى	- 0.076197	0.1005
19 ـ التعليم والصحة	- 0.117535	0.1901
20 ـ الخدمات الثقافية والترفيهية	- 0.087392	0.0958
21 ـ الخدمات الشخصية والمنزلية	- 0.058544	0.0623

الهوامش

(١) جعفر عباس حاجي، دراسة تحليلية لنسب أسعار المنتج وأسعار المستخدم بجداول المدخلات والمخرجات لدولة الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث، المجلد الثاني عشر ١٩٨٤، جامعة الكويت، الكويت.

ـ نود أن نقدم جزيل الشكر والامتنان إلى مؤسسة الكويت للتقدم العلمي على تمويلها لبحث تعديل وتصحيح وتنبؤ جداول المدخلات ـ المخرجات لدولة الكويت. حيث استخدمنا البيانات والجداول المشتقة من هذه الدراسة في بحثنا هذا.

ـ النتائج والآراء المطروحة في البحث هي آراء كاتب البحث وليست آراء مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

(٢) Jafar Abbass Haji, Correcting, Updating & Predicting Input-Output Metrices of Kuwait 1970 - 1990, KFAS, Kuwait, 1985.

(٣) جعفر عباس حاجي «اشتقاق صف الضرائب غير المباشرة لجدول المستخدم ـ المنتج لسنة ١٩٧٦»، المعهد العربي للتخطيط ـ الكويت ١٩٨١.

(٤) لمزيد من التفصيل حول كيفية اشتقاق مصفوفة الواردات المنافسة والجداول المحلية لدولة الكويت، راجع جعفر عباس حاجي «دراسة تحليلية لاشتقاق مصفوفة الواردات المنافسة والجداول المحلية لدولة الكويت، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت ١٩٨٤.

(٥) جعفر عباس حاجي، «دراسة تحليلية لنسب أسعار المنتج وأسعار المستخدم بجداول المدخلات ـ المخرجات لدولة الكويت»، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٨٢.

(٦) د. فرحان جاسم. أسلوب رياضي لحساب نسب سعر المشتري/ سعر المنتج لمختلف السلع، معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٧٩، ص ص ١٧ ـ ١٩

(٧) المرجع السابق نفسه، ص ١٩

(٨) العلاقة الرياضية، المرجع نفسه، ص ٢١

(٩) الغموض الكبير، المرجع نفسه، ص ٢٢

المراجع

١) د. جعفر عباس حاجي، ملاحظات عامة حول بناء جداول المدخلات ـ المخرجات لدولة الكويت، مذكرة مرفوعة إلى وكيل وزارة التخطيط، الكويت، المعهد العربي للتخطيط ١٩٨٢م.

٢) د. جعفر عباس حجي، دراسة تفصيلية لأنساق أسعار المنتج والمشتري لدولة الكويت، المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٢م.

٣) د. جعفر عباس حاجي، الضرائب غير المباشرة وكيفية اشتقاقها في جدول المدخلات ـ المخرجات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ١٩٧١م.

٤) د. جعفر عباس حاجي، كيفية اشتقاق الجداول المحلية من الجداول الكلية. المعهد العربي للتخطيط، الكويت ١٩٨١م.

٥) د. فرحان جاسم، أسلوب رياضي لحساب نسب سعر المشتري/ سعر المنتج لمختلف السلع، معهد الإنماء العربي، لبنان، بيروت ١٩٧٩م.

٦) Input-Output Table and Analysis «Studies in Methods» Series F. No. 14, Rev. 1, United Nations, New Yourk, 1973

٧) F. Jassim, «Industrial Auocation Model For Arab Countries. An Econometric Study with Special reference to Iraq, Syria and Egypt». Unpublished Ph.D thesis submitted to the University of College of Wales. Aberyst with, May 1976.

٨) Fisher, W.D., Blustering and Aggregation In Economics, Baltimore, 1969.

٩) Aggregation Problem in Input-Output Anslysis. Econometrica, Vol. 27,1959.

١٠) Von Priel, G.J., Classification of Activities Based on factor Analysis. Seven International Conference on Input-Output Technique.. Austria 9-13 April 1979.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٥ ـ العدد ١ ـ ربيع ١٩٨٧ (الصفحات من ١٤٥ ـ ١٧٨)

تطور علم اجتماع التنمية في الوطن العربي

حيدر ابراهيم علي
جامعة الإمارات العربية المتحدة

توطئة

من نافلة القول أن نقرّ بأن علم اجتماع التنمية (وضمنا علم اجتماع التخلف) أصبح من الميادين الهامة والرئيسية في الدراسات الاجتماعية وعلى وجه الخصوص في المجتمعات النامية أو دول العالم الثالث التي كان يكتب عنها وأصبحت تدريجيا تكتب عن نفسها. برزت ظاهرة الاهتمام بالعالم الثالث في حقبة ما بعد الحرب الثانية ومع انحسار الاستعمار التقليدي وانطلاق حركات التحرر الوطني حيث نالت معظم المستعمرات السابقة استقلالها السياسي وبدأ التحدي الأكبر وهو تأمين الاستقلال الحقيقي والوقوف في وجه الاستعمار الجديد. ومن هنا نبع الاهتمام بعلم اجتماع التنمية وتعددت نظرياته، وتنوعت المناهج والتصورات لايجاد الأدوات العملية المستنبطة من التجارب والتحليل العلمي الواقعي للمجتمع في سبيل البحث عن إمكانيات تخطي التخلف القائم. واحتل موضوع التنمية والتخلف مكانة متقدمة ضمن الدراسات الإنسانية وصار مودة العقدين السابقين، ولكن رغم كثرة الكتابات ـ وربما بسبب كثرة الكتابات ـ يرى البعض أن علم اجتماع التنمية قد وصل إلى مأزق فكري أو طريق نظري مسدود خاصة حين توقف في مرحلة نقد مقولات النظرية الوظيفية أو النماذج المثالية، وتعديل أو تركيب هذه النظرية مع نظريات أخرى.

يخشى المرء من القول بانطباق وضع الأزمة العامة بصورة أعمق وأشمل على علم اجتماع التنمية في الوطن العربي خاصة إذا عجز عن مواكبة التطور الفكري والنظري الإنساني بطريقة متكافئة ومستوعبة ونقدية، وفي نفس الوقت يؤكد خصوصيته الحقة في

النظرية والتطبيق اكتفى باعتبار العزلة والاجترار والانكفائية هي الخصوصية والأصالة والعودة إلى الجذور. ولأن العلم والمعرفة لا يوجدان في فراغ فمن الطبيعي أن يؤثر التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي على تشكيل الأساس المعرفي أو التناول النظري والمنهجي الخاص بعلم اجتماع التنمية في الوطن العربي. هناك عوامل موضوعية مؤثرة وهي، من صميم ظروف المرحلة الحالية لما فيها من هزائم وانكسارات وتراجعات ضيقت احتمالات تطور وانبثاق أشكال جديدة للمعرفة في هذا العلم. ومن العوامل الذاتية نشأة علم الاجتماع عامة فهي اغترابية سواء بسبب التكوين الأولي الذي ارتبط مباشرة في كثير من الأقطار بالاستعمار أو بسبب الارتباط الطوعي ـ ظاهرياً ـ بالمدارس الغربية فيما بعد[1].

تحاول هذه الصفحات رصد ومتابعة وتعريف القارىء بأشكال وتطورات أدبيات علم اجتماع التنمية في الوطن العربي بالذات عند المتخصصين في الدراسات الاجتماعية مثل علم الاجتماع والانثروبولوجيا والخدمة الاجتماعية إضافة إلى الكتابات التي لا تهمل المنظور الاجتماعي سواء كانت لاقتصاديين أو علماء سياسة أو فلسفة وليس هدف الدراسة مجرد رصد التسلسل التاريخي فقط ولكن يضاف لذلك الاسهامات النوعية الحالية والممكنة للعلم فيما يخص انتشار وتعميق مفاهيم كالتنمية والتخلف والمبادىء الأساسية للتنمية وبعض نقاط التركيز والاضاءات كذلك التوجهات النظرية الأساسية. ويمكن أن تعتبر محاولة ضمن المتابعات الاجتماعية لعلم اجتماع التنمية أو سوسولوجية علم اجتماع التنمية في الوطن العربي التي تتضمن أعمالا حديثة مثل كتاب عبدالباسط عبد المعطي: «الوعي التنموي العربي ـ ممارسة بحثية» ومقالة نادر فرجاني: غياب التنمية في الوطن العربي بمجلة المستقبل العربي العدد ٦٠ فبراير ١٩٨٤.

تعمدت الدراسة عدم استعمال مصطلح علم اجتماع التنمية العربي بل استعملت في الوطن العربي لأنه لم يتأسس بعد علم اجتماع تنمية عربي له نظريته المتميزة واهتماماته البحثية المرتبطة بالواقع والإنسان العربي. فمازلنا نتعامل مع قضايا المجتمع العربي بالانتساب أي أن تبدأ الاهتمامات من خارجنا. كما أننا نفتقد الفكر المغامر الذي يجذبه الصعب والمجهول وليس العادي والمطروق من القضايا، ولكن مع استمرار زيادة المحرمات باطراد وتآكل مساحة الحرية لحساب مزيد من الخوف والقمع وانعدام الديمقراطية وحرية الفكر لم يظهر مثلا علم اجتماع تنمية في مستوى ما حدث في أمريكا اللاتينية برغم تشابه الظروف ولكن رد فعل المثقف لتحدي التخلف والقمع كان مختلفا وصداميا وغير مهادن. علم اجتماع التنمية في الوطن العربي في كثير من الأحيان ينقل الأفكار المستعملة second hand كما نفعل في التكنولوجيا تماما، ماعدا بعض الاستثناءات التي تنمو ببطء ولا تمثل تيارا.

بدايات علم اجتماع التنمية :ـ

تمثل حقبة الستينات قمة نهوض حركة التحرر الوطني العربي إذ حققت بعض الانتصارات من أجل تأكيد وجودها ونشر شعاراتها وتنظيم الجماهير حسب تاريخية المرحلة وأفق ايدولوجية القوى والفئات الاجتماعية التي قادتها. فقد كانت بداية الخمسينات فترة انتقالية أعقبت قيام الكيان الصهيوني وبدأت بعض البلدان العربية في نيل استقلالها أو في إجلاء الجيوش الأجنبية وتحجيم نفوذ بريطانيا وفرنسا ثم اندلعت ثورة يوليو ١٩٥٢ وثورة العراق في ١٩٥٨ وانعقد خلال ذلك مؤتمر باندونج كأول تجمع لدول عدم الانحياز عام ١٩٥٤ ثم كان تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ والذي أبرز قدرة دول العالم الثالث على تحدي الاستعمار والصهيونية وعلى الصمود بقدراتها الذاتية وتضامن المعسكر الاشتراكي مما مثل نقلة في ميزان القوى والعلاقات الدولية وتسبب في كسر هيبة الاستعمار القديم. وقد كانت مصر الناصرية بوزنها المتعدد الجوانب هي رأس الرمح في الحركة حسب ظروف ومتطلبات المرحلة. وحاولت إنهاء التبعية فقامت بكسر احتكار السلاح وتأميم القناة ثم الأهم من ذلك التحولات الاقتصادية ـ الاجتماعية مثل التأميم والاصلاح الزراعي والسعي لاشراك العمال والفلاحين في عملية اتخاذ القرار حسب تصور السلطة إضافة إلى توسيع قاعدة التعليم والعمل والضمانات الاجتماعية والخدمات.

كان لهذا التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي انعكاساته على ميدان الفكر والمعرفة والعلوم ومنها علم الاجتماع عامة، ولذلك جاءت الكتابات العربية الأولي في التنمية من قبل الاجتماعيين في مصر. وقد تركت البداية المصرية بصماتها على مسيرة هذا العلم فيما بعد بسبب قدم الجامعات المصرية وحجم هذه الجامعات من حيث اعدادها وعدد الأستاذة والطلاب مع الامكانيات الجيدة نسبيا في النشر والتوزيع. لذلك لا تتضح وضعية علم اجتماع التنمية تاريخيا وحاليا دون البدء بمصر أو التركيز عليها.

ظهر مفهوم التنمية في كتابات علم الاجتماع خلال هذه الفترة التي تعرضنا لها سابقا ويحدد بعض الكتاب ظهور المفهوم بقولهم: «إن مفهوم التنمية لم يظهر في عنوان أي دراسة في علم الاجتماع وفقا للمصادر البيبليوغرافية التي اعتمدنا عليها قبل عام ١٩٦٦ أي أنه كان تاليا لظهور مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوثائق الرسمية المصرية بفاصل زمني مقداره ست سنوات»[٢] والدراسة المقصودة هي كتاب من تأليف أحمد الخشاب ومنصور حسين وكرم حبيب بعنوان «الطريق الصعب طريق التنمية»[٣] ويأتي كتاب حامد عمار «في بناء البشر»[٤] ضمن الكتب الرائدة في التنمية وعلاقتها بالتربية برغم أن عنوان الكتاب الفرعي يضيف «دراسات في التغير الحضاري والفكر التربوي» وهذا وضع طبيعي

لأن مصطلح «تغير» كان الأكثر تداولا وانتشارا ولكن الكتاب في مضمونه كان دراسة في التنمية.

من جهة أخرى شهدت الفترة المواكبة للخطة الخمسية الأولى ٦٠ - ١٩٦٥ ولإجراءات عام ١٩٦١ كتابات اقتصادية عديدة وهامة ركزت على موضوعات التنمية والتخطيط ومن بين الاصدارات ظهور ترجمات لكتب علماء بارزين مثل باران ويتلهايم وميردال.[٥] وتخلفت الكتابات الاجتماعية قليلا عن متابعة التحولات وقد يكون سبب ذلك أن الآثار الاجتماعية بطيئة الظهور ولا يمكن قياسها مثل التغيرات الاقتصادية الكمية. ولكن هذا لا يمنع من اتهام الاجتماعيين بالقصور في جانب آخر وهو القدرة الاستشراقية أو النظرة المستقبلية لما يجب أو يمكن أن يكون. وهذا هو مصدر الأزمة التي لازمت الاجتماعيين العرب لأنهم حين تناولوا قضية التنمية بغزارة فقد خلت أغلب الكتابات من الخيال السوسيولوجي الذي يرى الحقيقة الاجتماعية في علاقاتها المتعددة بالذات في بعدها التاريخي الشامل والممتد إلى المستقبل.

استجابت الدراسات الاجتماعية ضمن الاطار الفكري المحدود ـ الذي وجدت فيه ـ لتحولات الواقع ولكنها تمحورت أساسا حول دراسات عن التغير الاجتماعي والتغير الثقافي وأحيانا التغير الاقتصادي كذلك علاقة التغير بأنساق اجتماعية محدودة مثل النظام الأسري أو التربوي أو السياسي. . الخ ليس فقط لاعتقاد الكتاب بأن مصطلح التغير محايد ـ كما يقول سمير نعيم ـ[٦] ولكن إضافة إلى ذلك بسبب تجزئة الظواهر في التناول واللجوء للامبريقية المجردة الصالحة لكل زمان ومكان لدرجة فقدانها لصلاحيتها في الواقع، وانتشر مفهوم التنمية تدريجيا رغم أنه اقتصر في البداية على تنمية المجتمع وقصد بذلك تنمية المجتمع المحلي ـ الريفي أو الصحراوي، كذلك ارتبط المفهوم بالخدمة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية والمجالات المرتبطة بها.

يجيء مؤلف عبدالباسط محمد حسن بعنوان «التنمية الاجتماعية» الصادر عام ١٩٧٠ ككتاب جامعي رائد في علم اجتماع التنمية ومشكلة الريادة في كونها برغم اكتشافها طريقاً جديداً لكن قد تصبح البدايات المكتشفة عند البعض وكأنها مسلمات ووثقيات dogmas تصادر التجديد والاكتشاف في الدراسات التالية. وهذا ما حدث بالنسبة لهذا الكتاب فقد خرجت كثير من الدراسات والكتب من عباءة المؤلف وهذا يعكس الجمود والنمطية والكسل العقلي. نلاحظ تكرار شكل (طريقة التقسيم) ومضمون (الاتجاهات النظرية) الكتاب عند العديد من الاجتماعيين في السنوات التي تلت ظهور الكتاب.

من أهم المساهمات التي آثارها المؤلف وكانت لها ظلالها المباشرة وغير المباشرة على

اللاحقين ـ هي محاولة الاجابة على سؤال: ما هي الاضافات التي يمكن لعلم الاجتماع أن يقدمها لميدان التنمية؟[٧] يقول الكاتب بوجود ثلاثة اتجاهات يحصرها كما يلي:ـ

الاتجاه الأول: «يدرس الوضع القائم في مجتمعه على ضوء ايدولوجية معينة يأخذ بها أو وفق تصور عام للعالم ثم يقترح ادخال تعديلات بنائية في المجتمع وفق الايدولوجية التي يأخذ بها أو التصور العام الذي يراه».

أما الاتجاه الثاني فهو ـ كما يقول الكاتب ـ «أكثر تواضعا من الاتجاه الأول ويتمشى مع الاتجاه العلمي إلى حد كبير وهو المناداة بتعديل بعض جوانب البناء الاجتماعي دون المناداة بتعديل البناء الاجتماعي بأكمله».

الاتجاه الثالث كما يذكر المؤلف: «يرى أصحابه أن علم الاجتماع يمكن أن يقدم نظرية علمية تتضمن تفسيرا علميا لأسباب التخلف، وعوامل التغير وعوائقه والعمليات المصاحبة له على أن تقوم هذه النظرية على استقراء الحقائق الاجتماعية وتحليلها مبتعدة عن التفكير العقلي المجرد والتصور الفلسفي الذي لا يعتمد على الواقع وبحيث تقدم تشخيصا بالنسبة للمواقف المدروسة، وفي ضوء هذا التشخيص يمكن اقتراح مجموعة حلول لاختيار ما يتناسب منها مع الامكانيات المتاحة».

وأخيرا يصل المؤلف إلى خلاصة هي التي وجهت كتابه وكتابات المتأثرين به فيما بعد وهي «أن الاتجاه الأخير هو أحسن الاتجاهات الثلاثة وأكثرها موضوعية وأقربها إلى منطق النظرية السوسولوجية الحديثة»[٨] ويرفض المؤلف الاتجاه الأول لأنه قائم على ايدولوجية شاملة هي التي تحدد ضرورة إحداث تغييرات بنائية وليست جزئية أو وظيفية ويقارن الاتجاه بفكرة المدن الفاضلة القائمة على التفكير والتأمل الفلسفي فقط.

ويتداخل هنا مفهوم الايديولوجية والفلسفة ولكن نتجاوز هذا الجدل ونتساءل هل من الممكن أصلا الحديث عن التنمية بالذات دون وضعها في سياق ايديولوجي أو ضمن نظرة شاملة ذات رؤية للعالم؟ هذا «الحياد العلمي» قد يكون ممكنا ـ جدلا لا اقتناعا ـ في بعض الموضوعات الجزئية مثل النظام الأسري أو تسرب الطلاب أو تعاطي الحشيش.. الخ ولكن موضوعا كالتنمية والذي يعنى بقضايا متشابكة مرتبطة بالقرار السياسي والتركيب الاقتصادي ـ الاجتماعي والتنفيذ الفني والاداري يصبح من الصعب معالجته بطريقة امبريقية أو تجريبية مجردة فالتنمية ـ مجددا ـ قضية مرتبطة بالتغير الاجتماعي الجذري المتمثل في تعبئة موارد بشرية ومشاركة شعبية وفك التبعية بكل أشكالها وكل هذه مبادىء وأهداف ذات صلة مباشرة بقضية الصراع الاجتماعي والذي يحدد ويحسم باختيارات أيديولوجية واضحة.

وهنا يبرز السؤال القديم المتجدد: ما هو مدى إمكانية بعد العلوم الإنسانية ومنها علم الاجتماع عن التأثيرات والانحيازات الايديولوجية؟ مسألة الموقف أو الرؤية الشاملة وبالتالي الايديولوجية «تتسرب» إلى العلم مهما حاول أن يحصن نفسه لفظيا أو شكليا ضدها. فأي ممارسة نظرية تجلب معها موقفا ويجد العالم نفسه يتخذ مواقف ايديولوجية أو فلسفية مهما أدعى الحياد وهذا ما يسميه التوسير «فلسفة تلقائية أو عفوية» أو التفلسف اللاواعي برغم كل محاولات العلماء المقصودة لتجنب ذلك[٩].

وعلى ضوء الاتجاه الثالث المحايد يقدم عبدالباسط محمد حسن محاولته المبكرة في علم اجتماع التنمية[١٠] مركزا على مفاهيم التخلف والتنمية والتخطيط ويحتوي الكتاب الشكل ونقاط التركيز المبينة:ـ

(١) التخلف: مفاهيمه ومعالمه وخصائص البلاد المتخلفة.
(٢) التنمية الاجتماعية: مفاهيمها عناصرها وأبعادها.
(٣) استراتيجية التنمية: النطاق القومي والمحلي.
(٤) التخطيط للتنمية: مفهومه ومبادئه وخطواته ومراحله.
(٥) نظريات التنمية.
(٦) قطاعات التنمية.

سيطرت هذه المحاور أو الأقسام على أغلب كتابات التنمية عند الاجتماعيين العرب خلال العقد التالي لظهور الكتاب. ثم ظهرت في بداية الثمانينات تقريبا محاولات متفرقة لتخطي هذا النمط في توصيف التنمية والتخلف مع التعريف بمفاهيم ونظريات أكثر حداثة وتبني مواقف أكثر تجذرا ونقدية.

من الملاحظ أن حقبة البدايات أي الستينات كما أسلفت في تناولها للتغير والتنمية في المجتمع العربي عامة والمجتمع المصري على وجه الخصوص اهتمت بمجالين هما أولا: تنمية المجتمع الريفي أو المحلي. ثانيا: الخدمة الاجتماعية بميادينها وقطاعاتها المختلفة في المجتمع المتغير. ويلتقي التوجهان في الاهتمام بالعمل الاجتماعي المباشر في احداث التغير الجزئي بين مناطق مهملة مثل الريف أو الصحراء والبدو أو في فئات أو جماعات معينة مثل النساء والشباب والطلاب والعمال.

هذا وقد كانت دراسات المجتمعات الريفية والمحلية فرصة نادرة في تلك الفترة لتطوير مناهج وأساليب العمل الاجتماعي واستنباط منظورات ومبادىء متقدمة للتنمية الريفية والتنمية عامة. فالريف يمكن أن يكون مختبرا للاعتماد على الذات، وبلورة أشكال المشاركة واستعمال التكنولوجيا الوسيطة مثلا ـ لو درس في علاقات بنائية شاملة. ولكن تركز اهتمام الباحثين والاخصائيين على مسائل مثل التكيف التكنولوجي أو استعمال

أدوات وطرق حديثة في الزراعة بقصد زيادة الانتاج. حتى هذه المداخل لم تقد إلى تساؤلات بنائية لأنه حتى لو فرضنا نجاح الطرق الحديثة وزاد الانتاج، فهل يعني ذلك تغير ظروف الفلاحين وتنمية مجتمعهم الريفي حقيقة مع استمرار نظم الملكية السائدة وعلاقات الانتاج القائمة واحتكار فئات محدودة عمليات التسويق والترحيل والتمويل في الريف؟ كانت تنمية المجتمعات المحلية ـ بهذه النظرة ـ تعني ربط الريف بالمدينة من خلال تغلغل الاقتصاد النقدي وعلاقاته الانتاجية في الريف ذات الطابع الرأسمالي بعد أن كان يسود اقتصاد الكفاف أو الاكتفاء الذاتي، ويتحول المزارعون إلى منتجي محاصيل للتصدير في ظروف استغلالية أيضا.

هذا المفهوم لتنمية المجتمعات المحلية، وتطبيقات التنمية المتأثرة بهذا الفهم فصلت تنمية الريف عن خطة تنمية شاملة على صعيد قومي وبدون تكامل القطاعات المختلفة ودون السعي للارتقاء بوعي الريفيين أو البدو. نتيجة ذلك خضعت المناهج والمبادىء السابقة لمراجعة خاصة بعد اخفاق التجارب المختلفة ولم يتطور الريف بل زادت الهجرة إلى المدينة وافراغ الريف من قواه البشرية. وهنا ظهر مفهوم التنمية الريفية المتكاملة Integrated Rural Development الذي يربط التنمية الريفية بتنمية المجتمع الكلي من خلال تكامل القطاعات الانتاجية والخدميه وتكامل الوحدات المكانية وتحقيق التنمية من أسفل وإشباع الحاجات الأساسية المادية وغير المادية(١١).

أما المجال الثاني، إتجاه الخدمة الاجتماعية كإطار نظري وعملي لفهم التنمية أو التحولات الاجتماعية كما انتشر في الستينات فقد وضح فيه الاغتراب بالمعنى الجغرافي والفكري معا فقد كان تناولا تجزيئيا يقطع المجتمع إلى قطاعات وجماعات متباينة، وحتى الحديث عن «تنظيم المجتمع» يكون مجرد تجميع لصور العمل بين جماعات أو قطاعات متمايزة ومتراصة إلى جانب بعضها البعض برغم أن الظروف كانت أيضا مؤاتية لربط البحث والفكر مع مقتضيات الواقع؛ وبالفعل ظهرت عناوين عن «الخدمة الاجتماعية في المجتمع الاشتراكي» إلا أنها توقفت عند المعالجة المباشرة لخدمة الفرد وخدمة الجماعة والخدمة المدرسية ورعاية الشباب أو الفئات الخاصة.. الخ ولم تستوعب آليات التغير وطابعها الاقتصادي ـ الاجتماعي والسياسي وما يتبع ذلك من حركة صراع فكأنها استعملت أدوات غربية رأسمالية لتحليل ما أسمته «المجتمع الاشتراكي».

عكس الاتجاه الأول الخاص بتنمية المجتمع المحلي والذي يعمل على تجاوز بداياته، نجد أن نظريات ومناهج اتجاه الخدمة الاجتماعية أسيرة نشأتها الأولى فهي كما يقول أحد الكتاب: «أولا ظهرت في المجتمع الرأسمالي للمساهمة في حل المشكلات التي نتجت عن التصنيع والتحضر. ثانيا الخدمة الاجتماعية في المجتمع الرأسمالي تنظيم متحرك يتطور ويتشكل ليقابل الحاجات الاجتماعية الجديدة (....) ثالثا: جاءت مبادىء الخدمة

الاجتماعية في المجتمع الرأسمالي كاستجابة للفلسفة الاقتصادية للمجتمع فأتت لتدعيم هذه الفلسفة ولتعد المواطن الغربي ليعيش في مجتمع تسوده المفاهيم الرأسمالية المهتمة بالفردية والحرية الاقتصادية. رابعا: تأثر دور الحكومة بالفلسفة الاقتصادية للمجتمع التي تقضي بألا تتدخل الحكومة في توجيه الخدمات الاجتماعية بل تتركها للهيئات الأهلية»[١٢].

نلاحظ أن هذا الاتجاه له وجود واضح في الجامعات العربية برغم أنه غارق في الامبريقية ويضخم من الجانب المهني في الخدمة الاجتماعية على حساب النواحي التنظيرية والفكرية؛ وهو مواجه بتحديات تمس كثيرا من مفاهيمه وطرقه حتى التسميات السائدة مثل الخدمة والرعاية توحي بأن حقوق المواطنة هي مجرد هبة أو منة وهذا يتناقض مع مفاهيم تنموية مثل المشاركة وتلبية الحاجات الأساسية كحقوق. فمصطلح كالرعاية لا يخلو من ظلال الأبوية والعطف والهيمنة معا وهذا ما تحاول مفاهيم التنمية الحقيقية تجاوزه لتأكيد شعور المواطنة غير المهادنة وغير المتنازلة عن حقوقها وعن دورها الايجابي ـ في نفس الوقت فقد تميزت البداية باتجاهاتها المختلفة بالفصل الواضح بين الاقتصادي والاجتماعي عند دراسة التنمية. ويمكن فهم التركيز على تنمية المجتمعات المحلية أو الخدمة الاجتماعية من هذا المنظور فالاهتمام بالريف كان يعني تقريب الهوة بين الريف والمدينة ـ برغم كل التحفظات على تطور المدينة نفسها ـ ولكن المقارنة الاقتصادية هي التي أثرت على هذا التوجه لأن هذه المقارنة تركز على النمو الكمي وليس التنمية الشاملة.

تخلو دراسات البداية تقريبا من تصور معياري أو نموذج للتنمية العربية المستقلة وذلك بسبب تجريبيتها ومتابعة ما هو كائن وإمكانية اصلاحه. فقد كانت الدراسات مشغولة بالبحث عن علاج للأنساق القائمة مع بقائها واستمرارها خشية الخلل والتفكك لهذا السبب انتشر الحديث والبحث عن نموذج للتنمية في فترة لاحقة لم تكن إلا في بداية السبعينات.

استمر الواقع في تخلفه مع ظهور كثير من التغيرات في العالم يضاف لذلك الاحتكاك بنظريات وتجارب جديدة، كل هذا استوجب اعادة النظر في مفاهيم ونظريات واستراتيجيات التنمية من أجل مواكبة تطور علم اجتماع التنمية من ناحية وتجويد فهم الواقع من جهة أخرى. كان لابد أن ينعكس هذا على الدراسات والكتابات اللاحقة وهذا ما ميز فترة نهاية السبعينات وما بعدها ونجد الاختلاف واضحا في كمية المنتوج وإلى حد ما في النوعية.

الوضع المعاصر لعلم اجتماع التنمية في الوطن العربي

التسلسل الزمني لا يعني وصف حقب متتالية فقط ولكن كل حقبة تتسم بطريقة أو أخرى بمستوى أو خصائص معرفية متميزة وخاصة بها. بالنسبة لعلم اجتماع التنمية في الوطن العربي فمع تحول المجتمع العربي من حقبة الثورة الى حقبة الثروة شهد ميدان انتاج الأفكار والمعرفة ظواهر مصاحبة. فقد ظهرت أعداد هائلة من الكتابات والدراسات والمقالات إلا أن الاضافات المنهجية والنظرية الأصيلة نادرة. ويهمنا في هذا المقام تتبع آثار الفترة المعاصرة على علم اجتماع التنمية بوجه خاص.

تميزت السنوات الأخيرة بوضوح ما يمكن تسميته «خيبة الأمل التنموي» لأنه بعد عقدين للتنمية لم يكن حصاد التنمية في حجم التوقعات والامكانات الكامنة فقد حقق الإنسان العربي مجرد فتات اقتصادي وفقد معه كثيرا من الديمقراطية والعقلانية والعقل المنفتح وتردى واقع الوطن العربي وتقهقرت حركة التحرر الوطني العربي مؤقتا وهيمنت قوى متخلفة على مصادر توجيه المصير العربي قوميا وقطريا. في هذا الوضع العام وجد الاجتماعيون العرب أنفسهم في مأزق طرفاه انعدام الديمقراطية وإغراء الامتيازات. لذلك كتبت أدبيات التنمية عن كل شيء إلا الواقع العربي، فهي في أغلب الأحيان تستعرض النظريات والمفاهيم والاستراتيجيات في شكلها المجرد ثم تحوم حول الواقع العربي البائس دون أن تقتحم أغواره خاصة حين يتعلق الأمر بالمحرمات العربية أي السياسة والطبقات ونقد الايديولوجيات والأفكار السائدة. وهنا تدعى الكتابات التزام «الحياد العلمي» فتأتي كالماء لا طعم ولا لون ولا رائحة لها.

برغم أنه من شروط تطور المعرفة أن تكون تراكمية لكي تتحول إلى كيف وأن تبدأ المعرفة دوما مما انتهى إليه السابقون لكن هذه الميزة تكاد تكون معدومة في علم اجتماع التنمية في الوطن العربي ويمكن ارجاع ذلك لعدة عوامل منها:ـ

١ ـ ضعف التكامل والتواصل بين المؤسسات والباحثين في الوطن العربي على الصعيدين القطري والقومي وحتى بين أفراد المؤسسة الواحدة[١٣].

٢ ـ طريقة تأليف الكتب الجامعية التي تهتم أساسا بحشد المعلومات والنظريات «الخام» أي غير المصنفة فكريا وأكاديميا حسب واقع وحاجة المجتمع.

٣ ـ غلبة الاتجاه التوفيقي أو التلفيقي في الكتب والدراسات والأوراق العلمية مما يوهم الكاتب أنه توصل إلى نظرية أو منهج جديد بينما يبقى العمل تجميعا لمتناقضات من أبرز الأمثلة ـ محاولات التوفيق بين النظرية الوظيفية ونظرية الصراع في جانبها المادي التاريخي.

٤ ـ التوسع الضخم العشوائي في إنشاء الجامعات الأقليمية وقيام العديد من الجامعات في الدول الغنية مما غلب الكم على الكيف وزاد من حدة التنافس من أجل تأكيد الاستقلالية بمزيد من النشر وعقد المؤتمرات والندوات وفتح دراسات عليا للماجستير والدكتوراه إضافة الى إجراء البحوث بالتعاون مع جهات عديدة محلية وعالمية[١٤].

هذه أسباب ذات طابع فني أو تنظيمي لدرجة ما ـ إن صح القول ـ لارتباطها بالجامعات والكتاب الجامعي. ولكن من الأسباب الجوهرية للوضعية البائسة لعلم اجتماع التنمية في الوطن العربي مسألة الاختيار الايديولوجي أو الانتماء النظري وهذه نقطة الافتراق بين كتابات البداية الأولى في التنمية بامتداداتها الحالية (أي التي مازالت تنهج طريقة البداية) وبين الكتابات المعاصرة. وترددت اشكالية الاختيار الايديولوجي والنظري في كثير من الكتابات المعاصرة لوعي الاجتماعيين المعاصرين بضرورة الاسترشاد بموجهات نظرية وايديولوجية بدلا عن التوهان التجريبي (الامبريقي). قد يقتنع الكاتب بضرورة ذلك ولكن الجانب الآخر للمسألة كيف تتم عملية الاختيار الايديولوجي مثلا في الواقع؟ يحاول أحد الاجتماعيين في حديث عن المشروع الاجتماعي تحديد شكل هذا الاختيار:ـ

«لابد من اختيار ايديولوجي واضح ولا يعني الاختيار الايديولوجي الانتقاء الساذج من بين مخزون الايديولوجيات العالمية ولكن علينا أن نصل من خلال هذا الاختيار الى منظومه أيديولوجية وقيمية تعكس امتداد التراث الثوري والمتغير وتستوعب في ذات الوقت أفضل العناصر الفكرية التي تؤكد على التغير والتقدم وتتصل أخيرا بمصالح الأغلبية وحاجاتها وأحلامها. ثالوث مقدس يضم التراث المتغير والفكر المتقدم والاتصال بمصالح الأغلبية»[١٥].

يقترب باحث آخر في تحليله للاشكالية أكثر للناحية العملية ـ النفعية (البراغماتية) عند بعض الاجتماعيين العرب الذين يميلون في الاختيار لاحدى النظريات الجاهزة فهم مقتنعون بضرورة دراسة الواقع ضمن رؤية نظرية ما، ولكن لعدم وجود نظرية عربية لعلم الاجتماع في الوطن العربي يقولون باختيار نظرية أو نظريات ـ بغض النظر عن مصدرها ـ والاستفادة منها في دراسة الواقع العربي. وتأتي بعد ذلك معايير تفضيل أو اختيار نظرية: هل لأنها أكثر النظريات علمية حسب أسس معينة؟ أم لأنها أكثر تعبيرا عن مصالح الجماهير؟ أم لأنها تجمع بين الميزات العلمية والايديولوجية؟ وكانت أغلب الآراء تميل ـ بعد تصورها لنظريات أكثر كفاءة وقدرة على فهم الواقع العربي ـ إلى ترشيح المادية التاريخية والبنائية الوظيفية[١٦].

قد يكون من أهم أسباب الوضعية الحالية لعلم اجتماع التنمية في الوطن العربي هو التردد والذبذبة النظرية والتوفيقية الايديولوجية وهذه من أخطر الظواهر بالذات في

دراسات التنمية، قد تكون هذه الحالة من سمات فكر المجتمعات الانتقالية عموما. ولكننا في الوطن العربي نعيش ظروفا لا تسمح لنا بالتبرير أو التأجيل في قضية الاختيار الايديولوجي فهناك وضع اقتصادي له طابع خاص بوجود الامكانات التي تعتبر مستحيلة والموارد الموجودة الغائبة أو الغنى الذي يزيدنا فقرا إضافة إلى المواجهة المباشرة والساخنة مع الاستعمار الجديد ووكيله الفرعي ـ الكيان الصهيوني.

يحاول الاختيار الايديولوجي المقترح في أغلب الكتابات الاجتماعية حل مشكلة العلاقة بين التراث والمعاصرة وبرغم كل الطروحات الجيدة نظريا لكن الواقع يشهد مفارقة بين التراث والمعاصرة وازدياد الشقة بين القديم والجديد. فهناك تيارات نشطة وفعالة في الحقل الفكري والاكاديمي تعمل على مصادرة انجازات عقلية قربت بين تراثنا والحداثة مما يجعل مهمة تحقيق الثالوث الذي مر ذكره ـ التراث والمعاصرة وقضايا الجماهير ـ كمنظومة ايديولوجية مستحيلة. توجد مفاهيم مرتبطة بالتنمية مثل الاشتراكية والقومية والعقلانية والعلم الحديث والعلمانية والعلاقة مع أوربا... الخ أصبح الافصاح عنها يدرج صاحبها ضمن فئات خطرة ومعادية لمجتمعنا وقيمنا ومعتقداتنا... الخ. «برغم أن هذه المفاهيم كانت في فترة الستينات عادية ومقبولة في المحافل الاكاديمية والفكرية». لذلك الدعوة للمزاوجة بين التراث والمعاصرة ليست بهذه السهولة في الواقع وهكذا تبقى قضية الاختيار الايديولوجي بدون حل.

يرجع أحد الكتاب المشكلة الى خصائص يتسم بها المثقف العربي عامة وهي الهجانة والاصلاحية والقصور، والسبب في ذلك أنه لم يجد تراثا يشكل له رصيدا كبيرا كما حدث في أوربا إنما وجد نفسه أمام تجربة أخفقت أو أرغمت على أن تخفق[١٧]. والهجانة الفكرية هنا تعني جمع المتناقضات ويصبح الباحث مثل الحاوي فهو قد يكتب دراسة امبريقية ثم يحليها وينمقها بنظريات دون أن تكون ذات صلة حقيقية بالدراسة. وهذا نقص فاضح في دراسات التنمية في الوطن العربي فالشكل المطلوب للبحث الاجتماعي في التنمية يتوقع فيه توحيد النظري والتجريبي وهذا لا يمنع غلبة أحدهما مع بقاء النسيج الموحد لهما. والهدف الأمثل للبحث الاجتماعي والذي يربط بين نظرية واضحة وواقع ملموس يحدده أحد الكتاب بأنه: «الوصول إلى علم عيني عن الموضوع بحيث لا يظهر الموضوع نفسه في جملته غير المنتظمة بل ككل منتظم، في العرض البسيط لكامل أجزائه وما يتعلق بها في وحدة تحديداته المختلفة وبعبارة أخرى: في بحث من هذا النوع لا يتوجب الانتقال من المعطيات الحسية الى التجريد وحسب، بل العودة من التجريد إلى ماهو عيني»[١٨].

لا يمكن فصل تخلف الدراسات الاجتماعية عن تخلف المجتمع العربي وبالذات كتابات التنمية لأنها تتناول موضوعاً يتصل مباشرة بتغيير الإنسان العربي. ولأن المجتمع العربي تابع ومتخلف ومواجه بمشكلات الصراع مع الامبريالية والصهيونية وبالوقوف ضد

التجزئة والتخلف. كل هذا يؤثر على الظروف الاجتماعية المنتجة للمعرفة ولذلك نجد أسباب تخلف علم الاجتماع ودراسات التنمية بالذات في واقع المجتمع العربي. فعندما نتحدث عن ضعف التكامل بين المؤسسات والباحثين في الوطن العربي فهذا مظهر للتجزئة والأقليمية؛ ومشكلة الاختيار الايديولوجي سببها انعدام الديمقراطية والحرية الفكرية واحترام اختلاف الآراء والحوار فمن ناحية الوطن العربي مغلق تجاه النظريات والأفكار الجديدة مما يصعب على الباحثين والاكاديميين مهمة التعرف عليها ونقاشها على مستوى يمكن من فهمها وتعميمها. يضاف إلى ذلك كمثال لتخلف المجتمع العربي محتوى وشكل التعليم القائم على التلقين والترديد والسلطة المركزية للمعرفة أي الكتاب المدرسي أوالمعلم.

علينا ألا نستنتج مما تقدم أن الصورة البحثية والنظرية قاتمة لهذه الدرجة، وذلك لأن العلاقة قائمة بين المجتمع والمعرفة بمعنى أن المعرفة في بعض الأحيان تحاول أن تؤثر بدورها ـ من خلال الوعي ـ على ظروف المجتمع. ومن هنا ظهرت مجموعات وأفراد لهم توجهات نظرية ومنهجية جادة وعميقة تحاول تخطي وتجاوز الواقع وتشق الطريق الصعب بريادة. نذكر منها على سبيل المثال «مجموعة اجتماعيي المعهد العربي للتخطيط» خاصة في بداية الثمانينات وتمثلها كتابات ونشاطات: عبد الباسط عبدالمعطي، دارم البصام، باسم سرحان ونادر فرجاني. وقد ساهمت بعدد من الندوات والمؤتمرات والحلقات النقاشية وكانت موضوعاتها غير تقليدية وخلقت منبراً للعديد من المفكرين المرموقين. ومن المحاولات الجماعية ظهور «سلسلة علم الاجتماع المعاصر» والتي نشرت بعض الكتابات ذات الطابع التجديدي والاستكشافي في مجال علم اجتماع التنمية وبالذات تراجم وكتابات محمد الجوهري والسيد الحسيني التي اهتمت بموضوعات مثل التكوين الطبقي والتبعية والامبريالية. يضاف لذلك وجود مراكز جادة مثل مركز الدراسات والابحاث الاقتصادية والاجتماعية ـ الجامعة التونسية، مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت. إضافة إلى المساهمات الفردية لعدد من المفكرين سيرد ذكرهم لاحقاً.

ستحاول الصفحات التالية عرض كتابات معينة سمتها الأساسية المعاصرة بمعنى تجاوز الطريقة التقليدية برغم تنويعاتها واختلافاتها وقصورها. والاختيار لا يخلو من نقص فقد يكون سبب الاختيار هو الانتشار أو جدة الأفكار وإثارتها للجدل، ولكن أهم سبب للاختيار هو تعرضها لقضايا حيوية تحتاج لمزيد من التوقف والجهد والبلورة. وقد يجمعها توجه نقدي بمعنى رفض الواقع والبحث عن بدائل. قد يلاحظ المتتبع لهذه الأدبيات اختلاف المقاربات أو المداخل النقدية التي تتراوح بين نقد نظري عام يصلح لمجتمعات عديدة متباينة، وإتجاه يحاول الانطلاق من المجتمع العربي، وكتابات تنقل سريعاً المواجهات النقدية للفكر الغربي ـ وهذه برغم ضعف الأصالة ـ لكن لها ميزة التعريف والتوصيل.

دراسات عامة ـ شاملة للتنمية:

ظهرت بعض الدراسات العربية الطموحة التي تحاول تجميع شتات مفاهيم ونظريات التنمية بالإضافة للجوانب التطبيقية أي طرق انجاز التنمية. وهي تقدم ـ حسب رأيها ـ صورة بانورامية شاملة لدراسة التنمية وتحاول أن تكون دليل عمل عام للاجتماعيين بعد تعريفهم على أهم التيارات السائدة. وبرغم أن كثيرا من الكتابات تتعرض بطريقة أو بأخرى لطرف من هذه الموضوعات كمقدمات ضرورية في كتاباتها عن التنمية إلا أن النماذج الثلاثة المختارة هنا حددت لنفسها مباشرة هدف متابعة أو نقد أو عرض أدبيات أو نماذج التنمية كما توضح عناوين الدراسات نفسها.

جاءت الدراسة الأولى مبكرا (عام ١٩٦٩) لتعريف القارىء العربي بأهم النماذج النظرية للتنمية وهي بعنوان «النماذج النظرية للنمو الاقتصادي في العالم الثالث» لبسام طيبي.[١٩] وتبرز الدراسة استفادة الاجتماعيين ـ على الأقل العاملين في أوروبا ـ من النظريات الاقتصادية في فهم التنمية. يرى الكاتب وجود ثلاثة اتجاهات.

١ ـ الاتجاه الرأسمالي الذي يقدم النموذج الليبرالي للنمو الاقتصادي.
٢ ـ الاتجاه الاشتراكي الاصلاحي يحتوي على لحظات رأسمالية واشتراكية.
٣ ـ الاتجاه الثوري الاشتراكي يعطي منطلقات نظرية للنمو الاقتصادي القائم على أخذ الطريق الثوري المتلزم بالاشتراكية العلمية.[٢٠].

يمثل الاتجاه الأول ـ حسب طيبي ـ نوركس Nurkse وروستو، ولكنه يركز على آراء نوركس حول التخلف والتي يلتقي حولها كل المنتمين لهذا الاتجاه. نلاحظ أنها تخلط بين أسباب وخصائص التخلف إذ تحصرها في: نقص رأس المال، وانخفاض الدخل السنوي للفرد، الانفجار السكاني، تناقض بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ثم نقص المبادرة الفردية والرأسمالية. وهذا ما تعارف عليه باسم «الحلقة المفرغة» وهي «إن دولة ما تكون فقيرة لأنها فقيرة» ويكون الحل في توسيع الأسواق التجارية عن طريق الاستثمار في عدد من الصناعات الصغيرة. هذا وقد فتحت هذه النظرية الباب فيما بعد لنقاشات التبعية والمعونات الخارجية والتصنيع. . . الخ.

أما الاتجاه الثاني فيسميه «النموذج المختلط للنمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة» ويمثل هذا الاتجاه اقتصاديون اشتراكيون ديمقراطيون مثل غونار ميردال، واقتصاديون ماركسيون مثل أوسكار لانجة إضافة الى ممثلي المدرسة الكلاسيكية الجديدة (الكينزية الجديدة). حوار هذا الاتجاه مفيد في استراتيجيات التنمية فهو يرد على موقف بعض الاقتصاديين من التخطيط، فقد ادعى البعض «أن عقلانية الأنظمة الاقتصادية المختلفة تأتي من السوق التجارية فالسوق هي التي تفرض أسس العقلانية الاقتصادية» ولأن

التخطيط يعني أن السوق ليست هي التي تفرض كل شيء إنما الخطة ولذلك فكل نظام اقتصادي ـ حسب آراء بعض الكلاسيكيين الجدد ـ يقوم على التخطيط هو نظام لا عقلاني.

أما الاتجاه الثالث فيرى الباحث أن أفكار باران هي التي تمثل ملامحه خير تمثيل خاصة استنتاجاته: «التخلف ظاهرة خلقتها الامبريالية ولن يذهب التخلف بدون القضاء على أسسه أي الامبريالية والطريق هو طريق الثورة الاجتماعية التي تأخذ من الاشتراكية العلمية كلا من النظرية والممارسة الثوريتين»[٢١].

يلاحظ على الدراسة جوانب ذاتية وموضوعية أثرت على طرح الكاتب ـ فهو متشبع بالثقافة الاوروبية الغربية وتياراتها المختلفة لذلك نجد بصمات حماس «اليسار الجديد» وثورة الطلاب ١٩٦٩، كذلك الاهتمام المبالغ فيه بالعالم الثالث بعد تجاهل طويل، والإنبهار بثورة الصين الثقافية وبالنموذج الكوبي والاعجاب بكفاح الشعب الفيتنامي إضافة إلى أن الكاتب كعربي كان منفعلا بهزيمة حزيران ١٩٦٧ فهو يكرر إدانة أنظمة رأسمالية الدولة أو البونبارتية (ص٦٣) التي ترفع لافتات تقدمية للاستهلاك المحلي. لذلك يمثل الكاتب الاختيار النظري الذي يرجح المعايير الايديولوجية المنحازة للجماهير ومصالح الأغلبية (راجع ص١٧) وهذا وحده غير كاف بدون معايير علمية مكملة. هذا الحماس جعل الكاتب غير دقيق في استعمال بعض المفاهيم الهامة فقد استعمل مصطلح النمو Growth في دراسته برغم أنه ليس اقتصاديا والنمو يمكن أن يحدث بدون طريق الثورة الاجتماعية التي يدعو لها الكاتب بإصرار. تبين هذه الملاحظة التطور الذي حدث حاليا في مفاهيم علم اجتماع التنمية فقد تخطت الكتابات المعاصرة استعمال النمو كمرادف للتنمية ولم تعد نقطة نقاش كذلك المصطلحات القريبة مثل التحديث والتصنيع والتغريب والتي كثيرا ما تداخلت في مدلولاتها. أما الآن فقد أصبح من البديهي التمييز بين هذه المصطلحات ولم تعد التفرقة بينها اكتشافا جديدا في كتابات الاجتماعيين العرب عن التنمية.

الدراسة الثانية بعنوان «متابعة ايجابية لأدبيات مبادىء ستة ونموذجان» لعادل حسين[٢٢] وهي من الدراسات الجادة التي اهتمت بالنموذج النظري المتكامل للتنمية مع أن الكاتب يرى أن هدف الوصول الى نظرية تنموية شاملة وأكثر وضوحا لم يتحقق بعد ولا يرى عيبا في عدم اكتمال الوضوح النظري في موضوع التنمية ومن الممكن التوصل مباشرة إلى نظرية جزئية. هذا الوضع لا يدعو للابتئاس الشديد ـ كما يقول الكاتب ـ إذ أن الثورة الصناعية أو مرحلة الاقلاع في انجلترة بدأت وتواصلت بدون نظرية متكاملة. ان اسهام آدم سميث النظري كان لاحقا للممارسة العملية.[٢٣] يبدو هذا الحديث وكأنه «تفاؤل الارادة» بالذات في هذا الصدد لأن مسألة التجربة والخطأ في عملية التنمية تكون على حساب

الشعوب. ولكن الكاتب لا ينفي ضرورة ما يسميه «وجود ضوابط نظرية» كما أن الوضوح النظري تطور نسبيا بسبب تراكم خبرات وممارسات تنموية مختلفة.

تتمثل الضوابط النظرية في وجود مبادىء أو سياسات متفق عليها وتلقى قبولا واسعا بين المهتمين بالتنمية برغم اختلافاتهم الايديولوجية وأجملها الكاتب فيما يلي:

١ ـ في العلاقات الدولية: مبدأ المواجهة بسبب تناقض المصالح بين الشمال والجنوب، أو الدول الغنية الرأسمالية والدول الفقيرة.

٢ ـ في دائرة العلاقات الداخلية: مبدأ الاعتماد على الذات وهو من المبادىء المتفق عليها برغم اختلاف الاتجاهات والتناول، ثم مبدأ التنمية كعملية مركبة بمعنى أنها ليست مجرد نمو اقتصادي ولكن تتضافر عوامل غير اقتصادية في عملية التنمية. ومبدأ القفزة الكبيرة أو الدفعة الكبيرة او الانطلاقة الكبيرة المركزة أي الهجوم الشامل في جبهة متسعة يتفق حول المبدأ ويختلف حول الطريقة. ثم مبدأ إعادة توزيع الناتج وأخيرا دور الدولة والتخطيط.

يتوصل الكاتب على ضوء هذه المبادىء الى وجود نموذجين عامين في التنمية: نموذج التنمية بالانتشار ونموذج التنمية المستقلة. ويرى أن المؤيدين لنموذج التنمية بالانتشار «يتركزون في علماء الدول الغربية الأكثر تمثيلا واتساقا مع المؤسسات الرسمية في هذه الدول (دون أن يعني الانحياز رابطة مصلحة مباشرة بالضرورة). وليس من قبيل الصدفة أن الاقتصاديين الغربيين الأكثر تحررا من هيمنة التيار العام وهم الأكثر قدرة على النظرة النقدية واقترابا من الموضوعية في البحث، ليس من الصدفة أن يكون هؤلاء في اطار نموذج التبعية/ الاستقلال»[٢٤].

أما النموذج الثاني فيمثل كتاب أمريكا اللاتينية أهم روافده بتركيزهم على علاقات التبعية والامبريالية وتحديد الاستقلال الحقيقي كهدف نهائي وأصبح لهذه المدرسة أنصارها في الوطن العربي خاصة بين الاقتصاديين[٢٥].

تتعرض الدراسة لاستراتيجية اشباع الحاجات الأساسية ويقف الكاتب مع التعريف الذي يرى في هذه الاستراتيجية تحقيقا للمبادىء الستة وانحيازا لنموذج الاستقلال ويهدف لكسر التبعية. لأن استراتيجية اشباع الحاجات الأساسية يؤدي منطقها الداخلي الى تكامل المبادىء الستة، ففي العلاقات مع العالم الخارجي تتفق الاستراتيجية مع غاية الاستقلال لأنها تؤدي اقتصاديا الى تقليل الاعتماد على الخارج بتغيير نمط الاستهلاك والانتاج ويعطي أمثلة لربط المبادىء بالاستراتيجية.

يتخذ الكاتب موقفا ضد مفهوم التحديث بمعناه السائد فهو يؤكد مفهوم الاستقلال المركب والتجدد الذاتي ويرى أن «تشغيل نموذج التنمية المستقلة، برغم اتساقه المنطقي،

أمر بالغ الصعوبة اذ التحم باستراتيجية اشباع الحاجات الأساسية، وتحدد عمقه الكامل في تعديل نمط الاستهلاك السائد تعديلا كبيرا (. . . .) فهناك عادات تشكلت وأصبحت حقيقة مادية يصعب ازالتها ولكن برغم هذه الصعوبة البالغة تظل امكانية تشغيل هذا النموذج أكثر احتمالا من تشغيل نموذج التنمية بالانتشار المعدل (بشهادة أصحابه) لإحداث تنمية جادة منتظمة. وإذا كانت الصعوبة تبدو مجسدة في نموذج الاستقلال، لأن الحسابات العادية لعالم الاقتصاد والاجتماع تبدو كذلك، فإن هذا يذكرنا بعجز العقول الالكترونية عن حساب طاقة الشعوب في لحظة مواجهة تاريخية. ولا شك أن تحقيق نهضة هو من اللحظات التي لا تخضع للحسابات التقليدية»[٢٦].

يقدم الكاتب في هذا العمل الموجز المكثف عرضا جيدا للمبادىء والنموذج المطلوب للتنمية المستقلة والتي يجب أن تتمحور حول ذاتها هنا، هي الأمة العربية. ويتجه الكاتب في دراسات لاحقة نحو ضرورة الاستقلال الحضاري والتكامل بين الدول العربية ويرى أن مفهوم التنمية المستقلة أوسع من مفهوم التنمية الاشتراكية[٢٧]. ولكن يبدو أن الكاتب يبحث أو يبشر بالطريق الثالث وهذا اتجاه حضاري استقلالي جيد غير أنه يمكن أن يفسر أبعد من العلاقات الدولية المتوازية بل يمتد ليشمل المساواة بين النموذجين الاجتماعيين للتنمية ورفضهما معا ظاهريا ولكن في الواقع يكون الحياد مجرد تمرير للانحياز بصورة مقبولة لنموذج ما أو حتى لمعسكر. قد تكون النية حسنة ولكن التجربة أثبتت احتمال التقاء الطريق الثالث بإحدى الطرق الأخرى وينتهي بتبعية مبطنة بالاستقلال.

يحاول محمود الكردي في دراسته بعنوان «قضية التخلف والتنمية في علم الاجتماع رؤية نقدية» تحديد علاقة علم الاجتماع بقضية التخلف والتنمية ومعرفة سلبيات وايجابيات هذه العلاقة «وبحثا عن الدور الحقيقي الذي لعبه علم الاجتماع - ولا يزال - في حالة التخلف على وجه التحديد، وما إذا كان يسعى مخلصا إلى تجاوزها، أو أنه يعمل جاهدا على تكريسها، أو أنه لم يزل يتخبط بين هذا وذاك منساقا بجهالة أحيانا أو متعمدا التضليل أحيانا أخرى»[٢٨] وواضح أن الدراسة تضع على عاتق علم الاجتماع عبئا كبيرا ومسئولية نظرية وعملية صعبة تتمثل في مناهضة التخلف، ولا أدري هل يتم ذلك باجلاء الحقائق وتعرية زيف فهمنا للتخلف أم تتعدى إلى مرحلة المطالبة بالفعل أكثر؟ ويبدو أن المهمة الأولى هي المطلوبة لذلك يتعرض الكاتب لعدة جوانب في الموضوع فيبدأ بتحليل المنظور التاريخي - الجغرافي لمفهومي التخلف والتنمية إضافة إلى توضيح الجوانب السوسيو - اقتصادية لاهتمامات العلوم الاجتماعية بمسألة التخلف والتنمية ويذكر أن مقصده هو «تنقية المفهوم» الذي صار في حد ذاته كأنه أحد مكونات المشكلة[٢٩]. ثم يناقش قضية التخلف في علم الاجتماع بين التأثير الايديولوجي والتحليل الموضوعي ثم يعرض الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع لفهم موضوع التخلف والتنمية ثم علم الاجتماع في

بلدان العالم الثالث وقضية التخلف والتنمية ودراسات التخلف والتنمية في علم الاجتماع في مصر ـ رؤية تقويمية وأخيرا الخاتمة عن الخطوات المستقبلية لدراسة التخلف والتنمية في مصر.

اهتمت الدراسة كثيرا بمفهوم التخلف وعرضه ضمن المنظور التاريخي للعلاقة الاستغلالية ودور الاستعمار العالمي ولكنه دمج المنظور التاريخي مع المنظور الجغرافي أو الحتمية الجغرافية ـ وحتى لو كان القصد نقد النظرية الأخيرة فقد أضاع الكاتب قوة تحليل دور الاستعمار في عملية التخلف لأن مسألة تأثير المناخ على التخلف أو الدور الحضاري عامة أصبحت موضوعا منقرضا في الدراسات المعاصرة. كانت فرصة جيدة لتعريف القارىء على النظريات الخاصة بدور الاستعمار في التخلف.

ينقد الكاتب في الجزء الثاني من الدراسة الكتابات التي تركز على الجانب الاقتصادي البحت في التخلف ويراه تناولا ناقصا ويعتقد أن ذلك تم «في كثير من مواضعه في التراث المتوافر ـ سواء كان غربي المصدر أو شرقيه ـ بقصد وتعمد وذلك بغرض ايهام الدول المتخلفة بأن المسألة لا تخرج عن بعدها الاقتصادي المادي وطالما أنها ـ أي تلك الدول ـ تعاني من فقر مادي (وقد يكون مظهريا وليس حقيقيا) فإن فرصتها في تحقيق النمو الذاتي لها ضئيلة، إن لم تكن منعدمة»[٣٠].

يصعب الاتفاق مع الكاتب على هذه التآمرية التي تقصد تضليل شعوب العالم الثالث وايهامها بفقرها. فقد يكون التحليل خاطئا لأنه يضخم الجانب الاقتصادي، ولكنه الأكثر بروزا ودراسته ممكنة وفي متناول الباحثين. ويطالب بمناقشة القضية ككل متكامل، وهذا مطلب أغلب الاجتماعيين في الفترة الأخيرة. ويأتي الجزء الثالث مكملا لهذا المطلب وبرغم أنه يناقش التأثير الايديولوجي والتحليل الموضوعي في موضوع التخلف والتنمية فهو يتعرض لمتغيرات يرى ضرورة تحليلها مثل: فحص الاطار الشامل لمناطق التخلف في العالم، الهيكل الاقتصادي، دراسة التركيب الاجتماعي والتعرف على النظام السياسي، تحليل التفاوت بين البلدان المتخلفة ذاتها وادراك خصوصية نماذج التخلف وضرورة التقويم الموضوعي لخبرات التنمية في دول العالم الثالث.

الدراسة ذات أهداف طموحة وتعرضت لقضايا عديدة بصورة سريعة ولم تسبر غورها أو تحدد المطلوب نظريا ومنهجيا. يتوقع في الرؤية النقدية أن تتخطى ما هو موجود نظرا لظهور بدائل أخرى ـ نظريات جديدة مثلا ـ ولكن نلاحظ ان الكاتب اقترح متطلبات ذات طابع فني بحت مثل ضرورة وجود استراتيجية للبحث العلمي وتكوين فريق متكامل للبحث لدراسة ظواهر التخلف والتنمية المختلفة(ص٤٢). كذلك يطلب دراسة خصوصية المجتمع المصري من كل النواحي وهذه دعوة قد تكون مقبولة شريطة أن تلبي الحاجة من أجل الوصول إلى نموذج تنموي عربي مستقل وتصبح الخصوصية هنا خصوصية

عربية أبعد من الحدود القطرية. وهذا ليس شعارا سياسيا ولكن أي استراتيجية للتنمية المستقلة أو حتى الدفعة الكبرى لن تكن قطرية اطلاقا ولابد أن تبدأ من تكامل القدرات والطاقات والموارد العربية.

اشكالية تعريف التنمية والتخلف:-

شغلت مسألة تعريف مفاهيم التنمية والتخلف كتابات الاجتماعيين العرب بشكل واضح. فقضية تحديد المفاهيم من أكبر اشكاليات العلوم الانسانية عامة وبالذات علم الاجتماع لحداثته ولتداخله مع علوم أخرى. ويزداد الأمر تعقيدا لدى الاجتماعيين العرب لأن علم الاجتماع الحديث ذو جذور غربية فهو نتاج المجتمع الصناعي الغربي لذلك مفاهيمه أوربية أصلا، كما أن أغلب الباحثين لهم صلات بأوربا إما مباشرة أي تلقوا تعليمهم هناك أو غير مباشرة من خلال الاطلاع والترجمة. كذلك أثر الطابع الادبي والبلاغي للغة العربية بالذات غنى اللغة بالمترادفات والتشبيهات مما يجعل الباحث يعتمد على الاشتقاقات اللغوية أكثر من الجانب الاصطلاحي. ومن أوضح الأمثلة لذلك انشغال كثير من الكتاب بكلمات نما ونموا واستعماله للزرع أو الفرق بين تغير وتغيير فهي في الحالتين Growth حسب الاصطلاح الاوربي. لذلك نجد كثيرا من المفاهيم فضفاضة واحيانا متناقضة وهذا يعكس الجانب الانتقائي في استعمال المفاهيم والذي يخرج في أحيان كثيرة عن السياق الفكري للموضوع المطروح. وهذا لأننا نعتقد بأن المصطلحات محايدة وننسى أنها نتيجة لمواقف ايديولوجية وفكرية محددة ولذلك فهي مشحونة بكثير من الانحيازات والمواقف الخفية. فاستعمال النمو كمصطلح يدرج صاحبه في مدارس معينة نظرية التحديث مثلا حتى وإن لم يقصد ذلك.

برغم وصفنا المستمر لتعريفاتنا ومفاهيمنا بالعلمية والموضوعية إلا أن اطلاقنا هذه الصفات عليها لا يعني أنها أصبحت كذلك فمازال كثير من المفاهيم والتعريفات غير دقيق وبالتالي غير علمي. ويمكن ارجاع هذه الحالة - لو عممنا - لانعدام أو ضعف تأثير الفكر العلمي في مجتمعنا وفي مؤسساتنا العلمية. ولذلك لايعقل أن يكون الانسان علميا بصورة وقتية أي عندما يكتب مقالا أو يشارك في ندوة أو يلقي محاضرة مثلا ثم يخلع عنه ثوب العلمية بعد ذلك. فالعلمية هي فكر وسلوك وفعل، وهي قدرة على فهم كل الظواهر وعلاقات هذه الظواهر على ضوء سببية عقلانية أو منطقية أو تجريبية.. الخ. وينعكس التفكير العلمي بالتأكيد على الممارسة والسلوك اليومي وعلى الشخصية وتماسكها ولا يقتصر فقط على الجانب الاكاديمي . ولكننا نجد ازدواجية واضحة عند اغلب الباحثين العرب حيث يتعايش العلم والخرافة معا في عقل واحد، ويظهر التناقض في عدم دقة المفاهيم والتعريفات وبالتالي النتائج. وفي كثير من الاحيان نجد عناوين مقالات وحتى كتب تختلف تماما عن محتوى ومضمون العمل.

اضرت الظواهر المذكورة بالتطور النظري لعلم اجتماع التنمية في الوطن العربي وان كان هذا لا ينفي وجود بعض التطور والاتفاق حول عدد من المفاهيم الرئيسية. وسأحاول في الصفحات التالية عرض بعض المفاهيم ذات الأهمية مثل التنمية والتخلف في كتابات بعض الاجتماعيين العرب.

تأثرت العديد من كتابات علم اجتماع التنمية بكتابات الرواد لذلك نجد أن تداخل مفهومي التنمية والنمو كان نتيجة الكتابات الأولى التي عتمت المفهومين. إذ يقول مؤلف رائد في التنمية الاجتماعية مبينا الفرق بين المفهومين: بأن اصطلاح النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة أما التنمية فعبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن؛ ويشرح هذا المعنى حرفيا «بأن الزيادة الثابتة في النسبة المئوية للمتعلمين والمتعلمات إلى مجموع السكان مؤشر من مؤشرات النمو الاجتماعي أما التنمية فتتحصل في التعليم في مرحلة النمو الاجتماعي السريع وخلال فترة ممتدة من الزمن»[٣١] ولا نلاحظ فرقا واضحا خاصة وقد اعتبر النمو هو الزيادة الثابتة أو المستمرة فصفة مستمرة تقربه من مفهوم التنمية من ناحيته التراكمية والسريعة. كما تأثرت بعض الكتابات في تحديد الفرق بمفاهيم للامم المتحدة أوردها الكاتب: «التنمية تشتمل على النمو والتغير، والتغير بدوره اجتماعي وثقافي كما هو اقتصادي وهو كيفي كما هو كمي»[٣٢] ويستمر هذا التأثير وبعد عقد من الزمان نجد من يؤكد بأن التنمية لها بعدان يتمثلان في النمو الاقتصادي والتغير الاجتماعي[٣٣]. ومن الآثار الجانبية لهذا الفهم أن التنمية كانت تقسم في كتابات الاجتماعيين العرب إلى تنمية اقتصادية وتنمية اجتماعية ثم تفرعت إلى تنمية سياسية وتنمية ادارية إضافة إلى التنمية الريفية وتنمية القطاعات أي التنمية التعليمية أو الصحية أو الثقافية.. الخ.

انحسر الفهم والتقسيم السابقان تدريجيا في أدبيات علم اجتماع التنمية فقد كانت هذه التجزئة في الفهم تدل على غلبة النهج التجريبي وانعدام النظرية لذلك كان تصور هذه الكتابات للتنمية هو مجرد نمو أو تقليد للنموذج الغربي المعتمد على التحديث بواسطة نقل التكنولوجيا أو وجود المنظم أو تغيير الاتجاهات أو الادخار وتوسيع الاسواق.. الخ ولكن واقع فشل التجارب التنموية للمجتمعات التي اختارت ذلك الطريق اجبر الباحثين على معالجة التنمية كمفهوم شامل. ويقودنا هذا إلى متابعة بعض الاسهامات في تعريف التنمية والتخلف من منظور أكثر شمولا.

كان أغلب الاجتماعيين يقول بوجوب تحديد التخلف كمدخل للتنمية ولكن في البداية ساد ارتباك المفاهيم أيضا وبالذات في تحديد عوامل وأسباب التخلف من جهة، وخصائص وصفات المجتمع المتخلف من جهة أخرى. فقد نجد في بعض الكتابات من

يرى أن الزيادة السكانية أو ارتفاع نسبة الأمية أو انخفاض متوسط دخل الفرد من أسباب التخلف. هذا وقد بدأت الكتابات الأخيرة في التخلص تدريجيا من هذا الخلط. ولكن مازالت الناحية الاحصائية غالبة في تحديد معايير التخلف والناحية الاحصائية ليست عيبا في حد ذاتها ولكن المطلوب هو كيف يستنطق الاجتماعي الأرقام ويفسرها ويؤولها بصورة تختلف عن طريقة الاقتصاديين والاحصائيين عامة. يرى البرتيني أن نقيم على النظرة الاحصائية نظرة بنيوية إذ يقول: «فيؤخذ بعين الاعتبار عندئذ الطبيعة لا الدرجة فحسب: فمن بلد متقدم إلى آخر متخلف يكون الاقتصاد والمجتمع مختلفين اختلافا أساسيا من حيث بنيتيهما. إن هذه الطريقة هي تقريبا كمحاولتنا قياس المسافة التي تفصل بين سيارة انتجتها معامل رينو عام ١٩٠٠ وبين أحدث سياراتها: فالفروق بين السيارتين، فيما يتعلق بالسرعة واستهلاك المحروقات لا تعطينا سوى فكرة هزيلة. ما ينبغي فحصه هو المحرك وعند ئذ يظهر التفاوت في الانجازات على أنه اختلاف في البنية»[٣٤].

الاتجاه نحو الفهم الشامل أو البنائي للتنمية يترسخ في كتابات الاجتماعيين ولكن للكثيرين فهمهم الخاص في تحليل النواحي البنيوية اذ يظهر التركيز على جوانب معينة يؤثر في إبرازها التخصص أو القناعات. فالانثروبولوجي يميل إلى ابراز الجوانب الثقافية أكثر، واجتماعي آخر يركز على مظاهر تنظيمية للمجتمع وهكذا. هذه الاختلافات يمكن أن تنوع المداخل والمنطلقات ثم تتجمع لترى علم اجتماع التنمية في حالة البحث عن التماثلات والتشابهات أكثر من المتضادات والمتناقضات.

من أمثلة هذه الآراء يشخص أحد الاجتماعيين أسباب التخلف بأنها« ترجع جميعا إلى بعض أساليب السلوك والظواهر ذات الطبيعة الاجتماعية والثقافية وبالتالي إلى ظروف اجتماعية بنائية» فالتخلف «نقص في الدافعية أو ضعف الحوافز المحركة الدافعة نحو النمو والتقدم والتي تنتشر في تلك الحالة في صورة تيارات أو ظواهر اجتماعية مميزة للحياة النفسية والاجتماعية للشعوب المتخلفة»[٣٥] يعلي هذا الاتجاه من الجوانب الثقافية والاجتماعية اذ يعتبرها آخر مستويات التنمية فالكاتب يقول بأن التنمية تتم على مستويات ثلاثة: تكنولوجي واقتصادي واجتماعي وننتقل من المستوى الفني إلى المستوى الاقتصادي الاجتماعي وأخيرا إلى المستوى الثقافي الاجتماعي.[٣٦] ولا تلعب الناحية الاقتصادية - حسب الكاتب - دورا حاسما ونهائيا في عملية التنمية ما لم يتغير سلم القيم لأن السلوك الاقتصادي يظل جامدا في طابعه العام وقد تكون زيادة الدخل - مع القيم السائدة - سببا في خفض الجهد الاقتصادي (القناعة مثلا). وينتهي هذا الاتجاه الى اعتبار التنمية عملية تغير ثقافي موجه وبالتالي يطغى على البنائية هنا المدخل النفسي أو الثقافي لذلك يعرف الكاتب علم اجتماع التنمية: «بأنه تطبيق القضايا والمبادىء ومناهج البحث والمفاهيم السوسيولوجية على دراسة الوقائع والمشكلات الناشئة عن التغيرات الدينامية في الثقافة»[٣٧].

أما المثال الآخر ذو الطابع الاجتماعي والذي لا يتكىء على الناحية الاحصائية فقط فهو يعرف التخلف بأنه «ظاهرة تصيب بعض المجتمعات وتعني بطء الحركة في تحقيق النمو الذاتي لها (وليس اللحاق بغيرها) وهي تنبع أصلا من تأثيرات تفاعلية خارجة (وليست متأصلة في كيان المجتمع بيولوجيا أو وراثيا) تتجسد في سوء استغلال الطاقات المادية الكامنة وضعف التركيب الاجتماعي والاطار الثقافي القائمين وعدم كفاية النظام السياسي في تحقيق استقرار المجتمع»[٣٨] ونتيجة لهذه الحالة تظهر مشكلات يتعرض لها الهيكل الاقتصادي تتمثل في التبعية وخلل في البناء الاجتماعي الثقافي يتضح في تقليدية نسق القيم وغياب النظام السياسي مثل فقدان التربية السياسية.

يورد الكاتب مفهوم التخلف كمعادل لمشكلات التنمية ويمس قضايا التبعية والاستقلال والاعتماد على الذات ولكنه يعود إلى النواحي النفسية فهو يرى أن تخطي التخلف يتطلب الرغبة في ذلك ولا تأتي الرغبة إلا بإدراك حقيقي للمشكلة والذي يتطلب بدوره توافر القدرة على التغيير (ص٤٥١).

يلوم الكاتب المهتمين بالتنمية لأنهم يتناسون الناحية الاجتماعية ويقول أن الهدف مهما اختلفت الايديولوجيات هو زيادة طاقات الفرد ليتمكن من تحقيق متطلباته الرئيسية ثم الكمالية في المجتمع (ص٤٦٦) ألا يلتقي هذا الطرح أو يشبه مرحلة الاستهلاك الوفير عند روستو؟ هذه الحالة تتكرر أي أن يتبنى الكاتب ما رفضه في البداية. وهذا يرجعنا لقضية الوضوح النظري والذي يوجه أي دراسة من بدايتها إلى نهايتها في خط متصل ومتسق.

محاولات تنظير وممارسة تنموية:ـ

تعددت المحاولات لايجاد النظرية والمنهج التطبيقي الأكثر كفاءة ويقوم الاجتماعيون بجهود مستمرة من أجل الوصول إلى تصور شامل ومقنع لمفهوم التنمية.وقد تكون ميزة الاجتماعيين أنهم أتوا بعد الاقتصاديين في دراسة التنمية، كما أن ميدان معرفتهم أكثر اتساعا لأنه يدرس الظواهر الاجتماعية ومنها النظام الاقتصادي ويدرس المجتمع كمجموعة نظم أو انساق متكاملة سواء في علاقتها الوظيفية أو البنيوية. وهذا ما مكنهم من أن يتوصلوا إلى أن التنمية علم وسياسة معا. وهنا يقول أحد الاجتماعيين البارزين:ـ

«التنمية هي التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال ايديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها وهذا يعني أن عملية التنمية تستهدف تغييرا أساسيا في البناء الاجتماعي بما يتضمنه من مختلف الأهداف».[٣٩]

إن الفكر التنموى لدى الاجتماعيين العرب يسعى لتقليل جوانب قصوره بدءًا من تحديد الجوانب التنظيرية ثم تمهيد الطريق للممارسة الصحيحة. لذلك يتكثف العمل في

الفترة الحالية لكي يكون في حجم التحديات ونستطيع القول بأن مجالات البحث والدراسة في السنوات الأخيرة مع اشتداد الأزمة العامة وتردي الأوضاع اتسعت كثيرا وقامت محاولات فكرية وأكاديمية عديدة لتطوير علم اجتماع التنمية في الوطن لعربي، برغم أنه في أكثر الأحيان لم تكن الاضافات في المستوى المنشود، وتعرض الصفحات التالية بعض الأعمال الأخيرة.

قام الاجتماعيون بتصنيف اتجاهات علم الاجتماع في دراسة التخلف والتنمية ومن الدراسات الجادة تقسيم السيد الحسيني للاتجاهات الحديثة كما يلي: (٤٠).

١ - اتجاه النماذج أوالمؤشرات.
٢ - الاتجاه التطوري المحدث.
٣ - الاتجاه الانتشاري.
٤ - الاتجاه السيكولوجي أو السلوكي.
٥ - اتجاه المكانة الدولية.
٦ - الاتجاه الماركسي الجديد.

وفي دراسة لعلية حسن حسين عددت الاتجاهات النظرية في التنمية كالتالي. (٤١)

١ - الاتجاه التطوري
٢ - اتجاه النمو النسقي.
٣ - الاتجاه السيكولوجي.
٤ - اتجاه التحديث.

ويستعمل نبيل السمالوطي مصطلح مدخل عوضا عن اتجاهات نظرية لأنه يريد في النهاية أن يدعو إلى مدخل تكاملي متعدد النظم وهذه الدعوة غير ممكنة في الاتجاهات النظرية لأن الاتجاه يقوم على أفكار أساسية محددة تميزه عن الآخر بينما المدخل الواحد يمكن أن تستعمله عدة نظريات مثلا المدخل الاقتصادي يمكن أن يندرج ضمنه روستو وماركس وشومبيتر ولانجه وغيرهم. وأخذ التقسيم عند الكاتب الشكل التالي: - (٤٢)

١ - مدخل النماذج المثالية.
٢ - مدخل المتصلات الثقافية.
٣ - مدخل التحضر.
٤ - مدخل المراحل التاريخية.
٥ - المدخل الاقتصادي.
٦ - المدخل العنصري.
٧ - المدخل الديمغرافي.
٨ - المدخل الماركسي.

يقسم سعد الدين ابراهيم النظريات الاجتماعية في التنمية أو نظريات التنمية الغربية إلى أربع نظريات:ـ[٤٣]

١ ـ اتجاه الانماط المثالية للمؤشرات.

٢ ـ اتجاه الانتشار الثقافي الحضاري.

٣ ـ اتجاه تغيير الأفراد نفسيا.

٤ ـ الاتجاه الاقتصادي في التنمية.

راوحت الكتابات العربية حول الاتجاهات النظرية في اطار لا يخرج كثيرا عن العرض المتقدم ذكره برغم أن بعض الدراسات المعاصرة قامت بتصنيف هذه الاتجاهات في فئتين نظريتين أكبرهما: فئة نظريات التنمية البورجوازية الغربية وتشمل التحديث والانتشار والنماذج أو المؤشرات والسيكولوجي وغيرها من المداخل والاتجاهات ذات الطابع الوظيفي واللاتاريخي.

والفئة الأخرى تضم الاتجاهات البنائية والمادية ـ التاريخية وتهتم بتحليل موضوعات مثل التبعية والامبريالية والتكوينات الطبقية في العالم الثالث وعلى وجه الخصوص نمط الانتاج الآسيوي.

والملاحظ أن أغلب الكتابات تتجنب لأسباب عديدة ـ ليس من بينها الأمانة الأكاديمية ـ دراسة الفئة النظرية الثانية وتتوقف عند عرض النظريات الوظيفية المتنوعة المداخل أو الأشكال.

هناك توجه في الفترة الأخيرة نحو الاهتمام ببعض الموضوعات البنائية والتاريخية بالذات موضوع الامبريالية والتبعية والتكوين الطبقي في المجتمع العربي. ولكن هذا الاتجاه مازال محصورا ومحاصرا أيضا. ففي الجو المكارثي الذي يسود المجتمع والجامعات العربية يخشى الباحثون مغبات التعرض لمثل هذه الاتجاهات النظرية والتي أصبح تدريسها عالميا من تقاليد كل الجامعات وبالذات جامعات كبرى الدول الرأسمالية مثل ألمانيا الغربية وفرنسا والولايات المتحدة. وتضم أقسام علم الاجتماع هناك اعداداً كبيرة من منظري ومؤيدي هذه الاتجاهات النظرية ومن ناقدي الاتجاهات المذكورة ولكن لا يتوانون عن دراسة وتحليل وعرض الاتجاهات بحياد وجدية علمية. وسأحاول في الصفحات التالية تتبع بعض الكتابات العربية التي أهتمت بهذه النظريات البديلة في فهم التخلف والتنمية في العالم الثالث.

يمكن اعتبار كتابات السيد الحسيني في هذا المجال من الدراسات الرائدة ذات المستوى الجيد بين الاجتماعيين العرب التي اجترحت ميدان دراسة التبعية والامبريالية. ففي كتاب «التنمية والتخلف ـ دراسة تاريخية بنائية»[٤٤] يفرد المؤلف حيزا كبيرا لهذه

الموضوعات، فهناك موضوع عن «التنمية بين النظرية والممارسة»(٤٥) وخصص فصلا «عن الامبريالية والتخلف» فكان له فضل تعريف القارىء والطالب العربي على آراء هامة لشخصيات مثل فرانك وباران وسويزي وماجدوف ومانديل وشومبيتر وغيرهم بطريقة مختصرة ومنظمة تفيد الذين قد لا يتوصلون للكتابات الأصلية أو المترجمة للعربية، وواضح اهتمامه بما أسماه نظريات غير أوربية في الامبريالية.

تحتاج موضوعات التبعية والامبريالية لمعالجة معمقة وكثيفة من قبل الاجتماعيين العرب وإلا تصبح المناداة بضرورة التنمية المستقلة لا معنى لها، وكذلك لا يستقيم نقد نظريات مثل الانتشارية والنماذج المثالية والتحديث والتغريب والتنمية من فوق والانجازية.. الخ دون نقد ودراسة التبعية أو الامبريالية. يبدو أن قول ماجدوف عن مثقفي الولايات المتحدة قد يصح على بعض الاجتماعيين العرب فقد لاحظ أن «المثقفين ذوي التربية الحسنة» في الولايات المتحدة قد اتبعوا قاعدة ألا يستعملوا أبدا مصطلح الامبريالية، ومثال ذلك من جهة أخرى التعبير عن نفس الشيء في الحديث عن حق الولايات المتحدة كما قال روبرت كينيدي «في الإدارة الروحية لكوكب الأرض»(٤٦).

اتجهت بعض دراسات التنمية في الفترة الأخيرة نحو دراسة اثر التكوينات الاقتصادية الاجتماعية أو البناء الطبقي على ظاهرة التخلف وعلى عملية التنمية الشاملة خاصة في عجز بعض الاقطار برغم الامكانيات عن كسر حلقة التخلف. اهتمت هذه الدراسات في البداية بالتكوين الطبقي في القرية أو الريف لأنها أكثر المناطق تمثيلا للتخلف لذلك نجد كتابات لاجتماعيين مثل محمود عودة وعبدالباسط عبدالمعطي ومحمد الجوهري(٤٧) تعنى بالقرية والقطاع الزراعي في البلدان النامية. وفي البداية لم تكن بعض الدراسات تربط بصورة مباشرة ومحددة بين التفاوت الطبقي وعجز التنمية ولكن تعالجه ضمن اطار المساواة والعدل الاجتماعي.وظهر ربط التفاوت الطبقي بالتنمية كعقبة في عملية الانتاجية المرتفعة والتوزيع العادل، وموقع البورجوازية المحلية والفئات الطفيلية في علاقات التبعية والتغلغل الامبريالي - في كتابات لاحقة.

تعد ندوة «الاطار الفكري للعمل الاجتماعي العربي» التي عقدها المعهد العربي للتخطيط بالتعاون مع الدائرة الاجتماعية بالامانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية في سبتمبر ١٩٨١ بالكويت - من أهم اللقاءات الفكرية التي حاولت توصيف الواقع التنموي والتصور المعياري له برسم خريطة اجتماعية للبناء الطبقي في الوطن العربي(٤٨) وتوصلت الورقة التجميعية والنقاشات العامة في الندوة الى استنتاجات عن التنمية أو العمل الاجتماعي منها «أن البنى المؤسسية والاجتماعية قد استجابت في

غالب الحالات لحاجات النخبة وليس لحاجات الجماهير، وعليه فإن المبادرات الابداعية للأخيرة لم يتم استثمارها بل قهرها أحيانا باعتبارها وفق تلك الحسابات كفيلة بالاخلال بالتوازن»[٤٩] وظهر الاتفاق حول ضرورة أن يعالج الاطار الفكري للعمل الاجتماعي قضية التنمية كعملية «لصالح كافة الفئات الاجتماعية مع تركيز خاص على مصلحة الفئات المحرومة والأقل حظاً»[٥٠] وطرحت الندوة السؤال الذي يتوجب على الباحثين البدء منه إذا أرادوا الوصول إلى فهم وحلول علمية لاشكالية التنمية العربية:ـ

«هل يمكن السير في طريق التطور الرأسمالي لتحقيق تنمية عربية؟ أم أن معضلة هذا التطور، تحول دون تحقيق هذه التنمية؟ نظراً للخصائص الهامشية والتابعية للرأسمالية العربية ونظرا للمحددات الكابحة التي يضعها عليها النظام الرأسمالي العالمي».[٥١]

يقوم «مشروع المستقبلات العربية البديلة» تحت اشراف هيئة الامم المتحدة بانجاز برنامج بحثي بعنوان «العلاقة بين التركيبات الطبقية والتنمية في الوطن العربي» وقد حددت أوراق عمل الندوة الخاصة بالموضوع المجالات التي سيهتم بها المشروع والابحاث المقدمة وهي:ـ [٥٢]

أ ـ أنماط التنمية الاقتصادية والاجتماعية السائدة وتأثيرها على أساليب الانتاج وبروز طبقات اجتماعية جديدة، وتقوية أو إضعاف بعض الطبقات القائمة.
ب ـالتغيرات الاجتماعية الأساسية وتأثيرها على الحراك الاجتماعي داخل الطبقات وبينها.
جـ ـتأثير التنمية على تخفيف الفوارق بين الطبقات أو تعميقها.
د ـ تأثير التنمية على بروز تحالفات جديدة أو إنهاء تحالفات طبقية قائمة.
هـ ـتحديد أي الطبقات والفئات الاجتماعية يقع عليها العبء الأكبر في التنمية ولصالح من ستوجه التنمية في المستقبل.

من الواضح أن مثل هذا التوجه البحثي يحتاج لرعاية مؤسسات وأن تقوم به فرق بحث ليمهد الطريق أمام الصعوبات المختلفة مثل الاختلافات النظرية والمنهجية حول المفاهيم والمناهج المستخدمة، إضافة الى ندرة ودقة المعلومات عامة والاحصائية بوجه خاص لسد هذه الثغرة في الادبيات التنموية أعني إهمال العلاقات الطبقية في التنمية وهو ضرورة ملحة ومن الملاحظ أن بعض الاجتماعيين في بعض بلدان المغرب العربي أعطوا هذا الجانب اهتماما كبيراً ونجد فيه دراسات متكاملة مثل كتاب مغنية الأزرق.[٥٣] كذلك في النقاشات ـ بالذات في الجزائر ـ تتجه المداخلات نحو تحديد النموذج التنموي هل هو

رأسمالي أم اشتراكي أم لا رأسمالي «انتقالي» وبالتالي تعين الفئات القائمة بالتنمية والمستفيدة. ويظهر الحديث عن النموذج الاشتراكي القومي المستقل والمتفاعل مع الفكر والمكاسب الاشتراكية في العالم المتناقض بالضرورة مع الفكر الرأسمالي»[٥٤] وفي رأيي أن وجود تجربة معينة في القطر تحاول برغم السلبيات شق طريق مستقل يكون لها انعكاساتها على أولويات موضوعات محددة وعلى ظهور طروحات بعينها. كذلك اتسع نطاق الاهتمام بهذا الموضوع بصورة عامة كمحدد للتنمية مثال ذلك ندوة «التركيب الاجتماعي والتنمية»[٥٥] وتأكيد أن الاختيار التنموي محكوم بتوجهات السلطة السياسية وطبيعتها الطبقية وعلاقتها مع الطبقات الأخرى[٥٦] بلورة هذا الطرح يساهم في النهاية في تجميع الجهود البحثية التنموية في قضايا جوهرية بدلا من انشغالها بالجوانب الفنية في عملية التنمية كما هو حادث الآن في الكتابات التي تفقد جهدا بيّنا في معالجة المعوقات والاستراتيجيات دون التطرق لمثل هذه الأسس الجوهرية.

قد يظن القارىء أن أي دراسة لا تعالج التبعية والامبريالية والتكوينات الطبقية بطريقة مباشرة هي دراسة ناقصة أو فاقدة الأساس النظري الواضح. هذا استنتاج غير صحيح لأن هناك دراسات استعملت المصطلحات الطبقية لكن ذلك لم يفصح ولم يميز المفاهيم لتكون ادوات مفيدة فنحن نقرأ مثلا بعض التقسيمات والتصنيفات التي تتعامل مع الوطن العربي وكأنه مجتمع واحد لذلك فهي تكتب عن الانقسام الطبقي العربي على أساس الداخل لنجد «الأقطار العربية الغنية والأقطار العربية الميسورة ومناضلي الوسط والأقطار العربية الفقيرة» ثم يستدرك صاحب هذا التقسيم ليكتب جانبيا عن التقسيم الطبقي داخل الأقطار العربية ليجد نفسه مرة أخرى يتحدث عن «الحزام الشمالي للوطن العربي والحزام الجنوبي «الجنوب العربي»[٥٧]. ويستعمل كاتب آخر تعابير أكثر غموضا في وصف نفس الحالة مطلقا مصطلح «العنصريات الطبقية» حين يفرق بين الدول الغنية والفقيرة في الوطن العربي ويشرح ذلك بظهور عنصريات مصطنعة مرتبطة بجغرافية النفط تندلع بينها منافسات طبقية «وكأن كل قطر بمثابة شريحة اجتماعية. ومجموع الشرائح هذه تمت الى طبقة واحدة صاعدة، وإن كانت متصارعة فيما بين أجزائها. ثم يؤلف مجموع هذه القطريات الطبقية والعنصرية طبقة عليا بالنسبة لبقية قطاعات الأمة العربية وأقطارها غير النفطية، التي تتحول تلقائيا الى مثابة بروليتاريا قومية»[٥٨] وهناك كتاب وسعوا الدائرة الطبقية أكبر من الوطن العربي ليتحدثوا عن وجود نظام دولي للتدرج الطبقي الاجتماعي[٥٩] وهذا تحليل مشوش لعلاقات التبعية والامبريالية لأن العلاقات الطبقية تحدد حسب العلاقة بوسائل الانتاج وهذا الوضع غير موجود في العلاقات الدولية لأن النظام الاقتصادي العالمي له طبيعة تبادل تجاري تختلف عن استغلال قوة العمل المباشر والاستفادة من فائض القيمة على المستوى المحلي الخاص بكل قطر ومجتمع.

من ناحية أخرى تزخر أدبيات التنمية الحالية بكتابات ذات طابع شمولي برغم أنها في بعض الأحيان قد تعالج قطاعا أو نظاما اجتماعيا مفردا كالتعليم ويمثل هذا التيار كتابات حامد عمار ودارم البصام وعبدالله عبدالدائم ولكن تعالجه ضمن منظور بنائي متكامل. كما توجد دراسات لا تستعمل مصطلح تنمية كثيراً ومع ذلك تصب مع الدراسات الشمولية والجذرية فهي ترى التنمية مشروعاً حضاريا جديداً.

يتساءل أحد الكتاب «تنمية أم نهضة حضارية؟»[٦٠] فهو مشغول بوجوب عدم تقليد النموذج الحضاري الغربي مثلا في التحديث لأننا «في حرب حضارية مصيرية» توجب علينا تحديد التناقض الرئيسي وهو في نظره الغرب الاستعماري ويطالب بـ «الانفتاح في الداخل والانغلاق في وجه العدو الحضاري الخارجي» وذلك لأن هذا الموقف أو الاختيار «يجعلنا أكثر مقدرة على التعاون في شكل واقعي فعال مع كافة الدول والقوى والتيارات العالمية، ابتداء من قلعة مؤمنة على أرض الوطن تمارس دورها العالمي بذكاء، وتحدد نمط وكذا معدل تقدمها الإقتصادي والاجتماعي على أساس امكاناتها الواقعية في إطار إعادة تشكيل ميزان القوى في عالمنا المتغير»[٦١].

وضمن نفس التيار يتحدث كاتب آخر عن «استراتيجية النهضة العربية المعاصرة» و«النموذج النهضوي» أو «الاستراتيجية الحضارية»[٦٢] ويكتب مؤلف آخر برغم أنه اقتصادي ـ عن «الأزمة الحضارية والتنموية العربية»[٦٣] ونلاحظ أن التنمية والتغيير عند هذا التيار تبدأ من الايديولوجية والثقافة لأن الأزمة تكمن في هذا الميدان[٦٤] وهذا التيار ـ رغم جديته وعمقه ـ يظهر وكأنه يرى المشكلة التنموية مرتبطة بطريقة التفكير أو بقدرات الذهن، ويعالج الحضارة أو النهضة الفكرية كبناء فوقي مستقل يمكن بتغييره تغيير كل الظروف المادية الأخرى.

الآفاق الممكنة لعلم اجتماع التنمية في الوطن العربي

تبرز بعض التطورات الايجابية في مجرى دراسات التنمية لدى الاجتماعيين العرب ومن مظاهرها الوجود الواضح لبعض الموضوعات والمبادىء كقضايا هامة ومسلمات لا غنى عنها عند معالجة التنمية وبرغم الاختلافات في معانيها وتفسيراتها بين الكتاب الا أن بروزها في أدبيات التنمية يبشر بكسر الحلقة المفرغة في بحوث ودراسات التنمية. من أمثلة هذه الموضوعات: المشاركة الشعبية وهذا المبدأ يقود مداه الأقصى إلى قضية الديمقراطية بأشكالها المختلفة الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية. على شرط

ألا يضيع الباحث في التقنيات مثل طريقة عمل المجالس المحلية ولكن لكي يصل مباشرة إلى حق المواطنة كما يجب أن يكون في أي مجتمع متطور. وأن تفهم المشاركة الشعبية ليس كمجرد تعبئة موارد بشرية لزيادة الانتاج وانشاء المشروعات بالعون الذاتي ولكن مشاركة حقيقية في السلطة والثروة تصل إلى أبعد الفئات الاجتماعية في سلم التراتب الاجتماعي. وهذا يتطلب من الباحث الاجتماعي عدم الجلوس على السور ولكن ضرورة الانحياز لمصالح الأغلبية وأن يوظف معرفته وعلمه في هذا الاتجاه. ظاهرياً قد يتعارض هذا مع الحياد المزعوم ولكن يظل مفهوم المشاركة الشعبية خاويا تماما اذا لم يختر الباحث الانحياز.

ومن المبادىء التي تتكرر مبدأ إشباع الحاجات الأساسية نلاحظ أنه لم يعد متقصرا على الحاجات المادية ولكنه يتسع ليشمل باصرار الحاجات غير المادية ليلتقي: مع المبدأ السابق فالمواطن ليس مطالبا بالتضحية أو الاختيار بين الخبز والحرية، وهذا وضع خاطىء ساد خلال العقدين السابقين للتنمية عند عدد من أنظمة الحكم التي أخذت على عاتقها المسئولية التاريخية في الخروج بالوطن العربي من التخلف والتجزئة والاستعمار. ولكن بسبب علاقات الوصاية الأبوية حرمت الشعوب من حاجاتها الأساسية غير المادية وكأنها أي الشعوب قاصرة عن ممارسة هذا الحق وكانت النتيجة ضآلة اشباع الحاجات المادية والضياع الكامل للحاجات غير المادية من ديمقراطية وحرية فكر وتفتح الشخصية الفردية. . . الخ. يضاف إلى ذلك فقدان أجزاء من تراب الوطن نفسه وتكريس وتعميق التجزئة واقعا وفكرا. بالنسبة للاجتماعيين العرب لم يبق ركن في الحاجات المادية لم يقتل بحثا وإحصاء من تعليم وصحة واسكان ومواصلات وكهرباء. . . الخ ولكن مازال الجانب غير المادي من الحاجات لم يفض بعد بالصورة الممكنة والمطلوبة.

يحتل مبدأ الاعتماد على الذات موقعا متقدما وشاسعا في كتابات الاجتماعيين العرب وكل المهتمين بالتنمية ولكنه مقيد بالانجاز الاقتصادي الصرف في كثير من الأحيان والتخلص من شروط المبادلات الخارجية ومن القروض ومن المساعدات الأجنبية ومن الاعتماد على التكنولوجيا الغربية المعقدة. . الخ هذه شروط ابتدائية ضرورية للاستقلال والاعتماد على الذات. ولكن بالنسبة للباحث الاجتماعي يتوقع أن يتسع أفق عمله واهتمامه أكثر. فهذا المبدأ وثيق بقضية الهوية الحضارية وبالتحديد حل تناقضنا المتمثل في الموقف من انسانية وعالمية الحضارة الحديثة من جهة وخصوصية موقعنا الحضاري والاستراتيجي من جهه أخرى. لأن قضية الهوية ليست مجرد ربط بين التراث والحاضر ولكنها تتشابك الآن مع كوننا جزءاً من حركة التحرر الوطني في مواجهة صراع مع الامبريالية والصهيونية لا يستثني الثقافة أو السياسة أو الاقتصاد أو الموقع ويجعل منها جميعا معركة مصير وبقاء. وهنا يتسع مبدأ الاعتماد على الذات ليستند على الاستقلال الكامل؛

وإن كان البعض يفسر الاعتماد على الذات وكأنه انكفاء على الذات والتوجه إلى الداخل في عزلة تامة خشية التأثر «بالحضارة الغربية» المادية «وبالتالي اللجوء ـ أحيانا بغير وعي ـ إلى موقف انتقائي من الأفكار والتكنولوجيا والسلع ورأس المال. وهذا الموقف يخلط بين ثمار الحضارة الغربية ذات الطابع الانساني وبين الوجه البورجوازي القبيح لهذه الحضارة.

يرتبط الحديث عن التكنولوجيا ونقلها وانتشارها واستعمالاتها بالمبادىء المذكورة ويشغل هذا الموضوع حيزا واسعا في كتابات الاجتماعيين العرب خاصة مسألة الصلة بين التكنولوجيا والبيئة، وأثر التكنولوجيا على القيم السائدة، ونوع التكنولوجيا الملائمة. كل هذا لا ينفصل عن مبدأ الاستقلال وتعبئة الموارد الذاتية وبالذات الموارد البشرية والاعتماد على الذات بالاضافة لتأكيد الهوية الحضارية أي كيفية دمج التكنولوجيا في المجتمع العربي دون مضاعفات جانبية وهذا مجال يمكن أن ينفرد به الاجتماعيون العرب الباحثون عن التقدم المتميز للوطن العربي.

اتجهت كثير من الدراسات والاهتمامات البحثية لمؤسسات علمية وهيئات إقليمية إلى مجالات مرتبطة بالتنمية الشاملة وتعنى بقضايا اجتماعية وتنموية هامة مثل: المرأة، الريف، الموارد البشرية، والسكان، والتصنيع... الخ هذه موضوعات ضرورية في تطور علم اجتماع التنمية خاصة حين تبحث ضمن اطر مرجعية واضحة وشاملة وليست كقضايا شبه مستقلة. فقضية المرأة مثلا كثيرا ما تناقش وكأن المرأة خارجة عن العلاقات الاجتماعية والواقع الاجتماعي، وكأن تحريرها منفصل عن تحرير الانسان العربي المقهور عامة.

يمكن القول في الختام أن توقعاتنا من علم اجتماع التنمية في الوطن العربي يحكمها الظرف التاريخي الراهن للأمة العربية. وبالتالي فعلم اجتماع التنمية مطالب بأن يكون في حجم المرحلة والتي تحتاج إلى علم صدامي أو قتالي يمسك بجذر المشاكل والجذر هو الانسان العربي بكبواته وطموحاته، وأن يهتم بالقضايا الجوهرية ويؤجل ما هو عارض. يفترض في علم اجتماع التنمية العربي أن يبدأ بفهم الواقع في بعديه الداخلي والخارجي: فالداخلي يعنى دراسة وتحليل المعطيات الاقتصادية والاجتماعية أي التكوين الطبقي وعلاقات القوة ودراسة الوعي بكل مستوياته ومصاحبات ذلك من قضايا مثل وضع المرأة ومشكلة الريف ودور الدين الايجابي وقضية التراث والمعاصرة ـ على سبيل المثال. أما البعد الخارجي فيثير مسائل مثل الاستعمار الجديد وأشكاله المختلفة بالذات الاقتصادية والثقافية، وعلاقات التبعية ـ وصلتها بالظروف الداخلية وكيف تمكن بعض الطبقات الاستعمار الجديد من السيطرة، وعلاقات التبعية من الاستمرار والتمكن في الداخل وجعل قطر ما مكشوفا ومباحا.

من جهة أخرى من مهام علم اجتماع التنمية العربي الصدامي والرافض لواقعه ايجاد تصور مستقبلي لنموذج تنموي عربي مستقل يحل فيه المشكل الداخلي: النمو الداخلي (القفزة الكبرى) وعدالة التوزيع وإنهاء الاستغلال الاقتصادي والقهر السياسي والفكري والاجتماعي (حل مشكلات الأقليات والفئات المحرومة) أي تمكين الانسان العربي من تحقيق ذاته باشباع حاجاته الاساسية المادية والروحية دون عوائق. أما حل المشكل الخارجي فيكمن في موقف واضح وقاطع من الاستعمار الجديد في كل صوره، والاعتماد على الذات لكسر قيود التبعية وهذا لن يكتمل ويثبت الا ضمن كيان عربي موحد له قوته المكتسبة من تكامل اقتصادي يهدف لتحقيق مبادىء الاستقلال والاعتماد على الذات، ويضع نفسه كفصيل متقدم في حركة التحرر الوطني العالمي.

هذه مهام علم اجتماع التنمية العربي المستقبلي تحتمها انكسارات وخيبات التنمية في الوطن العربي وبؤس الانسان العربي. الاجتماعيون العرب في مفترق طرق أي النهجين يسلكون: الارتقاء لمستوى المسئولية الفكرية والاخلاقية وهذا يعني بالتأكيد المجازفة والمغامرة والسير في مناطق ملغومة أي أن يعيش في خطر أو أن يبقى مشغولا بقضايا صغيرة أو على الأقل قديمة لا تتجاوز معوقات التنمية واستراتيجيات التنمية من خلال منظور فني بحت ولا تاريخي. وتبقى الكتابات في هذه الحالة اجترارا وتكرارا لأفكار وقضايا من باحثين هم أول من هاجمها لكونها غربية وغريبة ولكنهم في الواقع يتبنونها وتقيدهم برغم رفضهم اللفظي.

الهوامش

(١) تظهر صلة علم الاجتماع والانثربولوجيا بالاستعمار الفرنسي والبريطاني في المغرب العربي والسودان واضحة في كتابات ما قبل الاستقلال. راجع مقال جورج صباغ في كتاب Leonard Binder, (ed)
The Study of the Middle East, N.Y. 1976.
وورقة سعيد بن سعيد «التنمية وتكوين الاطر ـ حول تدريس علم الاجتماع في مؤسسات التعليم العالي بالمغرب» الادارة الاجتماعية جامعة الدول العربية ١٩٨٣. وكتاب
Talal Asad (ed). Anthropology and the colonial Encounter, London, 1973.

(٢) سمير نعيم: «**بحوث علم الاجتماع والالتزام بقضايا الانسان العربي ـ رصد تقويمي استشراقي**»، ورقة مقدمة لمؤتمر علم الاجتماع وقضايا الانسان العربي. الكويت ـ ٨ـ١١ ابريل ١٩٨٤، ص١٨.

(٣) صادر عن مكتبة الوعي . القاهرة ١٩٦٦.

(٤) صادر عن دار المعرفة، القاهرة ١٩٦٨ . تؤكد مقدمة الكتاب انه كتاب في التنمية اصلا. يكتب محمد سعيد قدري في مقدمة الكتاب ص(٦) «واذ يسعدني أن أقدم هذا الكتاب أرجو أن يجد فيه كل من يعنى بعمليات التقدم والنمو في مختلف جوانب حياتنا الاجتماعية استثارة فكرية تخصب مجال العمل» ونجد في مقدمة المؤلف ص (٨). «كيف يتحرك الفكر التربوي مع حركة المجتمع وكيف نواجه مشكلاتنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بفكر فاعل يضيء معالم الطريق».

(٥) ترجم أحمد فؤاد بلبع كتاب باران Baran « **الاقتصاد السياسي للتنمية**» عام ١٩٦٧ . وترجم اسماعيل صبري عبدالله كتاب شارل بتلهايم «**التخطيط والتنمية**» عام ١٩٦٨ وظهر لميردال «**البلاد الغنية والبلاد الفقيرة**» ترجمة دانيال رزق وترجمة ابراهيم الشيخ «**النظرية الاقتصادية والدول النامية**».

(٦) سمير نعيم، مصدر سابق ص٤٠ حاشية رقم (١٩).

(٧) عبدالباسط محمد حسن، **التنمية الاجتماعية**. القاهرة. ١٩٧٠،ص.ص٦ ـ ٢٧ .

(٨) المصدر السابق ص٢٨ . كذلك كل الاستشهادات المكتوبة بين علامتي تنصيص.

(٩) سالم يفوت. **فلسفة العلم والعقلانية المعاصرة**، دار الطليعة، بيروت.ص. ص ٥ ـ ٤٦ استعملت الفلسفة والايديولوجية بتبادل بين الجزء والكل.

(١٠) تطرق عبدالمنعم شوقي في كتاب «**مناهج الرعاية الاجتماعية في المجتمع الاشتراكي**» د.ت لبعض اتجاهات المفكرين للتنمية.

(١١) راجع عبدالباسط عبدالمعطي «**المرأة في السياق البنائي للقرية العربية**» الكتاب السنوي لعلم الاجتماع العدد الخامس ص٧٣. ودارم البصام «**حول تنظيم وتنمية المجتمعات الريفية في الوطن العربي**» ندوة الميثاق الاجتماعي تونس يونيو ١٩٨٣.

(١٢) عبدالمنعم شوقي، **تنمية المجتمع وتنظيمه**. القاهرة، ١٩٧٣، ص.ص٨ ـ ٢٩ .

(١٣) سمير نعيم، مصدر سابق، ص٦.

(١٤) كتب محمد الجوهري في افتتاحية العدد الأول من «الكتاب السنوي لعلم الاجتماع «ص١٢» من الظواهر الشاذة التي أصبحت مألوفة نتيجة هذا الوضع أن أصبح الكثيرون ينجزون رسالتي الماجستير والدكتوراه في خمس سنوات أو نحو ذلك (مع وجود سنة تمهيدية للماجستير واضطلاع المعيد عادة بأعباء التدريس والاشراف على بعض الأعمال) وأصبحت بعض الجامعات الاقليمية تفتتح أقساما للدراسات العليا (. . .) وليس بها سوى مدرس واحد (. . . .) وأصبح «الدكتور» يتخرج في علم الاجتماع وهو لا يملك ناصية أي لغة اجنبية واحدة على الأقل».

(١٥) محمد الجوهري وآخرون، **تنمية العالم الثالث ـ الابعاد الاجتماعية والاقتصادية**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤، ص.ص ٦ ـ ٧.

(١٦) عبدالباسط عبدالمعطي، «**الاتجاهات النظرية والمنهجية في علم الاجتماع في الوطن العربي ـ دراسة استطلاعية في أدب المعارضة**» مؤتمر علم الاجتماع وقضايا الانسان العربي ـ سبق ذكره، ص٢٨ . كما يشير الى السيد يسن السيد، «**الباحث الاجتماعي والاختبار الايديولوجي**»، الطليعة، القاهرة، ديسمبر ١٩٧٠، ص.ص٥٩ ـ ٧٧.

(١٧) طيب تيزيني، «**اشكالية تنمية الطاقات البشرية العربية**» الحلقة النقاشية السنوية الرابعة بعنوان التخطيط لتنمية عربية، آفاقه وحدوده. الجزء الثاني، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ١٩٨١، ص٥٠.

(١٨) م. اندرييفا، «الدور المنهجي للنظرية في مختلف مراحل البحث العلمي» **مجلة الفكر العربي**، العدد (٦) نوفمبر ـ ديسمبر ١٩٧٨، ص.ص١١٢ ـ ١١٣ .

(١٩) في **مجلة دراسات عربية**، العدد الخامس، مارس ١٩٦٩، ص.ص٣٧ ـ ٧٥.

(٢٠) المصدر السابق، ص٤٠.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٦٦.
(٢٢) ورقة مقدمة الى المؤتمر السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين كما نشرت في مجلة «دراسات عربية» العدد(٢)، السنة السادسة عشرة، ديسمبر ١٩٧٩.
(٢٣) المصدر السابق، ص٤.
(٢٤) المصدر نفسه، ص١٩.
(٢٥) يضمن الكاتب أسماء اقتصاديين مصريين ضمن هذا التيار منهم اسماعيل صبري عبدالله وجلال أمين، وزكي شافعي، سمير أمين، فؤاد مرسى، على الجريتلي، عمرو محي الدين ويحيى عويس.
(٢٦) عادل حسين، مصدر سابق، ص٣٦.
(٢٧) عادل حسين (تحرير)، **دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص٢٣.
(٢٨) محمود الكردي، «قضية التخلف والتنمية في علم الاجتماع ـ رؤية نقدية» في **الكتاب السنوي لعلم الاجتماع**، العدد الاول، اكتوبر ١٩٨٠، ص.ص١٩ ـ ٢٠.
(٢٩) المصدر نفسه، ص٢٠.
(٣٠) المصدر السابق، ص٢٦.
(٣١) عبدالباسط محمد حسن، مصدر سابق، ص.ص ٨٩ ـ ٩٢.
(٣٢) المصدر نفسه، ص٩٠.

(٣٣) سامية محمد جابر، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث في كتاب، **مجالات علم الاجتماع المعاصر، اسس نظرية ودراسات واقعية**، ، محمد عاطف غيث وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٢، ص٦٢٨.
(٣٤) ج. م. البرتيني، التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٨٠ ص٢١.
(٣٥) محمد الجوهري، مقدمة في علم اجتماع التنمية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩، ص.ص٥٤ ـ ٥٥.
(٣٦) المصدر السابق، ص.ص٦٩.٧٣.
(٣٧) المصدر نفسه، ص٨١.
(٣٨) محمود الكردي، التخلف ومشكلات المجتمع المصري، القاهرة، ١٩٧٩، ص١٤.
(٣٩) محمد عاطف غيث، مقدمة كتاب نبيل السمالوطي علم اجتماع التنمية، (ص(ز).
(٤٠) السيد محمد الحسيني، «اتجاهات علم الاجتماع في فهم مشكلات الدول النامية» في كتاب «**دراسات في التنمية الاجتماعية**»، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٧٧، ص٥٢ وما بعدها.
(٤١) علية حسن حسين، **التنمية نظريا وتطبيقيا**، الاسكندرية، ١٩٧٧، ص.ص٤٣ ـ ٩٣.
(٤٢) نبيل السمالوطي، **علم اجتماع التنمية دراسة في اجتماعيات العالم الثالث**، الاسكندرية، الطبعة الثانية، ١٩٧٧، ص٧ وما بعدها.
(٤٣) سعد الدين ابراهيم، «نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث» في كتاب «**استراتيجية التنمية في مصر**» ابحاث ومناقشات.
(٤٤) نشر في القاهرة ١٩٨٠.
(٤٥) منشور تحت عنوان «العالم الثالث تنمية أم تبعية» في كتاب «**دراسات في التنمية الاجتماعية**» سبق ذكره.
وكتب عن العلاقات الدولية وظاهرة التخلف «في كتاب **دراسات في علم الاجتماع والانثروبولوجيا**» مجموعة من استاذة علم الاجتماع بالجامعات المصرية، القاهرة، ١٩٧٥.
(٤٦) ايف بينوت: ما هي التنمية، دار الحقيقة، بيروت،(د.ت.) ص١٣٤.

(٤٧) محمود عودة، **القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع**، القاهرة، ١٩٧٢، **والفلاحون والدولة دراسة في اساليب الانتاج والتكوين الاجتماعي للقرية المصرية**، القاهرة، ١٩٧٩. عبدالباسط عبدالمعطي، **الصراع الطبقي في القرية المصرية**. القاهرة،. ١٩٨٠. محمد الجوهري «**الملامح العامة للبناء الطبقي في البلاد النامية**» في كتاب «**دراسات في التنمية الاجتماعية**». سبق ذكره، ص ٢٣٤ وما بعدها. إضافة الى كتابات غير الاجتماعيين مثل ابراهيم عامر، **الارض والفلاح والمسألة الزراعية**، القاهرة، ١٩٥٨، وفتحي عبدالفتاح؛ **القرية المصرية، دراسة في الملكية وعلاقات الانتاج**، القاهرة، ١٩٧٣؛ ومحمود عبدالفضيل، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري (٥٢ ـ ١٩٧٠)**، القاهرة، ١٩٧٨.

(٤٨) من الدراسات التي قدمت للندوة:ـ
نورة الفلاح، الكويت محاولة لفهم البناء الاجتماعي.
الهادي التيمومي، الطبقات الاجتماعية التونسية.
محمد الرميحي، التشكيل المتزامن والتنمية التابعة لاقطار الخليج النفطية.
يحيى الحداد، التركيب الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الاردني.
عبدالباسط عبدالمعطي، التكوين الاجتماعي ومستقبل المسألة المجتمعية في مصر.
حيدر ابراهيم علي؛ حول عملية التنمية والتغير الاجتماعي في السودان.
رزق الله هلال، التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي في القطر السوري.
محمد ابو مندور الديب ومحمد حسين شمسان، التنمية والتغير الاجتماعي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

(٤٩) دارم البصام، «التصور المستقبلي للمشروع التنموي والمقومات المفاهيمية والشروط» **ندوة الاطار الفكري**، مر ذكرها، ص٦٧٥.

(٥٠) باسم سرحان، «التركيب الاجتماعي والقوى الفاعلة في التنمية العربية بعد الحرب العالمية الثانية» **ندوة الاطار الفكري**، ص٦٦٧.

(٥١) **عبدالباسط عبدالمعطي؛ نحو تشخيص للتكوين الاجتماعي العربي وما تسوده من انماط انتاجية**، المصدر السابق، ص٦٥٣.

(٥٢) ملف المستقبلات العربية البديلة رقم (٣)، القاهرة، يناير ١٩٨٢، ص١٤ وقد ظهرت احدى الدراسات في كتاب لعصام الخفاجي، **الدولة والتطور الرأسمالي في العراق ١٩٦٨ ـ ١٩٧٨**، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٣.

(٥٣) مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي**، ترجمة سمير كرم، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٠ ونشر الكتاب لأول مرة بالانجليزية عام ١٩٧٥.

(٥٤) راجع ندوة «مشكلات التنمية وحلولها في الوطن العربي» **بمجلة العلوم الاجتماعية** العدد الأول، السنة التاسعة، مارس ١٩٨١، ص.ص١١١ ـ ١٣١، نظمها محمود خضير وشارك فيها عصمت فلوج وكمال عجور والمبروك عبدالحكيم وجميعهم في جامعة الجزائر.

(٥٥) نشرت في **مجلة المستقبل العربي**، عدد ٣٢، اكتوبر ١٩٨١، شارك فيها ابراهيم سعد الدين، الحبيب المالكي، عبداللطيف بنشهتو وفواز الطرابلسي.

(٥٦) المصدر السابق، ص١١٦.

(٥٧) سعد الدين ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد، دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص.ص ١٩٥ ـ ٢٥٣.

(٥٨) مطاع صفدي، «مثلث الحيوية في استراتيجية النهضة العربية المعاصرة». **في مجلة الفكر العربي**، العدد الثالث، السنة الأولى، ١٩٧٨، ص١٨.

(٥٩) سامية محمد جابر، مصدر سابق، ص٦٤٢.
(٦٠) انور عبدالملك «تنمية ام نهضة حضارية» في المستقبل العربي، السنة الاولى، العدد الثالث، سبتمبر ١٩٧٨، ص. ص٦ - ١١.
(٦١) المصدر السابق، ص١٠.
(٦٢) مطاع صفدي، مصدر سابق.
(٦٣) جورج قرم، التنمية المفقودة - دراسات في الازمة الحضارية والتنموية العربية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨١.
(٦٤) عبدالله العروي، العرب والفكر والتاريخي، ، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٣، وأزمة المثقفين العرب: تقليدية أم تاريخية؟ بيروت، ١٩٧٨.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٥ ـ العدد ١ ـ ربيع ١٩٨٧ (الصفحات من ١٧٩ ـ ٢٠٤)

دراسة حضارية مقارنة لقيم الشباب لدى مجموعتين من طلاب الجامعة الكويتيين والمصريين

حسن أحمد عيسى   مصري عبدالحميد حنورة

قسم علم النفس
كلية الآداب ـ جامعة الكويت

مقدمة

يتعرض عالمنا المعاصر لثورة من أخطر الثورات التي واجهت الإنسانية، ويقصد بذلك ثورة المعلومات أو الانفجار الإعلامي، كما يحلو للبعض أن يسميها لإبراز أهميتها وخطرها. وتتميز هذه الثورة الجديدة بسرعة تزايد المعلومات والأفكار، وسرعة تداولها وانتقالها من المكان الذي نشأت فيه إلى سائر بقاع العالم. وتكمن الخطورة في أن مثل هذه المعلومات والأفكار التي تنتقل بسرعة هائلة تفرض نفسها على المتلقي في أي مكان من العالم، سواء أراد ذلك أو لم يرد بفضل التقدم التكنولوجي الضخم في مجال أجهزة الاتصال والتواصل، المسموعة والمرئية والمقروءة. بل إن تأثيرات هذه الأفكار لاتقتصر على من يتلقاها فقط، فهي تمتد لتشمل كل من يتأثرون به من الأفراد عن طريق الأنماط المختلفة للتأثير الفردي والاجتماعي، وعبر الأشكال المتنوعة للعلاقات الاجتماعية.

ويمكن القول بأن أكثر من يتعرض لهذه التأثيرات هم الشباب في كافة أنحاء العالم، وعلى الأخص شباب عالمنا العربي الذي تجتاحه في الوقت الراهن تيارات ثقافية ذات حجم هائل في كثافتها وسرعتها، بشكل لم يحدث لشباب أي جيل من الأجيال السابقة.

وأول ما يتعرض للتغير عند الشباب نتيجة لهذه التيارات الثقافية هو القيم، سواء أكانت قيما اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية. فكل الأيديولوجيات المتصارعة في عالمنا اليوم تبذل أقصى جهودها للتأثير على قيم الشباب من خلال هذه التيارات الثقافية المنقولة عبر الأثير في الاذاعة والتلفزيون، أو المطبوعة على شكل كتب ومجلات وأفلام واسطوانات، وشرائط الفيديو والكاسيت إلى آخر هذه الوسائط الثقافية والاعلامية الخطيرة، التي وصل الحال بإحداها لأن تسهم بدور كبير في صنع ثورة سياسية شاملة في أحد أهم الأقطار في منطقتنا.(١)

وقد بينت الدراسات كيف أن تأثير مثل هذه الوسائط والأدوات يزداد كلما زادت درجة التحضر في المجتمع الذي يتعرض لها. فهي أشد تأثيرا بين سكان المدن أو الحضر عنها بين سكان الريف أو البادية. وينتج عن تأثيراتها المتباينة هذه مجموعة من التغيرات النفسية والاجتماعية التي حاولت بعض الدراسات قياسها ومعرفة طبيعتها وأسبابها (نجاتي، ١٩٧٤).

أهمية القيم ونشأتها:-

تلعب القيم دورا هاما في تحديد سلوك الفرد وتوجهاته في المجتمع الذي يعيش فيه، كما تلعب نفس الدور في تحديد سلوك الجماعة وتفاعلها الاجتماعي من خلال مختلف أشكال السلوك الاجتماعي. بل يمكن للقيم أن تسهم بالنصيب الأوفر في تكوين الشخصية القومية لشعب من الشعوب أو جماعة عرقية أو حضارية معينة. فالقيم تنشأ من خلال تفاعل الفرد مع ثقافة مجتمعه أثناء عملية التنشئة الاجتماعية.

وهذا ما يؤدي إلى وجود التشابه بين أفراد المجتمع الواحد، وينتج عنه ما يُسمَّى بالطابع القومي أو الشخصية القومية NATIONAL CHARACTER. وقد تعرض هذا المفهوم للانتقاد من كثير من الباحثين في علم النفس الاجتماعي لأنهم يرون أن الثقافة الواحدة تشتمل على عدة ثقافات فرعية SUB – CULTURES، مما يجعل من الصعب القول بوجود شخصية قومية واحدة. وهذا ماحدا بفريق آخر من الباحثين إلى تقريب هذا المفهوم من المعنى الإحصائي والقول بوجود الشخصية المنوالية MODAL PERSONALITY، أي الشخصية التي يشيع وجودها في المجتمع. على الرغم من هذا كله، الا أن هذا المفهوم مازال مفيدا ومستخدما لدى كثير من الباحثين في ميدان علم النفس الاجتماعي والأنثروبولوجيا الثقافية (٢).

ويتبنى أحد العلماء المعروفين في الميدان الأخير وهو رافائيل باتاي، في كتابه عن «العقلية العربية ARAB MIND» تعريفا للشخصية القومية أو الطابع القومي يأخذ به معظم الدارسين لهذا الموضوع. ويتضمن هذا التعريف أن الطابع القومي هو: «الحصيلة الكلية للدوافع والسمات والمعتقدات والقيم التي يشترك فيها مجموع السكان في تجمع قومي معين». (R. PATAL, 1976, P.18) ويتضح من هذا التعريف أن القيم تمثل أحد المكونات الهامة فيه، بل ربما كانت تمثل - في رأينا - أهم مكوناته. فهي تستوعب معظم المكونات الأخرى وتشترك معها فيما تقوم به من وظائف. فالقيمة هي في نفس الوقت معتقد BELIEF كما يرى روكيتش (ROKEACH, 1977, P.67) الذي يصنفها ضمن النوع الثالث من المعتقدات الملزمة أو التحريمية PRESCRIPTIVE OR PROSCRIPTIVE وهي المعتقدات التي نحكم من خلالها على بعض وسائل السلوك بأنها مرغوبة أو غير مرغوبة. وكذلك تتماثل القيم والمعتقدات في أن لها مكونات معرفية ووجدانية وسلوكية.

ويرى ألبورت أيضا بأن «القيمة هي المعتقد الذي يسلك الانسان بمقتضاه السلوك الذي يفضله. (ALLPORT, 1961, p. 454).

ويرى روكيتش أنه إذا كان الاتجاه يشير إلى تنظيم لعدة معتقدات حول موضوع أو موقف معين، فإن القيمة تشير إلى اعتقاد واحد محدد. أما الخلط بين القيم والسمات فهو أمر شائع حتى بين علماء النفس ذاتهم. فكثيرا ما ينظرون إلى بعض السمات أو الصفات كالشجاعة أو الصراحة باعتبارها سمة وباعتبارها قيمة في نفس الوقت.

وهناك ميزة رئيسية نكسبها من تصورنا لشخص ما على أنه نسق من القيم بدلا من تصوره على أنه حزمة أو مجموعة من السمات، هي أنه يصبح من الممكن لنا تصور ما يجري داخله من تغير باعتباره نتيجة للتغيرات في الظروف الاجتماعية. أما مفهوم السمات فيتضمن افتراضا بثباتها واستمرارها في شكل أنماط جامدة لم يقل أحد بإمكانية تغيرها أو تعديلها (ROKEACH, 1973). أما بالنسبة للميل فقد رأى بعض الباحثين أن مفهوم القيمة باعتبارها أي موضوع نميل إليه يتطابق مع مفهوم الميل INTEREST، ولكن الواقع أن الميل ليس سوى أحد المظاهر العديدة للقيمة، ولهذا فإن له بعض خصائصها. كما أن للميل مفهوما أضيق نطاقا من القيمة. فهو لا يمكن أن يصنف باعتباره شكلا مثاليا للسلوك أو غاية نهائية للوجود الانساني كالقيم. ومن الصعب أيضا أن نبرهن على أن الميل يمثل معيارا أو أن له طابعا إلزاميا بالنسبة لسلوك الانسان.

(Eysenck, 1971, p. 390, Rokeach, 1977, p.63, Allport, 1937).

نخلص من هذا كله إلى تعريف القيمة في هذا البحث بأنها:ـ

«حكم تفضيلي يعتبر إطارا مرجعيا يحكم تصرفات الانسان في حياته الخاصة والعامة» وهي تختلف عن الصفات أو السمات التي تميز الانسان فعلا، كما تختلف عن أوجه النشاط أو ضروب السلوك. وتختلف عن الاتجاهات من حيث أن الاتجاه عبارة عن موقف متسق للانسان إزاء شيء أو قضية محددة. بينما القيمة تتعالى على الأشياء والمواقف المحددة، كما أن القيمة تمثل معيارا للسلوك بينما الاتجاه (أو الميل أو السمة) ليس كذلك. ونتيجة لذلك فإن عدد القيم يقدر بالعشرات بينما عدد الاتجاهات بالمئات وربما بالآلاف.

وهكذا فإن القيم تحتل مركزاً رئيسياً في تكوين شخصية الفرد ونسقه المعرفي، بل هي التي تحدد الاتجاهات، مثلما تحدد السلوك كله، كما يتضح لنا من قول ألبورت نفسه: «إن الاتجاهات نفسها تعتمد على ما هو موجود من قبل من قيم اجتماعية».

(Allport, 1961, p. 802 – 803)

مشكلة البحث وفروضه:

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن قيم الشباب، باعتبارها من أهم محركات السلوك لدى الشباب من ناحية وأهم مكونات الطابع القومي للأمم من ناحية أخرى. على أن يتم ذلك بوسيلة مقنعة لاتجعل الهدف الحقيقي للبحث يضيع من خلال التزييف أو التحريف الذي تحدثه الاختبارات اللفظية المباشرة للقيم، وتبعدنا عن التباين أو حتى التناقض (أحيانا) بين التعبير اللفظي والسلوك الفعلي الذي يتعلق بالقيم.

كما يهدف إلى الكشف عن مدى تمايز القيم أو تشابهها لدى مجموعتين من الشباب تنتميان إلى مجتمعين عربيين. ويمكن أن نعبر عن تصوراتنا لكيفية تحقيق هذه الأهداف بمحاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

١ ـ ما مدى الاتفاق في ترتيب القيم حسب أهميتها لدى كل من المجموعتين: الكويتية والمصرية؟

٢ ـ ما مدى التشابه أو الاختلاف بين العوامل التي تعبر عن أنساق القيم بين المجموعتين الكويتية والمصرية؟

٣ ـ ما هي الأنساق التي تعبر عن القيم السائدة التي تميز كلا من المجتمعين الكويتي والمصري؟

منهج البحث:

يستخدم هذا البحث المنهج الحضاري المقارن ويستفيد من ميزتيه اللتين ذكرهما نجاتي (نجاتي، ١٩٦٥، ص ٦١) نقلا عن وايتنج وهما:

أولا: أنه يضمن أن النتائج التي يصل إليها ترتبط بالسلوك الانساني على وجه عام ولا ترتبط فقط بحضارة معينة.

ثانيا: أنه يزيد من مدى التباين في كثير من المتغيرات التي تُبحث. (WHITING, 1954, p. 524) فنحن هنا نقارن بين القيم في مجتمعين ينتميان إلى الثقافة العربية لكي نحدد الظروف الحضارية التي تؤدي إلى وجود التباين أو التشابه بينهما. وهذا ما يزيد من فهمنا لنشأة القيم وتغيرها أو تطورها بوجه عام. كما أنه يتخلص في نفس الوقت من المشكلات التي أشار إليها نفس المؤلف السابق باعتبارها لصيقة بهذا المنهج مثل مشكلات المعنى، وتماثل أدوات البحث، وتماثل الاستجابات اللفظية. لأن اللغة العربية الواحدة هي التي استعملت مع المبحوثين، وكانت وسيلة البحث هي تحليل مضمون السير الذاتية التي كتبها المبحوثون بتعليمات موحَّدة، مما يخفي الهدف الأساسي للبحث، وهو الكشف عن القيم السائدة، عن فهم المبحوثين، وبالتالي لايكون هناك خطر تعرض الاستجابات للتزييف أو التحريف كما هو الحال في أدوات البحث اللفظية كالاستبيان أو الاختبارات النفسية. إضافة إلى أن المبحوثين في كلا المجتمعين يتساوون في التعرض لهذه التعمية التي قصد بها إخفاء هدف البحث الأصلي.

إجراءات البحث:

أولا: العينة، وطريقة جمع مادة السير الذاتية:

تم اختيار عينة هذه الدراسة من بين مجموعتين للطلبة والطالبات الذين كانوا يدرسون بكليتي الآداب بجامعتي الكويت والمنيا (بمصر) خلال العام الجامعي ١٩٧٩/٧٨ وكان عدد أفراد كل مجموعة هو ٧٠ فردا موزعة بالتساوي بين الطلبة والطالبات.

وكان مدى العمر يتراوح ما بين ٢٠ ـ ٢٢ سنة للمجموعتين. كما كانتا تنتميان إلى الشريحة العليا من الطبقة الوسطى حيث كان متوسط موقع أفراد المجموعتين الكويتية والمصرية على متصل المكانة الاجتماعية ـ الاقتصادية المكون من خمس نقاط هو ٣٫٨، ٣٫٢ على التوالي.

وكان على الشخص أن يصنف نفسه بدرجة تتراوح بين ١ ، ٥ على هذا المتصل بما يتفق مع مركزه الحقيقي وفقا لمحكات اقتصادية واجتماعية تتعلق بالدخل والمهنة وطبيعة العمل مصدر الدخل في حالة عدم وجود مهنة محددة.

وقد طلب من الطلبة والطالبات في المجموعتين كتابة سير ذاتية دون كتابة أسمائهم عليها، كنوع من المتطلبات البحثية في دراستهم.

وكانت هناك صفحة تعليمات موحَّدة توزع على الطلبة قبل الكتابة وأُلحق بها أسئلة تكميلية يقرؤها الطالب بعد الانتهاء من كتابة السيرة الذاتية، ويترك له أن يجيب عليها إذا لم يكن قد تعرض لموضوعها في كتابته. وهي مقتبسة عن (كاظم، ١٩٦٢) بتصرف. وكان متوسط المادة المكتوبة عشر صفحات، وكان ثراء السيرة وعدم ضحالتها أحد محكات اختيارها ضمن الحالات السبعين التي اختيرت من بين المائتي حالة التي كلف أصحابها بكتابة السيرة الذاتية. أما المحكان الآخران، فكان أحدهما الاتساق الداخلي لتاريخ الحياة وعدم تناقض اتجاهاته، مما يشير إلى تعاون الكاتب واهتمامه بكتابة سيرة ذاتية صادقة، والثاني، هو مدى ثقة الباحث في جدية الطالب الذي يكتب السيرة الذاتية من واقع تتلمذه عليه وتدريسه له لفترة طويلة. وهذه هي المحكات الثلاثة التي استخدمها الباحثان في فحص السير الذاتية كلها واختيار الحالات السبعين من بينها، وهي تقريبا نفس المحكات التي استخدمها كاظم في دراسته السابقة (كاظم، ١٩٦٢، ص ٣٠)، واعتبرها دليلا على الصدق.

ثانيا: المنهج المتبع في تحليل السيرة الذاتية:

الاداة الرئيسية المستخدمة في هذا البحث هي تحليل المضمون ويعرفه برلسون [1] على النحو التالي:

«منهج تحليل المضمون هو أحد مناهج البحث العلمي التي تهدف إلى وصف موضوعي كمي لمادة التواصل».

وقد بدأ استخدام هذا المنهج في مجال الصحافة والاعلام بوجه عام ثم اتسع نطاق استخدامه ليشمل العلوم الاجتماعية كافة ومنها علم النفس الاجتماعي والاكلينيكي والأنثروبولوجيا والتربية. وكان أول استخدام له في مجال تحليل السيرة الذاتية لاكتشاف القيم السائدة لدى الفرد على يدرالف هوايت في سنة ١٩٤٧، عندما قام بتحليل السيرة الذاتية للكاتب الأمريكي الزنجي رتشارد رايت المنشورة تحت عنوان «الصبي الأسود» وقد سمى منهجه هذا بـ «تحليل القيمة» VALUE – ANALYSIS (RALPH K. WHITE 1947)

ويستند منهج تحليل المضمون عموما على ثلاثة افتراضات هي:

١ - من الممكن تبين الدوافع والأهداف التي يقصدها الكاتب أو المتحدث من تحليل مضمون حديثه أو كتابته، ومعنى هذا أن من الممكن الوصول إلى وقائع غيرمذكورة في مادة التواصل عن طريق اشتقاقها من الوقائع التي ذكرت بالفعل.

٢ - تتفق المعاني التي اشتقها المحلل من مادة التواصل بعد تصنيفها مع ما يقصده الكاتب أو المتحدث أي أن هناك التقاء بين المحلل والمرسل على مضمون مادة التواصل التي تربط بينهما، وبالطبع، فإن هناك مستويات من مادة التواصل، وينبغي ألا تحمل المادة المحللة من المعاني ما يخرج عن نطاق خبرة المحلل أو أن تتضمن اصطلاحات فنية دون اتفاق على تعريفها.

٣ - إن الوصف الكمي لمضمون مادة التواصل هو وصف ذو معنى أي أن الأرقام والنسب التي تشير إلى القيم أرقام لها مدلولاتها المحددة. وهذا يعني أن تكرار خواص معينة في مادة التواصل هو في حد ذاته عامل هام من عوامل التواصل.

مميزات المنهج:

يعتبر هوايت أن منهج «تحليل القيمة» يمثل شكلا واحدا من أشكال تحليل المضمون يطوع هذا المنهج لاحتياجات علم النفس بوجه عام (وعلم النفس الاكلينيكي بوجه خاص) ويتميز هذا الشكل بأنه يركز على الجوانب الدافعية في الشخصية التي ندرس تعبيرها اللفظي، كما يستخدمه أصحاب التوجهات الإسقاطية في دراسة الشخصية.

ثالثا - التقدير الكمي للقيم:

فيما يلي الخطوات العملية التي طلب من القائمين بالتحليل اتباعها لإجراء التحليل، وهي تعتمد على ما ورد لدى هوايت واستخدمها في الثقافة العربية كاظم[٣].

(أ) قراءة تاريخ الحياة كله بعناية.

(ب) تحديد العبارات التي تكشف أو تتضمن قيما وتعيين ماهية هذه القيم.

(جـ) كتابة الوزن الخاص بكل قيمة أمامها حيثما وجدت، أي حجم الوحدات القيمية التي تصف مدى قوة العبارة التي تضمنت القيمة، ومدى تأكيدها لأهميتها، وتتراوح هذه الأوزان بين ١، ٢، ٣ . فإذا تضمنت العبارة مجرد قبول القيمة عين لها وزن واحد (١) أي وحدة قيمية واحدة.

فإذا صرحت العبارة بقبول القيمة عين لها الوزن(٣). أما إذا صرحت العبارة بتأكيدها الشديد على هذه القيمة عين لها الوزن(٣).

وقد زود القائمون بالتحليل بتعريف عام للقيمة هو:

«القيمة عبارة عن حكم تفضيلي يعتبر إطارا مرجعيا يحكم تصرفات الانسان في حياته الخاصة والعامة».

كما زودوا أيضا بتعريفات لقائمة مكونة من (٣١) قيمة استخرجت من دراسة استطلاعية لعشر حالات من كل عينة، واستخدمت لحساب ثبات المحللين[٤] وقد تم إرفاق صورة من قائمة تعريفات القيم بملحق في نهاية البحث.

ثبات أداة البحث:

لما كان تحليل المضمون هو الأداة الرئيسية للبحث فقد كان لزاما علينا التأكد من ثبات هذه الأداة. وقد تم ذلك بثلاث طرق:

١ ـ حساب نسبة الاتفاق بين المحللين على العبارات التي تتضمن قيما أو تكشف عنها.
٢ ـ نسبة الاتفاق على نوع القيم التي تتضمنها العبارات.
٣ ـ نسبة الاتفاق على الأوزان أو الشدة التي تقدر لكل قيمة وتعبر عن مدى تأكيد الكاتب لها.

وقد تراوحت نتيجة حساب نسب الاتفاق التي استخدمت فيها الحالات العشر السابقة من كل عينة في الدراسة الاستطلاعية بالنسبة للطريقة الأولى بين ٧٦٪، ٨٤٪. أما بالنسبة للطريقة الثانية فقد تراوحت نسبة الاتفاق بين ٦٨٪، ٧٣٪، وبالنسبة للطريقة الثالثة بين ٧١٪، ٧٤٪.

الصدق:

ما مدى صدق منهج تحليل السير الذاتية، أي ما هي درجة دقة تحليل المضمون في وصفه لمحتويات السيرة الذاتية؟
وقد حدد لنا البورت(*) منذ وقت مبكر (G, ALLPORT, 1947, P. 128) ثلاثة اختبارات غير كمية لصدق السير الذاتية، أو ما يسميه بالوثائق الذاتية. وتتمثل في المحكات الثلاثة التي استخدمناها لفحص السير الذاتية عند اختيارها للتحليل ومدى صلاحيتها لذلك.

أما بالنسبة للشق الثاني الخاص بمدى دقة تحليل المضمون في وصفه للسيرة الذاتية فهو يدخل تحت مفهوم استقرار النتائج أو الاتساق بين المحللين. وقد عالجناه عند مناقشة موضوع الثبات. وطالما هناك نسبة اتفاق كبيرة بين المحللين نتيجة للالتزام بالتعريفات وأسس التحليل المتفق عليها مع الباحثين فلا توجد صعوبة كبيرة في الحصول على درجة صدق عالية لأداة البحث.

رابعا ـ المعالجة الإحصائية:

بعد استخراج القيم من تحليلنا للسير الذاتية، فرغت في جداول تشتمل على التكرار والشدة أي وزن التأكيد على القيمة. وقد تم حساب الثبات للتكرار على حدة باعتباره يمثل نسبة الاتفاق حول مجرد ذكر القيم ضمن السيرة الذاتية، وللشدة باعتبارها تمثل الاتفاق على الأوزان أي درجة التأكيد على القيم.

واستخرجت درجة واحدة لكل قيمة من التكرار والشدة. وحسبت متوسطات كل من العينتين بالنسبة لكل قيمة وكذلك الانحرافات المعيارية. وحسب اختبار (ت) للدلالة الإحصائية (جدول رقم (١)). كما أعيد ترتيب القيم في العينتين وفقا لمتوسطاتها (جدول رقم ٢) للمقارنة بينها. أما الخطوة الأخيرة فكانت القيام بالتحليل العاملي لمصفوفة الارتباطات بين القيم في كل من العينتين، حتى يمكننا التوصل إلى أنساق القيم السائدة في المجموعتين.

النتائج ومناقشتها

يتضح لنا من المقارنة بين متوسط القيم في العينتين الكويتية والمصرية، وكذلك من قائمتي ترتيب القيم فيهما، أن هناك نسقا خاصا للقيم في كل منهما. وسيظهر ذلك بشكل أكثر وضوحا عندما نعرض نتائج التحليل العاملي، الذي أظهر لنا مجموعة من أنساق القيم التي تتركز حول أنماط معينة من الشخصية كالشخصية البدوية أو الحضرية أو الريفية مثلا. ويمكن القول بوجه عام في البداية بأن هذه الأنساق جميعا تتفق مع طابع الشخصية في كل من المجتمعين، وتتسق مع ظروف التنشئة الاجتماعية التي يتم اكتساب القيم من خلالها، سواء أثناء الطفولة داخل الأسرة أو في مرحلة المراهقة أثناء تعرض الشباب لكل مؤثرات المجتمع ومؤسساته التربوية والإعلامية.

وبالطبع، فإن هذا كله لا ينفي جوانب كثيرة من الاتفاق بين نسق القيم في المجموعتين. ويرجع هذا بالطبع إلى انتمائهما معا للثقافة العربية العامة. وقبل أن نشرع في تفصيل القول في ذلك، يحسن أن نشير إلى تحفظ هام وهو أننا لا نرى أن هذه الحالات السبعين التي اختيرت عشوائيا من بين حوالي مائتي حالة ليتم تحليل السير الذاتية لها (مع مراعاة شروط جودة السيرة الذاتية وصلاحيتها لمحكات التحليل التي وردت فيما سبق) يمكن أن تمثل المجتمع الكويتي أو المجتمع المصري بأي حال. ونود أن نشير ابتداء إلى أن طبيعة هذه الدراسة وأهدافها لا تحتمل ذلك على الاطلاق.

وعلى الرغم من كل ذلك فإن ما سنلاحظه من أوجه الاتفاق والاختلاف بين أنساق القيم في المجتمعين سيجد صداه في استبصارنا بطبيعة المجتمعين على ضوء الدراسات السابقة التي أشرنا إليها في الإطار النظري للبحث.

وإذا فحصنا جيداً الجدول رقم(١) الذي يشير الى متوسط العينتين بالنسبة للقيم الاحدى والثلاثين التي استخرجت من التحليل إضافة إلى الانحراف المعياري وقيمة (ت)، وإلى الجدول رقم(٢) الخاص بترتيب القيم وفقا لمتوسطاتها، نجد ثلاثة ملامح رئيسة، هي:

١ ـ أوجه الاختلاف التي تمثلت في القيم الإحدى عشرة التي ظهرت فيها فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠١ر٠ في ثلاث منها، وعند مستوى ٠٥ر٠ في الثماني الباقية.

٢ ـ أوجه الاتفاق التي ظهرت في تساوي المجموعتين تقريبا في القيم الهامة التي زاد متوسط أوزانها عن اثنين. وقد بلغت هذه تسع قيم.

٣ ـ أوجه النقص أو القصور وهي التي نتجت من حصول بعض القيم الهامة الضرورية في حياة الإنسان المعاصر على متوسطات ضئيلة (تقل عن اثنين)، مما يشير إلى قلة تكرار ورودها في السير الذاتية أو ضعف التأكيد عليها. وتتمثل في بقية القيم الإحدى عشرة.

جدول رقم (١)
الفروق في القيم بين العينتين ودلالتها

رقم مسلسل	اسم القيمة	متوسط الكويتيين	الانحراف المعياري	متوسط المصريين	الانحراف المعياري	قيمة ت ودلالتها
١	الاصلاح والتغيير	١ر٨٨٦	٣ر٠٨٧	١ر٦٧١	٢ر٨٢٧	٠ر٤٢٥
٢	الإنجاز	٢ر٢٤٣	٣ر٩٢٦	٣ر٠٨٦	١٠ر٨٣٧	٠ر٦٠٧
٣	الحرية	٣ر٠١٤	٣ر١٦٩	١ر٦٧١	٢ر٨٩٢	٢ر٦٠٠ *
٤	الطموح	٣ر٣٨٦	٣ر٢٣٠	٤ر٩٢٩	٤ر٨٤١	٢ر٢٠٢ *
٥	التقدمية والمستقبلية	١ر٧٤٣	٢ر٣٨٣	١ر٠٧٠	١ر٧٧٢	٢ر٤٣٤ *
٦	الاستقلالية	٢ر٩٨٦	٢ر٧٣٣	١ر٣٨٦	٣ر٠٢٠	٣ر٢٦٣ *
٧	المساواة	١ر٧٤٣	٢ر٤٤٢	٠ر٦١٤	١ر٣٤٥	٣ر٣٦٣ *
٨	الحب	٥ر٠٨٦	٣ر٣٩٦	٦ر٤٤٣	١٠ر٧٠٣	١ر٠٠٤
٩	الأمانة	٠ر٧٤٣	١ر٤٩٠	٠ر٠٤٠	١ر٢٢٤	١ر٤٧٧
١٠	الصداقة	٠ر٩٨٦	١ر٦٢٦	٠ر٥٧١	١ر٣٢٦	١ر٦٤٠
١١	الأمن الشخصي	٥ر٠١٤	٣ر٤٩٩	٤ر٩٥٧	٤ر٣٩٣	٠ر٠٨٥
١٢	النظافة	١ر١٧١	٢ر٠٢١	٠ر٤١٤	١ر٢١٣	٢ر٦٦٨ *
١٣	الكرم	٠ر٣٧١	٠ر٩١٣	٠ر٥٢٩	١ر٣٤٩	٠ر٨٠١
١٤	التسامح	٠ر٧٢٩	١ر٦٨١	٠ر٥٨٦	١ر٤٩٨	٠ر٥٢٧
١٥	الحياة العائلية	٥ر٥١٤	٣ر٤٠١	٧ر٢٠٠	١٠ر٦٨٦	١ر٢٤٩
١٦	الصراحة والصدق	١ر٢٧١	٢ر٠٤٢	١ر١٢٩	٢ر١٧١	٠ر٣٩٨
١٧	الإثارة	٠ر٤٨٦	١ر١٣١	٠ر٣٠٠	١ر١٧٥	٠ر٩٤٦
١٨	الجمال	٢ر١١٤	٣ر١٥١	٠ر٦٨٦	١ر٨٢٥	٣ر٢٥٩ * *
١٩	الحياة العملية	١ر٣٠٠	٢ر٢١٣	٠ر٢٤٣	٠ر٧٢٦	٣ر٧٧١ * *
٢٠	العمل	٠ر٧٤٣	١ر٦٢٠	١ر٠٨٦	٣ر١٨٨	٠ر٧٩٧
٢١	السعادة	٣ر٠٢٩	٢٢ر٨٠٣	١ر١١٤	٢ر٠٦٠	٤ر٥٧١ * *
٢٢	الراحة والاستمتاع	٢ر٥١٤	٢ر٠٦٩	١ر٣٥٧	٢ر٥٥٢	٢ر٤٠٠
٢٣	المسئولية	٢ر٠٠٠	٢ر٦٢٩	١ر٦٥٧	٣ر١١٦	٠ر٦٩٨
٢٤	النظام	٠ر٨١٤	١ر٧٩٠	٠ر٧٢٩	١ر٧٨٠	٠ر٢٨٢
٢٥	احترام الذات	٣ر٨٧١	٣ر٣٢٥	٤ر٧٧١	٤ر٥٥٢	١ر٣٢٦
٢٦	المقدرة والكفاءة	١ر٧٨٦	٢ر٢٨٠	١ر٠٧١	١ر٧٩٠	٢ر٠٤٦
٢٧	العقلانية والمنطقية	١ر٢٧٠	٢ر١٧١	٠ر٧٧١	١ر٧٦٦	١ر٤٨٤
٢٨	المعرفة	٣ر٩٨٦	٣ر٥٤٤	٦ر٣٥٧	٤ر٨٤٣	٣ر٢٨٢ *
٢٩	التطلع والاستكشاف	٤ر١٨٦	٣ر١١٠	٥ر٣٥٧	٤ر٣١٣	١ر٨٥٠
٣٠	النقاء الديني	٤ر١٥٧	٤ر٣٢٢	٣ر٨٥٧	٤ر٢٧٤	٠ر٤١٠
٣١	التقدير الاجتماعي	٢ر٨٥٧	٣ر٧٣٥	٢ر٤٥٧	٣ر٥٥٦	٠ر٦٤٤

* دال عند مستوى ٠٥ر   * * دال عند مستوى ٠١ر

جدول رقـــم (٢)
ترتيب القيم وفقا لمتوسطاتها في العينتين

العينة المصرية			العينة الكويتية		
المتوسط	القيم	الترتيب	المتوسط	القيم	الترتيب
٥ر٥١٥	الحياة العائلية	١	٧ر٢٠٠	الحياة العائلية	١
٥ر٠٨٦	الحب	٢	٦ر٤٤٣	الحب	٢
٥ر٠١٤	الأمن الشخصي	٣	٦ر٣٥٧	المعرفة	٣
٤ر١٨٦	التطلع والاستكشاف	٤	٥ر٣٥٧	التطلع والاستكشاف	٤
٤ر١٥٧	النقاء الديني	٥	٤ر٩٥٧	الأمن الشخصي	٥
٣ر٩٨٦	المعرفة	٦	٤ر٩٢٩	الطموح	٦
٣ر٨٧١	احترام الذات	٧	٤ر٧٧١	احترام الذات	٧
٣ر٣٨٦	الطموح	٨	٣ر٨٥٧	النقاء الديني	٨
٣ر٠٢٩	السعادة	٩	٣ر٠٨٦	الإنجاز	٩
٣ر٠١٤	الحرية	١٠	٢ز٤٥٧	التقدير الاجتماعي	١٠
٢ر٩٨٦	الاستقلالية	١١	١ر٦٧١	الاصلاح والتغيير	١١
٢ر٨٥٧	التقدير الاجتماعي	١٢	١ر٦٧١	الحرية	١١
٢ر٥١٤	الراحة والاستمتاع	١٣	١ر٦٥٧	المسئولية	١٣
٢ر٢٤٣	الإنجاز	١٤	١ر٣٨٦	الاستقلالية	١٤
٢ر١١٤	الجمال	١٥	١ر٣٥٧	الراحة والاستمتاع	١٥
٢ر٠٠٠	المسئولية	١٦	١ر١٢٩	الصراحة	١٦
١ر٨٨٦	الإصلاح والتغيير	١٧	١ر١١٤	السعادة	١٧
١ر٧٨٦	المقدرة والكفاءة	١٨	١ر٠٨٦	العمل	١٨
١ر٧٤٣	التقدمية والمستقبلية	١٩	١ر٠٧١	المقدرة والكفاءة	١٩
١ر٧٤٣	المساواة	١٩	١ر٠٧٠	التقدمية والمستقبلية	٢٠
١ر٣٠٠	الحياة العملية	٢١	٠ر٧٧١	العقلانية والمنطقية	٢١
١ر٢٧١	الصراحة	٢٢	٠ر٧٢٩	النظام	٢٢
١ر٢٧٠	العقلانية والمنطقية	٢٣	٠ر٦٨٦	الجمال	٢٣
١ر١٧١	النظافة	٢٤	٠ر٦١٤	المساواة	٢٤
٠ر٩٨٦	الصداقة	٢٥	٠ر٥٨٦	التسامح	٢٥
٠ر٨١٤	النظام	٢٦	٠ر٥٧١	الصداقة	٢٦
٠ر٧٤٣	العمل	٢٧	٠ر٥٢٩	الكرم	٢٧
٠ر٧٤٣	الأمانة	٢٧	٠ر٤١٤	النظافة	٢٨
٠ر٧٢٩	التسامح	٢٩	٠ر٣٠٠	الإثارة	٢٩
٠ر٤٨٦	الإثارة	٣٠	٠ر٢٤٣	الحياة العملية	٣٠
٠ر٣٧١	الكرم	٣١	٠ر٠٤٠	الأمانة	٣١

وسنبدأ بمناقشة كل ملمح من الملامح الثلاثة تفصيلا على النحو الآتي :ـ

أولا : أوجه الاختلاف :ـ

نبدأ بالقيم الثلاث التي كان الفرق في متوسطاتها ذا دلالة عند مستوى ٠١ر٠، أي أنه فرق بين وشديد الدلالة. وهذه القيم هي: الجمال، تفضيل الحياة العملية (على النظرية) والسعادة. وقد كانت الفروق في ثلاثتها في صالح العينة الكويتية. وربما نتسرع في القول بأن النجاح في الحياة العملية والمستوى الاقتصادي المرتفع المتوفر لدى الكويتيين هو الذي يؤدي إلى تذوق الجمال واعتباره قيمة هامة (متوسط الكويتيين ١١٤ر٢ في مقابل ٦٨٦ر٠ للمصريين)، كما يؤدي في النهاية إلى تقدير السعادة كقيمة هامة كذلك (متوسط الكويتيين: ٠٢٩ر٣ في مقابل ١١٤ر١ للمصريين)، بينما يصرف المصريين عن ذلك الانشغال في إشباع الحاجات الاقتصادية الأساسية. إلا أنه مما يشكك في ذلك القول أن متوسط العينتين في هذه القيمة (تفضيل الحياة العملية) منخفض بوجه عام ويقل عن الحد الذي ارتضيناه لاعتبار القيمة هامة وهو اثنان (متوسط الكويتيين: ٣٠٠ر١ في مقابل ٢٤٣ر٠ للمصريين).

ولكي ندلل على ذلك نتأمل جدول رقم (٢) الخاص بترتيب القيم وفقا لمتوسطها. وسنجد فيه أن هذه القيمة (الحياة العملية) متأخرة في ترتيبها عند المجموعتين (القيمة رقم ٢١ عند الكويتيين، والقيمة الثلاثين عند المصريين) مما يشير إلى نقص الاهتمام بالحياة العملية كقيمة لدى المجموعتين معا. أما السعادة فكان ترتيبها التاسعة عند الكويتيين والسابعة عشرة عند المصريين. بينما كان ترتيب الجمال الخامس عشر والثالث والعشرين لدى المجموعتين على التوالي.

وإذا انتقلنا إلى القيم الثماني الأخرى التي كانت فيها الفروق ذات دلالة فسنجد أن ستا منها كذلك كانت الفروق فيها في صالح العينة الكويتية وهي: الحرية والاستقلالية والراحة والاستمتاع والتقدمية (أو المستقبلية) والمساواة والنظافة. ويلاحظ أن القيم الثلاث الأولى هي التي كانت ذات وزن مرتفع نسبيا ولذا كان ترتيبها (في جدول رقم (٢)) العاشرة والحادية عشرة والثالثة عشرة (في مقابل الحادية عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة في العينة المصرية).

أما القيم الثلاث الأخيرة فكان متوسطها منخفضا ولذا كان ترتيبها التاسعة عشرة، والتاسعة عشرة مكرر، والرابعة والعشرين (في مقابل العشرين والرابعة والعشرين والثامنة والعشرين في العينة المصرية). وربما ترجع هذه الفروق لاختلاف المستويين الاقتصادي والسياسي قوة وضعفا وحداثة أو قدما في كل من المجتمعين. أما القيمتان اللتان كان الفرق فيهما في صالح العينة المصرية فهما، الطموح والمعرفة وهما قيمتان هامتان في وزنهما وتقعان

ضمن القيم العشر الأولى في العينتين وإن اختلف ترتيبهما فالمعرفة تمثل القيمة الثالثة في نسق القيم في العينة المصرية وتمثل السادسة في النسق الكويتي، بينما يمثل الطموح القيمة السادسة في مقابل الثامنة في العينة الكويتية. وينبغي أن نحذر هنا من خطأ التعميم من العينة (على صغرها) إلى المجتمع ككل في كلتا الحالتين.

ثانيا: أوجه الاتفاق:-

لا شك أن انتماء العينتين للثقافة العربية الواحدة سيكشف عن نفسه في ظهور عدد كبير من القيم الهامة المشتركة بينهما. ويتضح ذلك بجلاء من الجدول رقم (٢)، فمن بين القيم التسع الهامة التي ذكرناها كانت سبع منها ضمن القيم العشر الأولى. بل إن ثلاثا من هذه احتلت نفس الترتيب في كلا العينتين. فقد أتت القيمتان الأوليان في الترتيب وهما:- الحياة العائلية والحب في المركز الأول والثاني على التوالي في العينتين معا. وكذلك احتل التطلع واحترام الذات المركزين الرابع والسابع في كلا العينتين كذلك.

أما قيمتا الأمن الشخصي والنقاء الديني فقد احتلتا المركزين الثالث والخامس في العينة الكويتية في مقابل المركزين الخامس والثامن في العينة المصرية. وبينما كان الإنجاز والتقدير الاجتماعي ضمن القيم العشر الأولى في العينة المصرية فاحتلا المركزين التاسع والعاشر، إلا أنهما تأخرا قليلا واحتلا المركزين الرابع عشر والثاني عشر على التوالي في العينة الكويتية، وقد انعكس هذا الاتفاق الكبير في القيم الهامة (القيم العشر الأولى) في قيمة معامل ارتباط الرتب الذي حصلنا عليه من مقارنة ترتيب القيم العشر الأولى في العينتين، فقد وصل هذا المعامل إلى حوالي ٥٠ر٠ (٤٩٧ر٠)

ثالثا: أوجه النقص أو القصور:

هناك بعض القيم الهامة التي حصلت على متوسط ضئيل في العينتين وربما كان هذا يعني عدم أهميتها بالنسبة للشباب في هذه الأيام على الرغم مما كان لها من أهمية في الثقافة العربية قبل ذلك، أو على الرغم من حاجة مجتمعاتنا الحديثة إليها في عملية البناء والتطوير.

ولكن ربما لم ترد كثيرا في السير الذاتية للشباب لأسباب أخرى.

ومن هذه القيم: الصداقة والأمانة والنظام والتسامح والكرم والصراحة والصدق والعمل والمقدرة والكفاءة والعقلانية أو المنطقية والإصلاح والتغيير، وقد حصل معظمها على ترتيب متأخر في قائمة القيم في العينتين. بل إن بعض القيم الأخرى التي تناولناها عند البحث في أوجه الاختلاف كانت ذات ترتيب متأخر في العينتين على السواء، مما يشير إلى إهمالها في المجتمعين (رغم وجود فروق في صالح أحدهما أو الآخر) مثل النظافة والمساواة والحياة العملية.

مصفوفة عوامل قيم العينة المصرية (بعد التدوير)

رقم القيمة	اسم القيمة	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث	العامل الرابع	العامل الخامس	العامل السادس	العامل السابع	العامل الثامن	العامل التاسع	العامل العاشر	الاشتراك
١	الإصلاح والتغير					٥١٨						٧٠٧
٢	الإنجاز		٩٦٣									٩٥٠
٣	الحرية					٧٥١						٦٥٠
٤	الطموح		٧٨٤									٧٧٨
٥	التقدمية والمستقبلية	٥٠٨				٤٩٥			٣٠٩			٦٧٩
٦	الاستقلالية		٨٣٥									٧٨٩
٧	المساواة	٨٠٨										٨٢٠
٨	الحب		٩٤٤									٩٢٢
٩	الأمانة	٥٤٣									-٥٥٢	٧٧٦
١٠	الصداقة						٧٤٨					٧٢٥
١١	الأمن الشخصي			٦٢٧								٦٢٢
١٢	النظافة						٦٤٤	-٤٤٥				٧٩٦
١٣	الكرم											٨٢١
١٤	التسامح										-٨٥٥	٧٧٠
١٥	الحياة العائلية		٩٥٠									٩٣٢
١٦	الصراحة والصدق						٨٧٨					٨٢٣
١٧	الإثارة					٦٣٩		-٣٨٤				٧٥١
١٨	الجمال							-٧٥٤				٦٢٤
١٩	الحياة العملية				٦٩١							٥٦٤
٢٠	العمل	٤٠٧		-٣١٤				-٥٥٩	٣١٣			٧٣٥
٢١	السعادة									-٧٨٢		٧٨٧
٢٢	الراحة والاستمتاع							-٧٠٧		-٤٣٠		٧٩٩
٢٣	المسئولية				٦١٨					-٣٠٢		٦٦٤
٢٤	النظام								٧١٤			٧٤٥
٢٥	احترام الذات			٧٩٤								٦٨٤
٢٦	المقدرة والكفاءة				٣١٨				٦٠٠			٥٩٣
٢٧	العقلانية والمنطقية								٦٢٨			٤٩٧
٢٨	المعرفية			٨٥٦								٧٩٤
٢٩	التطلع والاستكشاف			٧٧٨								٦٧٧
٣٠	النقاء الديني						٣٥٨			-٤٨٠		٥٣١
٣١	التقدير الاجتماعي				٧٤٦							٧١٦
	نسبة تباين العامل	٧ر٧٠٧	١٣ر٢٠٧	٩ر٥٢٨	٥ر٨٥٢	٧ر٣٣٤	٧ر١٨٥	٦ر٨١٨	٥ر٦٦٢	٥ر١٨٤	٤ر٨٢٤	٨٣ر٣٠

أهملت العلامات العشرية، وذكرت التشبعات الدالة فقط.

مصفوفة عوامل قيم العينة الكويتية (بعد التدوير)

رقم القيمة	اسم القيمة	العامل الاول	العامل الثاني	العامل الثالث	العامل الرابع	العامل الخامس	العامل السادس	العامل السابع	العامل الثامن	العامل التاسع	العامل العاشر	العامل الحادي عشر	الاشتراك
١	الاصلاح والتغيير										-٦٥٠		٦٢٠
٢	الإيجاز			-٤٧٠	-٥٥٠					٣٠٣			٧٠٠
٣	الحرية				-٣١٨						-٧٥٢		٨٢٨
٤	الطموح									٤٣٩		٣٨٧	٥٦٩
٥	التقدمية والمستقبلية	٢٤٨	٦١٣		-٣٩٤								٧٥٤
٦	الاستقلالية			-٣٠٥	-٣٦٠			-٣٩٥				٣٤٦	٧٣٢
٧	المساواة			-٣٠٥	-٢٦٠			-٣٩٥				٣٤٦	٧٣٢
٨	الحب						-٨١٥						٨١٧
٩	الأمانة			-٧٤٦									٦٦٨
١٠	الصداقة	٥٦٧		-٣٩٥								٣٣٣	٧٠٩
١١	الأمن الشخصي						-٦٦٤						٧١٥
١٢	النظافة				-٣١٨		-٥٢٤			٣٣٧			٦٦٦
١٣	الكرم	٤١٧										٧٣٣	٧٦٢
١٤	التسامح					٥٠٨		٤٧٧					٦٣٧
١٥	الحياة العائلية						-٦٢٠					-٤٧٥	٧٢٧
١٦	الصراحة والصدق	٧٥٩											٧٠٥
١٧	الإثارة								٧٨٥				٧٤٨
١٨	الجمال				-٨٢٤								٨٠٢
١٩	الحياة العملية		٧٥٩					٧٢٩					٧٠٤
٢٠	العمل		٧٤٩										٧٤١
٢١	السعادة					٨٢٨							٧٤٢
٢٢	الراحة والاستمتاع	-٤٠٥			-٣٠٢	٦١١							٧٣٦
٢٣	المسئولية					٤٤٢			٤٧٢		-٣٥٨		٧٥١
٢٤	الطعام		٤٨٥	-٤١١								٣٢٨	٦٣٢
٢٥	احترام الذات	٢١٨				٣٤٧	-٤٥٤			٤٤٢			٨٠٦
٢٦	المقدرة والكفاءة	٥٠٥		-٣٢٠					-٣٢٩			-٣٠٠	٦٩١
٢٧	العقلانية والمنطقية	٧٤٦											٦٦٥
٢٨	العروبة	٢١١					-٣٧٧			٦٧٥			٧٥١
٢٩	التطلع والاستكشاف		٣٧٧							٦٦٧			٦٦٩
٣٠	الغناء الديني			٤٤٢						٤٧٠			٦٤١
٣١	التقدير الاجتماعي							٨٥٨					٨١٣
	نسبة تباين العامل	٨ر٥٧٥	٧ر٦٢٩	٧ر٨٤٣	٦ر١٣٥	٦ر٧٥٩	٧ر٧٨٩	٥ر١٣٥	٤ر٥٨٦	٦ر٨٦٧	٥ر١٨٨	٤ر٩٩٩	٧١ر٥٢

أهملت العلاقات العشرية، وذكرت التشبعات الدالة فقط.

مناقشة نتائج التحليل العاملي للقيم

ارتأى الباحث أن يستخدم منهج التحليل العاملي في معالجة نتائج البحث للكشف عن الارتباطات بين القيم في كل من العينتين مما يمكن أن يوصلنا إلى أنساق للقيم تتمثل في صورة العوامل الناتجة عن تحليل مصفوفة الارتباط، ورغم أن الباحثين السابقين الذين كان لهم فضل الريادة في هذا المجال قد استخدموا مناهج إحصائية أخرى مثل تحليل التباين (انظر: كاظم، ١٩٦٢)، إلا أن غرض البحث في مثل تلك الحالات كان الكشف عن الفروق في «تطورات قيم الطلبة» عبر مرحلة زمنية معينة. وحيث أن غرض البحث هنا مختلف وهو البحث عن أوجه الاتفاق والاختلاف معا، والكشف عن أنساق القيم في العينتين ومدى تشابهها أو اختلافها، وهذا ما ينجح فيه التحليل العاملي عادة، لذا فقد أملت طبيعة البحث وغرضه على الباحث اختيار هذا المنهج، إضافة إلى ماسبق من كشف عن الفروق بواسطة اختبار (ت) للدلالة الاحصائية.

ونورد فيما يلي قائمة بالعوامل الناتجة عن تحليل مصفوفة الارتباط في كل من العينتين باستخدام طريقة هوتيللنج «المكونات الأساسية» مع تدوير المحاور رياضيا بواسطة معادلة الفاريماكس لكايزر[٦] (فرج، ١٩٨٠، ص ٢٠٩، ٢٧٥).

ويلاحظ أن مصفوفة العوامل المدارة الخاصة بالعينة الكويتية تحتوي على أحد عشر عاملا، بينما تحتوي مصفوفة العوامل الخاصة بالعينة المصرية على عشرة عوامل فقط، وكانت قيمة التباين الذي استغرقته تلك العوامل في العينتين هي ٥١ر٧١٪، ٣٠ر٧٣٪ على التوالي. وهذا ما يمثل نسبة لابأس بها من حجم التباين بين المتغيرات في المصفوفة الارتباطية. ولن نحاول تفسير كل هذه العوامل بالطبع، فبعضها لا أهمية له من حيث حجم تشبعاته، وبعضها عصي على التفسير بسبب غلبة التشبعات السلبية عليه.

وقد اتفق جمهرة الباحثين الذين يستخدمون التحليل العاملي على اعتبار أن التشبع الدال هو مازاد عن ٣٠ر٠ ولذا لن نذكر في مصفوفة العوامل الخاصة بكل من العينتين إلا التشبعات التي تزيد عن هذا الحد، على أن نكتفي بإيراد مصفوفتي العوامل الكاملتين في الملاحق. إلا أننا لن نأخذ في الاعتبار ـ إمعانا في الحيطة ـ إلا التشبعات التي تزيد عن ٤٠ر٠ عند تفسيرنا للعوامل وذلك نظرا لصغر حجم العينة[٧]، حيث أن ثبات العوامل واستقرارها يعتبر إلى حد كبير دالة لحجم العينة (حتى حدود معينة)، ولمدى تجانسها[٨]. كما أننا لن نقبل تفسير العامل بأقل من ثلاث تشبعات دالة.

ويمكننا أن نتصور أن العوامل في مثل هذا التحليل للقيم تعبر عن أنساق من القيم المرتبطة

بأنماط معينة من الشخصيات كالشخصية البدوية أو الشخصية الريفية أو الشخصية الحضرية . . الخ .

ولنبدأ الآن بمقارنة العوامل في المصفوفتين ومناقشتها:
العامل الأول في العينة الكويتية يمثل ٨ر٥٧٥٪ من حجم التباين الكلي، وأعلى التشبعات عليه هو ٧٥٩ر٠ للصراحة والصدق يليه ٧٤٦ر٠ للعقلانية والمنطقية في التفكير وهما تشبعان مرتفعان جدا يليهما تشبعان متوسطا الارتفاع هما ٥٦٧ر٠ للصداقة، ٥٠٥ر٠ للمقدرة والكفاءة. وأخيرا تشبعان في حدود الدلالة التي فرضناها على أنفسنا (عند مستوى ٠١ر) ولكن أحدهما إيجابي وهو ٤١٧ر٠ بالنسبة للكرم والآخر سلبي - ٤٠٥ر٠ بالنسبة للراحة والاستمتاع. ويمكن أن يضاف إلى ذلك تشبعان بلغا حدود الدلالة عند مستوى ٠٥ر٠ فقط وهما ٣١٨ر٠ بالنسبة لاحترام الذات، ٢٨١ر٠ بالنسبة للمعرفة ونضيفهما لمجرد إكمال الصورة السيكولوجية للعامل التي تتفق إلى حد كبير مع كثير من القيم البدوية التي تحث على الصراحة والصدق وتقدر العقل الراجح والصداقة وتعتز بالمقدرة والكفاءة واحترام الذات، وفي نفس الوقت لا تميل إلى الدعة والراحة بقدر ما تحبذ الخشونة التي تميز الرجولة الحقة في حياة البادية.

وربما كان من المناسب هنا أن نرد على رافائيل باتاي الذي أشرنا إلى كتابه «العقلية العربية» في المقدمة، إذ يرى باتاي «أن أساس القيم في المجتمعات العربية ينبع من القيم البدوية، مثل الكرم والشرف والشجاعة واحترام الذات -حتى هنا والصورة تتفق مع ما وجدناه- إلا أنه يضيف إلى هذه القيم الايجابية «النفور من العمل البدني أو اليدوي» باعتباره من القيم البدوية! ؟
(Patai, 1976, PP. 84 – 96)

وبالطبع فإنه يطلق هذا القول دون أي سند من دراسة ميدانية أو تجريبية، ولذا فإن ما وجدناه هنا من تشبع سالب دال عند مستوى ٠١ر على قيمة مثل الراحة والاستمتاع لدليل قوي على بطلان هذا الرأي، إضافة إلى الاستبصار المتوفر لدينا جميعا عن مشقة الحياة في البادية وما تطلبه من خشونة وجهد وعناء.

العامل الثاني في العينة المصرية، هو الذي يستحق أن يعتبر الأول لأنه يحمل أكبر نسبة من التباين بين العوامل جميعا في العينتين معا (٢٠٧ر١٣٪). والمفروض أن العامل الأول هو الذي يحمل أكبر تباين، ولقد كان كذلك بالفعل قبل إجراء عملية التدوير بالفار يماكس (كان تباين العامل الأول في مصفوفة العوامل قبل التدوير ٨٢ر١٤٪). وكذلك من حيث المعنى السيكولوجي فإن مضمون هذا العامل الثاني يقابل معنى العامل الأول في العينة الكويتية. وإذا تعمقنا في تشبعات هذا العامل سنجد أنه يحتوي على خمسة تشبعات كبيرة جدا وبارزة الدلالة وهي: ٩٦٣ر٠ بالنسبة للإنجاز، و ٩٥٠ر٠ للحياة العائلية، و ٩٤٤ر٠ للحب، ٨٣٥ر٠ للاستقلالية، و ٧٨٤ر٠ للطموح.

وكلها قيم يمكن أن تمثل الشخصية الريفية في المجتمع المصري. وهي الشخصية التي تمثل سواد الشعب المصري. ويلاحظ اقتران الطموح بالإنجاز في شكل يجعل الإنجاز أكبر من الطموح، فهو ليس طموحا خياليا بل مقترناً بالواقع، كذلك اقتران الحب بالحياة العائلية، مع الاستقلالية، وهذا ما ينعكس على شكل الأسرة الجديدة التي أصبحت نووية وليست ممتدة كالسابق.

العامل الثاني في العينة الكويتية يمكن أن يمثل قيم الشخصية البدوية بعد أن ينزل صاحبها إلى المدينة ويدخل في غمارها ويتمرس بأعمالها، ولا غرو فأكبر التشبعات على هذا العامل هي الحياة العملية (٧٥٩ر٠)، وللعمل (٧٤٩ر٠)، يليهما تشبع ثالث كبير أيضا يمثل التقدمية واستشراف آفاق المستقبل والانفتاح عليه (٦١٣ر٠). ثم يكمل ذلك تشبع رابع يفيد في الحياة العملية والتجارية وهو ٤٨٥ر٠ للنظام.

ويعطي العامل الأول في العينة المصرية نفس هذا المعنى السيكولوجي تقريبا. وهو يكاد يتساوى مع العامل الثاني في العينة الكويتية حتى من حيث حجم التباين الذي يحمله (٧٠٧ر٧٪ في مقابل ٦٢٩ر٧٪). وأعلى تشبعين عليه هما ٨٠٨ر٠ للمساواة، ٨٠١ر٠ للكرم، وهما قيمتان هامتان يشعر ابن القرية المصرية بحاجته الشديدة لهما حين ينزل إلى المدينة ويقترن بهما تشبعان آخران متوسطا الحجم هما ٥٤٣ر٠ للأمانه، ٥٠٨ر٠ للتقدمية والمستقبلية.

ويبقى في النهاية تشبع متوسط الحجم لقيمة العمل (٤٠٧ر٠) وهو ليس في حاجة إلى تأكيد مع القيمة العالية للانجاز على العامل السابق. ويوحي تشابه الدلالة السيكولوجية للعامل في المجتمعين (بصرف النظر عن اختلاف التشبعات والقيم) بأنه يمثل الشخصية البدوية أو الريفية بعد أن تنزل إلى الحضر وتتبنى القيم التي تساعدها على التوافق والتكيف مع الحياة في المدينة، وبالطبع فإن هذه القيم، تختلف من مجتمع إلى آخر، إلا أنها ستظل في النهاية ممثلة لقيم الشخصية الحضرية.

أما العاملان الثالث والرابع في العينة الكويتية فيصعب تفسيرهما لغلبة التشبعات السالبة عليهما، إلا إذا تصورناهما كعاملين مقلوبين.

وعلى العكس فإن نفس هذين العاملين في العينة المصرية واضحا الدلالة والأهمية. فالعامل الثالث يفوق العامل الأول في العينة الكويتية في حجم تباينه (٥٢٨ر٩٪). وأعلى التشبعات عليه ٨٥٦ر٠ للمعرفة يسانده ٧٧٨ر٠ للتطلع (حب الاستطلاع والاستكشاف) ثم ٧٩٤ر٠ لاحترام الذات مع ٦٢٧ر٠ للأمن الشخصي. وإذا تذكرنا أن كتاب السير الذاتية التي أخضعت للتحليل طلبة في الجامعة لا تضحت أمامنا هوية هذا العامل. فهذه القيم مجتمعة تمثل الشخصية الطلابية التي تتميز عموما بطلب العلم والتحمس للمعرفة مع احترام الذات ولكن تقلقها الحاجة للأمن الشخصي بالنسبة لمستقبلها.

أما العامل الرابع، فربما يمثل نمطا آخر من الشخصية الطلابية يقدر الحياة العملية ويقدر المسئولية (٦٩١ر٠ ، ٦١٨ر٠ على التوالي) ربما من أجل الحصول على التقدير الاجتماعي الذي يعتبر أهم قيمة في نظرهم (أعلى التشبعات كانت للتقدير الاجتماعي ٧٤٦ر٠) كذلك هناك تشبع دال عند مستوى ٠٥ر٠ فقط للمقدرة والكفاءة (٣١٨ر٠). الا أن حجم تباين هذا العامل صغير نسبيا (٨٥٢ر٥٪) ولذا لا يمكن إعطاؤه وزنا كبيرا أو الارتكان إليه في التفسير.

العامل الخامس في العينة الكويتية، واضح المعالم إلى حد كبير وحجم تباينه لا بأس به بالنسبة لعامل في هذا الترتيب المتأخر (٧٥٩ر٦٪). وربما نحصل على تفسير له من أعلى تشبعين عليه وهما ٨٢٨ر٠ لقيمة السعادة، ٦١١ر٠ للراحة والاستمتاع يضاف إليهما تشبع دال (٤٤٢ر٠) لقيمة المسئولية، وآخر قريب من حدود الدلالة (٣٤٧ر٠) لاحترام الذات. ويبدو أنه يمثل نمطا للشخصية من المستوى الاقتصادي والاجتماعي فوق المتوسط، تستمتع بالحياة وتعتبر السعادة هي القيمة الأولى فيها، ولكنها تتميز في نفس الوقت بتقدير أهمية المسئولية واحترام الذات، والتسامح (٥٠٨ر٠):

أما العامل الخامس المقابل في العينة المصرية، فيحمل تباينا يساوي ٣٣٤ر٧٪ من التباين الكلي. وعليه أربعة تشبعات دالة أعلاها ٧٥١ر٠ لقيمة الحرية يليه ٦٣٩ر٠ للاثارة كقيمة ثم ٥١٨ر٠ لقيمة الاصلاح والتغيير. وأخيرا ٤٩٥ر٠ للتقدمية والمستقبلية. وكلها قيم تمثل شخصية الشباب المتفائل الذي ينظر للمستقبل وللحياة بنظرة تقدمية ويأمل في إصلاح وتغيير ما يراه فيها من مساويء.

العامل السادس في العينة الكويتية، يصعب تفسيره فكل تشبعاته الدالة سالبة. أما مقابله في العينة المصرية فيحمل أربع تشبعات دالة يغلب عليها طابع القيم الأخلاقية فأعلاها (٨٧٨ر٠) لقيمة الصراحة والصدق، يليه ٧٤٨ر٠ للصداقة كقيمة ثم ٦٤٤ر٠ لقيمة النظافة. وأخيرا تشبع قارب حدود الدلالة (٣٥٨ر٠) للنقاء الديني.

أما بالنسبة للعامل السابع في العينة الكويتية فأعلى تشبع عليه هو ٨٨٥ر٠ للتقدير الاجتماعي ويقترن بتشبع مرتفع أيضا على الحياة العملية (٧٢٩ر٠). وهي المرة الثانية التي يقترن فيها تشبع مرتفع على قيمة التقدير الاجتماعي بمثيل له على قيمة الحياة العملية (المرة الأولى كانت بالنسبة للعامل الرابع في العينة المصرية) وربما يشير هنا إلى أن النجاح في الحياة العملية أصبح يقترن في مجتمعاتنا بالتقدير الاجتماعي أكثر من النجاحات الأخرى.

ويوجد تشبع دال (٤٧٧ر٠) على قيمة التسامح وهي متفقة مع منطق الحصول على التقدير الاجتماعي إلا أنها ربما تتناقض مع تشبع دال (تقريبا) سالب على قيمة المساواة. وقد يعني هذا أن الايمان باللامساواة هو مبرر للتنافس ووسيلة للنجاح في الحياة العملية.

العامل السابع المقابل في العينة المصرية يصعب تفسيره لأن كل تشبعاته الدالة سالبة، ولا منطق لها حتى ولو في صورة مقلوب العامل.

أما العامل الثامن في العينة الكويتية فليس عليه إلا تشبعان دالان ، لايكفيان لتفسيره كما أن حجم تباينه منخفض (٥٨٦ر٤٪) أكثر من أي عامل آخر في المصفوفتين. بينما نظيره في العينة المصرية يحمل ثلاثة تشبعات مرتفعة أعلاها (٧١٤ر٠) على قيمة النظام، يليه تشبع قيمته ٦٢٨ر٠ على العقلانية والمنطقية ثم آخر قيمته ٦٠٠ر٠ على المقدرة والكفاءة. وهو يوحي بشخصية منضبطة وفعالة في نفس الوقت. وحجم تباين العامل لا بأس به (٦٦٢ر٥٪).

بقي عامل واحد يصلح للتفسير في العينة الكويتية هو العامل التاسع وأعلى تشبعين عليه هما ٦٧٥ر٠ للمعرفة، و ٦٦٧ر٠ للتطلع. إضافة إلى ٤٧٠ر٠ للنقاء الديني، ٤٤٢ر٠ لاحترام الذات، وهي قيم يغلب عليها طابع الشخصية المتدينة وهي منتشرة بين طلبة الجامعة في الكويت. أما العامل العاشر في نفس المصفوفة فكل تشبعاته الدالة سالبة وهما اثنان فقط، وكذلك الحادي عشر ليس عليه إلا تشبع كبير واحد موجب، ولذا يصعب تفسيرهما.

ونفس الأمر ينطبق على العاملين التاسع والعاشر في مصفوفة عوامل العينة المصرية حيث أن أولهما كل تشبعاته سالبة والثاني ليس عليه إلا تشعبان دالان فقط.

وهكذا نجد أن القيم التي ظهرت في العينتين تمثل:

أولا : القيم البدوية
ثانيا: القيم الريفية
ثالثا: القيم الحضرية
رابعا: القيم الطلابية
خامسا: قيم الاستمتاع والرفاهية
سادسا: قيم الشباب
سابعا: القيم الأخلاقية أو الدينية
ثامنا: قيم النجاح في الحياة العملية

وبالطبع فإن مثل هذا التصنيف للقيم تصنيف حضاري ـ اجتماعي قبل كل شيء، ولذا قد يبدو غريبا عن التصنيفات الأخرى الشائعة للقيم.

الخلاصة

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن القيم السائدة لدى شباب الجامعات باعتبار أن القيم تحتل مركزا رئيسيا في تكوين شخصية الفرد ونسقه المعرفي وتحدد سلوكه كما تمثل الجانب الأخطر في الطابع القومي لأي أمة من الأمم. وقد عرفنا القيمة بأنها حكم تفضيلي يعتبر إطارا مرجعيا يحكم تصرفات الانسان في حياته الخاصة والعامة. وميزنا بينها وبين الاتجاهات والميول وسمات الشخصية وأوجه النشاط أو ضروب السلوك.

وقد استخدم البحث الحالي المنهج الحضاري المقارن، كما لجأ إلى استخدام وسيلة غير مباشرة تفضُل استفتاءات الشخصية للكشف عن القيم من خلالها هي السير الذاتية لمجموعتين من طلاب الجامعات في كل من الكويت ومصر (بلغ عدد أفرادها سبعين طالبا لكل عينة)، واستعمل أداة لتحليل هذه السير أسلوب تحليل المضمون الذي تزايد استخدامه في كل ميادين العلوم الاجتماعية، بعد أن وُفر له الثبات والصدق المطلوبان لأي أداة تستخدم في القياس. وقد تم في البداية استخراج القيم من السير الذاتية ثم تبويبها وفقا للتكرار والنوع، وأضيف لذلك عامل الشدة أو التأكيد على القيم بواسطة مقياس متدرج من ثلاث نقاط.

وأخيرا تم تفسير النتائج على مستويين:-

أولا :الكشف عن دلالة الفروق بين متوسطات القيم لدى العينتين الكويتية والمصرية، حيث ظهرت فروق ذات دلالة إحصائية في ثلاث منها عند مستوى ٠١ر وفي ثمانية عند مستوى ٠٥ر٠ ، وكانت الفروق الثلاث الأولى في صالح الكويتيين على قيم الجمال، تفصيل الحياة العملية، السعادة. أما القيم الثماني الأخرى فست منها كان الفرق فيها لصالح الكويتيين والاثنتان الباقيتان لصالح المصريين.

وقد أضفنا إلى حساب دلالة الفروق ترتيب القيم وفقا لمتوسطاتها في العينتين حتى نتبين الأهمية النسبية لكل قيمة بصرف النظر عن الفروق.

ثانيا: الكشف عن أنساق القيم السائدة في كل من العينتين بواسطة منهج التحليل العاملي الذي هو منهج تصنيفي بالدرجة الأولى.

وقد كشف لنا عامل خاص بقيم الشخصية البدوية في المجتمع الكويتي في مقابل عامل خاص بقيم الشخصية الريفية ، وعن عاملين متشابهين خاصين بالقيم الطلابية والشبابية تميز المرحلة من حيث طلب العلم والسن.

كما كشف عن نسقين من قيم الاستمتاع والرفاهية، والنجاح في الحياة العملية. وبذلك أوصلنا التحليل العاملي إلى تصنيف حضاري - اجتماعي للقيم يختلف عن التصنيفات الأخرى الشائعة.

ملحق رقم (١)
صحيفة تعليمات السيرة الذاتية
(أ)

من أجل فهم المجتمع الذي نعيش فيه، ومن أجل بنائه على أسس سليمة، ندعوك إلى المساهمة بنصيبك في هذا البحث الذي نهدف منه إلى معرفة اتجاهات الشباب في الكويت (أو في مصر) ومعتقداتهم وقيمهم وآمالهم كما تبدو في عرضهم لسيرتهم الذاتية (تاريخ حياتهم).

نطلب منك أن تكتب لنا بالتفصيل واصفا طفولتك وحياتك حتى الآن. ابدأ بذكر طفولتك والحوادث التي تذكرها منها، صف الجو العائلي والعلاقات بينك وبين والديك وإخوتك وأخواتك. اذكر الأشخاص الذين كان لهم أثر في حياتك، سواء من أقاربك أو من الغرباء. اذكر لنا بالتفصيل العوامل التي كان لها أثر في حياتك وعاداتك وهواياتك وما كنت تسر منه، أو ما كان يسوءك. اكتب ماتذكره عن حياتك المدرسية ومعتقداتك الدينية، وأهدافك في الحياة وما تصبو إليه نفسك. اذكر أيضا الأماكن التي تنقلت فيها لفترات طويلة.

نرجو أن تتكلم بحرية وصراحة في أي عدد من الصفحات (من عشر إلى خمس عشرة صفحة). ونحن لا نطلب منك ذكر اسمك أو ما يدل على شخصيتك.

اذكر فقط عمرك ومحل ميلادك وديانتك.

وأخيرا نشكرك على مساهمتك في العمل على تقدم المجتمع.

(ب)

أسئلة مكملة

اكتب في هذه الموضوعات إذا لم تكن قد كتبت عنها في مذكراتك:

(١) اختر شخصا تعرفه جيدا وتحترمه وينال إعجابك (غير والدك) وصف لنا شخصيته وأعماله.

(٢) اذكر أخطاء هذا الشخص الذي اخترته.

(٣) اختر سيدة تنال إعجابك واحترامك (غير والدتك)، وصفها لنا، وصف شخصيتها وأعمالها.

(٤) اذكر أخطاء هذه السيدة التي اخترتها.

(٥) اذكر شخصا من بين معارفك لم ينل سوى قدر ضئيل من إعجابك وصفه لنا.

(٦) اذكر أهم الحوادث التي شعرت فيها بالفشل وخيبة الأمل.

(٧) اذكر أهم المواقف التي شعرت فيها بالارتياح والنجاح والسعادة.

(٨) اذكر ما أثر في حياتك ولم يكن لك يد فيه.

ملاحظة. يمكنك الاجابة على بعض هذه الأسئلة أو كلها، حسبما تريد.

ملحق رقم (٢)
التعريفات الاجرائية للقيم

١ - الاصلاح والتغيير: تشير هذه القيمة إلى تفضيل رؤية الأمور أفضل مما هي عليه الآن، والشعور بحاجة العالم إلى جهود كثيرة لاصلاحه. والتعامل الايجابي مع المشكلات المحيطة بالفرد، وتكوين وجهة نظر خاصة فيها والالتزام بها.

٢ - الانجاز: تفصيل النجاح والوصول لهدف أو أهداف تتجاوز الواقع المتحقق بالفعل. وإعداد الخطط أو التكتيكات اللازمة لتحقيق ذلك.

٣ - الحرية: اعتقاد الفرد في حق كل إنسان في أن يؤمن بأفكار أو آراء معينة ويعبر عنها بالطرق المشروعة، وحقه أيضا في أن يتصرف بتلقائية في إطار العرف والقانون، وفقا لما يؤمن به، دون تهديد أو خوف من الضغوط الاجتماعية أو الأسرية.

٤ - الطموح: هو التطلع إلى الوصول لنقطة أبعد مما هو متحقق بالفعل. وإعداد الخطط العامة (الاستراتيجية) لتحقيق ما يصبو إليه الفرد أثناء مراحل حياته المتعاقبة. ويؤكد في هذه القيمة على وجود فرق بين الإمكانية المتحققة والأمل المرغوب في تحقيقه.

٥ - التقدمية والمستقبلية: هي النظرة إلى الأمام وعدم التمسك بما هو معتاد أو مألوف. والاعتقاد بأن المستقبل سيكون دائما أفضل من الماضي.

٦ - الاستقلالية: تفضيل الفرد لأن يفكر ويحكم بنفسه على الأشياء والأشخاص دون الاعتماد على آراء الآخرين. والقدرة على اتخاذ قرار يعبر عن الارادة الذاتية للفرد. وعدم الانصياع إلى المواضعات الاجتماعية أو الضغوط العائلية.

٧ - المساواة: تشير هذه القيمة إلى الايمان بحق كل فرد في أن تكون له نفس الحقوق المكفولة للآخرين، وعليه نفس الواجبات الملقاة على عاتقهم.

٨ ـ الحب: هو قيمة تشير إلى الاتجاه الوجداني الايجابي نحو الآخرين (كالآباء والإخوة والأبناء والجنس الآخر . . . الخ) بصرف النظر عن اتجاههم هم نحو نفس الشخص. وتتضمن الاستعداد للبذل والعطاء والتضحية من أجلهم.

٩ ـ الأمانة: تشير هذه القيمة إلى التصرف مع الآخرين بانفتاح ومكاشفة، وأن يصون المرء أسرارهم ويؤدي لهم حقوقهم، وألا يخذلهم أو يسيء إليهم من وراء ظهورهم، أو يخدعهم، وأن يسلك بنزاهة وشرف معهم.

١٠ ـ الصداقة: شعور وجداني إيجابي متبادل بين الفرد والآخرين. يتميز بنوع من التفاهم والتعاطف معهم، والاقبال عليهم، والرغبة في تلبية ندائهم إذا احتاجوا إليه، دون مقابل.

١١ ـ الأمن الشخصي: تشير هذه القيمة إلى الرغبة في العيش في سلام، وعدم توقع أي تهديد بفقدان الحب أو السند، أو توقع أذي يلحق بالشخص. بمعنى تخلص الشخص من أي تهديد يحد من قدرته أو رغبته في ممارسة حياته الراهنة أو المستقبلة.

١٢ ـ النظافة: تشير هذه القيمة إلى تفضيل الإنسان لأن يكون كل ما يتعلق أو يتعامل معه نظيفا ومرتبا ومقبولا سواء منه أو ممن تتاح لهم فرصة التعامل معه. والنفور من القذارة وما يرتبط بها.

١٣ ـ الكرم: تشير هذه القيمة إلى استعداد الانسان لبذل ما يملك، ربما على الرغم من احتياجه إليه، والمبادرة إلى تحمل الأعباء المادية والمعنوية التي قد يحتاج إليها الآخرون.

١٤ ـ التسامح: هو تقبل الآخرين على ماهم عليه، وعدم التصلب ضد آرائهم أو أخطائهم، وعدم محاولة حملهم على تغيير سلوكهم قصرا.

١٥ ـ الحياة العائلية: تقدير واحترام الشخص للأسرة كمؤسسة لها أثرها في توفير احتياجاته. وسعيه هو شخصيا إلى تكوين أسرة والاضطلاع بمسئولياته تجاه أسرته.

١٦ ـ الصراحة والصدق: تشير هذه القيمة إلى مواجهة الفرد لنفسه وللآخرين في الرأي والتصرفات، دون التواء أو كذب أو خداع أو كتمان.

١٧ ـ الإثارة: تشير هذه القيمة إلى تفضيل القيام بتصرفات وأفعال تشد انتباه الآخرين، بما يجعل الشخص دائما محورا للاهتمام.

١٨ ـ الجمال: تفضيل الشخص لأن تكون عناصر البيئة المحيطة به، سواء كانت مادية أو معنوية، متصفة بالانسجام والتناسق والاتساق، بما يحقق له شعورا بالارتياح والمتعة.

١٩ ـ الحياة العملية: تشير هذه القيمة إلى التمسك بمعايير النجاح العملي والميل إلى الماديات، والسعي إلى تحقيق الفوائد من أفعاله أو الانجازات التي تحقق أهدافه في الواقع بسرعة ومن أقصر الطرق.

٢٠ ـ العمل: تشير هذه القيمة إلى ايمان الفرد بالعمل أي تفضيله لقضاء وقته في ممارسة أنشطة لها هدف مفيد له أو لغيره، وعدم الاكتفاء بالتأمل النظري في الأمور أو الاسترخاء والكسل أو ممارسة الأنشطة المسلية فقط.

٢١ ـ السعادة: تشير هذه القيمة إلى تفضيل ممارسة الحياة بنوع من الاستمتاع وتفضيل ما يجلب الراحة والرضاء، دون منغصات أو مشكلات أو صراعات نفسية أو اجتماعية، مع المشاركة الايجابية في الحياة الخاصة والعامة.

٢٢ ـ الراحة والاستمتاع: تشير هذه القيمة إلى إيمان الفرد بأن أهم ما في الحياة هو ممارستها دون بذل جهد ودون عناء، والاقبال على ما فيها من متع وملاذ.

٢٣ ـ المسئولية: تفضيل الفرد للاضطلاع بمهام محدودة وتحمل نتائج ما يضطلع به من هذه المهام، سواء إزاء نفسه أو إزاء الآخرين.

٢٤ ـ النظام: الاعتقاد بأهمية ترتيب عناصر الواقع المتصل بالفرد، سواء في مواعيده أو أعماله أو علاقاته، أو الأمكنة التي يتواجد بها. ورغبته في أن يحذو الآخرون حذوه، بحيث يكون كل شيء في موقعه المناسب ويجيء في زمانه الملائم.

٢٥ ـ احترام الذات: تشير هذه القيمة إلى تقبل الانسان لشخصيته واحترامه لها. ورغبته وسعيه في أن تكون شخصيته موضع احترام الآخرين. وعدم القيام بأي عمل يؤدي إلى الانتقاص من قدر الشخص سواء أمام نفسه أو أمام الآخرين.

٢٦ ـ المقدرة والكفاءة: إحساس الفرد بقدرته على القيام بأي عمل يُطلب منه، ويقع في نطاق إمكاناته، بشكل فعال ومؤثر وبدرجة كبيرة من الإجادة.

٢٧ ـ العقلانية والمنطقية: تفضيل الفرد لتحكيم العقل والمنطق في كل ما يعرض له من أمور في حياته الخاصة والعامة، والاعتماد على مبادىء ثابتة في تفكيره بحيث تفضي المقدمات إلى النتائج بطريقة شبه مؤكدة، لاتخضع للصدفة أو العبث.

٢٨ ـ المعرفة: تشير هذه القيمة إلى تفضيل الفرد وتقديره للعلم والعلماء والاحساس الدائم بأن ما يعلمه أقل مما ينبغي له أن يعلمه، وتفضيله المستمر للسعي إلى اكتساب المعلومات على أي شيء آخر.

٢٩ ـ التطلع والاستكشاف: الرغبة المستمرة في فهم أسباب الظواهر، واستكشاف الجديد من الأمور أو الأفكار أو الطرائق الجديدة أو المبادىء المنظمة للظواهر المختلفة.

٣٠ ـ النقاء الديني: تشير هذه القيمة إلى تمسك الفرد بروح الأديان والعقائد وخشية الله في كل ما يصدر عنه، وليس مجرد الاكتفاء الظاهر بممارسة الشعائر الدينية.

٣١ ـ التقدير الاجتماعي: تشير هذه القيمة إلى تفضيل الفرد للمواقف التي يكون فيها موضع اعتراف وتقدير واحترام من قبل أفراد الجماعة التي ينتمي إليها ومن قبل المجتمع الذي يعيش فيه.

الهوامش

(١) قيل عن ثورة إيران التي انتهت بخلع الشاه أنها «ثورة الكاسيت»، لأنها نجحت بفضل تهريب كاسيتات بها خطب وتعليمات من زعماء الثورة في المنفى.

(٢) نذكر من هؤلاء: كاردنر، ورالف لنتون، وكلكهون، وموراي، وغيرهم من المنادين بتأثر الشخصية بالثقافة. انظر: Clyde Kluckhon and Henery Murray (eds) Personality and Culture, 2 n. Edition, New York : Alfred A. Knopf, 1967.

(٣) كاظم ، ١٩٦٢ ، ص١٨ - ١٩.

(٤) اشترك في التحليل ثلاثة من المعيدين بقسم علم النفس بجامعة المنيا، تم تدريبهم على ذلك.

(٥) كاظم ، نفس المرجع السابق ، ص ٣٠

(٦) استخدم في هذا الشأن الحاسب الالكتروني لجامعة القاهرة.

(٧) الحد الأقصى للدلالة عند مستوى ٠١ر حتى العامل العاشر لعينة حجمها ٧٠ فردا، يقترب من هذا الرقم. انظر: صفوت فرج ، ١٩٨٠ ، ص ٤٢٠

(٨) انظر في هذا الصدد:
Guilford, J.P. **When not to Factor Analyse, Psychol.** Bull., 49, 26 – 37, 1952.

المراجع

١ ـ صفوت أ، فرج. **التحليل العاملي في العلوم السلوكية**. دار الفكر العربي، ١٩٨٠
ـ عطية محمود، هنا. دراسة حضارية مقارنة للقيم. في: لويس كامل ملكية (محرر) ، **قراءات في علم النفس الاجتماعي** (المجلد الأول) القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٦٥ (ص ٦٠٢ - ٦١٣)
٣ ـ محمد ابراهيم، كاظم. **تطورات في قيم الطلبة دراسة تربوية تتبعية لقيم الطلاب في خمس سنوات**. الأنجلو المصرية، ١٩٦٢.
ـ محمد ابراهيم، كاظم وآخرون. **بحث القيم السائدة بين الشباب من معلمي المرحلة الابتدائية في جمهورية مصر العربية**، وزارة الشباب الادارة العامة للبحوث، القاهرة، ١٩٧٢.
٥ ـ محمد عثمان، نجاتي. البحوث الحضارية المقارنة ومشكلاتها المنهجية. في: لويس كامل مليكة (محرر) **قراءات في علم النفس الاجتماعي** (المجلد الأول)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٦٥، ص ٦٠ ـ ٧٥.
٦ ـ محمد عثمان، نجاتي. **المدنية الحديثة وتسامح الوالدين**، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٧٤.

7 - Allport, G.W., **Personality: A Psychological interpretation,** New Yourk: Hollt, 1937.

8 - Allport, G.W., **Patern and growth of personality,** New York: Holt, Rinchart, and Winston 1961.

9 - Eysenck, H.J., **The structure of Human personality,** London: Methuen and Co. Ltd., 1971.

10- Guilford, G.P., **When not to factor analyze,** Bull., 49,26-37, 1952.

11- Patai, R., **The Arab Mind,** New York: Charles Scribner's sons, 1976.

12- Rokeach, M., **The Nature of Human Values,** New York: The Free Press, 1973.

13- White, Ralph K., «Black Boy: A Value Analysis» **Journal of Abnormal and Social Psychology,** 42, October 1947.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٥ ـ العدد ١ ـ ربيع ١٩٨٧ (الصفحات من ٢٠٥ ـ ٢٢٢)

تأثير تصميم الأسئلة والحافز غير المادي على نسبة وجودة الردود في الاستقصاء بالبريد (وبحث تجريبي على متاجر الملابس الجاهزة بالكويت)

السيد عبده ناجي

قسم إدارة الأعمال ـ جامعة الكويت

١ ـ مقدمة:

يستخدم الاستقصاء بالبريد Mailed questionnaire كوسيلة من وسائل جمع البيانات في مجالات البحوث الاجتماعية. وفي مجال بحوث التسويق يعد الاستقصاء بالبريد أحد الوسائل المستخدمة في جمع البيانات اللازمة للبحث. وقد أوضحت المراجع المتخصصة في بحوث التسويق مزايا وعيوب استخدام هذه الوسيلة في جمع البيانات[١]. ويعتبر انخفاض نسبة الردود Rate Of Response من أهم عيوب استخدام استقصاء البريد في جمع البيانات. وبالرغم من اتفاق غالبية الكتاب والباحثين على وجود مجموعة من العوامل المؤثرة على نسبة الردود في استقصاء البريد، فمازال الاختلاف قائما حول درجة تأثير كل عامل[٢]. ومن ناحية أخرى فهناك اختلاف بين الباحثين في تعريف العوامل المؤثرة وطريقة دراسة كل منها[٣]. وينتج عن ظاهرة انخفاض نسبة الردود في الاستقصاء بالبريد مشكلة رئيسة، قد تؤثر على دقة البحث، وهي عدم تمثيل العينة لمجتمع الدراسة، وبالتالي تعذر تعميم نتائج البحث على المجتمع. ومن ناحية أخرى فإن انخفاض نسبة الردود يزيد من متوسط التكلفة لكل قائمة استقصاء، وبالذات إذا استخدمت حوافز مادية مع كل قائمة مرسلة للمستقصى منه.

٢ ـ الدراسات السابقة:

تناولت دراسات عديدة موضوع الاستقصاء بالبريد. وقد عملت هذه الدراسات على قياس تأثير عوامل أو مؤثرات مختلفة على زيادة نسبة الردود، سواء في مرحلة إرسال الاستقصاء أو في مرحلة متابعة الردود بعد وصول الاستقصاء للمستقصى منه، وذلك بهدف التوصل إلى نظرية أو مبادىء علمية في هذا الشأن

ويمكن تقسيم أهم الدراسات في هذا المجال كما يلي:

٢/١ - دراسات عن تأثير المحادثة الهاتفية للمستقصى منه قبل إرسال الاستقصاء له بالبريد أو بعد وصول الاستقصاء إليه لحثه على الرد. ومن أمثلة هذه الدراسات ما قام به سادمان وآخرون ١٩٦٥(٤)، ورسكو وآخرون ١٩٧٥(٥)، وجونسون - ١٩٧٧(٦)، وآلن وآخرون - ١٩٨٠(٧)، وفيورز وآخرون - ١٩٨١(٨)، وهورنيك - ١٩٨٢(٩).

وبالرغم من اختلاف طريقة كل دراسة من حيث أسلوب ومنهج وكلمات المحادثة الهاتفية ونوع القائم بها (ذكر أم أنثى - محترف أم غير محترف)، وموعد القيام بها، فقد أجمعت هذه الدراسات على فعالية هذه الطريقة كعامل مؤثر على زيادة نسبة الردود، وذلك على الرغم من اختلاف درجة الزيادة في نسبة الردود من دراسة لأخرى.

٢/٢ - دراسات عن تأثير أنواع مختلفة من الحوافز المادية (نقدية وغير نقدية)، سواء التي ترفق مع الاستقصاء أو التي يتم وعد المستقصى منه بها في حالة قيامه بالرد. ومن أمثلة هذه الدراسات ما قام به فوكينو - ١٩٧٧(١٠)، ولابريك - ١٩٧٨(١١) عن تأثير الطوابع التذكارية ذات القيمة النقدية(أ) Commemorative Stamps، ودراسة هانسن - ١٩٨٠(١٢) عن تأثير النقود والهدايا، وفيورز وستيوارت - ١٩٨٢ عن تأثير قيم مختلفة للنقود(١٣).

وقد اتفقت نتائج هذه الدراسات حول التأثير القوي للحوافز المادية، وبالذات النقدي منها، على زيادة نسبة الردود. كما اتفق بعضها على التأثير الضعيف للطوابع التذكارية. ومن ناحية أخرى أثبتت إحدى هذه الدراسات (فيورز وستيوارت - ١٩٨٢) تفوق الحوافز النقدية كعامل مؤثر على المحادثة الهاتفية في حث المستقصى منهم على الرد(ب).

٢/٣ - دراسات عن تأثير نوع ودرجة البريد، الذي يستخدم في إرسال الاستقصاء، على نسبة الردود. ومن أمثلة هذه الدراسات، دراسة وايزمان - ١٩٧٣(١٤)، ودراسة جونس وليندا - ١٩٧٨(١٥)، وهاريس وجافي - ١٩٧٨(١٦). وقد أثبتت هذه الدراسات قوة تأثير استخدام الدرجة الأولى في البريد على زيادة نسبة الردود. وعلى النقيض من ذلك أوضحت دراسة كروهان ولوي - ١٩٨١ أن لاستخدام الدرجة الأولى تأثيراً ضعيفاً على زيادة نسبة الردود، وخلصت الدراسة بأنه يفضل استخدام الدرجة الثالثة لتخفيض التكلفة وبالذات إذا لم يكن هناك أهمية للتأخير بضعة أيام في الردود.

٢/٤ - دراسات عن تأثير مجموعة من الاعتبارات الشكلية في الاستقصاء ومرفقاته والتي تؤثر على سلوك المستقصى منه. ومن أمثلة هذه الدراسات، دراسة شامبيون وسير - ١٩٦٩ عن أثر التركيز في الخطاب المرفق على الاستقصاء Covering Letter على أهمية البحث للمستقصى منه Egoistic approach أو أهميته للمنظمة القائمة بالبحث Altruistic approach(١٧)، ودراسة لابريك - ١٩٧٨ عن تأثير الناحية الشخصية Personalization من حيث كتابة الخطاب المرفق والعنوان على المظروف بخط اليد، وأيضا مركز القائم بتوقيع الخطاب المرفق(١٨)،

ودراسة فوكينو ـ ١٩٧٩ عن أثر تحديد تاريخ معين كموعد أقصى للرد، وتأثير توقيع الخطاب المرفق من شخصية معروفة ومرموقة للمستقصين منهم[١٩]، ودراسة روسكو وآخرين لأثر إرسال بطاقة بريدية أو استقصاء جديد للتذكرة بالرد والحث عليه[٢٠]، ودراسة جونس ولانج ـ ١٩٨٠ عن تأثير كلمات الخطاب المرفق وشكل الاستقصاء[٢١].

والجدير بالذكر أن الدراسات السابقة قد ركزت على قياس تأثير عامل واحد مثل درجة البريد (دارسة كروهان ولوي ـ ١٩٨١)، أو ركزت ـ وهو الأمر الغالب ـ على قياس تأثير عدة عوامل والمقارنة بينها في نفس الدراسة، مثل دراسة فيورز وستيورات ـ ١٩٨٢ التي قارنت بين الحافز النقدي والمحادثة الهاتفية من حيث تأثير كل منها على نسبة الردود، ودراسة فوكينو ـ ١٩٧٧ التي قارنت بين تحديد حدّ أقصى لموعد الرد، وتوقيع الشخص المرموق على الخطاب المرفق، والطوابع التذكارية. ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن تصميم تجربة البحث يختلف من دراسة لأخرى، فبينما تعتمد بعض الدراسات على مجموعة قياسية وأخرى تجريبية تعتمد دراسات أخرى على عدة مجموعات تجريبية وقياسية، مثال على ذلك دراسة روسكو وآخرين ـ ١٩٧٥ والتي اشتملت على ثمانين مجموعة قياسية وتجريبية في قياس تأثير البطاقة البريدية والمحادثة الهاتفية ونوعية المقابلات الهاتفية في متابعة الاستقصاء الطويل والقصير المرسل بالبريد إلى مفردات العينة في عشر مناطق جغرافية مختلفة.

وإضافة إلى ما سبق يلاحظ على الدراسات السابقة ما يلي:

أولا: لم تتوصل الدراسات إلى مبادىء كاملة حول كيفية زيادة نسبة الردود في استقصاء البريد باستخدام مؤثرات مختلفة، وانعكاس استخدام هذه المؤثرات على التكلفة ودقة الاجابات. ويدل ذلك على الحاجة إلى مزيد من الدراسات في هذا المجال. فمن الملاحظ حتى الآن أن الطريقة المناسبة والفعالة في الاستقصاء بالبريد تتوقف على ظروف الموقف الذي تستخدم فيه وتأثير العوامل الأخرى مثل موضوع البحث ونوع الاستقصاء. فعلى سبيل المثال، توصل روسكو وآخرون ـ ١٩٧٥ إلى أن أفضل طريقة للبحث قد تختلف من سوق لآخر، فقد أثبتت دراستهم التأثير القوي للمحادثة الهاتفية على نسبة الردود في بعض المناطق من ناحية، وتفوق بطاقات التذكرة بالرد على المحادثة التليفونية في البعض الآخر من المناطق من ناحية أخرى.

ثانيا: تركز غالبية الدراسات على قياس فعالية مؤثر ما (أو مؤثرات) كعامل مستقل على نسبة الردود، كعامل غير مستقل. بينما تتناول القلة من الدراسات قياس فعالية هذه المؤثرات على نسبة الردود، وأيضا على عدة عوامل أخرى غير مستقلة وهامة. ومن أهم العوامل الأخرى غير المستقلة: (١) التكلفة (دراسة جونسون ١٩٧٧، وكروهان ولوي ـ ١٩٨١، وفيورز وآخرين ١٩٨١، ١٩٨٢). (٢) درجة تحيز الاجابات (مثل دراسة هورنيك ـ ١٩٨٢، وجونسن ولانج ـ ١٩٨٠)، (٣) وتحيز العينة (مثل دراسة جونس ولانج ـ ١٩٨٠). ولهذه الدراسات أهميتها فليست العبرة بزيادة نسبة الردود فقط ولكن أيضا بالمحافظة على التكلفة عند حدّ معين وإلاّ انتفت ميزة رئيسة من مميزات

الاستقصاء بالبريد، وأيضا ضمان عدم تحيز الاجابات أو العينة بما يتعذر معه الثقة في نتائج البحث. وقد خلصت دراسة جونسون ولانج بأن الطريقة التي تؤدي إلى زيادة نسبة الردود في استقصاء البريد، قد لا تؤدي بالضرورة إلى الحصول على نتائج دقيقة.

ثالثا: اعتمدت الدراسات السابقة على تصميم بحث تجريبي لعينة احتمالية من المستهلكين النهائيين، أو استخدام العينات الدائمة Panel في إجراء التجربة. ويثير ذلك تساؤلا هاما وهو: هل يكون للمؤثرات المستخدمة في هذه الدراسات نفس المفعول إذا اختلف مجال التطبيق وكان الاستقصاء موجها إلى المنظمات؟ فعلى سبيل المثال لم يجد الباحث دراسة واحدة كانت وحدة المعاينة بها تاجر التجزئة والذي يتميز المجتمع الخاص به بالانتشار مثل حالة المستهلك النهائي بما يوضح أهمية استخدام الاستقصاء بالبريد كوسيلة لجمع البيانات في بحوث التسويق في مجال تجارة التجزئة، والبحث عن أنسب المؤثرات التي تزيد من نسبة الردود.

رابعا: هناك عدد قليل من الدراسات الذي ركز على دراسة أثر الاستقصاء في حد ذاته، من حيث طوله وتصميمه أو شكله أو نوع الأسئلة به، على نسبة الردود وتحيز الاجابات. ومن أمثلة هذه الدراسات ما قام به روسكو وآخرون ـ ١٩٧٥، عن أثر طول الاستقصاء مُقاسا بعدد الأسئلة أو عدد الصفحات على نسبة الردود، دراسة شيس وآخرين ـ ١٩٨٠ عن تأثير السؤال عن الأجناس Race على نسبة الردود[٢٢]، ودراسة جونس ولانج ـ ١٩٨٠، ومايرـ ١٩٨٢[٢٣] عن تأثير شكل الاستقصاء من حيث ترتيب أنواع الأسئلة على نسبة الردود وتحيز الاجابات. ولم يجد الباحث دراسة عن تأثير الأنواع المختلفة من الأسئلة، مثلا الأسئلة المفتوحة Open - ended، والأسئلة المغلقة بأنواعها المختلفة، على نسبة الردود.

٣ـ الدراسة وأهدافها:

يعتبر هذا البحث نوعا من البحوث التجريبية في مجال بحوث التسويق. ويسعى البحث إلى اختبار تأثير تصميم الأسئلة، وبالتالي شكل وتصميم الاستقصاء، ونوع من الحوافز غير المادية على نسبة الردود وجودة هذه الردود للاستقصاء بالبريد الموجه إلى متاجر الملابس الجاهزة كنوع من أنواع متاجر التجزئة.

ويمكن توضيح أهداف الدراسة وأساس كل منها فيما يلي:

١/٣ ـ الهدف الأول: قياس تأثير نوع الأسئلة (طريقة التصميم) وبالتالي تصميم وشكل الاستقصاء على نسبة الردود في الاستقصاء بالبريد:

من المعروف في البحوث التسويقية أن هناك عدة أنواع من الأسئلة يمكن استخدامها في الاستقصاء ويمكن تقسيم هذه الأسئلة إلى نوعين، أولها الأسئلة المفتوحة Open - ended، وثانيهما الأسئلة المغلقة متعددة الأنواع Fixed Alternative questions مثل أسئلة نعم ولا Dichotomous questions، وأسئلة مقاييس الاتجاهات Attitude Scales، والفئات Intervals، والأسئلة متعددة

الاجابات Multiple choice[٢٤]. ويتوقف استخدام كل نوع من هذه الأسئلة على طبيعة البحث وأهدافه وخبرة الباحث وطريقة جمع البيانات وما إلى ذلك من عوامل. ومن ناحية أخرى فإن لكل نوع من الأسئلة مشكلاته المتعلقة بتبويب وتحليل الاجابات عليه. وهناك علاقة وطيدة بين أنواع الأسئلة المستخدمة في قائمة الاستقصاء والشكل الذي يظهر عليه الاستقصاء، أو بمعنى آخر فإن تصميم الأسئلة ينعكس على تصميم الاستقصاء. ففي حالة استخدام الأسئلة المفتوحة يظهر الاستقصاء مبسطا وليس مزدحما بالكتابة أو الأسئلة، وتظهر مساحات فارغة يسجل فيها المستقصى منه إجابته والتي تأخذ منه وقتا في الكتابة، وفي نفس الوقت يتطلب هذا النوع وقتا ومجهودا من الباحث في تبويب الاجابات. أما في حالة الاسئلة المغلقة، والمتعددة الاجابات على وجه الخصوص، فإنها تظهر الاستقصاء مزدحما وتكون المساحات الخالية محدودة كما أنها تزيد من طول الاستقصاء أو زيادة عدد صفحاته باعتبار أن المساحة التي تترك للإجابة عن السؤال المفتوح تكون عادة أقل من تلك التي تحتلها الاجابات المتعددة في حالة الأسئلة المغلقة. وفي نفس الوقت لا يحتاج هذا النوع مجهودا من المستقصى منه في تسجيل إجابته بل يضع علامات في الأماكن المخصصة لذلك، ولكنه يأخذ وقتا في قراءة السؤال. وبالنسبة للباحث فإن استخدام الأسئلة المغلقة يسهل من عملية تبويب وتحليل البيانات. ويثير نوع الأسئلة تساؤلا هاما وهو مدى تأثير تصميم الأسئلة، وبالتالي شكل الاستقصاء على سلوك المستقصى منه وحثه على الرد في استقصاء البريد. وقد وجد هانسن ـ ١٩٨٠ في دراسته عن تأثير الحوافز المادية على نسبة الردود وجودة الاجابات في استقصاء البريد أن درجة تحيز الاجابات تختلف بين الأسئلة المفتوحة والأسئلة المغلقة. وجعلته هذه النتيجة يتساءل عن مدى فعالية الحوافز المادية مع كل نوع من أنواع الأسئلة في حث المستقصى منه على الرد[٢٥]. ولذلك فإن الهدف الأول لهذه الدراسة هو قياس تأثير نوع الأسئلة على نسبة الردود في الاستقصاء بالبريد.

٢/٣ ـ قياس تأثير حافز غير مادي وغير مكلف نسبيا (الوعد بالنصائح لتجار التجزئة) على نسبة الردود:

ركزت الدراسات الخاصة باستقصاء البريد على المستهلك النهائي عادة. وقد أثر ذلك على اختيار أنواع الحوافز أو المؤثرات التي قامت هذه الدراسات باختبار تأثيرها على حث المستقصى منه على الرد. وفي مجال متاجر التجزئة الصغيرة تظهر الحاجة إلى زيادة فعالية الاستقصاء بالبريد نظرا لانتشار هذه المتاجر وتعذر إجراء المقابلات الشخصية مع وحدة المعاينة، هذا بالإضافة إلى زيادة تكاليف المقابلة الشخصية. وتظهر أهمية دراسة أثر الحوافز المختلفة المناسبة لهذا المجال في زيادة نسبة الردود.

ولذلك تحدد الهدف الثاني للدراسة على أساس قياس تأثير نوع من الحوافز غير المادية وغير المكلف نسبيا على التجار التجزئة وهو وعد المستقصى منه (تاجر التجزئة) الذي يقوم بالرد بارسال قائمة إرشادات أو نصائح إدارية تفيده في عمله. ولايعني ذلك بالطبع عدم أهمية الأنواع الأخرى من الحوافز المادية وغير المادية في هذا المجال، وإنما يركز الباحث على دراسة كيفية زيادة نسبة الردود بأقل تكلفة ممكنة.

٣/٣ - قياس مدى تأثير كل من تصميم الأسئلة والوعد بالحافز غير المادي (النصائح) على جودة الردود:

ليست العبرة في الاستقصاء بالبريد بنسبة الردود فقط، بل بعدد قوائم الاستقصاء الصالحة للاستخدام في التحليل. ويؤدى استبعاد بعض القوائم إلى زيادة مشكلة عدم تمثيل العينة لمجتمع البحث، وبالذات عندما تكون نسبة الردود منخفضة أصلا. وعلى ذلك فإن الهدف الثالث والأخير للدراسة هو قياس تأثير كل من تصميم الأسئلة والوعد بالحافز غير المادي على جودة الردود (عدد الاستقصاءات الصالحة للتحليل).

٤- أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة في النقاط التالية:

٤/١ - أنها تساهم مع الدراسات الأخرى في محاولة التوصل إلى أنسب الطرق الممكن اتباعها في زيادة نسبة الردود وجودتها، وبالتالي فإن الباحث يحاول تقديم إضافة علمية في هذا المجال، وبخاصة أنه لا توجد نظرية خاصة بهذا الموضوع.

٤/٢ - تهتم الدراسة بقياس تأثير حافز غير مادي على زيادة نسبة الردود، وبالتالي فهي تعمل على بحث كيفية زيادة كفاءة الاستقصاء بالبريد بأقل تكلفة ممكنة.

٤/٣ - يتم تطبيق هذه التجربة في مجال جديد لم تتعرض له الدراسات الأخرى وهو تجارة التجزئة والذي يتميز بانتشار وحداته بما يشبه حالة المستهلك النهائي، ويزيد ذلك من أهمية بحث كيفية زيادة كفاءة استقصاء البريد في هذا المجال لتقليل تكاليف جمع البيانات.

٤/٤ - تعتبر الدراسة إضافة إلى المكتبة العربية والتي تفتقر إلى مثل هذا النوع من البحوث.

٥- طريقة الدراسة:

يمكن إيجاز طريقة الدراسة لهذا البحث التجريبي فيما يلي:

٥/١ - العوامل المستقلة وغير المستقلة في التجربة:

أوضحت أهداف الدراسة أن هذا البحث يسعى إلى قياس أثر تصميم الأسئلة وبالتالى شكل الاستقصاء (عامل مستقل) على نسبة الردود في استقصاء البريد (عامل غير مستقل)، وكذلك على عدد الاستقصاءات الصالحة للتحليل (الجودة كعامل غير مستقل)، ومن ناحية أخرى تختبر الدراسة أيضا أثر وعد المستقصى منه بقائمة إرشادات أو نصائح إدارية (عامل مستقل) تفيده في أداء عمله في حالة قيامه بالرد على نسبة الردود وأيضا على جودة هذه الردود.

ومن ذلك يتضح أن هناك عاملين مستقلين وهما تصميم الأسئلة وقائمة النصائح التي تمثل نوعا من الحوافز غير المادية، وكذلك عاملين غير مستقلين وهما نسبة الردود وجودة الردود.

وتوضح النقاط التالية معايير القياس لكل عامل من العوامل المستقلة وغير المستقلة:

٥/١/١ - قياس تأثير تصميم الأسئلة (عامل مستقل): تم تصميم ثلاث قوائم استقصاء، يتكون

كل منها من صفحة واحدة، واشتمل كل استقصاء على ثلاث مجموعات من الاسئلة ـ وتحتوي المجموعة الأولى على ثلاثة أسئلة عن مصادر التوريد للمتجر، والعوامل المؤثرة على المفاضلة بينها، ومصادر الحصول على معلومات عنها، وتناولت المجموعة الثانية أربعة أسئلة عن بعض النواحي التسويقية للمتجر (طرق التسعير ـ طرق الترويج ـ أسس تحديد مزيج المنتجات ـ ومصادر المعلومات عن التسويق)، وأخيرا اشتملت المجموعة الثالثة على ستة أسئلة تتعلق بخصائص المتجر (عمر المتجر ـ المساحة ـ عدد الأصناف ـ الموقع) ومديره (مدة الخبرة ـ السن).

وكانت أهداف أسئلة القوائم الثلاث واحدة من حيث الموضوعات التي تسأل عنها، وتركز الاختلاف الرئيسي بين القوائم الثلاث في تصميم الأسئلة، وبالتالي شكل التصميم الخاص بالاستقصاء. فقد كانت جميع أسئلة القائمة الأولى من النوع المفتوح وتركت المساحات المناسبة لتدوين المستقصى منه لاجابته، وجاءت أسئلة القائمة الثانية نصفها مفتوح والنصف الآخر مغلق (متعدد الاجابات) وذلك بالنسبة لكل مجموعة من مجموعات الأسئلة بالقائمة، أما القائمة الثالثة، فقد جاءت جميع أسئلتها من النوع المغلق متعدد الاجابات.

٥/١/٢ ـ **قياس تأثير الوعد بقائمة النصائح (عامل مستقل)**: بالنسبة للوعد بارسال قائمة بالنصائح (كحافز غير مادي) للمستقصى منه في حالة قيامه بالرد، فقد تم تحرير خطابين كلاهما موقع من عمادة كلية التجارة ـ جامعة الكويت(٥) وركز الخطاب الأول على حث المستقصى منه على التعاون مع الباحث وطمأنته على سرية الاجابات، أما الخطاب الثاني فإنه يشبه الأول مع إضافة فقرة تشير إلى أنه في حالة قيام المستقصى منه بالرد، فإنه سيتلقى قائمة إرشادات إدارية تفيده في تجارته وأداء عمله، ويمثل ذلك الحافز غير المادي المطلوب قياس تأثيره، وقد صممت بالفعل قائمة الارشادات هذه لارسالها مع خطاب مرفق إلى من تصل ردودهم. وقد فضل الباحث الوعد بارسال القائمة في حالة الرد عن إرسالها مع الاستقصاء للتأثير على المستقصى وحثه على الرد حتى يتلقى القائمة.

٥/١/٣ ـ **قياس نسبةالردود (عامل غير مستقل)**: وذلك على أساس نسبة عدد الاستقصاءات الواردة (سواء الصالح منها للاستخدام أم غير الصالح) إلى حجم العينة.

٥/١/٤ ـ **قياس جودة الردود (عامل غير مستقل)**: تقرر قياس جودة الردود على أساس تحديد عدد الاستقصاءات الصالحة للاستخدام في التحليل (على نمط دراسة هانسن ١٩٨٠)، ومعيارنا المستخدم في هذا البحث لصلاحية الاستقصاء للاستخدام أن تكون هناك إجابة على جميع أسئلته، أو على الأقل جميع الأسئلة ما عدا واحدا منها. أما معيار درجة تحيز الاجابات لقياس جودة الاجابات، فمن المتعذر استخدامه في هذا البحث نظرا لاختلاف أنواع الأسئلة.

٢/٥ ـ تحديد العينة:

من بين الأنواع المختلفة لمتاجر التجزئة الصغيرة بالكويت، وجد الباحث من خلال مقابلة شخصية مع المسئولين بغرفة التجارة والصناعة الكويتية أن متاجر الملابس الجاهزة، ومتاجر الأجهزة الكهربائية هي الأكثر عددا وفقا لسجلات غرفة التجارة والصناعة الكويتية. وقد اختار الباحث متاجر الملابس الجاهزة، نظرا لأن متاجر الأجهزة الكهربائية قد تدخل في مجالات المقاولات وأنشطة أخرى، لا يظهر ذلك في تصنيفها المسجل في الغرفة.

وقد تكون إطار مجتمع الدراسة، والذي حصل عليه الباحث من غرفة التجارة والصناعة الكويتية من ١٤٩٧ متجرا للملابس الجاهزة. وحدد الباحث ٣٠٠ مفردة كحجم للعينة على أساس درجة ثقة قدرها ٩٥٪، وحدود خطأ ما بين ± ٥٪[٢٦]. وكانت العينة احتمالية اختيرت مفرداتها عشوائيا بطريقة منتظمة من إطار المجتمع (عينة عشوائية منتظمة)

وقد تم تقسيم العينة إلى ست مجموعات يتكون كل منها من ٥٠ مفردة تمثل كل منها عينة مستقلة وذلك لغرض تصميم التجربة، كما سيتضح فيما يلي[٤٤]. ونظرا لأن إطار المجتمع متجانس وسجلت فيه الأسماء دون تصنيف معين بالذات (حسب موقع المتاجر أو الحجم. . الخ) فإن كل عينة فرعية لها نفس ظروف العينات الأخرى تماما حسب البيانات المتاحة، مما يجنب خطر التحيز في اختيار كل عينة[٤٥].

٣/٥ ـ تصميم التجربة:

لاختبار تأثير العاملين المستقلين (الوعد بارسال النصائح للتاجر وتصميم أسئلة الاستقصاء) على نسبة الردود وعلى عدد الاستقصاءات الصالحة للاستخدام (كعاملين غير مستقلين)، صمم الباحث التجربة كما يلي:

جدول (١): تصميم تجربة البحث

	أسئلة مفتوحة	أسئلة مفتوحة ومغلقة معا	إسئلة مغلقة
وعد بارسال ارشادات	س$_{١}$ (٥٠)	س$_{٣}$ (٥٠)	س$_{٥}$ (٥٠)
لا وعد بأي شيء	س$_{٢}$ (٥٠)	س$_{٤}$ (٥٠)	س$_{٦}$ (٥٠)

ويوضح التصميم السابق أن عينة البحث قد قسمت إلى ست عينات لمتساوية الحجم كما يتضح أيضاً ما يلي:

١/٣/٥ ـ لاختبار تأثير الوعد بارسال إرشادات، هناك ثلاث مجموعات قياسية

($س_{٢}$، $س_{٤}$، $س_{٦}$) في كل حالة من حالات تصميم الأسئلة وهناك ثلاث مجموعات تجريبية في نفس الوقت ($س_{١}$، $س_{٣}$، $س_{٥}$).

ويتطلب ذلك أن تتم المقارنة بين $س_{١}$: ($س_{٢}$، $س_{٣}$، $س_{٤}$، $س_{٥}$: $س_{٦}$) لقياس تأثير الوعد بارسال النصائح للتاجر في حالة قيامه بالرد على نسبة الردود وعدد الاستقصاءات الصالحة في كل حالة من حالات تصميم الأسئلة.

٢/٣/٥ ـ لاختبار تأثير نوع تصميم الأسئلة وبالتالي الاستقصاء، يتطلب الأمر إجراء مقارنات بين المجموعات القياسية والمجموعات التجريبية (بالنسبة للوعد أو عدم الوعد بارسال ارشادات). وعلى ذلك:

١/٢/٣/٥ ـ يتم مقارنة $س_{١}$مع $س_{٣}$، $س_{٣}$مع $س_{٥}$، $س_{١}$مع $س_{٥}$ لقياس تأثير تصميم الأسئلة على نسبة الردود وعدد الاجابات الصالحة في حالة الوعد بارسال النصائح.

٢/٢/٣/٥ ـ يتم مقارنة $س_{٢}$مع $س_{٤}$، $س_{٤}$مع $س_{٦}$، $س_{٢}$مع $س_{٦}$ لقياس تأثير تصميم الأسئلة على نسبة الردود وعدد الاجابات الصالحة في حالة عدم الوعد بارسال النصائح.

٤/٥ ـ فروض الدراسة:

ف١: يؤدى الوعد بارسال إرشادات (نصائح) إدارية لتاجر التجزئة على حثه على الرد، وبالتالي زيادة نسبة الردود في كل حالة من حالات تصميم الأسئلة.
(أي أن $س_{١}$ > $س_{٢}$، $س_{٣}$ > $س_{٤}$، $س_{٥}$ > $س_{٦}$ بالنسبة لنسبة الردود).

ف٢: يؤدى الاستقصاء ذو الأسئلة المغلقة إلى زيادة نسبة الردود قياسا على الاستقصاء ذي الأسئلة المفتوحة أو المفتوحة والمغلقة معا.
(أي أن $س_{٥}$ > $س_{١}$، $س_{٥}$ > $س_{٣}$، $س_{٦}$ > $س_{٢}$، $س_{٦}$ > $س_{٤}$ بالنسة لنسبة الردود).

ف٣: يزداد عدد الاستقصاءات الصالحة للاستخدام كلما كانت أسئلة الاستقصاء مغلقة.
(أي أن $س_{٥}$ > $س_{١}$، $س_{٥}$ > $س_{٣}$، $س_{٦}$ > $س_{٢}$، $س_{٦}$ > $س_{٤}$ بالنسبة لعدد الاستقصاءات الصالحة للاستخدام).

ف٤: لا يوجد تأثير للوعد بارسال قائمة إرشادات للتاجر على عدد الاستقصاءات الصالحة للاستخدام في كل حالة من حالات تصميم الأسئلة.
($س_{١}$ = $س_{٢}$، $س_{٣}$ = $س_{٤}$، $س_{٥}$ = $س_{٦}$ بالنسبة لعدد الاستقصاءات الصالحة للاستخدام).

٥/٥ ـ جمع البيانات:

أرسل مظروف لكل مفردة من مفردات العينة في ٢٠ فبراير ١٩٨٤، وكتب عنوان المرسل

إليه بخط اليد لتأكيد الناحية الشخصية، وقد وجه الخطاب إلى مدير المتجر الذي قد يكون صاحبه أو مديرا بأجر. وقد أرفق مع كل مظروف، إضافة إلى الاستقصاء والخطاب المرفق، مظروف آخر بعنوان الباحث بالجامعة وعليه طابع بريد لاستخدامه في الرد. وقد تم تمييز كل مظروف معنون والاستقصاء بأرقام تحدد نوع الاستقصاء والعينة الفرعية ورقم المستقصى منه في بيان مفردات العينة (الغرض من ذلك تمييز الردود وتحديد الأسماء التي ترسل إليها الارشادات).

وقد أرسلت الاستقصاءات كما يلي:

٥/٥/١ - أرسل استقصاء الأسئلة المفتوحة ومعه خطاب يعد بارسال إرشادات إلى ٥٠ مفردة.

٥/٥/٢ - أرسل استقصاء الأسئلة المفتوحة ومعه خطاب لا يعد بارسال إرشادات إلى ٥٠ مفردة.

٥/٥/٣ - أرسل استقصاء الأسئلة المفتوحة والمغلقة ومعه خطاب يعد بالارشادات إلى ٥٠ مفردة.

٥/٥/٤ - أرسل استقصاء الأسئلة المفتوحة والمغلقة ومعه خطاب لا يعد بالارشادات إلى ٥٠ مفردة.

٥/٥/٥ - أرسل استقصاء الأسئلة المغلقة ومعه خطاب يعد بالارشادات إلى ٥٠ مفردة.

٥/٥/٦ - أرسل استقصاء الأسئلة المغلقة ومعه خطاب لا يعد بالارشادات إلى ٥٠ مفردة.

ونظرا لأن البريد الداخلي في الكويت قد يأخذ وقتا يصل إلى أسبوع أو أكثر أحيانا فقد حدد الباحث نهاية شهر مارس ١٩٨٤ كموعد أقصى لتلقى الردود (وبالتالي بلغت المدة المحددة لتلقي الردود أربعين يوما).

وقد بدأت أولى الاجابات في الوصول في التاسع والعشرين من فبراير ١٩٨٤ واستمرت بالفعل حتى نهاية مارس ولكن بمعدلات متناقصة وفقا لما قام الباحث بتسجيله(٦).

٥/٦ - مراجعة البيانات:

تم تسجيل عدد الردود في كل حالة يوميا. كما تم مراجعة الاستقصاءات أولا بأول لقياس جودة الردود بمعيار عدد الاستقصاءات الصالحة للاستخدام كما سبقت الاشارة وتسجيل النتائج أولا بأول. (قام الباحث بارسال قائمة الارشادات (النصائح) لكل مستقصى ممن وصلت إجابته وسبق وعده بارسال هذه القائمة في حالة قيامه بالرد).

٦- النتائج واختبار لفروض:

فيما يلي عرض بالنتائج التي تم التوصل إليها واختبار لفروض الدراسة:

٦/١ - يوضح الجدول رقم (٢) نسبة الردود وعدد الاستقصاءات الصالحة للتحليل لكل عينة من عينات التجربة وبالنسبة للمجموع الكلي (العينة الأصلية).

جدول (٢) نسبة الردود وعدد الاستقصاءات الصالحة للاستخدام

	الأسئلة المفتوحة		الأسئلة المفتوحة والمغلقة		الأسئلة المغلقة		المجموع
	وعد بالنصائح	بدون	وعد	بدون	وعد	بدون	
ـ حجم العينة	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٣٠٠
ـ عدد الردود	١٢	١٨	٨	١٤	٢٦	١٧	٩٥
ـ نسبة الردود	٪٢٤	٪٣٦	٪١٦	٪٢٨	٪٥٤	٪٣٤	٣١٫٧
ـ عدد الاستقصاءات الصالحة للاستخدام	١٢	١٨	٨	١٤	٢٥	١٦	٩٣
ـ عدد الاستقصاءات غير الصالحة	-	-	-	-	١	١	٢
ـ نسبة الاستقصاءات غير الصالحة إلى عدد الاجابات	صفر٪	صفر٪	صفر٪	صفر٪	٪٤	٪٦	٪٢

ويوضح الجدول السابق أن أعلى نسبة ردود كانت ٥٤٪ بالنسبة للأسئلة المغلقة مع الوعد بالنصائح ، وأقل نسبة كانت ١٦٪ في حالة الأسئلة المفتوحة والمغلقة معا مع الوعد بالنصائح ، كما يتضح أن جميع الاستقصاءات كانت صالحة فيما عدا اثنين في حالة الأسئلة المغلقة أرسل أحدهما دون أي إجابة والآخر بدون اجابة عن سؤالين.

وتوضح النقاط التالية نتائج تحليل جدول (٢) بغرض اختبار فروض البحث.

٢/٦ ـ لاختبار الفرض الأول الخاص بتأثير وعد المستقصى منه بالنصائح الادارية في حالة قيامه بالرد، تم تطبيق اختبار Z لقياس معنوية الفرق بين نسبة الردود في حالة الوعد بالنصائح وبين نسبة الردود في حالة عدم الوعد بالنصائح ، وذلك بالنسبة لكل حالة من حالات تصميم الأسئلة [٥] وقد أسفرت النتائج ، والتي يوضحها جدول (٣)، عن عدم وجود فرق معنوي بين النسبتين في كل من حالة الاستقصاء ذي الأسئلة المفتوحة والاستقصاء ذي الأسئلة المفتوحة والمغلقة معا. أما في حالة استقصاء الأسئلة المغلقة فقد كان للوعد بالنصائح تأثير على نسبة الردود حيث ارتفعت إلى ٥٤٪ في حالة الوعد بالنصائح قياسا على النسبة (٣٦٪) في حالة عدم الوعد بالنصائح.

جدول (٣) تأثير الوعد بالنصائح على نسبة الردود

نوع الأسئلة	نسبة الردود		قيمة Z (ن=٥٠) لكل عينة	النتيجة
	الوعد بالنصائح	عدم الوعد		
- الأسئلة المفتوحة	٢٤٪	٣٦٪	١,٣٢٠٤	لا يوجد فرق معنوي
- الأسئلة المفتوحة والمغلقة	١٦٪	٢٨٪	١,٤٦٣٠	لا يوجد فرق معنوي
- الأسئلة المغلقة	٥٤٪	٣٤٪	٢,٠٥٦٨	الفرق معنوي عند المستوى ٥٪

قيمة Z عند المستويات المعنوية ١٠٪، ٥٪ ، ١٪ هي ± ١,٦٤٥ ، ± ١,٩٦ ، ± ٢,٥٨ على التوالي، وذلك لاختبار الطرفين Tow-tailed test ، وقد استخدمت الثلاث المستويات معا في التحليل للتمييز بين قوة الاختلافات إن وجدت، واعتبر الباحث المستوى المعنوي ١٠٪ الحد الأدنى للحكم على معنوية الفروق وفي اختبار الفروض.

والجدير بالذكر أن نسبة الردود في حالة الوعد بالنصائح قد زادت جوهريا عن النسبة في حالة عدم الوعد بالنصائح في حالة الأسئلة المغلقة فقط، أما في الحالتين الأخرتين فقد يظهر أن للوعد بالنصائح تأثيرا عكسيا على نسبة الردود، ولكن الاختبار الاحصائي أكد عدم جوهرية الفرق بين نسبة الردود في حالة الوعد بالنصائح والنسبة في حالة عدم الوعد بالنصائح في كلتا الحالتين.

وبناء على النتيجة السابقة فقد تم رفض الفرض الأول الذي ينص على أن الوعد بالنصائح يؤدى إلى زيادة نسبة الردود في كل حالات تصميم الأسئلة، حيث لم يثبت صحة ذلك إلا في حالة واحدة، وهي حالة الأسئلة المغلقة.

٣/٦ - لاختبار الفرض الثاني، والخاص بتأثير نوع الأسئلة، وبالتالي تصميم الاستقصاء على نسبة الردود، تم تطبيق اختبار Z أيضا الذي أسفر عن النتائج التي يوضحها جدول رقم (٤).

جدول (٤) تأثير نوع الأسئلة على نسبة الردود

أساس المقارنة	قيمة Z ن=٥٠ في كل حالة	النتيجة
حالة الوعد بالنصائح :		
الأسئلة المغلقة (٥٤٪): الأسئلة المفتوحة (٢٤٪).	٣,٢٣٢٨	الفرق معنوي عند المستوى ١٪
- الأسئلة المغلقة (٥٤٪): الأسئلة المفتوحة والمغلقة معا (١٦٪)	٤,٣٤٢٩	الفرق معنوي عند المستوى ١٪
حالة عدم الوعد بالنصائح :		
- الأسئلة المغلقة (٣٤٪): الأسئلة المفتوحة (٣٦٪)	,٢٠٩٨	الفرق غير معنوي
- الأسئلة المغلقة (٣٤٪): الأسئلة المفتوحة والمغلقة معا (٢٨٪).	,٦٥٠١	الفرق غير معنوي

وتوضح النتائج السابقة أن الاستقصاءذى الأسئلة المغلقة أفضل من النوعين الآخرين من حيث نسبة الردود والتي وصلت إلى ٥٤٪ في حالة الوعد بالنصائح للمستقصى منه، وذلك بدرجة عالية من الثقة (٩٩٪). إلا أنه لم يتضح أي تأثيرلنوع الأسئلة على نسبة الردود في حالة عدم الوعد بالنصائح. والتفسير الوحيد لذلك أن أفضل أنواع الاستقصاءات في بحثنا هذا هو الاستقصاء الذي احتوى على أسئلة مغلقة وصاحبه وعد بارسال نصائح للمستقصى منه في حالة قيامه بالرد، وبالذات أن فعالية الوعد بالنصائح كحافز غير مادي على نسبة الردود لم تثبت إلا في حالة الاستقصاء المغلق كما اتضح من النتائج الموضحة في جدول (٣).

ومن ناحية أخرى، لم تختلف نسبة الردود معنويا في حالة استقصاء الأسئلة المفتوحة عن حالة استقصاء الأسئلة المفتوحة والمغلقة، سواء عند الوعد بالنصائح (Z = ١,٠٠٥) أو عدم الوعد بالنصائح (Z = ,٨٢٧٣) وفي ذلك تأكيد آخر لأثر الأسئلة المغلقة على نسبة الردود.

ومما سبق، تم قبول الفرض الثاني الذي ينص على أن الاستقصاء ذا الأسئلة المغلقة يؤدى إلى زيادة نسبة الردود قياسا على الاستقصاء ذي الأسئلة المفتوحة أو ذي الأسئلة المفتوحة والمغلقة معا، ولكن ذلك في حالة الوعد بالنصائح فقط.

وللتأكد من النتيجة السابقة أجرى تحليل إضافي لقياس تأثير نوع الأسئلة على نسبة الردود في حالة الوعد بالنصائح أو عدم الوعد بها معا، ويوضح جدول (٥) نتائج هذا التحليل.

جدول (٥)
تأثير نوع الأسئلة على نسبة الردود في حالتي الوعد وعدم الوعد بالنصائح معا

المقارنة على أساس نسبة الردود الاجمالية لكل نوع من الأسئلة (ن = ١٠٠)	قيمة Z ن=١٠٠ في كل حالة	النتيجة
الأسئلة المغلقة (٤٣٪): الأسئلة المفتوحة (٣٠٪).	١,٩٢٧	الفرق معنوي عند المستوى ١٠٪
ـ الأسئلة المغلقة (٤٣٪): الأسئلة المفتوحة والمغلقة (٢٢٪)	٣,٢٥٣٣	الفرق معنوي عند المستوى ١٪
ـ الأسئلة المغلقة (٣٠٪): الأسئلة المفتوحة والمغلقة (٢٢٪)	١,٢٩٥١	الفرق غير معنوي

وتوضح نتائج الجدول السابق تأثير الأسئلة المغلقة على زيادة نسبة الردود (إجمالي ٤٣٪) مقارنة بالأسئلة المفتوحة (٣٠٪) أو الأسئلة المفتوحة والمغلقة (٢٢٪) معا على وجه الخصوص، كما لم يتضح أن هناك فرقا معنويا بين النوعين الأخيرين من حيث التأثير على نسبة الردود. وتقدم هذه النتيجة تأكيدا آخر على تأثير نوع الأسئلة على نسبة الردود.

٤/٦ ـ بالنسبة للفرض الثالث والخاص بتأثير نوع الأسئلة على عدد الاستقصاءات الصالحة للاستخدام، يتضح من جدول (٢) أن جميع الاستقصاءات كانت صالحة فيما عدا إثنين في حالة الأسئلة المغلقة (أحدهما في حالة الوعد بالنصائح والآخر في حالة عدم الوعد بالنصائح) وبالتالي، لا يوجد تأثير لنوع الأسئلة على عدد الاستقصاءات الصالحة للاستخدام وبالتالي، رفض الفرض الثالث (ج).

٥/٦ ـ بالنسبة لتأثير الوعد بالنصائح على عدد الاستقصاءات الصالحة للاستخدام لم يثبت أيضا هذا التأثير كما يتضح من جدول (٢)، حيث تساوت النسب في حالة الأسئلة المفتوحة والأسئلة المفتوحة والمغلقة معا، وأخيرا لا يوجد فرق معنوي أيضا في حالة الأسئلة المغلقة بين النسبتين ٤٪، ٦٪ (قيمة Z = ٢٨١٣, ، ن= ٢٥، ١٦ للعينتين) ـ ولم يُطبق اختبار X^2 لعدم توافر الشروط اللازمة لتطبيقه (يوجد رقم واحد مرتين ورقم ٢٥ ورقم ١٦ وبالتالي عدد الخلايا التي يوجد بها أرقام اقل من ٥ تزيد عن ٢٥٪ من عدد خلايا الجدول).

٧ـ الخلاصة والتوصيات:

قام هذا البحث بقياس أثر نوع وتصميم الأسئلة على نسبة الردود وعدد الإجابات الصالحة، وكذا بقياس تأثير حافز غير مادي وغير مكلف نسبيا، وهو الوعد بالنصائح لتجار

التجزئة في حالة قيامهم بالرد، على نسبة الردود وجودتها مقاسة بعدد الاستقصاءات الصالحة للاستخدام. ويمكن تلخيص نتائج البحث وتطبيقاتها العملية والتوصيات فيما يلي:

١/٧ ـ يلعب تصميم الأسئلة دورا هاما في نجاح الاستقصاء بالبريد من حيث زيادة نسبة الردود. فقد ثبت، وهي النتيجة الهامة لهذا البحث، أن الاستقصاء الذي تكون جميع أسئلته مغلقة (متعددة الاجابات) يؤدى إلى زيادة نسبة ردود تجار التجزئة عندما يصاحبه وعد بنوع من الحوافز غير المادية (النصائح الادارية في بحثنا هذا). فقد أوضحت النتائج أن أعلى نسبة ردود في العينات الست كانت ٥٤٪ للاستقصاء مغلق الأسئلة والذي صاحبه وعد بإرسال نصائح للمستقصى منه في حالة الرد.

٢/٧ ـ لا يوجد للوعد بالنصائح، كحافز غير مادي، أي تأثير في حالة الاستقصاء ذي الأسئلة المفتوحة أو ذي الأسئلة المفتوحة والمغلقة معا، ولكن كان له تأثير في حالة الاستقصاء مغلق الأسئلة فقط كما سبقت الاشارة.

٣/٧ ـ من النقطتين السابقتين تتضح حقيقة هامة وهي وجود أثر العلاقة بين العوامل المختلفة المؤثرة على نسبةالردود. فقد كان للوعد بالنصائح مع الأسئلة المغلقة (كعاملين مستقلين) تأثير كبير على نسبة الردود، بينما لم يكن للأسئلة المغلقة وحدها دون الوعد بالنصائح تأثير على نسبة الردود بالمقارنة بالحالتين الآخريين (الأسئلة المفتوحة والأسئلة المفتوحة والمغلقة معا)، ويعنى ذلك أن المتغير قد يكون مؤثرا على نسبة الردود عندما يصاحبه متغير آخر، بينما لا يكون الأمر كذلك بالنسبة لكل متغير منهما على حدة وبالتالي يفتح ذلك المجال أمام دراسات أخرى لاختبار تأثير مجموعات مختلفة من العوامل المستقلة معا على نسبة الردود. وهناك تفسير ومدلول آخر لهذه النتيجة، وهو أن قائمة الأستقصاء ذي الأسئلة المغلقة تظهر مزدحمة وقد توحي للمستقصى منه بأنه سيبذل جهدا كبيرا في القراءة والكتابة، إلا أن وجود وعد بحافز غير مادي يشجعه على الاجابة. والمستقصى منه في هذه الحالة يقارن بين ما يبذله من جهد وبين ما يحصل عليه من عائد وفقا لنظرية المساواة لآدمز[٣٧]. ويفتح ذلك المجال أمام بحوث أخرى أيضا لاختبار التأثير النفسي لقائمة الأستقصاء على سلوك المستقصى منه في الرد.

أما في حالة الأسئلة المفتوحة أو المفتوحة والمغلقة، فيظهر تصميم الاستقصاء بصورة أخرى. حيث يكون أقل ازدحاما بالكتابة، كما أن للمستقصى منه الحرية في الاسهاب في الكتابة أو الاختصار في ذلك.

٤/٧ ـ لم يتضح أن لنوع الأسئلة أو الوعد بالنصائح أي تأثير على عدد الاجابات الصالحة للاستخدام، ويعني ذلك للباحثين أنه يمكن استخدام الحافز غير المادي واختيار التصميم للاسئلة للتأثير عل نسبةالردود دون قلق من تأثير هذين العاملين على عدد الاجابات الصالحة وبالتالي جودة الردود.

٥/٧ - إن التوصية الرئيسية التي ينادى بها هذا البحث هي أن تكون الاستقصاءات بالبريد من النوع مغلق الأسئلة وأن يصاحبها حافز مغري على الرد. ولعل ذلك يتطلب مزيدا من الدراسات في هذا المجال لاختبار تأثير أنواع مختلفة من الحوافز من حيث مدى تأثيرها على تجار التجزئة، في مجال تجارة الملابس الجاهزة وغيره، وحثهم على الرد سواء في مرحلة إرسال الاستقصاء أو مرحلة متابعة الردود بعد وصول الاستقصاء لهم، وذلك في حالة استخدام الأسئلة المغلقة في الاستقصاء بهدف زيادة فعالية هذه الوسيلة من وسائل جمع البيانات.

الحواشي

(أ) طوابع بريدية تخص مناسبات معينة وتطبع منها كميات محدودة وبالتالي تزداد قيمتها مع مرور الوقت.

(ب) أكدت نتائج هذه الدراسة ما توصلت اليه دراسة فيورز وآخرون عن التأثير للحوافز النقدية على زيادة نسبة الردود.

(جـ) باعتبار أن الجامعة تعتبر مؤسسة تعليمية وأن عمادتها تمثل شخصية معروفة في المجتمع، فإن ذلك يساعد على زيادة نسبة الردود، كما أوضحت نتائج بعض الدراسات السابق الاشارة إليها.

(د) علماً أن العينة الأصلية تكونت من ٣٠٠ متجر (مسلسل من رقم ١ إلى ٣٠٠) وتم تقسيمها إلى ست مجموعات: من ١ - ٥٠ / ٥ - ١٠٠ وهكذا.

(هـ) هناك عوامل أخرى قد تؤثر على نسبة الردود تتعلق بخصائص المتجر أو خصائص مديره أو صاحبه. ولم تتوفر بيانات لتصنيف إطار المجتمع حسب هذه العوامل لاختيار العينة، ولكن الاختيار العشوائي لمفردات العينة يضمن تماثل العينات من هذه الناحية ويبقى التأثير على نسبة الردود وجودتها للعوامل المستقلة المستخدمة في التجربة.

(و) وصل خطابان فقط خلال الخمسة الأيام الأخيرة من شهر مارس ١٩٨٤.

(ز) (يمكن أيضا تطبيق اختبار X^2 (كا٢) لقياس معنوية الفرق بين نتائج عينتين أو أكثر فيما يتعلق بعدد الردود، ولكن يعتبر اختبار Z مناسبا بدرجة أكبر في هذا البحث حيث تتم المقارنة بين عينتين فيما يتعلق بنسبة الردود).

(ح) كان من المتوقع تطبيق اختبار X^2 على أساس معاملة عدد الاستقصاءات الصالحة للاستخدام في كل حالة بنعم والعدد غير الصالح بلا، ونظرا لعدم وجود استقصاءات غير صالحة في أربع حالات (أصفار) فلا يمكن تطبيق الاختبار، هذا بالاضافة إلى عدم جدوى تطبيقه لوضوح النتائج.

المصادر والمراجع

(١) راجع في ذلك على سبيل المثال:

Zaltman, G., and Burger, P., **Marketing research- Fundamental and dynamics**, Dryden Press, Illinois, 1975, p.311.

- Boyd, H., and Westfall, R., **Marketing research-text and cases**, Richard D. Irwin, Inc., Illinois, 1972, pp. 143-159.

(٢) - Champion, D.J. and Sear, A.M., "Questionnaire response rate: a methodological analysis", in **Albaum, G., and Venkatesan, M.,** Scientific marketing research, Collier-Macmillan Ltd., London, 1971, p. 212.

(٣) - Crohan, K.F., and Lowe, L.S., "A Cost-benefit approach to postage used on mail questionnaires", **Journal of Marketing,** Winter 1981, pp. 130-133.

(٤) - Sudman, S., Greeley, A., and Pinto, L., "The effectiveness of self-administered questionnaires", **Journal of Marketing Research,** August. 1965, pp. 293-297.

(٥) - Roscoe, A., Lang, D., and Sheth, J., "Follow-up methods, questionnaire Length and market differences in mail surveys", **Journal of Marketing,** April. 1975, pp. 20-27.

(٦) - Jolson, M., "How to double or triple mail-survey response rates, **Journal of Marketing,** October. 1977, pp. 78-81.

(٧) - Allen, C., Schewe, C., and Wijk, G., "More on self-Perception theory's foot technique in the pre-call mail survey setting", **Journal of Marketing Research,** Nov. 1980, pp. 498-502.

(٨) - Furse, D., Stewart, D., and Rados, D., "Effects of foot-in-the door, cash incentives, and followups on survey response", **Journal of Marketing Research,** Nov. 1981, pp. 473-478.

(٩) - Hornik, J., "Impact of pre-call request form and gender interaction on response to a mail survey", **Journal of Marketing Research,** Feb. 1982, pp. 144-151.

(١٠) - Vocino, T., "Three variables in stimulating responses to mailed questionnaires", **Journal of Marketing,** October. 1977, pp. 76-77.

(١١) - Labreque, D., "A response rate experiment using mail questionnaires", **Journal of Marketing,** October. 1978, pp. 82-83.

(١٢) - Hansen, R., "A self-perception interpretation of the effect of monetary and monmonetary incentives on mail survey respondent behavior", **Journal of Marketing Research,** Feb. 1980, pp. 77-83.

(١٣) - Furse, D., and Stewart, D., "Monetary incentives versus promised contribution to charity: new evidence on mail survey response", **Journal of Marketing Research,** August. 1982, pp. 375-380.

(١٤) - Wiseman, F., "Factor interaction effects in mail survey response, **Journal of Marketing Research,** August. 1973, pp. 330-333.

(١٥) - Jones, H., and Linda, H., "Multiple Criteria effects in a mail survey experiment", **Journal of Marketing Research,** May 1978, pp. 280-284.

(١٦) - Harris, R., and Guffey, H., "Questionnair returns: stamps versus business reply envelopes revisited", **Journal of Marketing Research,** May. 1978, pp. 290-293.

(١٧) - Champion, D., and Sear, A., **Op. Cit.,** pp. 215-216.

(١٨) - Labreque, D., **Op. Cit.** pp. 82-83.

(١٩) - Vocino, T., **Op. Cit.,** pp. 76-77.

(٢٠) - Jones, W., and Lang, J., "Sample Bias & response bias in a mail survey: A comparative of inducement methods", **Journal of Marketing Research,** Feb. 1980.

(٢١) - Roscoe, A., Lang, D., and Sheth, J., **Op. Cit.**, p. 37.

(٢٢) - Sheth, J., LeCaire, A., and Wachspress, D., "Impact of asking race information in mail surveys", **Journal of Marketing,** Winter 1980, pp. 67-70.

(٢٣) - Mayer, C., and Piper, C., "A note on the importance of Layout in self-administered questionnaires", **Journal of Marketing Research,** August. 1982, pp. 390-391.

(٢٤) يمكن الرجوع في ذلك إلى العديد من مراجع بحوث التسويق، انظر على سبيل المثال:

- Zaltman, G. and Burger, **Op. Cit.**, pp. 257-264.

- Boyed, H., and Westfall, **Op. Cit.**, pp. 284-348.

(٢٥) - Hansen, R., **Op. Cit.**, p. 81.

(٢٦) - Luck, D., Wales, H., and Taylor, D., Marketing research, 3rd ed., Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, N.J., 1970, p. 250.

(٢٧) - Adams, J.S., "Inequity in Social exchange", **in steers, R.M., and Porter, W.,** Motivation and work behavior, McGraw-Hill Book Co., Inc., New York, 1975, pp. 138-153.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٥ ـ العدد ١ ـ ربيع ١٩٨٧ (الصفحات من ٢٢٣ ـ ٢٤٤)

صناديق الاستثمار (Mutual Funds) نشأتها وطرق إدارتها وأهمية تشجيعها في العالم العربي

حصة محمد البحر
قسم المحاسبة ـ جامعة الكويت

مقدمة :

تعرف صناديق الاستثمار بأنها مؤسسات ذات طبيعة خاصة وذات أغراض خاصة يتم عن طريقها تجميع مدخرات الأفراد في صندوق تديره شركة ذات خبرة استثمارية لقاء عمولة معينة .

وقد نشأت بسبب حاجة صغار المستثمرين للخبرة في اختيار الاستثمارات المناسبة . ويطلق على صناديق الاستثمار مسميات مختلفة ففي انجلترا تسمى United Trusts ، وفي الولايات المتحدة الامريكية Mutual Funds .

وتلعب صناديق الاستثمار دورا مهما في تجميع مدخرات الأفراد وإدارتها ، معتمدة في ذلك على خبرة الشركة التي تدير هذه الاموال .

وتقوم صناديق الاستثمار أساسا بشراء وبيع الاوراق المالية او بمعنى اخر اختيار الأوراق المالية ذات الفرص الاستثمارية المناسبة .

ومما سبق يمكن إبراز دور صناديق الاستثمار في التالي :

١) تعبئة مدخرات الأفراد وتوجيهها نحو فرص استثمارية يصعب على الأفراد والمؤسسات الصغيرة القيام بها .

٢) توجيه المدخرات نحو الاستثمارات المناسبة معتمدة في ذلك على خبرة القائمين بإدارة الصندوق مما لايتوفر للافراد العاديين للقيام بها بمفردهم .

تطور صناديق الاستثمار:

نشأت صناديق الاستثمار نتيجة لظهور شركات الاستثمار التي بدأت في مطلع القرن التاسع عشر في هولندا، ومنها انتقل هذا المفهوم الى فرنسا، ثم بريطانيا التي كانت في مقدمة الدول الصناعية في ذلك الوقت.

وتأسست كثير من الشركات الاستثمارية البريطانية التي اتجهت الى الاستثمار في امريكا وشملت ميادين استثمارية مختلفة مثل الصناعة والزراعة والسكك الحديدية. وفي البداية كانت شركات الاستثمار البريطانية ذات رؤوس أموال محددة Closed End، ومعنى ذلك أن يتم إصدار عدد ثابت من الوحدات للمستثمرين، ولا يجوز لهذه الشركات بعد ذلك أن تزيد او تخفض رأس المال.

وظلت على هذه الحال حتى عام ١٩٣٠ عندما بدأت شركات الاستثمار تأخذ شكلاً آخر هو أقرب الى ما يسمى بصناديق الاستثمار Mutual Fund. فكانت هذه الشركات ذات رؤوس أموال غير محددة Open-End. فتقوم هذه الشركات بطرح وحداتها دون التقيد بعدد محدد من الاسهم حسب رغبة المستثمر في الشراء، مما يتيح لهذه الشركات أن تزيد أو تخفض رأس المال حسب طلبات المستثمرين.

أما في امريكا فكانت بداية ظهور هذه الشركات بعد الحرب العالمية الأولى وكان الهدف منها هو توجيه تدفق رؤوس الاموال نحو الاستثمارات الاجنبية. ومرت هذه الشركات بعدة مراحل الى أن بدأت صناديق الاستثمار فعلا عام ١٩٤٠ وتم تنظيم التعامل في وحدات هذه الصناديق عن طريق سوق الأوراق المالية. وكان هدف سوق الأوراق المالية من التنظيم هو مد المستثمرين ببيانات تفصيلية عن الأوضاع المالية والسياسات الاستثمارية لهذه الصناديق.

وقد اثبتت التجربة الأوربية والأمريكية أن إنشاء صناديق الاستثمار كان له أثر فعال في توجيه المدخرات نحو الاستثمارات المنتجة.

وقد استفادت دول العالم الثالث من التجربة السابقة اذ اتجهت بعض الدول مثل الهند، تايلاند، ماليزيا، الفلبين وهونج كونج الى تطوير سوق الاوراق المالية بها عن طريق انشاء صناديق الاستثمار مما ادى الى تطوير القطاع المالي في تلك الدول.

اهداف صناديق الاستثمار:

تهدف صناديق الاستثمار الى خدمة نوعين من المستثمرين: النوع الأول هم المستثمرون الذين يصعب عليهم إدارة أموالهم بمفردهم والقيام باستثمار متنوع مبني على

قواعد معينة في تحليل اتجاهات السوق والتنبؤ بالأسعار في المستقبل للحصول على أرباح. ولذلك يتجه هذا النوع من المستثمرين إلى شراء وحدات في صناديق الاستثمار.

اما النوع الآخر من المستثمرين فهم أصحاب المدخرات الصغيرة الذين لا يملكون القدر الكافي من المال لتكوين محافظ استثمارية متنوعة، لذلك يتم تجميع مدخراتهم في صناديق الاستثمار وتوجيهها نحو استثمارات مناسبة تساير الى حد كبير حركة السوق صعودا وهبوطا لتحقيق أهداف المستثمرين في الحصول على الربح.

ويختلف نشاط صناديق الاستثمار باختلاف أهداف هذه الصناديق وبالتالي تختلف محافظ هذه الصناديق تبعا لهذه الاهداف.

أنواع صناديق الاستثمار:

تأخذ صناديق الاستثمار شكل شركات خاصة، تحصل على أموالها عن طريق الاكتتاب في رأس المال. ويتم تجميع هذه الأموال في صندوق يدار بشكل مستقل لحساب المشتركين، مقابل عمولة معينة. ويحصل المستثمر على وحدات استثمارية Units في هذا الصندوق.

ويمكن تقسيم صناديق الاستثمار الى عدة أنواع حسب الهدف من الاستثمار وكذلك أهداف صناديق الاستثمار باهداف الفرص الاستثمارية المتاحة ويتم تحديد الهدف من هذه الصناديق في نشرة الاكتتاب ويشتمل هذا التقسيم على الأنواع التالية:ـ

١) صناديق استثمارية للنمو: Growth Funds

يركز هذا النوع من الصناديق على النمو في قيمة الاستثمارات مع تحقيق أعلى معدل من الأرباح الرأسمالية. ولذلك تحتوي محافظها على مجموعة متنوعة من الأسهم العادية التي تخضع لتقلبات الأسعار السوقية، وقياسا على ذلك يتطلب الأمر نوعا من المضاربة لتحقيق الأرباح الرأسمالية وفي نفس الوقت تحقيق النمو في قيمة الاستثمار.

٢) صناديق استثمار ذات أرباح إيرادية: Income Funds

تهدف هذه الصناديق الى تحقيق أرباح إيرادية تتمثل في عائد الأسهم وكوبونات السندات. ويخلو هذا النوع من روح المضاربة حيث يكون الهدف الاول هو تحقيق أرباح ايرادية والمحافظة على رأس المال. وتحتوي محفظة هذه الصناديق على مجموعة من الأسهم الممتازة والسندات.

٣) صناديق استثمار ذات الدخل المتوازن: Balanced Funds

يحتل هذا النوع من الصناديق مركزاً وسطا بين النوعين السابقين حيث يكون الهدف

هو تحقيق أرباح رأسمالية ناتجة عن تقلبات الاسعار السوقية للأوراق المالية وفي نفس الوقت المحافظة على رأس المال وتحقيق ارباح ايرادية. وتحتوي محفظة هذه الصناديق على مزيج من الاسهم العادية والممتازة والسندات الحكومية.

٤) صناديق استثمار متخصصة: Special Funds

يختلف هذا النوع من صناديق الاستثمار عن الصناديق الأخرى، حيث يكون الهدف هو الاستثمار في نوع معين من الصناعة. ولذلك تركز هذه الصناديق استثماراتها في محافظ تضم صناعات محددة مثل صناعات كيمائية أو قطاع التأمين أو غيرها. وتستقطب هذه الصناديق مجموعة من المتفائلين بمستقبل الصناعات المعنية والمستعدين لتحمل المخاطرة.

كما وتنقسم صناديق الاستثمار حسب العمولة المحملة على المستثمر الى قسمين:ـ

١) الصناديق غير المحملة: No-Load Funds

وهي الصناديق التي تبيع وحداتها للمستثمرين دون الحاجة الى دفع مصاريف بيع من عمولة للسمسار وغير ذلك من مصاريف يتم بيعها مباشرة للمستثمرين دون وسيط.

٢) الصناديق المحملة: Load Funds

وهي الصناديق التي تبيع وحداتها عن طريق وسيط أو سمسار وتضاف قيمة عمولة السمسار الكلية الى قيمة صافي الاصول.

إدارة صناديق الاستثمار:

يتم إنشاء هذه الصناديق عن طريق شركة استثمار (المدير). ويكون الهدف منها هو شراء وبيع الاوراق المالية. وتقوم الشركة بطرح وحدات صناديق الاستثمار للاكتتاب العام وتلتزم بتقديم نشرة بيانات ومعلومات عند طرح الوحدات للاكتتاب يوضح فيها الهدف من إنشاء الصندوق، أنواع الاستثمارات وطبيعة المشروعات المسموح التعامل في أسهمها، وحدود الاستثمار إن كانت في أسهم محلية أو عالمية، كما تقدم أية معلومات أخرى تهم المستثمر الذي يمنح شهادة «وحدات الاستثمار» مقابل نصيبه في الصندوق. وتستخدم الاموال التي يحصل عليها الصندوق من الاكتتاب في شراء أوراق مالية وتكوين محفظة خاصة بالصندوق. وتقوم شركة الاستثمار بادارة اموال المشتركين نيابة عنهم وتسمى «المدير» وتحتاج ادارة المحفظة الى خبرة متخصصة في مجال الاستثمار، لذلك يعهد الى هيئة متخصصة في ادارة الاستثمار تعرف بـ «أمين استثمار» بالاشراف على أموال الصندوق. وغالبا ماتكون الهيئة مؤسسة مالية ذات سمعة طيبة ومركز مالي متين. وغالبا ماتقوم شركة

الاستثمار التي انشأت الصندوق بتكوين ادارة تنفيذية خاصة بها تتكون من خبراء في مجالات الاستثمار.

ويكون المدير هو السلطة العليا المهيمنة على ادارة الصندوق ويعتبر مفوضا تفويضا كاملا من قبل المستثمرين، ولا يجوز له استثمار اموال الصندوق في غير مجال الاوراق المالية المحددة في نشرة الاكتتاب او عقد الادارة. ويقوم المدير بتعيين «أمين الاستثمار» وله الحق ايضا في عزله اذا تطلب الامر ذلك. كما يلتزم المدير بتعيين مراقب حسابات للصندوق وله الحق في عزله ايضا. كما يعين المدير مكتب محاماه ومستشاراً قانونيا للصندوق، وله الحق ان يغيرهما ايضا. وقد يستعين المدير بهيئة مالية استشارية من ذوي الخبرة والاختصاص في مجالات الأوراق المالية، ويتم الاختيار حسب الطريقة والمدة التي يراها مناسبة.

وتكون مسئولية أمين الاستثمار هي مراقبة أعمال المدير والاشراف على حركة أموال الصندوق للتأكد من تطبيق الاغراض المعلن عنها وعدم القيام بما يخالف القانون ونظام انشاء الصندوق دون التدخل في كيفية ادارة الصندوق او قراراته. وفي حالة وجود أية مخالفات يتم ابلاغ المدير بذلك فاذا لم يتم ازالتها تبلغ الجهات المسئولة عن الاشراف على صناديق الاستثمار والمشرفة على القطاع المالي فيها.

ويتعين على المدير تزويد أمين الاستثمار بنسخ من كافة المعاملات التي يقوم بها والتي تدون في السجلات الخاصة بالصندوق، وذلك ليتمكن أمين الاستثمار من القيام بواجباته. ويتم تحديد اتعاب أمين الاستثمار حسب الاتفاق بينه وبين المدير وتحسب هذه الاتعاب ضمن مصروفات صندوق الاستثمار.

ويحق لكل من المدير وأمين الاستثمار الاشتراك لحسابهم الخاص عند التأسيس في صندوق الاستثمار حسب حدود معينة.

مصاريف الصندوق:

يتحمل الصندوق مصاريف متنوعة من عمولة ونفقات نظير الإدارة فيتقاضى المدير لقاء قيامه بادارة الصندوق مايلي:

١) عمولة البيع وتدفع عند الاشتراك وتحدد على أساس نسبة مئوية من قيمة وحدات الاستثمار في حالة الصناديق (المحملة)، وتدفع عن طريق وكلاء البيع او للمدير مباشرة. وتختلف هذه النسبة من بلد لآخر، ومن صندوق استثمار إلى آخر، ولكن متوسط هذه النسبة في امريكا يبلغ ٨٪، في حين ان عمولة وكلاء البيع في بورصة نيويورك عن الاسهم المتداولة هي ١٪. أما في الصناديق غير المحملة فلا يدفع المستثمر أية عمولة.

٢) اتعاب نظير الادارة على أساس نسبة مئوية من القيمة السوقية لصافي أصول المحفظة (Net Asset Value) في نهاية السنة المالية للصندوق وتتراوح عادة هذه النسبة من ¼٪ الى ١٪.

٣) النفقات التي يدفعها المدير لادارة الصندوق من مصاريف إدارية وبحوث وأتعاب أمين الاستثمار ومحامين ومدققي حسابات ومقيمين وأية نفقات أخرى خاصة بالصندوق.

ومن مصلحة المدير أن يحقق أقصى كفاية ممكنة وذلك لعدة أسباب من بينها:

* زيادة القيمة السوقية لصافي أصول الصندوق مما يزيد من قيمة الأتعاب التي يتقاضاها محسوبة على أساس نسبة مئوية من القيمة السوقية.

* إن كفاءة المدير ومقدرته على خفض التكاليف تزيد من أرباح الصندوق وبالتالي يزيد نصيبه من الربح.

البيانات والمعلومات الواجب توفيرها للمستثمرين ولسوق الأوراق المالية:

يحتفظ المدير بسجلات ودفاتر دقيقة لابد أن تبين بصدق وأمانة جميع العمليات التي يقوم بها، وتحتوي على تفصيلات كافية للبنود التالية:

١) العمليات النقدية المقبوضة والمدفوعة وجميع حركة شراء وبيع الأوراق المالية النقدية والآجلة ومايترتب عليها من استحقاقات.

٢) اجمالي الايرادات والمصروفات والأعباء بما فيها الاستهلاكات ومخصصات الديون، ورواتب المديرين وغير ذلك من بنود.

٣) إجمالي الموجودات والمطلوبات.

ويلتزم المدير سنويا باصدار قوائم مالية تشتمل على الميزانية، حساب الأرباح والخسائر، قائمة توزيع الارباح، قائمة مصادر الأموال واستخداماتها على أن يتم تدقيقها واعتمادها من امين الاستثمار. ويجب أن تعد هذه القوائم وفقا للقواعد المحاسبية المتعارف عليها، وأن تمثل بصدق وأمانة المركز المالي الحقيقي للصندوق على أن يرفق بهذه القوائم إيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية المتبعة سواء بالنسبة للاستهلاك او بالنسبة لطبيعة المخصصات والاحتياطيات المكونة لمقابلة أية خسائر أو التزامات محتملة.

ولذلك يلزم الافصاح عن جميع البيانات والمعلومات التي تؤثر في المركز المالي للصندوق. كما يلزم ان تنشر وتكون متوافرة لجميع المستثمرين بالدقة الكافية والوقت المناسب، وقد حدد قانون شركات الاستثمار لعام ١٩٤٠ في الولايات المتحدة Investment

Company Act القواعد المنظمة لصناديق الاستثمار وذلك فيما يتعلق بالبيانات والمعلومات التي يمكن الاسترشاد بها وهي:

ضرورة التسجيل:

حيث يتوجب تسجيل صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية حتى يمكن تداول وحدات الاستثمار الخاصه بهذه الصناديق.

التقارير الدورية:

تقدم إدارة الصندوق لسوق الأوراق المالية تقارير مالية توضح جميع العمليات المالية التي يقوم بها الصندوق مرتين في السنة. ولا بد من تقديم هذه البيانات والمعلومات للمستثمرين وبالقدر الكافي من الافصاح لاية بنود تؤثر في المركز المالي لهذه الصناديق لتمكين المستثمرين من اختيار أفضل الاستثمارات.

أسس تقييم وحدات الاستثمار:

تتكون موجودات الصندوق من أوراق مالية، فكلما ارتفعت الأسعار السوقية لهذه الأوراق زادت قيمة الوحدات. ويتم تحديد قيمة وحدة الاستثمار على أساس نصيب الوحدة من القيمة السوقية لصافي موجودات الصندوق Net Asset-value (NAV) في يوم التقييم أو بمعنى آخر صافي قيمة الأصول؛ أي القيمة السوقية لاجمالي الأصول ناقصا قيمة الالتزامات للغير مقسومة على عدد وحدات الاستثمار.

تعتبر أموال الصندوق ملكا للمستثمرين وبالتالي يكون لهم الحق في الحصول على التقارير المالية من ميزانيات او تقييم لموجودات الصندوق. وعلاوة على ذلك يحصل المستثمر على عائد وحدات الاستثمار القابل للتوزيع. ويتكون العائد من الفرق بين (NAV) القيمة السوقية الصافية لموجودات الصندوق في فترة ما وقيمة (NAV) في الفترة السابقة ويتم توزيع هذا العائد حسب سياسة الصندوق.

وغالبا ما يفتح باب الاشتراك في الصندوق مرتين أو أكثر في السنة حسب الفترات التي يراها المدير مناسبة. فتباع الوحدات الاستثمارية على أساس القيمة السوقية لصافي الاصول (NAV) في موعد الاشتراك، والتي يتم نشرها في الجرائد. كما يقوم المدير أيضا باسترداد (شراء) وحدات الاستثمار مرتين او اكثر في السنة حسب الفترات التي يراها مناسبة وذلك على أساس التقييم الدوري للقيمة السوقية لصافي الأصول (NAV). ويتم نشر هذه القيمة كذلك والتي على أساسها يتم استرداد وحدات الاستثمار.

السياسات الاستثمارية:

تختلف السياسات الاستثمارية باختلاف سياسة الصندوق وطبيعة أغراضه وأهدافه ومعدل العائد المراد تحقيقه. وتقوم ادارة الصندوق بشراء وبيع الأوراق المالية بغرض تكوين محفظة استثمارية تتناسب مع الأهداف وتحقق السياسات الاستثمارية المنشودة. وتنقسم السياسات الاستثمارية إلى الأنواع التالية:

١) السياسة المتحفظة أو الدفاعية: Defensive Policy

يكون المستثمر الذي يطبق هذه السياسة متحفظا تجاه المخاطر، ويركز على عامل الأمان والاستقرار. وبذلك تستثمر الأموال في سندات طويلة الأجل وأسهم ممتازة مما يضمن دخلا ثابتا ومستقرا لفترة طويلة من الزمن.

٢) السياسة الهجومية: Aggressive Policy

يركز المستثمر الذي يطبق هذه السياسة على جني الأرباح عند حدوث تقلبات في أسعار الأوراق المالية. وبذلك تتكون غالبية المحفظة من أسهم عادية وخاصة في فترات الانعاش الاقتصادي والرواج حيث يتم شراء اسهم عادية بأسعار منخفضة والاحتفاظ بها لفترة من الزمن، وعندما ترتفع الاسعار يتم بيعها وجني ارباح رأسمالية. غير أنه يلاحظ أن عنصر المخاطرة في هذا المجال كبير حيث قد تحدث ظروف يصعب معها تحقيق هذا الهدف.

٣) السياسة المتوازنة: Aggressive-Defensive Policy

يتبع هذه السياسة المستثمر الذي يراعي تحقيق نسبة من الأمان وفي نفس الوقت تحقيق فرصة جني أرباح رأسمالية عن طريق المضاربة والاستفادة من الارتفاع في الاسعار. وتتكون المحفظة عند اتباع هذه السياسة من أسهم عادية وأوراق مالية قصيرة الأجل ومن أدوات استثمارية طويلة الأجل مثل السندات والأسهم الممتازة، فاذا ما ارتفعت الاسعار يمكن عندئذ التخلص من الاسهم والاوراق المالية القصيرة الاجل لتحقيق أرباح رأسمالية.

ويتضح من العرض السابق للسياسات الاستثمارية، ان لكل سياسة مزاياها وعيوبها. وتمثل هذه السياسات البدائل المتاحة لمدير الصندوق ويستطيع أن يختار منها ما يلائم اهداف الصندوق وسياساته الاستثمارية بغرض تحقيق معدل العائد المنشود.

٤ ـ قاعدة الرجل الحريص Prudent Man Rule

على مدير صندوق الاستثمار عند تطبيق سياسة الرجل الحريص عند ادارة

الصندوق التعرف على ما قد ينشأ من مشكلات عند التطبيق بهدف تلافيها وعدم التعرض لها وتحمل آثارها. ونعرض فيما يلي بعضا من هذه المشكلات:

١) التكلفة العالية:

تميل بعض الشركات الى المضاربة ولذلك تقوم بشراء اسهم منخفضة القيمة بغرض الحصول على أرباح رأسمالية في حالة ارتفاع سعرها، وتجرى عليها دراسات يقوم بها محللون ماليون. ويتحمل الصندوق تكاليف اعداد هذه الدراسات. وقد ينفق الصندوق مبالغ طائلة كمصاريف ابحاث للمحللين الماليين والموظفين الذين يقومون بجمع البيانات الخاصة بهذه الاسهم واجراء التحليلات اللازمة عليها ثم اعداد التوصيات ببيع او شراء هذه الاسهم. وقد لايتم اتخاذ القرارات بناء على المعلومات السابقة التي دفع في اعدادها ثمنا باهظا مما يؤدي الى خفض العوائد الصافية للصندوق. ولذلك يتوجب على المدير عدم صرف نفقات باهظة على اسهم عادية يكون من الممكن ان تحقق أرباحاً وعوائد أعلى عند اتباع سياسة شراء وبيع عفوية دون الاعتماد على تحليلات مالية مكلفة غير مجدية، بمعنى ضرورة الموازنة بين التكلفة والربح نظرا لأهمية الاعتبارات الاقتصادية.

٢) التنويع غير الضروري:

يهدف التنويع في مكونات محفظة الصندوق تقليل المخاطر التي تتعرض لها. ولكن اذا زاد التنويع عن حد معين فقد يكون سببا في تخفيض عوائد الصندوق حيث تزيد نسبة المخاطرة إضافة الى تحمل الصندوق مصاريف نتيجة الاحتفاظ بسجلات تحتوي على معلومات عن جميع الاسهم مما يؤدي الى تضخيم النفقات الادارية وتقليل العوائد الصافية. لذلك يتوجب على المدير أن يقوم بتنويع محفظة الصندوق عند حجم معين وبشكل يسهل عليه متابعة مكوناتها.

٣) كبر الحجم:

تواجه صناديق الاستثمار إضافة الى ماسبق مشكلة أخرى هي كبر حجم الأموال المستثمرة في بعض الصناديق مما يؤثر في حركة الأموال وذلك في الفترات التي يكون فيها السوق غير مستقر بالنسبة لأسعار الأسهم، وخاصة عندما تخضع موجودات الصندوق للتقييم لإيجاد سعر سوقي لوحدة الاستثمار مما يؤثر سلبيا في استقرار السوق. فكلما زاد حجم الصندوق زاد تأثيره السلبي في السوق خاصة إذا واجه طلبا متزايدا لاسترداد قيمة الوحدات.

لذلك يكون من المفضل الا يزيد حجم الصندوق عن حد معين بحيث لايؤثر سلبيا في السوق.

٤) عدم الاستفادة من تحليل البيانات الاقتصادية:

قد يعزى سوء ادارة صناديق الاستثمار الى عدم استخدام التوقعات الاقتصادية ومكونات الاقتصاد الكلي، مثل، الناتج القومي، الدخل الفردي، التنبؤات المتعلقة بالأنشطة المختلفة التي يتكون منها الاقتصاد الوطني، معدلات البطالة والعائد والتضخم، الاجراءات المحتملة للهيئات المالية والنقدية، السياسة المالية، أرباح الشركات، حركة البناء والتشييد . . الخ. فالعوامل السابقة تؤثر بدرجات متفاوتة في أسعار الأسهم، حيث تتأثر أسعار الأسهم بالتغييرات المحتملة في العناصر السابقة قبل فترة من حدوثها، ولذلك فتوافر التنبؤات الاقتصادية الدقيقة المتعلقة بالتوقعات المستقبلية تعطي أساسا سليما للتنبؤ باتجاهات أسعار الأسهم في المستقبل. لذلك يتم استخدام هذه التوقعات كأحد الادوات التي يعتمد عليها في بيع وشراء الاوراق المالية.

ويتوقف نجاح ادارة الصندوق على توافر تنبؤات اقتصادية سليمة بحيث تكشف عن أوضاع القطاعات الاقتصادية النامية، وتوافر مجموعة من المؤشرات الضرورية للاسترشاد بها في توزيع أموال الصندوق، بحيث يستخدم التنبؤات الاقتصادية بمثابة جرس إنذار مبكر قبل حدوث ركود اقتصادي يؤدي إلى هبوط نشاط تداول الأوراق المالية وأسعارها، وبالعكس.

وهنا تتضح كفاءة الادارة والتي تقاس بحسب مقدرتها على تحويل أصول المحفظة المكونة للصندوق الى أدوات مالية تتلاءم مع ظروف السوق المتغيرة. كما يتوقف نجاح الادارة على مقدرتها على تحريك مكونات المحفظة بحيث تتضمن عدة أنواع من الأوراق المالية غير المرتبطة ببعضها البعض من أجل زيادة الأرباح وتقليل المخاطر.

٥) عدم الاستفادة من البدائل الاستثمارية المتاحة:

يتوافر لدى صناديق الاستثمار في أي وقت مجموعة من البدائل الاستثمارية. فإذا ما احسنت عملية الشراء أو البيع في الوقت المناسب حسب تطور أوضاع السوق بحيث يتم التحويل من أسهم عادية، مثلا، الى أدوات استثمارية أخرى حسب الظروف وبالتالي متابعة حركة السوق صعودا وهبوطا لاغتنام الفرص الاستثمارية المتاحة فسوف يتحقق هدفان، اولهما زيادة الأرباح، وثانيهما تقليل المخاطر. أما إذا لم يحسن الاختيار فلن يستفيد الصندوق من البدائل المتاحة، وبالتالي سوف تكون النتيجة عكسية اذ تقل الأرباح وتزيد المخاطر.

أهمية صناديق الاستثمار في تجميع المدخرات وتوجيهها للتنمية الاقتصادية العربية:

في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة ونتيجة للزيادة المفاجئة في إيرادات النفط خلال

السنوات القليلة الماضية تكونت فوائض ضخمة لم تستغل بالكامل في عملية التنمية بالشكل المنشود حيث اتجه جزء لا يستهان به من هذه الفوائض إلى أسواق المال الأجنبية، نظرا لما يتوافر فيها من أدوات الاستثمار المتنوعة مما يعرضها الى عدة مخاطر، مثل، المخاطر السياسية من مصادرة وتأميم وفرض حراسة ونزع ملكية والاستيلاء الجبري او تجميد للارصدة أو القيود على تحويل العملة إضافة الى الحروب والاضطرابات والانقلابات التي يمكن ان تحدث. مما يتطلب تحديث المعلومات للأخذ في الاعتبار انخفاض الدولار.

علاوة على ما تقدم فان المستثمر العربي يوجه أمواله إلى استثمارات تؤدي إلى دفع عجلة التنمية في دول اجنبية في حين أن الدول العربية ذات الحاجة المالية تلجأ الى الاستدانة من الدول الاجنبية التي تتواجد فيها الأرصدة العربية. وهذا يعني أن المؤسسات المالية الاجنبية تقوم بوظيفة وسيط مالي بسبب قصور الاسواق المالية العربية عن القيام بهذه الوظيفة.

ولتأمين الاستثمارات العربية فإن الأمر يتطلب توجيه الأموال الفائضة واستثمارها في الدول العربية. وهذا يستدعي ضرورة تطوير الأسواق المالية العربية بحيث تقوم بإتاحة الفرص الاستثمارية للأموال العربية وذلك عن طريق توفير أدوات السوق، وضمان الثقة والاستقرار، عن طريق وضع قوانين وتشريعات لحماية المستثمرين.

وقد بدأ سوق الكويت للأوراق المالية في ١٩٨٤/١١/١ في ظل ظروف اقتصادية غير عادية بسبب آثار أزمة المناخ. ولذلك يكون من الممكن الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة ودول العالم الثالث مثل الهند وكوريا وغيرهما في تطوير سوق الكويت للأوراق المالية عن طريق تشجيع إنشاء صناديق الاستثمار، والسماح للوسطاء المسجلين في السوق بالقيام بدور وكلاء بيع الوحدات الاستثمارية، بحيث تخضع هذه الصناديق للإشراف المباشر لسوق الأوراق المالية، واعطاء ادارة السوق الحق في الرقابة عليها للتأكد من سلامة مراكزها المالية، وسلامة الاجراءات المتبعة، مما يؤدي إلى تطويرها ونموها وتحقيق الاستقرار بالنسبة لمواردها.

ومن المؤكد أن هذه الصناديق يمكن أن تلعب دورا بارزا في تجميع مدخرات المواطنين والمقيمين على السواء في الكويت وتوجيهها صوب الاستثمارات السليمة، مما يخلق مناخا استثماريا مستقرا يوفر الفرص اللازمة لبناء شركات سليمة ويساهم في زيادة الوعي الاستثماري ويرفع المستوى العام لاداء السوق.

وقناعة من لجنة التنشيط الاقتصادي بالكويت التي شكلت بقرار مجلس الوزراء في ١٩٨٥/١١/٥ بأهمية صناديق الاستثمار في عملية تجميع المدخرات وتوجيهها للاستثمار البناء، أوصت من ضمن ما توصلت اليه بإنشاء مثل هذه الصناديق بغرض حماية صغار

المدخرين وتوفير المناخ الاستثماري الملائم وزيادة الطلب على الأوراق المالية لما فيه صالح السوق والمتعاملين فيه.

الخلاصة والتوصيات:

ناقش الباحث مفهوم صناديق الاستثمار، والتطور التاريخي لها، والأهداف من إنشائها وتعرض أيضا لأنواع الصناديق كما تمت مناقشة السياسات الاستثمارية المختلفة ومدى ملاءمة انشاء مثل هذا الصندوق السائد في دولة الكويت بهدف تجميع مدخرات المواطنين والمقيمين وتوجيهها صوب الاستثمارات المجدية والبناءة.

وبالرغم مما تبين من عرض طبيعة المخاطر التي تتعرض لها صناديق الاستثمار، الا أن تجارب الدول المتقدمة تؤكد أن هذه الصناديق هي الأسلوب والتنظيم الأفضل بالنسبة للمستثمر الصغير الذي يواجه مشكلتين رئيسيتين، أولاهما صعوبة تنويع استثماراته المحدودة بسبب صغر حجم أمواله، وثانيتهما الحصول على المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب وعدم القدرة على الاستعانة بمستشارين وخبراء استثمار متخصصين لتحليل المعلومات وإبداء النصح للمستثمر بسبب ما ينطوي على ذلك من نفقات باهظة.

ومما لا جدال فيه ان صناديق الاستثمار تتيح للمستثمر الصغير فرصة أكبر في تحقيق عوائد استثمارية أكبر مما لو اتخذ قراره الاستثماري على أسس عشوائية مما يعرضه للخسارة. وفي المدى البعيد تحقق معظم صناديق الاستثمار عوائد تفوق معدلات الفائدة التي يحصل عليها المدخر في حالة ايداع أمواله في البنوك.

ويرى الباحث أن هذا التنظيم من الممكن تطبيقه في الدول العربية ويوصي البورصات العربية بتبني الفكرة وتشجيع صناديق الاستثمار لإفساح المجال للمستثمرين العرب لاستثمار أموالهم في مجالات تتصف بأمان واستقرار اكثر مما لو استثمرت هذه الأموال في دول أجنبية.

كما يتوجب التغلب على كافة العقبات القانونية التي تحول دون إنشاء مثل هذه الصناديق. وعلى البورصات العربية مطالبة الوزارات المختصة بدراسة موضوع انشاء الصناديق وإصدار التصاريح اللازمة لممارسة صناديق الاستثمار لمهامها بعد دراسة جدوى إنشائها.

وفي حالة إقرار هذا التنظيم من جانب البورصات العربية فإن تنفيذه يتطلب تكليف أمانة سر اتحاد البورصات العربية بمتابعة ما يتم اولا بأول في الدول العربية على ان يستعرض المجلس في دورته القادمة ما تم من إجراءات في سبيل التنفيذ وتأسيس الصناديق.

ومرفق مع هذا البحث نظام مقترح لادارة صندوق استثمار، متضمنا واجبات وحقوق ومسئوليات كل طرف من الأطراف ذات العلاقة بالصناديق.

ملحق البحث
نظام مقترح لإدارة صندوق الاستثمار

تمهيد:

المدير شركة مساهمة يدخل ضمن اغراضها استثمار الاموال لحسابها ولحساب الغير، ويهدف المدير من انشاء الصندوق مزاولة عمليات استثمار الاموال لصالح من يرغب من المواطنين والمقيمين، على أن يتم استثمار أموالهم في مجال الاوراق المالية المحلية والأجنبية، على أن يتوافر التالي:

١) تعيين «امين استثمار» بشرط أن يكون مؤسسة مالية ذات سمعة ومركز مالي ممتازين بغرض الاشراف على أموال الصندوق.

٢) تنظيم قواعد ادارة الصندوق بموجب عقد مكتوب.

ويلزم ان ينص في طلب الاشتراك على شرط يفيد اطلاع المستثمر وموافقته على النظام. ويعتبر التوقيع على طلب الاشتراك بمثابة قبول نظام ادارة الصندوق قبولا صريحا. ويقوم المدير بادارة الصندوق وفقا للشروط التالية:

المدير:

يعتبر المدير المسئول الأول عن ادارة الصندوق وتوجيه الاستثمارات. ولا يحد من مزاولة مهامه سوى متطلبات حسن ادارة الاموال وأحكام القانون وبنود عقد الادارة وقرارات الجهة المسئولة عن الرقابة على الصندوق.

مجال استثمار اموال الصندوق:

نظرا لأن الغرض من انشاء الصندوق هو الاستثمار في الأوراق المالية لذلك لا يجوز للمدير استثمار اموال الصندوق في غير الأوراق المالية المحلية والاجنبية وفقا للسياسات الاستثمارية الوارده في عقد الادارة.

مسئولية المدير:

لايتحمل المدير أي مسئولية عن أي عمل قام به أو أهمل القيام به بحسن نية في سبيل ممارسة أعماله، الا في حالة الخطأ الجسيم والغش وإساءة استعمال السلطة والخطأ غير المغتفر في الادارة، ومخالفة أحكام القانون وأحكام نظام ادارة الصندوق.

التزامات المدير:

يلتزم المدير بتعيين مايلي :-

١) ادارة مستقلة ومنفصلة للاشراف على استثمارات الصندوق.
٢) أمين الاستثمار.
٣) مراقب حسابات يوافق عليه امين الاستثمار.
٤) مكتب محاماة كمستشار قانوني للصندوق.

ويحق للمدير أن يعزلهم أو يغيرهم حسب مايتطلبه الامر بشرط موافقة جهة الاشراف.

الهيئة الاستشارية:

يحق للمدير أن يعين خبراء في مجال الادارات المالية كهيئة استشارية كما يحق له عزلهم.

المُقَيِّم:

يحق للمدير تعيين مقيم أو اكثر بعد أخذ رأي أمين الاستثمار بغرض تقييم وحدات الاستثمار، على أن يكون المقيم مؤسسة مالية ذات خبرة ودراية عملية في مجال التقييم.

وكيل البيع:

يحق للمدير تعيين وكلاء البيع ويحدد صلاحياتهم ومسئولياتهم كما يحق له عزلهم على أن يخطر أمين الاستثمار بذلك. ويتحمل المدير مسئولية أعمالهم.

التقارير المالية:

يلتزم المدير باصدار التقارير المالية (حساب ارباح وخسائر الميزانية) في نهاية كل سنة مالية بعد تدقيقها واعتماد أمين الاستثمار وله الحق في اصدارها اكثر من مرة في كل فترة.

الدفاتر والسجلات:

يتعين على المدير أن يمسك الدفاتر القانونية والسجلات التي تتناسب مع طبيعة نشاط الصندوق والتي تبين بدقة وأمانة حركة الاستثمار وما تسفر عنه كل عملية على حدة.

الالتزام بقرارات جهة الاشراف:

يلتزم المدير بالقرارات الصادرة له من الجهة الرسمية المناط بها الرقابة والاشراف على اعمال الصندوق.

جهة الاشراف:

١) تشرف بشكل مطلق على اعمال الصندوق ومدى مطابقتها لاحكام القانون واحكام نظام عقد الادارة.

٢) عند وجود خلافات بين المدير وأمين الاستثمار بشأن الالتزام باحكام النظام تكون الجهة المسئولة عن النظر في النزاع.

٣) يحق للجهة استبدال المدير اذا ثبت قيامه بأي عمل يخل بالأمانة أو وقوعه في خطأ جسيم في الادارة او مخالفة جوهرية لاحكام النظام.

مسئوليات أمين الاستثمار:

١) الاشراف على أعمال المدير فيما يختص بحركة أموال الصندوق ومدى مطابقتها لأحكام النظام دون ان يتدخل في كيفية الادارة. وفي حالة الخلاف يرفع الأمر لجهة الاشراف.

٢) يقوم المدير بتزويد أمين الاستثمار بنسخة من كافة المعاملات التي يجريها باسم ولحساب الصندوق وأي بيانات خاصة تمكن أمين الاستثمار من القيام بالإشراف على أموال الصندوق.

أتعاب أمين الاستثمار:

يتم الاتفاق بين المدير وأمين الاستثمار على تحديد الأتعاب لقاء القيام بالإشراف على أموال الصندوق وتحسب ضمن مصروفات الصندوق.

المستثمر:

١) ينشيء المدير الصندوق للقيام بادارة أموال المستثمرين سواء كانوا اشخاصا طبيعيين أو معنويين بغرض استثمار أموالهم في مجال الأوراق المالية المحلية والاجنبية وفقا للنسب والسياسات الاستثمارية التي يحددها النظام.

٢) يحق للمدير وفقا لما يراه مناسبا أن يرفض اشتراك أي «مستثمر» حتى وان توافرت فيه الشروط التي يحددها النظام.

حقوق المستثمر:

١) تعتبر أموال الصندوق ملكا للمستثمرين، كل حسب نسبة ملكيته للوحدات وبغير تمييز بينهم.
٢) يحصل المستثمر على صور من التقارير الدورية والقوائم السنوية وتقارير المقيّمين.
٣) يحق للمستثمر عائد وحدات الاستثمار القابل للتوزيع غير أنه لايحق له التدخل في شئون الصندوق.

وفاة المستثمر:

في حالة وفاة المستثمر وأيلولة وحدات الاستثمار التي يملكها للورثة يجب الا يقل نصيب كل وارث عن الحد الادنى المنصوص عليه في النظام والا يزيد عن الحد الاقصى المنصوص عليه في النظام.

الافلاس والحجز على المستثمر:

في حالة إفلاس المستثمر او توقيع حجز قضائي على الوحدات الاستثمارية التي يمتلكها يحق للمدير استرداد هذه الوحدات وتسليم قيمتها لصاحب الشأن.

أموال الصندوق:

تتكون أموال الصندوق من موجوداته وأصوله والفوائد والأرباح الناتجة عنها.

طلب الاشتراك:

١) يعد المدير نموذجا لطلب الاشتراك ويقوم المستثمر بملء بياناته ويسلم لأي من وكلاء البيع.
٢) يرفق بطلب الاشتراك المبلغ المراد استثماره في وحدات الاستثمار والعمولة المحدد نسبتها محسوبة على المبلغ.

٣) عند تحديد قيمة وحدات الاستثمار المخصصة للمستثمر بالاضافة الى العمولة يتم تسوية المبالغ مع المستثمر بالدفع او بالقبض منه.

الحد الادنى والحد الاقصى للاشتراك:

في الاشتراك الاول لايجوز للمستثمر ان يشترك بوحدات استثمار تقل عن الحد الأدنى المحدد في النظام ولا أن تزيد عن الحد الاقصى المحدد أيضا.

قيمة وحدات الاستثمار:

١) عند تأسيس الصندوق تكون القيمة الاسمية لوحدة الاستثمار بالقدر الذي يحدده النظام. ولا يجوز الاشتراك بجزء من وحدة استثمار.

٢) بعد مباشرة الصندوق لأعماله يقوم المدير بتحديد قيمة وحدة الاستثمار على أساس القيمة السوقية لصافي أصول الصندوق مقسومة على عدد وحدات الاستثمار.

شهادات وحدات الاستثمار:

١) يصدر المدير شهادة استثمار حسب النموذج المعتمد يبين بها عدد وحدات الاستثمار التي تصدر عنها الشهادة.

٢) تعتبر سجلات وحدات الاستثمار، المستندات التي تثبت الملكية.

تداول وحدات الاستثمار والتنازل عنها:

لايجوز مطلقا تداول وحدات الاستثمار او التنازل عنها، الا أنه يجوز استثناءً إقرار التنازل بعد موافقة المدير، وذلك في ظروف خاصة.

استرداد وحدات الاستثمار:

يتم استرداد وحدات الاستثمار في المواعيد التي يحددها المدير، وعن طريق وكيل البيع.

أسس الاسترداد:

١) يقوم المدير بعمل تقييم دوري لقيمة وحدات الاستثمار، أربع مرات على الأقل في السنة. ويجري نشر سعر الوحدة الاستثمارية بالجرائد المحلية.

٢) في غير الاشتراك الأول لايجوز للمستثمر أن يشترك بمبالغ تقل عن الحد الأدنى ولا أن تزيد عن الحد الاقصى المحدد في النظام.

٣) يحق لكل من المدير وأمين الاستثمار أن يشترك لحسابه الخاص بواحدات استثمار لاتزيد عن الحد الأقصى المحدد في النظام.

٤) يحق للمدير بعد موافقة جهة الإشراف تعديل الحدود الدنيا والحدود القصوى الواردة في النظام.

الاشتراك في الصندوق:

١) يقتصر الاشتراك في الصندوق على ما ينطبق عليه وصف مستثمر كما يحدده النظام ولا يحق لغيره الاشتراك.

٢) يتم الاشتراك عن طريق وكلاء البيع وفقا للأسس التي يحددها المدير. كما يحق للمدير أن يعمل وكيل بيع له كافة الحقوق وعليه كافة الالتزامات المماثلة لوكيل البيع.

فتح باب الاشتراك ومواعيد الاشتراك:

١) يفتح المدير باب الاشتراك على الاقل أربع مرات في السنة في الفترات التي يراها مناسبة.

٢) يحدد المدير شروط ومواعيد وتقييم سعر وحدة الاستثمار وينشر ذلك في الجرائد مع قائمة بأسماء وكلاء البيع.

٣) يجوز للمدير في حالات خاصة شراء وبيع وحدات الاستثمار في غير المواعيد التي يتم تحديدها وفقا للنظام.

كما تحدد فترة تقديم طلبات الاسترداد والاشتراك من جديد في الاعلان ذاته.

سداد قيمة وحدات الاستثمار:

يقوم المدير بدفع قيمة وحدات الاستثمار إما مباشرة أو عن طريق وكلاء البيع، على أساس سعر التقييم المعلن.

الاسترداد:

يحق للمدير ان يقرر استرداد جميع وحدات الاستثمار من المستثمر المخالف للنظام أو الذي فقد شرطا من الشروط الواردة فيه وفي حالة رفض المستثمر يحق للمدير ايداع قيمة الوحدات بتاريخ الاسترداد دون التزامه بدفع أية فوائد.

عائد وحدات الاستثمار:

عائد وحدات الاستثمار يمثل الفرق بين سعر وحدة الاستثمار في تاريخ التقييم وبين سعرها في آخر تقييم سابق.

توزيع عائد وحدات الاستثمار:

يقدر المدير الجزء الذي يمكن توزيعه كعائد وحدات استثمار مرة على الاقل كل سنة، ويعلن عن ذلك.

أوجه الاستثمار:

١) يلتزم المدير بالسياسات والقيود الواردة في النظام.

٢) يلتزم المدير بالاحتفاظ باحتياطي نقدي لاتقل قيمته عن ٥٪ من أموال الصندوق.

٣) يحق للمدير أن يستثمر أموال الصندوق في مجال بيع وشراء الأوراق المالية المحلية والأجنبية بما في ذلك أسهم وسندات وشهادات إيداع وأوراق مالية ذات فائدة ثابتة او عائمة وأوراق مالية قصيرة المدة سواء كانت مقيدة في البورصات العالمية او يتم التعامل فيها في السوق الموازي.

حدود الاستثمار:

١) يتعين على المدير أن يستثمر مالا يقل عن النسبة التي يحددها النظام من أموال الصندوق في اوراق مالية محلية والباقي في اوراق مالية أخرى.

٢) الا تزيد نسبة الاستثمار في أسهم أية شركة واحدة عن أكثر من ٥٪ من أموال الصندوق.

٣) الا تزيد نسبة الاستثمار في أسهم غير مدرجة في البورصات عن أكثر من ٢٠٪ من أموال الصندوق.

٤) الا يشتري المدير أكثر من ١٠٪ من أسهم أية شركة واحدة. غير أنه يجوز تغير النسب السابقة بعد أخذ موافقة جهة الاشراف وإخطار أمين الاستثمار بذلك.

السنة المالية للصندوق:

تبدأ السنة المالية للصندوق في أول يناير من كل عام وتنتهي في نهاية ديسمبر، واستثناء من ذلك تبدأ السنة المالية الأولى للصندوق في تاريخ إنشائه وتنتهي في نهاية ديسمبر من العام التالي.

تعديل النظام:

يحق للمدير تعديل النظام وذلك بعد أخذ موافقة جهة الاشراف. ويتعين على المدير اخطار المستثمرين وأمين الاستثمار بهذه التعديلات.

تصفية الصندوق:

١) يجوز للمدير تصفية الصندوق وبيع الأوراق المالية اذا انخفض سعر وحدة الاستثمار الى أقل من ٥٠٪ (مثلا) من سعر وحدة الاستثمار في آخر تقييم لها. ويقوم المدير بتقديم طلب بالتصفية الى وحدة الاشراف مع اخطار امين الاستثمار. وتقرر جهة الاشراف ماتراه مناسباً بشأن التصفية.

٢) يجوز لجهة الاشراف أن تقرر تصفية الصندوق في ظل الظروف التي تراها مناسبة للتصفية، ويتعين على المدير تنفيذ ذلك.

القانون والمحاكم:

يحكم النظام ويفسر وفقا لاحكام القانون الساري في الدولة وتختص محاكم البلد بالفصل في كافة المنازعات التي تثار بشأنه.

المصادر

1. Brealey R. and Myers S., **PRINCIPLES OF CORPORATE FINANCE»** McGraw-Hill, Inc., 1981.
2. Copeland T. Weston F., **«FINANCIAL THEORY AND CORPORATE POLICY»** Addison Wesley, Inc., 1981
3. Fracis I.C., **«INVESTMENTS: ANALYSIS AND MANAGEMENT»** McGraw-Hill, 1972.
4. Gup Benton E., **«FINANCIAL INTERMEDIARIES AN INTRODUCTION»**, Houghton Mifflin, 1976.
5. Jack Clark Francis, **«INVESTMENTS ANALYSIS AND MANAGEMENT»**, McGraw-Hill, 1972, p.488.
6. Kaboudan M. and Al-Ghadouri D., **«KUWAIT'S STOCK MARKET: DEVELOPMENT OF A FINANCIAL ANALYSIS SYSTEM»**, June 1984, Kuwait Institute For Scientific Research.
7. Keane M.S., **«STOCK MARKET EFFICENCY: THEORY, EVIDENCE, IMPLICATIONS»**, Philip Allan 1983.
8. Levine Iv. S., **«FINANCIAL ANALYSIS' HANDBOOK PORTFOLIO MANAGEMENT»**, Dow Jones-Irwin 1975.
9. Lorie J. and Brealey R., **«MODERN DEVELOPMENTS IN INVESTMENT MANAGEMENT»**, Dryden Press Hinsdale, Illinois 1978.
10. Robinson R. and Wrightsman D., **«THE FINANCIAL MARKETS, THE ACCUMULATION AND ALLOCATION OF WEALTH»**, McGraw-Hill 1974.
11. Samuels and Wilkes, **«MANAGEMENT OF COMPANY FINANCE»**, Nelson 1980.

١٢ . نظام ادارة الصندوق الكويتي الاول للاستثمار المشترك، الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية.

١٣ . عبد الوهاب التمار، النظام المصرفي والمالي في الكويت وتطلعات المستقبل، مؤتمر تنمية اسواق رأس المال في الكويت والخليج العربي، ٢٠ ابريل - ٢ مايو ١٩٨٤.

١٤ . التقرير السنوي ١٩٨٢، مجموعة الاوراق المالية.

١٥ . تقييم الاسهم العادية، مجموعة الاوراق المالية ١٩٨٤.

١٦ . د. عرفان شافعي، تقييم المشروعات بين اتساع الرؤية والدقة الحسابية، مارس ١٩٨٢، رسائل بنك الكويت الصناعي.

١٧ . د. شعيب عبدالله ونبيل قمحاوي، اشهار المعلومات وتحليلها والمؤسسات المتخصصة، مؤتمر تطوير سوق الاسهم في الكويت، غرفة التجارة والصناعة بالكويت، ١٩٨١، ص٣٠٣

١٨ . استثمارات الحكومة الكويتية خلال ربع قرن، المال والصناعة، العدد الثاني، ١٩٨١ ص١٥.

١٩ . تقرير لجنة تنشيط الحركة الاقتصادية في الكويت، فبراير ١٩٨٥، بنك الكويت المركزي، ص٤٩.

٢٠. جليل شعبان، الاستثمار في اسواق المال والبورصات، **النفط والتنمية**، تشرين الثاني، ١٩٨٤، ص٨٧.

٢١. **القاموس الاقتصادي**، وزارة المالية، مارس ١٩٧٧، ص ١٦٣.

٢٢. د. صادق محمد البسام، بعض جوانب التنظيم المحاسبي لسوق الاوراق المالية، **مجلة الحقوق**، ديسمبر ١٩٨٣، ص١٤.

٢٣. د. صالح حسن مغيب، فكرة الاستثمار والفرصة الاستثمارية - **أسواق الخليج**، اكتوبر ١٩٨٠.

٢٤. د. عدنان الهندي، الشركات المالية خطوة لتطوير القطاع المالي، **النفط والتنمية**، العدد ٨٥، ص٩.

٢٥. د. هشام البساط، ماهي البورصة، **مجلة المصارف**، نيسان ١٩٧٧، ص٥٥.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٥ ـ العدد ١ ـ ربيع ١٩٨٧ (الصفحات من ٢٤٥ ـ ٢٦٢)

العجز عن التعلم لطلبة المدارس الابتدائية من وجهة نظر التربية الخاصة: دراسة نظرية

فاروق الروسان
الجامعة الأردنية ـ الأردن

مقدمة

تعرف التربية الخاصة، على أنها تلك الخدمات المنظمة والمتخصصة والتي تقدم للأطفال غير العاديين (Exceptional Children) وذلك بهدف سد حاجاتهم وتنمية قدراتهم إلى أقصى حد ممكن ومساعدتهم على التكيف.

يتضمن مصطلح الأطفال غير العاديين تلك الفئات من الأطفال التي تشكل مجال التربية الخاصة، وتلك الفئات هي:ـ الاعاقة العقلية، والاعاقة السمعية، والاعاقة البصرية،والاعاقة الانفعالية، والاعاقة الحركية، والاعاقة الخاصة باضطرابات النطق واللغة، وفئة الأطفال الموهوبين، وأخيرا الاعاقة الخاصة بالعجز عن التعلم (Hallahan & Kauffman, 1978, P.4).

يعتبر موضوع العجز عن التعلم[١]من الموضوعات الجديدة نسبيا في ميدان التربية الخاصة ففي العقد الأخير من هذا القرن بدأ الاهتمام بشكل واضح بنسبة ٣٪ على الأقل من طلبة المدارس الابتدائية، التي تعاني من هذه الظاهرة.

أما فيما مضى فقد كان الاهتمام منصبا على أشكال الاعاقات الأخرى من عقلية وحسية وحركية، وبسبب ظهور مجموعة الأطفال السوية في نموها العقلي والحسي والحركي والتي تعاني من مشكلات تعليمية[٢]، بدأ المختصون في التركيز على هذا الجانب من التربية الخاصة، بهدف التعرف إلى مظاهر العجز عن التعلم وبخاصة في ميادين القراءة والكتابة والحساب.

يجمع موضوع العجز عن التعلم بين عدد من العلوم التي ساهمت في دراسته مثل علم النفس (Psychology) وعلم الأعصاب (Neurology) وعلم أمراض الكلام (Speech Pathology) والطب (Medicine) وعلم اللغة (Psycholinguistics).

لقد أطلقت تسميات مختلفة على هذه الفئة من الأطفال التي تعاني من ظاهرة العجز عن التعلم مثل:-

- الاطفال ذوي الاصابات الدماغية Brain - Injured Children
- الأطفال ذوي المشكلات الإدراكية Children with Perceptual Handicaps
- الأطفال ذوي الخلل الدماغي البسيط Children with Minimal Brain Dysfunction
- الأطفال العاجزين عن التعلم Children with Learning Disabilities

(Sapir et al, 1973, P./ 57)

ولقد تم الاتفاق بين رجال التربية الخاصة على أن المصطلح الأخير أكثر المصطلحات قبولا في ميدان التربية الخاصة (Learner, 1976, P.9).

ومن الجدير بالذكر أن موضوع العجز عن التعلم من الموضوعات المطروقة في الأوساط التربوية العربية ولم تجر حوله إلا بعض الدراسات.

أهمية الدراسة وأهدافها:

تكمن أهمية هذه الدراسة وأهدافها في إثارة انتباه المربين العرب إلى هذه المشكلة، كما أنها تشكل إطارا نظريا لدراسات ميدانية لاحقة في هذا المجال، ويبدو ذلك من خلال التعرف إلى موضوع العجز عن التعلم من حيث: مفهومه، ومظاهره، وأسبابه، وطرائق قياسه، وتشخيصه والبرامج التربوية المقترحة لمعالجته.

تعريف العجز عن التعلم:

تشير ليرنر (Learner, 1976, P8) إلى عدد من التعريفات الخاصة بالعجز عن التعلم والتي تركز على أبعاده المختلفة وهي:

١ - التعريف الطبي: يركز هذا التعريف على الأسباب العضوية لمظاهر العجز عن التعلم كما أشار إليها كروك شانك (Learner, 1976, P8) ومايكل باست (Learner, 1976, P:8) والتي تمثلت في الخلل العصبي أو تلف الدماغ (Neurological Dysfunction or Brain Impairment).

٢ - التعريف التربوي: يركز هذا التعريف على نمو القدرات العقلية بطريقة غير منتظمة (Uneven Growth Pattern Development) كما يركز على مظاهر العجز الأكاديمي

للطفل، كما يشير إليها كيرك (Learner, 1976, P:8) والتي تتمثل في العجز عن تعلم اللغة والقراءة والكتابة والتهجئة، والتي لا تعود لأسباب عقلية أو حسية، وأخيرا يركز التعريف على التباين بين التحصيل الأكاديمي والقدرة العقلية للفرد.

٣ ـ تعريف الجمعية الوطنية الاستشارية للأطفال المعوقين: عرفت الجمعية الوطنية الاستشارية للأطفال المعوقين. (National Advisery Committee for Handicapped Children. (NASHC) (سنة ١٩٦٨) الأطفال العاجزين عن التعلم، أنهم أولئك الذين يظهرون اضطرابات في واحدة أو أكثر من العمليات النفسية الأساسية التي تتضمن فهم واستعمال اللغة المكتوبة أو اللغة المنطوقة والتي تبدو في اضطرابات السمع والتفكير والكلام، والقراءة والتهجئة، والحساب، والتي تعود إلى أسباب تتعلق بإصابة الدماغ البسيطة الوظيفية (Brain Injury, or Minimal Brain Dysfunction) ولكنها لا تعود إلى أسباب تتعلق بالإعاقة العقلية، أو السمعية أو البصرية أو غيرها من الاعاقات (Learner, 1976, P.10).

نسبة صعوبات التعلم:

اختلفت الدراسات في تقديرها لنسبة طلبة المدارس الابتدائية الذين يعانون من العجز عن التعلم إذ يعود ذلك إلى نوع التعريف المستخدم للعجز عن التعلم، ففي دراسة أجراها مايكل بست وبوشز (Myklebust & Boshes, 1969) في ولاية الينوي بالولايات المتحدة الأمريكية حول نسبة الأطفال العاجزين عن التعلم في الصفين الثالث والرابع من صفوف المرحلة الابتدائية معتمدين على تعريف العجز عن التعلم بالتباين بين التحصيل الأكاديمي والقدرة العقلية العامة، تبين أن ٧ ـ ٨٪ من أطفال المدارس الابتدائية هم من الأطفال العاجزين عن التعلم (والبالغ عددهم ٢٨٠٠ طفل)، ومن نتائج الدراسة أيضا أن نسبة العاجزين عن التعلم هي أعلى من نسب بقية الاعاقات الأخرى في المرحلة الابتدائية حيث أن نسبة الإعاقة العقلية ٢,٣٪ ونسبة الاعاقة السمعية حوالي ٠,٦٪ ونسبة الاعاقة البصرية حوالي ٠,١٪ ونسبة ذوى الاضطرابات الانفعالية حوالي ٢٪ أما نسبة الموهوبين فقد قدرت بحوالي ٢٪ أيضا (Learner, 1976, P.11) ومن الجدير بالذكر أن الجمعية الوطنية الاستشارية للأطفال المعوقين في الولايات المتحدة قدرت نسبة الأطفال العاجزين عن التعلم ممن هم في عمر المدرسة الابتدائية بحوالي ١-٣٪ (Learner, 1976, P.11).

مظاهر العجز عن التعلم:

تتعدد مظاهر العجز عن التعلم، فقد تبدو هذه المظاهر في المظاهر السلوكية، أو

البيولوجية أو اللغوية، ويعتبر الفرد عاجزا عن التعلم إذا بدت عليه واحدة أو أكثر من المظاهر الرئيسة التالية:

أولا: المظاهر السلوكية: Behavioral Aspects.

أ ـ صعوبة الادراك والتمييز بين الأشياء (Perceptual Disorders) ويقصد بذلك أنه يصعب على الطفل أن يميز بين الشكل (Foreground & Background) والأرضية لموقف ما، كما يصعب عليه أن يدرك الشكل أو المثير ككل فهو يرى على سبيل المثال الحرف (أ) على أنه ثلاثة أجزاء غير مترابطة، كما يصعب عليه أن يميز بين الصورة الصحيحة والمعكوسة للحروف أو الأرقام أو الأشكال، فهو يكتب حرف (س) هكذا كما يكتب حرف ال د هكذا ، أما بالنسبة للأرقام فهو يكتب رقم ٣ هكذا ويكتب رقم ٤ هكذا 3، ويكتب الرقم ٢ على شكل رقم ٦ والعكس صحيح، كما يكتب الرقم ١٠ هكذا ٠١، كما يصعب عليه أن يميز بين الأشكال الهندسية كالمثلث والمربع، كما يقوم بجمع العمليات الحسابية بالطريقة الآتية والتي تظهر في المثال التالي: ٤٧٥ + ٣٣٥ = ٧١٠١٠ (جبرين، ١٩٧٦)، وتوضح الأمثلة[٣] ١، ٢، ٣، ٤، ٥، التالية نماذج من كتابات طلبة في الصف الرابع والصف السادس الابتدائي من مدينة عمان والتي تعبر عن مظاهر العجز عن التعلم في الكتابة:

ب ـ الاستمرار في النشاط دون توقف (Persever) ويعني ذلك ان يستمر الطفل في النشاط المطلوب منه دون أن يدرك نهايته فإذا طلب منه أن يكتب الأرقام ١، ٢، ٣، على صفحة من صفحات كراسته، فإنه يستمر في ذلك حتى بعد نهاية الصفحة وقد يستمر في ذلك على المقعد الذي يكتب عليه، وهكذا بالنسبة لبقية النشاطات.

جـ ـ اضطراب المفاهيم: (Conceptual Disorders) ويبدو ذلك في صعوبة التمييز بين المفاهيم المتجانسة أو المقاربة مثل مفهومي ملح وسكر، أو التمييز بين أيام الأسبوع أو الأطوال أو الاتجاهات أو الأشكال الهندسية.

د ـ اضطراب السلوك الحركي والسلوك الزائد (Motor Disorders & Hyperactivity) ويقصد بذلك أن يظهر الطفل اضطرابا في التوازن الحركي أو المشي أو صعوبة البقاء في مكان واحد، وصعوبة في القبض على الأشياء بالطريقة المألوفة عند الأطفال العاديين الذي يماثلونه في العمر الزمني كما قد يتصف الطفل بالنشاط الزائد والعدوانية أحيانا وسرعة الانفعال والانفجار: (Kauffman, 1978, P.139)).

ثانيا: المظاهر العصبية (البيولوجية) (Biological Aspects).

١ ـ الاشارات العصبية الخفيفة (Slight Neurolbical Signs) ويبدو ذلك في ظهور بعض

[الصف الرابع]

[ذهب علي الى السوق واشترى قلماً]

مثال رقم (١).

مثال رقم (٢)

زعموا ان ثعلبا جاع فأتى على أجمة، فوجد فيها حبلا معلقا على شجرة، فإذا هبت الريح تحركت اغصان الشجرة فضربت الطبل فسمع له صوتا شديدا، فلما سمع الثعلب صوته ذهب نحوه.. الخ.

مثال رقم (٣)

مثال رقم (٤)

مثال رقم (٥)

الاشارات العصبية التي قد تشير إلى حالة من حالات العجز عن التعلم، وتبدو هذه الإشارات العصبية في مظاهر المهارات الحركية الدقيقة.

٢ ـ الاضطرابات العصبية المزمنة والتي تعود إلى إصابة الدماغ وتحدث قبل الولادة أو أثناءها أو بعدها.

٣ ـ خلو عائلة الفرد من الإعاقة العقلية: ويعني ذلك أن الأطفال العاجزين عن التعلم هم من الأطفال العاديين غير المعوقين كما أن تاريخهم الأسري لا يشير إلى ظهور حالات الإعاقة العقلية لديهم أو لدى أسرهم .(Learner, 1976, P.18)

ثالثا: المظاهر اللغوية: (Language Aspects)

قد تعتبر الاضطرابات اللغوية أكثر المظاهر وضوحا واهتماما من قبل الباحثين في ميدان العجز عن التعلم، فقد صنف لي (Learner, 1976 P.33) مظاهر الاضطرابات اللغوية المتعلقة بالنطق، والصوت، والكلام، وصعوبة الطلاقة اللفظية على أنها من الاضطرابات اللغوية التي تقع ضمن ميدان العجز عن التعلم، وأهمها:

الديسلكسيا (Dyslexia) أو العجز عن القراءة، والكتابة: تعتبر الديسلكسيا من الموضوعات البارزة والمميزة لمظاهر الاضطرابات اللغوية للأطفال العاجزين عن التعلم وتسمى الديسلكسيا أحيانا بضعف القدرة على القراءة (Poor reading) وهي من الموضوعات التي نالت الكثير من الاهتمام والبحث منذ عام ١٨٩٦ على يد مورجان (Learner, 1976,P:250) وحتى عام ١٩٦٧ على يد جون مايكل بست، (Mykebust, 1967). فعلى مدار السبعين سنة الماضية نشر أكثر من ٢٠,٠٠٠ من الكتب والمجلات والأوراق الكثيرة عن هذا الموضوع، واجمعت هذه التقارير على نوع من السلوك النمطي لدى الأطفال الذين يواجهون عجزا في القراءة أو الكتابة (dyslexic children) ولكن هذه التقارير اختلفت في الأسباب الكامنة وراء اعراض الديسلكسيا تلك، فقد اختلفت الأسباب باختلاف الباحثين في هذا الموضوع من علماء تربية، وعلماء نفس وأطباء.. الخ. وعلى ذلك فتعتبر المظاهر التالية، والتي أشار إليها الباحثون على اختلاف أنواعهم من أعراض الديسلكسيا:

١ ـ عجز في القدرة على القراءةوالذي يعود إلى أسباب طبية تتمثل في الخلل الوظيفي للدماغ.

٢ ـ عجز في القدرة على القراءةوالذييعود إلى أسباب تتمثل في ضعف قدرة الطفل على تكوين التتابع الصحيح للمهارات القرائية.

٣ ـ عجز في القدرة على الكتابة والذي يسمى باسم Dysgraphia والذي يعود الى أسباب

تتعلق بالقدرة الحركية الدقيقة ونقل المادة المنظورة الى مادة حركية مكتوبة، أو إلى عجز في التآزر البصري الحركي أو إلى عجز القدرة على إدراك الرموز.

٤ - تأخر ظهور الكلام Language Delay ويقصد بذلك تأخر وقت ظهور الكلمة الأولى عند الطفل الذي يتصف بالعجز عن التعلم حتى سن الثالثة، مع العلم أن وقت ظهور الكلمة الأولى عند الطفل العادي هو عمر السنة الأولى، وتجب الملاحظة هنا إلى أن تأخر ظهور الكلمة الأولى قد يكون عرضا لحالات أخرى من الاعاقة كالاعاقة العقلية أو السمعية.

٥ - سوء تنظيم تركيب الكلام Language deficit ويقصد بذلك أن يتحدث الطفل بجمل غير مفيدة، كما قد يستخدم الكلمات والأفعال في الأماكن غير المناسبة لها فقد يضع الفعل مكان الفاعل أوالمفعول به وقد يؤخر حروف الجر وهكذا.

٦ - فقدان القدرة المكتسبة على الكلام Acquired Aphasis ويقصد بذلك فقدان القدرة على الكلام بعد تعلم اللغة وذلك بسبب إصابة الدماغ الوظيفية (Learner, 1976, P.344 Nitzburg, 1973, P.461) (Minimal Brain Dysfunction).

أسباب العجز عن التعلم:

تعتبر عملية التعرف إلى الأسباب المتعلقة بالعجز عن التعلم، عملية صعبة، ولكن الباحثين في ذلك الميدان يقسمون تلك الأسباب إلى مجموعة من الأسباب قد تتمثل في إصابات الدماغ (Brain Injury) أو في الاضطرابات الانفعالية (Emotional Disturbance) أو في نقص الخبرة (Lack of Experience) كما أشار إلى ذلك كيفارت (Bush & Waugh, 1976, P:33)، أما سابير ونتزبرغ (Sapir and Nitzburg, 1973, P. 187) فيقسمان أسباب العجز عن التعلم إلى مجموعات من العوامل تتمثل في العوامل البيولوجية، والعوامل الاجتماعية النفسية والعوامل العصبية، ويمكن تلخيص أسباب العجز عن التعلم بناء على ذلك فيما يلي:-

١ - العوامل العضوية والبيولوجية: (Organic & Biological Factors) يشير الأطباء إلى أهمية الأسباب البيولوجية لظاهرة العجز عن التعلم إذ تعتبر إصابة الدماغ (Brain Inijury)) من الأسباب الرئيسية من وجهة النظر الطبية لظاهرة العجز عن التعلم، وتحدث إصابة الدماغ هذه والتي تعني التلف في عصب الخلايا الدماغية إلى عدد من العوامل البيولوجية أهمها التهاب السحايا، والتسمم أو التهاب الخلايا الدماغية (Bush & Waugh, 1976, P.33) والحصبة الألمانية ونقص الأوكسجين أو صعوبات الولادة، أو الولادة المبكرة، أو تعاطي العقاقير، ولهذا يعتقد الأطباء ان هذه الأسباب قد تؤدى إلى إصابة الخلايا الدماغية، ومن هنا ظهرت المصطلحات الطبية التي تدل على الأساس

البيولوجي لموضوع العجز عن التعلم مثل إصابة الدماغ، (Brain Injury) أو إصابة الدماغ البسيطة الوظيفية (Minimally Brain Dysfunction) (Sapir et al, 1973, P. 259)

٢ ـ العوامل الجينية: (Genetic Factors)

تشير الدراسات الحديثة في موضوع أسباب العجز عن التعلم إلى أثر العوامل الجينية الوراثية، فقد أشار اون (Hallahan & Kauffman, 1978, P:126) في دراسة حالات التوائم إلى انتشار ظاهرة صعوبات التعلم بين عائلات معينة (Kauffman, 1978, P128).

٣ ـ العوامل البيئية: (Environmental Factors)

تعتبر العوامل البيئية من العوامل المساعدة في موضوع أسباب العجز عن التعلم، ويشير كركشانك وهلاهان (Cruickshank, 1967 & Hallahan, 1978, P.129) إلى بعض الأسباب البيئية المتمثلة في نقص الخبرات التعليمية وسوء التغذية، أو سوء الحالة الطبية أو قلة فرص التدريب، أو إجبار الطفل على الكتابة بيد معينة. أما بش ووانك (Bush & Waugh, 1976, P. 34) فيركزان على نقص الخبرات البيئية والحرمان من المثيرات البيئية المناسبة، إلا أن كركشانك يعتبر العوامل البيئية من العوامل غير المؤكدة عند الحديث عن أسباب العجز عن التعلم.

أما بش ووانك (Bush & Waugh, 1976, P.36) فيقسمان أسباب العجز عن التعلم إلى أربع مراحل متدرجة زمنيا وهي:

المرحلة الأولى : مرحلة الأسباب الأولية، وتتضمن الأسباب الخلقية، والأسباب المكتسبة.

المرحلة الثانية: مرحلة إصابة الدماغ نتيجة لأسباب المرحلة الأولى وللأسباب الكيميائية والأسباب الانفعالية، والأسباب المتعلقة بعوامل النضج وأخيرا الأسباب المتعلقة بعوامل الخبرة.

المرحلة الثالثة: مرحلة الخلل الوظيفي في الإدراك وتكوين المفاهيم والتذكر، نتيجة لأسباب المرحلة الأولى والثانية.

المرحلة الرابعة: مرحلة نتائج الخلل الوظيفي في الإدراك وتكوين المفاهيم والتذكر والتي تبدو في الاضطرابات الفسيولوجية والنفسية والإدراكية الخاصة بالتعلم (Bush & Waugh, 1976 P. 38).

قياس العجز عن التعلم وتشخيصه:

يتم تحويل الأطفال الذين يشك بأنهم يعانون من العجز عن التعلم إلى اخصائي في قياس حالات العجز عن التعلم وتشخيصه وغالبا ما يتم التحويل من قبل الآباء أو المدرسة أو الطبيب، أو ممن لهم علاقة بذلك وتهدف عملية قياس مظاهر العجز عن التعلم وتشخيصه إلى تحديد تلك المظاهر والتعرف على أسبابها ومن ثم وضع البرامج العلاجية المناسبة لها (Learner, 1976 P:74) وعلى ذلك فعلى الاخصائي في قياس مظاهر العجز عن التعلم وتشخيصه ان يتبع الخطوات التالية:ـ

١ ـ اعداد تقرير عن حالة الطفل الاكاديمية ويتم ذلك من خلال التعرف إلى مدى التباين بين التحصيل الاكاديمي المتوقع والحالي عند الطفل (راجع طرائق حساب التباين بين التحصيل الاكاديمي والمتوقع).

٢ ـ اعداد تقرير عن مهارات الطفل في القراءة والكتابة، ويتم ذلك من خلال الملاحظات المنظمة لمهارات القراءة والكتابة (راجع ص،٣،٤) من قبل المدرس، واستعمال المقاييس المسحية السريعة، والمقننة.

٣ ـ اعداد تقرير عن عملية التعلم عند الطفل، وخاصة جوانب القوة في تعلمه وكذلك الضعف، وعلى ذلك يمكن طرح اسئلة من النوع التالي: هل تتمثل مشكلة الطفل في استقبال المعلومات؟ هل تتمثل مشكلة الطفل في عملية فهم المعلومات او ربطها معا؟ ويمكن الحصول على معلومات عن تلك الجوانب بواسطة المقاييس المسحية السريعة، أو بواسطة المقاييس المقننة.

٤ ـ البحث عن أسباب عجز الطفل عن التعلم، ويقصد بذلك البحث عن الأسباب الممكنة لمظاهر العجز عن التعلم لدى الطفل، كدراسة العوامل الفيسيولوجية الانفعالية والنفسية والبيئية، ويمكن الحصول على المعلومات الخاصة بتلك الجوانب بواسطة طرائق الملاحظة غير المقصودة، ودراسة الحالة والمقاييس المقننة.

٥ ـ وضع الفرضيات التشخيصية المناسبة على ضوء جمع المعلومات الخاصة بالحالة.

٦ ـ تطوير خطة تدريسية على ضوء الفرضيات التشخيصية ويقصد بذلك تحديد الأهداف التعليمية والمواد التعليمية المناسبة وطرائق تدريسها (Learner, 1976, P.75).

أدوات قياس العجز عن التعلم وتشخيصه:

يتم قياس مظاهر العجز عن التعلم وتشخيصه بعدد من الأدوات ذات العلاقة وتصنف تلك الأدوات إلى:

١ ـ الأدوات الخاصة بالمقابلة ودراسة تاريخ الحالة.

٢ ـ الأدوات الخاصة بالملاحظة الاكلينيكية.

٣ ـ الأدوات الخاصة بالاختبارات المسحية السريعة.

٤ ـ الأدوات الخاصة بالاختبارات المقننة.

وفيما يلي وصف لتلك الأدوات:

طريقة دراسة الحالة:

تعتبر هذه الطريقة واحدة من الطرائق الرئيسية في التعرف إلى مظاهر العجز عن التعلم، وتزود هذه الطريقة الاخصائي بمعلومات جديدة عن نمو الطفل، وخاصة فيما يتعلق بمراحل العمر والميلاد، والوقت الذي ظهرت فيه مظاهر النمو الرئيسية الحركية كالجلوس والوقوف والتدريب على مهارات الحياة اليومية، والأمراض التي أصابت الطفل وتصنف الأسئلة المتعلقة بدراسة الحالة إلى ما يلي:ـ

١ ـ الأسئلة المتعلقة بخلفية الطفل العامة وحالته الصحية.
٢ ـ الأسئلة المتعلقة بنمو الطفل الجسمي.
٣ ـ الأسئلة المتعلقة بالنشاطات الحالية للطفل.
٤ ـ الاسئلة المتعلقة بالنمو التربوي للطفل.
٥ ـ الاسئلة المتعلقة بالنمو الاجتماعي والشخصي .(Learner, 1976, P.77)

الملاحظة الاكلينيكية:

تفيد الملاحظة الاكلينيكية في جمع المعلومات عن مظاهر العجز عن التعلم عند الطفل، والتي يتم تأكيدها فيما بعد بالاختبارات المقننة المناسبة وتستخدم الملاحظة الاكلينيكية للتعرف إلى المشكلات اللغوية، والمشكلات التكيفية الاجتماعية، والمشكلات المتعلقة بالتآزر البصري الحركي، أو التوافق الحركي، والمشكلات المتعلقة بالمهارات السمعية أو البصرية، وتعتبر المظاهر الآتية من المظاهر الرئيسة لحالات العجز عن التعلم والتي يتم التعرف إليها بالملاحظات الاكلينيكية أو التقديرات المتدرجة. (Rating Scales) وهي:ـ

١ ـ مظاهر الادراك السمعي والتي تتضمن القدرة على اتباع التعليمات اللفظية، والقدرة على استيعاب النقاش الصفي، والقدرة على التذكر السمعي، والقدرة على فهم المعنى الكلي.
٢ ـ مظاهر اللغة المنطوقة، والتي تتضمن القدرة على التعبير اللفظي الصحيح، والقدرة على النطق، والقدرة على تذكر الكلمات، والقدرة على ربط الخبرات ببعضها، والقدرة على تكوين الأفكار.
٣ ـ مظاهر التعرف إلى ما يحيط بالطفل، والتي تتضمن مدى قدرة الطفل على الاستفادة من الظروف البيئية، ومعرفة ما يحيط به، والقدرة على إدراك العلاقات بين الأشياء، والقدرة على اتباع التعليمات.

٤ ـ مظاهر الخصائص السلوكية وتتضمن مدى قدرة الطفل على التعاون، والانتباه والادراك والتمييز، والتعامل مع المواقف الجديدة، والتوافق الاجتماعي وتحمل المسؤولية، وانجاز المهمات الموكلة إليه.
٥ ـ مظاهر النمو الحركي، وتتضمن مدى قدرة الطفل على التآزر الحركي العام، والتوازن الحركي العام، والقدرة على التعامل مع الأشياء المحيطة بالفرد حركيا.

الاختبارات المسحية السريعة:

تسمى هذه الاختبارات بالاختبارات المسحية السريعة، وذلك لأنها تهدف إلى التعرف السريع الى مشكلات الطفل المتعلقة بالعجز عن التعلم، وهذه الاختبارات هي :ـ

١ ـ اختبار القراءة المسحي (Informal Reading Inventory) والذي يتم بواسطته التعرف إلى مهارات القراءة، ومستوياتها، وأنواع الأخطاء القرائية، وطرائق مواجهة الطفل لها.
٢ ـ اختبار التمييز القرائي (Informal Graded Word - Recognition Test) ويهدف هذا الاختبار للتعرف إلى قدرة الطفل على التمييز بين بعض المفردات المنتقاة من كتب الصف الثالث والرابع الابتدائي، وتتضمن عملية التمييز تلك كيفية استجابة الطفل إلى الطرائق المختلفة في تعلم القراءة، وبخاصة تلك التي تعتمد على الاتصال البصري والسمعي أو النطقي.
٣ ـ اختبار القدرة العددية (Informal Arithmetic Test) ويهدف هذا الاختبار للتعرف إلى مدى قدرة الطفل في التعامل مع الأرقام وبخاصة العمليات الأساسية الأربعة وهي الجمع والطرح والضرب والقسمة.

الاختبارات المقننة:

تقدم الاختبارات المقننة تقييما لمستوى الاداء الحالي لمظاهر العجز عن التعلم كما تحدد تلك الاختبارات البرنامج العلاجي المناسب لجوانب الضعف التي تم تقييمها وهي:

اختبارات القدرة العقلية:ـ

يهدف استخدام اختبارات القدرة العقلية العامة، مثل مقياس ستانفورد بينيه أو وكسلر إلى تحديد مدى الكفاية العقلية للطفل، اذ يعتبر تحديد القدرة العقلية للطفل المعيار الأول في تشخيص مظاهر العجز عن التعلم للطفل (راجع التعريفات الخاصة بصعوبات التعلم ص٢) فإذا أثبتت اختبارات الذكاء أن القدرة العقلية للطفل تقع ضمن حدود الاعتدال، أي ما بين نسبة ذكاء ٨٥ إلى ١١٥، وأظهر الطفل في الوقت نفسه قصورا واضحا في التحصيل الاكاديمي، فإن ذلك يكون مؤشرا أوليا على وجود حالة من حالات العجز عن التعلم (Compton, 1980, P.227, Learner, 1976, P.87)

اختبار القدرات الخاصة :ـ

يهدف استخدام اختبارات القدرات الخاصة المقننة، مثل مقاييس القراءة المقننة، أو مقاييس المهارات الحركية، أو مقاييس المهارات اللغوية الى التعرف إلى جوانب ضعف الأطفال وقوة الذين يعانون من عجز عن التعلم (Salvia & Ysseldyke, 1978, P. 387 & Harber, 1980, P.20)

اختبارات التكيف الاجتماعي :ـ

يهدف استخدام اختبارات التكيف الاجتماعي إلى التعرف إلى مظاهر النمو والتكيف الاجتماعي للطفل وذلك للكشف عن المظاهر السلبية في تكيفه الاجتماعي، ومن الأمثلة على تلك الاختبارات: اختبار فايلند للنضج الاجتماعي (Vineland Social Maturity Scale) واختبار الجمعية الأمريكية للتخلف العقلي والخاص بالسلوك التكيفي The American Association on Mental Deficiency, The Adaptive Behavior Scale. (MacMillan, 1977, P. 313).

اختبار الينوي للقدرات السيكولغوية : Illinois Test of Psycholinguistic Abilities, (ITPA)

يعتبر اختبار الينوي للقدرات السيكولغوية من الاختبارات المعروفة في ميدان العجز عن التعلم، إذ يستخدم هذا الاختبار في قياس المظاهر المختلفة للعجز عن التعلم وتشخيصه.

صمم هذا الاختبار من قبل كيرك وآخرين (Kirk, MacCarthy,1968) ويصلح للفئات العمرية من ٢ ـ ١٠ سنوات أما الوقت اللازم لتطبيق المقياس فهو ساعة ونصف وأما المدة اللازمة لتصحيحه فهي من ٣٠ ـ ٤٠ دقيقة.

يتكون هذا المقياس من ١٢ اختبارا فرعيا تغطي طرائق الاتصال ومستوياتها والعمليات النفسية العقلية، والاختبارات هي :ـ

١ـ اختبار الاستقبال السمعي — Auditory Reception Test
٢ـ اختبار الاستقبال البصري — Visual Reception Test
٣ـ اختبار الترابط السمعي — Auditory Association Test
٤ـ اختبار الترابط البصري — Visual Association Test
٥ـ اختبار التعبير اللفظي — Verbal Expression Test
٦ـ اختبار التعبير الاشاري — Manual Expression Test
٧ـ اختبار تكملة الجمل (من حيث القواعد والمعنى) — Grammatic Closure Test

٨- اختبار الاكمال السمعي Auditory Closure Test
٩- اختبار التركيب الصوتي Sound Blending Test
١٠- اختبار الاكمال البصري Visual Closure Test
١١- اختبار التذكر السمعي المتسلسل Auditory Sequential Memory Test
١٢- اختبار التذكر البصري المتسلسل Visual Sequential Memory Test

(Learner, 1976, P.92 & Davis etal, 1983, P. 128).

طرائق حساب التباين بين التحصيل الأكاديمي المتوقع والحالي للأطفال العاجزين عن التعلم:

ركزت معظم تعاريف العجز عن التعلم على التباين بين التحصيل الاكاديمي الحالي للطفل وبين التحصيل الاكاديمي المتوقع منه، كمظهر رئيس لحالات العجز عن التعلم، ان قياس مدى هذا التباين ليس أمرا سهلا إذ قد يصعب معرفة مستوى التحصيل الاكاديمي الحالي والماضي للطفل، كما قد يصعب تقدير مستوى التحصيل الاكاديمي المتوقع منه على ضوء قدراته العقلية المقاسة باختبارات الذكاء، وأخيرا فقد يصعب تقرير مدى ذلك التباين لاعتباره مظهرا من مظاهر العجز عن التعلم.

وبالرغم من الصعوبات السابقة المشار إليها فقد ظهرت بعض الطرائق التي تقيس ذلك التباين بين التحصيل الاكاديمي الحالي والتحصيل الاكاديمي المتوقع من الطفل وتجمل ليرنر وفورنيس (Learner, 1976; Forness et al. 1983, P.107) هذه الطرائق كما يلي:-

١ - طريقة العمر العقلي الصفي: Mental Grade Method
تعتبر هذه الطريقة من أبسط الطرق في حساب مدى التباين بين قدرة الطفل المتوقعة على القراءة، وبين قدرته الحالية على القراءة، وتستخدم هذه الطريقة العمر العقلي الحالي للطفل مطروحا منه ٥ سنوات عقلية، وعلى ضوء ذلك تصاغ المعادلة بالطريقة الآتية: صف القراءة المتوقع = العمر العقلي - ٥، ويمكن توضيح ذلك بالمثال الآتي:-
إذا كان عمر س الزمني عشر سنوات، ونسبة ذكائه ١٢٠، فباستخدام المعادلة السابقة يصبح صف القراءة المتوقع هو صف الأول الاعدادي (٧ = ١٢ - ٥) فإذا قرأ س في مستوى الصف الرابع الابتدائي فقط، فإن ذلك يعني أن مدى التباين في القراءة، هو ٣ سنوات.

٢ - طريقة عدد السنوات التي أمضاها الطفل في المدرسة (Years In School Method) أتت هذه الطريقة لتغطي عدد السنوات التي أمضاها الطفل في المدرسة في حساب مدى التباين في القراءة، والتي أغفلتها طريقة العمر العقلي الصفي السابقة، وفي هذه الطريقة يحسب صف القراءة المتوقع (Reading Expectancy grade (REG) بالمعادلة الآتية:

$$\text{صف القراءة المتوقع} : \frac{\text{عدد السنوات التي أمضاها الطفل في المدرسة} \times \text{نسبة الذكاء}}{١٠٠} + ١$$

والمثال التالي يوضح كيفية حساب صف القراءة المتوقع، فإذا كان عمر س ١٢ سنة وهو الآن في الصف الخامس الابتدائي (أي أنه أمضى في المدرسة حتى الآن أربع سنوات ونصف) ونسبة ذكائه ١٢٠، فإن صف القراءة المتوقع منه هو:ـ

$$\frac{١٢٠ \times ٤,٥}{١٠٠} + ١ = ٦,٤$$

ويعني ذلك أن صف القراءة المتوقع من س هو الصف السادس الابتدائي فإذا كان س يقرأ في مستوى الصف الرابع الابتدائي، فإن ذلك يعني أن مدى التباين هو ٢,٤ سنة.

٣ ـ طريقة نسبة التعلم: Learning Quotient Method

يقترح مايكل بست (Mykelbust, 1968) طريقة أخرى لحساب نسبة التباين وذلك باستخدام طريقة نسبة التعلم، وفي هذه الطريقة تؤخذ في الحساب ثلاثة متغيرات هي العمر العقلي والعمر الزمني والعمر الصفي، وبذا يحسب عمر القراءة المتوقع بالطريقة الآتية:ـ

$$\text{عمر القراءة المتوقع} = \frac{\text{العمر العقلي} + \text{العمر الزمني} + \text{العمر الصفي}}{٣}$$

اما نسبة التعلم فتحسب على أساس النسبة بين مستوى التحصيل الاكاديمي الحالي (العمر الصفي) ومستوى التحصيل الاكاديمي المتوقع، مضافا إليه ٢,٥ سنة، وذلك باستخدام المعادلة التالية:

$$\frac{\text{مستوى التحصيل الاكاديمي الحالي}}{\text{مستوى التحصيل الاكاديمي المتوقع}} \times ١٠٠$$

فإذا كانت نسبة التعلم أقل من ٨٩ فإن ذلك يعتبر مؤشرا على وجود حالة من حالات العجز عن التعلم، والمثال التالي يوضح ذلك، فإذا كان عمر س ١٠ سنوات، وهو في الصف الخامس الابتدائي ودرجة ذكائه ١٢٠، ودرجة تحصيله الاكاديمي ٤,٠ والتي تعني أن عمره التحصيلي ٩,٢ (٤,٠ + ٥,٢)، فإن نسبة التعلم هي:

$$\frac{٩,٢}{١٠,٩} = ٨٤$$

وقد حسب مستوى التحصيل الاكاديمي المتوقع منه، بالمعادلة الآتية:

$$\frac{١٠,٧ + ١٠ + ١٢}{٣} = ١٠,٩$$

البرامج التربوية لحالات العجز عن التعلم:

يستخدم مصطلح التدريس العلاجي (Remedial Teaching) للدلالة على نوعية البرامج التربوية لحالات العجز عن التعلم، وقد تكون واحدة من المهمات الرئيسة لمدرس الأطفال العاجزين عن التعلم قياس مظاهر العجز عن التعلم وتشخيصه لديهم بهدف اعداد الخطة التربوية الفردية (Individualized Educational Plan (IEP)).

تشير ليرنر (Learner) إلى خمس خطوات رئيسية في البرنامج التربوي للأطفال العاجزين عن التعلم، وهي:ـ

١ ـ قياس مظاهر صعوبات التعلم وتشخيصه.
٢ ـ تخطيط البرنامج التربوي (صياغة الأهداف وتنفيذها (IEP).
٣ ـ تطبيق البرنامج التربوي.
٤ ـ تقويم البرنامج التربوي.
٥ ـ تعديل البرنامج التربوي على ضوء نتائج عملية التقويم.

يستطيع مدرس الأطفال العاجزين عن التعلم التحكم بعدد من العوامل التي تساهم في إنجاح البرنامج التربوي، ومن هذه العوامل التحكم بالوضع الفيزيائي لحجرة الدراسة، والوقت الذي يستغرقه البرنامج التعليمي، وتحديد عدد المهمات المطلوبة من الطفل، وتحديد مستوى صعوبة تلك المهمات، وتحديد طرائق الاتصال بين المدرس والطفل وأخيرا تحديد العلاقة الشخصية اللازمة بين كل من المدرس والطفل.

أما فيما يتعلق بأسلوب تدريس الأطفال ذوى مظاهر العجز عن التعلم، فتقترح ليرنر (Learner, 1976, P.1/08) استخدام اسلوب تحليل المهمات كأسلوب رئيس في التدريس العلاجي للأطفال العاجزين عن التعلم، إذ تحلل المهمة التعليمية إلى عدد من الخطوات الفرعية (Task Analysis Procedure) وهي:ـ

١ ـ تحديد طرق الاتصال الادراكية لاستقبال المهمة التعليمية والتعبير عنها، فهل هذه الطرائق سمعية أم بصرية أم حسية؟
٢ ـ تحديد النظام الحسي الادراكي اللازم للتعبير عن المهمة التعليمية، فهل تحتاج هذه المهمة إلى حاسة واحدة أو أكثر للتعبير عن تلك المهمة؟
٣ ـ تحديد طبيعة المهمة التعليمية فهل هي لفظية أم غير لفظية؟

٤ ـ تحديد طبيعة المهمة التعليمية الاجتماعية.

٥ ـ تحديد طبيعة العمليات العقلية اللازمة للتعبير عن المهمة التعليمية.

وعلى ضوء ذلك يقترح كوفمان (Kauffman, 1978, P. 148) ثلاثة أنواع من البرامج التربوية في التدريب العلاجي للأطفال ذوي مظاهر العجز عن التعلم وهي :ـ

١ ـ برنامج التدريب على العمليات النفسية الأساسية مثل القراءة أو الكتابة، أو التوازن ويعتمد هذا البرنامج على تعليم المهارات البصرية الحركية وتعليم المهارات الحسية الحركية (Wallace, etal. 1978, 1.171)

٢ ـ برنامج التدريب لعدد من الحواس، ويعتمد هذا البرنامج على تدريب حواس الطفل وربطها معا.

٣ ـ برنامج التدريب للأطفال ذوى النشاط الزائد، ويعتمد هذا البرنامج على تخفيض عدد المثيرات الخارجية للأطفال ذوى النشاط الزائد وتوفير الفرصة أمامهم لتوجيه هذا النشاط الزائد (Hyperactivity).

٤ ـ برنامج التدريب المعرفي، ويعتمد هذا البرنامج على تقديم نماذج تعليمية حسية للطفل الذي يعاني من مظهر ما من مظاهر العجز عن التعلم.

توظيف طرائق تعديل السلوك في البرامج التربوية لذوى قصورات التعلم :ـ

يمكن توظيف طرائق وتعديل السلوك بشكل فعال مع الأطفال الذين يعانون من مظهر ما من مظاهر العجز عن التعلم، فقد أشار كوفمان وكازدن (Kauffman, 1978 P. 558) (Kazdin, 1980, P.28) إلى فعالية أساليب التعزيز الايجابية أو السلبية أو العقاب مع الأطفال ذوى النشاط الزائد، كما تفيد أساليب تعديل السلوك المتمثلة في التقليد وتشكيل السلوك (Shaping) وإلى حد كبير مع الأطفال الذين يعانون من مظاهر العجز عن التعلم، وخاصة في البرامج الفردية التي تعتمد على تقديم التعليمات الواضحة للطفل ومن ثم القيام بها أمامه.

الحواشي

(١) مصطلح العجز عن التعلم أو مصطلح «قصورات التعلم» هما مصطلحان مرادفان للمصطلح الاجنبي (Learning Disabilities).

(٢) اطلق مصطلح الاعاقة الخفية (Hidden Handicapped) على هذه الفئة.

(٣) جمع الباحث هذه الأمثلة من طلبة في مدارس عمان.

المراجع

١ ـ د. عمر جبرين، «ديسلكسيا «عجز متميز في التعليم»، مجلة التربية، وزارة التربية والتعليم، قطر العدد ١٥، آيار ١٩٧٦، ص.ص ٢٨ ـ ٣١.

2 - Bush, Wilma Jo & Waugh, Kenneth W., **Diagnosing Learning Disabilities,** 2nd Edition, Charles E. Merrill publishing Company, Columbus, Ohio, USA, 1976.

3 - Compton, Carolyn, **A Guide to 65 Test In Special Education** Fearon Education, A Division of Pitman Learning Inc. Belmont Ca, USA, 1980.

4 - Davis, Alan W. & Shepard Lorrie A. «Specialists use of Tests & Clinical Judgment in the Diagnosis of Learning Disabilities», **Learning Disability Quarterly,** V, I6. No 2. Spring, PP. 128 - 137.

5 - Forness, Steven R., Sinclair Esther, and Guthrie Donald. «Learning Disability Discrepancy Formulas , Their use In Actual Practice.» **Learning Disability Quarterly,** Vol. 6. No. 2. Spring 1983, PP. 107 - 114.

6 - Harber, Jean. «Issues In The Assessment of Language and Reading Disorders In Learning Disabled Children», **Learning Disability Quarterly** Vol. 3. No. 4. Fall 1980. PP. 20 - 28.

7 - Hallahan, Daniel & Kauffman James, Exceptional Children, Introduction to Special Education, Prentice - Hall, INC Englewood Cliffs, New Jersey 07632, USA, 1978.

8 - Kazdin, Alan E. **Behavior Modification In Applied Settings,** The Dorsey Press, Homewood, Illinois, 60430, USA, 1980.

9 - Learner, Janet W. **Children with Learning Disabilites,** Second Ed. Houghton Mifflin Company, Atlanta, 1976.

10 - MacMillan, Donald L. **Mental Retardation, In School & Society.** Little, Brown and Company, Boston, 1977.

11 - Salvia, John & Ysseldyke, James E. **Assessment In Special and Remedial Education,** Houghten Mifflin Company, Boston 1978.

12 - Sapir, Selma G. and Nitzburg, Ann C. (Editors) **Children with Learning Problems,** Brunner/ Mazel Publishers, New York, 1973.

13 - Wallace, Gerald, and Kauffman James M., **Teaching Children with Learning Problems,** Charles E. Merrill Publishing Company, A Bell & Howell Company, Columbus, 1978.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٥ ـ العدد ١ ـ ربيع ١٩٨٧ (الصفحات من ٢٦٣ ـ ٢٩٠)

توجهات الإعلام الصهيوني على الساحة الأمريكية

محمد عبدالعزيز ربيع
الولايات المتحدة ـ واشنطن

عندما اتخذت الحركة الصهيونية قرارها بإقامة كيان سياسي لليهود في فلسطين في أواخر القرن الماضي، كانت تعلم تماما أنه لم يكن بالإمكان تنفيذ ذلك القرار دون إلغاء مقومات وجود شعب فلسطين العربي في تلك البلاد، وفرض واقع جديد وغريب على المنطقة العربية بأسرها.

ولما كانت الصهيونية في ذلك الوقت لا تملك القدرة على تغيير الجغرافيا السياسية والجغرافيا السكانية للمنطقة العربية بالقدر الكافي لخلق الظروف الملائمة لوضع قرارها موضع التنفيذ، فقد اتجهت إلى القوى الاستعمارية ذات القدرة على توجيه مجرى الأحداث في تلك المنطقة محاولة طلب معونتها وتبادل الخدمات معها.

وهكذا أدركت الحركة الصهيونية منذ نشأتها حاجتها إلى التحالف مع القوى الكبرى ووضع امكاناتها في خدمتهم، وذلك مقابل الحصول منهم على الدعم والتأييد لأهدافها السياسية وممارساتها السكانية والعسكرية. اليوم، وبعد مرور أكثر من ٣٨ سنة على قيام دولة اسرائيل ونجاح الكيان الصهيوني في كافة حروبه ضد الجيوش العربية، مازالت اسرائيل بحاجة ماسة إلى استمرار دعم القوى العظمى لها وتجنيد امكاناتها لخدمة مصالح القوة الأكثر قدرة على التأثير في مجرى الأحداث الدولية. وإذا كانت الصهيونية العالمية قد اتجهت إلى التحالف أولا مع بريطانيا، وهي القوة الكبرى التي أصدرت وعد بلفور في عام ١٩١٧ وفتحت باب الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومن ثم سهلت عملية انشاء الكيان الصهيوني فيها، فإن اسرائيل قامت فيما بعد بالتحالف مع فرنسا، وهي القوة الكبرى التي مكّنت اسرائيل من بناء قوتها العسكرية، خاصة الجوية والبحرية والذرية، وتآمرت معها في غزو مصر عام ١٩٥٦. وبعد تراجع نفوذ كل من بريطانيا وفرنسا في المنطقة العربية واتجاه كلتا الدولتين إلى تبني سياسات أقل انحيازا لوجهة النظر الاسرائيلية، قامت الحركة الصهيونية بالتركيز على الولايات المتحدة الأمريكية، وهي الدولة

العظمى التي مكّنت اسرائيل من الحصول على الشرعية الدولية، وحالت دون انهيار الكيان الصهيوني، رغم ما يعانيه من وهن اقتصادي وتمزق اجتماعي وسياسي.

ومن أجل الحصول على تأييد أمريكا حكومة وشعبا ومؤسسات إعلامية، قامت الحركة الصهيونية برسم وتنفيذ خطة سياسية إعلامية تقوم على إنكار وجود شعب فلسطين من ناحية، وترسيخ قناعات الأميركيين بحقوق اليهود في فلسطين، من ناحية أخرى. ولما كانت القضية الفلسطينية هي قضية عربية سياسية وانسانية في آن واحد، اتجه الاعلام الصهيوني إلى محاولة التشكيك في انسانية وعقلانية الفرد العربي وطمس معالم حضارته، وبنفس القوة إلى التركيز على حقيقة كون اسرائيل جزءاً من الحضارة الغربية وأداة من أدواتها السياسية والعسكرية.

وعندما أخذت مقولات الاعلام الصهيوني الأساسية تضعف وتتهاوى أمام ضربات المقاومة الفلسطينية ونتيجة لتكشف حقيقة ممارسات اسرائيل العنصرية ضد عرب فلسطين، خاصة بعد عام ١٩٦٧، اتجهت الصهيونية العالمية إلى العمل على السيطرة على صانعي القرار السياسي في أمريكا من ناحية، وتأكيد دور الكيان الصهيوني في تعزيز مواقع أمريكا الأمنية وحماية مصالحها الاقتصادية في مختلف بقاع العالم من ناحية ثانية. وعلى الرغم من أن اسرائيل تبدو اليوم وكأنها أحكمت سيطرتها على صانع القرار السياسي في واشنطن، ونجحت في توجيه قراراته الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط الوجهة التي تخدم أهدافها وأطماعها، فإنها مازالت تحاول تعميق تحالفها الاستراتيجي مع أمريكا، وذلك على أساس ما تستطيع اسرائيل تقديمه من خدمات للغرب دفاعا عن مواقعه الأمنية ومصالحه الاقتصادية.

وبسبب تشعب وتعدد مقولات الاعلام الصهيوني، وتنوع أساليبه في مخاطبة جماهيره المستهدفة، ستحاول هذه الدراسة التركيز على التوجهات الجديدة للعمل الاعلامي على الساحة الأمريكية، خاصة بعد وقوع حرب اكتوبر في أواخر عام ١٩٧٣، وما أحدثته من تغيرات على الساحة العربية والاسرائيلية والامريكية.

المقولات الرئيسة للإعلام الصهيوني

لقد اتجهت الحركة الصهيونية منذ نشأتها إلى العمل على تجميع يهود العالم من حولها وربط تصوراتهم المستقبلية وإحساسهم بالأمن والطمأنينة بقيام اسرائيل وازدهارها. ولذلك قامت بمساعدتهم على تنظيم أنفسهم وبناء قوتهم الاقتصادية والسياسية وذلك من خلال إقامة العديد من الجمعيات والتنظيمات اليهودية الصهيونية، وحثهم على تقديم الدعم المادي والأدبي لمشاريعها الاستيطانية في فلسطين. ولقد استطاعت الصهيونية العالمية تحقيق أول أهدافها الاستراتيجية على الساحة الأمريكية عندما أثمرت ضغوطها على الرئيس الأمريكي ترومان الذي أعلن اعترافه بدولة اسرائيل حال قيامها في عام ١٩٤٨، وذلك على الرغم من معارضة وزير خارجيته ومعظم مستشاريه لذلك القرار[1]

وبعد قيام الكيان الصهيوني في فلسطين، تسلمت الحكومة الاسرائيلية زمام قيادة العمل السياسي والاعلامي بالنسبة للحركة الصهيونية. وبسبب ادراكها للأهمية الدولية للولايات المتحدة ودور الأقلية اليهودية في الحياة الأمريكية اتجهت فورا إلى العمل على ترسيخ علاقاتها بيهود أمريكا والضغط عليهم من أجل الهجرة إلى فلسطين وتقديم كل الدعم لسياستها التوسعية ومواقفها العدوانية تجاه الشعوب والحضارة العربية. وفي مجال الضغط على يهود العالم وحملهم على الهجرة إلى فلسطين قال بن غوريون «إن من يعيش خارج أرض اسرائيل يعتبر بلا إله»[٦]. ومن أجل تحقيق تلك الأهداف قامت الصهيونية العالمية برسم استراتيجيتها تجاه يهود أمريكا على أساس إقناعهم بأن عدم حاجتهم للهجرة في الوقت الراهن لاتعني بالضرورة عدم احتياجهم إلى ذلك في المستقبل. إذ في غياب الضمانات الكاملة لاستمرار تمتعهم بالحرية في أمريكا، وفي ضوء تجارب اليهود السابقة مع النازية والفاشية في أوروبا، يصبح لزاما عليهم تأمين مستقبل أبنائهم من خلال بناء «دولة اسرائيل» لتكون الملجأ الآمن والملاذ الأخير لكل يهود العالم من الاضطهاد والعنصرية. وفي الوقت نفسه، قامت بحثهم على التسلل إلى مراكز النفوذ والقوى في الحياة الأمريكية، وبشكل خاص تكثيف تواجدهم ونشاطهم في المؤسسات والتنظيمات الثقافية والعمالية والاعلامية.

إن التركيز على أهمية دور يهود أمريكا في تأمين مستقبل اسرائيل وضمان استمرار وقوف الحكومة الأمريكية إلى جانبها دفع الحركة الصهيونية إلى تأسيس العديد من المنظمات اليهودية ذات الصبغة العقائدية والسياسية. وبينما اتجه بعضها إلى تثقيف الأجيال المتعاقبة من اليهود على اعتبار اسرائيل «أرض الميعاد»، اتجه بعضها الآخر إلى العمل على توجيه القرار السياسي في أمريكا الوجهة التي تخدم المصالح والمواقف والاطماع الاسرائيلية. ومن أجل ضمان استمرار سير المنظمات اليهودية الامريكية في الخط المرسوم قامت الصهيونية العالمية بتعميق وترسيخ ارتباط تلك المنظمات باسرائيل مستخدمة كافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة، الخلقية منها وغير الخلقية والتي تراوحت بين التثقيف السياسي والتدريب العسكري، وبين اثارة النزعات الدينية و تغذية مخاوف عودة عصور الاضطهاد والتفرقة العنصرية، وتنظيم الزيارات وعقد الندوات والمؤتمرات في فلسطين وإقامة علاقات ودّ شخصية بين زعماء تلك المنظمات وقادة اسرائيل السياسيين والارهابيين.[٧] وبذلك أصبحت اسرائيل بما تمثله من أفكار عنصرية وما ترمي إلى تحقيقه من أهداف استعمارية استيطانية، وما تحتاج إليه من دعم مادي وتأييد سياسي وعسكري، أساس برامج معظم المنظمات وصلب نشاطاتها اليومية.

ولما كانت القوانين الأمريكية تسمح بازدواج الجنسية فإن الاعداد الكبيرة من يهود أمريكا، خاصة الشباب منهم، قبلوا الجنسية الاسرائيلية مع استمرار الاحتفاظ بالجنسية الامريكية. وبعد أن سمحت الحكومة الأمريكية للطيارين اليهود الامريكيين بالقتال تحت العلم الاسرائيلي ضد العرب في عام ١٩٦٧، أصبح ازدواج الولاء بعد ازدواج الجنسية أمرا طبيعيا بالنسبة ليهود أمريكا وعملا مشروعا بالنسبة للمؤسسات العسكرية والسياسية الأمريكية. ونتيجة لذلك قامت اسرائيل وقيادات الصهيونية العالمية بإقناع جزء كبير من يهود أمريكا بأن الولاء لاسرائيل يأتي في المرتبة الأولى قبل الولاء لامريكا وذلك لأن الهوية اليهودية أقدم بآلاف السنين من الهوية الأمريكية، ولأن اسرائيل هي محور اليهودية والدولة التي تجسد كيانها السياسي والديني في هذا العصر.

وبعد كسب ولاء غالبية يهود أمريكا قامت اسرائيل برسم خطة ذكية لايصالهم إلى قلب مراكز النفوذ في البيت الأبيض ووزارتي الدفاع والخارجية وأجهزة الأمن والمخابرات وأروقة الكونغرس، وذلك إلى جانب محاولة السيطرة على أجهزة الاعلام ومعظم مراكز البحوث والدراسات. وبذلك أصبح بإمكان اسرائيل الاطلاع على أسرار الحكومة وأجهزة الأمن القومي والتعرف على توجهات رجال الكونغرس والرأي العام واستخدام تلك المواقع والمعارف لإبراز وجهة نظرها وكسب أكبر دعم اقتصادي وعسكري وسياسي لقضاياها. وهكذا استطاعت اسرائيل، مستعينة بخبرة يهود أمريكا ونفوذهم، بلورة مقولاتها وأهدافها الاعلامية على الساحة الأمريكية واستخدام أجهزة الاعلام الرئيسة لنشر أفكارها على أوسع نطاق ممكن داخل أمريكا وخارجها.

ويمكن تحديد أبرز تلك المقولات فيما يلي:

١ ـ أرض الميعاد:

إن ايمان بعض أتباع الديانة المسيحية، خاصة الانجيليين، بحتمية عودة المسيح ثانية بعد قيام دولة اسرائيل جعلهم يؤيدون قيام دولة يهودية في فلسطين ويشجعون هجرة اليهود إليها، باعتبار ذلك أحد شروط العودة المنتظرة. ولما كانت الكتب الدينية اليهودية والمسيحية قد أشارت إلى قيام دولة لليهود في فلسطين في العهود القديمة، فإن الاعلام الصهيوني قام باستغلال تلك الأمور ليبني على أساسها حقا دينيا وتاريخيا لليهود في تلك البلاد. وبذلك اتجه الاعلام الصهيوني إلى الادعاء بأن استيلاء اليهود على أراضي فلسطين هو استرداد لحق تاريخي فقدوه عندما تم القضاء على دولتهم، وأن العودة إلى الأرض المقدسة هي جزء من نبوءة دينية تقول بحتمية تجمع اليهود في «أرض الميعاد».

٢ ـ أرض بلا شعب وشعب بلا أرض:

إن قيام الكيان الصهيوني في فلسطين على أنقاض مقومات وجود الشعب الفلسطيني وكيانه دفع الإعلام الصهيوني إلى محاولة انكار وجود ذلك الشعب ووصف فلسطين بأنها كانت أرضا بلا شعب. ولما كان اليهود الذين استوطنوا فلسطين جاؤوا إليها من العديد من بقاع العالم، وإنهم هاجروا أفراداً وجماعات دون هوية سياسية فقد وصفهم الاعلام الصهيوني بأنهم كانوا شعبا بلا أرض. وبذلك تصبح الهجرة اليهودية إلى فلسطين تزاوجا طبيعيا بين شعب بلا أرض وأرض بلا شعب يحقق لكلا الطرفين ما كان يفتقده في السابق ويؤمن إمكانية حصول الشعب المشرد على أرض ووطن، وحصول الأرض المهجورة على شعب يعتني بها ويعمرها.

وفي محاولة لتأكيد هذه المقولة ـ على الرغم من تناقضها مع الحقيقة والواقع ـ قال بن غوريون عندما سئل عن مصير سكان فلسطين غير اليهود، وهم الشعب القديم الذي ذكر في التوارة، بأن أولئك الناس ماتوا. وعندما سئل عن مصير أولادهم وأحفادهم وعما إذا كانوا قد ماتوا جميعا، قال نعم لقد اختفوا عن وجه الأرض.

أما ليفي أشكول، أحد رؤساء وزراء اسرائيل السابقين، فقد قال مجيبا على أسئلة أحد الصحافيين الأمريكيين «عندما وصلت إلى هنا وجدت ٢٥٠ ألف شخص غير يهودي معظمهم من العرب البدو، أما الأرض فقد كانت صحراء، أكثر من متخلفة، بل لاشيء».(١) واستمرارا لسياسة انكار وجود شعب فلسطين قالت غولدامائير «أين هم الفلسطينيون، إنه لا وجود لهم».

وإذا كانت هذه المقولة قد حاولت إنكار وجود شعب فلسطين من أجل تبرير استيطان الأراضي المقدسة، فإنها أيضا استهدفت إخفاء تلك الحقيقة عن يهود العالم وذلك من أجل الحيلولة دون شعورهم بالذنب تجاه ما أوقعته الصهيونية من ظلم بحق عرب فلسطين من مسلمين ومسيحيين عندما قامت بسلب أراضيهم وارهابهم وتشريدهم في عام ١٩٤٨.

٣ ـ تحويل الصحراء إلى جنة:

إن قدوم اليهود إلى فلسطين، وهي ـ كما زعموا ـ الأرض المهملة الخالية من السكان، أدى إلى استيطانها وزراعتها، وتحويل الصحاري القاحلة فيها إلى جنّات عامرة ولما كان اليهود المهاجرون قد وصفهم الاعلام الصهيوني بأنهم كانوا شعبا بلا أرض، فإن قيامهم باستيطان واستغلال أراضي فلسطين غير المستغلة أدى إلى انقاذ الأعداد الكبيرة من المضطهدين منهم وساهم في إثراء البشرية من خلال زيادة الأراضي المثمرة والأماكن العامرة المزهرة. إن القبول بمقولة «شعب بلا أرض وأرض بلا شعب» تجعل من السهل القبول بمقولة «تحويل الصحراء إلى جنّة»، وبالتالي اعتبار كافة الانجازات الحضارية في فلسطين من زراعة وعمران وثقافة نتاج فكر وعمل المهاجرين من اليهود. ولذلك قامت المنظمات الصهيونية والاسرائيلية بسرقة المأكولات والفنون والأزياء الشعبية الفلسطينية وتبنّتها وذلك بعد الاستيلاء على الأرض والوطن وإنكار وجود الشعب.

٤ ـ الديموقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط:

يقول الاعلام الصهيوني بأن قيام اسرائيل على أكتاف المهاجرين من اليهود ومعظمهم من ضحايا النازية جعلها تتجه إلى بناء دولة ديموقراطية إنسانية ذات قيم ومثاليات عليا ميزتها عن غيرها من الدول العربية المجاورة. وفي المقابل بقي العرب على حالهم من التخلف يعيشون في مجتمعات دكتاتورية لاتعي أهمية أو معنى الديموقراطية، وتفتقد الاحساس بالانسانية وترفض استيعاب المهاجرين من العرب الذين تركوا بيوتهم في فلسطين بناء على طلب الدول والحكومات العربية. ولما كانت غالبية المستوطنين اليهود قد جاءت من أوروبا، فإن المجتمع الاسرائيلي الجديد كان في الواقع مجتمعا غربيا وامتدادا حقيقيا للحضارة الأوروبية والأمريكية، وقاعدة أساسية للمعسكر الغربي في إحدى أهم مناطق العالم الاستراتيجية.

٥ ـ اسرائيل هي الدولة الصغيرة المسالمة:

إن قيام الدول العربية برفض قرار التقسيم في عام ١٩٤٧، واتجاههم إلى محاولة تحرير فلسطين من الصهيونية في عام ١٩٤٨ مكّن اسرائيل من الادعاء بأنها الدولة الصغيرة التي تحارب دفاعا عن النفس وحماية للوجود، وتكافح من أجل السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وبسبب

اتجاه الدول العربية إلى رفض مبدأ التفاوض مع اسرائيل وذلك لأن التفاوض يعني الاعتراف، فإن أجهزة الاعلام الصهيونية اتجهت إلى إظهار اسرائيل بمظهر الدولة المسالمة التي تحاول جهدها للتعايش بأمان مع جيرانها، وأن الجيران يصرون على عدم الاعتراف بها ويعلنون عن تصميمهم على تدميرها. وهكذا أصبحت اسرائيل من وجهة نظر الاعلام الغربي بوجه عام والاعلام الأمريكي والصهيوني بوجه خاص، الدولة الصغيرة التي تحارب من أجل البقاء، والشعب الذي يكافح من أجل السلام، والمجتمع الغربي الذي يحاول ترسيخ قيم وحضارة الغرب في محيط من التخلف الحضاري وبحر من العداء العربي.

٦ ـ هدف العرب القاء اليهود في البحر:

لقد اتجه الاعلام الصهيوني إلى الادعاء بأن رفض الدول العربية لحق اسرائيل في الوجود لايعود لأسباب سياسية وإنما لأسباب عرقية أساسها عداء العرب للسامية وكراهيتهم لليهود. ولذا فإن الهدف النهائي للقوى العربية، والذي قد لايختلف كثيرا عن هدف النازية، يرمي إلى التخلص من يهود اسرائيل والقائهم في البحر. ولما كان اليهود، ولأسباب نفسية تاريخية، يعتقدون بأن العالم ينقسم إلى فئتين، الفئة الأولى تريد القضاء عليهم لمجرد كونهم يهودا، والفئة الثانية لاتكترث لما يمكن أن يحدث لهم،[٥] فإن مقولة «إلقاء اليهود في البحر» كانت من أنجح المقولات الاعلامية التي استخدمتها الصهيونية العالمية لكسب تعاطف الأمريكيين مع اسرائيل وإثارة سخط وكراهية يهود العالم للعرب، وتحقيرهم للحضارة الاسلامية. ويقول عايزر وايزمان في سياق الحديث عن موقف الاسرائيليين من السلام مع العرب «ان احدى الصفات المميزة ليهود اسرائيل في دولة اسرائيل هو احساسهم بانعدام الأمن. . . ولذا فإن ما يمنعنا عن التقدم نحو السلام هو إحساسنا بعقدة الضياع والتشرد، وعدم إيماننا بأي شيء لدرجة تقارب الجنون. . . إننا شعب يشعر بلذة خاصة في إثبات إدعاءاتنا بأن كل العالم يكرهنا. لقد كان يقال في السابق ان من المستحيل اخراج اليهود من حالة الضياع والتشرد، ولكن في الحقيقة ان من المستحيل اخراج الاحساس بالتشرد والضياع من أعماق ونفسية اليهود.»[٦]

الاهتمام الامريكي باسرائيل: حجمه وأسبابه:

إن ارتباط الديانة المسيحية بالديانة اليهودية جعل المسيحيين أكثر شعوب العالم معرفة باليهود واهتماما بتطورات حياتهم، إذ أن كون عيسى بن مريم يهوديا، رفض اليهودية، وكون اليهود أهل عيسى الذين تنكروا له واتهموا بقتله، دفع المسيحيين إلى متابعة أخبار اليهود والاهتمام بهم من ناحية، ودفع اليهود إلى استغلال ذلك الترابط والاهتمام لتعزيز مواقعهم وزيادة مصالحهم من ناحية ثانية. ولذلك اتجهت الصهيونية العالمية إلى مخاطبة الجمهور المسيحي في الغرب باللغة التي يفهمها، وهي لغة المصالح في معظم الأحيان، واللعب على الوتر الذي يأنس لسماعه، وهو وتر أرض الميعاد وعودة المسيح إلى الأرض المقدسة.

ولما كانت اسرائيل قد قامت على أكتاف المستوطنين الأوروبيين، فإنها أصبحت، من وجهة النظر الأمريكية الرسمية والشعبية، دولة غربية في منطقة الشرق الأوسط العربية الاسلامية. ولذلك أصبح من السهل على الأمريكي فهمها وتقبل رسالتها والتجاوب مع مقولات إعلامها، بينما كان من الصعب عليه فهم المواقف العربية والقيم الاسلامية، وهي المواقف والقيم التي تربى على كراهيتها ومعاداة أهلها. وبسبب نجاح الصهيونية العالمية في الوصول إلى المراكز الهامة في أجهزة الاعلام والمؤسسات الحكومية، اتجه الاعلام الأمريكي إلى الاهتمام باسرائيل وأخبارها وتطورات صراعها مع شعوب وحكومات المنطقة العربية. إذ على الرغم من صغر حجم اسرائيل سكانا ومساحة وبعدها الكبير عن الولايات المتحدة الأمريكية، فإن اهتمام الاعلام الامريكي بها جعلها أكثر دول العالم قربا من حياة الفرد الأمريكي. ولذلك أصبح الفرد العادي في أمريكا على معرفة تامة بأوضاع اسرائيل السياسية وغير السياسية، وعلى علم بتطور علاقاتها بالدول العربية، وعلى استعداد للتجاوب مع مواقفها السياسية ومطالبها العسكرية والاقتصادية. وبسبب تكرار أخبار اسرائيل وأسماء قياداتها وأحزابها وانحياز الاعلام الأمريكي شبه الكامل لوجهة نظرها، أصبحت اسرائيل بالنسبة لغالبية الامريكيين أهم من روسيا وأقرب من كندا وبريطانيا وأكثر سحرا من قصص ألف ليلة وليلة.

وتشير إحدى الدراسات الاحصائية حول تغطية محطات التلفزيون الرئيسية، (ABC, NBC, CBS) لأخبار الدول الأجنبية إلى أن تلك المحطات خصصت فيما بين سنتي ١٩٧٢ و١٩٨٠ ما معدله ٩٨٫٥ دقيقة في السنة لتغطية أخبار اسرائيل، بينما خصصت حوالي ١٩٫٥ دقيقة فقط لأخبار الاتحاد السوفياتي. أما أوروبا الغربية، وعلى الرغم من روابطها التاريخية والحضارية مع أمريكا وكونها شريك الولايات المتحدة في حلف الناتو، فإنها لم تحصل إلّا على ١٣ دقيقة في السنة فقط. أما منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية الأخرى فقد حصلت على تغطية تناسبت مع تطور صراعها وعلاقتها باسرائيل. إذ بينما حصلت مصر على ٥٥ دقيقة، حصلت منظمة التحرير على ٤٢٫٥ دقيقة وحصلت سوريا على ٢٦ دقيقة والأردن على ٨٫٥ دقيقة. وعلى الرغم من قيام دول منظمة اوبيك بزيادة أسعار نفطها في عام ١٩٧٣ وازدياد اهتمام كافة دول العالم بتلك المنظمة والدول الأعضاء فيها، فإن السعودية لم تحصل إلا على ١٣ دقيقة بينما حصل العراق على ٧ دقائق فقط.(٧)

ويستخلص من الأرقام السابقة أن اهتمام مؤسسات التلفزيون والاعلام الرئيسية باسرائيل يعادل خمسة أمثال اهتمامها بالاتحاد السوفياتي، وسبعة أمثال الاهتمام بكافة دول أوروبا الغربية. وإذا أضيف إلى تلك الأرقام الوقت المخصص لأخبار اسرائيل غير السياسية، وما يعرض من أفلام دعائية عنها وعن اليهودية والمعاناة من النازية، فإن اهتمام الاعلام الأمريكي باسرائيل يفوق في الواقع اهتمامه بكافة دول العالم مجتمعة.

إن نجاح الصهيونية في السيطرة على العديد من مؤسسات وبرامج الاعلام الرئيسة والقيام بتوجيه الجمهور الأمريكي للاهتمام بإسرائيل وبكل ما ينشر عنها ويتعلق بها، جعل وجهة النظر الاسرائيلية من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، هي الأكثر رواجا وتقبلا من قِبَل الجماهير الأمريكية.

ولذا، وخلال أعوام قليلة، أصبحت وجهة النظر الاسرائيلية هي وجهة نظر الحكومة الأمريكية ولم تعد وجهة نظر دولة أجنبية. ومع اتجاه أجهزة الاعلام الأمريكية إلى التركيز على قضايا الشرق الأوسط من وجهة نظر اسرائيلية أهملت وجهة النظر العربية وأخبار الدول العربية التي لم تكن طرفا مباشرا في الصراع مع اسرائيل.

إن تركيز الاعلام الأمريكي على إسرائيل قاد الرأي العام الأمريكي إلى الاعتقاد بأنها الطرف الرئيسي والأهم في كافة تطورات الوضع في الشرق الأوسط، السياسية وغير السياسية. وبالتالي تسبب ذلك الموقف الاعلامي في تضليل الشعب الأمريكي وتعقيد عملية فهمه لطبيعة الصراع العربي - الاسرائيلي، وتعطيل مقدرته على الاطلاع على مواقف الأطراف العربية وتدارسها بتجرد وحيادية.

وعلى الرغم من تعدد أسباب الاهتمام الأمريكي الزائد باسرائيل فإن كونها حليف أمريكا الوحيد في منطقه الشرق الأوسط وإحدى أهم أدوات حماية مصالحهافي العديد من بقاع العالم يجعل اسرائيل عنصرا من عناصر استراتيجية أمريكا العسكرية والأمنية. ومن ناحية أخرى، فإن كون ذلك الحليف طرفا في صراع مرير مع الدول العربية حيث يتواجد الكثير من مصالح أمريكا الحيوية، وهو صراع يشير إلى احتمال تورط أمريكا في متاهاته، يجعل من الضروري تنسيق السياسات والمواقف بين كلتا الدولتين. وعلى العموم، تشير الدراسات إلى أن اهتمام رجال ومؤسسات الإعلام الأمريكية بالقضايا الدولية ينبع في غالبية الأحيان من كون تلك القضايا ذات صلة باسرائيل أو أمريكا. أما ما لا يعني احدى تلك الدولتين من قضايا دولية هامة، فإن أجهزة الاعلام غالبا ما تتغاضى عن ذكره أو قليلا ما تشير إليه.[٨] ولذلك أصبحت قضية الانتخابات الاسرائيلية الاخيرة أهم قضية عالمية، بينما غدت حرب الخليج بين العراق وإيران قضية الحرب المنسية.

ولما كانت اسرائيل دولة يهودية، وأن يهود أمريكا اتجهوا إلى ربط مصيرهم بمصيرها، فإن رغبتهم في معرفة تفاصيل أخبارها وتطور نوعية الحياة فيها، جعلها هدفا وأداة إعلامية في غاية الأهمية. وبسبب أهمية اليهود في الحياة الأمريكية، وبخاصة السياسية والفنية والثقافية، وكبر حجمهم نسبيا كأقلية أصبحت اسرائيل أهم دولة بالنسبة لأهم أقلية في أهم دولة عظمى في العالم.

وباختصار، قام الاعلام الصهيوني برسم صورة لاسرائيل ولشعبها وإنجازاتها ودورها متوافقة تماما مع تطلعات الغرب ومُثله ومصالحه، ورسم صورة للعرب ولحضارتهم وقيمهم ومسلكياتهم متناقضة تماما مع مصالح الغرب وقيمه ومواقفه الفكرية. ولذلك أصبح من السهل، بل من الطبيعي تعاطف الأمريكيين مع يهود دولة اسرائيل، وبالتالي تصديق ادعاءاتهم ومقولات إعلامهم، ومن الصعب عدم كراهية العرب ومعاداة حضارتهم، وبالتالي الشك في نواياهم والتشكيك في مقولات إعلامهم. ولذلك استقر الأمريكيون، المسيحيون منهم واليهود على تبني موقف مزدوج من العرب والاسرائيليين. إذ بينما اتجهوا إلى اعتبار العرب، بناء على أقوالهم وتصريحاتهم، طلاب حرب وقتال، وذلك على الرغم من ضعف إمكاناتهم وتضاؤل أفعالهم، اتجهوا إلى اعتبار الاسرائيليين طلاب سلام ليس بإمكانهم ارتكاب الأخطاء، وذلك رغم أفعالهم وتجاوز ممارساتهم لأقوالهم.[٩]

ومن أجل تحقيق أهدافها على الساحة الأمريكية، اتجهت الحركة الصهيونية إلى التستر خلف أسوار يصعب تجاوزها وتغليف نفسها بمقدسات لم يكن من السهل المساس بها، ومن تلك المقدسات:

١ ـ اعتبار أي نقد لاسرائيل نقدا لليهودية، وبالتالي عداء للسامية. إذ أن نجاح الصهيونية في ربط اسرائيل بالديانة اليهودية جعل الصهيونية حركة يهودية للدفاع عن اليهود وحماية مصالحهم، وجعل اسرائيل ملجأ اليهود وملاذهم الأخير من الاضطهاد والتفرقة العنصرية.

٢ ـ اعتبار قيام اسرائيل تحقيقا لنبوءة دينية واستعادة لحقوق اليهود التاريخية، وبالتالي اعتبار الاعتراض على قيام تلك الدولة وحقها في الوجود مخالفة دينية ومغالطة تاريخية.

٣ ـ تكريس عقدة اليهودي عند يهود العالم بوجه عام ويهود أمريكا واسرائيل بوجه خاص، وذلك من أجل تغذية الشعور بالخوف وعدم الأمان، وحثهم على الهجرة إلى فلسطين، واحساسهم بواجب الدفاع عن اسرائيل ودعمها وتأمين بقائها.

٤ ـ استغلال عقدة الذنب لدى شعوب العالم الغربي بسبب سكوتهم على اضطهاد النازية لليهود، والتأكيد على مسؤولية يهود أمريكا الخلقية بسبب عدم قيامهم بالضغط على الرئيس الأمريكي ترومان للسماح ليهود أوروبا بالهجرة إلى الولايات المتحدة خلال فترة تصاعد الاضطهاد النازي لهم.

٥ ـ خلق هالة من القدسية والمثالية حول اسرائيل حيث أصبحت بالنسبة للإنسان العادي في الغرب الدولة الأفضل والمجتمع المثالي الذي يمكن أن يعتز كل يهودي ومسيحي غربي به، ويفخر بمساعدته والانتهاء إليه.

وعلى الرغم من تكامل وترابط مقولات الاعلام الصهيوني، فإن سر نجاحها في الواقع كان يكمن في قدرتها على توجيه جمهورها للتركيز على التصورات والعموميات لا على الوقائع والحقائق، ومن خلال التركيز على التصورات قامت اسرائيل برسم صورة للحق في الشرق الأوسط تتلاءم مع أهدافها ومطامعها، ولا تتعارض مع أهداف ومطامع الدول الغربية. ومن ثمّ اتجهت إلى مطالبة الشعوب الغربية باحترام ذلك الحق والدفاع عنه وإعلاء كلمته.

التوجهات الجديدة للإعلام الصهيوني

إن تركيز الاعلام الأمريكي على اسرائيل وتمكن الصهيونية من السيطرة على العديد من أجهزته وبرامجه الرئيسية أدى إلى تزييف حقائق الحياة في منطقة الشرق الأوسط وكتابة سجل تطورات الصراع العربي ـ الاسرائيلي من وجهة نظر اسرائيلية بحتة. وبسبب إهمال ذلك الاعلام لوجهة النظر العربية ولقضايا المنطقة التي لا تمس مصالح أمريكا واسرائيل بشكل مباشر، كمشاكل الحدود العديدة بين دولها المختلفة وقضايا التنمية والتحرر الداخلية، أصبحت مشاكل المنطقة وقضاياها جميعا تنحصر في الصراع العربي الاسرائيلي. وبذلك اتجه الرأي العام الأمريكي

إلى اعتبار الصراع في منطقة الشرق الأوسط صراعا بين دولة صغيرة غربية متقدمة تكافح من أجل البقاء وبين كم عربي حاقد ومتخلف لا شغل له سوى مناصبة الدولة الصغيرة العداء وكراهية لليهود، ولما يمثلونه من قيم غربية وإنجازات حضارية. ولذلك بقيت اسرائيل وحتى أوائل السبعينات تحتكر الأخبار الخاصة بالشرق الأوسط وتتحكم في صياغتها وتسيطر على جمهورها الأساسي وتوجه الأعداد الكبيرة من الصحافيين الأمريكيين والمحللين السياسيين لترديد أقاويلها وإدعاءاتها دون تساؤل أو حرج.

إلا أن قيام اسرائيل باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وسيناء في عام ١٩٦٧، وذلك بعد نجاحها في هزيمة الدول العربية المجاورة لفلسطين، أدى إلى اكتشاف معظم شعوب العالم ما يمكن تسميته بالوجه الآخر للصورة الاسرائيلية. إذ بينما اتجه الاعلام الغربي في السابق إلى التركيز على الجانب المضيء من حياة اسرائيل وانجازاتها الحضارية، اضطر مكرها إلى إعطاء بعض الأهمية لجبروت اسرائيل وقوتها العسكرية وإبراز ممارساتها التعسفية كقوة احتلال أجنبية ضد سكان الأراضي العربية التي احتلتها ورفضت الخروج منها بعد توقف العمليات الحربية.

ومن ناحية أخرى، فإن قرار حظر تصدير النفط العربي إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا والبرتغال وجنوب افريقيا أثناء حرب أكتوبر في أواخر عام ١٩٧٣، وقرار تصحيح أسعار النفط وزيادتها بمعدل ٤٠٠ بالمائة تقريبا خلال أشهر قليلة فيما بين ١٩٧٣ و١٩٧٤ أديا إلى زيادة اهتمام العالم بالعرب وبثروتهم النفطية. وعلى الرغم من أن تلك الأحداث قد أدت إلى زيادة عداء الرأي العام الغربي للدول وللشعوب العربية، إلا أنها أرغمت أجهزة الاعلام الغربية على تغطية أحداث وتطورات السياسات النفطية وإبراز أهمية النفط في تسيير شرايين الحياة في مجتمعات الغرب الصناعية. وبسبب تزايد اهتمام رجال الاعلام والأعمال والسياسيين الغربيين بالدول العربية وتكرار زياراتهم لها، بدأ الغرب يكتشف الوجه الآخر للحياة العربية، حيث وجد أن غالبية العرب تعيش في مجتمعات حضرية لا بدوية، وأن لديهم الكثير من القيم والانجازات الحضارية، وأنهم ليسوا على تلك الدرجة من التخلف التي وصفتهم بها الدعاية الاسرائيلية.

وفي الوقت نفسه، كانت أخبار المقاومة الفلسطينية في ضرب مواقع الصهيونية العالمية وتصميم الشعب العربي في الضفة الغربية وقطاع غزة على رفض ومقاومة الاحتلال الصهيوني قد أصبحت تتحدى ضمير العالم وتفرض نفسها دون استئذان على كافة أجهزة إعلامه ومنظماته ومؤتمراته. وإضافة إلى ذلك جاء بروز منظمة التحرير الفلسطينية وتبلور دورها في تمثيل الشعب الفلسطيني وتجسيد ارادته السياسية كرد واضح وحاسم على إدعاءات اختفاء شعب فلسطين وانكار وجوده. وبعد استضافة هيئة الأمم المتحدة لياسر عرفات في عام ١٩٧٤ وقيامه بمخاطبة العالم من أروقتها حاملا البندقية وغصن الزيتون انتفت كل الشكوك حول وجود شعب فلسطين، وتساقطت كل التساؤلات حول أهليته في تمثيل نفسه وأحقيته في الحصول على دولته وكيانه السياسي الخاص به.

وفي الواقع، كانت حرب حزيران عام ١٩٦٧، وما نتج عنها من احتلال اسرائيلي للضفة

الغربية وقطاع غزة والجولان وسيناء بداية اكتشاف معظم شعوب العالم لحقيقة أبعاد وأسباب الصراع العربي ـ الاسرائيلي وتعرفهم على مدى كذب ادعاءات ومقولات الاعلام الصهيوني. إذ بينما أدى نجاح اسرائيل في هزيمة جيوش الدول العربية المجاورة إلى انتفاء صفة الدولة الصغيرة الضعيفة التي تكافح من أجل البقاء ضد عداء جيرانها وتعدد أعدائها، أدت ممارسات الاحتلال التعسفية إلى بدء تساؤل الرأي العام العالمي عن حقيقة وعن أهداف الديموقراطية الاسرائيلية. ومع بروز المقاومة الفلسطينية ونجاحها في خوض «معركة الكرامة» ضد قوات الغزو الاسرائيلية في عام ١٩٦٨، بدأت حقائق الوجود الفلسطيني وحقوق الشعب الفلسطيني تحول الصراع العربي ـ الاسرائيلي من نزاع على الحدود بين دول إلى كفاح شعب ضد آخر معاقل ومخلفات الاستعمار في البلاد العربية.

ونتيجة لتلك التطورات على الساحة العربية والدولية، الاسرائيلية والفلسطينية، أصبحت الأخبار التي تنقلها أجهزة الاعلام العالمية، بما في ذلك الأمريكية، تميل إلى ذكر الجوانب السلبية لممارسات قوات الاحتلال وحكومة اسرائيل العنصرية. وتبرز بعض الجوانب الايجابية لكفاح الشعوب العربية، ومن بينها شعب فلسطين، من أجل التقدم والتحرر والحرية. وهكذا أخذت الصور التي رسمها الاعلام الصهيوني والأمريكي لاسرائيل والدول العربية تتغير تدريجيا، إذ لم تعد صورة اسرائيل مثالية وصورة العرب غاية في القبح والعدائية. وبسبب الاتجاه إلى ذكر بعض نواقص وعورات صورة اسرائيل الجميلة المثالية، وفي الوقت ذاته، ابراز بعض محاسن ومناقب الصورة المشوهة للمجتمعات العربية، بدأت الصور الاعلامية في الاختفاء التدريجي لتحل محلها الحقائق والأرقام التي تعكس واقع الحياة على كلا جانبي الصراع في الشرق الأوسط. ولقد أدى ذلك فيما بعد إلى تعرية الكثير من ادعاءات الصهيونية العالمية، وتساقط مصداقية معظم مقولات إعلامها السابقة، مما دفع القيادة الاسرائيلية إلى إعادة تقويم خططها الدعائية وتعديل وتبديل العديد من مقولاتها الاعلامية.

وعلى الرغم من تعدد العوامل التي أدت إلى تعرية مقولات الاعلام الصهيوني السابقة وفرض التعديل على بعضها، وتبديل البعض الآخر، فإن التطورات التالية كانت من أبرز تلك العوامل:

١ ـ ظهور المقاومة الفلسطينية تجسيداً لارادة الرفض العربية وتعبيراً عن إرادة الفلسطينيين وتصميمهم على استرداد حقوقهم في وطنهم فلسطين.

٢ ـ تبلور تلك الحركة في الوقت الذي زادت فيه أعداد وأصوات دول العالم الثالث في هيئة الأمم المتحدة، وهي شعوب عانت الكثير من الاستعمار الغربي وشاركت الفلسطينيين إحساسهم بالغبن وحاجتهم إلى التحرر والاستقلال.

٣ ـ فشل الاعلام الصهيوني في الدفاع عما لم يكن بالإمكان الدفاع عنه وبخاصة بعد اتجاه سلطات الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان إلى إلقاء قنابل النابالم المحرقة على القرى والمخيمات، واتباع أسلوب العقاب الجماعي ضد المواطنين العزل من السلاح، وإطلاق النار على المتظاهرين، وعزل رؤساء البلديات المنتخبين ونفي وإبعاد القيادات الوطنية.

٤ ـ قيام حوار واسع بين الدول العربية وأوروبا الغربية وذلك بهدف إقامة علاقات تعاون بين الجانبين، وحث الدول الأوروبية وقياداتها السياسية والفكرية المعروفة على الاسهام في عملية البحث عن حل سلمي عادل لقضية النزاع العربي ـ الاسرئيلي.

٥ ـ ظهور «حركة السلام في اسرائيل» وهي حركة أدركت قدرة الكيان الصهيوني على ارتكاب كافة الجرائم التي ارتكبتها قوى الاحتلال الأخرى على مدى التاريخ، وأحست بأن طريق السلام في الشرق الأوسط يكمن في الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني.

وإذا كانت بعض المقولات الاعلامية السابقة لم تعد تصلح بسبب قدمها وتجاوز الأحداث لها، فإن بعضها الآخر أصبح بحاجة إلى تعديل جذري وذلك لأن تكشف الكثير من حقائق الصراع العربي ـ الاسرائيلي أدى إلى إضعاف وإهدار معظم مصداقيتها. إذ بينما أصبحت إدعاءات ديموقراطية الحكم في اسرائيل وقيامها بتحويل صحارى فلسطين إلى جنات من المعطيات الثابتة في مخيلة الفرد الأمريكي لم تعد الصهيونية العالمية بحاجة إلى إثبات وجود دولة اسرائيل بعد حصول الأخيرة على الشرعية الدولية. أما فيما يتعلق بإنكار وجود الشعب الفلسطيني، فإن ممارسات الاحتلال وقيام اسرائيل بضم بعض الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ من ناحية، وتصاعد المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال ومن أجل التحرير من ناحية ثانية، فرضت على الإعلام الصهيوني تعديل مقولته الخاصة بوجود شعب فلسطين وحقوقه.

وبعد سنوات طويلة من الادعاء بعدم وجود شعب عربي اسمه الشعب الفلسطيني، اضطرت الدعاية الصهيونية إلى الاعتراف بوجود ذلك الشعب مع الاستمرار في التنكر لمعطيات ذلك الوجود وما يترتب عليه من حقوق. ولذلك اتجهت أجهزة الاعلام إلى الادعاء بأن عرب فلسطين على قلتهم لم يكونوا في أي يوم من الأيام من أحفاد الفلسطينيين الذين سكنوا الأراضي المقدسة منذ القدم، بل كانوا من مواطني الدول العربية المجاورة، الذين اضطرتهم ظروفهم الاقتصادية للهجرة إلى فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. إذ أن قيام اليهود بتعمير الصحاري وبناء المدن وإقامة المزارع والمصانع كان قد أدى إلى رفع مستوى المعيشة في فلسطين، وبالتالي ساهم في جذب المهاجرين من الدول العربية المجاورة إليها، وتشجيعهم على الإقامة فيها. ولذلك فإن مايسمى بعرب فلسطين كانت غالبيتهم العظمى من المهاجرين المصريين والسوريين، اضطروا بعد قيام دولة اسرائيل في عام ١٩٤٨ إلى العودة إلى بلادهم الأصلية في الأقطار العربية المجاورة، وذلك بناء على أوامر حكوماتهم ودولهم.[١٠] وبناء عليه فإن حقوق هؤلاء المزعومة ليست إلا ممتلكات متواضعة تركوها وراءهم عند رحيلهم إلى مواطنهم الأصلية وهي في الواقع تقل من حيث القيمة عن ممتلكات اليهود الشرقيين الذي هاجروا من العراق ومصر واليمن وغيرها من الدول العربية إلى فلسطين بعد قيام دولة اسرائيل.

أما بالنسبة لليهود وحقوقهم في فلسطين، فإن تواجدهم، حسب ادعاءات الاعلام الصهيوني الجديدة، لم ينقطع عبر التاريخ بل استمر وتواصل على مدى كافة العصور.[١١] وفي أوائل القرن الحالي ونتيجة لتعرض اليهود للاضطهاد على أيدي الأوروبيين اتجهت المجاميع الكبيرة

إلى الهجرة إلى فلسطين حيث قاموا بالمساهمة في تعميرها وبناء نهضتها. ولما كانت فلسطين قد استمرت كمجتمع يهودي عبر التاريخ، فإن الهجرة المصرية السورية إليها، أدت إلى تعكير صفو الحياة اليهودية، وإضعاف قدرة فلسطين على استيعاب أعداد أكبر من ملايين اليهود الذين راحوا ضحية النازية في أوروبا.

ولقد ظهرت في السنوات الأخيرة عدة دراسات وكتب ومقالات حاولت في مجموعها إثبات الادعاءات الجديدة حول الهجرة المصرية السورية إلى فلسطين، واستمرارية تواجد المجتمع اليهودي في الأراضي الفلسطينية. ومن أبرز تلك الكتب كتاب: From Time Immemorial: The Origins of Arab-Jewish Conflict Over Palestine

وقد قامت بكتابته Joan Peters ونشر في عام ١٩٨٤. ولقد بلغ من جرأة تلك الكاتبة على الكذب والتأويل، ومقدرتها على تبني المواقف اللاأخلاقية واللامنطقية ان ادعت بأن الهجرة العربية المزعومة إلى فلسطين كانت سببا من أسباب ما وقع لليهود على أيدي النازية من قتل واضطهاد.[١٢]

ونتيجة لتكشف حقيقة الأطماع الصهيونية والممارسات الاسرائيلية بعد سنة ١٩٦٧، وتبلور مدى تناقض تلك الممارسات مع القيم والمثل والأهداف التي قامت أجهزة الاعلام الصهيونية بالترويج لها، زادت مخاوف الاسرائيليين من امكانية تراجع الدعم الامريكي لها وتعاطفه معها. ولذلك اتجهت الدعاية الاسرائيلية إلى تبني مقولة إعلامية جديدة تهدف إلى إقناع الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية بأن من مصلحته تعميق وترسيخ التحالف الاستراتيجي الأمريكي الاسرائيلي، وذلك من خلال إبراز مدى حاجة أمريكا لخدمات الكيان الصهيوني وتأكيد قدرة واستعداد ذلك الكيان على القيام بتلك الخدمات. ولما كانت تلك المقولة قد انطلقت من واقع علاقة قائمة تدعمها الأرقام والأحداث، فقد أصبحت فيما بعد محور سياسة اسرائيل الاعلامية على الساحة الأمريكية وأساس قوة القوى الصهيونية الاسرائيلية في تعاملها مع الحكومة الأمريكية. وبناء على ذلك اتجه الاعلام الصهيوني إلى محاولة تعميق المخاوف الأمريكية من سياسات ومواقف الدول العربية «المحافظة» منها و«التقدمية» من جهة، وإقناع امريكا حكومة وشعبا بأن الاعتماد على اسرائيل، حليفها الاستراتيجي الوحيد في منطقة الشرق الأوسط، يعتبر الطريق المضمون للقضاء على تلك المخاوف من جهة ثانية.

وعلى العموم، اتجهت السياسة الاعلامية الجديدة لاسرائيل على الساحة الأمريكية إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسة هي:

١ ـ تكريس وتنمية العلاقة الاستراتيجية بين أمريكا واسرائيل وتقنينها في قوالب واتفاقات سياسية واقتصادية وعسكرية وتكنولوجية واضحة ومحددة.

٢ ـ ضمان استمرارية الدعم الرسمي والشعبي لتلك العلاقة من خلال تحويلها إلى قضية سياسية داخلية تعالج من خلال أروقة الكونغرس، ودهاليز البيت الأبيض وتمويل الحملات الانتخابية.

٣ ـ إرهاب المعارضين والمتعاطفين مع وجهة النظر العربية داخل أمريكا وابتزاز أكبر دعم مادي واعلامي ممكن من يهودها.

٤ ـ توسيع شُقة الخلاف بين أمريكا والدول العربية من ناحية، وتعميق شكوك ومخاوف كل جانب من نوايا الطرف الآخر من ناحية ثانية.

إن اتضاح عدم قدرة أمريكا على فرض شروطها على دول الخليج العربية ابتداء من عام ١٩٧٣، وثبوت صواب استقلالية القرار العربي العسكري والاقتصادي في أواخر ذلك العام، دفع اسرائيل إلى محاولة إقامة علاقة تعاون استراتيجية مع أمريكا تضمن لها الحماية والدعم على المدى الطويل. ولذلك اتجهت إلى إقناع الادارة الأمريكية بحاجتها إلى خدمات الكيان الصهيوني باعتباره القوة الشرق أوسطية الوحيـد التي تنتمي للغرب وباستطاعتها حماية مصالحه الحيوية في تلك المنطقة وتأمينها.

وبعد سقوط حكم الشاه في ايران في أوائل عام ١٩٧٩ وقيام الاتحاد السوفياتي بإرسال قواته إلى أفغانستان في أواخر ذلك العام وجدت أمريكا نفسها في موقف حرج وذلك بسبب خسارتها لأهم أصدقائها وبوليسها الدولي في منطقة الخليج وشعورها بالعجز تجاه إمكانات تحرك السوفييت لتحقيق أطماعهم في تلك المنطقة. ومما أدى إلى تكريس إحساس أمريكا بالعجز تجاه ما كان يجري في منطقة الخليج أن أصدقاءها من حكام تلك المنطقة أخذوا في الابتعاد عنها والتباعد عن سياستها، وذلك لقناعتهم بأن التعاون مع أمريكا والسير على هدى سياستها الخارجية كان من الأسباب الرئيسة لنقمة الشعب الايراني على الشاه. ونتيجة لتلك التطورات، وبسبب تعاظم الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للنفط العربي وتزايد احتمالات قيام الاتحاد السوفياتي بالتدخل في منطقة الخليج مستغلا حالة عدم الاستقرار في ايران، أسرعت أمريكا إلى التحالف مع اسرائيل وذلك في وقت زادت فيه حاجة كل من الطرفين لخدمات الطرف الآخر. وهكذا التزمت أمريكا بالحفاظ على قوة اسرائيل واستمرار تفوقها العسكري على كافة الدول العربية، والتزمت اسرائيل في المقابل بوضع إمكاناتها تحت تصرف أجهزة الأمن والمخابرات الأمريكية لتكون أداة من أدوات تحقيق أهداف أمريكا الخارجية وقاعدة عسكرية لحماية مصالحها الاقتصادية والأمنية في مختلف دول العالم، وبشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط.

وفي مقال نشر في جريدة «نيويورك تايمز» في أوائل عام ١٩٨٣ تحت عنوان «مطامع اسرائيل العالمية» قام الكاتب، وهو بنيامين هلاهمي الاستاذ بجامعة حيفا، بكشف النقاب عن دور اسرائيل في خدمة المصالح الأمريكية وعن مدى استعداد الكيان الصهيوني للقيام بما أسماه «الأعمال القذرة» التي لم يعد بإمكان أجهزة الأمن الأمريكية القيام بها بسبب ما تواجهه من معارضة داخلية. ويشير الكاتب في ذلك المقال إلى أن قيام اسرائيل بالاشتراك مع أمريكا في العديد من المهام الأمنية في الكثير من بقاع العالم المضطربة جعل الاسرائيليين يشعرون بأن بلادهم أصبحت شريكا متساويا مع الولايات المتحدة الأمريكية. ويضيف الكاتب أن على الأمريكيين الذين سيجدون في اسرائيل حليفا قويا كثير الامكانات والمواهب أن يدركوا أنهم يتعاملون مع قوة عسكرية على درجة عالية من الكفاءة تؤمن بأنها تقوم بتأدية رسالة خاصة في نشر الأفكار العقائدية

الأمريكية. وفوق ذلك كله تشعر بأن على الأمريكيين الاعتراف بتلك الخدمات وتقديرها. وعلى الرغم من أن الكثيرين من الأمريكيين على علم بدور اسرائيل في تجربة الأسلحة الأمريكية في معارك حقيقية وقيامها بإمداد أمريكا بالمعلومات السرية عن الأسلحة الروسية، فإنهم لا يعرفون الكثير عن دور اسرائيل الدولي في العديد من أجزاء العالم الأخرى. وعلى العموم فإن من يحاول الاطلاع على أوضاع أي من دول العالم الثالث التي تعرضت للاضطرابات خلال السنوات العشر الأخيرة سيكتشف أن الاسلحة الاسرائيلية والضباط الاسرائيليين كانوا متورطين في تلك الاضطرابات، حيث قاموا بدعم المصالح الأمريكية والمساعدة فيا يسمى «بالدفاع عن الغرب».

إن تجربة اسرائيل في مختلف دول العالم الثالث تدل على أنها نجحت في استخدام القوة لضرب الحركات الوطنية المتطرفة، وذلك خلافا لتجارب الدول الغربية التي فشلت في ايقاف المد الوطني في تلك البلاد. وعلى سبيل المثال، لا تستطيع إدارة الرئيس ريغان ارسال المستشارين العسكريين إلى زائير أو غواتيمالا أو جنوب افريقيا أو هاييتي، كما لا يقبل حلفاء أمريكا الأوروبيون تقديم المساعدات لانظمة القمع العسكرية كنظام الحكم الفاشي في تشيلي، إن ما يعتبره الآخرون «عملا قذرا» يعتبره الاسرائيليون واجبا دفاعيا، بل وأحيانا استجابة لنداءات الواجب والضمير. ولذا فإن ثوابت تدخل اسرائيل لمساعدة أنظمة القمع وضرب الحركات الوطنية والتحررية يمكن أن تشاهد من خلال الأسلحة الاسرائيلية والضباط الاسرائيليين في كل من ايران، نيكاراغوا، السلفادور، غواتيمالا، هاييتي، ناميبيا، تايوان، أندونيسيا، الفلبين، تشيلي، بوليفيا، وغيرها من الدول الأخرى. وعلى الرغم من أن بعض المسؤولين في الحكومة الأمريكية لا يوافقون على كل ما تقوم به اسرائيل، إلا أنهم لا يستطيعون نكران ما تؤديه من خدمات للدفاع عن مصالحهم. ان دور البوليس الدولي يعتبر دورا جذابا بالنسبة للكثيرين من الاسرائيليين، ولذلك فإنهم على استعداد للقيام به مادامت المكافأة المتوقعة من أمريكا كبيرة ومجزية.[١٣]

أما الرئيس ريغان فقد قال في الخطاب الذي ألقاه يوم ٦ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٨٤ أمام جمعية بناي بريث الصهيونية بأن إدارته تنطلق من مبدأ الايمان الكامل بحق اسرائيل في البقاء، والاعتقاد بأن قوة أمريكا ومستقبلها يرتبطان ارتباطا وثيقا باسرائيل. ولقد حدد الرئيس الأمريكي الاسس التي تقوم عليها العلاقة الاستراتيجية بين بلاده واسرائيل في النقاط التالية:

١ ـ الانطلاق من أسس فلسفية ومثل خلقية واحدة، هي أسس واخلاقيات الديانة المسيحية والديانة اليهودية، التي أصبحت تشكل الإطار العام لمواقف وتطلعات المجتمعين الأمريكي والاسرائيلي على حد سواء.

٢ ـ الايمان بوجود قيم ومشاعر مشتركة ذات جذور دينية وحضارية بعيدة المدى تربط اسرائيل بأمريكا، والاعتراف بوجود مصالح اقتصادية مشتركة لكلا الدولتين في منطقة الشرق الأوسط تفرض على اسرائيل وأمريكا التعاون معا والعمل سويا في كافة المجالات.

٣ ـ اعتبار الاتحاد السوفياتي قوة معادية لكل من اسرائيل وأمريكا، وخطرا يهدد مصالحهما المشتركة في منطقة الشرق الأوسط.

٤ ـ التزام أمريكا المطلق بحق اسرائيل في الوجود وفي العيش ضمن حدود آمنة ويمكن الدفاع عنها، والوقوف إلى جانبها من أجل حمل جيرانها العرب على الاعتراف بذلك الحق واحترامه.

أما بالنسبة لمحاولات التعاون بين البلدين فقد أشار الرئيس ريغان بأنها تشمل النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، وأنها انتقلت منذ عام ١٩٨١ إلى مستوى الاتفاقات الدولية الملزمة. وفي المقابل قال الرئيس ريغان بأن بلاده لن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية لأنها منظمة إرهابية، و «أن الارهابيين ليسوا فدائيين ولا انتحاريين ولا مقاتلين من أجل الحرية. . . بل إرهابيين ويجب التعامل معهم على أساس كونهم إرهابيين.»(١٤)

ومما تجدر الاشارة إليه في هذا المجال أن الحكومة الأمريكية طلبت من اسرائيل أخيرا (نيسان ١٩٨٥) الاشتراك في الأبحاث الجارية الآن لتطوير ما يسمى بنظام الدفاع الاستراتيجي، أو ما أطلق عليه بـ «حرب النجوم» وهو النظام الذي إذا قدر له النجاح فسيكون باستطاعته توفير الحماية الكاملة من الصواريخ الذرية وغير الذرية، قصيرة المدى وبعيدة المدى، حيث سيقوم بتدميرها في الجو وتفجيرها قبل الوصول إلى أهدافها الأرضية والبحرية. وعلى الرغم من تعدد الأسباب التي دعت الحكومة الأمريكية إلى إشراك الكيان الصهيوني في تلك الأبحاث، فإن ادعاءات اسرائيل بنجاحها في تطوير سلاح مضاد للصواريخ البحرية السوفيتية قد يكون من أهم تلك الأسباب. إذ تقول دراسة «اسرائيل وسلاح البحرية السوفييتي» وهي الدراسة التي صدرت في عام ١٩٨٣ عن اللجنة الأمريكية الاسرائيلية للشؤون العامة (ايباك)، أهم قوى الضغط الصهيونية في أمريكا، إن الأسلحة المضادة للصواريخ البحرية التي قامت اسرائيل بتطويرها وإنتاجها حالت دون نجاح سلاح البحرية المصري والسوري بإغراق أي من السفن الحربية الاسرائيلية أثناء حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، وذلك على الرغم من القيام بإطلاق ٥٢ صاروخا روسيا من طراز Sky X على تلك السفن.(١٥)

إن إصرار إدارة الرئيس ريغان على تطوير «نظام الدفاع الاستراتيجي» أصبح، وعلى حد تعبير الرئيس السابق كارتر، من أهم العقبات التي تحول دون تقدم مباحثات نزع السلاح السوفييتية الأمريكية، والتي قد تصبح عقبة من غير الممكن تجاوزها.(١٦) وإذا كانت فوائد اسرائيل في حالة النجاح في تطوير ذلك السلاح ستكون كبيرة للغاية ومن الصعب تقييمها، فإن الفوائد، حتى في حالة الفشل، ستكون عظيمة لأنها ستساعد اسرائيل على اكتساب الكثير من المعارف العلمية والتكنولوجية الجديدة وستساهم في تعميق تحالفها الاستراتيجي مع أمريكا في كافة المجالات.

إن احتياج أمريكا وحلفائها الاوروبيين والاسيويين لنفط الشرق الأوسط، وذلك من أجل سير الحياة في بلادهم، وحرصهم على التواجد المكثف في الأسواق العربية، من أجل ضمان تصريف منتجاتهم الصناعية والغذائية والحربية، جعل منطقة الخليج العربي أهم مناطق العالم الاستراتيجية بالنسبة لدول الغرب الصناعية. ولما كانت أمريكا قد تسلمت زمام قيادة المعسكر الرأسمالي وما خلفه من تركة استعمارية، وأن معظم ثروات العالم وتجارته الخارجية وأسواقه ما زالت تخضع لسيطرة الشركات الغربية، فإن أمريكا اضطرت إلى تبني سياسات محافظة دفاعية هدفها تثبيت

الأوضاع القائمة وتكريس الأمر الواقع. ولما كان ذلك العمل يتطلب تواجد القوات العسكرية وأجهزة المخابرات الأمريكية في العديد من بقاع العالم وتدخلها بشكل مباشر أحيانا للحيلولة دون تغيير تلك الأوضاع، وأن نظام أمريكا السياسي وبخاصة بعد تجربة فييتنام، أصبح يمانع في التدخل العسكري إلا في حالات الضرورة القصوى، فإن أجهزة المخابرات الأمريكية قامت بالتعاون مع اسرائيل واستخدامها كأداة للتدخل نيابة عنها. ولذا قامت الحكومة الأمريكية بدعم الاقتصاد الاسرائيلي وتسليح جيشها لتصبح أهم قاعدة عسكرية وأكفأ أداة أمنية في العالم، وبوليساً دولياً مهمته الحفاظ على الأوضاع التي تتجاوب مع المصالح الأمريكية وضرب الحركات والتحركات التحررية التي تتعارض معها. ولذا صرّح وزير دفاع اسرائيل السابق موشي ارنز أثناء زيارته لواشنطن في آب (أغسطس) عام ١٩٨٣ بأن بلاده على استعداد تام للقيام بالمهام التي تمليها احتياجات أمن الدول الغربية والنيابة عن أمريكا في تنفيذ المهام الحساسة والتواجد في المناطق الحرجة.

ان معرفة اسرائيل والصهيونية بتقاليد المجتمع الأمريكي ونظامه السياسي، ومقدرتها على التواجد في الساحة الأمريكية بثقل كبير من خلال يهود أمريكا البالغ عددهم نحو ٧ ملايين، مكنها من التدخل بفاعلية في توجيه، وأحيانا صياغة سياسة أمريكا الخارجية الخاصة بالشرق الأوسط والاتحاد السوفياتي. كما أن حرية العمل السياسي في أمريكا وتقبل المجتمع الأمريكي للرشوة السياسية، واتجاه المرشحين من رجال الكونغرس ورؤساء أمريكا إلى الاعتماد على أصوات وتبرعات الناخبين جعل الحركة الصهيونية المسيطرة والموجهة لأصوات وأموال غالبية يهود العالم، احدى أهم القوى المؤثرة في سير ونتائج العملية الانتخابية على الساحة الأمريكية. ولما كان مبدأ المصلحة الخاصة هو أهم المبادىء التي يقوم عليها بناء المجتمع الأمريكي وعلاقاته الاقتصادية، فإن حفاظ المسؤولين والطموحين على مصالحهم وحرصهم على تأمين مستقبلهم السياسي فرض عليهم أن يكونوا آذانا صاغية للقوى الصهيونية صاحبة الثروات المالية والأصوات الانتخابية والنفوذ الاعلامي، وأن يصبحوا أدوات طيعة في يدها توجهها كيفما تشاء وحيثما تشاء.

ولقد كشفت الدراسات التي حاولت تحديد مصادر الدعم الأساسية التي حصل عليها المرشحون لعضوية الكونغرس في انتخابات العام الماضي ١٩٨٤ عن أن عدد المنظمات التي كانت تعمل لصالح اسرائيل بصفة رئيسة تجاوزت الـ ٥٥ منظمة. ومن خلال المواقع المتباينة والمتعددة التي احتلتها تلك المنظمات مهنيا وجغرافيا استطاعت المساهمة في تمويل الحملات الانتخابية للأعداد الكبيرة من المرشحين الذين أعلنوا ولاءهم المطلق لاسرائيل. وفي الوقت ذاته قامت المنظمات الصهيونية بمحاربة المرشحين الذين أعربوا عن وجهات نظر لم تتفق تماما مع وجهة النظر الاسرائيلية أو رفضوا في السابق تأييد كافة مطالب الكيان الصهيوني ودعم سياسته التوسعية الاستيطانية. وتعتبر قضية اسقاط السناتور السابق بيرسي، الذي كان يشغل منصب رئيس لجنة العلاقات الخارجية، من أهم القضايا التي تؤكد قوة وعزيمة وإصرار الصهيونية العالمية على إسكات كل الأصوات التي تجرؤ على نقدها وقبل الوصول إلى مرحلة الاعتراض على ممارساتها.[١٧]

إن كبر حجم الجالية اليهودية وخبرتها الطويلة في العمل السياسي والنقابي، واتجاه اسرائيل والحركة الصهيونية إلى تنظيمها والسيطرة على منظماتها، مكّن صهاينة أمريكا الذين أصبحوا أهم وأقوى وأغنى قوة ضغط سياسي في الولايات المتحدة من المساهمة بسخاء في تمويل الحملات الانتخابية لمعظم من رشحوا أنفسهم لعضوية الكونغرس. وبسبب النجاح الكبير الذي حققته القوى الصهيونية في العام الماضي قال توماس داين، المدير التنفيذي للجنة الامريكية الاسرائيلية للشئون العامة (ايباك) بأن الكونغرس الحالي يعتبر أكثر مجالس الكونغرس تحيزا لوجهة النظر الاسرائيلية في التاريخ.

وفي يوم ١٩٨٣/١٢/١٠، أي قبل حوالي عشرة شهور من موعد انتخابات الرئاسة والكونغرس الاخيرة، نشر بيان سياسي على شكل اعلان في جريدة «نيويورك تايمز» وغطى صفحة كاملة توسطتها نجمة داوود تحت عنوان «من تستطيع امريكا الاعتماد عليه في منطقة الشرق الأوسط في أوقات الأزمات». ويقول البيان بأن اسرائيل كانت الحليف الأقرب لأمريكا منذ عام ١٩٤٨، بل في الواقع كانت أقرب الحلفاء لأنها وقفت إلى جانب أمريكا في هيئة الأمم المتحدة أكثر من أية دولة أخرى في العالم، بما في ذلك بريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية. ويضيف البيان بأنه لا يوجد شيء يستطيع إلحاق الضرر بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط أكثر من التخلي عن اسرائيل أو إضعاف روابط أمريكا معها. ثم يعلن الموقعون على ذلك البيان وعددهم حوالي ١١٥ شخصا بأنهم، ومن خلال عملهم في جمعيات قوى الضغط السياسي، ملتزمون بالعمل على أن يكون نظام أمريكا السياسي سندا لذلك الحليف (اسرائيل) لامعيقا لتقدمه.[١٨]

وانسجاما مع منطق اعتبار اسرائيل الحليف الاستراتيجي الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه في منطقة الشرق الأوسط قال عضو الكونغرس جاك كمب، وهو صهيوني يمثل منطقة نيويورك وعضو هام في الحزب الجمهوري الحاكم، بأن العلاقة العضوية بين أمريكا واسرائيل هي ثروة استراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية. ان موقع اسرائيل الاستراتيجي بالقرب من الخليج وغيره من المناطق المضطربة في الشرق الأوسط يجعل اسرائيل الحليف الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه وعلى قدرته للوقوف كحاجز منيع يحول دون توسع الاتحاد السوفياتي في تلك المنطقة.[١٩] ويضيف كمب بأن اسرائيل القوية هي عامل يخدم مصالح أمريكا القومية، وأن اسرائيل الضعيفة هي أفضل هدية تقدمها أمريكا للسوفييت ولأعدائها الآخرين في منطقة الشرق الأوسط.[٢٠] ولذا فإن المساعدات الأمريكية لاسرائيل يجب أن ينظر إليها على أساس كونها جزءا من نفقات الدفاع الأمريكية، أي اعتبارها مساعدات أمنية ليس فقط لاسرائيل وإنما للولايات المتحدة أيضا. وبسبب أهمية اسرائيل لأمريكا، يقول كمب، بأنه يعتبر إقامة تحالف عضوي واستراتيجي مع الكيان الصهيوني أهم انجازات الرئيس ريغان في مجال السياسة الخارجية.[٢١]

وبسبب أهمية الرأي العام في أمريكا وقدرته على توجيه، وأحيانا تغيير مواقف صانعي القرار السياسي، اتجهت الحركة الصهيونية إلى إقامة ما يسمى باللوبي الصهيوني على الساحة الأمريكية. وعلى الرغم من تعدد الجمعيات التي تقوم بالضغط على صانع القرار السياسي والمالي في البيت

الأبيض ووزارتي الخارجية والدفاع والكونغرس، فإن اللجنة الأمريكية ـ الاسرائيلية للشئون العامة (ايباك) تعتبر أهم تلك الجمعيات وأكثرها نشاطا وفاعلية. ولتعذر امكانية عرض كافة نشاطات وأساليب عمل هذه المنظمة، فإننا سنتعرض هنا، وباختصار شديد، لعرض ثلاثة مجالات من مجالات عملها فقط:

أولا: في مجال التثقيف والضغط السياسي:

تقول رسالة قامت هذه اللجنة بإرسالها في الفترة الأخيرة لأعضائها ومؤيديها وذلك طلبا للمزيد من التبرعات بأنها استطاعت زيادة عدد أعضائها خلال السنوات الأربع الأخيرة بمقدار ٦ مرات، حيث ارتفع العدد من حوالي (٦٠٠٠) شخص في عام ١٩٨٠ إلى أكثر من (٥٠٠٠٠) شخص في عام ١٩٨٤. ولقد ذكرت، كنموذج لنشاطات اللجنة، حملة التثقيف والضغط السياسي الواسعة التي نظمتها أثناء موسم الانتخابات الأخير، والذي انتهى في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤. ولقد اشتملت تلك الحملة الاجتماع مع أكثر من ٤٥٠ مرشحا من مرشحي الكونغرس، .وذلك بهدف تثقيف رجال الكونغرس فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط وإقناعهم بأن تحالف أمريكا مع اسرائيل وامدادها بما تحتاجه من معونات سيضمن رجحان كفة أمريكا في تلك المنطقة. ولذلك قامت اللجنة المذكورة بإعداد كتيب بعنوان «دليل المرشحين لعام ١٩٨٤» ليكون دليلا لمرشحي الكونغرس، القدامى والجدد، وبرنامج عمل سياسي يساعدهم على صياغة برامجهم الانتخابية، وتحديد مواقفهم تجاه قضايا الشرق الأوسط بوجه عام وقضايا العلاقات الأمريكية الاسرائيلية، والعربية ـ الأمريكية بوجه خاص. وتقول الرسالة بأن ايباك قامت بصياغة وجهة نظرها من كل قضية من قضايا الشرق الأوسط ووضعتها أمام كل عضو من أعضاء الكونغرس خلال ساعات قليلة من إثارة تلك القضية أو أحد جوانبها المتعددة للنقاش، وبالتالي حالت دونَ قيام الكونغرس أو أي عضو فيه بتحديد موقفه من القضية المطروحة قبل الاطلاع على موقف إيباك ووجهة نظرها. ويمكن تلخيص برنامج عمل اللجنة في هذا المجال في النقطتين التاليتين: [٢٢]

١ ـ استمرار تثقيف أعضاء الكونغرس والادارة الأمريكية حول الأهمية القصوى لاستمرار الدعم العسكري والاقتصادي لاسرائيل.

٢ ـ اقناع صانعي القرار السياسي في أمريكا بضرورة عدم بيع السلاح الأمريكي للدول العربية، وبوجه خاص للاردن وللسعودية.

«ولذلك وصفتها جريدة «نيويورك تايمز» بأنها «أكثر قوى ومنظمات الضغط السياسي فاعلية في واشنطن، كما وصفتها جريدة «واشنطن بوست» بالقوة السياسية الأولى ليهود أمريكا. أما جريدة «وول ستريت جورنال» فقد قالت بأن إيباك «لعبت دورا رئيسياً في إقناع ريغان بالغاء صفقة صواريخ ستنجر للأردن في العام قبل الماضي.

ثانيا: في مجال النشر والاعلام:

تقوم إيباك باصدار نشرة أسبوعية من ٤ صفحات فقط اسمها «تقرير الشرق الأدنى» تعالج آخر تطورات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وآخر تطورات الوضع السياسي في البلاد العربية وعلاقتها بكل من أمريكا واسرائيل. وتحاول تلك النشرة حشد القوى الصهيونية واليهودية على حد سواء لاستمرار الضغط على أجهزة الاعلام الأمريكية والحكومة والكونغرس في الاتجاه المؤيد لاسرائيل، والمناوىء للتطلعات والمواقف العربية. وإلى جانب ذلك تقوم باصدار الدراسات والكتيبات الدورية التي تعالج كل منها قضية معينة من قضايا العلاقات الأمريكية الاسرائيلية، وتهدف فيما بينها إلى الوصول إلى هدف واضح ومحدد ألا وهو تكريس وتعميق التحالف الاستراتيجي بين الكيان الصهيوني وأمريكا في كافة المجالات وضمان حصول اسرائيل على كل الدعم المالي والعسكري والتكنولوجي والسياسي الذي تحتاجه لاستمرار حيويتها وتفوقها العسكري على كافة الدول العربية. ومنذ عام ١٩٨٢ أصدرت إيباك عشر دراسات مختلفة أهمها السلسلة الخاصة بعلاقات التعاون الأمريكي الاسرائيلي في المجالات المختلفة، وفيما يلي بيان تلك الدراسات:

١ ـ الأهمية الاستراتيجية لاسرائيل.
٢ ـ اسرائيل وسلاح الجو الأمريكي.
٣ ـ اسرائيل وسلاح البحرية الأمريكي.
٤ ـ المعونات الاسرائيلية للقوات المسلحة الأمريكية في مجال الخدمات الطبية.
٥ ـ المشتريات الأمريكية من المعدات والخدمات العسكرية الاسرائيلية.
٦ ـ الحملة الاعلامية لتدمير مصداقية اسرائيل.
٧ ـ سياسة أمريكا تجاه القدس عاصمة اسرائيل.
٨ ـ تعرية الحملة الدعائية المناوئة لاسرائيل في الجامعات الأمريكية.
٩ ـ كيف يشعر الأمريكيون تجاه اسرائيل.
١٠ـ المنطقة التجارية الحرة بين اسرائيل وأمريكا.

وعلى الرغم من تعدد اهتمامات تلك الدراسات، فإن الأهداف الخمس الأولى منها يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

١ ـ إن الأهمية الاستراتيجية القصوى لمنطقة الخليج العربي ومصادرها البترولية وتزايد أطماع السوفييت فيها تحتم قيام أمريكا بإظهار قدرتها وتصميمها على حماية مصالحها الحيوية في تلك المنطقة. وهذا يتطلب، من بين أشياء أخرى، تخزين السلاح وقطع الغيار والذخيرة، ورفع مستوى القواعد التي يمكن للقوات الأمريكية استخدامها في حالة اضطرارها لمواجهة القوات السوفيتية.

٢ ـ إن اختيار المكان المناسب في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك منطقة الخليج من أجل تخزين المعدات الحربية الأمريكية، وإقامة القواعد الجوية والبحرية يجعل اسرائيل هي المكان

الأفضل من حيث التكلفة والقدرة على حماية تلك المعدات، وضمان استقرار الأوضاع السياسية.

٣ ـ إن إقامة تحالف استراتيجي، علني وصريح، بين أمريكا واسرائيل من المؤكد أن يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة العربية ويؤدي إلى تقوية اسرائيل أمام أعدائها. ولما كانت اسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تشارك أمريكا مصالحها في تلك المنطقة، ومن مصلحتها نجاح امريكا في تحقيق أهدافها الاستراتيجية، أصبحت اسرائيل عاملا هاما في تقرير ميزان القوى العسكري في الشرق الأوسط، مما جعلها تلعب دور قوة الردع بالنسبة للسوفييت وحلفائهم.

٤ ـ إن زيادة التعاون بين أمريكا واسرائيل منذ عام ١٩٧٣ أدى في الواقع إلى زيادة النفوذ الأمريكي في البلاد العربية، كما أن قيام اسرائيل بغزو لبنان في عام ١٩٨٢ أدى إلى تراجع نفوذ السوفييت وتضاؤل مصداقيتهم. ولذا فإن التحالف الاسرائيلي الأمريكي سوف لن يؤثر سلبا على العلاقات الأمريكية العربية، خاصة وأن الاعتراضات العربية تتركز على ما تقدمه أمريكا لاسرائيل من معونات وليس على ما تقدمه اسرائيل لأمريكا من خدمات.

٥ ـ إن اسرائيل تمثل بالنسبة لأمريكا الحليف القوي وقاعدة الدعم الأساسية في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما وأن ذلك التحالف يحظى بموافقة الشعب الاسرائيلي، وذلك خلافا للتحالفات الأمريكية العربية والتي لاتحظى برضا الشعوب العربية.

٦ ـ إظهار اسرائيل كامتداد طبيعي لأمريكا ومصالحها الحيوية في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي تصوير الدعم الأمريكي لها كجزء من متطلبات الدفاع عن مصالحها وتعزيز مواقعها الأمنية في إحدى أهم مناطق العالم أهمية.

٧ ـ كشف الأبعاد الحقيقية للتعاون الاستراتيجي بين أمريكا واسرائيل في مجالات تجربة الأسلحة الجديدة في معارك حقيقية وتبادل المعلومات السرية عن الحركات الوطنية والتوجهات الاستقلالية لبعض الحكومات العربية، وبالتالي خلق العقبات التي تحول دون تقارب المواقف العربية مع الأمريكية أو تراجع أمريكا عن دعمها المطلق لاسرائيل وسياستها التوسعية.

٨ ـ وبما أن اسرائيل هي أداة الغرب لحماية مصالحه الحيوية في منطقة الشرق الأوسط، فإن قوة اسرائيل العسكرية، وبخاصة الجوية والبحرية، تمثل العائق الأهم لتوسع السوفييت وقوة الردع الرئيسة لحلفائه في المنطقة العربية، وبالتالي فإن تزايد تلك القوة وتواجدها في «الأراضي المحتلة» يصبح ضرورة أمنية لاسرائيل ومطلبا أساسيا لتوفير متطلبات «الدفاع عن الغرب».

ثالثا: مجال تدريب كوادر العمل الصهيونية والرد على الاعلام المضاد لاسرائيل:

إن معرفة الحركة الصهيونية بمتطلبات العمل الاعلامي السليم من تنظيم وتدريب ومتابعة

مستمرة جعلها تتجه إلى التركيز على الجامعات الأمريكية وذلك من أجل نشر الفكر الصهيوني ومحاربة الأفكار المناوئة له. ولذلك قامت إيباك بتنظيم خلايا العمل الصهيونية وتدريب الكوادر الطلابية وتزويدها بكل المعلومات التي تحتاجها لتبرير مواقف اسرائيل ودحض الحجج العربية. ومن أجل تحقيق أهدافها تلك اتجهت إيباك في عام ١٩٨٠ إلى بدء «برنامج تنمية القيادات السياسية» لتربية وتدريب القيادات الطلابية للعمل في الجامعات الأمريكية.

وتقول تقاريرها بأنها قامت خلال السنوات الثلاث الأخيرة بعقد ٣٥٠ ندوة تدريب طلابية في ٣٥٠ جامعة أمريكية تقع في ٥٠ ولاية، شارك فيها أكثر من ٥٠٠٠ طالب. ولقد اشتمل برنامج الندوات تلك على تزويد الطلبة بالمعلومات عن اسرائيل ومواقفها، وتدريبهم على الدفاع عن أهدافها ومطالبها ومواجهة مواقف ومطالب القوى المناوئة لها والمؤيدة للعرب ولحقوق الشعب الفلسطيني. وتقوم إيباك في هذا المجال أيضا بجمع المعلومات عن كافة المتحدثين الرئيسيين الذين يحاضرون في الجامعات دفاعا عن الحقوق الفلسطينية لاستخدامها في رسم الخطط القادرة على مواجهة المحاضر واحراجه وذلك من خلال تزويد الطلبة بالمعلومات عن الأسئلة التي يحسن الإجابة عليها لتجنبها والأسئلة التي تحرجه للتركيز عليها والنقاط الأساسية التي يكررها حيث تقوم القوى الصهيونية أحيانا بتوزيع البيانات التي تحاول تفريغ محاضرته والتشكيك في مصداقيته قبل وصوله.

وفي يوم ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر ١٩٨٤)، وهو ذكرى قرار هيئة الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، قامت القوى الصهيونية في الجامعات الأمريكية بنشر اعلانات سياسية تؤكد دعم أمريكا المطلق لاسرائيل وقعها ١٣ ألف طالب ونشرت في ٧٠ جريدة جامعية. وكما تقول معلومات إيباك إن غالبية الطلبة الذين وقعوا تلك البيانات كانوا يعلنون عن دعمهم لاسرائيل وموقفهم الايجابي من الدعم الأمريكي لها ولأول مرة.[٢٣]

إن القوى الصهيونية في أمريكا وهي تقوم بحشد قوى اليهود والضغط على المسؤولين السياسيين وشراء ضمائر رجال الاعلام والكونغرس، تقوم في الوقت نفسه باستخدام كافة السبل المشروعة لكبت المعارضة والتشكيك في مصداقيتها وإحباط قدرتها على العمل بفاعلية. ولذلك قالت مجلة «تايمز» الأمريكية بأن دعم الجالية اليهودية في أمريكا لاسرائيل يخلق انطباعا قويا بأن ساسة واشنطن لا يتصرفون على أساس مصلحة أمريكا الوطنية وإنما خوفا من السوط اليهودي.[٢٤]

وانطلاقاً من تصميم الصهيونية على كبت المعارضة مهما كانت أهدافها قامت بنشر كتيب بأسماء الاساتذة الذين يدرّسون في الجامعات ويتعاطفون مع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، والتنديد بالمنظمات والجمعيات العربية ـ الأمريكية وبنشاطاتها المؤيدة لوجهة النظر العربية. كما تقوم وباستمرار بالتشكيك في مصداقية ونوايا كل المعارضين لوجهة النظر الاسرائيلية من رجال فكر واعلام وسياسة ورجال كونغرس والادعاء بأن مواقفهم تنبع من كراهية لليهود ومعاداة للسامية.

أما بالنسبة لليهود الأمريكيين فإن الصهيونية العالمية ترفض السماح لهم بممارسة حق النقد

لأي من سياسات اسرائيل وتحرم عليهم ربط قضية الدعم لها بأي من مواقفها السياسية. ولذلك قامت الصهيونية من خلال تنظيماتها واعلامها بربط قضية الدعم الأمريكي واليهودي لاسرائيل بقضية وجود الكيان الصهيوني، وقضية تمسك اسرائيل بالضفة الغربية وقطاع غزة والجولان بأمن ذلك الكيان وقدرته على الدفاع عن نفسه في وجه الاعتداءات والعداءات العربية. وهكذا صورت الصهيونية العالمية نقاش قضية الدعم الأمريكي لاسرائيل باعتباره عملية تشكيك في حقها في الوجود، كما صورت نقاش قضية الانسحاب من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ باعتباره تشكيكاً في حقها في الدفاع عن وجودها. ولذلك اتجه بيغن وغيره من زعماء اسرائيل إلى الادعاء بأن نقد المواقف والممارسات الاسرائيلية في «الأراضي المحتلة» هو عمل لاسامي حتى ولو صدر عن اليهود أنفسهم.

إن قدرة الصهيونية العالمية على كبت الفكر المناوىء لاسرائيل في الساحة الأمريكية بلغت حدّا كبيرا جعلها تتجاوز ما يمارس من كبت لمثل تلك المواقف والأفكار في الساحة الاسرائيلية. إذ على الرغم من معرفة كل وكالات الأنباء ومؤسسات الاعلام الرئيسة في أمريكا بقضية نقل يهود الفلاشا من السودان إلى اسرائيل في أواخر العام الماضي، فإن أياً منها لم يجرؤ على نشر ذلك الخبر إلا بعد قيام الجرائد اليهودية بنشره.

وعلى الرغم من قيام مؤسسات استطلاع الرأي العام في أمريكا كمؤسسة جالوب وهارس بإجراء الدراسات عندما يكون التكليف من مؤسسات صهيونية، فإنها ترفض إجراء تلك الدراسات لحساب مؤسسات غير متعاطفة مع وجهة النظر الاسرائيلية. وفي شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٤ الماضي قام معهد جالوب في اسرائيل بإجراء استطلاع للرأي العام الاسرائيلي حول موقفه من مبدأ السلام مع العرب وقضية المعونات الأمريكية لاسرائيل، بينما رفض معهد جالوب وهارس في أمريكا القيام باستطلاع مشابه وبتكليف من نفس المؤسسة الأمريكية، وهي مركز الدراسات والنشر في واشنطن.

إن اتجاه العرب إلى القبول بحل سلمي للقضية الفلسطينية يقوم على أساس الاعتراف بإسرائيل ضمن حدود عام ١٩٦٧ ومنح الفلسطينيين حقهم في تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، شكل تحديا حقيقيا لادعاءات اسرائيل السلمية ورغبتها في العيش بسلام وأمان مع جيرانها العرب. ودون رفض مبدأ الانسحاب بشكل واضح قامت الدعاية الصهيونية بطرح ما يسمى «بالبديل الأردني» والتركيز على ما يسمى «بالاحتياجات الأمنية». وبينما تهدف إثارة «البديل الأردني» إلى القول بأن فلسطين هي الأردن، وأن ما يسمى بالدولة الأردنية ليس في الواقع سوى تسمية مبطنة للدولة الفلسطينية، تهدف إثارة «الاحتياجات الأمنية» إلى القول بأن متطلبات أمن وبقاء اسرائيل تستوجب الاحتفاظ بالضفة الغربية وقطاع غزة والجولان.

ويبدو أن الحاجة إلى إبراز ما يسمى بالاحتياجات الأمنية دفعت الحركة الصهيونية إلى تنشيط إحدى قوى الضغط الصهيونية المسماة «أمريكيون من أجل اسرائيل آمنة». ولقد قامت تلك المنظمة بإصدار كتيب بعنوان «نحو سياسة أمريكية جديدة في الشرق الأوسط» تطالب فيه

برفض مبادرة ريغان وتعلن تأييدها الكامل لاحتفاظ اسرائيل بالاراضي التي ما زالت تحتلها منذ عام ١٩٦٧، باعتبار ذلك ضرورة أمن استراتيجية. وفي الوقت نفسه اتجهت تلك المنظمة إلى العمل مع المحافظين من رجال الكونغرس أمثال جيمس هلمز، وهو السناتور الجمهوري الذي ربح معركة الانتخابات الأخيرة في نورث كارولينا برغم قيام قوى الضغط الصهيونية بدعم منافسة من الحزب الديموقراطي. وتقول تلك المنظمة عن هلمز والذي أعلن أخيرا أنه يؤيد سياسة اسرائيل التوسعية كل التأييد، أنه على استعداد لمضاعفة المعونات الأمريكية لاسرائيل على شرط دخولها ضمن ميزانية الدفاع باعتبارها مخصصات أمنية.[٢٥]

أما فيما يتعلق بـ «الخيار الأردني» فإن الدعاية الصهيونية أخذت تقول بأن بريطانيا اقتطعت في عام ١٩٢١ حوالي ٧٦ بالمائة من أراضي فلسطين، وهي الجزء الواقع شرقي النهر، وأطلقت عليه اسم «شرق الأردن» ونصبت الأمير عبدالله حاكما عليه. أما الجزء المتبقي ومقداره ٢٤ بالمائة فقد قسم فيما بعد إلى قسمين، القسم الأكبر ونسبته ١٧ بالمائة أقيمت عليه دولة اسرائيل في عام ١٩٤٨ والجزء الأصغر ونسبته ٧ بالمائة (الضفة الغربية وقطاع غزة) قامت الحكومة الأردنية والحكومة المصرية باحتلاله حتى عام ١٩٦٧. وتقول الدعاية الصهيونية إن تشرشل أجاب عندما سئل عن سبب قيامه بتقسيم فلسطين وتنصيب الأمير عبدالله حاكما على ثلاثة أرباعها ـ بقوله ان بريطانيا وعدت اليهود بوطن قومي في فلسطين في عام ١٩١٧ (وعد بلفور) وأنه، أي تشرشل أراد أن يحتفظ بجزء من فلسطين لعرب فلسطين. وهذا يعني على حد ادعاءات الصهيونية، أن بريطانيا قامت فعلا بتقسيم فلسطين بين عربها ويهودها في عام ١٩٢١ حيث منحت اليهود الجزء الأصغر وهو الجزء الواقع غربي نهر الأردن ومنحت العرب الجزء الأكبر وهو الجزء الواقع شرقي الأردن.[٢٦]

وفي حوالي منتصف شهر نيسان ١٩٨٥ صرح أرييل شارون في مقابلة صحفية بأنه لا يعترف بنظام الحكم في الأردن وأنه يأمل أن يقوم اليهود باستيطان الأردن في المستقبل القريب. ومن أجل تحقيق هدفه ذلك قال شارون بأنه ينوي ترشيح نفسه لمنصب رئيس الوزراء في اسرائيل في عام ١٩٨٨.

ومن الجدير بالذكر هنا أن دعوة شارون هذه ودعوات كاهانا الرامية إلى ترحيل كافة العرب من فلسطين تحظى بدعم أقوى المنظمات الدينية في أمريكا في الوقت الحاضر وهي منظمة ما يسمى «بالأغلبية الخلقية» بقيادة جيري فولول. وتحاول هذه المنظمة مساعدة اليهود بكافة السبل الممكنة لاقامة «دولة اسرائيل» ضمن الحدود التي يدّعون ورود ذكرها في كتبهم المقدسة، وذلك من أجل التمهيد والاسراع في عودة المسيح المنتظرة. لذلك كان فولول أحد الشخصيات الأمريكية المهمة التي رافقت نائب رئيس الجمهورية الأمريكي جورج بوش في رحلته إلى السودان في شهر آذار الماضي والمساهمة في إتمام الترتيبات الخاصة بترحيل الدفعة الثانية من يهود الفلاشا إلى فلسطين.

إلا أن كون المسيح، وعلى حد ادعاءات أتباع فولول، سيقوم بالقضاء على دولة اسرائيل بعد عودته قاد الكثيرين من اليهود، وبخاصة المناوئين للصهيونية منهم، إلى رفض منطق فولول واعتبار تصرفاته مخالفة للأخلاقيات الانسانية ونابعة عن مواقف معادية للسامية هدفها تجميع

اليهود في اسرائيل تمهيدا لعودة المسيح والقضاء عليهم.(٢٧) أما القيادة الاسرائيلية فقد اتجهت إلى التعاون مع فولول وحثه على تقديم أقصى ما يستطيع من مساعدات اقتصادية وسياسية للكيان الصهيوني دون أدنى اعتبار لغاياته وأهدافه بعيدة المدى. إذ أن كون الصهيونية حركة سياسية استيطانية جعلها تستخدم الدين لتحقيق أهدافها التوسعية وتبرير ممارساتها العنصرية باعتبار أن الغاية تبرر الواسطة حتى ولو كانت الواسطة إثارة اللاسامية.

الخلاصة

عندما قرر مؤسسو الحركة الصهيونية إقامة دولة يهودية في فلسطين كانت الدولة المعنية بالنسبة لغالبيتهم أداة لتخليص اليهود من الاضطهاد والتفرقة العنصرية وإطارا لممارسة حقوقهم الانسانية. إلا أن زعماء تلك الحركة سرعان ما أدركوا أن إقامة دولة يهودية في فلسطين كانت تتطلب اقتلاع شعب كامل من جذوره وارتكاب كافة الجرائم بحقه. ولذلك اتجهت القيادة الصهيونية إلى بلورة مقولات اعلامية تقوم على تبرير احتلالها لأرض فلسطين وتقول بحق اليهود الالهي والتاريخي في تلك الأرض. وفي الوقت نفسه اتجهت إلى إنكار وجود شعب فلسطين وإلى الادعاء بأنها دولة ديمقراطية صغيرة تحاول العيش بأمان وسلام مع جيرانها العرب الذين يناصبونها الكراهية والعداء.

وبعد وصول ائتلاف الليكود إلى الحكم أصبحت الدولة بالنسبة للقيادة الاسرائيلية هدفا في حد ذاته ومخلوقا كريها يحاول تكريس نفسه واستمرار نموه من خلال التهام المزيد من الأراضي العربية التي تحيط به وتدمير القيم والأعراف الدولية التي تكبل حركته وقتل وتشريد وإرهاب ما يعترض طريقه من بشر. ولذلك أصبح على القيادة الصهيونية تعديل بعض مقولات اعلامها وتبديل بعضها الآخر لتكون أكثر ملاءمة للدفاع عن الوجه القبيح للدولة الاسرائيلية وأقدر على تبرير سياستها التوسعية وممارساتها غير الانسانية. ولذا اتجهت إلى الادعاء بأن فلسطين كانت وعلى مر العصور مجتمعا يهوديا وأن العرب الذين كانوا يعيشون فيها في عام ١٩٤٨ كانوا أقلية وأن معظمهم هاجروا من الدول العربية المجاورة بحثا عن فرص أفضل للعيش والعمل. ولما كانت الأردن قبل عام ١٩٢١ جزءا من فلسطين فإن تجزئتها من قبل الانتداب البريطاني في ذلك العام جعل شرق النهر الجزء العربي من فلسطين وغرب النهر الجزء اليهودي من فلسطين. ولما كانت اسرائيل تعيش في بحر من العداء العربي، وأنها تمثل قاعدة متقدمة للحضارة الغربية وأداة من أدوات صراعها ضد الشيوعية، فإنها بحاجة إلى استمرار دعم أمريكا لها وتعميق تحالفها معها.

إن ادراك غالبية الاسرائيليين لما أوقعته الصهيونية من ظلم بشعب فلسطين منذ عام ١٩٤٧ وحتى الآن يجعلها تعيش حالة من القلق النفسي بسبب ظلمها للغير من ناحية، والخوف على المصير إذا حصل الفلسطينيون على حقوقهم من ناحية ثانية. إذ أن الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم من المؤكد أن يمنحهم فرصة إقامة دولتهم المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ويمكنهم من كشف حقيقة اسرائيل ككيان عنصري استعماري استيطاني هدفه تكريس التخلف وفرض

التجزئة على الأرض العربية. ولذلك قال اسحق رابين وزير الدفاع الاسرائيلي وأحد رؤساء الوزارات السابقين إن رفض اسرائيل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية لا يعود إلى طبيعة المنظمة أو أعمالها وإنما إلى كون الاعتراف بها سيقود إلى التفاوض معها وإرجاع الضفة الغربية وقطاع غزة لإقامة دولة فلسطينية عليها.[٢٨]

ولذا فإن قضية الانسحاب من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة لا تنظر إليها القيادات الصهيونية كقضية أمنية كما تدعي ولكن كقضية وجود مصيرية. إذ أن كون الفلسطيني نقيض الاسرائيلي يجعل الوجود الفلسطيني في حالة قيامه يصطدم مع الوجود الاسرائيلي ويقود إلى تصفيته في المدى الطويل.

وبينما يرفض الاسرائيليون مبدأ الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، يستمرون في العمل على تكريس وجودهم في الضفة والقطاع والجولان. أما مغازلة الدول العربية والمشاريع السلمية فهدفها إلهاء العرب بينما تنتهي عملية التهام تلك الأراضي وتثبيت علاقة التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية بحيث يصبح خيار العرب إما حربا جديدة يكونون فيها الطرف الضعيف أو القبول بالأمر الواقع وبما يترتب عليه من تصفية لعنصر الازعاج الفلسطيني.

إن العمل الاعلامي يعتبر من أهم الأعمال في العصر الحديث وذلك لأنه يمكن من خلاله كسب العديد من الأصدقاء واهدار الكثير من مصداقية الأعداء وخوض المعارك النفسية قبل المعارك الحربية. وبسبب أهمية أمريكا وأهمية الاعلام الأمريكي في توجيه الرأي العام والتأثير في سياسات وتوجهات الدولة الداخلية والخارجية اتجهت الصهيونية إلى محاولة السيطرة على العملية الاعلامية وأجهزتها الرئيسة. وبسبب غياب العرب شبه الكامل عن الساحة الأمريكية استطاعت اسرائيل والصهيونية تحقيق أهدافها دون مواجهة تحديات عربية.

ولما كان الاعلام الأمريكي هو أهم إعلام في عالم اليوم، بل الاعلام الوحيد الذي يتمتع بالمصداقية والقدرة على توجيه السياسات والمواقف، فإن تمكن اسرائيل من توجيهه جعل في مقدورها السيطرة على بعض أهم قنوات الاتصال في العالم وبالتالي مكنها من صياغة الرسالة التي تحملها تلك القنوات إلى مختلف دوله وشعوبه. وبسبب اهتمام الإعلام الأمريكي بقضايا الشرق الأوسط أصبح العالم كله، بما في ذلك الشعوب العربية وغير العربية التي تعيش في الشرق الأوسط، تتأثر بكيفية صياغة أجهزة الاعلام الأمريكية لأخبار بلادهم وتطورات قضاياهم. وبسبب أهمية ذلك الاعلام وتأثره الكبير بوجهة النظر الصهيونية، أصبح يقوم بنشر الأخبار أحيانا وبصياغتها وخلقها أحيانا أخرى مما جعله يلعب دورا أساسيا في توجيه السياسات والمواقف العربية.

وفي كل أعمالها اتجهت الصهيونية العالمية إلى اتباع أسلوب العمل غير المباشر وذلك من خلال إقامة الجمعيات ومنظمات العمل السياسي التي تمثل وجهة نظرها وتعمل على تحقيق أهدافها. إذ بينما أمكن تحديد ٥٥ منظمة عاملة في مجال تمويل الحملات الانتخابية فإنه لا توجد أي

منها تحمل اسم اسرائيل أو حتى اليهود أو تدعي بأنها تنطق باسمهم، وبينما توجد مئات المجلات والجرائد الأمريكية التي تحمل رسالة اسرائيل فإنه لا توجد في أمريكا ـ على حد معرفتي ـ أية مجلة اسرائيلية.

وفي الوقت نفسه، قامت الصهيونية بإقناع يهود أمريكا بأن دعمهم لاسرائيل هو تأمين لمستقبلهم ومستقبل أولادهم وأحفادهم من بعدهم وأن الدفاع عن مصالحها هو الدفاع عن مراكزهم داخل المجتمع الأمريكي. وفي المقابل قام هؤلاء بطرح موضوع الدفاع عن اسرائيل واستمرار الدعم الأمريكي غير المحدود لها باعتباره دفاعا عن قيم الحضارة الغربية والمصالح الحيوية الأمريكية في ذلك الجزء الاستراتيجي من العالم المسمى بالشرق الأوسط. ومن أجل مساعدة هؤلاء على القيام بمهامهم اتجهت القيادة الصهيونية إلى تنظيمهم وتدريبهم وتمويلهم وتمكينهم من الحصول على أكبر قدر ممكن من المصداقية اعلاميا وسياسيا وثقافيا واجتماعيا، داخل المجتمع الأمريكي والدولي.

وفوق ذلك كله، اتجهت المنظمات الصهيونية، ومنذ البداية، إلى دراسة نظم الحياة الأمريكية وبشكل خاص نظمها السياسية والاعلامية، ومن ثم قامت برسم خطة تسللها إلى مراكز القوى تدريجيا وذلك من أجل إحكام السيطرة على تلك النظم وتوجيهها الوجهة التي تخدم أهدافها.

وفي المقابل جاء العرب إلى أمريكا دون معرفة حقيقية بنظم الحياة الأمريكية ودون محاولة منظمة لفهمها، ودون خطة أو تصور أو حتى إحساس بضرورة استغلالها. وفي الوقت نفسه، اتجه المسؤولون العرب إلى إهمال الجالية العربية بدلا من الاهتمام بها وإلى إضعاف مصداقيتها بدلا من زيادتها وإلى التغاضي عن دورها بدلا من العمل على تقويته وتعزيزه.

إن مأساة فشل الإعلام العربي في أمريكا لا تعود أساسا إلى عبقرية الاعلام الصهيوني وإنما نتيجة لرفض العقل العربي التحرر من أطر العمل الفردية والقبلية ورفض النفس العربية الانعتاق من عقدة النقص تجاه الأجنبي، ورفض المسلكية العربية تحسس كيفية اختراق نظم الحياة التي تحيط بها ورفض المؤسسات الحكومية العربية إدراك معنى أهمية العملية الاعلامية على الساحة الأمريكية.

الهوامش والمراجع

(١) «Is There A Jewish Foreign Policy?» **Time Magazine,** March, 16, 1970, p. 15.

(٢) المرجع السابق.

(٣) د. محمد عبدالعزيز ربيع، الاعلام العربي في الخارج، **شؤون عربية،** عدد (٣٨)

(٤) راجع: Muhammad Hallaj, «From Time Immemorial: The Surrection of a Myth», **The Link**, Vol. 18, No. 1, January-March, 1985.

(٥) «When Jews Lose a Tolerance for Dissent», **The Washington Post**, september 26, 1982, P. B4.

(٦) «Ezer Weizman on The Peace Process», **Israel Press Briefs**, International Center for Peace in the Middle East. No. 30, Dec. 1983.

(٧) Daniel Pipes, «The Media and the Middle East», **Commentary**, June, 1984, p. 29.

(٨) المرجع السابق ص٣٠

(٩) William G. Oxtoby, «What is the Christian Stake in the Jewish State», **Presbyterian Life.**

(١٠) Walter Reich, «A Stranger in My House: Jews and Arabs in the West Bank», **The Atlantic Monthly**, June 1984, pp. 54-90.

(١١) المرجع السابق.

(١٢) راجع المرجع رقم (٤).

(١٣) Benjamin Beit-Hallahmi, «Israel's Global Ambitions», **New York Times**, January 6, 1983, p. A27.

(١٤) جاء ذلك في خطاب ألقاه الرئيس ريغان يوم ١٩٨٤/٩/٦ أمام جمعية بناي بريث الصهيونية، وذلك أثناء حملة انتخابات الرئاسة الأخيرة.

(١٥) W. Seth Carus, «Israel and The U.S. Navy», **American-Israel Public Affairs Committee**, 1983, p. 15.

(١٦) تصريح للرئيس السابق كارتر أثناء مقابلة تلفزيونية مع مقدم برنامج يوم ١٩٨٥/٤/١٩.

(١٧) **PACS and Lobbies**, Vol. VI, No. 4, February 20, 1985, pp. 1-3.

(١٨) **New York Times**, December 18, 1983.

(١٩) **The Near East Report**, February 25, 1985.

(٢٠) **The Near East Report**, January 7, 1985.

(٢١) المرجع رقم (١٨)، أيضا انظر **The Near East Report**, December 31, 1984.

(٢٢) AIPAC Letter to Members, December, 1984.

(٢٣) **The Near East Report**, December 24, 1984.

(٢٤) راجع المرجع رقم (١).

(٢٥) **The Washington Report on Middle East Affairs**, February 25, 1985.

(٢٦) راجع المراجع رقم (٤) و(١٠) و(٢١).

(٢٧) جاء ذلك ضمن محاضرة ألقتها الاستاذة الجامعية اليهودية Sheryl Rubenberg في سالت ليك سيتي، في ولاية يوتا يوم ١٩٨٥/٣/٢٩.

(٢٨) Norman Rathfield, «Paths to Peace», **Changing Attitudes**, (Australia), October 1984.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٥ ـ العدد ١ ـ ربيع ١٩٨٧ (الصفحات من ٢٩١ ـ ٢٩٨)

معنى السياسة
بين عبدالملك بن مروان ووليم ويلش
الاستاذ الامريكي المعاصر

سعد ابو ديه
كلية العلوم الانسانية ـ جامعة اليرموك/اربد

هل هي مصادفة محضة ان نرى استاذا امريكيا يعرف السياسة تعريفا مشابها لتعريف الخليفة الأموي عبدالملك بن مروان. وهل كان عبدالملك الذي عاش قبل أربعة عشر قرنا عالما سياسيا حتى يعرفها تعريفا لا يتغير عبر عشرات القرون ويسبق أساتذة الجامعات في استنباط كنه السياسات والعلاقات بين الحكام والمحكومين . . . ؟

الهدف من هذه الورقة الربط بين مفهومين للسياسة: مفهوم عربي قديم ومفهوم أمريكي حديث. وتسلط هذه الورقة الضوء على المفهوم القديم وكيف سبق رجل مثل عبدالملك لم يدخل جامعات ولم يشاهد التعقيدات السياسية الحديثة سبق غيره في استنباط مفهوم السياسة.

مقـــدمة:

يعرف «لسان العرب» السياسة بأنها القيام على الشيء بما يصلحه، والسياسة فعل السائس وهو يسوس الدواب اذا قام عليها وراضها والوالي يسوس رعيته[1].

ويقول الصحاح بأن السوس: الأصل والطبع والخلق والسجية، يقال: الفصاحة من سوسه أي من طبعه.[2]

وللسياسة تعريفات عديدة يضيق المجال عن سردها هنا سواء كانت عربية أو أجنبية، ونخلص من معظم التعاريف إلى أن علم السياسة موضوعه الدول، ومظهر الدول هو السلطة. وكيان الحكومة في مجتمع معين هو الشعب وتنظيم العلاقة بين السلطة وبين الشعب.

نحن لسنا بصدد تلخيص تعاريف ولا عرض المعنى وانما بصدد العلاقة بين تعريف للسياسة ورد على لسان خليفة عربي قبل ١٤٠٠ سنة وبين تعريف حديث ورد على لسان استاذ امريكي. حيث نلاحظ ان الاستاذ الامريكي «ويلش» مدرس السياسة في جامعة «ايوا» الامريكية يعرف السياسة تعريفا مشابها لتعريف عربي قديم ورد على لسان خليفة اموي مما يدل على أن الخليفة الأموي سبق الاستاذ الامريكي بأربعة عشر قرنا في تعريف مفهوم السياسة.

هل معنى السياسة في غابر الوقت لم يختلف عن معناها اليوم؟ أو بالاحرى فان معنى السياسة الذي يتردد اليوم ووفي الجامعات الامريكية هو مشابه لمعنى من معاني السياسة القديمة ورد عند العرب الأوائل امثال عبدالملك بن مروان. وهذا ما نحن بصدده الآن. حيث نلاحظ أن الاستاذ الامريكي ويلش قد عرف السياسة اليوم بأنها تأثير (Influence). والواقع ان الخليفة الأموي عبدالملك بن مروان قد سبقه في الحديث عن موضوع التأثير كمعنى من معاني السياسة، والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن فوراً هل تأثر الأمريكي ويلش بكلام عبدالملك بن مروان. الواقع انه ليس هناك ما يفيد بأن الامريكي ويلش[٣] قد تأثر بعبد الملك بن مروان وان الموضوع هو مصادفة بحتة. وهذا يقودنا للقول بأن السياسة لها معنى معين لم يتغير عبر أكثر من أربعة عشر قرنا من الزمان . .

ما هي معاني السياسة عند العرب؟:

قبل ان نتطرق لموضوع عبدالملك بن مروان وتعريفه للسياسة نتحدث عن معاني السياسة عند العرب ونبين اين يقع التعريف الذي ورد على لسان عبدالملك بن مروان.

يمكن ان ندرج الاستعمالات التالية[٤] للسياسة عند العرب عبر العصور الطويلة:

أ ـ الاستعمال الأول ورد على لسان الشاعرة المخضرمة المعروفة باسم الخنساء حيث استعملت السياسة ومشتقاتها بمعنى الدفاع. تقول الخنساء واصفة قومها:

ومعاصم للهالكين وساسة قوم محاشد

حيث تصف الخنساء قومها بأنهم مدافعون ويمكن ان نعتبر هذا أقدم استعمال لاستعمالات كلمة سياسة في اللغة العربية.

ب ـ الاستعمال الثاني لكلمة سياسة ورد في فترة زمنية لاحقة للعصر الجاهلي. حيث ورد استعمال كلمة سياسة في الحديث النبوي الشريف يقول (ﷺ) :

«كان بنو اسرائيل يسوسهم انبياؤهم»

وهذا الاستعمال يعني ان انبياء بني اسرائيل كانون يحكمونهم. وهذا يفيد بأن السياسة استعملت هنا كي تعبر عن معنى الحكم.

ويجدر بنا هنا ان نلاحظ ملاحظة هامة جدا هي أن كلمة سياسة قد استعملت في العصر الاسلامي لتعبر عن معنى الحكم . وهذا كان فقط في السنة النبوية الشريفة، إذ أن القرآن الكريم لم يتطرق الى كلمة سياسة مطلقا، وأن الآيات القرآنية قد خلت من كلمة سياسة، وإذ تطرق القرآن الكريم لموضوع السياسة فإنه أورد كلمة «أمر» بدلا من سياسة وكلمة أمر تعني «حكم» ايضا والآيات القرآنية كثيرة مثلا:
«وشاورهم في الأمر»
«وأمرهم شورى بينهم»
«واطيعوا الله ورسوله وأولي الامر منكم»

وهكذا رأينا أن القرآن الكريم اورد كلمة امر بدلا من سياسة حتى يعبر عن مفهوم الحكم، وان السنة النبوية ورد فيها كلمة سياسة (او مشتقاتها) وعبر هذا المنطوق عن مفهوم الحكم على النحو الذي ذكر في الحديث النبوي الشريف[٥].

جـ ـ الاستعمال الثالث: المعاملة وهو استعمال معاوية بن ابي سفيان:

هذا الاستعمال الذي ورد على لسان خلفاء بني أمية ومنهم معاوية بن أبي سفيان او احد ولاته وهو زياد بن ابيه وكلاهما من دهاة العرب والساسة الافذاذ او استعمال عبدالملك بن مروان وهو ما نحن بصدد الحديث عنه.
استعمال معاوية: استعملها معاوية بن أبي سفيان بمعنى المعاملة حيث وردت قصة يتضمن مفهومها ان كلمة السياسة قد استخدمت لتعبر عن مفهوم المعاملة[٦].

قال زياد بن أبيه:

«ما غلبني معاوية في شيء من امر السياسة الا في شيء واحد وذلك انني استعملت رجلا على دست ميسان فكسر الخراج ولحق بمعاوية فكتبت اليه أسأله ان يبعثه الى فكتب الي:

بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد فانه ليس ينبغي لمثلي ومثلك ان نسوس الناس جميعا بسياسة واحدة ان نشتد جميعا فنخرجهم او نلين جميعا فنمرجهم ولكن تكون انت الى الفظاظة والغلظة واكون انا الى الرأفة والرحمة فاذا هرب هارب من باب وجد بابا فدخل منه والسلام»[٧].

وهكذا نلاحظ ان السياسة قد استخدمت هنا لتعبر عن مفهوم «المعاملة» ورأينا ان زياد بن ابيه قد قبل نصيحة معاوية بن ابي سفيان وكلا الرجلين داهية من دهاة العرب. والنصيحة تتلخص بأن لا يعاملا الناس معاملة واحدة، بل يكون

احدهما شديدا ويكون الآخر لينا، وفي كل طريقة محذور وفي الطريقتين معا نجاة وخلاص وفق حكم وسياسة، وهذا يذكرنا بالقول المأثور «لا تكن يابسا فتكسر ولا تكن لينا فتعصر».

د ـ الاستعمال الرابع: التأثير والقيادة والحلم وهو استعمال عبدالملك بن مروان في قصته مع ابنه الوليد عندما سأله عن معنى السياسة:

سأل الوليد بن عبدالملك والده الخليفة عبدالملك بن مروان عن السياسة حيث يقول «يا أبت ما السياسة»؟ قال «هيبة الخاصة مع صدق محبتها واقتياد قلوب العامة بالانصاف لها واحتمال هفوات الصنائع فان شكرها أقرب للأيدي منها». وفي هذا الاستعمال الذي ورد على لسان الخليفة الأموي عبدالملك بن مروان نلاحظ أن هناك مفهوما جديدا يختلف عن المفاهيم السابقة وهي الدفاع والمعاملة والحكم ذلك أن المفهوم الجديد هو التأثير والقيادة والحلم. وبعد أربعة عشر قرنا يأتي استاذ امريكي في مكان آخر من العالم غير آسيا وغير الشرق العربي يأتي ليذكر التأثير كمعنى من معاني السياسة. وفي الصفحات التالية سوف نناقش تشابه آراء الاستاذ الامريكي ويلش مع الخليفة الأموي «عبدالملك بن مروان» في التركيز على التأثير كمعنى من معاني السياسة.

هـ ـ الاستعمال الخامس: التربية والترويض وهو استعمال ابن المقفع: وقبل ان نعقد تلك المقارنة سوف نحلل معنى آخر من معاني السياسة في العصر العباسي حيث ورد استعمال لكلمة سياسة في كتاب «كليلة ودمنة». يقول ابن المقفع على لسان دبشليم موجها الخطاب لبيدبا:

«احببت ان تضع لي كتابا بليغاً تفرغ فيه عقلك: يكون ظاهره سياسة العامة وتأدبها وباطنه اخلاق الملوك وسياستها للرعية على طاعة الملك وخدمته فيسقط بذلك عني وعنهم كثير مما نحتاج اليه في معاناة الملك وأريد ان يبقى لي هذا الكتاب بعدي ذكرا على غابر الدهور»[٨].

الفرق بين تعريف عبدالملك بن مروان وتعريف ويلش

عرف ويلش السياسة بأنها فعالية استخدام الموارد الطبيعية وغير الطبيعية والتأثير والقيادة واتخاذ القرارات في المؤسسات الحكومية والمنظمات والمؤسسات الاخرى.

يتضح لنا من التعريف السابق بأن ويلش يركز على عناصر معينة هي:
أ ـ فعالية استخدام الموارد والقدرة على تعبئتها.
ب ـ اتخاذ القرارات
جـ ـ التأثير: Influence وهذا يشابه تعريف عبدالملك بن مروان .
د ـ القيادة: وهذا يشابه تعريف عبدالملك بن مروان.

بمعنى ان العنصرين التأثير والقيادة قد أشار اليهما سابقا عبدالملك بن مروان وذكر هذين العنصرين في تعريف السياسة قبل ان يذكرهما ويلش بألف واربعمائة سنة.

ولقد ميز ويلش بين التأثير وبين القوة بحيث يمكن أن نشير لما يلي:

يقول ويلش بأن السلوك الصراعي بين الدول يعود لقلة الموارد اولا ويعود ايضا لاختلاف الثقافة فالموارد في العالم قليلة واذا اضفنا لعنصر قلة الموارد عنصرا آخر مثل الاختلاف في الثقافة فان السلوك الصراعي سوف يزداد.

وبعد أن يبين أسباب السلوك الصراعي فانه يتطرق لموضوع الفرق بين التأثير والقوة حيث يعرف القوة بما يلي: [٩]

القوة: مقدرة دولة (أ) على جعل دولة أخرى مثل (ب) تعمل شيئا معينا تريده دولة (أ) سواء كانت دولة (ب) راغبة في عمل ذلك الشيء او غير راغبة وذلك باستخدام التهديد والعقوبات.
وهذه العلاقة بين الطرفين الناتجة عن مقدرة (أ) على استخدام القوة ضد (ب) هي علاقة قوة تفرضها (أ) على (ب).

التأثير: هو مقدرة دولة (أ) على جعل دولة (ب) تنفذ ما تريده دولة (أ) بدون عقوبات وبدون تهديد بغض النظر عن رغبة (ب) سواء أرادت أن تعمل ذلك الشيء ام لم ترد.

وهذا هو التأثير في نظر ويلش ورأينا أنه يختلف عن القوة من حيث إنه لا يستخدم التهديدات ولا العقوبات.

«التأثير» عند عبدالملك:

لاحظنا ان عبدالملك بن مروان ركز في تعريف «السياسة» على التأثير وركز على موضوع البطانة. ذلك أن صانع القرار على رأس قمة الهرم بعيد عن المعلومات التفصيلية التي تصف البيئة الخارجية وأنه أسير المستشارين والاجراءات البيروقراطية فمثلا من ١٣٠٠ برقية تصل إلى زعيم من زعماء العالم كالرئيس الامريكي فان الرئيس يقرأ ٢٠ برقية أي ٢٪ فقط تقريبا. ولقد ناقش هذا الموضوع جوزيف فرانكل. وان المعلومات هذه قد لا يصل منها الا ما يريده المساعدون. ويشير «هولستي» للموضوع نفسه وأنّ صانع القرار يتأثر كثيرا، مهما كانت شخصيته قوية، يتأثر بالمحيطين به. [١٠]

ولقد ركز عبدالملك بن مروان وحصر الموضوع بتأثير صانع القرار في أعلى قمة الهرم على الخاصة وهي الدائرة الداخلية المحيطة بصانع القرار المعروفة بالبطانة.

ولقد حدد عبدالملك تأثير صانع القرار على البطانة بالهيبة واستمراريتها من جهة ومن جهة اخرى صدق مودتها وهذا شيء صعب جدا. فالبطانة الصالحة لا تحجب المعلومات عن صانع القرار وتوصل اليه المعلومات التي يجب أن تصل وليست المعلومات التي يريد أن يسمعها هو، او المعلومات التي تعتقد البطانة بأنه يريد سماعها.

القيادة:

تطرق عبدالملك لموضوع القيادة وتطرق ويلش ايضا للموضوع نفسه. ويرى ويلش ان الافراد عندما يريدون تحقيق اهدافهم ورغباتهم والحصول على الموارد فانهم يحتاجون لقيادة. ذلك أن أي منظمة تسعى لتحقيق هدف معين لابد أن يكون لها قيادة لتحقيق أهدافها وعلى ذلك فان ويلش يعرف القيادة بأنها:

«هي المقدرة على تعبئة الموارد البشرية لتحقيق أهداف معينة، وأنها علاقات بين الأفراد، وروابط بين القادة وغير القادة، وهكذا فان مثلها مثل القوة والتأثير».

ولقد حدد عبدالملك بن مروان في تعريفه السابق لمعنى السياسة بأن القيادة ترتكز على مبدأ العدالة والانصاف للرعية التي أشار اليها بالعامة وان الرعية تريد أول ما تريد حاكما عادلا وأن العدل أساس الملك وأن مبدأ العدالة والانصاف وتكافؤ الفرص هو الديمقراطية الصحيحة ولاشك ان سعة الصدر شيء هام في القيادة وهذا ما أشار اليه عبدالملك بقوله «احتمال هفوات الصنائع» وأن ضبط النفس عنصر مهم جدا في القيادة ولا يمكن ان نتوقع من قائد عصبي المزاج يثور لاتفه الأسباب ويتخذ قرارات في سورة غضبه لا يمكن ان نتوقع الأثر الحميد لبعض القرارات ولقد ذكرت آية قرآنية كريمة هذا المعنى:

«ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر».

ولقد أشارت دراسة امريكية حديثة لهذين الموضوعين موضوع العدالة والانصاف عند القائد وموضوع ضبط النفس فوجدت أن هاتين الصفتين الهامتين تتوفران في كل شخص حصل على قدر ملحوظ من النجاح وان الذين فاتهم الحصول على هذا القدر من النجاح غابت عنهم هاتان الصفتان بالاضافة لثلاث صفات اخرى هامة هي (المبادأة والابتكار، الاحاطة الشاملة، الحماس).

خـــــاتمـة :

وهكذا رأينا ان استعمال عبدالملك بن مروان لمعنى التأثير في السياسة كان سابقا لاستعمال ويلش وان الاثنين استخدماها بمعنى تأثير Influence وليس قوة Power حيث فرق ويلش بين القوة والتأثير. وان عبدالملك بن مروان ركز كثيرا على التأثير في البطانة والخاصة وان تكون صادقة. ولقد لاحظنا ان عبدالملك بن مروان قسم الدبلوماسية في تنفيذ السياسة الى ما يلي:

اولا : التأثير: وهو الاستقطاب او التأثير على الخاصة مع شرط ضروري ان تكون صادقة المودة.

ثانيا: القيادة: وهي الاستقطاب الجماهيري الذين سماهم بالعامة.

ثالثا : الحلم : وهو ما يجب على الحاكم أن يتذكره في التعامل مع الاثنين أي التعامل مع العامة والخاصة.

ولقد لاحظنا ان ويلش لم يتطرق لهذه التفصيلات وانما تطرق لمواضيع وعناصر اخرى. مثلا تطرقه لموضوع الصراع وأسبابه وموضوع صناعة القرارات.

ولقد تشابه ويلش مع عبدالملك في تطرق كليهما لموضوع القيادة كمعنى من معاني السياسة ولاحظنا أن العرب الأقدمين لم يتطرقوا لهذا المعنى في السياسة وأن المعنى تطرق اليه فقط عبدالملك بن مروان.

وبهذا نلاحظ أيضا أن عبدالملك بن مروان كان سباقا لفهم هذا الموضوع وان ما جاء على لسان الاستاذ الامريكي بعد أربعة عشر قرنا يثبت الرؤية والتصور العربي السابق الذي أعطى السياسة وصفا دقيقا في فترة لم يكن فيها جامعات ولم تكن الأمور معقدة كما هي عليه اليوم.

الهوامش

١) الامام ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الافريقي، **لسان العرب**، مجلد ٦، بيروت، دار صادر.

٢) اسماعيل بن حماد الجوهري، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق احمد عبدالغفور، بيروت، دار العلم للملايين.

٣) William Welsh, **Studying Politics**, New York, Praeger, 1973)

٤) حسن صعب، **مقدمة لدراسة علم السياسة**، بيروت، المكتب التجاري، ١٩٦١، ص ٢٦ ـ ٣٢.

٥) الحقيقة أن زياد ابن أبيه أورد استعمالاً مشابهاً ايضا عندما قال في خطبته المشهورة باسم البتراء

«انا أصبحنا لكم ساسة وعنكم ذادة نسوسكم بسلطان الله الذي اعطانا» والسوس هنا الحكم.

٦) مع ملاحظة ان المعاملة هي الدبلوماسية في التنفيذ.

٧) انظر: مراجعة كتاب لباب الآداب تأليف أسامة بن مرشد الكناني عام ٥٧٩ هـ في مجلة المقتطف، مجلد ٣٢، ديسمبر ١٩٠٧، تاريخ ٢٥ / شوال ١٣٢٥، ص ٩٥٣ والمجلد ٣٣، ابريل ١٩٠٨، تاريخ ٢٩ صفر ١٣٢٦.

٨) عبدالله بن المقفع، كليلة ودمنة، القاهرة، دار الهلال، ط١ ١٩٣٤، ص ص ٩٨ - ٩٩

٩) Welsh, **Op. cit** PP. 4 - 8

١٠) N.J. Holstiy, **International politics: Framework for Analysis** (New York: Prentice Hall, 1972) P.P. 3, 21.

١١) جورج هالسي، إدارة الناس فن، ترجمة زكي محمد، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٨.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٥ ـ العدد ١ ـ ربيع ١٩٨٧ (الصفحات من ٢٩٩ ـ ٣٦٦)

آلان . ي .تومبسون، نحو فهم المستقبلية مدخل إلى دراسة علوم المستقبل ، ترجمة ياسر الفهد وزارة الثقافة السورية دمشق ١٩٨٣

من القلق الذي يعصف بالبشرية نحو مستقبل حضارتها، وهي تواجه اليوم أعنف مشكلات التطور، ومن التحدي الذي يدفع الناس الى تعرف المشكلات، ومن الايمان بأن على الناس جميعا سواء شاؤوا أم أبوا أن يلتفتوا الى المسقبل، فليس من سبيل الى النكوص الى الوراء. . من كل هذه المشاعر القلقة، المتحدية، المؤمنة بالمستقبل وبإمكانياته الخائفة على حضارة الانسان ومصيره على الأرض، يبرز كتاب: (نحو فهم المستقبلية ـ مدخل الى دراسة علوم المستقبل)، تأليف الكاتب الانكليزي آلان. ي. تومبسون، ترجمة الأستاذ ياسر الفهد.

في الكتاب رسم خطوط عريضة لعلوم مستقبلية، تساعد الناس على مواجهة المصاعب والمشكلات الناشئة عن استخراجهم المتسارع لمواد الأرض، واستخدامها في شتى شؤونهم وتحويلها الى طاقة، تحرك أو تضيء، وما يترتب على استخدامها من هدر، وما ينشأ عن ذلك من تناحر وتنابذ بين الشعوب.

ومن إيمان الكاتب بأن الانسان يملك فعلا القدرة على إحداث بعض التغيير في المستقبل، وأن الحلم بهذا ممكن التحقيق كما حدث لكثير من أحلام البشر، فقد حلموا بالطيران مثلا وحققوه. ومن ثقته بأن أي عمل يقوم به الانسان يعتبر توقعا لحالة مستقبلية كالذي يزرع الأرض وينتظر نتيجة جهده، كان كتاب (نحو فهم المستقبلية).

يرى الكاتب الانكليزي آلان. ي. تومبسون أن معرفة المستقبل ينبغي أن تعتمد على معرفة الاتجاهات والحدود قبل كل أمر آخر، وهذا يعني الحصول على قدر واف من المعلومات العلمية الدقيقة تحدد مستلزمات الحياة المستقبلية ونوعيتها وقيمها الجديدة، كما تبين الاختيارات المتاحة أمامنا ـ نحن البشر ـ وتعرفنا السبل الصحيحة التي يمكن تصحيح مساراتها، وإيجاد بدائل لما لا يحقق ما نتوقع حدوثه، مما يفتح أمامنا باب الاختيار، ولا يقودنا الى موقف مغلق ليس في صالح البشرية. .

إن من أول علوم المستقبل في رأي الكاتب وأهمها هو ذلك العلم الذي يمكن أن نسميه (دينامية النظم)، وهو يعني العلم الذي يدرب الناس على النظر الى أبعد، مع تفحص نتائج أعمالهم بصورة دقيقة، وتعرف النظام الذي يجعل مجموعة من الأجزاء تتفاعل مع بعضها، وتتأثر كل واحدة بالأخرى وتؤثر فيها.

وهذه النظم التي تشمل كل ما في الأرض، قد تكون نظما مفتوحة ليس لها نهاية كنظام الكون وحركة دورانه ـ والانسان لا يملك أمام هذا النظام شيئا ـ وقد تكون نظما دورية، تتكرر بصورة لا متناهية، كما نرى ذلك في دورة النبات وامتصاصه الكربون واعادته الاكسجين ـ وهذه قد يمكن التأثير فيها بشكل جزئي، وهناك نظم مغلقة، تنتهي في وقت مناسب، كنظام التعدين مثلا الذي ينتهي بانتهاء استخراج المادة.

ومدار حديث الكاتب بشكل عام حول النوع الأخير من النظم المتعلقة بالمواد المستخرجة من الأرض. . ذلك أن الحضارة بدأت منذ أن عرف الانسان المعادن واستخدم المواد الخام لصنع أدواته، ثم بدأ يطور استعمالها مع تطور حضارته. .

ويرى الكاتب أنه من الضروري معرفة النظام المغلق للخامات المتوافرة على سطح الأرض، بحيث تتناسب دورة حياتها مع دورة حياة الانسان، ذلك أن التسارع في استنفاد الخامات الموجودة قد يقرّب نهاية هذا النظام، لأن تشكلها في باطن الأرض كان على مدى ملايين السنين، واستغرق تراكم هذه المواد آمادا طويلة، بينما يجري استخراجها اليوم بشكل سريع مذهل.

ومن مشكلة نفاد المواد تنبثق العلوم المستقبلية التالية:

١ ـ معرفة كيفية استعمال المواد بشكل دوري بحيث تستعمل، ويعاد استعمالها، دون ان تنفد أبدا، وهذا ما يسمى بتقنية الدورات المتكررة للفضلات.

٢ ـ اعادة استرجاع المواد، باستخدام التكنولوجيا والطاقة، ذلك أننا قد ننقل الخامات من أماكنها الأصلية، ولكنها ككمية تبقى متناثرة بمقدارها ذاته في العالم.

٣ ـ التفكير بالبدائل التي تعطينا الطاقة من غير المواد الموجودة على سطح الأرض أو في باطنها وذلك.

ـ بالاقتراب من التيار الرئيسي للطاقة الواردة من الشمس ويتم ذلك:

ـ بمضاعفة تفاعلات الشمس للحصول على نوع من التفاعل الذري لا يتخلف عنه فضلات وبقايا خطرة.

ـ باستخدام القدرة الاشعاعية للشمس باستعمال طاقة الرياح والأمواج المرتبطين أصلا بالطاقة الشمسية.

* باستعمال طاقة (المد جزرية) لحد ما وهي الطاقة المرتبطة أساسا بالقمر.

* باطلاق طاقة من كتلة معينة، إذ لو أمكن تصميم جهاز قادر على استخراج الهيدروجين من ماء البحر، ليستعمل كوقود، فإنّ مشكلات الطاقة سوف تجد طريقها الى الحل.

٤ ـ تطوير التكنولوجيا باتجاه اقتصادي: وتنمية كفاية الاشخاص ومهارتهم وفعالياتهم بحيث يستعملون المواد الحالية ومصادر الطاقة المعروفة بما يحقق تقدم المجتمع دون هدر أو تضييع، وهذه الزيادة في المهارة تكون على المستويين العلمي والتقني بيحث لا تسبب التكنولوجيات ضياعا في الطاقة أو إهدارا في المادة أو تلوثا للجو والماء.

ويقتضي هذا الأمر:

ـ ترشيد الناس لكيفية استهلاك الطاقة

ـ الابتعاد عن الاستعمال الواسع للطاقة والمواد والتوجه نحو الاستعمال المكثف (كما حدث في الترانزستور والكومبيوتر المكتبي).

وتنبثق من هذه الحاجات العلوم المستقبلية التالية:

١ ـ الدراسات المتعلقة بتغيير ديناميكية العمل في الشركات حتى لا يؤدي التلوث الذي ينتج عن التصنيع الى عواقب لا ندري أثرها ولا كيف سنعالجها، مما يعود على المجتمع بالخسارة الفادحة ـ وإن كانت أرباح الشركات طائلة ـ مثال ذلك: إلقاء نفايات المصانع في البحار والأنهار، أو إلقاء المطهّرات الحديثة بكثرة في المجاري المائية، أو استعمال أنواع المسمّدات الكيماوية للتربة، أو المرشّات لابادة الحشرات من الجو..

ـ ويمكن أن يصدر عن هذه الحاجات **مشروع يسمى بضريبة التلوث، يحظر بموجبه شراء أو استعمال ما يصدر عن المعامل أو المصانع التي لا تسير على القواعد المفروضة ضد التلوث.**

وفي رأي الكاتب أن إغلاق مثل هذه المصانع أو المعامل ودفع رواتب العمال لقاء (عدم العمل) أفضل من أن يدفع لهم لقاء (عمل سلبي) يعود بالضرر على المجتمع أو على الانتاج الزراعي أو تكون نتيجته إزالة نوع من المخلوقات، كما يحدث عندما تلقى اللدائن الورقية في نهر ما فيتسرب الزئبق الى الماء ويفسد السمك ويسبب ذلك تراجع الانتاج الزراعي.

ـ كما يمكن تقديم اعانات لبعض الاقطار للقيام **بعمليات التنظيف ومكافحة التلوث.**

ـ وهذا يؤدي الى وجوب ترسيخ هذه القواعد على نطاق عالمي مما يقودنا الى الدراسات المتعلقة بالتصنيع واستخدام المواد والطاقة في العالم الثالث.

ويرى الكاتب أن مشكلات البلاد النامية كثيرة، ولذلك فمن العلوم المستقبلية تلك التي تتيح للعالم الثالث أن يفهم الطريقة التي تعمل بها الأمور بصورة أولية، ثم تكييف مدخلات النظام في تلك البلاد، حتى يمكن الحصول على كسب حقيقي وتغيير للواقع.

وليس معنى هذا الفهم تدفق إعانات البلاد المتقدمة الى البلاد النامية، وليس معناه إدخال التكنولوجيا الغربية بحذافيرها.. فإرادة التغيير التي هي حق الناس في البلاد النامية لا تكفي، وإنما يحتاج التغيير ـ قبل كل شيء ـ الى أن يعرف الانسان ما يستطيع عمله ضمن المجالات التي يتمتع فيها بحريته..

ويرى الكاتب أن هذا الأمر يقتضي أولا وقبل كل شيء أن نؤمن بأننا أحرار ونتمتع بحرية الاختيار، ذلك أن جميع الأشياء ممكنة التحقق عند المؤمنين بالحرية اذا توافرت لهم الارادة والزمن الكافيان. على الرغم من أن هناك أشياء تفرض على الانسان، شاء أم أبى، كالحياة والموت.. **غير أن الانسان القادر على تحقيق إرادته هو الذي يعرف مجال حريته ويستثمرها.**

ويتساءل الكاتب: هل يمكننا حاليا بما نملك من معرفة وتنظيم أن نحقق ما نريد؟؟ هل نستطيع أن نصل الى نظام قادر على توزيع الثورة بانتظام يوصل الناس جميعا الى وضع أكثر عدالة وإنصافا وإن كان من المتعذر تحقيق التساوي بينهم لتفاوت قدراتهم؟؟

ويتساءل أخيرا: هل يعني ذلك نقل ما توصلت إليه تكنولوجيا الغرب بحذافيره؟ وهل هذا في صالح البلاد النامية؟

ويجيب الكاتب عن أسئلته مؤكدا أن نقل التكنولوجيا نوع من الغطرسة التي يتباهى بها العالم المتقدم، لأن تكنولوجيا أوربا تكاد بالكاد تواجه مشكلاتها من تلوث وفقدان للمواد، وتزداد هذه سوءاً إذا دخلت الى البلاد النامية لأن مشكلات هذه البلدان إضافة إلى انعدام الكفاءة في النظام فيها يزيد الأمر سوءاً، وإن كان هذا لا يعني أن هذه الدول لا تبذل في سبيل ذلك جهودا طيبة في كثير من الأحيان.

ولما كان على الانسان الذي يتخذ قرارا ما بملء حريته وإرادته أن يتحمل آثاره ونتائجه، فإنه يؤكد أن العدالة والحرية يجب إدخالهما الى البلاد النامية مع إدخال أي تكنولوجيا متطورة. وإن طريقة الغرب في فعل الأشياء لا يمكن أن تطبق على البلاد النامية بحذافيرها، لذلك عليه ألا يحرك ساكنا قبل أن يتأكد مما هي عليه كما أن **على العالم الثالث أن يتعلم التمييز بين ما يستطيع فعله وما يريد أن يفعله قبل الشروع في أي عمل.. لأن الارادة في مثل هذه المجالات إنما تحتاج الى المعرفة.**

وعلى الرغم من أن الكاتب يعرض صورة حالية فيها كثير من القتامة، فإنه يؤمن بأن الحياة لابد أن تطور الارادة وتطور العقل، وأن عالمنا إذا استطاع أن يتغلب على عقبات السنوات الخمسين المقبلة بالارادة والمعرفة ووضع سلسلة من البدائل لما يمكن أن نختار وأن نفعل، فإن الصورة القادمة باعثة على الأمل..

ويرى أن هذا الأمر يجب أن يقودنا الى تغيير نظام الزمن في المستقبل ورؤيته وكأنه طريق سهل تعلوه طرق يمكن أن يستعان بها، للسير عليها، إذا سد أمامنا طريق لا أن نعود الى وراء لنبدأ السير من جديد كما نفعل اذا كان الطريق وحيدا وليس من طريق سواه.

هذه أهم العلوم المستقبلية المنبثقة من حاجات الناس واتجاهاتهم.. ويرى الكاتب أنه على الرغم من خوف المفكرين الذين يسمون عصرنا بعصر الانهيار فإن الانسان حي والزمن يسير..

ولكن إذا أردنا أن تستمر حضارتنا فلا بد أن ننجز قيما أعلى من قيمنا الحالية، ولابد لهذه القيم من أساس للبداية ونقطة للانطلاق، ومن هذه القيم:

١ - أن بقاء الجنس البشري له الأولوية من بين هذه القيم، ولذلك علينا أن نحافظ على البيئة والموارد البشرية.

٢ - ولا بد لذلك من تحسين مستويات الاسكان والتعليم والصحة والتغذية.

ويرى الكاتب أن الرغبة في التحسين في وقتنا الحاضر هي بالضبط التي أدت الى تهديد البيئة

والموارد وتهديد وجود الانسان نفسه، فالتكنولوجيا التي توصل إليها الإنسان وفتحت أمامه آفاقا غير محدودة هي المسؤولة عن الأخطاء التي تحيق به وتهدد بيئته وبالتالي بقاءه.

ولما كان هناك صراع ظاهر اليوم في استعمال مصادر المواد في الأرض بشكل يزداد أكثر فأكثر. ولما كانت التكنولوجيا ـ كما يرى ذلك الكاتب ـ هي المسؤولة عن الخطأ، فإنه يرى أنه إذا توافر لنا فهم أفضل لكيفية إنجاز أهدافنا ففي وسعنا أن نرفع مستويات حياتنا دون تهديد بيئتنا. وينبثق من هذه الحاجة العلوم المستقبلية التالية:

١ ـ علوم التكنولوجيا البسيطة والفعالة والتي لا تستهلك مواد كثيرة.

٢ ـ العلوم التي تقدم الدراسات لايجاد مجتمع تقل فيه مصروفات الشخص العادي بدلا من أن يزيد دخله، ويمكن أن يتحقق ذلك بتخفيض تكاليف المعيشة وبخاصة تخفيض الانفاق على الوقود والكهرباء الى النصف، وذلك باختراع وسائل مواصلات تحتاج الى طاقة أقل وبيوت تختزن الحرارة والدفء بشكل أفضل. وقد يكون بانقاص ساعات عمل رب الأسرة، حتى يتسنى له التفرغ لزراعة بعض الغذاء. وهذه الأمور يمكن تحقيقها دون استعمال تكنولوجيا متقدمة عن تكنولوجيتها الحالية.

إن ما نحتاجه في علوم المستقبل هو ما ترسمه لنا القيم والأخلاقيات المستقبلية من تشكيل نظام مفتوح يلبي حاجاتنا الحقيقية ويكيّف أفعالنا التي نقوم بها في العالم المادي، أن ما نحتاجه في علوم المستقبل هو ما يرسم الطريق الصحيح للمجتمع فيهب الناس ما يحتاجون اليه فعلا من ضمان وطمأنينة. وهذا هو ما يمنحهم التماسك ويمكنهم من العمل معا.

ولكن الانسان لا يندفع الى العمل بسهولة، فهناك قدر معادل يجذبه نحو الخلف كما يدفعه الى الأمام، وهو يتم بتأثير تصوراته وأحلامه. فإذا استطاع الانسان أن يوائم بين الحالتين استطاع أن يملك الارادة الحرة. ويحتاج الوصول الى هذه النقطة معرفة أوسع بالمستقبل. ولقد قيل المعرفة هي القوة، وربما كان من الأفضل أن يقال: المعرفة هي الحرية.

ولكن طالما أن الماضي هو الذي يسيرنا ولا نسعى الى تغييره فلن نصل الى خيارات المستقبل الممكنة، ولن يكون لدينا نظام أكثر انفتاحا. إن الانسان عندما يصل الى النقطة التي يمكنه أن يتحرك منها وينفصل عن المرحلة السابقة التي تشهده، ويتحكم بما سوف يحدث، فقد بلغ انعطافةً وخطاً فاصلاً في تاريخ تطوره البشري، واستطاع ان يصل الى النقلة التي تمكنه من معرفة المستقبل بشكل أوسع.

وينبثق عن هذه القيم تلك العلوم المستقبلية التي تسعى باستمرار الى تطوير التكنولوجيا. فالاختراعات عمر زمني معين، ما أن تتجاوزه حتى يصبح تأثيرها سلبيا.

إن الصناعات التي تبنى على التكنولوجيا تعد ثروة. وتختلف الثروة عادة عن النقود، فقد تكون الثروة معدنية او استثمارا صناعيا أو ثروة في الخبرة، ولكن من الممكن استبدال إحدى الكلمتين بالاخرى الى حد ما. لأن النقود تمثل للرجل العادي سلعاً وخدمات وادخار عمل.

وإذا استخدم المال بما يحقق فائدة، فالفائدة هنا إيجابية وهي الربح، وإذا استخدم المال بما يؤدي الى الخسارة فالفائدة سلبية.

وعندما يتوسع هذا النظام المالي للدول ويحقق فائدة يزداد ربحه، وعندما يتوسع ولا يربح، يحدث التضخم، وقد يكون في النظام ربح وتضخم في آن واحد.

ورأس المال ضروري في كل أحوال العرض والطب، في أي نظام مالي، سواء أكان رأسماليا أو شيوعيا.

وفي الصناعة، إذا لم يكن هناك استثمار صناعي مستمر، فلن يكون هناك استبدال وتحسين للآلات والمصانع مما ينجم عنه هبوط في الكفاءة والانتاج ويقود الى رفع الأسعار ويساعد على التخضم.

إن كل اختراع في الصناعة يسفر عن توفير الوقت أو تمكين الانسان من عمل لم يكن يستطيع القيام به في الماضي، هو ثروة بالنسبة للمجتمع. ولايعني هذا أي اختراع تقدمه لنا التكنولوجيا، فهناك مخترعات لا تؤدى الى زيادة الثروة بل إن لها تأثيراً معاكساً، فقد أدى تطور المصانع خلال الثورة الصناعية الى تخفيض الأسعار وانتاج سلع أرخص وأكثر فائدة ومتانة، ولكن أي اختراع له عمر زمني معين، ما إن يتجاوز. حتى يصبح تأثيره سلبيا.

كذلك فقد ينشأ عن التكنولوجيا أخطاء تؤثر على النظام المالي ككل، إذا كان الهدف منها الحصول على أرباح ليست موجودة أصلا، أو أنفق عليها أموال كثيرة بشكل غير رشيد، أو أنصب الاهتمام على التكنولوجيا المتقدمة فحسب على اعتبار انها فقط تفيد المجتمع في حين أن التكنولوجيا المتوسطة أيضا تفيد، ويمكن من خلالها تعرف المشكلات وحلّها بكلفة أقل. . **إن تكاليف أي صناعة إذا كانت أكبر من الفوائد الناجمة عن الاستعمال، فإن التقدم التكنولوجي الحاصل هو تقدم سلبي يكلّف أكثر مما يعطي، وطالما أن متوسط الكسب من التقدم التكنولوجي يتجاوز مجمل التكاليف فإن للجهد المبذول ما يبرره. .**

ومن الملاحظ أن دخل المخترعات والاكتشافات الجديدة خلال القرون الماضية، قد تجاوز قيمة رأس المال والوقت المبذولين، ولو لم يكن الأمر كذلك لما ارتفع مستوى المعيشة. وهكذا فإن الاختراع الناجح هو الذي يسفر عن منافع حقيقية للمجتمع وذلك بايجاد الثروة. ولا يعني هذا أن تبنى الصناعات على وجوب إيجاد وظائف للأفراد، **فليست مهمة الصناعة توفير الوظائف لأيد عاملة، وإنما مهمتها توفير السلع والخدمات، أما إذا سارت الصناعة في اتجاه إيجاد العمل لأكبر عدد من الناس فإنها تصبح بمثابة عنصر استنزاف للمجتمع، وتأمين العمل لأي فرد مهما كان منتجا أم غير منتج ـ وذلك خوفا من البطالة ـ يؤدى الى الصناعة الزائفة،** وإنّ خلْق مزيد من العمل غير المنتج أو (اللاعمل) يؤثر سلبيا على المجتمع وعلى الصناعة معا.

إن المشكلة التنظيمية تتمثل بتوجيه العمل في الاتجاه الصحيح، وهناك أيد عاملة قادرة على إيجاد مزيد من الثروة ـ من خلال المخترعات ـ ويمكن تشجيع هذه الصناعات المتطورة الجديدة

بأعفائها من الضرائب لفترة، لأن المخترعات ثروة قابلة دائما للتجديد، وهي شكل من أشكال رأس المال وليست كدخل. . وقد تنتهي الثروة المخزونة بشكل معدني إذا انتهى أمدها، أما الثروة التي تبقى فهي ثروة المعرفة، التي يمكن خلقها بتطبيق الذكاء في المجال التكنولوجي. ومجتمع ما، قادر على فهم معارفه واستثمارها، هو المجتمع القادر على الاستفادة من هذه المعارف، يمكن أن تتقدم فيه التكنولوجيا بحيث تبقى قادرة على الحياة وتعزيز قيمها بواسطة المثل الأخلاقية والأفكار الجديدة.

ومن العلوم المستقبلية تلك العلوم التي تعالج مشكلة الجوع وتأمين الطعام للأفواه المتكاثرة في العالم.

ومن أبرز هذه العلوم:

أولا: العلوم المتعلقة بالاستفادة من الانتاج الزراعي دون الحيواني، لأن ما يمكن الحصول عليه من الزراعة يزيد على الانتاج المتعلق بالحيوان ويمكن أن تنصب هذه العلوم حول:

١ ـ تحسين أصناف زراعية موجودة، وبخاصة ما كانت من أصل برّي لأن النباتات البرية تقاوم كثيرا من العوائق كالقحط والصقيع والفطور، وبقاؤها على سطح الأرض دليل قدرتها على التكيف والتغلب على المصاعب في كل مكان.

٢ ـ زيادة انتاج الغذاء بأي وسيلة متوافرة، ومن هذه الطرق:
ـ استعمال أجزاء النباتات غير المستعملة اليوم، للحصول على السكر بواسطة التكسر السيللوزي، أو لتغذية الطحالب والعضويات وحيدات الخلية بها، ثم الاستفادة من هذه الطحالب للحصول على البروتين.

ثانيا: إضافة مواد الى النفط بهدف تحسين غلة الخمائر التي تم تطوير تقنية زراعتها في النفط كطريقة لتنظيفه، ثم انتاج الغذاء منها، هذه الخمائر التي تحتوي على دهون وبروتينات، وفي البداية يمكن لهذه الأغذية أن تستعمل كأطعمة للحيوانات مع استمرار تكييفها لتصبح مقبولة على مائدة الطعام البشرية، وبخاصة، حين لا يكون البديل عنها الا المجاعة.

ولكن الكاتب وهو يدعو الى هذه العلوم التي تؤمن الغذاء بشكل واسع لأكبر عدد من البشر، يخشى أن تكون النتيجة تفجراً سكانياً لا يمكن تخيله، يزيد من تحميل كوكبنا أعباء ليس لها حدود، ويؤدي الى نقص في الطاقة والمعادن أكثر حدّة، ويزيد في انتشار التلوث، وقد يؤدي الى وضع مضحك تصبح فيه المدن مقببة، لها معاملها الخاصة لتكييف الهواء. .

ويتساءل الكاتب: ما السبل كي نصل الى هذه العلوم المستقبلية؟ ثم يجيب عن هذا السؤال من خلال حديثه عن المجالات التالية: التربية ـ الدفاع ـ النظرة الى الأمور من خلال علاقتها بعضها ببعضها الآخر، التفاعل الصحيح بين العلم والدين. .

والكاتب يرى أننا لا نعلم أولادنا من أجل المستقبل الذي سيغير كثيرا من قيمنا المقبولة اليوم . . . ولذل فإن الطفل عندما يغدو شابا سيصعب عليه التكيف مع محيطه لأنه لم يحمل صورة المستقبل المحتملة ، ولأن التربية تحتاج الى نظرة كلية ، كما أن بحث مشكلاتها يجب أن ينظر اليه من خارج المدرسة . . فإن على التربية أن ترسم توقعات كافية يمكن العمل في هديها وهذا لا يوجد في مناهجنا الحالية .

أما بالنسبة للقوات المسلحة وتسابق الدول على التسلح ، ذلك التسابق الذي يفقر الإنتاج النافع ويستنزف طاقة الدول ويزيد من أخطار الحروب ، فإن الكاتب يقترح دورا مستقبليا جديدا لهذه القوات ، التي قد بنيت بناء منظما ورتبت ترتيبا حاذقا ، وهو إعادة الاستثمار في المجال الدفاعي وتحويله من خسارة الى ربح وذلك يجعل اللعبة أكثر واقعية ، ويكون ذلك بمعرفة العدو الحقيقي ، وهو العدو الذي يهدد البشرية من نقص الطعام والطاقة إضافة الى التلوث والمخاطر الصحية ، وبذلك تقوم القوات المسلحة بمهمة حماية الانسان . . وأمام القوات المسلحة في المستقبل مشكلات دولية ، ويمكن أن يؤدي توظيف استثمارات الجيوش تجاه ما يهدد البشرية الى رفع معنويات القوات المسلحة والمدنيين على السواء ، لأن مقدارا كبيرا من المادة والقوة العامة ستدخل في مجال جعل استثمار الدفاع مثمرا ، وسيشعر الجميع بأنهم يواجهون المشكلة حقا للتغلب عليها .

كذلك فإن أي دراسة مستقبلية يجب أن تراعي المقياس الملائم لما ينشأ عنها من متغيرات في الحجم والشكل ، وتقدير المقياس بدقة يعني الكفاية . . وعندما يتم تقدير القياس على أساس خاطىء دون النظر الى العوامل الأخرى فإن ما يحدث هو الخطأ في تحديدالهدف ، وهكذا فليس كل عمل نقوم به هو عمل جيد ، وينبغي التفريق بين العمل والكفاءة . والكفاءة عادة تتعلق بالنظام أو بجزء منه ، ولكنها تحتاج دائما الى نظرة كلية لكل النظام ، وهذه الكفاءة هي التي تعين على التبديل مع المتغيرات التي تقع في العالم وتوصل بسلام الى الظروف التي لم نعتد عليها ولا نستطيع مصارعتها . وما ينطبق على الأفراد يمكن أن توصف به الدول ، ذلك أن الدولة المستقرة المتحجرة تنطوي على أخطار . . بينما اذا وجد في الدولة تنظيم أكثر انفتاحا وتعددا في الشكل كان ذلك أفضل من أجل المستقبل أما بالنسبة لعلاقة العلم بالدين فيرى الكاتب أن كلاهما يرسم للانسان نظرة مستقبلية أكثر إشراقا من الواقع الذي نعيش فيه . . وإن على الدين ـ من أجل المستقبل ـ أن يوثق علاقته مع العالم وأن يستمر التفاعل بينهما ، دون أن يمنع العالم من البحث عن الحقيقة .

هذا الكتاب واحد من الكتب التي بدأت تطرق بالحاح باب المستقبل المجهول وتحاول أن تحلل مشكلاته وتصل الى منابع الرؤية الصحيحة له .

وعلى الرغم من أن مؤلف الكتاب انكليزي الجنسية فإنه يتوجه في كتابه الى العالم المتقدم والعالم النامي على حد سواء ، فلا يمكن لعلوم المستقبل أن تتحدث عن بلد دون آخر ، بل لابد أن تشمل الكرة الأرضية كلها ، لأن عمليات تبادل السلع ورؤوس الأموال والمعارف والدراية قد تشابكت في العالم كما أن عمليات امتزاج الفكر الثقافي قد تعاظمت ، وتلاقت هموم ومخاوف وآمال الناس في العالم جميعا متجاوزة التخوم التي رسمها التاريخ أو الحدود التي اقامتها الجغرافية . .

وكما رأينا فإن موضوعات الكتاب التي عالجها المؤلف تنطلق من مفهومين اثنين: الحفاظ على المادة والتقليل من استخدام الطاقة، سواء أكانت حرارية كهربائية أو نووية أو شعاعية، والتحول الى بدائل يمكن التوصل إليها من خلال التكنولوجيا المتوسطة والتي لا تسبب تلوثا ولا تهدر مادة ولا تهدد الأرض في المستقبل القريب، والتي نصل معها الى مجتمع عالمي متكافل منسجم مع الحياة على سطح الأرض..

ومما لاشك فيه أن الاستاذ ياسر الفهد قد أحسن اختيار هذا الكتاب لنقله الى العربية، كما استطاعت الترجمة الأمينة الدقيقة أن تقدم لنا الفكر العلمي بشكل واضح، وقد استطاع المترجم أن ينقل المصطلحات العلمية بأمانة وأن يصوغ الفكرة عربية سليمة مما يدل على خبرته العريضة العميقة في هذا الميدان.

الكتاب موجه لكل إنسان، للعالم وللتربوي ورجل الجيش ورجل الدين، وهو أيضا للأديب الذي ينبغي أن يعرف المستقبل ويتحدث عنه حديث المؤثر في الناس الموجه لأعمالهم.

وبعد فالكتاب ليس نزهة في عالم القراءة، فهو لا يُطرح بعد قراءته ويلقى في إحدى زوايا المكتبة، بل إن ما فيه من المعلومات المبسطة نسبيا عن المستقبل والمكثفة والمركزة في الوقت ذاته، يدعو الى قراءته ثانية قراءة متمعنة واعية، لأنه يفتح الذهن أمام آفاق مستقبلية ـ قد لا يتجاوز أمدها نهاية هذا القرن ـ تدعو الى التأمل العميق والتحسس بأبعاد المشكلة الكبيرة والعمل الجدي من أجل حلها..

إن الحديث عن المستقبل اليوم من خلال نظرة كلية الى الأمور، باب واسع، أخذ المفكرون والعلماء يسرعون الى ولوجه من خلال ما يؤلفون من كتب أو يعدون من أبحاث ومقالات وما يعقدون من ندوات، يدفعهم الى ذلك القلق والخوف من تسارع حضارة يخشون أن يفقد الانسان زمام قيادها وتسييرها وبخاصة اذا لم يفهم المنعكسات التي تترتب على المشكلات ولم يع النظم التي تسيرها والحلول التي يمكنه الأخذ بها والحدود التي يستطيع التحرك خلالها والاتجاهات والقواعد التي ينبغي أن تكيف أفعاله وتدفعه الى العمل.

وفي الكتاب، الى جانب ذكر العلوم المستقبلية، أمور يجدر الوقوف عندها، منها التفريق بين العمل المنتج الذي يعتمد على الدراسة والمعرفة والكفاية والقدرة على التكيف مع المتغيرات في العالم وبين العمل غير المنتج (أو اللاعمل) الذي يقود الى التضخم ويعيق التقدم. وما أكثره في أيامنا هذه.

كما أن نظرته الى التربية في حاجة الى وقفة طويلة ومناقشة جادة.

أما نظرته لمستقبل الدين والتخلي عن مكانه للعلم في المستقبل البعيد فنحن لسنا معه في تلك النظرة..

ونتساءل أخيرا، هل قدم الكتاب جديدا في الرؤية المستقبلية؟؟ الحقيقة أن الكتاب يؤلف في نظرة كلية ناظمة مشكلات المستقبل والحلول المعقولة والمتقدمة القادرة على الوفاء بدورها لحل

هذه المشكلات، والكاتب فيه منسجم مع أفكاره التي يدعو اليها. . ولكن هل يستجيب العالم المجنون اليوم إليها، وقد توصل من خلال التكنولوجيا الى أفظع الأسلحة المبيدة للبشر وملأ جو الأرض وترابها بما يلوث ويخرب؟ هل يستجيب العلماء ورجال التكنولوجيا ورجال الجيش في العالم الى هذه الدعوة؟ هل يستجيب السياسيون الذين يحركون الخيوط في العالم، أم أن قرارا مجنونا سياسيا في يوم ما، يأمر بالقاء قنبلة ذرية، يجعل كل ما قيل من أجل مستقبل الانسان على هذه الارض، كما يجعل مستقبل هذا الكوكب نفسه، في مهب ريح عاتية، لا تبقي وتذر؟!!

مراجعة: نهلة حمصي
كلية الاداب ـ جامعة دمشق

ريجينا الشريف «الصهيونية غير اليهودية، جذورها في التاريخ العربي» ترجمة: أحمد عبدالله عبدالعزيز، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٥

تأثر الفكر الصهيوني كثيرا بالنظريات الرأسمالية التي كانت تسيطر على اوروبا منذ القرن السابع عشر. وبنى قادة الحركة الصهيونية فلسفتهم الاستيطانية العنصرية متأثرين بسياسات الحكومات الاستعمارية في اوروبا. وامتزجت الايديولوجية الصهيونية بالفكر الاستعمار الاوروبي القائم على تفوق الرجل الأبيض على غيره من البشر والمطالب باستعباد الشعوب الأخرى، وارغامها على خدمة الشعوب الاوروبية. ولهذا فقد ابدى زعماء الحركة الصهيونية اعجابهم الشديد بالتوسع الغربي وحملات الاستعمار الاوروبي الاستيطاني وفي المقابل فقد وجدت الصهيونية من يؤيدها ليس في أوساط اليهود فقط، بل من قبل السياسيين والمستعمرين الاوروبيين، الذين خدموا الحركة الصهيونية كثيرا وأطلق عليهم تسمية الصهاينة غير اليهود.

ويأتي كتاب الدكتورة ريجينا الشريف عن الصهيونية غير اليهودية ليعالج الجذور التاريخية لهذه القضية.

والكتاب الصادر عن سلسلة عالم المعرفة في الكويت، هو ترجمة للكتاب الأصلي الصادر في لندن عام ١٩٨٢ باللغة الانجليزية تحت عنوان (Non - Jewish Zionism) وقام بالترجمة الاستاذ أحمد عبدالله عبدالعزيز.

ويحتوي الكتاب على مقدمة وسبعة فصول، تحدثت الباحثة في البداية عن الصهيونية غير اليهودية كظاهرة فريدة، باعتبارها شكلا من أشكال التمييز العنصري. وعرفت الصهيونية غير اليهودية بأنها عبارة عن (مجموعة من المعتقدات المنتشرة بين غير اليهود والتي تهدف الى تأييد قيام دولة قومية يهودية في فلسطين بوصفها حقا لليهود طبقا لبرنامج بازل) وتلك الفئة هي التي قامت المؤلفة بتتبع جذورها في التاريخ الغربي.

وبدأت مع مرحلة الاصلاح الديني المسيحي في القرن السادس عشر وتأثير المبادىء البروتستانتية على المسيحيين، حيث تغيرت نظرة المسيحية الى اليهود عما كانت عليه من قبل عند الكاثوليك وظهر رواد بعث اليهودية في الكنيسة البروتستانتية أمثال عالم اللاهوت البريطاني توماس برايتمان (١٥٦٢ ـ ١٦٠٧) الذي تحدث عن البعث اليهودي وبأن اليهود «كشعب سيعودون ثانية الى فلسطين وطن آبائهم الأوائل». وهنرى فنش الذي نشر كتابه عام ١٦٢١ عن عودة اليهود الى فلسطين وقال عنهم «انهم ليسوا قلة مبعثرة هنا وهناك، بل هم أمة سيعودون الى وطنهم.. وسيعمرون كل أجزاء الأرض كما عمروها من قبل وسيعيشون بسلام وسيبقون هناك للأبد».

وهذه الطروحات التي ظهرت عند زعماء البروتستانت في أوروبا لم تكن قد ظهرت بعد في أوساط اليهود، وهذا يدل على أن بعض المبادىء الصهيونية آمن بها ودعا اليها رجال الدين في الكنيسة البروتستانتية قبل سنوات طويلة من دعوة زعماء الحركة الصهيونية اليها. وكانت انجلترا في القرن السابع عشر مكانا ملائما لانتشار الأفكار الصهيونية عند غير اليهود، وانتقلت فيما بعد الى بقية دول العالم، وذلك بسبب نفوذ الكنيسة البروتستانتية في انجلترا أكثر من بقية الدول الاوروبية الأخرى الى حد دفع بمجموعة اللفلرز Levellers ، المتطرفة التابعة للبيوريتانيين البروتستانت في انجلترا الى الطلب من الحكومة البريطانية بأن تعلن التوراه دستورا للقانون الانجليزي.

وظهرت في القرن السابع عشر في انجلترا حركة تنادى بعودة اليهود الى فلسطين وأرسل أنصارها الى الحكومة البريطانية في عام ١٦٤٩ النداء التالي «ليكن شعب انجلترا وسكان الأراضي المنخفضة أول من يحمل أبناء وبنات اسرائيل على سفنهم الى الأرض التي وعدبها أجدادهم ابراهيم واسحق ويعقوب لتكون إرثهم الأبدى»، واذا كان وعد بلفور قد جاء بعد حوالي ثلاثمائة سنة ليعطي لليهود الحق البريطاني بالهجرة الى فلسطين فان جذور بلفور وأمثاله المؤيدين للصهيونية موجودون في انجلترا قبل وعد بلفور بمئات السنين.

وفي فرنسا بدأ أنصار البعث اليهودي في فلسطين ينشطون وكان اسحق دى لا بيرير أحد أنصار الصهيونية الفرنسيين قد دعا الى إحياء اسرائيل، بتوطين اليهود في الأرض المحتلة ومساعدتهم، كما أن العالم الفرنسي فيليب جنتل دى لانجالير، طلب من الخليفة العثماني مقايضة فلسطين بروما، على الرغم مما فيها من مقدسات مسيحية مهمة. وظهر مؤيدون للصهيونية من غير اليهود في أماكن مختلفة من اوروبا في القرن السابع عشر.

وعالجت د. الشريف في الفصل الثالث من الكتاب علاقة الصهيونية بالثقافة الأوروبية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وكيف أن بعض الأدباء الاوروبيين تحدثوا عن أبطال رواياتهم اليهود الذين عاشوا في فلسطين. وكذلك الفلاسفة الأوربيون أمثال جون لوك واسحق نيوتن الذي تنبأ بأن اليهود «سيعودون الى وطنهم، لا أدري كيف سيتم ذلك، ولنترك الزمن يفسره». حتى جان جاك روسو، الذي ينحدر من عائلة بروتستانتية يقول في كتابه (أميل) عام ١٧٦٢ «لن

نعرف الدوافع الداخلية لليهود ابدا حتى تكون لهم دولتهم الحرة ومدارسهم وجامعاتهم». وتعطي الباحثة في هذا الفصل أمثلة عديدة على قضية اليهود و «عودتهم» الى فلسطين في الثقافة الأوروبية.

وفي الفصل الرابع، تشرح المؤلفة بعمق شديد، التقاء القضية اليهودية مع المسألة الشرقية، بعد دعوة نابليون لليهود خلال حملته على مصر وبلاد الشام بتأسيس دولة لهم في فلسطين تحت الحماية الفرنسية وتلك الدعوة جاءت قبل وعد بلفور بـ ١١٨ سنة، ولهذا فان وايزمن اعتبر نابليون «أول الصهيونيين الحديثين غير اليهود». كما أن تيار الصهيونية غير اليهودية ازداد خلال حكم الامبراطور نابليون الثالث في فرنسا وكتب ارنست لاهاران السكرتير الخاص لنابليون الثالث والذي كان معجباً بدعوة نابليون بونابرت باحتلال الشرق، كتب عام ١٨٦٠ كتابه عن «المسألة الشرقية اليهودية ـ وإحياء القومية اليهودية» تحدث فيه عن اليهود وإعجابه بهم، وعن ضرورة هجرة اليهود الى فلسطين وفائدة ذلك للدول الاوروبية. وتأثر المفكرون الصهاينة أمثال موسى هس بأفكار لاهاران فيما بعد حيث دعا هس الى قيام مستعمرات يهودية من السويس الى القدس بمساعدة من قبل فرنسا.

وتنتقل الباحثة الى شرح بداية العلاقة بين السياسة البريطانية الرسمية وبين الصهيونية في القرن التاسع عشر حيث اعتبر وزير خارجية بريطانيا بالمرستون من أكثر المناصرين للأهداف الصهيونية والمتحمسين لإعادة اليهود الى فلسطين. وكان الوزير البريطاني على علاقة وثيقة مع اللورد شافتسبرى أحد الصهاينة غير اليهود في بريطانيا، الذي أقنعه بفتح قنصلية بريطانية عام ١٨٣٨ في القدس من أجل تعزيز النفوذ البريطاني في الشرق ولكي يكون هذا النفوذ في خدمة عودة اليهود الى فلسطين.

وبعد بالمرستون الذي كان يؤيد استمرار الامبراطورية العثمانية على قيد الحياة خدمة للمصالح الاستعمارية البريطانية في وجه الدول الاستعمارية الاوروبية الأخرى والذي كان يجد أن عودة اليهود الى فلسطين تخدم المصالح البريطانية، جاء تشارلز هنرى تشرشل الذي كان يدعو الى تحرير سوريا وفلسطين من الدولة العثمانية، وتشجيع استيطان اليهود في فلسطين. واعتبر تشرشل من أهم الصهاينة غير اليهود في بريطانيا الذي آمن بأهداف الصهيونية وساهم في تحقيقها حتى قبل قيام الحركة الصهيونية اليهودية. كما أن لورنس اوليفنت وزير الخارجية البريطانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان من الصهاينة غير اليهود والمتحمسين لتوطين اليهود في شرقي نهر الأردن، حيث اقترح اقامة مستوطنة على مساحة مليون ونصف المليون فدان لتوطين اليهود فيها، ووضع الخطوط العريضة لاستعمار فلسطين. وهو الذي بدأ الاتصالات مع الصهاينة اليهود لتحقيق عودة اليهود الى فلسطين، وكان يشارك في اجتماعات حركة أحباء صهيون، وفاوض الحكومة العثمانية حول أرض يمكن لليهود الاستيطان فيها.

وفي الفصل الخامس، تستعرض د. الشريف دور بعض السياسيين البريطانيين الصهاينة من غير اليهود الذين لعبوا دورا مهما في خدمة الصهيونية في مطلع القرن العشرين، خاصة بلفور الذي

بدأ حياته السياسية مليئاً بالمشاعر اللاسامية وانتهى بوعده لليهود باعطائهم وطنا في فلسطين. وإلى القول «ليس في نيتنا حتى مراعاة مشاعر سكان فلسطين الحاليين. . ان القوى الأربع الكبرى ملتزمة بالصهيونية، وسواء أكانت الصهيونية على حق أم على باطل، جيدة أم سيئة فانها متأصلة الجذور في التقاليد القديمة العهد والحاجات الحالية. وهي ذات أهمية تفوق بكثير رغبات وميول السبعمائة ألف عربي الذين يسكنون الآن هذه الأرض القديمة». وترى الباحثة أن سبب تأييد بلفور للصهيونية هي خلفيته الدينية البروتستانتية، وتأثير اليهودية القديمة عليه. وبعد أن تحدثت عن موقف لويد جورج من الصهيونية، شرحت الظروف التي صاحبت اصدار وعد بلفور، ودور الصهاينة غير اليهود البريطانيين في صدوره.

وخصصت الباحثة الفصل السادس من كتابها لمعالجة دور الصهاينة غير اليهود في الولايات المتحدة ودورهم المتنامي في خدمة الصهيونية. حيث ساهم المهاجرون البروتستانت الى أمريكا في الدعوة لهجرة اليهود الى فلسطين، لنفس الأسباب الدينية التي كانت عند البروتستانت في انجلترا، كما أن بعض السياسيين الأمريكان أمثال الرئيس الأمريكي ولسن كانوا من الصهاينة غير اليهود الذين خدموا الصهيونية وأعلنوا تأييدهم لوعد بلفور والاستيطان اليهودي في فلسطين. وكذلك روزفلت وترومان اللذان يعتبران من أهم الصهاينة غير اليهود من الرؤساء الأمريكان، وقامت الباحثة بشرح سياستهم ومواقفهم تجاه اليهود، وحللت الأسباب الكامنة وراء تأييدهم لهم. كما تطرقت الى موقف الرأى العام الأمريكي من الحركة الصهيونية قبل قيام اسرائيل.

وفي الفصل السابع ناقشت الباحثة موضوعاً في غاية الأهمية وهو الصهيونية والعنصريات الحديثة، وكيف أن الصهيونية غير اليهودية كانت عنصرية معادية لكل ماهو عربي «الذكاء فضيلة يهودية والخداع رذيلة عربية». كما أن بعض الصهاينة غير اليهود كانوا لاساميين عند بداية حياتهم السياسية أمثال بلفور ولويد جورج في بريطانيا.

وأجرت د. الشريف مقارنة بين النازية والصهيونية من حيث العلاقة وتقارب الافكار والتعاون الذي حدث بينهما وكذلك بين الصهيونية والنظام العنصري في جنوب افريقيا.

وذكرت المؤلفة في الفصل الأخير من كتابها وجهة النظر القائلة بأن سبب تأييد الدول الغربية لاسرائيل هو وجود الأقليات اليهودية في تلك الدول أو الضغط الصهيوني واللوبي الصهيوني، وقالت بأن السبب في الواقع يعود الى وجود الصهيونية غير اليهودية فيها واعتقاد هؤلاء بوجود أمة يهودية، وهذا الاعتقاد ينسجم مع التعاليم البروتستانتية عند الصهاينة غير اليهود، وهؤلاء يؤمنون بأن فلسطين وطن لكل اليهود وأنه يجب العمل على هجرتهم اليها.

وتعطي الباحثة للثقافة السياسية المرتبطة مع السياسة الخارجية، أهمية كبيرة في خلق تيار عند الرأى العام المسيحي البروتستانتي مؤيد لاسرائيل وكذلك انتقال المفهوم التوراتي للصراع بين داوود وجالوت على الصراع القائم حاليا بين العرب واسرائيل، والمصالح المشتركة بين اسرائيل والدول الغربية.

وتأتي أهمية هذا الكتاب الأول في موضوعه الى أنه يغوص في جذور الأزمة، ويكشف لنا خبايا مواقف الدول الغربية من الصهيونية حتى قبل قيام الحركة الصهيونية اليهودية، وتظهر لنا الباحثة الترابط في المواقف بين الصهاينة غير اليهود مع الصهاينة اليهود، بل إن الصهيونية غير اليهودية كانت «ملكية أكثر من الملك» في تأييدها لأهداف الحركة الصهيونية.

ولاشك أن د. الشريف قد قامت بجهد كبير تشكر عليه في تأليف هذا الكتاب، ومع أن الترجمة أفقدت بعض المفاهيم التي حاولت الكاتبة الاشارة اليها، حتى أن ترجمة عنوان الكتاب لم تكن دقيقة وكان من المفروض أن تكون «الصهيونية اللايهودية» الا أن ما جاء في الكتاب مهم جدا للمكتبة العربية.

وملاحظتنا الوحيدة هي أن الكاتبة ركزت فقط على العامل الديني (البروتستانتي) عند نشأة الصهيونية اللايهودية، وتجاهلت العامل الاقتصادي لتحالف الرأسمالية الغربية مع الرأسمال الصهيوني، في خلق صهاينة غير يهود مؤيدين للصهيونية، ليس بسبب العامل الديني فقط بل لأن اسرئيل تخدم مصالحهم الاقتصادية والاستعمارية.

مراجعة: أحمد سعيد نوفل
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

مجموعة من المؤلفين، **اشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار التنوير للطباعة والنشر والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، بيـروت، ١٩٨٤، ٤٦٥ ص

مما لاشك فيه ان البحوث الامبيريقيه التي تجرى في الوطن العربي في مجالات العلوم الاجتماعية عامة وعلم الاجتماع وفروعه خاصة انما تصدر وتجرى أصلا متأثرة بتلك المفاهيم والأطر والمقولات النظرية الوافدة ـ لنا من الغرب، فلقد اخذنا هذه المفاهيم والاطر والمقولات النظرية كقضايا مسلم بها وكقواعد علمية ثابتة لا يجوز نقدها أو تحليلها أو الشك في مدى سلامتها ومدى ملاءمتها لأوضاعنا ولظروفنا ولنمط الحياة الاجتماعية القائمة في وطننا العربي.

وبالرغم من ان هذه المفاهيم والأطر والمقولات النظرية قد انبثقت أصلا من بيئات وظروف اجتماعية مخالفة لنظيراتها القائمة في الوطن العربي، الا أنها سادت لدينا وانتشرت ووجدت

طريقها نحو الذيوع كأمور ونظريات علمية مستحدثة ومطلقة لايجوز تمحيصها أو الخوض في مدى سلامتها، وذلك اعتقادا منا بأنها طالما آتية من ذلك العالم الغربي المتقدم فلا يجوز تسرب الشك في مدى صحتها. ولهذا وبمناسبة مرور ربع قرن من الزمان على انشاء المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في مصر ومع تزايد الشعور بالقلق الذي نشأ وتزايد مع تزايد حصيلتنا من البحوث الامبيريقية ومع عدم قدرة الاطر النظرية التي اعتدناها على تقديم التفسير المناسب لما تقدمة لنا المعطيات الامبيريقية بل وتزايد الشعور بأنها قد تشتد وطأتها على عملنا الامبيريقي ومع محاولاتنا النظرية، لذلك كله فلقد اراد المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة اجراء وقفة لاعادة النظر في كل تلك المسلمات النظرية والنظر اليها بشكل نقدي وموضوعي، انطلاقا من نظرة عالمية للعلم ونظرة متفتحه لمدى استطاعتنا قبول هذه المسلمات ومدى ملاءمتها لنا. ولهذا فلقد عقد هذا المركز ندوته فيما بين السادس والعشرين والثامن والعشرين من شهر فبراير عام ١٩٨٣ بالقاهرة وذلك لفحص اشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي ثم قام باصدار محتويات هذه الندوة ومناقشاتها في هذا الكتاب والذي صدرت طبعته الاولى في عام ١٩٨٤. ولا شك أن هذا الكتاب يستحوذ على أشكال كثيرة من الأهمية المحلية والقومية العربية والعالمية وذلك نظرا لما تضمنه من اتجاهات علمية نقدية كثيرة ولما انبثق منه من آراء وافكار اكاديمية خالصة ترتبط بظروف عالمنا العربي وبأحواله الاجتماعية والاكاديمية اكثر من ارتباطها باتجاهات نظرية عامة وغير محددة. والكتاب الذي نعرضه انما يشكل خطوة هامة ودقيقة في سبيل فحص ومراجعة مواقفنا العلمية ومنطلقاتنا النظرية كما أنه وبلا شك يمثل دعوة للتأمل وللفحص العلمي لكل ما هو مستحدث ووافد لنا من الغرب. كما أن هذا الكتاب وانطلاقا من اهدافه واغراضه العامة والخاصة انما يمثل علامة على الطريق العلمي العربي يجب أن يتأملها ويتبصر أبعادها ومراميها هؤلاء الباحثون والعلماء العرب العاملون في مجالات العلوم الاجتماعية على اختلافها. هذا ولقد شارك في اعداد هذا الكتاب وفي الندوة سالفة الذكر واحد وعشرون باحثا متخصصا بينهم خمسة باحثين من داخل المركز القومي للبحوث الاجتماعية وسته عشر باحثا من خارجه.

ولقد جاء هذا الكتاب محتويا على ستة محاور أساسية اشتملت على عشرين مبحثا علميا اتصلت كلها بموضوع هذا الكتاب وهو إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، كما اشتمل هذا الكتاب ايضا على ملحق عن اتجاهات ومناقشات هذه المحاور الاساسية الستة. ولقد تركزت هذه المحاور الستة الأساسية في: المعرفة والعلوم الاجتماعية، المنهج بين الوحدة والتعدد والعلوم الاجتماعية، الايديولوجيا والعلوم الاجتماعية، العلم الاجتماعي بين الاستقلال والتبعية، الديمقراطية والعلوم الاجتماعية. وعلى هذا فانه يمكن القول بأن هذا الكتاب قد دار اصلا حول ستة محاور اساسية هي المعرفة، والمنهج، والايديولوجيا، والديمقراطية، والتبعية، والتراث.

المحور الاول: المعرفة والعلوم الاجتماعية:-

لقد احتوى هذا المحور على مبحثين هامين كان الاول عن اشكالية العلوم الاجتماعية وانها ليست علوما واما الثاني فكان عن المعرفة والعلوم الاجتماعية. وبالنسبة للمبحث الأول فلقد عرض الباحث وبايجاز لتاريخ نشأة العلم عامة وبعض العلوم الاجتماعية خاصة ولنشأة الزعم بأن

بعض العلوم علوم طبيعية وعن الآراء التي يبديها اللاطبيعيون في الاسباب التي يتعزز معها جعل العلوم الاجتماعية فروعا من العلم التجريبي الطبيعي. ولاشك أن هذا المبحث قد كثر حوله الجدل وما زال يتبلور في مدى امكانية اعتبار بعض العلوم الاجتماعية كعلم النفس أو علم الاجتماع من بين العلوم الطبيعية أو التجريبية إن صح هذا القول. واما المبحث الثاني من هذا المحور فلقد كان عن المعرفة والعلوم الاجتماعية وفيه أشار الباحث الى انه يجب علينا أن نتجنب ما وقع فيه «كانت» عند نظره للعلوم وتقسيمه البحث الاجتماعي الى نوعين بحث في الوسيلة أو الاداة ويبحث في الواقع وسيكون المبحث الأول اجابة عن السؤال التالي ما هي الوسائل أو المناهج المختلفة التي نتخذها في معرفة الواقع الاجتماعي؟، اما المبحث الثاني فسيكون اجابة عن هذا السؤال الآخر ماهو الواقع الاجتماعي؟. ولقد أشار الباحث كذلك الى أن التفكير العلمي الاجتماعي لايكون الا من خلال الانساق والنظم وانه يحسن بنا تبعا لذلك ان نستحضر امامنا تلك الوظيفة الجديدة للتفكير التي يحدثنا عنها «هيدجر» علها تهدينا الى انساق اجتماعية من طراز آخر على الاساق التي نعرفها في مجال علمي الاجتماع والانثروبولوجيا. كما اشار الباحث الى ان العلم يبدأ بالمشكلات لابالمشاهدات ولهذا فلعلنا قد واجهنا أو علينا أن نواجه يوما ما مشكلة من تلك المشكلات المهموسة لنظفر بنسق أو بأنساق اجتماعيه تتيح لنا دراستها دراسة علمية. ولعل إشكالية العلوم الاجتماعية بوجه عام وفي مجتمعاتنا العربية بخاصة تكمن في بقاء تلك المشكلات المهموسة بيننا، تطبع حياتنا كلها بازدواجية بغيضة بين ما هو معلن وما هو خفي مما يهدد روحنا الاجتماعية بالانهيار والتفسخ.

المحور الثاني: المنهج بين الوحدة والتعدد والعلوم الاجتماعية:ـ

لقد احتوى هذا المحور على أربعة مباحث علمية هامة:

وكان المبحث الاول: اشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية، وفيه عرض الباحث لنقطتين هامتين هما: تمييز العلوم الاجتماعية عن العلوم الطبيعية، المنهج التجربي والمنهج التجريبي في العلوم الاجتماعية.

واما المبحث الثاني: فكان عن المنهج بين الوحدة والتعدد ـ رؤية تحليلية، وفيه عرض الباحث لعدد من النقاط مثل اشكالية المنهج «(وتضمن دراسات عن العمل، المعرفة، الفلسفة)، تاريخية العلوم (وتضمن دراسات عن ظهور العلوم الطبيعية مبكرة، ظهور العلوم الاجتماعية متأخرة)، نحو وحدة الكون من الطبيعة والمجتمع الانساني (وتضمن دراسات عن ابعاد الثورة العلمية والتكنولوجية ونحو وحدة الكون).

واما المبحث الثالث: فكان عن المنهج العلمي في العلوم الاجتماعية، وفيه عرض الباحث لعدد من النقاط العلمية الهامة مثل المنهج العلمي، موقف العلوم الاجتماعية.

واما المبحث الرابع: فكان عن وحدة المنهج وتعدد المنحى في العلوم الاجتماعيه، وفيه عرض الباحث لثلاث نقاط أساسية هي التأسيس، وليس الاحتذاء، المضاد للعلم وغير العلم واللإدراك الشائع في العالم الانساني، والمنهج والمنحى. وذكر الباحث أنه اذا ما حاولنا أن نفض

الاشتباك بين المنهج والمنحى فعلينا أن نستأنف السير تحقيقا لشرط الموضوعية، ولتحقيق ذلك الشرط الذي يعني السعي نحو الاتفاق وتأمين الطريق اليه ينبغي توافر أمرين، الأمر الأول التساوق المنهجي الذي يعني إمكان رد المناهج المختلفة حاليا وقابليتها للترجمة الى خطوات واجراءات يمكن أن يؤديها أي باحث مهما أنكر المنحى الذي تقترحه تلك المناهج أو تقره والأمر الثاني هو التكافؤ القياسي الذي يعني الاتفاق على التعريفات الإجرائية للمؤشرات بحيث يمكن ان ننسبها الى مقام مشترك يتيح المقارنة الدقيقة على أساس امكان القياس بنفس الوحدات.

المحور الثالث: الايديولوجيا والعلوم الاجتماعية:ـ

لقد احتوى هذا المحور على أربعة مباحث هامة:

وكان المبحث الأول: التكامل المعرفي ومفهوم الإنسان ـ حول إشكالية العلوم الاجتماعية والإنسانية وفيه عرض الباحث لعدد من النقاط مثل: تحديد منطلق، محدودية المنهج وترامي موضوعه، مخاطر التخصص واسهامات البيولوجيا والابداع الأدبي، مفهوم الإنسان من منطلق بيولوجي، ما يعينه المخ البشري وصعوبة دراسته، التحيز الأيديولوجي الظاهر والمضمر.

ولقد كان المبحث الثاني: عن اشكالية العلاقة بين الايديولوجيا والعلوم الاجتماعية وفيه عرض الباحث عدة نقاط مثل الايديولوجيا، العلم والعلوم الطبيعية، العلوم الانسانية، حول المحتوى المعرفي بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، الاسناد والتحيز.

وكان المبحث الثالث: عن الصراع الايديولوجي واشكالية العلوم الاجتماعية في المجتمع العربي وفيه عرض الباحث لمسلمتين مطروحتين من عنده للحوار وهما ان علاقة العلوم الاجتماعية بالايديولوجيا علاقة جدلية مستمرة منذ نشأة العلوم الاجتماعية الحديثة وحتى الآن وان المطالبة بتحرير العلوم الاجتماعية من الانحياز الايديولوجي مهما كانت غاياته يعني في التحليل الأخير مطالبة هذه العلوم بالتخلي عن فاعليتها الانسانية. ثم عرض الباحث بعد ذلك لعدد من النقاط العلمية الهامة المتصلة بالصراع الايديولوجي بصفة عامة وفي داخل الوطن العربي بصفة خاصة وعلاقة ذلك باشكالية العلوم الاجتماعية مع التركيز على علم الاجتماع.

وكان المبحث الرابع: عن العلوم الاجتماعية بين الايديولوجيا والواقع، ولقد تناول الباحث هذا المبحث من خلال نقطتين اساسيتين هما مناقشة نظرية حول مدى تأثر العلوم الاجتماعية بالايديولوجية مع تقديم تطبيق ليتناول دراسة حالة للنقطة الاولى في واقع البحث الاجتماعي العلمي للوطن العربي. وفي النقطة الأولى عرض الباحث بالدراسة عدة نقاط مثل النظرة الشمولية أو الجزئية للظاهرة، اختيار مشكلات البحوث، في الفروض، ادوات البحث، تفسير البيانات. واما في النقطة الثانيه فلقد عرض الباحث نقطة هامة اساسية وهي عن الادوات العلمية وصلاتها بموضوع هذا المبحث.

المحور الرابع: العلم الاجتماعي بين الاستقلال والتبعية:ـ

وفيه عرض الكتاب ثلاثة مباحث هامة هي:ـ

المبحث الأول: علم الاجتماع في المجتمعات النامية بين التبعية والاستقلال، وفيه عرض

الباحث تاريخ ظهور علم الاجتماع منذ البداية وصلته بكثير من العلوم التي عاصرت نشأته وبدء ظهوره، مع تتبع نشأة هذا العلم في بعض المجتمعات المتميزة.

المبحث الثاني: بعض مظاهر التبعية الفكرية في الدراسات الاجتماعية في العالم الثالث، فلقد عرض الباحث هنا عدة نقاط هامة مثل حتمية التبعية الفكرية، النقل المباشر، التبعية في اللغة، تهريب القيم والميتافيزيقا الغربية، الامعان في التخصص والاناقة النظرية، هل هناك مخرج؟.

المبحث الثالث: النظريات الاجتماعية الغربية قاصرة ومعادية. وفيه عرض الباحث عدداً من النقاط الهامة مثل العلوم الاجتماعية غير الطبيعية، مدارس غربية وليست علوماً عالمية، المدارس الغربية معادية لنا، مفهوم الممارسة النظرية المستقلة.

المحور الخامس: الديمقراطية والعلوم الاجتماعية:ـ

ولقد احتوى هذا المحور على أربعة مباحث علمية هامة:ـ

المبحث الاول: أزمة الديمقراطية واشكالية العلوم الاجتماعية. وفيه تحدث الباحث عن بعض معالم الديمقراطية في كثير من المجتمعات المختلفة في نظمها الاجتماعية والسياسية كما حرص على الاشارة الى تلك الصلات التي تقوم بين مدى تحقق المناخ الديمقراطي وممارسة الأصول البحثيه العلمية. واشار الباحث الى أنه بقدر ما تفرض قوى الوضع القائم من معوقات للحركة من أجل التغيير وما تمارس من ضغوط بقدر مايزيد ذلك من حدة التناقضات وعنف الصراع ويثير المتاعب ويسبب الهزات ويؤدي الى تطرف الذي لا يرى بدا من القفز فوق الحواجز والمعوقات، وليس غريبا اذن ان يرى البعض أن حل اشكالية العلوم الاجتماعية انما يتمثل في حل اشكالية المجتمع العربي نفسه بمعنى آخر أن المجتمع العربي في حاجة الى تغيير ثوري.

المبحث الثاني: الديمقراطية والعلوم الاجتماعية ـ دراسة حول مشكلات التبرير والنقد والالتزام. ولقد تضمن هذا المبحث النقاط الهامة التالية: مشكلة البحث وخطته، الديمقراطية ونشأة العلوم الاجتماعية، الديمقراطية والعلوم الاجتماعية في إطار مقارن: الشمولية والتسلطية والليبرالية، الديمقراطية والعلوم الاجتماعية في المجتمع العربي ـ محاولة الخروج من اطار التسلطية.

المبحث الثالث: غياب الديمقراطية وإشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي ـ رؤية تحليلية. ولقد دار هذا المبحث حول سؤال هام وهو لماذا تغيب الديمقراطية في فترة تدهور مراحل التغيير وفي وقت الازمات المجتمعية؟، ثم يطرح البحث عدة أسئلة أخرى مرتبطة بهذا السؤال مثل هل هناك مدارس اجتماعية عربية مستقلة عن المدارس الاجتماعية الغربية؟ وهل قامت هذه المدارس بمعالجة القضايا والمقولات الحقيقية لواقع المجتمع العربي؟

المبحث الرابع: تطور السلطة وأثره على تطور العلوم الاجتماعية في مصر، وفيه عرض الباحث لطبيعة العلاقة التي تقوم عادة فيها بين السلطة وتطور العلوم الاجتماعية واستمراريتها

وذلك من خلال عرض نقطتين هامتين هما الأبعاد الرسمية، المشكلة في ارض الواقع. وإذا كانت النقطة الأولى ذات سمات تاريخية ونظرية بحتة فلقد جاءت النقطة الثانية محتوية على تحليلات وامثلة مستنبطة أصلا من أرض الحقيقة والواقع المصري.

المحور السادس: التراث والعلوم الاجتماعية:

ولقد احتوى هذا المحور على ثلاثة مباحث هامة هي:

المبحث الاول: اشكالية التراث والعلوم الاجتماعية. ولقد حرص الباحث على تصوير رؤيته الخاصة عن التراث والعلوم الاجتماعية عند حدود القرآن الكريم ظنا منه كما يقول أن الذي يصدق على القرآن الكريم في هذا المجال يصدق على غيره من باب اولى، ولقد اظهر هذا الباحث معالم الأساس الفكري لموقفه هذا ولرؤيته لعلاقة التراث باشكالية العلوم الاجتماعية.

المبحث الثاني: نحن بين الموروث والوافد، وفيه عرض الباحث عدة نقاط توضح طبيعة العلاقات التي تقوم بيننا وبين العلوم والنظريات الوافدة الينا من الغرب ومن بين هذه النقاط نحن والتراث، التراث والمعاصرة، الوافد الضال، الواقع غير المرئي.

المبحث الثالث: التراث الاسلامي واشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، وفيه عرض الباحث عدداً من النقاط الهامة مثل اشكالية العلوم الاجتماعية والرد على ثلاثة أسئلة، محاولة ايجاد علم اجتماعي إنساني الهي، التراث الاسلامي العربي منذ تاريخه، اقسام التراث الاسلامي العربي العقائدي.

وفي النهاية عرض هذا الكتاب لاتجاهات مناقشة المحاور الاساسية الستة وذلك كملاحق لهذا الكتاب ولقد تضمن هذا الجزء من الكتاب عدة نقاط أو ملخصات تركزت في ابراز طبيعة المناقشات والاتجاهات المتعلقة بكل محور من هذه المحاور الستة، وذلك كتلخيص او تركيز لجملة هذه المناقشات والاتجاهات الاكاديمية التي دارت فيها.

وغني عن البيان ان هذا الكتاب سوف يبقى وعلى مدار سنين طويلة قادمة مرجعا منهجيا وموضوعيا دقيقا للعلوم الاجتماعية عامة ولعلم الاجتماع خاصة ولمختلف القضايا والمشكلات والتطلعات التي تتعلق بمجالات هذه العلوم وتنبثق منها كما أن هذا الكتاب يعتبر لازما ضروريا لدارسي العلوم الاجتماعية عامة وعلى اختلافها ولباحثيها على اختلاف اتجاهاتهم وميولهم الاكاديمية والايديولوجية الخاصة والعامة، كما أن هذا الكتاب وبتركيزه على واقعنا العربي وصلته باشكالية ومجالات العلوم الاجتماعية انما يؤدي وبالضرورة الى إحداث بعض التقدم الاكاديمي المنشود في نطاق الوطن العربي في مجالات العلوم الاجتماعية عامة وفي مجال علم الاجتماع وفروعه المختلفة خاصة بما يحقق وبلا شك كثيرا من الفوائد الموجودة من عقد هذه الندوة العلمية الهامة ومن اصدار هذا الكتاب العلمي الهام.

مراجعة: زكريا فوده
قسم الاجتماع ـ جامعة الازهر ـ القاهرة

Dale Johnson, Middle Classes in Dependent Countries. Beverly Hills, Sage Publication, 1985 pp.295

ديل جونسون، الطبقات الوسطى في الدول التابعة، سييج ـ بفرلي هيلز، كاليفورنيا، ١٩٨٥ ـ ٢٩٥ صفحة

لقد لقيت نظريات[1] Dependency theories انتشاراً واسعاً في السنوات الأخيرة، ليس فقط في الدوائر الاكاديمية بل وفي دوائر التخطيط الاقتصادي ـ السياسي القومي. ويعود سبب ذلك الى انسجام فرضياتها مع الواقع في محاولة استيعاب القوى الرئيسة المحركة في بنية اجتماعية معينة. وإن الاهتمام الرئيسي لهذه الادبيات هو التنمية المقارنة وعلاقتها بالقوى والعمليات الاجتماعية في بلدان مختلفة. فبدلا من التركيز على مشاكل العالم الثالث الداخلية، كما هو الحال في نظريات التحديث السائدة في الخمسينات والستينات من هذا القرن، اشارت نظريات التبعية الى النظر على هذه المشاكل كنتائج لفعل النظام الاقتصادي العالمي. فأعيد تعريف مفهوم التنمية ليشير الى عملية مترابطة مع بنية اقتصاديات اخرى ولكن لا توجد نظرية بدون ثغرات. فبدلا من التركيز على العلاقة الجدلية بين الآليات العالمية والافعال أو العمليات الاجتماعية الداخلية للمجتمع فقد أهملت هذه النظريات أي تحليل لتفاعلات ملموسة من التغير الاجتماعي ضمن مناطق محددة من العالم.

تقع اهمية هذا الكتاب، في محاولته سد بعض هذه الثغرات، وإصراره في نفس الوقت على أهمية علاقات التبعية على الصعيد العالمي. فيطرح أن تأثير الاقتصاد العالمي على العلاقات الاجتماعية المحلية ليس متجانسا، أو أحادي الاتجاه. إن القوى أو الافعال المحلية ليست ببساطة انعكاساً لقوى خارجية، وإنما لها ديناميكية ذاتية، وإن لم تكن مستقلة.

يحتوى هذا الكتاب على مجموعة مقالات تناقش العواقب السياسية الناتجة من خصوصية البنية الطبقية للبلدان التابعة، مع التركيز على مسألة تشكيل الدولة (State formation) في هذه المجتمعات. فالأطروحة الرئيسة هي أن الطبقات الوسطى قد لعبت دورا حاسما في تشكيل دول المجتمعات التابعة. ومن أجل إثبات أطروحته هذه، فإن جونسون قد أعطى خصوصيته للتطور الرأسمالي في هذه المجتمعات، آخذا بعين الاعتبار تاريخها الكولونيالي. فإن إخضاع هذه المجتمعات لمنطلق الرأسمال العالمي قد أدخل خللا في التركيبة الطبقية لهذه المجتمعات، منتجاً برجوازية ضعيفة مقارنة مع مثيلتها في دول المحور الرأسمالي. لهذا فإن الدور الحاسم للطبقات الوسطى يتجسد في توسطها بين برجوازيات هذه الدول الضعيفة وبقية فئات المجتمع السفلي، آخذة أحيانا دورا رائدا في تحديد نوعية الأنظمة الناشئة. تاريخيا، فإن فئات من الطبقات الوسطى قد شاركت في نشاطات سياسية مختلفة، واحيانا متناقضة، وتتراوح بين الانخراط في حركات

التحرر القومية الى المساهمة في ظهور أنظمة جيش سلطوية. وفهم هذه الادوار المختلفة لا يمكن ان يتم بمعزل عن استيعاب آليات النظام العالمي وما ينتجه من تطور لا متكافىء، وتشويه في تشكيل هذه الانظمة. وهذا بالتحديد ما انجزه هذا الكتاب في دراسته التاريخية المقارنة لحالات عديدة في مناطق الشرق الاوسط، وآسيا، وجنوب أمريكا، بالاضافة الى مقال يناقش مسألة رأسمالية الدولة في الاتحاد السوفييتي.

يشمل الكتاب ثلاثة اجزاء. الجزء الاول يحتوي على خمسة فصول، تناقش مسألة التركيب الطبقي في المجتمعات التابعة. لقد طور الاطار النظري لهذه المسألة ولأطروحة الكتاب الرئيسية في أول فصلين، حيث يطرح جونسون الاطار النظري (لهذه المسألة) تاريخيا، بينما يناقش ايجاز احمد صفات الطبقات المتوسطة. تعرض الفصول الثلاثة التالية دراسات مستفيضة لكل من جامايكا وجزر الهند الغربية وبنغلادش. والجزء الثاني مؤلف من قبل جونسون لوحده ويبين فيه علاقات الطبقات الوسطى بتشكيل الدولة. اما الجزء الأخير فهو مكرس لمناقشة دول الطبقات الوسطى في المجتمعات الاشتراكية المركزة، حيث إن هناك فصلا عن خطة الانكا (Inca Plan) في بيرو وآخر عن الاتحاد السوفييتي.

إن الفكرة المشتركة في مقالات الجزء الأول هي أن هناك تشابها عاما في أهمية الطبقات الوسطى وحمايتها لدول المجتمعات التابعة وذلك يعود لطبيعة العلاقة وتأطيرها بين هذه المجتمعات والنظام الرأسمالي العالمي. ولكن هذا لا يعني عدم وجود اختلافات بين مجتمع وآخر، فالمؤلفون يعطون أهمية لعوامل مثل قوة الطبقات البرجوازية، والسفلى، والهوية الاثنية (ethnic identity) والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بظروف تاريخية محددة. فان الماضي الاستعماري لهذه المجتمعات يحول دون إمكانية ظهور مجتمع مدني بطبقات متماسكة. ويدخل هنا دور الدولة في أنها تتبنى تنظيم المجتمع المدني داخليا، وتقوم بالمفاوضة على ساحة النظام الاقتصادي العالمي.

يناقش جونسون هذه الاطروحة في مقالته الافتتاحية. فهو يرى بأن الدولة في مجتمعات العالم الثالث تتميز بتضخمها، والذي يتمثل في حجم بيروقراطية كبير وهذا يعود بشكل كبير الى ظروف التنمية المشوهة، حيث إنها توجب على الدولة أن تلعب دور الفاعل المناور محاولة دفع عجلة النمو إلى الامام. فبعكس ما كان يطرح من قبل منظرو التبعية الاوائل، فهو يبين بأنه كان بإمكان الدولة التابعة أن تنتقل من مرحلة التخلف الى مرحلة النمو التابع (Dependent development). وإن هذا الانتقال على أية حال مرهون بطبيعة العلاقة بين المجتمعات التابعة وأقطاب الرأسمالية العالمية. فالأخيرة قد ساهمت في تحديد وجهة الانتقال نحو النمو القومي أولا، ومن ثم النمو التابع. ويشير الكاتب هنا إلى أن بروز دولة التنمية التابعة قد أصبح ممكنا بفضل تحالف الطبقات الوسطى مع كل من الجيش وفئات البرجوازية. وفي أغلب الحالات فإن دور الجيش يطغى على قوة الطبقات الوسطى، مفسحا المجال لنمو أنظمة ممركزة.

إن إطار جونسون النظري يلائم الوضع في امريكا الجنوبية، وبذلك فإن تطبيقه على حالات دراسة خارج هذه المنطقة نوعا ما محدود. هذا طبعا راجع الى كون جونسون متخصصا في دراسة

امريكا اللاتينية. لذلك فإن المقالة الثانية في هذا الفصل، «الطبقة، الأمة والدولة»، والمكتوبة من قبل اعجاز احمد تناقش دور الطبقات الوسطى وعلاقتها بتشكيل الدولة في المجتمعات المستقلة حديثا في افريقيا وآسيا. فهو يطرح بأن تشكيل الدولة في هذه المجتمعات هو عبارة عن تجسيد لسيادة الطبقات الوسطى، وذلك يعود الى مواكبة ظروف إمبريالية لهذا التشكيل. فقد ساعدت هذه الظروف على زيادة عجز البرجوازية والطبقات الوسطى عن استلام السلطة، مفسحة المجال للدولة بأن تستمر في خدمة البرجوازية العالمية في الدول المحورية. فهناك دور خاص للدولة في هذه المجتمعات، مستقل عن أماني وتطلعات محددة للبرجوازية المحلية.

فهي تدخل في حقل الاقتصاد والتنمية كمؤسسة تجارية على المستويين المحلي والعالمي. ويأتي نشوء وانتشار القومية هنا كآلية صون لهذه المؤسسة، وكتعبير عن تماسك الطبقات الوسطى بفئاتها المختلفة. فكما نلاحظ، فإن جوهر اطروحة احمد لايختلف عن التحليل النظري لجونسون، بالرغم من اختلاف تركيزهما. فالنتيجة واحدة في كلتا المقالتين، الى حد كبير.

ينتهي هذا الجزء بعرض ثلاث حالات دراسة (Case studies) لكل من جامايكا والمكتوبة من قبل نوفيلا كيث ونيلسون كيث (Novella & Nelson Kieth)، وجزر الهند الغربية لسيسليا كارش Cecilia Karcsh، وأخيرا مقالة محمد شهيد الله عن بنغلادش. تبين هذه المقالات تأثيرات الاستعمار المختلفة على تكوين ونمو الطبقات الوسطى وعلاقتها بالدولة. فيركز كيث وكيث على العمق العنصري/الاثني في تحديد العلاقة مع السلطة الاستعمارية، فإن فئات من الطبقة الوسطى في جامايكا، مثلا، لم تبنِ علاقة أو تحالفاً مع القوة الاستعمارية بينما انخرطت فئات الموظفين بأجر من هذه الطبقة في دعم المصالح الاستعمارية. أما كارش فيعتبر الجنس/العنصر كمحدد أساسي للتشكيل الطبقي المحلي، وبالتالي تطبيع العلاقة مع القوة الاستعمارية في جزر الهند الغربية. وفي مقالته عن الجذور التاريخية لتشكيل دولة في بنغلادش فإن محمد شهيد الله يعتبر الطبقة الوسطى كطبقة خدمات، حيث إن مصالحها في النهاية تصب في خدمة القوى الاستعمارية. وكما كان الوضع في الجزائر، فإن الطبقات الوسطى لعبت دورا مناهضا لقوى الاستعمار، حيث إنها أخذت زمام قيادة الحركات التحررية.

يتطرق الجزء الثاني والمؤلف من قبل جونسون لوحده إلى تشكيل الدولة بشكل مباشر ومحدد اكثر. ففي الفصل المتعلق بنظريات الدولة يبين موقفه من النظريات الماركسية الأخرى للدولة، مشيرا الى خصوصية علاقات الانتاج المحلية وأهمية الصراع الطبقي في دول مختلفة. فبالرغم من أن القوى البنائية الخارجية محددة، فإنها لا تلغي أو تقلل من شأن الصراع الداخلي، وهذا الطرح يتفق مع الاطروحات النظرية العامة في الجزء الاول من الكتاب، كما هو واضح. ثم يبين جونسون في الفصلين الأخيرين من هذا الجزء، بروز وانهيار سلطة الطبقات الوسطى في جنوب امريكا. فإن مصير الانظمة السلطوية في هذه المنطقة هو الفشل حيث إن استقرارها مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمصالح البرجوازية العالمية وآليات التراكم على الصعيد العالمي. وهذا واضح في تلازم ازدياد كل من الازمات التي تواجه النظام الاقتصادي العالمي من جهة، وازدياد المطالب الديمقراطية والإصرار على الحريات الفردية من جهة أخرى.

اما الجزء الثالث والأخير من هذا الكتاب فإنه مكرس لمناقشة دور الطبقات الوسطى في مجتمعات اشتراكية ممركزة. فلا يختلف الطرح في المقالتين هنا حول الانكا في بيرو والاتحاد السوفييتي عن الاطروحات المبلورة في الجزء الاول. فكل مؤلف في هذا الكتاب يتفق على أن نهوض وانهيار الطبقات الوسطى مرتبط ارتباطا شديدا بديناميكيات الاقتصاد العالمي ومراحل تحوله عبر التاريخ.

فيما يلي أورد بعض الملاحظات حول اطروحات هذا الكتاب:

إنه لمن الصعب على أي محلل سوسيولوجي في هذا الوقت أن يعري طبيعة الرأسمالية العالمية وصراع القوى الاجتماعية في مجتمع معين باستعمال ادوات تحليل ماركسية تقليدية. فإن هناك الكثير من التطورات النظرية في الماركسية أو خارجها والتي تشكك في صحة بعض الفرضيات والمفاهيم الرئيسية في الماركسية التقليدية (Classical) حول ديناميكيات النظام الرأسمالي العالمي المعاصر. فمصطلحات مثل «الما قبل رأسمالي»، و «مرحلة انتقالية» ، ما هي إلا مصطلحات عامة جدا، بكونها تشير الى تشكيلات اجتماعية مختلفة. اما بالنسبة لتضخم جهاز الدولة في المجتمعات النامية مقارنة بالمجتمعات الأكثر تقدما فهو موضع تساؤل ايضا. فإن هناك الكثير من الدراسات التي تتحدث عن مسألة توسع البيروقراطية الادارية في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، إضافة لذلك، فإن الأخذ بأطروحة «غياب برجوازية محلية» لتفسير اتساع رقعة الطبقات الوسطى في الساحة السياسية في المجتمعات الطرفية ما هو إلا تأكيد آخر على مفهوم استشراقي غربي.

فاعتبار تطور الرأسمالية في الغرب كنموذج من الواجب الأخذ به عند مناقشة التغيير الاجتماعي في المجتمعات الطرفية المعاصرة، هو موقف غير موضوعي، واخيرا فإنه لمن المزعج فعلا اعتبار الطبقة الوسطى كطبقة في محاولة تحليل أي بنية اجتماعية معاصرة. فان الطبقة الوسطى تضم فئات مختلفة جدا في ثناياها، وتشمل اصحاب المهن، وموظفي الدولة، الملاكين الصغار . . . الخ .

على أية حال، فإن هذه الملاحظات لا تقلل من أهمية هذا الكتاب في تطويره لتحليل مقارن حول دور الطبقات الوسطى وتشكيل الدولة في المجتمعات النامية، أخذا بعين الاعتبار المحركات المؤثرة في ذلك على الصعيد العالمي. ففي مجموعة مقالات كهذه فإنه لمن المتوقع أن يفقد الكتاب نوعا من التماسك المطلوب بين أجزائه. سوف يفيد هذا الكتاب أولئك المهتمين بقضايا التنمية والتغيير الاجتماعي، حيث إن محرره يعتبر رائدا في التحليل التبعي (Dependency Analysis)

مراجعة: مراون الخواجا
جامعة كورفيل ـ الولايات المتحدة الأمريكية

عزة وهبي، تجربة الديمقراطية الليبرالية في مصر، دراسة تحليلية لآخر برلمان مصري قبل ثورة ١٩٥٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٥، ٢٨٠ص

تقديم الكتاب:

قدم الدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية المصري للكتاب بأنه يرى ان موضوعه متميز وبه جهد مبذول في اعداده وأنه سوف يسد فراغا واضحا في الدراسات البرلمانية المصرية.

كما أشار الى أن المؤلفة قد اعتمدت على الحقائق الموضوعية وحدها كوسيلة للتوصل الى النتائج.

وينتهي في التقديم الى أن هذا الكتاب اتسم بالدقة والموضوعية في التحليل استنادا الى المصادر الأولية الأصلية.

الكتاب:

ينقسم الكتاب الى مقدمة وفصل تمهيدي وبابين اساسيين ثم خاتمة ومراجع للدراسة.

المقدمة:

تتناول التعريف بالدراسة بأنها تدرس تجربة الديمقراطية الليبرالية في مصر من منظور السلطة التشريعية في آخر برلمانات التجربة وهو برلمان ١٩٥٠ - ١٩٥٢. وتأتي اهمية الدراسة في ارتباطها بتقييم المرحلة السابقة على ثورة يوليو ١٩٥٢ ثم دراسة مدى صلاحية الليبرالية للتطبيق في بلد كمصر لأن الليبرالية السياسية قد ارتبطت بإطار اجتماعي اقتصادي، كما أن المرحلة الحالية التي تشهدها مصر تمثل بداية جديدة للديمقراطية الليبرالية.

واعتمدت الباحثة على المدخل الدستوري والتاريخي للدارسة.

الفصل التمهيدي:

الاطار السياسي لانتخابات يناير ١٩٥٠.

وتتناول في مباحث ثلاثة هذه الانتخابات التي أثبتت تحليل كل الظروف التي سبقت الدعوة اليها وعودة الوفد للحكم أنه لم يكن هناك خيار آخر أمام الملك بعد أن سدت أمامه كل الطرق ووضح أن نظامه يواجه لحظات خطرة تستدعي مواجهة للواقع وتقبلا لعودة خصمه التقليدي - حزب الوفد - كبديل لانهيار النظام.

وتناولت المؤلفة في المبحث الأول مشكلات المعركة الانتخابية وهي: مشكلة الدوائر الانتخابية وموقف الاحزاب منها ومشكلة مدة مجلس النواب ومشكلة اشتراك القضاة في الانتخابات ومشكلة تحديد الموطن الانتخابي للعمال. ثم تناولت في المبحث الثاني أهم السمات التي تميزت بها المعركة الانتخابية من الانتهاء السياسي والاجتماعي للمرشحين وموقف السلطة التنفيذية في الانتخابات. ثم جاء المبحث الثالث ليتناول نتائج الانتخابات وتحدثت عن التوقعات قبل الانتخابات من عدم فوز الوفد ثم فوزه الساحق بعدد ٥٤,٥٪ من الأصوات و ٧٠,٨ من عدد المقاعد. ثم أوردت جداول بجميع نتائج انتخابات البرلمان المصري من عام ١٩٢٤ - ١٩٥٠.

الباب الأول: بنية البرلمان

ويستهدف هذا الباب دراسة البرلمان والقاء الضوء على العوامل التي يمكن على ضوئها ان نفهم سلوكه من القضايا الوطنية والاجتماعية فتحلل في الفصل الأول البنية السياسية للبرلمان بمجلسيه (على أساس انها البنية الحزبية) وفي الفصل الثاني تناولت المؤلفة البنية الاجتماعية للبرلمان لان الانتهاء الاجتماعي للأعضاء هو أحد المتغيرات الاساسية التي تعين في فهم سلوك البرلمان تجاه القضايا الرئيسية التي واجهها، وتتحدث الباحثة في البداية عن تحديد الطبقات والفئات الاجتماعية التي سوف تصنف انتهاءات الأعضاء داخلها ثم تحديد التعريف العملي لكل فئة (كبار ملاك زراعيين، متوسطي ملاك زراعيين، رأسماليين صناعيين، رأسماليين تجاريين، مهنيين، موظفين حكوميين - غير محددي الانتهاء) واكدت الدراسة ان في مجلس النواب كان كبار الملاك الزراعيين يمثلون ٣٥,٧٪ من جملة الأعضاء ثم يليهم متوسطو ملاك زراعيون ٢٦,٩٪ ثم رأسماليون صناعيون ١٤,١٪ ثم رأسماليون تجاريون فمهنيون . . الخ. أما في مجلس الشيوخ فقد مثل كبار الملاك نسبة ٥١,٣٪ وبعد ذلك الرأسمالية الصناعية ٣٦,٨٪ ثم المهنيون فمتوسطو الملاك والرأسمالية التجارية.

الباب الثاني:
موقف البرلمان من القضايا الوطنية والاجتماعية.

وتتناول في هذا الباب عينة من القضايا التي واجهها البرلمان من القضية الوطنية وقضية الاصلاح الزراعي وتدرسها دراسة متعمقة.

ففي الفصل الأول درست موقف البرلمان من القضية الوطنية باعتبارها القضية المحورية في العمل السياسي المصري، فتستعرض الباحثة القضية الوطنية وتطورها بعد تولي الوفد الحكم في عام ١٩٥٠ والمطالبة بوحدة وادي النيل والجلاء التام للقوات الانجليزية من مصر حتى الغى النحاس باشا رئيس وزارء مصر معاهدة ١٩٣٦ في ٨ اكتوبر ١٩٥١، وحظي قرار الحكومة الوفدية بتأييد شعبي واسع النطاق لانه جاء معبرا عن المطالب الوطنية.

ثم يتناول الكتاب تحديد الابعاد المختلفة للبرلمان من القضية الوطنية فيتناول موقف البرلمان

من العلاقات المصرية البريطانية ثم موقف البرلمان من المفاوضات بين مصر وانجلترا كأسلوب لمعالجة القضية الوطنية والتشكيك في جدوى المفاوضة كأسلوب لمعالجة القضية الوطنية، ثم موقف البرلمان من الغاء معاهدة ١٩٣٦ وموافقته على الالغاء. ثم البرلمان والجبهة الداخلية كأساس لحل القضية الوطنية وموقفه من المنظمة الدولية كأداة لحل القضية الوطنية (ويرى انها أداة غير فعالة) ثم البرلمان والكفاح الشعبي المدني وكان موقفاً جزئياً غير قاطع في التأييد. ثم يتناول الكتاب البرلمان وعلاقات مصر الدولية مثل التحالف الغربي والكتلة الشرقية وكانت المواقف تتجه داخل البرلمان الى الحياد بين الكتلتين.

وفي الفصل الثاني يتناول البرلمان قضيـة الاصلاح الزراعي فيتحدث عن موقف البرلمان من القضية الاجتماعية من خلال موقفه من قضية سوء توزيع الملكية الزراعية بكافة انعكاساتها كقضية محورية ضمن القضايا التي واجهت المجتمع المصري في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتحدثت المؤلفة عن مشكلة سوء توزيع الملكية الزراعية فكان يمتلك ٨,٠٪ عدد ٢٠٪ من جملة الاراضي بينما يمتلك ٩٤,٣٪ من الملاك، ٣٥٪ من جملة مساحة الاراضي والذي يؤكد ان ظاهرة تفاقم تركز الملكية الزراعية في أيدي القلة كانت موجودة وبكثرة. ومن هنا اتت دعوة الاصلاح الزراعي في عبارات عامة غير محددة وكان موقف البرلمان من هذه القضية موقفا يدل على سيطرة كبار الملاك عليه ووأد كل مشروعات الاصلاح الزراعي في مصر لانه ضد مصالحهم.

الخاتمة:

وفي الخاتمة تتناول الباحثة تقييم التجربة البرلمانية، إن كثيراً من المواقف الوطنية المتقدمة في البرلمان كانت تعبر عن مواقف فردية وليس عن البرلمان كمؤسسة او حتى عن القوى الحزبية بداخله وان الدراسة قد أكدت على أن التجربة الديمقراطية الليبرالية في مصر لم تعبر إلا عن اخفاق، كما أن تدخل الجيش في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ هو في حد ذاته مؤشر واضح على اخفاق التجربة البرلمانية كما أن عمر الوزارة الذي لم يتعد شهراً ونصف الشهر في عام ١٩٥٢ دليل آخر، وهناك ايضا عدم استقرار برلماني حيث لم يستكمل برلمان واحد مدته الدستورية كما أن البرلمان لم يمارس حقه في الاقتراع بعدم الثقة على وزارة أو وزير ولم يقم بوظيفته التشريعية على نحو مرض ولذا كانت التجربة اخفاقاً شديداً للديمقراطية الليبرالية.

ونلاحظ على هذه الدراسة:

١ - ان اصل هذه الدراسة هي رسالة ماجستير في العلوم السياسية للباحثة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة باشراف أ.د. خيري عيسى.

٢ - ان الاطار المرجعي للدراسة قد اشتمل ٢٠ مجموعة وثائقية بالاضافة الى ٦٩ كتابا ومؤلفا علميا باللغة العربية و ٦ رسائل جامعية (دكتوراه وماجستير) والعديد من الدورات واللقاءات الشخصية مع بعض الشخصيات التي شاركت في هذا البرلمان، بالاضافة الى حوالي ١٠ مراجع باللغات الاجنبية.

٣ ـ تميزت الدراسة بالهوامش الجادة المفسرة للأحداث والوقائع والتي ساهمت بجهد كبير في توضيح كافة جوانب الموقف وكأنك تعيش في ذلك العصر.

٤ ـ كما تميزت الدراسة بالتوسع الشديد في نشر الجداول التفصيلية لكل نقاط الموضوع والاسهاب في نشر هذه الجداول التي تعطي قراءات تفصيلية لكافة الاحداث والاتجاهات للبرلمان المصري في هذه الفترة.

٥ ـ ان البحث يؤكد ان التجربة الديمقراطية الليبرالية المصرية كان ينقصها الكثير لتكون تجربة جادة ومفيدة.

٦ ـ مرة ثانية الهوامش في نهاية كل فصل تعطي توضيحات وتفسيرات وتحيل الى دراسات ومراجع وبلغت ١٥٠ هامشا في الفصل التمهيدي + ١٣٤ في الباب الاول + ٥٦٢ هامشا في الباب الثاني + ٢٠ هامشا في الخاتمة (المجموع ٨٦٦ هامشا).

وحقا، ان الكتاب يعد اسهاما رائعا اضيف للدراسات البرلمانية العربية واضافة حقيقية الى المكتبة العربية في هذا المجال.

مراجعة: جمال الدين السيد علي صالح
محرر بالهيئة العامة للاستعلامات/ ج.م.ع.

انطونيوس كرم، العرب أمام تحديات التكنولوجيا، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٢ (سلسلة عالم المعرفة رقم ٥٩) ٢١٦ ص

مقدمة:

تؤكد كافة الدراسات الإنمائية أن هنالك فجوة حضارية عميقه تفصل بين البلدان الأقل تطوراً وبين غيرهامن البلدان المتقدمة، وأن أولى مظاهر هذه الفجوة الأساسية قد بدأت في التبلور الفعلي إثر اكتشاف أوروبا للآلة التجارية وتمكنها من تسخيرها في تطوير وسائل الإنتاج والولوج إلى عهد الثورة الصناعية، في الوقت الذي بقيت البلدان الأخرى في معزل عن هذا التطور أو في عجز عن الاستفادة منه في تطوير وسائل إنتاجها وبالتالي تطوير علاقاتها الإنتاجية. وبمتابعة حركة التطور اللاحقه يمكن أن نجد أن الفجوة التي ابتدأت بالتبلور ازدادت عمقاً واتساعاً حتى بلغت ذروتها المعاصرة بولوج المجتمعات الصناعية عهداً جديداً أو ثورة تكنولوجية جديدة في الوقت الذي لم

تزل بقية المجتمعات تلهث على أعتاب المرحلة الزراعية البدائية أو المصنعة جزئيا. ومن هنا يمكن أن تبرز أهمية وخطورة التحدي الذي فرضته الثورة التكنولوجية بإضافاتها ومتطلباتها أمام البلدان الأقل تطوراً بشكل عام، وبين البلدان العربية بشكل خاص، وهذا مايمثل منبع أهمية الكتاب الذي بين أيدينا باعتباره واحداً من المؤلفات المحدودة التي أولت مسألة التكنولوجيا وتحدياتها في الوطن العربي قدراً من التقدير والاهتمام وذلك كخطوة أساسية في اتجاه تحديد مواقف اكثر ايجابية وعلمية من أجل مجابهة هذه التحديات.

تعريف عام بالكتاب:

يقع هذا الكتاب في حولي «٢١٦ صفحة» من الحجم المتوسط، ويتألف من مقدمة تمهيدية وقعت في حوالي ست صفحات إضافة إلى ثمانية فصول رئيسية تم توزيعها خلال ثلاثة أبواب. وقد أفرد المؤلف الباب الأول لبحث العلاقة بين العلم والتكنولوجيا والنمو الاقتصادي، بينما أفرد الباب الثاني لبحث مشاكل نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية والعربية، أما الباب الثالث فقد انصرف لبحث الأوضاع العربية والمأزق العربي أمام تحديات التكنولوجيا. وفيما يلي سوف نستعرض أهم ماورد في هذا المؤلف لننتهي إلى تقديم بعض الملاحظات حوله.

الباب الأول: من (ص١٣ ـ ص٧٥) العلم والتكنولوجيا والنمو الاقتصادي.

الفصل الأول: العلم والتكنولوجيا عبر العصور (ص١٣ ـ ص٣٣).

يبدأ المؤلف هذا الفصل في محاولة لإبراز بعض الاتجاهات حول مفهوم التكنولوجيا مؤكداً أن هنالك بعدين لهذا المفهوم، البعد الأول ايجابي فيرى أنها تمثل تتويجاً باهراً لنجاح العقل البشري في السيطرة على الطبيعة لمصلحة الإنسان والحضارة، والبعد الثاني السلبي يترتب عند سوء استخدام التكنولوجيا والسماح لآثارها الاجتماعية ممثلة في ظواهر التفكك البنيوي والقيمي . . . بالتفاقم.

ثم ينتقل ليتحدث عن العلاقة بين العلم والتكنولوجيا عبر العصور، فيشير إلى الإنجازات الانسانية خلال العصور الحجرية القديمة والجديدة وكيف تم خلالها اكتشاف النار والزراعة وتدجين الحيوانات وصناعة الأدوات الحجرية، ثم أشار إلى بداية بروز الحضارات على ضفاف الأنهر ومصادر المياه توكيداً لأهمية الزراعة في تشكيل هذه الحضارات بنيوياً ووظيفياً ويخص بالاشارة الحضارات المصرية والهندية والصينية وحضارة ما بين النهرين، ويخلص إلى القول بأن ممارستها لأشكال متقدمة من الزراعة قد عبرت عن تطور تكنولوجي وتقدم في أساليب العمل، كما أنها قد بذرت بذور العلمية في مواجهة التحديات، إلا أن الفهم الفعلي لكلمة العلمية والعمل بها لم يبدأ إلا خلال الحضارة اليونانية التي انصرف تركيزها في هذا المجال إلى التعامل التجريدي ولم يرق لبحث التطبيقات المطلوبة وتسخير هذه التجريدات في صورة عمل واقعي يرتقي بوسائل الانتاج واساليبه. وقد ظلت هذه الأحادية تميز الحضارات السابقة (إما التركيز على الوسائل دون منهج علمي، أو التركيز على العلمية دون تسخيرها في خدمة وسائل العمل) حتى بزوغ الحضارة

العربية(*) التي تمكنت من جمع هذه الثنائية وتوحيدها في قالب منظم. إلا أن عدم تمكن الحضارة العربية من الاستمرارية لأسباب عديدة قد فتح الباب أمام الحضارة الأوروبية التي جاءت مستفيدة من التراكم الحضاري اليوناني والعربي لتقود تجربة حضارية رائدة بدءاً من عصر النور وحتى الآن. وقد ظل التزاوج قائماً بين العلم والتكنولوجيا إلى أن بلغ حد التلاحم العضوي بينهما وبالقدر الذي أصبحت آثار هذا التلاحم واضحة فيما أحدثته من تغييرات جذرية في البيئتين الطبيعية والإنسانية وما ولدته من ثورات مصاحبة كثورة الطاقة، والثورة البيولوجية، وثورة الاتصالات، وثورة المعلومات...

الفصل الثاني: العلم والتكنولوجيا وعملية الاكتشاف والاختراع من (ص٣٣ - ص٥٧)

يعاود المؤلف حديثه في هذا الفصل عن مفهوم التكنولوجيا في المرحلة المعاصرة فيشير إلى المضامين اللغوية للمفهوم في المراجع الفرنسية والإنجليزية ...، ثم يشير إلى المضمون الفني أو الموضوعي الذي يرى أنه يمثل مدخلاً للتمييز بين العلم والتكنولوجيا رغم كل التلاحم العملي بينهما ويقول بأن العلم يستهدف تحديد (لماذا) فيأتي بالنظريات والقوانين العامة والتفسيرية بينما تتركز التكنولوجيا في فهم (كيف) فتحول معطيات العلم إلى أساليب وتطبيقات عملية. وبذلك يتميز العلم بالعمومية ويفترضها بينما تتميز التكنولوجيا بالخصوصية، كما يتميز العلم بالفردية غالباً بينما التكنولوجيا لايمكن إلا أن تكون جماعية. ويمكن أن يمتلك العلم كل صاحب ذكاء وقدرة ومثابرة على التحصيل والتفكير بينما لايمتلك التكنولوجيا إلا من يتمكن من تسخير هذا العلم في تطوير وسائله وأساليبه العملية.

وينتقل بعد ذلك للتمييز بين الاكتشاف العلمي والاختراع، ويختزل الفرق في أن الاكتشاف يتم عند التوصل إلى ظاهرة ما أو قانون ما موجود في الطبيعة أو المجتمع، أما الاختراع فهو الذي يتضمن خلقاً جديداً لأية أداة أو وسيلة أو أسلوب أو خلافه. وفي نفس هذا الاطار يحاول المؤلف أن يتحدث عن المكتشفين والمخترعين وبعض خصائصهم ونماذجهم وأنماط شخصياتهم وسلوكهم وينتهي إلى التركيز على أهمية البحث العلمي وعمل الفريق العلمي كأساس لانطلاق عملية البحث وفعاليتها وهذا ما تفتقر إليه هذه العملية في البلاد العربية.

الفصل الثالث: التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي وعملية البحث والتطوير. من (ص٥٧ - ص٧٥).

يبدأ المؤلف حديثه خلال هذا الفصل ببحث دور التقدم التكنولوجي في عملية النمو الاقتصادي فيشير إلى بعض الآراء والدراسات التي اكدت هذا الدور وعمق أهميته في هذا المجال حتى أن هنالك إشارات تجعل مساهمة عنصر التكنولوجيا بالمفهوم الموسع لها تصل حوالي (٩٠٪) في العملية الانتاجية بكاملها كما يشير إلى التجربة اليابانية التي تؤكد أن لا تنمية وتطوير واستقلالية الا

(*) لقد كان من باب أولى أن يشير المؤلف إلى الحضارة الاسلامية لا العربية حيث يكون موضوعياً تماماً ذلك لأن ما يتحدث عنه كان تعبيراً عن مزيج من الأبحاث لعلماء المسلمين بغض النظر عن انتمائهم القومي ... (المراجع)

بالتفوق التكنولوجي وكذلك إلى مقررات بعض المؤتمرات الدولية والعلمية التي أجمعت على هذه الأهمية.

ثم ينتقل بعد ذلك لمعالجة عملية البحث والتطوير وكيفية تمويلها وخاصة تلك المتصلة بالبحوث الأساسية والتطبيقية في العلوم والهندسة وذات الصلة المباشرة بوسائل الإنتاج وأساليبه. ويبرز الفجوة الهائلة من التخلف وخيبة الأمل التي تعاني منها الدول الأقل تطوراً من هذه الناحية حينها يقول أن (٤ر٩٨٪) مما ينفق على عملية البحث والتطوير في العالم تتم في الدول الرأسمالية المتقدمة (٢ر٦٦٪) والدول الاشتراكية المتقدمة (٢ر٣٢٪). هذا وتبدو خيبة الأمل اكثر عمقاً لو تم النظر لعمليات الإنفاق على البحث العلمي من ناحية نصيب كل فرد من حجم الانفاق، أو من ناحية النسبة للدخل القومي أو الإنتاج القومي، أو من حيث حجم الانفاق الكلي بالأرقام المطلقة حيث إن حجم الانفاق في الدول الرأسمالية المتقدمة يصل حوالي (٨٠٩٠٠) مليون دولار، وفي الدول الاشتراكية المتقدمة (٣٩٤٠٠) مليون دولار وفي الدول النامية (١٩٠٠) مليون دولار.

ويشير بعد ذلك إلى الفجوة العميقة أيضاً من حيث أعداد العلماء والمهندسين المساهمين في عملية البحث والتطوير، ويقول إن عددهم في اوروبا الاشتراكية كان حوالي (١٤٤٠) ألف عالم ومهندس (١٩٧٣ ـ ١٩٧٥)، و(١٣٩٠) ألفا في الدول الرأسمالية المتقدمة بينما بلغ (٢١٠) آلاف في بقية الدول علما بأن اتصالهم بالبحث والتطوير اتصال نسبي ومحدود بالمقارنة.

الباب الثاني: مشاكل نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية والعربية. من (ص٧٥ ـ ص ١٥٩)

الفصل الرابع: اساليب وقنوات نقل التكنولوجيا ومفهوم التكنولوجيا الملائمة من (ص٧٧ ـ ص٩٥).

يقدم المؤلف لهذا الفصل باشارات عن الفروق بين التكنولوجيا في البلاد المتقدمة والتكنولوجيا في البلاد النامية وكيف أن الأولى تتصف بالتضخم والتعقيد إلى المدى الذي جعل المرحلة الراهنة مرحلة الثورة التكنولوجية، بينما لم تزل تتصف الثانية بالبدائية بالنسبة لقطاعات الانتاج التي تتولاها جهات محلية، والازدواجية بالنسبة لقطاع إنتاج المواد الأولية الذي تسهم فيه الشركات الأجنبية بالتكنولوجيا الحديثة غير القابلة للتوطين ببساطة.

ثم يتحدث عن مفهوم نقل التكنولوجيا فيشير إلى مايسمى بالنقل الرأسي المتمثل في تحويل خلاصة البحوث المبتكرة إلى منتجات وخدمات وطرق إنتاج[1]. ثم النقل الأفقي الذي يتضمن نقل أساليب ووسائل التكنولوجيا بعد اختراعها دون إجراء أية تكييفات لها مع الظروف البيئية الجديدة. ويرى أن التطور التكنولوجي يكمن في الثورة على النقل الرأسي لا الأفقي ومهما كانت محاولات التوطين المبذولة.

ويتحدث بعد ذلك عن قنوات نقل التكنولوجيا ويرى أن أولى القنوات تتمثل في نشاطات الاستيراد التي تقوم بها البلدان النامية. أما ثانية القنوات فتتمثل في الاستثمارات الأجنبية في البلاد النامية عبر الشركات متعددة الجنسية أو غيرها، وثالثة هذه القنوات تتمثل في عقود ورخص

وبراءات الاختراع والعلاقات التجارية بين شركات خارجية وشركات محلية. هذا وتسهم المعارض ووسائل الاعلام والاتصال المختلفة بدور ملموس في هذا المجال.

وينتهي المؤلف إلى الحديث عن التكنولوجيا الملائمة والمشاكل المترتبة على التكنولوجيا غير الملائمة، فيرى أن التكنولوجيا الملائمة هي التي تتفق هندسياً وفنياً وبيئياً مع الأوضاع المحلية وظروف الانتاج المحلي. أما غير الملائمة فترتب عدداً من المشاكل أهمها أن مشاكل التكنولوجيا تراكمية ولا تبرز إلا بعد أن تكون قد استفحلت وصعبت مواجهتها، أو أنها آثار غير قابلة للمعالجة وخاصة إذا أدت التكنولوجيا إلى استنفاد سريع لموارد الطبيعة غير القابلة للتجدد، ناهيك عن المشاكل المتعلقة بالبيئة السكانية وهي مشاكل عديدة غالباً.

الفصل الخامس: من (ص٩٥ ـ ص١٣٧).

دور الشركات المتعددة الجنسيات في عدم ملاءمة التكنولوجيا المستوردة.

بعد أن يؤكد المؤلف في مقدمة قصيرة أن الشركات المتعددة الجنسية تمثل أهم محتكر للتكنولوجيا يحاول أن يتحدث عن الخلفية التاريخية لهذه الشركات فيرى أنها لم تبرز فجأة وأن لها جذورها التاريخية العميقة منذ عام (١٦٠٠) ومنذ نشأة «الشركة البريطانية للهند الشرقية» وكذلك شركة «خليج الهيودسن» التي احتكرت التجارة بين بريطانيا وبعض مستعمراتها في أمريكا الشمالية. واستمر نمو هذه الشركات بطيئاً حتى العشرينات من هذا القرن حيث حصل انتشار كبير أدى إلى أن يكون هناك في عام ١٩٣٩ حوالي (١٨٧) شركة امريكية عملاقة. وأن استثمارات هذه الشركات قد تزايد من ٢ر٦ مليار دولار عام ١٩١٤ إلى ٨ مليار عام. ١٩٣٠ إلى ٣ر٢٥ مليار عام ١٩٥٧ حتى وصل ١ر٧٨ مليار عام ١٩٧٠. وقد كانت نسبة (٦٨٪) من استثمارات عام ١٩٧٠ مع الدول المتقدمة وحصة الدول النامية ٢٧٪ فقط منها ٦٨٪ في امريكا اللاتينية.

ثم يتحدث عن مفهومها فيتابع بعض الأفكار الأساسية حول ذلك وينتهي إلى القول إنها الشركات كبيرة الحجم التي تصل نشاطاتها وأعمالها وفروعها الانتاجية إلى عدة دول وتوجه أعمالها وخططها الأساسية من مكاتب الشركة الأم.

وينتقل بعد ذلك إلى بحث أهداف واستراتيجيات عمل هذه الشركات فيشير إلى بعض النظريات حول توسع هذه الشركات بفتح فروع خارجية ويمكن القول أن ذلك في مجمله يعود إما إلى البحث عن مواقع استثمار الفوائض رؤوس اموالها. أو للبحث عن مواقع تنتشر فيها العمالة الرخيصة أو تحتل مواقع وسطا تخفف المشاكل المتعلقة بعمليات النقل والمواصلات وتكاليفها، أو أن ذلك يعود إلى أن بإمكان الفروع تحقيق ارباح طائلة على هذه الاستثمارات الخارجية.

وفي نفس هذا الأطار يشير الكاتب إلى بعض الآراء التي رأت في بروز هذه الشركات وتوسعها مدخلاً للتغلب على المشاعر القومية وإحلال المشاعر العالمية محلها. وكذلك انها تمثل

---

١ ـ لايرى أن هذا يمثل نقلاً للتكنولوجيا إنها عملية نقل للأبحاث إلى الحيز التطبيقي وخلق تكنولوجيا وليس نقلها وخاصة في ظل تمييزات المؤلف السائبة بين العلم والتكنولوجيا (المراجع).

مدخلاً لاعادة التوازن الحضاري العالمي عن طريق نقل التكنولوجيا واحداث تطويرات على المستويات المحلية التي تتواجد فيها وذلك في الوقت الذي توجد آراء أخرى ترى عكس ذلك ولا تجد في هذه الشركات سوى انها تؤدي إلى تخريب الاقتصاديات المحلية وتأكيد التبعية ونهب الثروات المحلية.

وينتهي بعد ذلك إلى بحث أهم المشاكل المتعلقة بدور هذه الشركات فيرى أن لها آثاراً تتعلق بالاستثمارات وتتمثل في التهرب من دفع الضرائب وجني أرباح مفرطة وإعادة تصديرها للبلد الأم مما يخلق خللاً كبيراً في ميزان مدفوعات الدول المعنية، ناهيك عن الآثار السلبية الناجمة عن نقل التكنولوجيا باساليب لاتضمن خلق توطين لها مقدراً منها تؤدي إلى تجسيد التبعية التكنولوجية للخارج كما أنها تؤدي إلى خلق مشاكل اجتماعية وثقافية كبيرة. ثم يرى أن لها آثاراً اخرى تتعلق باستخدام اتفاقيات التراخيص والعلامات التجارية وبراءات الاختراع وتتمثل بالدرجة الأساسية في أن الشركات تحصل مقابل ذلك على عوائد كبيرة مما يمثل عامل نهب للثروات المحلية، كذلك فإن ترويج الإنتاج المترتب على ذلك يعتبر ترويجاً للشركة الأم بكافة منتوجاتها وليس بما يتصل بذلك فقط وخاصة أن الترويج يتطلب إنفاق مبالغ كبيرة جداً.

الفصل السادس: هجرة العقول أو النقل المعاكس للتكنولوجيا من (ص ١٣٧ ـ ص ١٥٩)

يؤكد الكاتب منذ البداية على أهمية موضوع هجرة العقول وفائدته للبلدان المستقبلة وضرره على البلدان المصدرة ويحاول أن يشير إلى الجذور التاريخية لهذه الظاهرة منذ الحضارات القديمة وحتى الآن، ثم ينتقل لبحث حجم وتركيبة الكفاءات المهاجرة من البلدان النامية فيقول انه في عامي ١٩٦٦، ١٩٦٧ قد هاجر من (١٨) دولة نامية بينها (٧) دول عربية اكثر من (٧٠٠٠) عالم وطبيب وتقني إلى الولايات المتحدة وحدها. وحسب التقديرات الخاصة بالبلاد العربية يقول انطوان زحلان أن حوالي (٢٤٠٠٠) طبيب و (١٧٠٠٠) مهندس، و (٧٧٠٠) من المشتغلين بالعلوم الطبيعية قد هاجروا من الدول العربية لأوروبا الغربية والولايات المتحدة حتى عام (١٩٧٦) وأن هؤلاء يشكلون ٥٠٪، ٢٣٪، ١٥٪ على التوالي مما هو متاح للبلاد العربية، كما أن حوالي ٥٠٪ من (٢٧٠٠٠) حامل للدكتوراه حتى عام (١٩٨٠) قد هاجروا إلى هذه الدول.

ويتحدث عن عوامل الجذب وعوامل الطرد التي تحكم هذه الهجرات الكثيفة وهي في أغلب الأحيان عوامل تتصل بأحاسيس الأشخاص واحتياجاتهم التي يجدون في «الهروب» إلى الخارج واحداً من الأسباب التي قد تؤدي إلى إشباعها سواء كانت احتياجات اقتصادية أو علمية أو تتصل بالأستقرار والرفاهية العامة.

الفصل السابع: تأملات في أسباب التخلف العربي من (ص١٥٩ ـ ص١٩٧).

يتناول الكاتب خلال هذا الفصل عدداً من النقاط الأساسية، تبدأ بالحديث عن التخلف الحضاري عند العرب، ويرى أنه اذا كانت الحضارة بجانبها المادي والفكري هي نتاج صراع الإنسان والمجتمع في معركة البقاء والارتقاء الانساني فإن كل مرحلة حضارية لها متطلباتها، فالمرحلة الزراعية تربط بين التقدم الاقتصادي والرقي الوجداني أما في المرحلة الصناعية فيأخذ

هذان العاملان بالتباعد حتى يصل الأمر في المرحلة التكنولوجية إلى تلاشي العامل الوجداني وهيمنة العامل الاقتصادي. وهذا ما لم تتمكن العقلية العربية من قبوله حتى بدوا غير قادرين على الانصهار في حضارة العصر والانفصال عن النظام القيمي الذي يحكمهم ولا هم قادرون على تقديم البديل ويدعون إلى العودة للماضي.

ثم يتحدث عن التخلف الفكري عند العرب، فيرى أنه إذا كان الإبداع الفكري يقوم على صهر أفكار الماضي والحاضر وعلى خلق مبدع لمجموعة من البدائل المتعلقة بتطور الانسان وتقدمه نحو المستقبل فإن الفكر العربي قد شهد مثل هذا الإبداع بين نهاية الدولة الأموية وبداية العصر العباسي الثاني (٧٠٠ ـ ١٠٠٠م) إلا أنه سرعان ما تقلص وتلاشى لعدد من الأسباب المختلفة التي أهمها، تسلط الحكام واذلال رجال الدين والفكر، وارتداد الفكر نحو الماضي والتمسك بما قدمه السلف واعتبار أي توجه نحو الابداع والابتكار مرفوضاً ومحارباً، وذلك بالإضافة إلى ماشهدته الدولة الإسلامية من تفكك داخلي وتغلغل غير عربي لمراكز الدولة الحساسة وبالقدر الذي جعل العقل العربي يتحول إلى أداة ترديد لا أداة تحليل ونقد وخلق.

وينتقل لبحث التخلف السياسي بكافة أبعاده محاولاً إبراز أهم أسباب ذلك وخاصة ما يتعلق بالسلطة السياسية التي ظلت عاجزة عن تبني عقائد ومبادىء سياسية تقدمية وانصراف اهتماماتها إلى كيفية التشبث بمراكز السلطة بغض النظر عن أية اعتبارات أخرى.

ويتحول الكاتب لدراسة العوامل الخارجية للتخلف العربي مشيراً في ذلك إلى كافة المحاولات الاستعمارية لبسط السيطرة والهيمنة على هذه المنطقة بهدف نهب ثرواتها وتدمير مقومات تطورها مركزاً في ذلك على المحاولة الأساسية ممثلة في زرع «إسرائيل» في قلب المنطقة العربية حيث يرى أن ذلك يمثل مؤامرة حضارية ضد العرب بشكل عام لأنه خلق ردة فعل عربية تجاه الحضارة الغربية التي جاءت اليهم بكل الويل والثبور.

ثم يعاود الحديث عن العوامل الداخلية ممثلة في التخلف الاقتصادي والتكنولوجي وذلك كنقطة أخيرة في هذا الفصل، ويعترف الكاتب أنه لا توجد إجابة محددة ومتكاملة حول هذا الأمر ويكتفي بالاشارة إلى ما قدمه الماركسيون من حديث عن نمط الإنتاج الآسيوي الذي جال بخصائصه الرئيسية (غياب الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وجود بيروقراطية حكومية مركزية مسيطرة،استغلال معظم فئات المجتمع، فرض نظام السخرة في العمل) دون تطور هذه المجتمعات، كما يشير إلى نظرية ابن خلدون حول تطور الدول وانهيارها..

الفصل الثامن: المأزق العربي وتحدي التكنولوجيا الجديدة. من (ص١٩٧ ـ ص٢١٦).

يشير الكاتب خلال هذا الفصل نقطتين رئيسيتين، يتحدث خلال الأولى منهما عن التكنولوجيات الدقيقة في كافة الحقول الهندسية والبيولوجية وغيرها ومظاهر تطورها وآثارها الاجتماعية والادارية على العمالة وشكل العمل وساعاته ... الخ. ثم يشير إلى النتائج الاقتصادية المترتبة على ذلك في الدول النامية فيقول بأن ذلك سيؤدي إلى فقدان هذه الدول لمزاياها

النسبية في مجال الصناعات التي تسمح باستخدام كثافة عمالية عالية ويؤكد أن كل ذلك يحدث والعالم العربي في غياب تام واستمرار الانهماك في مجادلات بيزنطية تلهيه عن فهم ذلك أو المساهمة فيه.

أما في النقطة الثانية فيشير إلى المأزق العربي أمام التحدي التكنولوجي، ويرى أنه لابد من ثورة فكرية - قيمية أولاً تتمكن من تغيير نظرة الانسان العربي إلى نفسه وعلاقاته بالمجتمع والعالم من حوله والارتفاع بقيمته في هذه المجالات، وتبدو أهمية هذه الثورة في أن الأيدولوجيات الليبرالية أو الماركسية حددتا علاقتها موضوعياً بالمنهجية العلمية، أما علتنا الأيدولوجية فتتمثل في عدم خلق وصلة منهجية بينها وبين العلم.

ويقول إن تحقيق هذه الثورة الثقافية يفترض قاعدة اقتصادية وتكنولوجية متقدمة، وبالقدر الذي يبرز وضعنا كأنه أمام حلقة مفرغة، هذه الحلقة التي يبدو هدف كسرها مبرراً للثورات والانقلابات والتجارب الإنمائية التي تشهدها دول المنطقة العربية.

وينتهي إلى أن تذليل هذه الحلقة يفترض إعادة النظر في الاستراتيجيات التنموية التي سارت عليها هذه الدول واحلال خطط أخرى محلها تعطي أولوية هامة للعلم والتكنولوجيا وخلق المراكز والمؤسسات التي ترى ذلك، ورفد هذه المؤسسات بخطط فعالة لتطوير القوى العاملة، وإحداث تغييرات جذرية في نظم التعليم السائدة ومضاعفة التعاون بين البلاد العربية والأخرى النامية بما يخفف التبعية للدول المتقدمة.

كلمة أخيرة.

يعتبر هذا الكتاب واحداً من المؤلفات الجيدة التي تحاول تشخيص معضلاتنا الحضارية والانمائية، وبرغم أنه تمركز في موضوعه حول مسألة التكنولوجيا باعتبارها المسألة المحورية في الحضارة المعاصرة. الا أنه تمكن من تناول كثير من الموضوعات الأخرى ذات الصلة وذات الأهمية، وإذا كان لنا من موقف إزاء هذا المؤلف فإنما تتمثل في نقطتين رئيسيتين هما:-

أولاً : تعدد النقاط الفرعية التي أثارها الباحث مما استنزف جهداً طويلاً كنت أتمنى لو بذل في تحقيق مزيد من التحليل المعمق للنقاط الأساسية. ويبدو ذلك واضحاً في استغراقه في بحث كثير من المفاهيم التي كان من الممكن اختزال معالجاتها إلى أقل مما ورد في الكتاب بكثير.

ثانياً : عدم حرص الكاتب على التسلسل الدقيق في بنائه لنقاطه الفرعية داخل كل فصل أو في عرضه لأفكاره داخل كل نقطة مما جعل العرض يبدو أحياناً كثيرة وكأنه تجميع لمعلومات أكثر منه عملاً تأليفياً، ولعلي أؤكد بأن الفارق بين الأمرين كبير.

مراجعة: عبدالمعطي محمد عساف
جامعة الكويت

فرد هاليداي، السياسة السوفياتية في (قوس الأزمة)، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٢، ١٦٠ص.

يركز الكتاب على جزء مضطرب من العالم يضم البلدان المعروفة «بقوس الأزمة»، ويمتد هذا الجزء من أفغانستان مروراً بايران والشرق الأوسط العربي، نزولا حتى القرن الأفريقي ويهتم الكتاب بقضية رئيسية هي مصدر الاضطراب السياسي في هذه المنطقة، ويفترض المؤلف في بداية الكتاب أن السياسة السوفياتية ليست هي المشكلة المحورية في المنطقة، وأنها لم تكن السبب في الأحداث التي وقعت بها. ومن ثم، يختلف المؤلف مع وجهة النظر السائدة في الولايات المتحدة وفي أوروبا الغربية والتي ترى أنه يمكن فهم التغيرات في المنطقة ـ بالدرجة الأولى ـ باعتبارها نتيجة لتقدم الزحف السوفياتي.

تعتمد الدراسة على مدخلين يختلف كلاهما مع الطريقة التي ينظر بها عادة إلى موضوع السياسة السوفياتية في «القوس» سواء في الشرق أو في الغرب.

يرى المدخل الأول أن مصادر التغيير السياسي في بلدان المنطقة كامنة في عوامل فاعلة داخل هذه البلدان مثلما تكمن في عوامل خارجية، وغالبا ما تفوق أهمية العوامل الداخلية أهمية العوامل الخارجية. ومن ثم، يؤدى تركيز المعلقين الأميركيين على دور السياسة السوفياتية إلى تحليل متحيز.

يسعى المدخل الآخر إلى الجمع بين أساليب تأثير أحداث المنطقة على العلاقات بين الشرق والغرب وتقييم أساليب تأثير القوى الخارجية الكبرى على التطورات داخل بلدان المنطقة ـ ويرى المؤلف أن هذين العاملين مترابطان بدرجة وثيقة؛ وهو يدافع عن وضع في المنطقة تتمتع فيه دولها بالحد الأقصى من الشروط التي تكفل لها الاستقلال والديمقراطية والتطور الاقتصادي.

يتضمن الكتاب فصولا سبعة وخاتمة؛ وتتناول الفصول الأربعة الأولى موضوع السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط، بينما تختص الفصول الثلاثة الأخيرة بموضوع «قوس الأزمة»؛ وتتناول الخاتمة الاستنتاجات الرئيسية للدراسة. كما يضم الكتاب ملحقين، أولهما عن النظرة السوفياتية الى «نظام السلوك»، والآخر عن الخليج: اقتراحات سوفياتية؛ وكلاهما مستقى من أحاديث الأمين العام الأسبق للحزب الشيوعي السوفياتي ليونيد بريجنيف في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١.

يتناول الفصل الأول موضوع الحرب الباردة الجديدة التي بدأت في أواخر السبعينيات في

ظل إدارة كارتر، ثم وجدت انعكاسها الأوضح في سياسات إدارة ريجان منذ وصولها الى السلطة. ويبرر المؤلف استخدام تعبير الحرب الباردة بالاشارة الى أربعة عناصر أساسية أمريكية وغربية بصفة عامة خلال هذه المرحلة. تتضمن هذه العناصر وجود تشديد في كل من التصريحات الرسمية والأوساط الصحفية على وجود «تهديد سوفياتي» وعلى الطبيعة العدوانية المتأصلة «والتوسعية» للاتحاد السوفياتي؛ وتشديد عديد من ممثلي السياسة الخارجية الأمريكية في مطلع وأواسط السبعينيات على الحاجة إلى عدم تركيز كل الجهود على العلاقات بين الشرق والغرب؛ ووجود تركيز جديد في الولايات المتحدة بصفة خاصة على أهمية القوة العسكرية وعلى الحاجة الى زيادة الانفاق العسكري وعلى استخدام الوسائل العسكرية للرد على التحديات القائمة في أماكن أخرى من العالم؛ ووجود تشديد على الحاجة إلى مزيد من الوحدة السياسية داخل المجتمع الغربي ككل والزعم بوجود خطر محدق أتٍ من الخارج يستلزم الدعوة الى ترابط جديد في الداخل.

يلاحظ المؤلف أنه بينما كانت أوروبا هي بؤرة الحرب الباردة الأولى، وكان الشرق الأقصى يأتي في الدرجة الثانية؛ أضحى الخليج ـ ومنطقة جنوب غرب آسيا بصفة عامة ـ بؤرة الحرب الباردة الثانية: ويقال إن التهديد السوفياتي يظهر بوضوح في هذه المنطقة، حيث إن للغرب مصالح استراتيجية رئيسية؛ ويعتبر بعض المعلقين أن الخليج اليوم يمثل بؤرة المصالح «الاستراتيجية» الأمريكية في العالم. وقد أدى الربط بين المصالح الحقيقية. لا سيما في مجال النفط ـ «وسوء السلوك» السوفياتي المزعوم في المنطقة إلى قيام هذه البؤرة. ومن ثم، فقد فسِّرت الأحداث في منطقة جنوب غرب آسيا ككل باعتبارها السبب في التدهور الجديد في العلاقات الدولية من ناحية، وباعتبارها تتطلب رداً غربياً جديداً من ناحية أخرى، ولا سيما الرد بالوسائل العسكرية. ويرى المؤلف أن تقييم الحرب الباردة الجديدة يتطلب دراسة موضوعين رئيسيين هما طبيعة التوازن العسكري الشامل بين الشرق والغرب والطريقة التي تغير بها فهم الغرب لهذا التوازن في أواخر السبعينيات؛ وتحليل التغيرات في جنوب غرب آسيا خلال الفترة نفسها والطريقة التي استجاب من خلالها الغرب لهذه التغيرات. ويرى المؤلف أن التحليل المتوازن للوقائع يفيد بوجود درجة كبيرة من التشويه والمبالغة، حيث استخدمت المقارنات المضللة بين التوترات الأمريكية والسوفياتية لإعطاء صورة أكثر إثارة للقلق من الحقيقة. حيث يصور الاتحاد السوفياتي على نحو يجعله أكثر نجاحاً مما تشير إليه الدلائل.

ولا يعني هذا أن المناخ الجديد في الغرب قائم على مجرد تغيرات متخيلة أو على عوامل داخلية فحسب. ولكن الجزء الأكبر من هذا المناخ يبدو متحيزا وقائما على افتراضات مشكوك في صحتها، وعلى تجاهل الحدود المفروضة على القوة السوفياتية وصور التراجع التي واجهتها موسكو. وثمة مسببات تاريخية عديدة للحرب الباردة الجديدة يعود بعضها الى التغيرات الجارية في سياسة الاتحاد السوفياتي وقدرته، ويعود البعض الآخر إلى عوامل قائمة داخل المجتمع الغربي وداخل العالم الثالث نفسه. ويعد كثير من المشكلات ـ التي يفترض أن الحرب الباردة

جاءت رداً عليها ـ غير متعلقة بالاتحاد السوفياتي إلا بدرجة ضئيلة جدا، ويصدق هذا إلى حد كبير في منطقة «قوس الأزمة».

يحلل المؤلف الأسباب التي أضفت الأهمية القائمة على المنطقة لتفسير التغيرات التي حدثت بها، ولتحديد ماهية الأسباب الأكثر للحرب الباردة الجديدة، حيث إن السياسة السوفياتية أحد الأسباب، ولكنها سبب واحد فقط. ويرجع المؤلف التركيز الجديد على «القوس» وعلى الخليج بصفة خاصة الى ستة اتجاهات على الأقل في السياسة الدولة خلال النصف الثاني من السبعينيات، ويعد الطابع المميز لهذه الاتجاهات هو وجود تهديد سوفياتي شامل. أول هذه الاتجاهات يتمثل في حدوث سلسلة من الثورات في العالم الثالث كانت السياسة السوفياتية هي الرابحة من نتائجها؛ فقد شهد النصف الثاني من السبعينيات سلسلة متواصلة من الاضطرابات الاجتماعية في العالم الثالث كانت تعنى تراجعا في السيطرة الغربية في مناطق مختلفة من العالم. وقد أصبح الخليج ملائماً للرد الأمريكي على هذه الموجة المناوئة له لثلاثة أسباب مترابطة، أولها وجود الخليج على مقربة من بعض أهم الاضطرابات في هذه الفترة؛ الثاني تقلص عدد حلفاء الغرب في المنطقة؛ الأخير، الأهمية الخاصة للخليج في «الاستراتيجية الأمريكية» يكمن ثاني هذه الاتجاهات في المعزى «الاستراتيجي» الجديد للخليج الناتج عن اعتماد الولايات المتحدة بشكل ملحوظ على النفط المستورد، ونمو الشعور في البلدان الصناعية المتقدمة باعتمادها المتزايد على العالم الثالث في الموارد المعدنية الحيوية. تمثل الاتجاه الثالث في تحدي «أوبيك» المتوافق مع الانحسار الاقتصادي، حيث نظر الغرب الى ارتفاع سعر النفط على أنه سبب رئيسي للانحسار الاقتصادي الذي شهده النصف الثاني من السبعينيات. مثل انحسار سيطرة الولايات المتحدة على حلفائها الغربيين الرئيسيين. الاتجاه الرابع، حيث ترى الولايات المتحدة أن إعادة تأكيد وجودها في الخليج قد يذكر أوروبا واليابان بأن الولايات المتحدة تحمى مصالحهم في هذه المنطقة الهامة. تمثل الاتجاه الخامس في طلب مخصصات أكبر للآلة العسكرية الأمريكية التي تضغط منذ أواخر السبعينيات من أجل زيادة مخصصاتها. ويعد تزايد قـوة الاتحاد السوفياتي وتوقعاته «الاستراتيجية» هو الاتجاه السادس والأخير، ومع أن التحول في القدرة السوفياتية لا يشكل ـ في نظر المؤلف ـ سبباً وحيداً للحرب الباردة الجديدة وللتركيز الخاص على الخليج؛ فإنه يعد عاملا هاما.

يختتم هذا الفصل بالافتراضات الرئيسية المتعلقة بالسياسة السوفياتية في «القوس» والقائمة في معظم التفكير الغربي حول الموضوع، والتي تقف وراء الرد «الاستراتيجي» لإدارة ريجان. ويرى المؤلف أن معظم هذه الافتراضات مشكوك فيها. ويذكر المؤلف سبعة افتراضات يتناولها في الفصول التالية وهي التحريض السوفياتي، والاستفادة السوفياتية، وسوء السلوك السوفياتي، والمسئولية السوفياتية عن إنهاء الانفراج، ودور وكلاء الاتحاد السوفياتي، وضرورة انتهاج سياسة أمريكية بديلة.

يتناول المؤلف افتراض وجود تحريض سوفياتي في الفصل الخامس حيث يختص بمعالجة بلدان الأزمة الأربعة: ايران وأفغانستان واليمن الجنوبي وأثيوبيا. ويرى المؤلف أن الكثير من

النقاش الدائر حول قوس الأزمة لا يستند الى أسس متينة، إذ أنه قائم على تفسير الأمثلة على ضوء نظرية مقبولة أصلا. ومن ثم، يحاول رفض هذه المعالجة اللاتاريخية وكشف حقيقة الأحداث في بلدان القوس الأربعة، والتي تدرك عادة باعتبارها حالات من التحريض السوفياتي الذي يبرر رداً غربياً أكثر قوة. وقد استعرض المؤلف أحداث البلدان الأربعة، وخلص إلى أن التغير السياسي فيها لم يكن موجهاً ولا مسيطراً عليه، ولا حتى مُداراً ـ الى حد كبير ـ من قبل الاتحاد السوفياتي. ومع ذلك، كانت هناك نتائج هامة بالنسبة للاتحاد السوفياتي، حيث استطاع السوفيات قطف بعض الثمار.

يتناول الفصل الرابع مناقشة الاستفادة السوفياتية تحت موضوع «صعود وسقوط النفوذ السوفياتي في العالم العربي»، باعتبار أن العالم العربي هو المنطقة التي استحوذت على الاهتمام السوفياتي خلال العقدين السابقين، ولا سيما مصر. ويخلص الكاتب إلى أن النتيجة بالنسبة للاتحاد السوفياتي كانت خسارة صافية، فقد كان السجل السوفياتي سلبيا، بل مثل كارثة أحيانا. ولا يقدح من هذا القول بتعويض تراجع النفوذ السوفياتي في العالم العربي إلى حد ما بازدياد النفوذ في بعض الدول غير العربية (اثيوبيا وأفغانستان) وبتدعيم هذا النفوذ في أكثر الدول العربية بعدا وهي اليمن الجنوبي. ويستنكر المؤلف موقف كل من المعلقين الغربيين والسوفيات في نظرهم الى العالم العربي من خلال مفهوم يرى الخسائر في جانبهم مكاسب للطرف الآخر، والعكس بالعكس. حيث لم تكن الصعوبات التي واجهها الغرب في العالم العربي مترافقة مع ارتفاع مماثل في النفوذ السوفياتي.

يتناول الفصل السادس مناقشة افتراض سوء السلوك السوفياتي من خلال تحليل الدور الأمريكي ـ والغربي بصفة عامة ـ في هذه الأزمات. ويرى المؤلف أنه بالرغم من اضطلاع الاتحاد السوفياتي بدور نشط في النزاعات التي سيطرت على هذه البلدان الأربعة منذ أواسط السبعينيات لا سيما في أفغانستان وأثيوبيا، فإن هذا لا يعني أن الاتحاد السوفياتي كان مذنباً إلى درجة اتهامه بإثارة الحرب الباردة الجديدة، وبكونه القوة الوحيدة المؤثرة في سير الأحداث. وتعطي أي مراجعة شاملة لأحداث «القوس» وزناً ملائماً للدور الأمريكي في هذه الأحداث. وبالرغم من مبالغة الاتحاد السوفياتي في تضخيم هذا الدور الأمريكي، فإن الافتراض بعدم تورط الولايات المتحدة بعيد عن الصحة ويخلص المؤلف إلى نظرة مغايرة لتلك القائلة بأن العامل السوفياتي كان هو العامل الخارجي الرئيسي الفاعل في «قوس الأزمة»؛ ويحدد العامل الغربي على ثلاثة مستويات هي التورط التاريخي وتصعيد الأزمة والتدخل للحصول على مكاسب. بيد أن هذا لا يعني أن الغرب أوجد هذه الأزمات، إذ تكمن الأسباب في التطور الداخلي لهذه الدول.

يتناول المؤلف مناقشة افتراض التعطش السوفياتي الى النفط في الفصل الثالث الذي يتناول أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للاتحاد السوفياتي. وتعود أهمية المنطقة للاتحاد السوفياتي إلى نوعين مـــن العوامل يتعلق الأول بالمنطقة ذاتها، بينما يرتبط النوع الآخر بالاتحاد السوفياتي نفسه. يتصل النوع الأول بالأهمية الاستراتيجية للمنطقة للاتحاد السوفياتي وتعود هذه الأهمية الى

عوامل ثلاثة. يتمثل العامل الأول في وجود حدود مشتركة للمنطقة مع الاتحاد السوفياتي، والثاني في تزايد المعونة الاقتصادية والعسكرية السوفياتية في هذه المنطقة، والثالث والأخير في التقلب السياسي الذي قد يؤدي الى حرب بين القوتين نتيجة النزاع بين وكلائهما في المنطقة، حيث يعتمد الطرفان على حلفاء محليين دون أن يملكا السيطرة التامة عليهم مما يهدد بانفجار النزاع. وتشمل العوامل المرتبطة بالاتحاد السوفياتي نفسه. والتي يطلق عليها المؤثرات الداخلية ـ ثلاثة عوامل. يتمثل العامل الأول في وجود أقليات مسلمة في الاتحاد السوفياتي يتزايد نموها مع احتمال انبعاث المشاعر القومية والاسلامية بينها متأثرة باتجاهات قائمة عبر الحدود في الشرق الأوسط. ويتعلق العامل الثاني بوجود أقلية يهودية نشطة داخل الاتحاد السوفياتي ووجود ضغوط لهجرتها الى اسرائيل، مما يؤثر على الصورة السوفياتية في العالم العربي والإسلامي. يتعلق العامل الأخير بالنفط، حيث إن الاتحاد السوفياتي هو أكبر منتج للنفط في العالم. وقد استفاد الاتحاد السوفياتي من سياسة «الأوبيك» دون أن يكون عضوا فيها، كما يعتمد الاتحاد السوفياتي على صادراته من المواد الخام لتوفير العملة الأجنبية الأمر الذي يضفي أهمية كبيرة على تصدير الطاقة الى أوروبا الغربية. ويخلص المؤلف الى أن البلدان الواقعة جنوب الاتحاد السوفياتي ذات أهمية كبيرة له، ليس لكونها فرصة لزيادة النفوذ فحسب، بل لتأثيرها داخل الاتحاد السوفياتي.

يختتم الكتاب بخاتمة، يلخص فيها المؤلف الاستنتاجات «الاستراتيجية للدراسة، ويرسم بدائل للسياسة الغربية مبنية على هذه الاستنتاجات. يتمثل الاستنتاج الأول في أن الكثير من التحليلات الغربية الراهنة للسياسة السوفياتية في الشرق الأوسط ليس لها أساس صحيح، إذ يدعم الاتحاد السوفياتي القوى السياسية المتعاطفة معه شرط ألا يتم هذا على حساب المصالح الكونية الحيوية. يتمثل الاستنتاج الثاني في أن الاتحاد السوفياتي لن يتدخل تدخلاً مباشراً في المنطقة إلا في حالة حرب عالمية. يتمثل الثالث في أن هناك حدوداً على دور القوتين العظميين في منطقة الشرق الأوسط. يتمثل الرابع في حدوث تحول شامل في السياسة الخارجية السوفياتية خلال العقدين الماضيين، ومرد هذا التحول إلى تزايد القدرة العسكرية السوفياتية من ناحية، والتغيرات الجارية في المنطقة من الناحية الأخرى. يرى الاستنتاج الخامس إمكانية تقديم نقد بديل للسياسة السوفياتية لا ينطلق من تأثيرها على الغرب، ولكن من تأثيرها على شعوب الشرق الأوسط وعلى قضية تطور هذه الشعوب. يرى الاستنتاج السادس أنه لا توجد أسباب كافية لرؤية السياسة السوفياتية على انها سياسة «امبريالية». يرى الاستنتاج السابع والأخير أن الاهتمام الأول للاتحاد السوفياتي مازال مركزاً على أمن حدوده وعلى تجنب الحرب مع الولايات المتحدة، مع وجود مناطق تنافس مع الغرب.

وفي النهاية، يقدم المؤلف مجموعة من الخطوط الإرشادية التي يمكن أن تقوم عليها المعالجة الغربية البديلة للمنطقة بحيث لا تحدث أخطاء السياسة الغربية كما حدث في السنوات الماضية. أول هذه الخطوط وجوب الاعتراف بالأسباب الداخلية للتغيرات الاجتماعية والسياسية في العالم الثالث ورفض إلصاق كل التغيرات ببساطة بالتلاعب السوفياتي. ثانيا، تجنب الولايات المتحدة

الفكرة القائلة بإمكانية استعادة سيطرتها على سياسات «القوس»، حيث إن الدعوة الى العودة إلى «استراتيجيات» مطلع الخمسينات تعني فشلاً أساسياً في الاعتراف بمدى جذرية التغيرات الدائمة التي طرأت على الظروف الاقتصادية والسياسية في الشرق الأوسط. ثالثا، الاعتراف بإسهام السياسات الغربية في حدوث اضطرابات العالم الثالث. رابعا، وجود تناول معتدل للقواعد الممكنة والأخرى غير الممكنة، ويجب أن يكون اتهام أحد الطرفين للآخر «بخرق القواعد» مترافقاً مع احترام الطرف الأول لهذه القواعد. خامسا، يمكن ـ داخل مثل هذا الإطار ـ العمل من أجل اتفاقات جوهرية متبادلة حول عدد كبير من الموضوعات، مادام هناك حد معين من الواقعية والتوازن.

ومن ثم، يخلص الكتاب إلى أن أحداث «قوس الأزمة» لا يمكن تبسيطها لتقتصر على الإثارة السوفياتية، إذ تسمح السياسة السوفياتية بمفاوضات جوهرية بين الشرق والغرب حول قضايا تهم المنطقة.

يعد الكتاب معالجة متميزة لموضوع حيوي، إذ يختلف في الرؤية عن معظم رؤى المعلقين الغربيين؛ كما جاءت المعلومات شاملة ودقيقة. ومع هذا، توجد بعض الملاحظات. فمن حيث تقسيم الكتاب، كان من الأفضل بعد الفصل الأول ـ الذي تناول موضوع الحرب الباردة الجديدة ـ أن ترتب الفصول وفقا للافتراضات التي اختتم بها الفصل الأول؛ وقد قمنا بمراجعة الكتاب بهذا الترتيب رغبة في تحقيق الترابط بين الفصول. تتعلق الملاحظة الأخرى بوجهة نظر المؤلف، اذ بالرغم من التزام المؤلف بوجة نظر مغايرة أقل تحيزاً ضد الاتحاد السوفياتي، يلاحظ أنه كان متحيزاً ضد دول المنطقة. ويظهر هذا التحيز بوضوح من محاولته إقناع كل من الشرق والغرب بضرورة الاتفاق للحفاظ على مصالحهم الحيوية، دون أي إشارة الى مصالح دول المنطقة ومن البدهي أن اتفاق القوتين العظميين لن يتم إلا على حساب مصالح دول المنطقة، أو دون الاعتداد بها على أقل تقدير. الملاحظة الأخيرة تتعلق بالخطر الرئيسي على الخليج والعالم العربي، حيث نرى أن الخطر الاسرائيلي هو الخطر الرئيسي، وهو مالم يشر إليه المؤلف من قريب أو بعيد، بالرغم من محاولته التقليل من حدة الخطر السوفياتي.

مراجعة: **محمد صفي الدين خربوش**
قسم العلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

تشيرفيك، شفيركوف المبادىء الأولية للتخطيط (أسس نظرية وطرائق التخطيط الاقتصادي) ترجمة دار التقدم، موسكو، ١٩٨٤، ٣٣٣ص.

يتضمن الكتاب عشرة فصول تسبقها مقدمة وتنتهي بقاموس اقتصادي موجز.

فيما يلي عرض لمحتويات الكتاب:

الفصل الأول:

عن الأسس النظرية للتخطيط الاشتراكي:

ويعرض المؤلفان أهم المقدمات الاقتصادية للتخطيط والتي تكمن في: وجود الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج، وانتقال السلطة الى أيدي الشغيلة (العاملين)، وإيجاد نظام هيئات التخطيط وإدارة الاقتصاد الوطني وإحصاء الدولة.

وبالنسبة لمهام تخطيط الاقتصاد الوطني ـ كما يراها المؤلفان ـ هي:
- ضمان النمو الثابت لرفاهية (العاملين) على أساس التطور الراسخ للاقتصاد الوطني.
- تعزيز وتطوير النظام الاشتراكي للاقتصاد.
- تحديد مصادر اليد العاملة والموارد المالية للمجتمع والتوزيع والاستخدام الأكثر فعالية لهذه الموارد طبقا للحاجات الراهنة والمقبلة.
- تحقيق التوازن بين أجزاء وقطاعات الاقتصاد ومراعاة التناسب في التطور الاقتصادي.
- تأمين الشروط التكنيكية والاقتصادية والتنظيمية اللازمة لتنفيذ الخطة.
- تنفيذ نظام التدابير المتعلقة بالرقابة على تطبيق خطة التطور الاقتصادي.

وفي نهاية الفصل يوضح المؤلفان أن هناك اختلافات بين طبيعة التخطيط الاشتراكي والبرمجة الرأسمالية من حيث الأهداف والعواقب الاجتماعية، فالملكية العامة لوسائل الانتاج في الدول الاشتراكية تتيح تحقيق الجمع بين التخطيط والاستقلالية الاقتصادية، وتعبئة جميع موارد البلاد وابداع الشغيلة (العاملين) لأجل تعجيل التطور الاقتصادي الاجتماعي.

الفصل الثاني:

عن تنظيم التخطيط.

يوضح هذا الفصل أن تنظيم التخطيط الاشتراكي يستند على مبدأ الجمع بين القيادة المركزية المخططة للاقتصاد الوطني، والنشاط المستقل الاقتصادي العملياتي (الذي يتم على مراحل) للمؤسسات، والمبادرة الخلاقة للجماهير. وهذا ما يسمى بمبدأ المركزية الديمقراطية.

ويعرض الفصل لبنية الهيئات التخطيطية التابعة للاتحاد السوفيتي (كاحدى الدول الاشتراكية) حيث تنقسم هذه الهيئات الى ثلاث: التخطيط لعموم الدولة ـ التخطيط للجمهوريات ـ التخطيط للمحليات. ومن الناحية التنظيمية، فهذه الهيئات تؤلف نظاما موحدا غير قابل للتجزئة.

الفصل الثالث:

عن الأسس المنهجية للتخطيط الاشتراكي.

ويعرض هذا الفصل لمبادىء التخطيط الاشتراكي، ومنها الحزبية، والعلمية، والمركزية الديمقراطية، والتطابق والتنسيق بين الخطط البعيدة المدى والخطط السنوية.

كما يعرض أيضا لطرق التخطيط الاشتراكي وهي: الطريقة التحليلية والطريقة المعيارية والطريقة البرنامجية وطريقة الموازنة والطرق الاقتصادية الرياضية.

ويعرض الفصل كذلك للتنبؤ العلمي والذي يقوم على عدة مبادىء هي:

التصنيف والتماثل واحلال البدائل. وهذه المبادىء ضرورية للتخطيط ولضمان تحقيق أهداف خطط التنمية.

الفصل الرابع:

عن التعليل الاقتصادي لقياس المؤشرات الأساسية للخطة.

يعرض هذا الفصل لعدة مقاييس تعتبر مؤشرات أساسية للحكم على الخطة، منها:

- الحاجات الاجتماعية، فدرجة تلبية الحاجات الاجتماعية هي واحدة من أهم المؤشرات الدالة على مستوى التطور الاقتصادي.
- تقدير الموارد الانتاجية، فمهمة التخطيط تتلخص في البحث عن الاحتمالات المثلى لتلبية الحاجات الاجتماعية التي تتيح توفير أقصى الموارد الانتاجية.
- تقدير مصادر الأيدي العاملة، فالتخطيط الاقتصادي لكثير من البلاد يضع أمامه هدف الاستخدام الأكثر عقلانية لمصادر الأيدي العاملة. وتقدير إمكانيات اجتذاب القوة العاملة الى الانتاج يعتمد على تحليل الحالة الديموغرافية في البلاد (خصائص السكان).
- فعالية القرارات التخطيطية.

الفصل الخامس:

عن تخطيط وتأثر (معدلات) التطور الاقتصادي ونسب الانتاج الاجتماعي. يعرض الفصل لكيفية تحديد المعدلات الممكنة لنمو الدخل الوطني، ويتم ذلك عن طريق:

- تحديد ديناميكية الدخل الوطني على أساس تغير عدد العاملين في الانتاج المادي ونمو انتاجية العمل.

ـ تعليل معدلات نمو الانتاج الاجتماعي على أساس زيادة النفقات الاجمالية للأرصدة الانتاجية الأساسية والتوظيفات الأساسية الانتاجية ونمو فعاليتها.
ـ تحديد الدخل الوطني على أساس زيادة النفقات الإجمالية للأرصدة والعمل الحي وتغير مجمل فعاليتها.

ويعرض الفصل لأساليب تخطيط نسب الانتاج الاجتماعي والتي يمكن حصرها من خلال النسب الاقتصادية التالية: على مستوى الدولة ككل، على مستوى الأقاليم، على مستوى القطاعات التي تُكَوّن الاقتصاد الوطني، وأخيرا على مستوى النسب داخل كل قطاع فرعي.

ويعرض الفصل للمؤشرات الرئيسية للرفاهية الشعبية والتي يمكن إيجازها في مستوى الدخل بصفة عامة، حجم التداول السلعي، حجم بناء المساكن والمرافق والخدمات العامة، ونقل الركاب والاتصالات، والتعليم والثقافة والصحة.

الفصل السادس:

عن تخطيط التوظيفات الأساسية.

والتوظيفات الأساسية يقصد بها إجمالي النفقات الموجهة نحو إنشاء الأرصدة الأساسية وتحديث وتوسيع وإعادة تجهيز الأرصدة العاملة منها.

ويعرض الفصل لكيفية تحديد الفعالية الاقتصادية للتوظيفات الأساسية، ويكون ذلك عن طريق المقابلة بين التأثير (النتائج) والنفقات.

ولحساب هذه الفعالية يستخدم نوعان من المؤشرات، الفعالية الاقتصادية المطلقة ـ الفعالية الاقتصادية النسبية.

الفصل السابع:

عن تخطيط تطور فروع الاقتصاد الوطني

ويعرض الفصل للمراحل التي يتم على أساسها إعداد خطة تطور فرع الاقتصاد الوطني كما يلي:
١ ـ تعيين حاجات الاقتصاد الوطني من منتجات (أو خدمات) هذا الفرع.
٢ ـ تقدير امكانيات هذا الفرع من وجهة نظر الطاقات الانتاجية المتاحة ومصادر الأيدي العاملة ومهارة الكوادر وتأمين الخامات والطاقات والوقود.
٣ ـ تتعين الزيادة الضرورية في الانتاج سواء على حساب الاستفادة من الاحتياطات الداخلية المتوفرة أو عن طريق إعادة البناء والتشييد الجديد.

الفصل الثامن:

عن التخطيط في المؤسسة.

يعرض الفصل لخطة المؤسسة في الدول الاشتراكية من حيث المحتوى والأقسام

والمؤشرات، موضحا أساليب التشجيع المادي والحفز الاقتصادي وأثر كل منهما على عمليات الانتاج.

وفي الدول الاشتراكية يتم تأمين الوحدة العضوية بين خطط المؤسسات مع الخطط الاقتصادية على المستوى الوطني بما يكفل أسباب التنفيذ الناجح لخطط الاقتصاد الوطني.

ومن المقاييس والمعايير التي تستخدم عند صياغة خطط المؤسسات الصناعية ما يلي:

١ ـ مقاييس تكاليف ومصروفات أدوات العمل (مصروفات الخامات)، والوقود، والطاقة الكهربائية.
٢ ـ مقاييس نفقات العمل الحي.
٣ ـ معايير حركة تنظيم الانتاج (نشاط الدورة الانتاجية، حجم الانتاج غير المنجز، . . . الخ).
٤ ـ معايير استمرارية استيعاب الطاقات التصميمية، ومعايير الحافز (الدافع) الاقتصادي.

الفصل التاسع:

عن تخطيط التجارة الخارجية.

ويوضح هذا الفصل أن خبرة الدول الاشتراكية تبرهن على ضرورة احتكار الدولة للتجارة الخارجية المدعوة لحماية الاقتصاد الوطني للبلاد من التقلبات العفوية للسوق الرأسمالية العالمية، واحتكار الدولة للتجارة الخارجية يعني أن كافة عمليات التجارة الخارجية يتم تنفيذها بتكليف من الدولة للهيئات والدوائر والمصالح ذات الاختصاص.

ويوضح هذا الفصل حالة التجارة الخارجية في الدول النامية كما يلي:

«إن التجارة الخارجية للأقطار النامية تتسم بجلاء بطابع معبر عن جانب أحادي لمنتجاتها، أي التوجه نحو تصدير بضائع محددة. وكقاعدة المواد الخام، وحالة كهذه تضع اقتصاد البلدان المتحررة في تبعية كبيرة للاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي يعتبر المستهلك الرئيسي لإنتاجها».

وهذا الموضوع ينطوي على صعوبات تتعلق بتخطيط الدخول المتأتية من التصدير والأموال والاستمثارات.

الفصل العاشر:

عن النشاط المنهجي المشترك للبلدان الاشتراكية.

يعرض هذا الفصل لأسلوب التكامل الاقتصادي بين الدول الاشتراكية والذي يتسم بقوة العلاقات المتبادلة والتبعية المتبادلة للاقتصاديات الوطنية لهذه الدول. وتبرز عملية التقارب الشامل التدريجي لهذه الدول بوصفها قانونا للاشتراكية العالمية المعاصرة.

ثم يختتم المؤلفان الكتاب بقاموس اقتصادي موجز.

وجهة نظر:

من خلال مطالعة هذا الكتاب وعرضه، يمكن القول إن هذا الكتاب لا غنى عنه لأي دارس أو باحث في ميادين التخطيط والسياسة والتعليم والاقتصاد وغيرها.

فهو بحق يضع أسسا عامة وأساليب إجرائية للتخطيط على كافة المستويات: الوطنية، والاقليمية، القطاعية، الفرعية... الخ. مدعما إياها بالأساليب الاحصائية والمعادلات الرياضية.

والذي أود أن ألفت النظر إليه ـ بعد مطالعة هذا الكتاب ـ بل أدعو إليه، وبشدة هو ضرورة أن يكون هناك تكامل في التخطيط ـ إيا كان نوع هذا التخطيط ـ اقتصاديا، أو عسكريا أو سياسيا، أو ثقافيا،.... الخ. بين الدول العربية، وما أحوجنا الى مثل هذا التخطيط المتكامل الآن.

مراجعة: مهني محمد ابراهيم
كلية التربية ـ جامعة المنصورة

محمد سيد محمد: المسئولية الاعلامية في الاسلام. مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ط١، ١٩٨٣، ٤٠٠ ص

مقدمة: ينبع اهتمام المؤلف بهذه الدراسة من احساسه ان المسلمين مقصرون في حق مامعهم من الهدى والكتاب المنير، وهناك من لم يتح له ان يدرك هذا القدر من العقلانية والتوازن والصدق الذي تحمله الدعوة الاسلامية. لذلك جاءت هذه الدراسة لتعبر عن روح الاسلام في الحقل الاعلامي.

ومؤلف هذا الكتاب هو الاستاذ الدكتور/ محمد سيد محمد الاستاذ بقسم الصحافة بكلية الاعلام ـ جامعة القاهره ـ والذي أثرى المكتبة العربية بالعديد من المؤلفات منها: الاعلام والتنمية، الصحافة سلطة رابعة كيف؟، الزيات والرسالة، هيكل والسياسة الاسبوعية، كما أن للمؤلف أيضا العديد من الدواوين الشعرية مثل ديوان «موعد في النجوم» ، ديوان «ماينفع الناس»، وسجين الربذة (أبو ذر ـ الغفاري) وهي عبارة عن مسرحية شعرية.

وقد قسم المؤلف هذا الكتاب الى ستة فصول بدأها بمقدمة تناول فيها مشكلة الرجوع الى كتب المستشرقين ويضع اساسا للرجوع اليها وهو أنه ينبغي ان نضع في الاعتبار ان المستشرقين ليسوا دعاة للاسلام، وإنما هم ضمن الباحثين بعضهم يحترم الحياد العلمي والموضوعية وبعضهم

لايستطيع، وكل منهم لابد وأن يعكس ظروفه الاجتماعية والثقافية والحضارية، ويضرب المؤلف بعض الامثلة على ذلك مثل كتاب (حضارة العرب) للعالم الفرنسي جوستاف لوبون حيث يكتب عن الاسلام صفحات مشرقة، ولكن عندما يتناول زواج السيدة زينب بنت جحش او حديث الإفك، ينظر اليه نظرة الاوروبي لانظرة العربي.

كذلك المستشرق المجري «اجنتس جولد تسهر» في كتابه «مذاهب التفسير الاسلامي» وكتاب الدكتور «فرانسوا زبال» تحت عنوان (تكون الكتاب العربي) حيث إن هناك الكثير من المآخذ على مثل هذه الكتب.

(١) ماالاعلام الاسلامي؟

هذا هو موضوع الفصل الأول، وفي بدايته يوضح المؤلف الفرق بين الإعلام والاتصال، حيث إن الاعلام هو جزء من النشاط الاتصالي الذي يحتوي أيضا جانب الاتصال الانساني الاتصال بين مخلوقات الله غير المرئية والاتصال في العائلة الحيوانية وعند الأسماك والطيور والحشرات، فحركة النحل والنمل تدلنا على عموم الاتصال.

ثم يعرض الوظائف المعاصرة للإعلام ويحددها في سبع وظائف:

١ ـ الوظيفة الإخبارية ٢ ـ وظيفة التنمية.

٣ ـ الوظيفة التربوية ٤ ـ الوظيفة الترفيهية.

٥ ـ وظيفة الشورى أو الوظيفة الديمقراطية.

٦ ـ الوظيفة التسويقية أو وظيفة الاعلانات.

٧ ـ وظيفة الخدمات العامة.

ولقد أغفل المؤلف عن عمد وظيفة «التثقيف» حيث يرى ان المفهوم المعاصر للثقافة يجعل كل وظائف الاعلام تؤدي الدور التثقيفي، لان الثقافة في رأيه تعبر عن الفكر الانساني.

ويتعرض المؤلف بعد ذلك لتعريف الإعلام الإسلامي حيث يقول: كي نحدد مفهوم الاعلام الإسلامي لابد وأن نفرق بين أصل الموضوع في جوهره وحقيقته من جانب، وبين صورته التي هو عليها حين نراه ونعاصره من جانب آخر، ذلك أن المجتمع الاسلامي الذي يطبق الشريعة الإسلامية مجتمع شمولي من حيث العقيدة، ومتكامل من حيث التنظيم، والإعلام فيه لابد ان يعكس شمول العقيدة وتكامل البناء الاجتماعي، ومن ثم فإن كل شيء فيه إسلامي بدءا من المرح والمزاح وحتى مواجهة الموت.

والإعلام في مثل هذه الحالة اسلامي في صدق اخباره، وإسلامي في الترويح والتسلية، واسلامي في إعلاناته، وإسلامي في تعليمه وإسلامي في شرح الأخبار وتفسيرها وهكذا. اما المجتمع الذي يطبق من الشريعة شيئا ويترك أشياء ورغم ذلك يسمى نفسه مجتمعا اسلاميا فان الاعلام فيه بصفة عامة لايسمى اعلاما اسلاميا بل خليطا إعلاميا. جانب منه يسمى الإعلام الديني، او البرامج الدينيه او برامج القيم الروحية والدينية او ماشابه ذلك من التسميات التي تحتم علينا كباحثين

اعلاميين ان نضع الاعلام الاسلامي في مثل تلك المجتمعات ضمن الاعلام المتخصص وليس بالاعلام العام.

(٢) وسائل الاعلام في عصر النبوة:

يتناول المؤلف في الفصل الثاني من الكتاب وسائل الإعلام في عصر النبوة، ويحدد الوسائل الإعلامية التي كانت لها الغلبة في هذا العصر بالآتي:

١) الخطبة: كانت في مكان الصدارة منذ وقفته «ﷺ» على الصفا يبدأ الطور العلني للدعوة الى خطبته في حجة الوداع. وقد كانت الخطبة وسيلة رئيسية للرسول «ﷺ» في شرح أركان الإسلام، واستغرق ذلك عصر النبوة كاملا وأصبح للخطبة موقع ممتاز باستكمال أركان الدين وفرائضه حيث اصبحت الخطبة من الشعائر ففي صلاة الجمعة يجتمع المسلمون في المساجد ليسمعوا خطبة الجمعة في كل اسبوع، هذا الى جانب الخطبة في صلاة العيدين وفي الحج. وتمثل الخطبة في عصر النبوة العمود الفقري لكثير من الوسائل الأخرى.
٢) اللقاء أو الندوة او المحاضرة.
٣) المسجد.
٤) استقبال الوفود واقامة الراغبين في تلقين الدعوة عند النبي.
٥) المناظرة والحوار.
٦) بعث المندوب الإعلامي أو المعلم ويقف ـ مصعب بن عميرة ـ علما في تاريخ الدعوة باعتباره اشهر المعلمين الذين بعثهم الرسول «ﷺ» ليعلم الإسلام ويفقه الناس في الدين ويقرئهم القرآن.

(٣) الدور الاعلامي للشعر في عصر النبوة:

يعرض المؤلف في الفصل الثالث الدور الاعلامي للشعر في عصر النبوة، ويقرر ان شعراء الدعوة تحملوا مسئولياتهم التي فرضتها المرحلة، وأشهر شعراء الدعوة في عصر النبي. : حسان بن ثابت، عبدالله بن رواحة، كعب بن مالك، ولعل أشهر هؤلاء الشعراء هو حسان بن ثابت، ويمكن حصر الدور الاعلامي لشعر ثابت في أربع نقاط:
١) التغني بانتصارات الرسول.
٢) هجاء من يعادون الرسول.
٣) وصف أهم الأحداث.
٤) المناظرة.

ولايزال للشعر دور في الإعلام الإسلامي في الوقت الحالي، فالى جانب المظهر العام لقصائد المديح كبردة البوصيري، أو أغنيات ام كلثوم الدينية، او مدائح المغنين الدينيين، الى جانب كل ذلك مايزال الدور الرئيسي للشعر في الاعلام الاسلامي يدعو الشعراء الى صب مضامين الثقافة الاسلامية في قصائدهم ومسرحياتهم وكافة أعمالهم الشعرية وتلك مسئوليتهم المعاصرة والمتصلة.

(٤) الحرب النفسية في عصر النبوة:

يستعرض المؤلف في الفصل الرابع الحرب النفسية ضد الاسلام في عصر النبوة ويحدد معسكر الحرب هذه في الآتي:

أ - الكفار. ب - المنافقون. جـ - اليهود.

د - شراذم قليله مثل: «أمية بن أبي الصلت، ومثل أبي عامر الفاسق» وبعض ضعفاء النفوس ممن يلتف حول أمثالهم.

هـ- المضللون من المسلمين الذين سرعان مايستدركون خطأهم ويعودون.

و - مدعو النبوة.

اما عن أساليب الحرب النفسية ضد الاسلام في عصر النبوة فهي كثيرة منها:
التكذيب: تكذيب الدعوة، الاتهام: بالسحر والشعر والكهانة، طلب المعجزات، السب والشتائم، الغمز واللمز. وغيرها الكثير.

ثم يتعرض المؤلف بعد ذلك الى وقائع الحرب النفسية في عصر النبوة ونذكر منها:
محاولات الاغتيال، ـ حديث الافك، ـ محاولة الفتنة بين المهاجرين والانصار، ـ ادعاءات النبوة.

(٥) فلسفة الإعلام في الاسلام:

يطرح المؤلف في الفصل الخامس السؤال التالي: ماهي فلسفة الاعلام؟ ثم يجيب بقوله إن فلسفة الاعلام هي بحث العلاقة الجدلية أي تحليل التفاعل بين أسس الإعلام كعلم وبين تطبيقاته في الواقع الاجتماعي بكل عناصر هذا الواقع ومكوناته وحركته وهناك العديد من الآيات القرآنية التي توضح فلسفة الاعلام في الاسلام منها: . .

- (ولتكن منكم آمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر).

سورة آل عمران الآية ١٠٤

- (ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن ان ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين).

سورة النحل الآية ١٢٥

كما أن هناك العديد من أحاديث الرسول «ﷺ»، أخرجها المؤلف من صحيح البخاري مثل:

- الدين النصيحة (جزء١ ص١٩).
- رب مبلغ أوعى من سامع (جزء١ ص٢٣).
- يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا (جزء١ ص٢٣).

ثم يعرض المؤلف لركائز فلسفة الاعلام في الاسلام ويرى انها تقوم على خمس ركائز هي:

١ - هوية هذا الإعلام أنه إعلام عقائدي أي أن الفلسفة الإعلامية الإسلامية لابد وأن تعكس العقيدة الإسلامية.

٢ ـ الاعلام الإسلامي حق من حقوق الأفراد، ليس حقا بالمعنى أو المفهوم السلبي أي أنه حق لمن أراد، وإنما هو حق بالمعنى الإيجابي، أي أن كل فرد في الجماعة الاسلامية أو في المجتمع الإسلامي له حق على المجتمع بإعلامه اسلاميا.

٣ ـ ان العمل الاعلامي فرض كفاية لابد ان يقوم المجتمع بإنشائه.

٤ ـ إنه عام لكل من فوق الكرة الأرضية وليس سريا أو لفئة أو طبقة وإنما هو علانية للبشر جميعا.

٥ ـ انه معروض بغير اكراه ويجادل بالتي هي أحسن.

٦) المجال الدولي للإعلام الاسلامي:

يتعرض المؤلف في الفصل الأخير للاجابة على سؤال: أين يقف الإعلام الإسلامي في خريطة الإعلام الدولي؟ ويتعرض لدور المنظمات الاسلامية الدولية وهي عديدة منها:

١ ـ رابطة العالم الاسلامي في مكة المكرمة ومن أهدافها الاستفادة من الحج باعتباره مؤتمرا إسلاميا عالميا، إقامة ندوة سنوية في موسم الحج، تشجيع التأليف الإسلامي، نشر التعليم الإسلامي في العالم الإسلامي كله.

٢ ـ منظمة المؤتمر الاسلامي ومقرها جدة وتهدف الى:
تشجيع التضامن الإسلامي، تعزيز التعاون في المجالات المختلفة بين الدول الاسلامية، إيجاد الجو المناسب لإقامة تعاون أوثق بين دول المنظمة والدول الأخرى.

وفي المجال الاعلامي أنشأت المنظمة: اتحاد اذاعات الدول الاسلامية، وكالة الانباء الاسلامية الدولية.

٣ ـ الندوة العالمية للشباب الاسلامي وتهدف الى: نشر الكتب الاسلامية بلغات متعددة، دعوة شخصيات عالمية لزيارة البلاد الاسلامية، اخراج افلام تليفزيونية اسلامية والترويج لها في مختلف بلاد العالم.

٤ ـ المركز الثقافي الإسلامي بمسجد لندن.

٥ ـ مسجد باريس.

٦ ـ مساجد ومراكز اسلامية اخرى حيث يوجد العديد منها في كثير من الدول مثل اليابان، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

ويرى المؤلف ان المنظمات الاسلامية الدولية تعاني من العديد من المشاكل التي تعوقها عن تحقيق اهدافها على الوجه الاكمل ويرى ان هذه المشاكل تنحصر في الآتي:

١ ـ عدم التنسيق فيما بين هذه المنظمات بعضها البعض.

٢ - عدم وجود التمويل الكافي، فكثيرا ما توصي المؤتمرات بتسديد الحكومات لأنصبتها في مثل تلك المنظمات ولكن دون جدوى، وما تقدمه الدول البترولية الغنية لايمكن ان يقيم مشروعات دولية، ومن ناحية أخرى إذا اعتمدت منظمة اعلامية دولية على معونات دولة واحدة فقدت صفتها الدولية.

٣ - ضرورة احياء الوحدات الصالحة للعمل الاعلامي الاسلامي في المجال الدولي مثل اتحادات الطلبة بالخارج، العمال المغتربين وغيرها.

٤ - ضرورة البعد عن الأغراض السياسية للحكومات وأهوائها.

٥ - ضرورة اعداد كوادر بصفة مستمرة.

وبعد هذا العرض الموجز لمحتويات هذا الكتاب، ينبغي القول بان هذه الدراسة من الدراسات القيمة، ونجد أنه فيما كتب في هذا المجال على قلته يقف فريق الباحثين الذين درسوا الاعلام ولم يدرسوا الدين الاسلامي، وفريق الباحثين الذين درسوا الدين الاسلامي ولم يدرسوا الاعلام، وكلاهما يكتب في حقله.

لذلك فان نتائج هذه الدراسة تؤكد ضرورة ان يتلقى بعض خريجي كليات وأقسام الاعلام دبلوما متخصصا في العلوم الاسلامية، والعكس صحيح، وهكذا يتم اعداد الدعاة إعدادا سليما.

وأخيرا أرجو أن تفتح هذه الدراسة المجال للباحثين في مجال الاعلام الاسلامي، وأن تساعد الدعاة ورجال الاعلام الاسلامي في تحمل مسئولياتهم.

مراجعة: محمد محمود المرسي
كلية الاعلام - جامعة القاهرة

جواد رفعت اتلخان، **الاسلام وبنو اسرائيل**، ترجمة يوسف وليشاه أورالكيراي، الرياض، ١٤٠٤هـ، ٣٩٠ ص

يقع الكتاب في حوالي ٣٩٠ صفحة من القطع المتوسط، وتزين غلافه صورة المسجد الأقصى، وتحتها عبارة «المسجد الأقصى يناديكم». ويحتوي الكتاب على تمهيد وأربعة أبواب، يتناول الباب الأول منها اليهود في ضوء كتبهم المقدسة، ويتحدث هذا الفصل عن بني اسرائيل، والإصحاح الخامس، واليهود في فلسطين، وكتاب التلمود والمنشا وتلمود فلسطين وبابل، وكيف أحرق ملوك أوروبا وباباواتها كتب التلمود، وأخيرا أهلة القمر عند اليهود. أما الباب الثاني

فيعالج الإرهاب اليهودي، طرقه ووسائله،ويتحدث هذا الباب عن «كابالا» في التاريخ كتاب الرعب والارهاب وعن محاكم التفتيش في إسبانيا وطرد اليهود منها، وجرائم كابالا، وكاباللو. **ويطرق الباب الثالث موضوع «الاسلام وبنواسرائيل»** ويتحدث عن موقف القرآن الكريم والسنة النبوية من بني اسرائيل، ويتحدث كذلك عن إساءات بني اسرائيل للاسلام وعن حياتهم وموقف عبدالله بن سبا من إثارة الفتنة بين المسلمين. في حين **يعالج الباب الرابع جهود اليهود لإقامة دولة اسرائيل**، ويتناول موقف السلطان عبدالحميد من اليهود وجهود الصهاينة لإقامة دولة لليهود في فلسطين بتعضيد وتأييد الدول الكبرى.

ضم هذا السفر عددا كبيرا من الحقائق حول بني اسرائيل في تاريخهم القديم والحديث قلما وقف عندها بعض المفكرين العرب، الذين قد يحسن بعض منهم الظن باليهود، ويتعامل في كثير من المواقف ـ وكأنه لا يعرف شيئا عن مخططاتهم الجهنمية، ويتجاهل ـ في فكره ومنطلقاته ـ حقيقة ما يضمره هؤلاء المجرمون العتاة للبشرية، وما يسعون إليه من تدمير شامل لكل كيانات الانسانية الأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد امتدت رحلة هذا الكتاب مع الاسلام وبني اسرائيل منذ فجر الاسلام من جهة، كما تناول الكتاب بني اسرائيل من جهة أخرى، منذ عهد أنبياء بني اسرائيل المشهورين (عليهم السلام) من امثال داود وسليمان وموسى، وتتبع آثار حركة اليهود في التاريخ ووسائلهم الفكرية والتطبيقية في التعامل مع العالم الذي يعيشون بين ابنائه، وانتهت رحلة الكتاب الى العصر الحديث، والى عهد إقامة دولة لبنى اسرائيل للمرة الثانية في التاريخ، حيث لم يتمكنوا من الاستقرار في دولة تحمل اسمهم وفكرهم منذ دولة نبي الله سليمان وابيه داود عليهما السلام.

ولا ريب أن هذا الكتاب يعالج موضوعات هامة وضرورية، ولابد من الاشارة الى عاملين أساسيين: أولهما: تتبعه الدقيق وتحليله الجيد لما ورد في الكتب المقدسة لدى اليهود وأهمها (التلمود) حيث أبرز مؤلف الكتاب (الجنرال جواد رفعت أتلخان الذي بذل جهودا فكرية وعسكرية كثيرة ضد اليهود) كثيراً من النصوص التلمودية التي يسترها اليهود ـ بكل الوسائل ـ لكنه من خلال موقعه وبواسطة جهوده الكبيرة استطاع الحصول عليها ونشرها نشرا ينضح بالأمانة والصدق.

وهذه النصوص كفيلة ـ لو عقلها الناس ـ بوضع اليهود في مكانهم اللائق بهم، وتتبع مؤامراتهم الدنيئة لإفساد البشرية، وتعليماتهم الخاصة بهم، والتي يميزون بها أنفسهم على كل العالم ويضعون من خلالها ـ وهذا شيء ينفرد به اليهود ـ قوانين خاصة بهم، ولا يشترك معهم فيها بقية الناس. . فالزنا والسرقة والقتل حلال لهم إذا أوقعوه بغيرهم. . . أما إذا ارتكبه غيرهم فيهم فجزاؤه القتل. . . وقس على هذا من النصوص التي تبيح معاشرة الأم. . . فكيف يكون مثل هذا الكتاب دستورا لقوم ينتمون للجنس البشري وبأي دستور سيحكمون العالم.

والعامل الثاني الذي يستحق الاشادة به هو تتبع الكاتب للمنظمات اليهودية وخططها وجرائمها التي أفسدت بها تاريخ العالم ومن هذه المنظمات كابالا وكاباللو ومنظمة الاليانس وشترن

وهاغانا وآرغون وهاسكالا. وقد تتبع المؤلف جرائم هذه المنظمات تتبعا دقيقا وكشف النقاب عن وجودها وراء كثير من الثورات الشيوعية والشخصيات الماسونية التي وصلت الى مناصب رفيعة والتي حاربها هتلر في المانيا وموسوليني في ايطاليا.

ولم يكن العالم الاسلامي بعيدا عن قبضة هذه العصابات المجرمة.. فإن كثيرا من فتنه وقلاقله وثوراته وانقلاباته وحروبه من تدبيرهم ومكرهم حتى تمكنوا بضرباتهم الاجرامية وتعاونهم مع الاستعمار من تمزيقه تحت أسماء خادعة وشعارات ملفقة.

ولقد كانت الجمعيات القومية المعادية للاسلام من صنع أيديهم، وهي التي هيأت الطريق وساعدت مع جهود العصابات الصهيونية والاستعمار على قيام دولة اسرائيل في عام ١٩٤٨.

كما تناول المؤلف مشكورا موقف عبدالله بن سبأ من تفريق صفوف المسلمين وما قام به من إثارة للفتن والقلاقل بعد وفاة الرسول. كما بين المؤلف أن الروافض الذين يزعمون ان عليا وصى لرسول الله هو من نتاج كيد اليهود ومكرهم السيء.

وعلى العموم، فإن هذ الكتاب يعالج قضية أساسية من قضايا المصير، قضية فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي، تلك القضية التي تؤرق الضمير الاسلامي والحياة المعاصرة. ولا شك أن هذا الكتاب يكشف الخلفية التاريخية لهذا الصراع، وينبه الى الوسائل الخفية التي ينتهجها الصهاينة في كثير من بلدان العالم الاسلامي .وإن آخر دليل على جرائمهم تلك المذابح التي ارتكبها اليهود في صبرا وشاتيلا وبيروت والتي لا زالت أصداؤها ترن في أذن كل مسلم.. وإنها لتعيد الى الذهن ضحايا اليهود في بلدان مختلفة تحكموا فيها. هذا بالإضافة الى ما ارتكبه اليهود من موبقات أخلاقية ـ تجار الجنس، ترويج المذاهب الهدامة، جميعات مشبوهة، اغتيالات سياسية، انقلابات عسكرية ـ إرهاب وفساد بحجم الكرة الأرضية.

مراجعة: اسماعيل ياغي
كلية العلوم الاجتماعية ـ جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية/السعودية

سعد الدين ابراهيم، **مصر... تراجع نفسها**، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٣، ٣٣٦ ص

يحوي كتاب «مصر تراجع نفسها» لمؤلفه سعد الدين ابراهيم، الصادر عن دار المستقبل العربي عدة مقالات كان المؤلف قد نشرها سلفا في الجرائد اليومية السيارة مثل جريدة «الجمهورية القاهرية» وفي بعض المجلات الاسبوعية المصرية «كالاهرام الاقتصادي» ومجلة «المستقبل العربي»

الصادرة عن دار المستقبل في بيروت. . . . ونشرت جل هذه المقالات في الفترة التي تلت اغتيال «السادات» وهي فترة اتسمت بظواهر متعددة في المجتمع المصري خاصة والوطن العربي عامة، وتجيء هذه الظواهر في مجموعها لتشكل رفضا صريحا وقاطعا لمجمل السياسات التي انتهجها «السادات» طوال سني حكمه كما تعبر عن الآثار المباشرة وغير المباشرة التي أدت اليها سياساته على صعيد المجتمع المصري وعلى صعيد المنطقة العربية. . . ولذا فهذه المقالات كلها على علاقة وثيقة بالاحداث التي كانت تجري حينذاك من بروز التيارات الدينية الاسلامية على الساحة المصرية والعربية ورفضها لسياسات الحكام العرب، الى عربدة «اسرائيل في المنطقة وحصار «بيروت» وصمود المقاومة الفلسطينية قليلة العدد والمسلحة بأسلحة خفيفة أمام مائتي الف جندي اسرائيلي بكل اسلحتهم المتطورة، الى سياسة امريكا في المنطقة وتقييم مبادرة ريجان الى المسألة الديمقراطية في مصر والمقارنة بين عهد وشخص عبدالناصر وعهد وشخص السادات. . . .

وسعد الدين ابراهيم كأستاذ وعالم اجتماع في الوطن العربي له العديد من الابحاث النظرية والميدانية العميقة التي تدور حول مشاكل متعددة في الوطن العربي، وتتميز هذه الابحاث بالعمق والشمول، وان كان الملاحظ أن هذه الابحاث تنشر في الولايات المتحدة قبل نشرها في مصر وفي بلاد الوطن العربي. وهو في مقالة له في الأهرام الاقتصادي أواخر عام ١٩٨٢ وموجودة في الكتاب الذي بين أيدينا والذي نعرض له يؤكد على إيمانه بأن البحث العلمي عبارة عن وظيفة اجتماعية عامة وليس عملا مباحثيا سريا يتم في حجرات مقفلة وتحفظ نتائجه في أدراج أو خزائن مغلقة وأن الضرر العام هو في حجب الحقيقة وليس في ترويجها. . . وإذا كان الايمان بمبدأ العلانية في البحث الاجتماعي العلمي هو القاعدة يستوي ـ اذن ـ نشره في الداخل أو الخارج، ومن السذاجة أن يعتقد أحد أن ما ينشر بالعربية في الداخل يخفى على المهتمين بشئوننا في الخارج. . . ونحن هنا لسنا في صدد مناقشة هذه المقالات لأنها تخرج عن موضوع عرض الكتاب وإن كنا نرى أن المنطقة العربية كلها مباحة ومكشوفة على كل الأصعدة والمستويات، عسكريا واقتصاديا وسياسيا وبحثيا ـ إن جاز التعبير. . . بحيث اختلطت الأمور ولم يعد أحد يعرف ما هو المباح وما هو غير المباح حيث لكل دولة في العالم تحترم نفسها دوائر معينة تعتبر من أسرارها العسكرية والسياسية والاجتماعية لأنها تمس الأمن القومي مباشرة ولا نقصد بذلك أعداد ما تحوزه الدولة من دبابات وطائرات. . . ففي عصر الأقمار الصناعية واحتكار السلاح من قبل الدول الكبرى صار من السهل معرفة ذلك، ولكن في زمن حرب المعلومات الكمية والنوعية الدائرة اليوم وانتصاب الخطر الصهيوني مهددا غازيا، تعبر المعلومات عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية من خلال أبحاث علمية شاملة وعميقة تمثل خطورة على أمن البلاد العربية ومستقبلها. . . ويعزى هذا في تقديرنا إلى عدم وجود مؤسسات قومية بحثية فعالة تراقب حركة البحث وتشرف عليه وتضع نتائجه في خدمة الاسهام في حل مشاكل المجتمع بدلا من استفادة الجهات الاجنبية منه واستخدامه ضدنا في رسم سياسات تعرقل نمونا وتطورنا وتفاقم مشاكل المجتمع.

وتتميز المقالات الواردة في الكتاب بحسن العرض والأسلوب والتسلسل الذي عودنا عليه سعد الدين ابراهيم، إلا أنها مقالات صحفية غير متعمقة أي كتبت خصيصا للصحافة السيارة

ويبرز هذا واضحا من الفرق الواضح بين الكثير من هذه المقالات الصحفية التي يحويها الكتاب وبين موضوع المقارنة بين عبدالناصر والسادات الذي قام المؤلف بنشره في مجلة الأهرام الاقتصادي والمستقبل العربي والذي يتضمنه الكتاب أيضا، حيث تميز بالعمق والتحليل الضافي الشامل.

والسبب واضح في أن المؤلف لم يكتبه كمقالة صحفية وإنما كتبه بحثا علميا قارن فيه بين التوجهات التنموية بين عبدالناصر والسادات، كما قارن فيه بين عروبة عبدالناصر والسادات ثم أورد الأسباب التي أدت إلى أن يكون عبدالناصر زعيما قوميا. . وبالرغم من أن المؤلف لم يقل لنا في النهاية أيهما كان الأصوب في توجهاته وسياساته إلا أن نتائج البحث تفصح بأن سياسة السادات وممارساته كانت كارثة بحق على مصر وعلى مستقبل اجيالها، حيث لم تتقدم عملية التصنيع عما كانت عليه في الستينات بل أن نصيب الصناعة في الناتج الاجمالي قد تناقص خلال السنوات الخمس. . . حيث كان نصيبها في أوائل السبعينات ٢٠,٤٪ وانخفض في ١٩٧٥ الى ١٨٪ ثم ١٧٪ عام ١٩٧٩ . . . كما أن نصيب الزراعة في الناتج الاجمالي قد تناقص بدوره من ٣٢٪ في منتصف الستينات الى ٣١٪ في منتصف السبعينات الى ٢٤٪ في أواخر السبعينات، كذلك انخفض نصيب قطاع الاسكان من الناتج الاجمالي من ٥,٧٪ في منتصف الستينات الى ٢,٤٪ في أواخر السبعينات. بالاضافة الى تخريب مصر اجتماعيا عن طريق سيادة الطبقات والشرائح الطفيلية وانتشار قيمها التي تعتمد على النهب والسرقة والعمولات والسمسرة واستغلال النفوذ. . . وتوجه الدولة كلها الى خدمة هذا النمط من التوجه ونفض يدها عن الانفاق على الخدمات وتحسين مستويات المعيشة. . . كل هذا في ظل خضوع كامل للدوائر المالية الغربية حتى وإن بدت في صورة دولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. . . وعلى الصعيد العربي كان السادات جاهلا بحقائق التاريخ والجغرافيا حيث قام بتمزيق علاقاته مع الدائرة العربية ووثق علاقاته باسرائيل. . . وعن الأسباب التي جعلت عبدالناصر زعيما قوميا ساق المؤلف عدة اجتهادات لكتاب الغرب تناولها بالنقد، ويرى أن ما حققه عبدالناصر من تحولات اجتماعية واقتصادية جعل من مصر نموذجا تحتذى به عدة أقطار عربية إلا أن الذي فجر مشاعر الحب والولاء في الوطن العربي حيال عبدالناصر كان في الأساس أمراً غير محسوس ماديا وهو إصراره على التمسك «بالكرامة القومية» التي هي تعبير عن مشاعر الكراهية والعداء نحو الاستعمار المتسلط عليهم من الخارج ونحو البطش والاستبداد المتسلط عليهم من الداخل ولم يظل هذا الشعار مجرد شعار لفظي فارغ وإنما ملأ عبدالناصر هذا الشعار بأفعال الإباء والتحدي فقد كسر احتكار الغرب لامدادات السلاح وقاوم الاحلاف العسكرية الغربية وأمّم قناة السويس وقدم لحركات التحرير في العالم الثالث المال والعتاد أي أن الشعار تحول في أيدي عبدالناصر إلى برنامج عملي فعلي وأصبح جزءا من مشروعه القومي. . . ونتفق مع المؤلف تماما في الأسباب التي عزاها الى تعثر المشروع الناصري القومي لعل أهمها كما يقول أن المعماري الأعظم للمشروع ـ عبدالناصر ـ لم يكن لديه الكوادر السياسية الكافية لتنفيذ المشروع كما صممه ولم يكن لديه حزب سياسي حقيقي منظم كان لديه ملايين العمال ولم يكن لديه «اسطوات» من البنائين والحدادين والسباكين والكهربائيين المهرة لكي يوظفوا طاقات الملايين من العمال. . .

وبالرغم من أن السادات خلف عبدالناصر واستمر أحد عشر عاما إلا أن مجمل سياساته والتي تختلف جذريا عن سياسات عبدالناصر أودت بمصر وبالمنطقة كلها إلى هاوية سحيقة من التمزق والضياع والذل والمهانة ولذا اعتقد ان مقالات المؤلف هذه بعد اغتيال السادات والتي يعقد فيها المقارنة بين عبدالناصر والسادات، وتجيء المقارنة فيها لصالح عبدالناصر بكل تأكيد دلالة تتسق مع العنوان الذي اختاره للكتاب وهو «مصر تراجع نفسها» أي أنها تنتفض على توجهات السادات وسياساته وكما ظهر ذلك في المقارنة السالفة التي عقدها المؤلف تظر فيها اسماه المؤلف «التطريف الديني» رسيادة هذه الظاهرة بين الشباب المسلم وهذه تعبير عن الاحتجاج ورفض الواقع الذي كان افرازا سريعا ومباشرا لممارسات السادات وسياساته، فطالما كان النظام الاجتماعي السياسي السائد في أي مجتمع قادرا على مواجهة متطلبات الأغلبية الساحقة لأفراد الشعب واشباع احتياجاتهم الاساسية فلا خطر على هذا النظام من ظاهرة التطرف السياسي الجماعي المنظم ولكن حينما يتعثر النظام القائم في مواجهة المشكلات الداخلية والخارجية وحين يطول اجل هذا التعثر وتفاقم تلك المشكلات فإن اعدادا متزايدة من افراد المجتمع تخلص الى أن هناك عطبا اساسيا في جوهر وفلسفة النظام وفي أدائه...

ومن هنا يتحتم البحث عن بديل يخرجهم ويخلص مجتمعهم من المشكلات المتفاقمة وكلما اشتدت حدة المشكلات وتحولت إلى ما يشبه الأزمة أصبح البديل المطلوب مختلفا تماما عن النظام القائم وكلما زاد اختلاف البديل المطلوب عما هو قائم وممارس بالفعل أصبحنا بصدد ما يسمى «بالتطرف» والدلالة الثالثة التي تلوح للمؤلف في أن مصر تنتفض على سياسة «السادات» وأنها تراجع نفسها تتبدى في ذلك التأييد الشعبي والالتفاف الواسع التي عبرت عنه أحزاب المعارضة نحو المقاومة الفلسطينية وهي محاصرة في بيروت ثم الالتقاء والتعاطف مع رموزها في تونس... إن مصر لم تهضم حكاية «كامب ديفيد» ولم يصدق شعبها السادات في كل مقولاته عن الصلح والسلام والأخوة بينه وبين «اسرائيل» ما زالت اسرائيل تمثل رمزا بشعا وقبيحا في نفسية الشعب المصري لكل الجرائم والاعتداءات البربرية على الشعب العربي سواء في مصر أو فلسطين أو لبنان.

وهكذا، يريد المؤلف أن يقول لنا إن مصر بعد اغتيال السادات تراجع نفسها محاولة أن تنفض عن نفسها غبار هذه السياسة وتفك عن معصمها كل القيود التي كبلها بها عن طريق سياساته الداخلية الاقتصادية وسياساته الخارجية في الارتماء في أحضان السياسة الأمريكية والاسرائيلية في المنطقة.

ويبدو لنا أن هذا وإن كان قد لاح بعض الشيء عقب التخلص من «السادات» ومحاولة الحكومة إمتصاص نقمة الغضب من الشارع المصري، الأمر الذي دفع بالأمل ليراود الكثير من رجال مصر وشبابها ومنهم المؤلف بأن «مصر تراجع نفسها» إلا أنه بعد انقضاء خمس سنوات على اغتياله تبين أن حجم القيود وثقلها التي كبل بها «السادات» مصر تحتاج قيادات تؤمن بمصر ايمانا عميقا وبشعبها وبرؤية علمية موضوعية تنحو نحو الايمان بالأكثرية لا بأقلية طفيلية وتؤمن بالتخلص تدريجيا من روابط التبعية التي نسجتها السياسات الساداتية، وذلك عن طريق خطط

تنموية حقيقية تحشد الموارد وتعبىء الجهود وتقدم القدرة. . . كما تحتاج إلى قيادات عربية حول مصر قيادات تمد يدها إليها لكي تستعيد مصر دورها الحيوي في المنطقة من أجل وحدتها وخيرها، لا قيادات تعمل على ان تسوخ أرجل مصر أكثر فأكثر في مستنقع التبعية والديون وتفاقم الأزمة الاجتماعية والسياسية. . . . وهو الأمر الذي يبدو لنا أنه لم يتحقق بعد.

مراجعة: عبدالله هدية
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

Raga Garoudi, The Case of Israel, A Study of Political Zionism, London, 1983

قضية اسرائيل: الصهيونية السياسية، ترجمة مصطفى كامل فوده، بيروت، دار الشروق، ١٩٨٣، ١٦٢ ص

لعل من أهم مؤلفات المفكر الفرنسي المسلم الاستاذ/ رجاء جارودي هو الكتاب المذكور أعلاه. وذلك لتناوله لمسألة هامة جداً. . . تتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي. فلا شك أن قيام ونمو «اسرائيل» قد استند على القوة ـ بصفة أساسية. ولكن اسرائيل ما فتئت تحاول إضفاء «شرعية» مزعومة لوجودها. . . إذ ترد وجودها الى ما يسمى بـ «النبوءة التوراتية». ويكشف الاستاذ جارودي (بالبراهين والوثائق) زيف هذه الحجة وبطلانها.

وقد صدر هذا الكتاب أول ما صدر باللغة الفرنسية، ثم بالانجليزية كما صدر باللغة العربية، بعنوان:

رجاء جارودي، ملف اسرائيل (دراسة للصهيونية السياسية)، (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٣م). وقام بترجمته الى العربية الدكتور مصطفى كامل فوده. ويسرني فيما يلي تقديم مراجعة سريعة لهذا الكتاب القيم.

أولا: ملخص عن الكتاب:

أ ـ مؤلف الكتاب:

أصبح غنيا عن التعريف الآن ـ وخاصة في المنطقة العربية، وذلك منذ أن أعتنق الدين الاسلامي الحنيف في عام ١٩٨٢. وهو ـ باختصار ـ فيلسوف سياسي معاصر ما تزال كتاباته عن السياسة والاجتماع الانساني موقع تقدير وعناية في الأوساط العلمية الأوربية.

ويبدو أن مشكلة الصهيونية وأهدافها الموجهة ضد العرب والمسلمين هي أهم ما لفت نظر الاستاذ جارودي، واستقطب اهتمامه بعد اعتناقه الاسلام، وقربه الروحي نحو المسلمين. ودليل ذلك قيامه بتأليف واخراج هذا الكتاب، في هذه الفترة المبكرة من اسلامه. ولعل ذلك عائد الى إدراك المفكر المسلم ـ الآن ـ أن الصهيونية تمثل أكبر تهديد يتعرض له الاسلام في عصرنا هذا.

والمؤمل أن يساهم قلم المفكر الكبير رجاء (روجر سابقا) جارودي في التعريف العلمي بالاسلام وبأبعاده ومزاياه كدين ودولة، عن طريق إخراج مؤلفات أفضل عن الاسلام والمسلمين والمستقبل. ذلك هو المؤمل والمتوقع من شخصية كهذه.

ب ـ محتويات الكتاب:

والآن، نحاول تقديم ملخص عن كتابه «مسألة اسرائيل: دراسة عن الصهيونية السياسية». وهو يقع في ١٦٢ صفحة من القطع المتوسط ـ عدا فهرست الاسماء. يحتوى هذا الكتاب على:
١ ـ مقدمة الطبعة الانجليزية.
٢ ـ مقدمة إضافية للموضوع بقلم المؤلف.
٣ ـ الجزء الأول: بعنوان: الاسطورة التاريخية.
٤ ـ الجزء الثاني: بعنوان: من الاسطورة الصهيونية الى سياسة اسرائيل نحو العرب والعالم.
٥ ـ الخلاصة.

وفيما يلي، نقدم نبذة مختصرة عن المحتويات المذكورة:

١ ـ مقدمة الطبعة الانجليزية: وهي بقلم السيد/ بيتر مانسفيلد،

وفيها يتم تقديم الموضوع الى القراء بالبرهنة على ان ما يقوله جارودي إنما هو موضوعي بحت وبعيد عن الانحياز لجانب دون آخر ـ حال معظم المؤلفات التي تناولت هذا الموضوع.

٢ ـ المقدمة:

يبدأ المؤلف بالقول إنه يتناول موضوعا جرت العادة في الغرب على «تحريم» تناوله بشكل موضوعي ومنطقي، ألا وهو موضوع الصهيونية وما يسمى بـ «دولة اسرائيل». ويورد مثالا على ذلك بالقول بأنه في فرنسا ـ مثلا ـ فإن بامكان الفرد أن ينتقد ويستهجن أي نظام سياسي، أو وضع اجتماعي يرى فيه عيوبا، ولكنه يصعب عليه أن يتعرض للحركة «الصهيونية» بالنقد والتحليل. فلو فعل ذلك فإنه يعرض نفسه لاخطار غير عادية وربما للمحاكمة أو استخدام العنف ضده.

ويرجع جارودي ذلك إلى تمكن الصهيونية من اقناع الغرب ـ المؤيد الرئيسي لاسرائيل ـ بأن تأسيس وتطور وتوسع اسرائيل إنما هو أمر صحيح يقوم على أساس الارادة الآلهية. وقد توصل الصهاينة الى تحقيق هذه القناعة «السطحية» عن طريق اعطاء تفسيرات غير صحيحة للمبادىء الدينية لكل من الدينين اليهودي والمسيحي. وكذلك عن طريق استخدام «مطية» الدين لتحقيق أهداف دنيوية علمانية ـ سياسية رهيبة (لكونها لا إنسانية).

وهنا يتصدى جارودي لهذه المسألة عن طريق محاولة تحديد الفارق الحقيقي بين اليهودية ـ كديانة ـ وبين الحركة الصهيونية وسياسة اسرائيل. فيكشف جارودي ـ فيما بعد ـ زيف الادعاء الصهيوني ـ والذي ورد فيما يسمى ـ بـ «شعار بيجن» ـ بأنه «لا فرق جوهري بين اليهودية والصهيونية واسرائيل».

وحتى يتمكن جارودي من عمل ذلك، كان لابد أن يلجأ الى تحديد مفهوم كل من اليهودية (والصهيونية الدينية) والصهيونية السياسية ـ المختلفة تماما عن أساس الدين اليهودي ـ وكذلك مفهوم الدولة والسياسة لدى اسرائيل. وبخصوص اسرائيل، يثبت أن اسرائيل التوراة ـ وما ينبغي أن تكون عليه كما تحدد التوراة ـ تختلف تماما عن دولة اسرائيل الحالية. والتي تعتبر مخالفة صريحة وواضحة لأوامر التوراة.

ويتعرض جارودي (في المقدمة) لذكر أسلوب الصهيونية في الاعتماد على كتب معينة، دون غيرها، من كل من التوراة والانجيل، وإعطائها تفسيرات «تناسب» الأهداف السياسية للحركة الصهيونية «العلمانية».

ولبرهنة حججه واستنتاجاته، يورد جارودي أدلة (اقتباسات) من الكتب المقدسة وبعض أقوال زعماء الصهاينة المحدثين والمعاصرين.

ومن أبرز النقاط التي يوضحها جارودي في هذه المقدمة هي ان اسرائيل تحاول اقناع العالم بأن التوارة منحت اليهود دولة اسرائيل الكبرى «ـ من النيل إلى الفرات ـ وعلى هذا الادعاء تعتمد اسرائيل في التوسع وضم الأراضي العربية وقتل وتشريد أهلها. فلا تهم الوسيلة وما إذا كانت وحشية أو غير ذلك ـ طالما كانت الغاية مقدسة.

ـ تحقيق نبوءة التوراة المزعومة!؟

ويوضح الاستاذ جارودي في المقدمة هدفه من تأليف ونشر هذا الكتاب، حيث يقول: «إننا نقف ضد الصهيونية السياسية، لأننا ضد التمييز ـ العنصري، فليس معاداة الصهيونية هي التي تولد الشعور بمعاداة السامية. إنها الصهيونية التي يمكن أن تؤدى الى ذلك الشعور. إننا نحارب الصهيونية التي تستخدم الدين ـ وعلى غير وجه حق ـ لتبرر سياساتها اللانسانية».

ثم يستطرد قائلا: «ولكي نقضى على الترابط الاصطناعي القاتل بين الصهيونية الدينية والصهيونية السياسية من جهة وبين اليهودية والصهيونية من جهة ثانية، وبين اسرائيل التوراة واسرائيل اليوم من جهة ثالثة، فسنحاول تعرية الصهيونية السياسية وكشفها عن طريق تحليل الأسطورة التي تعتمد عليها والواقع السياسي الذي يتمخض عنه ذلك الاعتقاد بالضرورة. فالصهيونية السياسية تعنى الآن ـ في الواقع ـ سياسة داخلية مبنية على التمييز العنصري، وسياسة خارجية قائمة على العدوان والتوسع ومد النفوذ الى أكبر قدر ممكن من المساحات «الحيوية» للتمهيد لهجرة مخطط لها. كما أن وسيلة الصهيونية لتحقيق هذه السياسات تنعكس في الإرهاب الذي تتبناه دولة اسرائيل كأسلوب لتعاملها مع معارضي سياستها تلك»، (ص٢٤ ـ ٢٥).

٣ ـ الجزء الأول:

وهو بعنوان: الأسطورة التاريخية.
ـ ويحتوى على فصلين: الأول: بعنوان: اسطورة «الحقوق التاريخية».
ـ والثاني: بعنوان الاسطورة «التوراتية».

ـ الفصل الأول:

وفيه يكشف جارودي زيف الادعاء الصهيوني بـ «الحق التاريخي» لليهود في أرض فلسطين وما جاورها. فإعلان قيام دولة اسرائيل يوم ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ أكد أن قيام اسرائيل إنما يجسد «الحقوق الطبيعية والتاريخية للشعب اليهودي».

ويقوم التحليل الوارد في هذا الفصل على دحض هذا الادعاء، حيث يقدم الدليل القوي تلو الدليل على وهم وكذب هذا الادعاء الصهيوني. ويكشف حقيقة كون الصهيونية السياسية تحاول دائما اقناع الرأي العام العالمي بصفة عامة ـ والغربي على وجه الخصوص ـ بأن فلسطين هي «أرض الميعاد». ثم يبرهن ـ لكل مراقب موضوعي ـ زيف وبطلان هذه الحجة.

ويقوم هذا الادعاء ـ بصفة رئيسية ـ على أساس النبوءة التوراتية» ولكنه زائف لكون تلك «النبوءة غير صحيحة ـ كما أقر بذلك كثير من الاباء الروحيين المسيحيين الموضوعيين (يورد جارودي أقوال بعضهم)، ولعدم وجود أي سند قوي آخر يدعم صحته. بل إن الأدلة التي تؤكد زيفه ـ سواءتلك القائمة على أساس كتب التوراة والانجيل أو المنطق المجرد ـ أكثر من أن تحصى.

ثم يتعمق جارودي في التاريخ القديم لتوضيح صلة الصهاينة بفلسطين ـ حسب ادعاءاتهم الحالية ـ فيخرج باستنتاج (مدعم بالأدلة التاريخية) بأن تلك «الصلة» إنما هي أحد الحجج الواهية التي تستند عليها الصهيونية في ادعائها بـ «الحق التاريخي».

وهناك بعض الصهاينة الذين يقيمون ادعاءهم في «الحق الطبيعي» في فلسطين على المذابح التي نفذها هتلر ـ قبيل الحرب العالمية الثانية ـ ضد اليهود الالمان. وهنا يوضح جارودي، بمنطقية وبديهية، «سخف» هذه الحجة الواضح للعيان. يقول جارودي في هذا الصدد: «إن التعذيب الذي لاقاه اليهود في ألمانيا على يد سلطات هتلر قد تم التعويض عنه. ومطلب التعويض ذاك لم يقل بأن على أولئك الذين لم يشاركوا في ذلك التعذيب دفع ثمن عن جريمة لم يرتكبوها»(ص٦٠).

وخلاصة هذا الفصل يمكن تلخيصها في عبارات محدودة هي: أن الصهيونية السياسية بطبيعتها وسياساتها سببت وستسبب لليهود ضررا كبيرا. وهي إن نجحت في إقامة دولة لليهود ـ باتباع أقسى وسائل القهر وأكثرها وحشية، إلا أن هذه الدولة سوف تكون عبئا على اليهود أكثر من كونها «مخرجا» من تقلبات الزمن وغدر الأيام. فعلاوة على أن ذلك من طبيعة الحياة، وانسحابه على كل الأجناس، إلا أنّ الوسائل التي تتبعها الصهيونية تساهم في تصاعد احتمال حصوله كطامات متتابعة تقع على رءوس اليهود الذين انساقوا وراء الصهيونية دون تبصر فيما يفعلون.

الفصل الثاني:

وفيه يفند جارودي ـ باختصار ـ مدى صحة ادعاء الصهاينة بأن الكتاب المقدس (التوراة والانجيل) قد منح اليهود أرض فلسطين لإقامة وطن خاص بهم عليها.

ويخلص الى أن الكتاب المقدس نفسه، والتاريخ والمنطق كلها مصادر تدحض هذا الادعاء. وكل هذه المصادر لا يمكن ان تستسيغ وتقبل ما فعلته وتفعله الصهيونية لادراك غاياتها.

٤ ـ الجزء الثاني: الفصل الأول:

وفيه يتحدث الكاتب عن سياسة اسرائيل تجاه العالم الخارجي وبالذات تجاه العرب عامة والفلسطينيين خاصة.

ويقسم دراسته لهذه السياسة الرهيبة الى قسمين:

سياسة اسرائيل الداخلية (أي داخل فلسطين والاراضي المحتلة).
وسياسة اسرائيل الخارجية التي تقوم على أساس التوسع.

وفي الفصل الأول المذكور يوضح أن اسرائيل تتبع سياسة عنصرية واضحة ضد كل ما هو غير يهودي، وبالذات ضد كل ما هو عربي ومسلم. فيبين كيف تتبع اسرائيل هذه السياسة. بشكل مستمر.

وسياسة اسرائيل في فلسطين وبقية الأراضي العربية المحتلة تجعلها في الواقع ـ أي اسرائيل ـ كيانا استعماريا محتلا يمارس أبشع وسائل التعذيب ضد من يستعمرهم ويحتل اراضيهم. ويورد أمثلة عديدة لما يقول.

الفصل الثاني:

وفيه يوضح أن الأساس في سياسة اسرائيل الخارجية هو التوسع الأقليمي ومحاولة مد النفوذ لأكبر قدر ممكن مما تعتبره اسرائيل «المناطق الحيوية»، ويعتبره كثير من قادتها جزءاً لا يتجزأ من اسرائيل الكبرى. ومن ثم يوضح بأن الصهيونية السياسية إنما هي حركة علمانية بعيدة عن الدينين اليهودي والمسيحي كل البعد.

الفصل الثالث:

وفيه يوضح جارودي الوسيلة الرئيسية لتنفيذ السياسة الصهيونية (ممثلة في الكيان الاسرائيلي). حيث يبين أن من الطبيعي أن تكون الوسيلة لتحقيق غاية الصهيونية هي القوة والارهاب. وهذا هو الواقع الفعلي، حيث يمثل الارهاب الذي يتم بإشراف حكومة اسرائيل وسيلة الصهيونية لتحقيق سياستها في التوسع واحتلال مزيد من الأراضي وإقامة دولة كبرى تسيطر على مقدرات المنطقة وتحاول اخضاعها لإمرتها. ويتعرض في هذا الفصل كذلك لمدى مساهمة أمريكا في تنفيذ سياسات اسرائيل، عن طريق الدعم الأمريكي المتواصل للأعمال الصهيونية.

٥ ـ الخلاصة:

وفي حوالي ٦ صفحات يلخص جارودي ما ورد في كتابه، وذلك في اثنتي عشرة نقطة، يمكن ايراد ملخص لها فيما يلي:

١ ـ أن اسرائيل الصهيونية لا تستند الى أية شرعية، سواء على أساس ديني أو تاريخي أو قانوني أو منطقي.
٢ ـ أن المبدأ الذي تقوم عليه اسرائيل هو مبدأ عنصري بحت.
٣ ـ أن اسرائيل (بطبيعتها اللاشرعية) قد خلقت بقرار غير شرعي، وغير إنساني من قبل هيئة الأمم المتحدة، وذلك تحت الضغط الأمريكي والغربي بصفة عامة.
٤ ـ أن اتباع اسرائيل للارهاب كأساس لتنفيذ سياستها، ينبغي أن لا يؤدى الى اعتبارها دولة مقدسة اطلاقا.
٥ ـ أن التاريخ لا يمكن أن يعيد نفسه الآن، ولا يمكن قبول التوسع بالقوة.

ثم يتساءل عن الحل العملي الممكن لهذه المشكلة.

ويحاول أن يورد هذا الحل ـ كما يعتقده ـ في النقاط التالية:

١ ـ إن من غير المنطقي أن يطلب من منظمة التحرير الفلسطينية الاعتراف باسرائيل ـ كما هي الآن. ثم يورد الأسباب المنطقية التي تجعل من مثل هذا الاعتراف أمرا غير منطقي.
٢ ـ يجب أن يصدر الحل لهذه المشكلة من قبل المجتمع الدولي قاطبة.
٣ ـ وبما أن اسرائيل رفضت ومازالت كل قرارات هيئة الأمم المتحدة التي لا تحبذها، فإن ضمانات دولية فعلية يجب أن تتخذ لحماية كافة أطراف المشكلة وتأمين سلامتهم ومستقبلهم.
٤ ـ إن العقبة الوحيدة لتطبيق مثل هذا الحل تأتي من قادة اسرائيل الصهاينة. حيث إن قبولهم لحل دولي لهذه المشكلة سيقضي علي المبدأ الصهيوني وأحلام الصهيونية في خلق دولة اسرائيل الكبرى.
٥ ـ إن مما يساعد على إدراك هذا الحل الدولي هو وجوب إيقاف المساعدات الخارجية لاسرائيل. فعدم تدفق مثل هذه المساعدات إليها، سيرغم قادتها على التفاوض من أجل السلام.
٦ ـ إن نشر هذا الكتاب (باللغتين الفرنسية والانجليزية) يقصد منه المساعدة والمساهمة في توضيح لب المشكلة للرأي العام، وخاصة في أمريكا وفرنسا واسرائيل. فتعرض هذا الكتاب للأساطير التي تقوم عليها سياسة اسرائيل، ومواجهتها بالواقع الماضي والحاضر، قد يساعد على سرعة إجراء مفاوضات سياسية لحل المشكلة. (هذا ما يقوله جارودي، ص ١٦١).
٧ ـ ثم يورد في هذه الفقرة (الأخيرة من الخلاصة) الخطوات الضرورية لحل مشكلة الصراع العربي ـ الصهيوني حلا عادلا ودائما، كما يعتقد.

ولعل أهم ما يعيب آراء جارودي عن الحل الأمثل لهذه المشكلة هو إهماله لاستراتيجية الدول الكبرى في المنطقة، ولخططها الرامية الى إبقاء الصراع مشتعلا طالما أمكن، عن طريق الصراع وإخضاع المنطقة لنفوذها. فلا شك أن هذه الاستراتيجيات قد ساعدت الصهيونية في بلوغ مراميها، بشكل لم تكن تحلم به.

ثانيا: مدى أهمية هذا الكتاب:

من المعروف أن اسرائيل إنما قامت ونمت وتوسعت وقويت ـ ومازالت ـ اعتمادا ـ بصفة رئيسية ـ على التأييد والدعم الغربي ـ وخاصة من الولايات المتحدة. وبصرف النظر عن طبيعة وأهداف الاستراتيجية السياسية الغربية تجاه العرب والاسلام، فإن أحد أهم الأسباب الرئيسية التي تدفع الجماهير الغربية ـ سواء المثقفة أو غير المثقفة ـ لتأييد اسرائيل والمصادقة على التأييد الغربي الرسمي لها، بل والاصرار عليه في أحيان كثيرة، هو ما يسمى بـ «العامل الديني» أو «النبوءة الانجيلية». (Biblical Prophecy).

إن معظم المسيحيين العاديين في الغرب بصفة عامة وأمريكا بصفة خاصة، يعتقدون أن قيام اسرائيل وتوسعها إنما هو تحقيق لنبوءة الانجيل وتعاليمه. ومن كمال الايمان ـ في رأي المسيحيين البسطاء بالذات ـ تصديق كل مقولات التوراة والانجيل، بالتفسيرات السائدة «المغلوطة» لتلك المقولات، ومنها المقولة الصهيونية الكاذبة.

ولقد استغلت الصهيونية وأنصارها (وخاصة أولئك العلمانيين الذي يحملون للاسلام حقدا وكراهية غير عادية) تلك البساطة، فأخذت تدفع الحكومات الغربية لاستمرار دعم اسرائيل وتأييدها. ونجحت في تحقيق ذلك نجاحا معروفا.

أذكر أن «جيري فالويل» زعيم ما يسمى بـ «الأغلبية الاخلاقية» (Moral Majority) ـ وهي الجماعة الدينية المعروفة، البالغة القوة الواسعة النفوذ في أمريكا ـ قال عقب اعلان انتخاب ريجان رئيسا للولايات المتحدة، ما معناه: لقد أيدنا ريجان لأنه وعدنا باتخاذ سياسة توافق مبادئنا، وتستجيب لمطالبنا وآمالنا ـ داخليا وخارجيا. ومن أهم مطالبنا على المستوى الدولي «ضرورة استمرار أمريكا في تدعيم اسرائيل وضمان ازدهارها». إن تأييدنا لاسرائيل يجب أن يزداد دائماً، لأن مثل هذا التأييد يعكس تمسكنا بمسيحيتنا!

ومعرف أن جماعة «الأغلبية الاخلاقية» تلك كانت إحدى أهم القوى التي أوصلت ريجان الى «البيت الأبيض».

ذلك المثال يبين مدى تمسك الجمهور الغربي بتأييد اسرائيل، اعتمادا على أسطورة زائفة (بالاضافة الى وحشية مغزاها) تلصق دائما بالكتاب المقدس افتراءً وكذباً ـ كما يوضح جارودي، وخاصة في الجزء الثاني من كتابه. ولا شك في أن معظم «الحقوق» التي يدعيها الصهاينة في فلسطين ـ وما جاورها ـ تقوم على أساس تلك «النبوءة».

وقد أنبرت عدة أصوات نزيهة ـ في أمريكا بالذات ـ محاولة دحض ادعاءات الصهيونية تلك

(وخاصة ادعاءها حول مسألة «النبوءة الانجيلية» أو الحقوق «المقدسة» لليهود في فلسطين) وذلك بالحجج والبراهين الواضحة القوية، التي لا تقبل الشك. ولكن تلك الأصوات كثيرا ما أسكتت ـ بطريقة أو بأخرى.

ويحضرني ممن نشر حول هذا الموضوع، ممن يندرج ضمن الأصوات النزيهة الموضوعية الصادقة ما يلي:

1 - Alfred Lillienthal, **The Other Side of the Coin,** (New York; The Devine Adair Co. 1965).
(وهذا المؤلف يهودي الديانة)

٢ ـ «اسرائيل والوصايا العشر» بقلم البروفيسور «ويليام براونلي» (علمت أن هذا الكتاب ـ حوالي ٣٠٠ صفحة ـ سينشر قريبا. ولدي نسخة من المسودة الأصلية له).
ولنفس هذا الكاتب دراسة أخرى مختصرة بعنوان «الصحيح والخطأ في فلسطين»، وعدة مقالات أخرى تدور حول نفس مضوع الاستاذ جارودي.

٣ ـ كما نشر مركز الدراسات الفلسطينية (عندما كان مقره بيروت) في السبعينات، دراسة قيمة جدا عن هذا الموضوع (باللغة الانجليزية) بعنوان «فلسطين والتوراة والانجيل».

٤ ـ وأصدرت الجامعة الأمريكية ببيروت دراسة أخرى قيمة عن نفس الموضوع بعنوان «الصهيونية واليهودية: هل التوراة والانجيل صهيونيان؟» بقلم «ويليام هولاداي» ـ باللغة الانجليزية.

كما أن هناك دورية تصدر في أمريكا مرة كل شهرين، أسمها (The Link) تركز معظم مقالاتها حول موضوع الحقوق المزعومة لليهود في فلسطين، وهي تصدر عن جمعية «الأمريكيون من أجل تفاهم في منطقة الشرق الأوسط» ومقرها مدينة نيويورك. ولكم برهنت مقالات تلك الدورية على كذب وزيف تلك الادعاءات ووصلت الى نفس الاستنتاجات التي أتى بها الاستاذ جارودي.

ولا شك أن كتاب جارودي يعد إضافة هامة جديدة الى ما نشر في هذا الموضوع حتى الآن، مما هو قائم على أساس موضوعي قوي. وأعتقد أن في بعض ما ذكر أعلاه من مصادر ما يفوق بحث الاستاذ جارودي.

ولكن، مما يدعم أهمية كتاب جارودي: حداثة كتابه ووضوح أسلوبه، وكذلك الوزن العلمي الذي تتمتع به كتابات جارودي. كما أن صغر حجم كتابه يجعله قابلا أكثر للقراءة، وإن كان ذلك الحجم قد كان على حساب إعطاء المزيد من التفصيلات والحجج المختلفة للنقاط التي تناولها.

ومن ناحية أخرى، يكرر جارودي سرد كثير من احداث ووقائع الصراع العربي ـ الصهيوني، التي أشبعت تحليلا وبحثا، وأصبحت معروفة ـ بصفة عامة. ولعل عذره في ذلك هو أنه يستخدم تلك الوقائع للتدليل على استنتاجاته، التي تتمحور حول موضوع: تحديد مدى صحة «الحق» الذي يزعمه الصهيونيون في فلسطين وما جاورها ونتائج ذلك الزعم. وبالفعل، نرى سرد تلك الوقائع يعمل عمل الأدلة الدامغة، وإن كان طابعه تكرار ما أصبح معروفا.

والخلاصة، إن كتاب الاستاذ جارودي هذا يتناول جانباً هاماً وأساسياً من جوانب الصراع العربي - الصهيوني.. ويكشف الادعاءات الصهيونية الزائفة. وبذلك، فهو يدعم (منطقياً وموضوعياً) وجهة النظر العربية تجاه الكيان الصهيوني، المتمثل في اسرائيل.»

وإذا أخذنا في الاعتبار خطورة صراعنا مع الصهيونية (بالنسبة لنا كعرب)، وكون الغرب (وبخاصة أمريكا) هو مصدر القوة الأساسي للصهيونية، فإن انتشار هذا الكتاب في الغرب، يمكن أن يعود بالفائدة على قضيتنا الأولى. هذا إضافة إلى كون هذا الكتاب يقدم لنا نحن (أصحاب القضية) معلومات هامة ويمكن بناء على كل ذلك، اعتباره جهداً علمياً قيماً.

ولا شك أن محاولة نشر أمثال هذه الدراسات في الغرب يعترضها الكثير من المصاعب. فلا يخفى ما تتعرض له مثل هذه الكتب (المواضيع) من حجب ومحاربة في العالم الغربي... حتى يخيل للمرء أن تأييد الغرب للصهيونية هو تأييد أعمى، أو هو لغاية في نفس يعقوب - كما يقولون. وهذا هو الواقع المر (بالنسبة لنا)... الجميل - بالنسبة لليهود الصهاينة. غير أن المرء لا يسعه إلا أن يرجو قيام الجهات المختصة في العالم العربي بنشر مثل هذه الدراسات التي تخاطب الغرب بالأسلوب الذي يمكن أن يفهمه.

مراجعة: صدقه يحيى فاضل
قسم العلوم السياسية - جامعة الملك عبدالعزيز - جدة

سيد صبحي، الشباب وأزمة التعبير، المطبعة التجارية الحديثة، ١٩٨٣، ٩٦ ص

مما لاسبيل إلى إنكاره أن مشاكل الشباب تقف حجرة عثرة في شتى شئونه الانتاجية والابتكارية وخاصة النفسية منها، ومن ثم ينبغي التصدي لمشاكل الشباب والعمل على تذليل ما يعترض طريقه من عقبات حتى يؤدى دوره في عملية النهوض بالمجتمع، والكتاب الذي بين أيدينا يعد من الكتب التي تحاول التعرف على طبيعة مشاكل الشباب ومحاولة تقديم العلاج لها، والكتاب يقع في ٩٦ صفحة تنقسم إلى قسمين:
- قسم نظري ويتكون من الموضوعات التالية: - توطئة - الشباب وعدم الانتماء - الشباب والتذرع بعوامل خارجية - الشباب بين اليأس والألم - الشباب والتذرع بالعزلة - الأسوة الحسنة ضالة الشباب المنشودة. - الشباب بين الحيرة والفوضى والعنف.

أما القسم الثاني فيضم الدراسة الميدانية التي استطلع فيها المؤلف رأي قطاعات مختلفة في بيئات متباينة من الشباب المصري عن مشكلاتهم ويتكون من الموضوعات التالية:
ـ تحديد المصطلحات ـ العينة المستخدمة
ـ الأدوات المستخدمة ـ الأسلوب الاحصائي المستخدم ـ حدود الدراسة ـ النتائج وتفسيرها. ـ وضع الحلول والمقترحات.
ـ الملاحق والمراجع.

وإذا ما نظرنا إلى الكتاب بنظرة عامة وجدنا أنه يمثل تقريرا عن بحث ميداني ثم إنجازه لاستطلاع رأي القطاعات المختلفة من الشباب في بيئات مختلفة من المجتمع المصري.

وقد جاء في الجزء النظري تحت العناوين سالفة الذكر ما يلي:

أن الشباب يفتقرون إلى القنوات التي من خلالها يعبرون عن مشاكلهم مما لا يمكن للمجتمع أن يضع يده على ما يعانون من مشكلات، ومن هنا تنشأ أزمة التعبير لدى الشباب فإما الصمت أو التطرف وكلاهما شر وقد حدد بعض النقاط مدخلا لتلك الدراسة منها:ـ

١ ـ أن الغزو الفكري يؤدى بالشباب إلى التأرجح مما يخلق لديه حالة من الصراع النفسي.
٢ ـ ان التغيير السريع الذي شمل جوانب الحياة جعل بعض الشباب لا يقوى على متابعته فساهم ذلك في إيجاد المتاعب النفسية لدى الشباب.
٣ ـ بعض الشباب يتطلع إلى الكسب السريع دون أن يفكروا في حدود إمكانياتهم وقدراتهم وأن الشباب وعدم الانتماء ظاهرة نفسية تعبر عن حالة من حالات الحياد العاطفي بالنسبة للشخص الآخر أو بالنسبة للآخرين أو بالنسبة للمجتمع وبهذا المعنى تصبح هذه الظاهرة عرضا مرضيا للأنانية لأن الشخص الذي لا يشعر بانتمائه للآخر نجده لا يهتم إلا بنفسه وأن الشباب يقف حائرا بين اليأس والأمل حيث إن ظاهرة اليأس تعترى الانسان عندما يتعرض لمأزق يصعب الخلاص منه فالشباب إذا ما وجهوا التوجيه السليم فإن هذا التوجيه سوف يجعلهم يتجهون بأبصارهم نحو الأمام وإن جهودهم سوف تعبأ من أجل تجاوز الحاجز فلا حياة للشباب إلا بالأمل وفي الأمل، وأوضح أن بعض الشباب يتذرع بعوامل خارجية ووجه إليهم الدعوة إلى أن يتحلوا بالارادة التي تمكنهم من التغلب على مشاكلهم دون أن يلقوا بالمسئولية على أشياء خارجة عنهم كما أبان أن بعض الشباب يتقوقعون داخل الذات ويتشبثون بالعزلة عن المجتمع ويرفضون التفاعل مع الأفراد وهم بذلك لم يحققوا أي ضرب من ضروب التوافق بين الواقع ومعايشتهم له، وذكر أن الأسوة الحسنة ضالة الشباب المنشودة حيث يشعر بعض الشباب بدوار وغربة عندما يجدون القيادة في أي موقع قد اختلفت تصرفاتها أو أثبتت الظروف أو المواقف أنها لم تكن على مستوى المسئولية خصوصا حين يكون الشباب قد وضعوا كل ثقتهم فيها، فيشعر الشباب بأنهم كانوا مخدوعين فيها أو أنهم قد وضعوا ثقتهم في غير موضعها. وبذلك قد يلجأ الشباب إلى العنف وقد ترجع أسبابه إلى عجز الشباب عن أن يفعلوا أفعالا ايجابية لعدم إتاحة الفرصة لهم. وعلى الجملة يبدو الجزء

النظري من الكتاب متناسقا مع أهداف الدراسة وإن لم يلم بكل أسباب مشاكل الشباب حيث إن هناك العديد مما يمثل مشاكل في طريق الشباب المصري، أما فيما يتعلق بالجزء الميداني أو ما يطلق عليه الكتاب (الدراسة التجريبية) فمن الملاحظ أن هذا النوع من الدراسة الميدانية لا تندرج تحت ما يسمى بالدراسات التجريبية بالمعنى الفعلي. إذ أن الدراسات التجريبية تعتمد على بعض المتغيرات التي يقوم الباحث بتثبيتها وقد تتكون الدراسة التجريبية من مجموعتين إحداهما تجريبية والأخرى ضابطة، وقد تتكون من أكثر من مجموعتين، أما تلك الدراسة التي بين أيدينا فهي أقرب ما تكون إلى الدراسات الاستطلاعية الوصفية، حيث إن المؤلف اعتمد في هذه الدراسة على استمارة استبيان تملأ بمعرفة الشباب لاستطلاع رأيهم فيما يعانون من مشكلات ثم استخدم أسلوب تحليل المضمون للتوصل من خلال الاجابات عن الأسئلة المفتوحة لمجموعة الأسباب التي قد تكون سببا في عدم قدرة أفراد العينة على التعبير عن مشكلاتهم وتحديد المسئولية ثم التوصل إلى أنسب الحلول لهذه المشكلات من وجهة نظر الشباب أفراد العينة، أما عن النتائج وتفسيرها فقد أوضحت نتائج الدراسة تلك النقاط التالية:ـ

١ ـ أن الخدمات العامة غير كافية بالنسبة لغالبية أفراد العينة البالغ عددها ٢٩٥٠.
٢ ـ أن هناك عدم شعور بالأمن النفسي والخوف من المستقبل لدى ٨٠٪ من العينة.
٣ ـ أن ٨٠٪ أوضحوا أن التعليم لم يعد الغاية التي تفي بحاجاتهم المادية.
٤ ـ أوضح ٩٠٪ من الشباب أن الزواج أصبح مشكلة لعدم القدرة المادية على الوفاء بالتزاماتهم.
٥ ـ أظهرت اجابات ٨٥٪ من العينة أنهم يعانون من أعباء المعيشة وغلاء الأسعار وصعوبة الحصول على الاحتياجات الأساسية.
٦ ـ أعرب ٨٠٪ من الشباب أنه لا يوجد من يهتم بمستقبلهم كشباب.
٧ ـ أوضح ٩٥٪ من الشباب أن طاقتهم لم توظف التوظيف السليم لخدمة بلادهم.
٨ ـ أوضحت نتائج ٧٠٪ أنهم لن يستطيعوا تأدية دورهم نحو وطنهم بطريقة سليمة.
٩ ـ أوضحت النتائج بنسبة ١٠٠٪ أن طغيان الماديات أضعف القيم.
١٠ ـ أوضحت استجابات الشباب بنسبة ١٠٠٪ أن العلاقات بين الأفراد علاقات مصلحية بعيدة عن التعاون والمودة والتفاعل.

تحديد المسئولية عن هذه المشكلات:ـ

أرجع الكتاب أسباب المشكلات السابقة إلى ما يلي:

١ ـ الافتقار إلى وجود قيادة شابة على مستوى المسئولية تعي مشكلاته.
٢ ـ عدم وجود توجيه مهني سليم يضع الرجل المناسب في المكان المناسب.
٣ ـ ضعف المتابعة الواعية بما تقدمه الدولة من خدمات وميزانيات للشباب كطاقة.
٤ ـ الافتقار إلى الاعلام الشبابي السليم.
٥ ـ الافتقار إلى وجود قيادة إرشادية من حيث الأعداد القيمي والديني الذي من شأنه أن يبصر الشباب بطريقة واعية موضوعية بأمور دينهم ودنياهم.

٦ ـ عدم استغلال وقت الفراغ بالنسبة للشباب الاستغلال السليم الذي يمكنهم من توظيف طاقتهم بطريقة فعالة منتجة.

ومن الملاحظ أن هذه العوامل ليست كافية لتفسير كل ما يعانيه الشباب من مشكلات وأن هناك بعض العوامل الهامة التي لم يتعرض لها الكتاب منها العامل الاقتصادي الذي يمثل عنصرا أساسيا في مشاكل الشباب المصري ويقترح الكتاب الحلول التالية لهذه المشاكل. :ـ
١ ـ توظيف الوقت بطريقة سليمة.
٢ ـ تعويد الشباب على الحوار المنهجي الحر.
٣ ـ ضرورة تمسك الشباب بالقيم.
٤ ـ تجنب عوامل الرفض والنقد غير البناء.
٥ ـ الاهتمام بالتوجيه المهني للشباب.

والرأي أن هذه الحلول ليست كافية بل ينبغي العمل على تحسين أوضاع الشباب ومساعدتهم في إيجاد فرص الكسب الشريف وإتاحة الفرصة أمامهم ليتمكنوا من بناء حياتهم المستقبلية. وعلى أي حال فقد ألقى الكتاب الضوء على بعض المشكلات التي يعاني منها الشباب المصري والكتاب يعد إسهاما طيبا في توجيه الأنظار نحو إزالة الصعاب التي تعترض طريق الشباب وخاصة أن مشكلات الشباب في الوطن العربي قد تتشابه مما يعطي الدراسة أهمية كبيرة.

مراجعة: محمد محمد عيسوي الفيومي
كاتب في بعض الدوريات العربية

زكي راتب غوشة أخلاقيات الوظيفة في الإدارة العامة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ١٩٨٣، ١٧٠ص

مما يلفت النظر في هذا الكتاب أنه يتناول موضوعا هاما يتصل بالوظيفة العامة، سبق تناوله كثيرا في الكتابات الأجنبية، لكن هذا الكتاب يعتبر جديدا باللغة العربية، فلم يسبق أن خصه أحد الباحثين بكل هذا الاهتمام الذي ركز عليه الدكتور زكي، وقد عرض له في فصول سبعة.

وقد بدأ الكاتب بتعريف اخلاقيات الوظيفة العامة في الفصل الأول، حيث اتفق على ما يبدو مع بعض التعريفات «التي ركزت جل اهتمامها على ضرورة التزام الموظف بواجباته الوظيفية كما حددها القانون، فيعتبر الموظف مستفيدا بأسس وقواعد العمل بصورة مباشرة ولما كان هذا

التعريف يبدو غامضا وغير محدد فقد بادر المؤلف الى سرد عدد من الخصائص الأساسية المرتبطة بواجبات الوظيفة يمكن القول أنها تقع في إطار المثاليات الوظيفية، وبالتالي فإن هذا الاتجاه من جانب المؤلف قد يباعد بين ما ينادى به وأرض الواقع في الممارسة العملية للعاملين بالادارة العامة.

وقد تلا ذلك عرض موجز جدا لبعض سياسات الأفراد في إطار نموذج مثالي للموظف العام أورده المؤلف في الفصل الثاني تحت عنوان الوظيفة العامة والأخلاقيات.

وحاول المؤلف في الفصل الثالث تحديد ما أطلق عليه مصادر الأخلاقيات في الادارة، وهو يتحدث عن الادارة العامة في الوطن العربي فتناول المصدر الديني والقيم والبيئة الاجتماعية والتشريعات النافذة في الخدمة المدنية وأخيرا آراء العلماء والفلاسفة.

وناقش الكاتب في الفصل الرابع أثر القيادة الادارية على أخلاقيات الوظيفة.

وفي الفصل الخامس تناول الرقابة الادارية وأخلاقيات الوظيفة. وأثر العقوبات على أخلاقيات الوظيفة في الفصل السادس، وأخيرا التدريب وأخلاقيات الوظيفة في الفصل السابع.

والواقع أن الكتاب يعتبر محاولة جيدة للتوصل الى إطار اخلاقي لسياسات الأفراد في الادارة العامة بحيث يهتدى به في الاختيار أو الترقية أو التدريب أو تنمية القادة الإداريين، وباعتباره خطوة على الطريق فإنه لا يتعمق كثيرا في التحليل بالنسبة لأوضاع الادارة العامة في الوطن العربي قدر اهتمامه بوضع تصور عام لما ينبغي أن تكون عليه اخلاقيات الوظيفة في الادارة العامة

مراجعة: شوقي حسين عبدالله
ادارة الأعمال ـ جامعة القاهرة

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٥ ـ العدد ١ ـ ربيع ١٩٨٧ (الصفحات من ٣٦٧ ـ ٣٩٠)

عرض لندوة مركز الدراسات الفلسطينية حول عنصرية الصهيونية ومفهوم الاستعمار الاستيطاني

رامز عادلة

صحفي وكاتب ـ دمشق

استندت الصهيونية كحركة عنصرية وسياسية على ايديولوجية تفوق الجنس اليهودي على غيره من الأجناس مما يؤهله للسيطرة والسيادة عليها. وكان شعار الصهاينة المطروح ولايزال «شعب الله المختار» لذا ليس جديدا «ولا غريبا» أن يعلن المنظر الصهيوني نواد عام ١٨٩٧ «ان اليهودي يتمتع بحواس كبيرة وبمهارات أكثر من الأوربي في الوسط فما بالك بهؤلاء الآسيويين والأفريقيين الخاملين». (الصهيونية في المنظور الثوري. شاكر اليساوي.)

إن أطماع الصهيونية بكل اتجاهاتها الثقافية ـ العلمية ـ كانت تسعى ولا تزال في إقامة دولة يهودية بل امبراطورية يهودية في منطقة الشرق الأوسط. ذات سمة عنصرية. وتوجهت هذه الأطماع وتتوجه إلى اقتلاع الشعب العربي الفلسطيني من أرضه وتشتيته وإبادته في أرض وطنه التي شيدها خلال آلاف السنين بغية «إحلال شعب الله المختار» وكان من الطبيعي لاقامة الدولة الخاصة باليهود. المفرغة من أي عنصر من أن يروج الصهاينة الأيديولوجية العنصرية. هذه الأيديولوجية العنصرية التي تشحن نفوس اليهود القادمين من شتى دول العالم باحتقار السكان العرب الفلسطينيين وزرع بذور الحقد والكراهية وإثارة نعرات الانتقام والثأر عليهم. ومن أجل فرض سيطرتهم الكاملة لم يتردد الصهاينة في استخدام العديد من الوسائل والأساليب الوحشية القذرة بدءاً من القتل الجماعي وترويع السكان والإرهاب الوحشي وانتهاء بتشريد السكان المحليين الأمنين واجبارهم إما على بيع بيوتهم وأراضيهم او الفرار منها. ومما يلفت النظر أن نار العنصرية في اسرائيل تعدت العرب. لينتقل سعيرها إلى اليهود أنفسهم ففي دولة الصهاينة. وحسب القوانين العنصرية المرعية النافذة . . نجد أن اليهود يقسمون إلى مجموعات فئوية متعددة حسب أصلهم وحسب البلاد والقارات التي هاجروا منها. وفي كل فئة نجد العديد من التكتلات والشكلية والفرق الدينية وانطلاقاً من هذا الواقع فقد اعتبرت الأمم المتحدة يوم الحادي والعشرين من آذار من كل عام «يوم الأمم المتحدة لمناهضة التمييز العنصري» بحسب ما ينص عليه القرار

رقم ٣٣٧٩ الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٠ وهو القرار الوحيد بين القرارات الصادرة عن الامم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية. الذي يتعامل مع الصهيونية كأيديولوجية. ونظراً للحملة الصهيونية ـ الامبريالية التي يتعرض لها هذا القرار بهدف إلغائه، ونظراً لقصور الوعي العام في التصدي العربي العام لهذه الحملة والدفاع عن القرار المذكور فقد أقام مركز الدراسات الفلسطينية التابع لحركة فتح حلقة بحث علمية في الفترة مابين ٣/٢٩ ـ ١٩٨٦/٤/٢ تحت عنوان «عنصرية الصهيونية ومفهوم الاستعمار الاستيطاني» وذلك بهدف الاسهام بقسط في تذكير الجهات المعنية فلسطينياً وعربياً وعلى الأخص الحلفاء في الساحة الدولية بضرورة القيام بحملة عالمية للدفاع عن القرار رقم ٣٣٧٩ ومحاولة تصعيده من قبل الحضور العربي في الامم المتحدة لكي تتوحد معالجة هذه الهيئة الدولية للايديولوجيتين العنصريتين الصهيونية ـ والابارتيد

استمر انعقاد الندوة ثلاث جلسات تحت شعار من أجل معرفة علمية أعمق حول الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، وعلى طريق المساهمة المتواضعة في بلورة فكر ثوري عربي لاينطلق من فهمه للصهيونية، مما كتبه منظرو وفلاسفة الصهيونية انفسهم فحسب، وانما أيضاً من فهم الاستعمار الصهيوني في بلادنا كواقع مادي تحكمه قوانين التطور الموضوعية للصراع، وطبيعة القوى المنخرطة فيه.

ومن اجل تتبع الجذور الفكرية لازمة العمل الوطني الفلسطيني الراهنة، والتي يتعلق جزء أساسي منها بمفاهيم خاطئة لطبيعة ودور القاعدة الامبريالية الاستيطانية في قلب وطننا العربي.

وقد شارك في هذه الحلقة بورقتي عمل أساسيتين كل من الدكتور جورج جبور مدير مكتب الرئاسات في رئاسة الجمهورية العربية السورية، والدكتور صبري حلاوة، الاستاذ المحاضر في معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر. وكانت الورقة الاولى بعنوان: «مفهوم الاستعمار الاستيطاني» والثانية بعنوان: «نحو مقاربة علمية للاستعمار الاستيطاني عامة والصهيوني خاصة».

كما قدمت في الحلقة أربع مداخلات مكتوبة اعدها عدد من الباحثين المهتمين بموضوع الاستعمار الاستيطاني: (هشام الدجاني، موفق محادين، فايز سارة، عامر الشريف) وذلك بالاضافة الى عدد من المداخلات الشفاهية التي قدمها المشاركون في الندوة، والتي ساهمت في اغناء موضوع البحث.

وقد أدار جلسات الحلقة العلمية جابر سليمان، وحضرها عدد من المحررين يمثلون مجلات الثورة الفلسطينية (فتح ـ الهدف ـ الحرية ـ الطلائع ـ المقاومة الشعبية)، كما حضرها ممثلون عن وزارة الثقافة السورية، وامين تحرير مجلة «المعرفة» التي تصدر عن الوزارة، وذلك بالاضافة الى مراسلي صحف «القبس» و «الوطن» الكويتية و «مجلة المنبر» التي تصدر في باريس.

ومع اخذ مختلف وجهات النظر والاتجاهات التحليلية التي تضمنتها ورقتا العمل والمداخلات بعين الاعتبار، امكن التوصل الى الاستخلاصات والتوصيات التالية:

اولا ـ الاستنتاجات العامة بصدد ظاهرة الاستعمار الاستيطاني:

١ ـ إن ظاهرة الاستعمار الاستيطاني في فلسطين وجنوب افريقيا ليست الظاهرة الاستيطانية الوحيدة في التاريخ، بل هي جزء من ظاهرة التوسع الاستعماري الأوروبي فيما وراء البحار. فقد عرف التاريخ البشري محاولات استيطانية عديدة منها:

أ ـ محاولات استيطانية ترسخت وتحولت إلى دولة وكيانات سياسية حصلت على الشرعية الدولية، نتيجة لحسم صراعها مع السكان الأصليين وعدم وجود محيط إقليمي منازع لها، والامثلة على ذلك دول العالم الجديد في امريكا الشمالية واستراليا ونيوزلندة.

ب ـ محاولات استيطانية أخفقت في تثبيت كياناتها وفي الحصول على الشرعية الدولية فاندحر المستوطنون من مناطق الاستيطان، نتيجة لعدم قدرة المستوطنين على حسم صراعهم مع السكان الاصليين واستمرار منازعة الوسط الاقليمي لهم، ومثالها: الجزائر، موزمبيق، زيمبابوي، وانجولا.

ج ـ محاولات استيطانية مازالت تصارع من أجل تثبيت كياناتها الاستيطانية وتثبيت واستكمال شرعيتها الدولية نتيجة لاستمرار صراع الوسط الاقليمي ضدها كما في امثلة الكيان الصهيوني وجنوب افريقيا.

٢ ـ ان ظواهر الاستعمار الاستيطاني بحكم نشأتها هي عمليات استعمارية أوروبية بدأت مع مرحلة الاستعمار وتطورت في فترة انتقال الرأسمالية إلى مرحلة الامبريالية، وحافظت على صلاتها مع المركز الامبريالي.

٣ ـ ان قهر مقاومة السكان الأصليين قد تتطلب بالضرورة ومنذ البداية استخدام العنف وتطوير أدواته واخضاع كافة نشاطات المستوطنين الأخرى من اقتصادية وغيرها لصالح هذه العملية.

٤ ـ ان الفكر الاستيطاني بكافة تجلياته قد جرى تعبيرا عن مصلحة قوى سياسية استعمارية اوروبية ليبرر توسع وسيطرة هذه القوى على حساب الشعوب التي كانت أراضيها هدفا للاستعمار الاستيطاني

٥ ـ ان العنصرية هي إحدى المكونات الأساسية لايديولوجية الاستعمار الاستيطاني، والتي تتجسد في الممارسة العملية بعزل المستوطنين وعدم اندماجهم في المجتمعات الأصلية لبلدان الاستيطان.

ثانيا ـ التشابه والتباين بين الكيان الصهيوني وجنوب افريقيا:

تقودنا الاستنتاجات العامة السابقة الى رؤية التشابه في خصائص الكيانين الاستيطانيين في كل من فلسطين وجنوب افريقيا. وهو الأمر الذي تؤكده العلاقات الوثيقة بينهما وممارساتهما العسكرية والسياسية والاقتصادية بحق السكان الأصليين، وكذلك طبيعة ارتباطهما بالنظام

الرأسمالي العالمي وخضوعهما للمركز القيادي للنظام الرأسمالي وعدائهما للمحيط الاقليمي في الوطن العربي وافريقيا.

وعلى الرغم من اوجه التشابه بين الكيانين الاستيطانيين المذكورين لكونهما ينتميان الى ذات الشكل من ظاهرة الاستعمار الاستيطاني، الا أنه يمكن رؤية عدد من التباينات بينهما، والتي لاتشكل تمايزاً نوعياً وهي:

١ - بالنسبة للمحيط الاقليمي الذي أقيم فيه كل من الكيانين والاهمية الاستراتيجية لهما فان موقع الكيان الصهيوني جغرافيا يحتل اهمية اكبر من موقع الكيان العنصري في جنوب افريقيا، وذلك بسبب خصوصية موقع الوطن العربي الجغرافية.

٢ - بالنسبة لطبيعة العلاقات القائمة بين الكيانين الاستيطانيين المذكورين مع المركز القيادي الامبريالي فإن الدور الذي يقوم به الكيان الصهيوني في الاستراتيجية العالمية للامبريالية اكبر بكثير من ذلك الدور الذي يضطلع به الكيان الاستيطاني في جنوب أفريقيا.

٣ - ان الكيانات الاستيطانية خارج فلسطين، بما في ذلك جنوب افريقيا قد نشأت في مرحلة الهيمنة المطلقة للنظام الرأسمالي. بينما جرت العمليات الحاسمة في تكون الاستعمار الاستيطاني في فلسطين بعد دمج وعد بلفور بصك الانتداب البريطاني وتحت رعاية وحماية الانتداب في النصف الاول من القرن الحالي، حيث تقلصت الهيمنة الامبريالية وانحسرت عن أجزاء كبيرة من الكرة الأرضية.

ثالثا - الخصائص العامة للاستعمار الاستيطاني (العام والخاص):

قبل ان نستعرض الخصائص المميزة للاستعمار الاستيطاني والصهيوني في فلسطين، لابد من التأكيد على جملة من الخصائص العامة، التي تنطبق على الكيان الصهيوني وجنوب افريقيا ضمن إطار علاقة الخاص بالعام، والتي تنطبق بشكل اخص على الكيان الصهيوني:

١ - يتميز النظام السياسي للكيانات الاستيطانية بالازدواجية ففي الوقت الذي يمنح فيه هذا النظام حريات ديمقراطية ليبرالية للمستوطنين، فانه لايمنع فقط هذه الحريات عن السكان الأصليين، بل يمارس تجاههم سياسة القمع والإبادة.

٢ - يتميز النظام الاقتصادي للكيانات الاستيطانية بالثنائية الاقتصادية حيث يقوم هذا النظام على اخضاع اقتصاد السكان الاصليين لصالح اقتصاد المستوطنين. كما يتميز بالتبعية الاقتصادية الحتمية للنظام الرأسمالي العالمي. وذلك بالاضافة إلى ظاهرة العسكرة التي يتميز بها هذا النظام الاقتصادي.

٣ - يتفرد البنيان الاجتماعي للكيانات الاستيطانية بأولوية التمايز الاستيطاني على التمايز الطبقي. فالمستوطنون لهم مجتمعهم الخاص بهم، والمنغلق على نفسه والمتميز عن مجتمع السكان الاصليين، والمتعارض معه في المصالح والأهداف، بحيث إن خلق شروط تطور

هذا المجتمع يمر بالضرورة من خلال إنهاء وجود المجتمع الأصلي ماديا وروحيا. وبهذا يتميز البنيان الاجتماعي بأولوية الوعي الاستيطاني على الوعي الطبقي.

رابعا ـ الخصائص المميزة للاستعمار الاستيطاني الصهيوني:

بالاضافة إلى ماسبق فان هناك عدداً من الخصائص التي يتميز بها الاستعمار الاستيطاني الصهيوني بشكل خاص.

١ ـ إن هدف الامبريالية العالمية الأساسي من زرع الكيان الاستعماري الاستيطاني في فلسطين ليس نهب ثروات فلسطين في حد ذاتها، نظرا لندرة هذه الثروات، وانما من اجل استغلال ثروات الوطن العربي، الذي يشكل جزءاً من المحيط الاقليمي لمنطقة الاستيطان الصهيوني (فلسطين) وذلك من خلال استخدام هذا الكيان لتطوير هذا المحيط لهيمنة الدول الامبريالية اقتصاديا وسياسيا.

ولذا فالعلاقة بين قيادة النظام الامبريالي العالمي والكيان الصهيوني هي ذات طبيعة عضوية، لايملك الكيان معها حرية الانفصال.

٢ ـ ان الطريقة التي يحصل بواسطتها المستوطنون الصهاينة على سبل معيشتهم ومنذ تأسيس الكيان تأتي على حساب الشعب الفلسطيني من جهة، وعلى حساب نهب ثروات الوطن العربي من جهة أخرى. وذلك من خلال الاستيلاء على الأرض الفلسطينية ونهب ثرواتها وتسخير الشعب الفلسطيني في خدمة اقتصاد المستوطنين. هذا من ناحية، ومن خلال الهبات والمساعدات التي يتلقاها الكيان والتي تتوزع بالمحصلة على مجموع فئات المستوطنين، وفي مقدمتهم «المستدروت» من ناحية أخرى الأمر الذي ينفي امكانية أن ترتقي التناقضات الاجتماعية والاثنية في الكيان الصهيوني الى مرتبة الصراع الطبقي، كما يعتقد البعض.

٣ ـ ان التصاعد المستمر في حجم المساعدات وحجم التوظيفات الامبريالية في الاقتصاد الصهيوني تؤكد طفيلية هذا الكيان وتعمق باستمرار تبعيته لاقتصاد الدول الرأسمالية، الأمر الذي يؤكد أن الاتجاهات المستقبلية في تطور الكيان الصهيوني تسير نحو تعميق الارتباط والتبعية للامبريالية الامريكية في مختلف المجالات وليس العكس.

خامسا ـ الاستنتاجات السياسية:

خلص المشاركون في الندوة من خلال دراسة الظاهرة الاستيطانية في نشأتها واتجاهات تطورها، وخاصة ظاهرة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، إلى الاستنتاجات التالية:

١ ـ الترابط العميق بين النظام الامبريالي العالمي والكيانات الاستيطانية وخاصة بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، وبالتالي وحدة النضال ضد الامبريالية والكيانات الاستيطانية في فلسطين وجنوب افريقيا.

وفي هذا الصدد لابد من التوقف عند حقيقة أن مستوى العلاقة بين حركة التحرر الوطني العربية بشكل عام، والثورة الفلسطينية بشكل خاص، وبين حركة التحرر الوطني الافريقية، وخاصة في الجنوب الافريقي، مازالت دون المستوى المطلوب الذي تحتمه وحدة النضال ضد العدو المشترك ووحدة الاهداف والمصالح.

٢ ـ استحالة حل التناقض بين السكان الأصليين ومحيطهم الاقليمي وبين المستوطنين، عبر اللجوء إلى التسويات السياسية في منطقة الاستيطان ومحيطها، حيث إن مثل هذه التسويات لاتلغى التناقض وكل ما تستطيع ان تفعله هو تخفيف حدته ليس اكثر.

٣ ـ عقم المراهنة على التحولات الديمقراطية في مجتمعات المستوطنين، بسبب كون هذه المجتمعات اصطناعية مستزرعة لايقوم فيها صراع طبقي بالمعنى المعروف في المجتمعات العادية، طالما لم يتم تصفية النقيض وهو المجتمع الأصلي وطالما بقى هذا النقيض موجودا.

٤ ـ يلعب المحيط الاقليمي دورا بارزا في تعميق أزمة الكيانات الاستيطانية في كل من فلسطين وجنوب افريقيا من خلال استمرار الصراع معها. غير أن الدور الحاسم في هذا المجال هو للعامل الوطني المحلي، ولذلك وحتى في حال عقد تسويات بين المحيط الإقليمي والكيان الاستيطاني (اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر والكيان الصهيوني ـ وكامب ديفيد الافريقي بين حكومة جنوب افريقيا وموزمبيق) فإن الصراع يبقى مستمرا طالما لم يتم تغييب العامل الوطني.

٥ ـ ان عنف المستوطنين، والذي يحكم نشأة الكيانات الاستيطانية هو الذي يحتم ضرورة مواجهته من قبل السكان الأصليين بالعنف الثوري المادي. ومن هنا يكتسب الكفاح المسلح الذي تقوم به الشعوب الخاضعة للاستيطان ضد المستوطنين شرعيته وحتميته.

سادسا ـ التوصيات:

إذ يقدر المشاركون في الندوة الاهمية البالغة التي يمثلها موضوع البحث في سياق الصراع الذي يخوضه الشعب العربي ضد الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، يوصون بما يلي:

التوصية الاولى:

ـ مناشدة جامعة الدول العربية والدول الأعضاء فيها لإنشاء لجنة خبراء عليا للدفاع عن القرار رقم (٣٣٧٩) في الأمم المتحده وتصعيده.

التوصية الثانية:

ـ طبع أعمال الندوة في كراس يصدر عن مركز الدراسات الفلسطينية.

التوصية الثالثه:

ـ ضرورة إيلاء ظاهرة الاستعمار الاستيطاني الأهمية التي تستحقها من قبل الجامعات ومراكز البحث العلمي العربية. ورصد الجوائز التشجيعية لأفضل البحوث في هذا المجال، من

قبل الهيئات العربية المتخصصة مثل (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ـ مؤسسة شومان وصباغ وغيرهما) وكذلك ضرورة الاتصال والتواصل في هذا الصدد مع مراكز دراسة «الابارتيد» في القارة الافريقية وخارجها، بالاضافة الى دراسة إمكانية إصدار مجلة دورية فصلية عن أحد مراكز البحث العلمي العربية، تعني بدراسات الاستعمار الاستيطاني.

التوصية الرابعة:

ـ ضرورة إيلاء موضوع الاستيطان وخاصة الاستيطان الصهيوني أهمية خاصة في الجزء الثاني من الموسوعة الفلسطينية، الذي هو قيد الاعداد.

التوصية الخامسة:

ـ ضرورة اهتمام اتحاد الجامعات العربية ووزارات التعليم العالي في الوطن العربي، بتضمين موضوع الاستعمار الاستيطاني في مناهج التعليم الجامعية.

التوصية السادسة:

ـ مناشدة المكتب التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم القيام بحملة تقييم لتقدير مدى النجاح في تنفيذ قراره في سنة ١٩٧٤ ، بانشاء برنامج لدراسة الاستعمار الاستيطاني في نطاق معهد البحوث والدراسات العربية. إن أحد أهم جوانب عملية التقييم هذه هو ماقام به المعهد من حرف البرنامج عن هدفه، بحيث أن ما تحقق منه لايجسد بأية حال الهدف الذي توخاه قرار المكتب التنفيذي.

التوصية السابعة:

ـ ايلاء الاهتمام الكافي من قبل الجهات العربية المختصة، ومن ضمنها وزارات الخارجية بالاعلام الصادر عن الامم المتحدة، بحيث تكون «عنصرية الصهيونية» بندا حاضرا في هذا الاعلام، وبشكل خاص في الندوات التي تنظمها لجان الامم المتحدة المتخصصة حول فلسطين مثل لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابته وغير القابلة للتصرف.

التوصية الثامنة:

ـ إحياء يوم (١٩٧٥/١١/١٠) يوم صدور قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم (٣٣٧٩)، والذي يعتبر الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية، عبر عقد الندوات والمحاضرات على الصعيدين العربي والدولي، وعبر إصدار دورية سنوية من قبل جهة عربية مختصة في هذه المناسبة، تسجل وتوثق للممارسات العنصرية للكيان الصهيوني بحق أهلنا في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان.

التوصية التاسعة:

ـ اعتبار يوم ١٠/٢٩/ من كل عام (ذكرى مذبحة كفر قاسم) يوما عربيا لمناهضة التمييز العنصري.

التوصية العاشره؛

ـ نظرا لجدة حقل الدراسات المقارنة للاستعمار الاستيطاني، ونظرا لعدم ترسخ تقاليد علمية في هذا المضمار يضاف إليه عدم ترسخ تقاليد عربية لاسيا في حقول العلوم الاجتماعية.

فإن الندوة وقد لاحظت اختلالات خطيرة سواء في التقاليد العلمية او حقوق المؤلف لدى من تصدى لهذا الموضوع من بعض المؤلفين العرب فإنها ترجو هؤلاء المؤلفين التحلي بالدقة والأمانة العلميتين. وذلك في سبيل الحرص على تطوير حقل هو في غاية الأهمية من الناحية العلمية. وعلى مستوى الصراع القومي ضد العدو الصهيوني.

«المؤتمر العربي الوزاري الأول حول الاعتبارات البيئية في التنمية»
تونس: ١٣ ـ ١٥ «تشرين أول» اكتوبر ١٩٨٦

محمد سعيد صباريني
دائرة التربية ـ جامعة اليرموك
اربد ـ الاردن

مقـدمة :

انعقد في الفترة من ١٣ ـ ١٥ اكتوبر «تشرين اول» ١٩٨٦ بمدينة تونس «المؤتمر العربي الوزاري الاول حول الاعتبارات البيئية في التنمية وذلك:

- احساسا بضرورة تعبئة الجهود العربية المشتركة لحماية البيئة وتنميتها وتحسينها على المستويين القطرى والقومي،
- واسهاما في الجهد العالمي والانساني لبلوغ هذا الهدف النبيل، ،
- وادراكا بأن الوطن العربي هو من أكثر مناطق العالم تأثرا بمشكلات البيئة بحكم تناميه الديموغرافي وطموحه التنموي، وماخلفه تأخر الأخذ بالاعتبارات البيئية في التنمية من آثار سلبية، ومخاطر تمثلت في اتساع التصحر وانجراف التربة واستنزافها، والزحف العمراني على الأرض الزراعية والرعوية، والهجرة الواسعة من الريف الى المدن، والتكدس السكاني فيها، وانتشار السكن غير اللائق، وتلوث الهواء والماء واتساع التفاوت التنموي بين أرجاء الوطن العربي.

قامت بتنظيم المؤتمر جهات ثلاث هي: الامانة العامة بجامعة الدول العربية (الادارة العامة للشؤون الاقتصادية)، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وحضرت الى المؤتمر وفود من الاقطار العربية برئاسة الوزراء المسؤولين عن البيئة، كما شارك في المؤتمر خبراء من المنظمات والمراكز والاتحادات العربية وغير العربية التالية: منظمة المدن العربية، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية، ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، والاتحاد العربي للصناعات الغذائية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومنظمة الصحة العالمية «المكتب الاقليمي لشرق البحر الابيض المتوسط».

افتتاح المؤتمر وسير أعماله :

افتتح المؤتمر السيد الشاذلي القليبي أمين عام جامعة الدول العربية، مشيرا الى أن أهمية المؤتمر تأتي من اهتمام الأقطار العربية بوضع قضية البيئة في مكانها الصحيح، بعدما أفرزته العملية الإنمائية من مشاكل بيئية خطيرة لم تؤخذ بعين الاعتبار في مرحلة التخطيط . وتحدث بعد أمين عام جامعة الدول العربية كل من الدكتور محي الدين صابر مدير عام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والدكتور مصطفى طلبة المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة. واكد المتحدثان على أهمية المؤتمر في تشخيص المشكلات البيئية الناتجة عن التنمية في الاقطار العربية واقتراح الحلول التي تتضمن الحفاظ على البيئة مع استمرار النشاطات الانمائية.

وبعد كلمات الافتتاح اختير وزير الصحة العامة الكويتي رئيسا للمؤتمر كما اختير أحد اعضاء الوفد السعودي مقررا عاما.

وعندما تسلم الرئيس المنصة اقترح ان تسير اعمال المؤتمر بنوعين متوازيين من الاجتماعات، واحد يحضره الوزراء فقط ويكرس لوضع إعلان عربي عن البيئة والتنمية، والآخر يشارك به أعضاء الوفود القطرية والخبراء ويقوم بدراسة أوراق العمل المقدمة من الجهات المنظمة للمؤتمر والخبراء إضافة الى الأوراق القطرية . وقبل الاقتراح من المشاركين وسارت أعمال المؤتمر في اجتماعين متوازيين.

اوراق العمل:

ناقشت اللجنة التي ضمت المشاركين في المؤتمر، عدا الوزراء، أوراق العمل التالية:

١ ـ «نحو استراتيجية عربية لحماية البيئة» ـ الادارة العامة للشؤون الاقتصادية (جامعة الدول العربية).

٢ ـ «البيئة في تخطيط التنمية الاقتصادية مع تركيز خاص على تجارب الدول العربية» ـ منظمة الامم المتحدة للبيئة.

٣ ـ «قضايا البيئة وحمايتها في الوطن العربي» ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

٤ ـ «البيئة والتنمية ـ القضايا الكبرى والآفاق» ـ برنامج الامم المتحدة للبيئة.

٥ ـ «التنمية الصناعية والتلوث البيئي في الاقطار العربية» ـ المنظمة العربية للتنمية الصناعية.

٦ ـ «الاعتبارات البيئية في تنمية وصيانة المناطق الجافة وشبه الجافة في الوطن العربي» ـ المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة.

٧ ـ «الشبكة العربية لرصد ومكافحة التلوث البيئي» ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
٨ ـ «البعد الاجتماعي لقضايا البيئة» ـ الادارة العامة للشؤون الاجتماعية (جامعة الدول العربية).
٩ ـ «التعاون في مجال صحة البيئة» ـ منظمة الصحة العالمية/ المكتب الاقليمي لشرق البحر الابيض المتوسط.
١٠ ـ «المشاكل البيئية للصناعات الغذائية في الوطن العربي»، الاتحاد العربي للصناعات الغذائية.

١١ ـ «الادارة البيئية في المدن العربية وتعزيز قدرات بلدان غربي آسيا على حماية البيئة» ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
١٢ ـ «دور منظمة المدن العربية في الحفاظ على البيئة في المدن العربية» ـ منظمة المدن العربية.
١٣ ـ الاوراق القطرية التي قدمتها وفود الاقطار العربية.

وقد استخلص المشاركون من اوراق العمل جملة من التوصيات تغطي مجالات الحفاظ على البيئة مع استمرار جهود التنمية، وهي: الابحاث والتطبيقات العلمية، والتشريعات البيئية على النطاقين الاقليمي والعالمي، والتوعية البيئية عن طريق التربية البيئية بمستوياتها كافة في التعليم النظامي وغير النظامي. ونوجز فيما يلي أبرز هذه التوصيات:

١ ـ دعوة الدول العربية الى دعم وتقوية البرامج التي تتعاون فيها عدة دول عربية في مواجهة مشكلات مشتركة لتنمية وحماية البيئة البحرية كبرنامج بيئة البحر الأحمر، وخليج عدن، وبرنامج الخليج العربي، وبرنامج البحر الابيض المتوسط، ومشكلة الزحف الصحراوي ومشروع الحزام الاخضر لدول شمال افريقيا، والحزام الاخضر لدول بادية الشام، وأن يمتد الدعم ليشمل كافة البحار والصحاري العربية.
٢ ـ مواصلة دعم المراكز الاقليمية المعنية بقضايا البيئة.
٣ ـ ان تسعى الاقطار العربية ومنظماتها كافة لجعل الاعتبارات البيئية في صلب خططها التنموية كلها، بهدف ترشيد استثمار مواردها المتاحة في إطار القدرة التحميلية والتجددية لهذه الموارد وذلك بدءاً من دراسات الجدوى وانتهاء بمرحلة التقويم.
٤ ـ ان تعتمد الاقطار العربية التكامل البيئي كأحد مداخل التكامل العربي بهدف الحد من تدهور البيئة في الاقطار العربية.
٥ ـ العمل على وضع وتطوير السياسات البيئية المناسبة، وتعزيز التشريعات البيئية وتحديثها بصورة دورية.
٦ ـ العمل على وضع وتعزيز المواصفات والمقاييس والمحددات اللازمة لتقييم الآثار والانعكاسات البيئية للمشروعات التنموية، والسعي للتنسيق فيما بينها.
٧ ـ حث المؤسسات وصناديق التمويل القطرية، والقومية، والدولية لتدعيم الدراسات الخاصة بتقييم الآثار البيئية للمشروعات وتمويلها من ضمن العون الفني لها عند حسابات التكلفة والفائدة.

٨ ـ تعزيز التربية البيئية بشتى مستوياتها في التعليم النظامي وغير النظامي، والعمل على تقوية برامج الوعي البيئي لفئات المجتمع كافة بالافادة من وسائل الاعلام المتاحة والعمل على تنسيق تلك البرامج والوسائل ما أمكن ذلك.

٩ ـ دعوة مؤسسات صناديق التمويل والعون الفني القطرية والقومية والدولية إلى مراعاة الاعتبارات البيئية في تمويلها ومساعدتها للمشاريع التنموية.

١٠ ـ التأكيد على روح مفهوم التنمية البيئية (التنمية التي تأخذ بالاعتبار أبعاد البيئة) في مناهج الجامعات ومعاهد التخطيط ومراكز البحوث، والاهتمام بعقد دورات تدريبية وتثقيفية بغرض زيادة الوعي البيئي للأطر عامة.

١١ ـ إنشاء وتعزيز الهياكل والمؤسسات المسؤولة عن صون البيئة وتحسينها.

١٢ ـ حث الجهات التخطيطية المعنية بالأقطار العربية على مراعاة الاعتبارات البيئية عند تخطيط استعمالات الارض.

١٣ ـ تقديم العون للدول العربية المتضررة بالكوارث الطبيعية، والجفاف والآفات وتكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة المعنية بالتعاون مع الهيئة الدولية للتنمية ومكافحة الجفاف IGADO والتي تتخذ جيبوتي مقراً لها.

١٤ ـ العمل على تنسيق المواقف العربية في قضايا البيئة في المحافل الدولية.

١٥ ـ دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم للتنسيق مع الجهات القطرية المعنية الى تعريب المصطلحات العلمية والتقنية المتعلقة بالبيئة والعمل على استكمالها وتوحيدها تمهيدا لإصدار معجم عربي للمصطلحات البيئية.

١٦ ـ دعوة الدول العربية الى فرض تشريعات صارمة تحد من نقل الصناعات الملوثة للبيئة وكذلك إحكام الرقابة على استيراد التقنية لتقليل آثارها البيئية السلبية.

١٧ ـ دعوة الدول العربية لوقف استيراد جميع المواد التي لاتسمح أنظمة وقوانين الدول المنتجة لها باستعمالها في البلد المنتج للغرض المقصود من أجله.

١٨ ـ تشجيع ورعاية المنظمات التطوعية التي تعمل في مجال حماية البيئة وتحسينها.

قرارات المؤتمر:

تركزت قرارات المؤتمر في النقاط الاربع التالية:

١ ـ اعتماد الاعلان العربي عن البيئة والتنمية الذي وضعه الوزراء العرب المسؤولون عن البيئة. وتضمن الاعلان مبادىء وتوجهات أساسية كإطار للعمل القطري والتعاون العربي والدولي في مجال حماية البيئة وتحسين مستواها في الوطن العربي. وقد صنفت المبادىء والتوجهات في فئات خمس:

ـ البيئة والانسان:

على اعتبار أن الانسان جزء لا يتجزأ من البيئة يعيش فيها ومن خير ما تستطيع ان تقدمه له ولا يعيش خارجا عنها.

ـ التنمية والبيئة:

على اعتبار ان استمرار التنمية في أي قطر عربي لا يتحقق الا اذا راعت برامج التنمية وخططها مراعاة دقيقة تلك العلاقة الوطيدة بين مكونات اربعة هي: مصادر الثروة الطبيعية التي تحويها النظم البيئية، وحماية البيئة، واعداد السكان وأنشطتهم واحتياجاتهم، وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتحقيق هذه الاحتياجات.

ـ الوعي البيئي ودور الفرد ـ «دور مؤسسات العلم والتعليم»:

على اعتبار ان الانسان هو المؤثر الاول في حالة البيئة والمتأثر الاول بها، وكذلك فان نشر الوعي البيئي بين افراد الامة العربية امر على درجة عليا من الاهمية اذا أردنا للبيئة أن تصان ولمواردها ان تستخدم بالفعل استخداما رشيدا. وتقع على وسائل الاعلام ومعاهد العلم والتعليم مسؤولية كبرى في تحقيق ذلك.

ـ الهياكل الحكومية لادارة البيئة وحمايتها:

يكون لدى كل دولة عربية ـ وزارة أو هيئة عليا ـ ترعى شؤون البيئة فاعلة ومقتدرة بها تتولى وضع القوانين والتشريعات والمقاييس اللازمة لادارة البيئة وحمايتها على المستوى الوطني. وتدعم الوزارة او الهيئة العليا بالاجهزة الفنية اللازمة.

ـ التعاون العربي والدولي:

يقرر المجلس الوزاري العربي للبيئة استراتيجية عربية لادارة البيئة وحمايتها تكون إطارا للاستراتيجيات الوطنية في هذا المجال وأساسا لمشروعات التعاون العربي، وكذلك مشروعات التعاون العربي الدولي بشتى صوره، وفي سبيل ذلك:

أ ـ يتم حصر المعلومات البيئية المتاحة على مستوى الوطن العربي والمستوى الدولي وجمعها وتبادلها وتيسير الاستفادة بها في اعداد خطط وبرامج التنمية الوطنية التي تستند الى معلومات واضحة محددة عن مصادر الثروة الطبيعية في كل قطر عربي.

ب ـ يتم تحديد المشكلات البيئية الرئيسية في العالم العربي تمهيدا لوضع أولويات العمل لمواجهتها بصورة تتفادى التكرار والازدواجية.

جـ ـ يتم إعداد دليل بالخبرات المتوفرة لدى الدول العربية والهيئات والمنظمات العربية في مجالات حماية البيئة ويتم تحديث هذا الدليل بصورة دورية.

٢ ـ اعتماد التوصيات التي استخلصها المشاركون من أوراق العمل التي قدمت إلى المؤتمر.

٣ ـ تشكيل مكتب تنفيذي مؤقت من سبعة وزراء يتولى:

أ ـ متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر العربي الوزاري الاول للاعتبارات البيئية في التنمية.

ب ـ إعداد النظام الأساسي للمجلس.

جـ ـ ترجمة الاعلان العربي عن البيئة والتنمية إلى مجالات تعاون محددة بين الدول العربية واقتراح أولويات العمل في تنفيذ هذا التعاون.

تعليق :

إن الاعلان عن البيئة والتنمية أو «إعلان تونس» يذكرنا بالإعلان العالمي للبيئة الذي صدر عن مؤتمر ستوكهولم عام ١٩٧٢ . فلقد تميز مؤتمر الامم المتحدة للبيئة البشرية الذي عقد في مدينة ستوكهولم في صيف عام ١٩٧٢ بالاعلان العالمي للبيئة . . . ووضع توصيات تمثل منطلقات أساسية لفهم البيئة ومواجهة المشكلات التي أوجدتها مطالب الانسان المتزايدة المترفة في كثير من الأحيان وكان لإعلان ستوكهولم وما اتخذ على أساسه من مبررات دولية وإقليمية وقطرية ، الفضل في تنمية وعي أفضل بطبيعة المشكلات البيئية وأساسها ، مما حدا بالمتابعين للبيئة وقضاياها اعتبار مؤتمر ستوكهولم منعطفا تاريخيا أرسى دعائم فكر بيئي جديد يدعو الى التعايش مع البيئة والتوقف عن استغلالها بنهم وشراهة .

ويأتي اعلان تونس او لعلنا نسمية «ستوكهولم العرب» ليسجل نقطة تحول إيجابية في علاقة الانسان العربي ببيئته . ولقد احسن الوزراء العرب المسؤولون عن البيئة صنعا باعتبار يوم ١٤ اكتوبر (تشرين اول) من كل عام يوما عربيا للبيئة ، تحتفل به الدول العربية بصورة تحقق مزيداً من الوعي القومي بمشكلات البيئة وارتباطها الوثيق ببرامج التنمية .

مشروع القاموس العربي للعلوم السياسية
(الاطار التنظيمي)

اسماعيل صبري مقلد
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

محمد محمود ربيع
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

وافقت كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت على المشروع المقدم لاصدار قاموس علمي محكم باسم القاموس العربي للعلوم السياسية . كما وافقت على فتح مجال المشاركة والإشراف والتحرير فيه أمام كافة القدرات والكفاءات العربية على قدم المساواة .

وفيما يلي بيان بالاطار التنظيمي الذي سيحكم تنفيذ واصدار القاموس والمسؤوليات المترتبة على ذلك .

التحرير :

ـ يتولى محرران رئيسيان المسؤوليات العلمية والتنفيذية اللازمة لاصدار القاموس .

- ضمانا للاستمرارية، تمتد ولايتهما لفترة تغطي اصدار طبعتين متتاليتين.
- قبل صدور الطبعة الثانية من القاموس بوقت كاف، يشترك المحرران مع هيئة التحرير المكونة من السادة المشرفين على وضع وتحكيم المصطلحات في اختيار محررين مسؤولين جديدين من بين اعضاء تلك الهيئة ويؤخذ بقاعدة الاغلبية عند التصويت.
- يتم الالتزام بتقليد ثابت بالنسبة لمهمة التحرير وهو أن تقتصر ولاية المحررين المسؤولين على اصدار طبعتين متتاليتين فقط، ولا يجوز اعادة اختيارهما.
- يراعى الا تقل مدة الخبرة الاكاديمية أو البحثية للمحررين الرئيسيين عن خمسة عشر عاما.
- يعهد بمسؤولية اصدار الطبعتين الاولى والثانية من القاموس الى واضعي المشروع السيد الدكتور محمد محمود ربيع، والاستاذ الدكتور اسماعيل صبري مقلد.

الإشراف:

- تتولى الاشراف على وضع وتحكيم المصطلحات هيئة التحرير (المشار اليها أعلاه) تتكون من نخبة من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات في الوطن العربي والاكاديميين والمفكرين العاملين بمراكز البحوث والهيئات والمنظمات الاقليمية والدولية على أن تكون لهم بحوث منشورة أو كتب علمية محكمة.
- تتجدد هيئة تحرير القاموس بالكامل في كل طبعة للمحافظة على حيوية المشروع، وللاستفادة من الاجتهادات والرؤى المتنوعة، وتنقيح ما صدر من مصطلحات تحتاج الى تحديث، واضافة ما قد يستجد من مصطلحات في حقل العلوم السياسيةالذي يتسم بالتطور والايقاع السريعين.
- من حق كل مشارك في وضع مصطلحات القاموس المطالبة بالقيام بمهمة الاشراف في احدى الطبعات وتراعى عند المفاضلة بين المرشحين سنين الخبرة الاكاديمية أو البحثية.
- تشترك هيئة التحرير القائمة مع المحررين المسؤولين في اختيار المشرفين الذين ستتكون منهم هيئة التحرير التالية مع التقيد بتلك الضوابط، والأخذ بقاعدة الاغلبية عند التصويت.
- يجوز إعادة اختيار أحد المشرفين لتحكيم المصطلحات في طبعة اخرى على ألا تكون التالية للطبعة التي سبق أن أسهم فيها.

المشاركة:

- تقبل المشاركة في وضع المصطلحات السياسية من كافة الراغبين في الاسهام بالقاموس من الاكاديميين والمفكرين والباحثين العرب ويغض النظر عن التخصص الدقيق للمشاركة.
- مع الاقتناع التام بالعلاقة الوثيقة بين العلوم السياسية وكل العلوم الاجتماعية والانسانية بل حتى

وبالعلوم الرياضية والطبيعية، يراعى التركيز وبالدرجة الاولى على الجانب السياسي للمصطلح موضع البحث، علاوة على شروط المشاركة السابق بيانها في المكاتبتين رقم ١، ٢ .

عميدة الكلية — العميدة المساعدة للبحوث والتدريب

د. موضي الحمود — د. حصة البحر

هيئة تحرير القاموس

تضم القائمة التالية أسماء وعناوين مراسلة السادة المشرفين على وضع وتحكيم المصطلحات ممن تم الاتفاق معهم على الإسهام في إصدار الطبعة الأولى. والأسماء مرتبة وفقا للتقسيم الموضوعي السابق الاشارة اليه في المكاتبة الأولى ص ٩.

أولا : علم السياسة

مناهج وطرق البحث السياسي.

د. محمد محمود ربيع (العنوان الموضح أعلى هذه المكاتبة)

ثانيا: النظرية السياسية :

الفكر السياسي الاسلامي (ما عدا المذهب الشيعي).

أ.د. محمد عبدالهادي أبو ريدة

قسم الفلسفة ـ كلية الآداب

ص.ب. ٢٣٥٥٨ ـ الكويت 13096

الفكر السياسي الاسلامي (المذهب الشيعي).

د. عبدالله النفيسي

ص.ب. ٢٣٤١٣ صفاة ـ الكويت 13095

الفكر السياسي الغربي (ما عدا الاشتراكية).

أ.د. فؤاد زكريا

رئيس قسم الفلسفة ـ كلية الاداب

ص.ب. ٢٣٥٥٨ ـ الكويت 13096 .

الفكر السياسي الغربي (الاشتراكية).

د. وميض جمال نظمي

الاعظمية ـ ص.ب ٤١٥٧ بغداد ـ العراق

ثالثا: المؤسسات السياسية والادارية

الحكومة المركزية، الحكومات المحلية والاقليمية، الادارة العامة، الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة.

أ.د. احمد رشيد
فندق شيراتون الدوحة ـ ص.ب. ٦٠٠٠ قطر

النظم السياسية المقارنة، التنمية السياسية.

أ.د. علي الدين هلال
مدير مركز البحوث والدراسات السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة ـ القاهرة . مصر.

رابعا: الممارسة السياسة:

الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة.

أ.د. صادق الأسود. قسم السياسة. كلية القانون والسياسة
جامعة بغداد ـ بغداد. العراق

الرأي العام.

أ.د. عواطف عبدالرحمن
كلية الاعلام. جامعة القاهرة ـ القاهرة ـ مصر

السلوك السياسي، الانتخابات، اساليب التعبير والمشاركة.

د. مصطفى كامل السيد
قسم العلوم السياسية ـ الجامعة الأمريكية
ص.ب ٢٥١١ ميدان التحرير القاهرة. مصر

خامسا: العلاقات الدولية.

العلاقات الدولية.

أ.د. اسماعيل صبري مقلد
رئيس قسم العلوم السياسية
(العنوان الموضح اعلى هذه المكاتبة)

السياسة الدولية

أ.د. سمعان بطرس فرج الله.
قسم العلوم السياسية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة ـ مصر

القانون الدولي العام، الممارسات الدبلوماسية والقنصلية.

أ.د. محمد سامي عبدالحميد.

رئيس قسم القانون الدولي العام
كلية الحقوق. جامعة الاسكندرية سوتر. رمل الاسكندرية ـ مصر

التنظيم الدولي.

أ.د. محمد عزيز شكري.
رئيس قسم القانون الدولي
كلية الحقوق ـ جامعة دمشق. دمشق ـ سوريا.

الادارة الدولية.

أ.د. الصادق شعبان.
الاستاذ المبرز بكلية الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية
جامعة تونس. المركب الجامعي. تونس

سادسا: الأطر القومية والاقليمية. **National and Area Studies**

الوطن العربي.

د. شفيق السامرائي.

رئيس قسم السياسة
كلية القانون والسياسة. جامعة بغداد. بغداد. العراق

افريقيا.

د. محمد نوري الامين.
قسم العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد ـ جامعة الخرطوم
ص.ب ٣٢١ الخرطوم . السودان.

خطوات العمل الاجرائية (بقية)

استكمالا للخطوات المبينة في المكاتبتين ١، ٢ وردا على التساؤلات التي وردت مؤخرا من بعض الزملاء نضيف ما يلي:

- يتحدد اسلوب معالجة كل مصطلح حسب طبيعته وظروفه، فقد تحتاج بعض المصطلحات الى تبيان مفاهيمها المتطورة عبر الأزمنة القديمة او الوسيطة او الحديثة او المعاصرة. وقد تحتاج مصطلحات أخرى الى ايضاح ارتباطاتها بمؤسسات مادية أو معنوية أو بتيارات أو أيديولوجيات أو مذاهب . . الخ . لكن في كل الحالات يتعين تغطية الجوانب النظرية والتطبيقية كلما سمحت طبيعة المصطلح بذلك.

- كذلك، قد يحتاج مصطلح ما من **المصطلحات الأساسية** في حقل معين الى أكثر من مساهمة بسبب تباين وجهات النظر حوله من جانب المفكرين او النظم السياسية إما لتغير الظروف أو اختلاف المصالح. في مثل هذه الحالات الاستثنائية، يتم ترتيب المعالجات المختلفة لنفس المصطلح متتابعة وفي نفس التصنيف لاتاحة الرؤية الشاملة لهذا المصطلح من ناحية، وتسهيل

الرجوع اليه من ناحية اخرى، على أن يقرن عنوانه باسم المفكر او الأيديولوجية أو النظام الذي يتبنى ذلك المفهوم فكرا أو ممارسة أو الاثنين. فيما يلي نماذج توضيحية على سبيل المثال لا الحصر من بعض فروع التصنيف الموضوعي للقاموس وذلك استجابة لمطالبة بعض الزملاء المشاركين باعطاء هذه النماذج ضمانا للمعالجة الموحدة للمصطلحات المشار اليها في المكاتبتين السابقتين.

الفكر السياسي الاسلامي:

مصطلح الشورى مثلا عولج في أطر متعددة منها العقائدي والفكري والتطبيقي وفي خلفيات حضارية وتاريخية متباينة مما يحتم إعطاء مزيد من الاهتمام لهذه الاختلافات ودراستها كل على حدة.

الشورى: (القرآن الكريم)
يحدد الله (س) في سورة الشورى (الآية ٣٨) موقع الشورى من فروض الاسلام الأخرى وخاصة الصلاة والزكاة. ثم يحدد في سورة آل عمران (الآية ١٥٩) صفتها الالزامية في الممارسة..
الشورى: (السنة النبوية)
نصوص ثم شرح الأحاديث النبوية حول الشورى.
الشورى: (ابن خلدون)

بعد اشارتين غير مباشرتين إلى أسباب التخلي عن تطبيق مبدأ الشورى في اختيار الخلفاء بعد الفتنة الكبرى، يقدم ابن خلدون تفسيرا جديدا تماما لهذا المبدأ في عبارة صريحة لم ترد سوى مرة واحدة فقط في مقدمته اذ يقول «.. الشورى والحل والعقد لا تكون الا لصاحب عصبية .. وأما من لا عصبية له .. فأي مدخل له في الشورى .. اللهم الا شوراه فيما يعلمه من الأحكام الشرعية».

المقدمة، طبعة وافي، القاهرة ١٩٥٧، ص ٥٧٤.

الشورى: (الزمن المعاصر)

من التفسيرات الهامة لمفكر معاصر ينتمي الى احد التيارات الدينية، أن الشورى غير ملزمة، ونفضل ان يلخص بنفسه في القاموس الأدلة الشرعية والسياسية التي استند اليها في دعواه.
الشورى: (.......) .. الخ.

الفكر السياسي الغربي:

مصطلح قانون الطبيعة مثلا، قد تفيد معالجته العامة في الاجابة عن اسئلة مثل: ما هو قانون الطبيعة؟ ما مصدره؟ من أول القائلين به؟ ما هي مضامينه السياسية؟ ما علاقته بالقوانين الاخرى في الدولة؟ ما علاقته بالولاء والطاعة؟ وقد تتفق الآراء حوله او تختلف كما تدل على ذلك كتابات افلاطون، الرواقيين، شيشيرون، الأكويني، لكن يصير التباين واضحا تماما في مواقف فلاسفة العصر الحديث من ذلك القانون وخاصة هوبز ولوك مما يبرر معالجات مستقلة لمفاهيمه

الجديدة لدى هؤلاء المنظرين وأسباب وخلفيات هذا التباين. بالمثل يمكن دراسة بقايا فكرة قانون الطبيعة في المذهب الاجتماعي الذي تنادي به الكاثوليكية المعاصرة. باختصار، تضمن هذه الدراسة التفصيلية تغطية كافية لهذه الآراء وتيسر عقد المقارنات:

قانون الطبيعة: (هوبز) / قانون الطبيعة: (لوك) / قانون الطبيعة: (مونتسكيو)
قانون الطبيعة: (الكاثوليكية المعاصرة) .. الخ.

السياسة الدولية:
في حقلي السياسة الدولية والعلاقات الدولية يمكن ايضا توجيه اهتمام مماثل للمصطلحات الاساسية. مثال ذلك، التنوع الكبير المعروف في نظريات السياسة الدولية:
نظرية القوة او النظرية الواقعية : (مورجانتو)
نظرية القوة او النظرية الواقعية : (أورجانسكي)
نظرية القوة او النظرية الواقعية : (وولفرز) / ... الخ.
نظرية النظم أو الانساق الدولية : (كاپلان)
نظرية النظم أو الانساق الدولية : (موديلسكي)
نظرية النظم او الانساق الدولية: (روز كرينتسي) / .. الخ.

النظام السياسي:
(آپتر) / النظام السياسي (ايستون) / النظام السياسي (ألموند) .. الخ.

التنمية السياسية:
(پاي) / التنمية السياسية (هانتجتون) / التنمية السياسية (دويتش) .. الخ. وهكذا في بقية فروع التصنيف الموضوعي.

ـ ردا على الزميل الذي اقترح استبدال كلمة القاموس الواردة في عنوان المشروع بكلمة معجم، قمنا باستشارة استاذ اللغة العربية الدكتور محمد سليمان السعدي للتوصية بالمصطلح الأصوب فقال ان الكلمتين عربيتان ولكن هناك فرق بينهما. بالنسبة لكلمة معجم: يقول أبو اسحق «الأعجم هو الذي لا يفصح ولا يبين كلامه». وقد سئل أبو العباس عن حروف المعجم لِمَ سميت معجماً فقال «أما أبو عمرو الشيباني فيقول أعجمت أبهمت وقال والعَجمي مبهم الكلام لا يتبين كلامه. وأما الفراء فيقول «امر معجم اذا غمض» قال وسمعت أبا الهيثم يقول معجم الخط هو الذي اعجمه كاتبه بالنقط أي أوضحه. واذا قلت كتاب معجم فان تعجيمه تنقيطه لكي تستبين عجمته وتتضح. ويقول ابن الاثير «حروف المعجم أ ب ت ث سميت بذلك من التعجيم وهو ازالة العجمة بالنقط». وقال ابن جنى «اعجمت الكتاب أزلت استعجامه أي أزلت إبهامه». المصدر: لسان العرب المحيط للعلامة ابن منظور (معجم لغوي علمي)، اعداد وتصنيف يوسف خياط، المجلد الثاني، دار لسان العرب، بيروت، بلا تاريخ، ص ٦٩٦.

اما مصطلح قاموس فهو من «قَمَسَ» في الماء أي غاص ثم ارتفع. والقاموس والقومس قعر أو

قاع البحر وقيل وسطه ومعظمه. يقول ابن عباس «وقال قولا لأبلغ به قاموس البحر أي قاعه الأقصى». وقال ابو عبيد «القاموس أبعد موضع غورا في البحر». والجمع قمامس وقمامسة. المصدر: لسان العرب المحيط، المجلد الثالث، ص ١٦٢. نشكر د. محمد سليمان السعدي على هذا التوضيح، ونرى استنادا اليه الاحتفاظ بكلمة القاموس في عنوان المشروع لأنها اكثر دلالة على الهدف من إصداره من حيث الغوص على معاني كل مصطلح والاحاطة الكاملة بمضامينه وليس مجرد إزالة غموضه كما يشير مصطلح المعجم.

- جميع المصطلحات الخاصة بالممارسات الديبلوماسية والقنصلية الواردة في ص٦ من المكاتبة رقم ٢ هي مصطلحات مقترحة معروضة على من يرغب المشاركة في بحثها.

- ووفقا لما تم الاتفاق الجماعي عليه، يراعى الالتزام التام بكل الخطوات الاجرائية الواردة في المكاتبات الثلاث لأن التقيد بأسلوب موحد في دراسة مصطلحات القاموس هو ضرورة علمية ومنهجية. وسنستمر في تجميع أية تساؤلات ترد من الزملاء مستقبلا لمناقشتها والاتفاق على أنسب اسلوب موحد لتناولها، وسنوافيكم بكل ما يستجد تحت نفس العنوان «خطوات العمل الاجرائية». في حالة عدم استلام اي من المكاتبتين السابقتين، يرجى إفادتنا لإرسال نسخ بديلة علما بأن المكاتبة الأولى قد أعيد نشرها في مجلة العلوم الاجتماعية التي تصدرها جامعة الكويت (المجلد ١٤، العدد ٣، خريف ١٩٨٦، ص ٣٧٤).

- يندرج تحت فروع التصنيف الأخير سادسا «الأطر القومية والاقليمية»، كافة المصطلحات التي ترتبط بمجال كل فرع فكرا وتطبيقا. فمثلا يغطي الوطن العربي كل المصطلحات السياسية التي تتناول نظم الحكم، جميع تيارات ومفكري القومية العربية الأوائل والحاليين، الأحزاب السياسية، الجماعات الضاغطة، المصطلحات الدالة على الاعتداءات المسلحة على المنطقة، مصطلحات المنظمات العربية الاقليمية كالجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي .. العلاقات العربية / العربية، العلاقات الدولية للمنطقة بالخارج.

بالمثل، يندرج تحت فرع افريقيا كل المصطلحات السياسية التي تتناول نظم الحكم، الأحزاب والجماعات الضاغطة، حركات التحرير، زعماء الحركات الوطنية، الأيديولوجيات، التنمية، قضايا بناء الأمة، العلاقات القارية، العلاقات الدولية لافريقيا، مصطلحات منظمة الوحدة الافريقية، اتحاد دول شرق افريقيا، اتفاقات دول غرب وجنوب افريقيا ... الخ.

يتبع نفس نمط المعالجة بالنسبة للأطر والأقاليم الأخرى كما أشرنا في المكاتبة رقم ١ (ص٥) بالنسبة لمصطلح الفتنمة في منطقة جنوب شرق آسيا، أو مصطلح لاهوت التحرير في امريكا اللاتينية ... الخ. باختصار، **تدرس كافة المصطلحات السياسية المتعلقة بكل اقليم على حدة تحت هذا التصنيف سادسا وليس في أي من التصنيفات الخمسة السابقة.**

- حدث تكرار نعتذر عنه في شرح بعض خطوات العمل الاجرائية وذلك في محاولة للرد على استفسارات الزملاء الذين ربما لم تصلهم إحدى المكاتبتين السابقتين. وتلافيا لذلك التكرار

مستقبلا، رجاء التفضل بالاطلاع مليا على المكاتبات الثلاث بصورة متكاملة قبل إرسال استفسارات جديدة.

- تأكيدا لما ورد بالرد الخاص على الزميل الذي اقترح تغيير التصنيف الدولي الذي أوضحنا حيثيات الأخذ به في المكاتبة الاولى، فقد ظهر احتمال جديد للاستعانة بنظام آلي لمعالجة وتخزين المصطلحات تسهيلا لعمليات الاضافة والتنقيح مستقبلا ان شاء الله. وفي حالة التوفيق في شراء المعدات وتوفير الكفاءات اللازمة سيكون من الأوفق الالتزام بهذا التصنيف المعمول به أيضا في الدوريات العلمية الدولية والمجلات السياسية التي ترعاها اليونسكو.

- لم يتسن الاتفاق بعد مع مشرفين في بعض التخصصات المتبقية في البند سادسا من التصنيف الموضوعي (الأطر القومية والاقليمية). يرجى من الزملاء الباحثين المهتمين بالمصطلحات النظرية والتطبيقية المتعلقة بتلك الأطر والأقاليم استمرار الاحتفاظ مؤقتا بما تم انجازه من مصطلحات لحين سد هذا النقص في قائمة المشرفين واعداد قائمة تكميلية. والأطر والأقاليم المعنية هي: جنوب وشرق آسيا (وتشمل الأوقيانوسية)، امريكا اللاتينية، أوربا الرأسمالية وشمال امريكا، أوربا الاشتراكية والاتحاد السوفييتي، اسرائيل (والصهيونية).

- ابتداء من المكاتبة الحالية سنطبق الاقتراح المرسل من أحد الزملاء بوضع قائمتين تتوخى الأولى منهما الهدف السابق الاشارة اليه وهو منع الازدواج وعدم هدر طاقات المشاركين في مصطلحات انتهى من اعدادها زملاء آخرون أو هم بصدد الانتهاء منها، وهذه هي قائمة «المصطلحات قيد البحث». أما الثانية فتضم المصطلحات التي يرى الزملاء لنها هامة وتستحق الدراسة والادراج بالقاموس ويطرحونها لاسهام من يرغب في بحثها وهذه هي قائمة «المصطلحات المقترحة». وفي حالة ارسال مصطلحات جديدة الينا سواء قيد البحث أو مقترحة، رجاء توضيح المنظور الذي ينوي الباحث معالجة المصطلح من خلاله (لمفكر ما أو منظومة معينة . . .) كما أوضحنا اعلاه، وذلك لافساح المجال امام زملاء آخرين لتغطية الأبعاد الأخرى المحتملة لنفس المصطلح.

- تفضل زميلان بتزويدنا بأسماء أكثر من قاموس متخصص في العلوم السياسية والقانون الدولي العام والمنظمات الدولية لتعميمها على السادة المشاركين وهي مرفقة في الصفحات التالية. اما الصفحة الأخيرة من هذه المكاتبة فهي تمثل الورقة الأولى من ٩ ورقات تفضل بارسالها الزميل محكم مصطلحات الادارة الدولية. وسنرسل صورا من بقية تلك الصفحات التسع لمن يطلبها من الزملاء المهتمين بمصطلحات ذلك الفرع وكذلك فرع المنظمات الدولية وذلك للتنسيق فيما بينهم وبين محكمي هذين الفرعين.

- بسبب سفر بعض الأساتذة خارج الوطن العربي وانشغال بعضهم الآخر، تم اسناد مهمة التحكيم في أكثر من فرع اكاديمي لمشرف واحد في بعض الحالات القليلة.

- يستطيع السادة المشاركون إرسال المصطلحات التي انتهوا من إعدادها مباشرة الى العناوين الموضحة لأعضاء هيئة تحرير القاموس. وتسهيلا لعملية التحكيم، لا يقل عدد المصطلحات

المرسلة في كل مرة عن عشرة كحد ادنى تنسخ على الآلة الكاتبة مع الاحتفاظ بصورة منها لدى الباحث تحسبا من ضياعها بالبريد.

- في كل المراسلات المستقبلية مع المحررين المسؤولين، رجاء اضافة كلمتي «القاموس السياسي» الى العنوان، وتذييله بالرمز البريدي التالي حرفيا: الكويت 13055 .

- واذ نتطلع الى مستوى أداء علمي رفيع في وضع المصطلحات وفي تحكيمها يتحلى بروح التزام نأمل في إثبات انها ليست فقط سمة «للآخرين»، نتمنى لكافة الزملاء التوفيق والسداد في انجاز المشروع في وقته المحدد ووضع لبنة في صرح التعاون بين المثقفين العرب.

والله ولي التوفيق

المحرران المسؤولان

مصطلحات قيد البحث

القائمة الثانية

الفكر السياسي الاسلامي

السياسة (المقريزي) / الشورى (ابن خلدون). العصبية (ابن خلدون). العهد (ابن خلدون) / الامة (المفهوم القرآني) / الخروج / الفتنة / الارجاء / خلق القرآن / دستور المدينة / الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر / الوزارة / السياسة الشرعية / السلطة (المنظور الاسلامي) / المدينة الفاضلة (المنظور الاسلامي) / الوطن (المنظور الاسلامي / الدولة الدينية / نشأة الدولة / الحسبة / الامن والشرطة (المنظور الاسلامي) / عهد الموادعة / حلف الفضول / اهل البغي / ابن سينا / حي بن يقظان / العز بن عبدالسلام / فلسفة الرموز (المنظور الاسلامي) / العدوان (المنظور الاسلامي) / عدم اتساق صنع القرار (المفهوم القرآني) / الفوضوية (المنظور الاسلامي).

الفكر السياسي الاسلامي (المذهب الشيعي)

عودة المهدي / اخوان الصفا.

ملاحظة: سينقسم هذا التصنيف الى فرعين يضم الأول: مصطلحات المذهب الاثني عشري، بينما يضم الثاني مصطلحات المذاهب المنحرفة الخارجة على الاسلام (القاديانية . الاسماعيلية .. الخ).

الفكر السياسي الغربي

الوعي الزائف (الليبرتالية) / الديكتاتور (شيشيرون) / الليفياثان / المساواة (هوبز) / الهوبزية الجديدة / الفابية / القيادة السياسية / الاستراتوقراطية / اتيمولوجيا الثقافة.

المؤسسات السياسية المقارنة، والتنمية السياسية

مجتمع اللادولة / التوجه السياسي / المنشق / مركز الثقل او قطب الرحى / المشاركة السياسية / التكامل السياسي.

الممارسة السياسية

اغلبية برلمانية / اقلية برلمانية / هيئة الناخبين / المعارضة / استفتاء جماهيري / حملة انتخابية / مرشح الرئاسة / انتخابات تشريعية / انتخابات رئاسية.

العلاقات الدولية، السياسة الدولية

التعادل او التساوي بين القوتين الأعظم Parité Russo - Americain / استراتيجية العزلة / استسلام الخصم / الستار الحديدي / الانتشار النووي / قوة الانتشار السريع / التدخل في شؤون الغير / استعراض القوة.

التنظيم الدولي والادارة الدولية

انظر الصفحة الأخيرة من هذه المكاتبة وهي بعنوان «الادارة الدولية». كذلك انظر الملاحظة الواردة بشأنها في نهاية «خطوات العمل الاجرائية» المرفقة. وتلافيا للازدواج رجاء مراعاة أن المصطلحات التالية هي قيد البحث الآن.

الادارة الدولية / الاتفاقات التنفيذية / الامانة العامة / الأمناء العامون المساعدون / الأمين العام / برامج الأمم المتحدة / البعثات الخارجية / البعثات الخاصة / الترويكا / تسجيل المعاهدات / التقارير / التنسيق / جدول الأعمال / الجلسات / الخبراء / الدورات / الرؤساء / رقابة مالية / الصناديق الخاصة / الصناديق الائتمانية / القرارات / الاعداد للقرارات / الأثار المالية / الصياغة / المشاورات / اللجان.

المصطلحات قيد البحث التالية هي في اطار **هيئة الامم المتحدة** على وجه التحديد وليس المنظمات الدولية الأخرى او الاقليمية: لجنة البرامج والتنسيق / لجنة التنسيق الاداري / لجنة الخدمة المدنية الدولية / لجنة العلاقة مع البلد المضيف / لجنة مراقبة أحكام المحكمة الادارية / اللجان الاقتصادية الاقليمية / اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية / اللجنة الاستشارية للموظفين / لجنة الاشتراكات / مجلس الأمانة العامة / المحاضر / المحاكم الادارية / مساهمات الدول الاعضاء / المستشارون / المقررون / المكاتب الخارجية / المكتب / المنسق المقيم / الموظف الدولي / الميزانية البرامجية / الوسيط / وحدة التفتيش المشتركة.

المصطلحات قيد البحث التالية هي في إطار **جامعة الدول العربية**: لجنة التنسيق للعمل الاقتصادي والاجتماعي / اللجنة الدائمة للشؤون الادارية والمالية / لجنة شؤون الموظفين.
وستنقل بعد اتمامها الى المصطلحات التابعة للوطن العربي في البند سادسا، الأطر القومية والاقليمية.

الأطر القومية والاقليمية

افريقيا

الزنوجة / النكرومية / الموبوتية / الجامعة الافريقية / التعاون العربي الافريقي / التكامل / زعزعة الاستقرار / الأفريقانية (سنغور) / الأپارتهايد / الانسانية الزامبية (كاوندا).

شمال اميركا وأوربا الرأسمالية

تعايش اليمين واليسار Cohabitation (فرنسا) / الانفتاح شرقا Ostpolitik (المانيا الاتحادية).

مصطلحات مقترحة
القائمة الأولى

الفكر السياسي الاسلامي

بيعة صغرى / بيعة كبرى / الخوارج / المعتزلة / دار الاسلام / دار الحرب / أهل الذمة / ولاية / امارة / حرية / عبودية / الامامة / الخلافة / العدل / الظلم / الحكم.

التنظيم الدولي، والادارة الدولية

انظر الصفحة الاخيرة من هذه المكاتبة وهي تضم مصطلحات قيد البحث ومصطلحات مقترحة. كذلك انظر الملاحظة الواردة بشأنها في نهاية «خطوات العمل الاجرائية» المرفقة.

الأطر القومية والاقليمية

افريقيا

نظام الحزب الواحد / القبلية / المهدية / الأوجاماع (نيريري) / الكفاح المسلح / الاستيعاب او الاندماج / الامبريالية الثقافية / الامبريالية الفرعية.

دليل الرسائل الجامعية

تواصل مجلة العلوم الاجتماعية نشر ملخصات للرسائل الجامعية وتقدم في هذا العدد ملخصا لرسالتين:

* الاولى، لنيل درجة الماجستير بعنوان: الهوية الوطنية للفلسطينيين في مصر (دراسة ميدانية). تقدم بها الطالب عبدالله سليمان ابو كاشف، باشراف الدكتور علي الدين هلال.
* الثانية، لنيل درجة الماجستير بعنوان: السلوك المشكل لدى أطفال ما قبل المدرسة وعلاقته ببعض المتغيرات الاسرية. تقدمت بها الباحثة هانم ابراهيم على الشبيني، باشراف الدكتورة كاميليا عبدالفتاح.

عبدالله سليمان أبو كاشف، الهوية الوطنية للفلسطينيين في مصر «دراسة ميدانية» (رسالة ماجستير)، باشراف د. على الدين هلال كلية الاقتصاد جامعة القاهرة، ١٨/٦/١٩٨٤.

ملخص الرسالة

يتعلق موضوع هذه الرسالة، بالهوية الوطنية للفلسطينيين في مصر، وهي دراسة في جوهرها، ميدانية وإن لم تغفل الجانب النظري. وتقوم الرسالة على محاولة دراسة فرضية أساسية مفادها، أن تواجد الفلسطينيين خارج وطنهم الأم ولفترة طويلة من الزمن، لم يترتب عليه فقدان إحساسهم بهويتهم الوطنية، وأن ميلاد جيل جديد خارج فلسطين، لم يترتب عليه ضعف الإحساس بهويتهم الوطنية.

على أن أهمية هذه الرسالة تنبع من اعتبارين، يتعلق أولهما بالموضوع وثانيهما بالمنهج.

فيما يتعلق بالموضوع فإنه يثير أمورا منها:

(١) إن الرسالة تتصدى لدراسة هوية التجمع الفلسطيني في مصر، وأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتنظيمية والعسكرية والثقافية بشكل غير مسبوق. اذ تنطوي دراسة التجمع الفلسطيني في مصر على إشكالية حقيقية من حيث إنهم يمثلون أقلية عددية مهاجرة، يشتركون مع الأكثرية في الخصائص الحضارية والقومية، هذا الاشتراك في تلك الخصائص سيقود حسب تصور البعض إلى ذوبان هذه الأقلية في الإطار المحيط وبمرور عامل الزمن.

(٢) وتنبع أهمية الدراسة أيضا من المفهوم ذاته، حيث إنه مفهوم يتسم بالغموض على المستوى النظري، وتتعاظم أهميته في تلك المجتمعات التعددية، وخاصة الوطن العربي، فكيف السبيل لجعل التعددية أداة بناء وأداة إجماع قومي، كيف يمكن جعل الهوية التعددية حاملة لمشروع الهوية القومية وساعية إليه؟. وماذا بشأن البلدان المستعمرة أو التي تحاول أن تنال استقلالها الوطني؟ حيث يغدو مشروع الهوية، مشروع إجماع الأمة في مواجهة الآخر، بخلقها ولاءً عاما يتجاوز كل الولاءات المحلية والعرقية والدينية.

(٣) تتزايد أهمية هذه الدراسة في كون الثورة الفلسطينية تعد وفي أحد أوجهها استجابة ووعيا بمشكلة الهوية الوطنية الفلسطينية، والثورة الفلسطينية ومنذ أن انطلقت وهي منشغلة بمسألة الهوية الوطنية الفلسطينية، وهي تحاول بدأب أن تقوم بوظيفة إعادة خلق الوطن والمواطن،

إعادة خلق الهوية الوطنية الفلسطينية وتخليصها من كل ما ألمّ بها، وبمعنى آخر يمكن القول بأن الحديث عن الهوية الوطنية للفلسطينيين في مصر، يثير الحديث عن الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، والتجمعات الفلسطينية المختلفة.

أما فيما يتعلق بالمنهج فقد حاولت الرسالة أن تقيم توازنا بين الجانب النظري والجانب الامبريقي، فإلى جانب استخدامها أسلوب الاستبيان والمقابلة المتعمقة كأدوات لجمع المعلومات، حاولت أن تقيم بناءً نظريا أطلقت عليه بناء نموذج وحركية الهوية محاولة به تفسير قضايا الهوية القومية في بلدان العالم الثالث من ناحية واستخدامه كأداة تحليلية لشرح مفهوم وحركية الهوية، واستخدمت هذه الأداة النظرية لفهم حركية ونمو الهوية الوطنية الفلسطينية.

ولهذا جاء الفصل الأول ليعكس الإطار النظري والمنهجي للرسالة، حيث اشتمل هذا الفصل على مبحثين كان أولهما في اتجاهات تعريف الهوية في العلوم الاجتماعية ولدى مختلف المدارس الفكرية.

أما المبحث الثاني فلقد انصرف إلى محاولة بناء نموذج لمفهوم الهوية القومية في بلدان العالم الثالث وفي هذا الإطار تم تحديد خطوات بناء النموذج والتي اشتملت على توصيف لمفهوم الهوية من حيث إنه مفهوم نسبي ومركب شامل، وانه مفهوم ثقافي وتاريخي واجتماعي، وبعد أن تم توصيف المفهوم تم التحديد الحركي للمفهوم من خلال حركية النموذج، وكيف أن مفهوم الهوية يعني أمورا مختلفة، ترتبط هذه بالمراحل المختلفة للنموذج، فالهوية في مرحلة تعني الاشتراك/ التغاير، وفي مرحلة تالية تعني الهوية/ الأيديولوجيا، وفي مرحلة ثالثة تعني الهوية الأسطورة، وفي مرحلة رابعة تتطابق الهوية مع الثقافة. كما اشتملت على التحديد بالمفاهيم المستخدمة في النموذج والافتراضات التي قام عليها النموذج وفي هيكلية النموذج وأخيرا في آلية الحركة داخل النموذج.

والنموذج كبناء مكون من خمس مراحل هي مرحلة الهوية الفعلية ومرحلة الهوية الكامنة ومرحلة ولادة الهوية ومرحلة تأكيد الهوية وأخيرا مرحلة استقلال الهوية، وإلى جانب هذه المراحل هنالك مجموعة من الفعاليات يشتمل عليها النموذج وهي مجموعة العوامل الداخلية، وتشمل عوامل ذاتية وموضوعية وتمثل الإدراك والسلوك السياسي والقيادة السياسية والعوامل الذاتية.

أما العوامل الموضوعية فتشير إلى الوضع الاقتصادي الاجتماعي، والتاريخي أو العراقي، أو الديني، أو اللغوي.

وعوامل خارجية تتمثل في القوى الخارجية والاتصالات، تتقاطع هذه الابعاد هذه في ظل وجود أزمة في منطقة واحدة هي بؤرة التأثير، وكلما كانت علاقة الفعاليات مع بعضها البعض علاقة تقاطع، وكلما كبر حجم بؤرة التأثير كانت امكانية الحركة أكبر، وإمكانية الانتقال من مرحلة إلى أخرى أكثر احتمالا، وإذا ما كانت علاقة الفعاليات المختلفة مع بعضها البعض علاقة تماس فإن ذلك يعني عدم وجود أزمة، وتضعف امكانية الانتقال من مرحلة إلى أخرى، حيث تبدأ آلية الحركة في النموذج في ظل وجود أزمة.وتبدو علاقة الهوية بالازمة من خلال حركة النموذج في مستويين، ففي المستوى الأول تتحدد الهوية بنوع الازمة المثارة في المجتمع، فإذا ما كانت الأزمة

المثارة هي هوية أزمة وطنية كانت الهوية المطلوبة هي هوية وطنية، وإذا ما كانت الأزمة اجتماعية كانت الهوية المطلوبة هي هوية اجتماعية وهكذا، وفي المستوى الثاني تظهر هنالك أربع أزمات رئيسية خلال حركية الهوية، ترتبط كل أزمة بمرحلة من مراحل النموذج من ناحية، وترتبط ببعد من الأبعاد التي تأخذها الهوية في صورتها المتحركة. ففي مرحلة التحول من الهوية الفعلية إلى الهوية الكامنة، تظهر الأزمة الرئيسية هنا على أنها أزمة ولاء، ويكون البعد السائد للهوية هو الاشتراك/ التغاير، وفي مرحلة الولادة تكون الأزمة الرئيسية هي أزمة القيادة السياسية وتأخذ الهوية معنى الايديولوجيا، وفي مرحلة تأكيد الهوية تظهر الأزمة الرئيسية على أنها أزمة وحدة وطنية ويكون بعد الهوية السائد هو الأسطورة، وفي مرحلة الاستقلال تكون الأزمة الرئيسية هي أزمة التحديث لتعني الهوية الثقافية.

وتظهر أهمية النموذج هنا كاداة تنبؤية، تستخدم في تحليل كل مرحلة من المراحل وما هي العوامل المعوقة أو العوامل الفاعلة والدافعة، والشكل المستقبلي لتطور حركتها.

أما الفصل الثاني فكان محاولة لتأصيل مفهوم الهوية الوطنية الفلسطينية من ناحية واختباراً لمدى صحة تطبيق النموذج كأداة تحليلية، ولهذا اشتمل هذا الفصل على أربعة مباحث.

جاء الأول منها في تحول الهوية الفلسطينية من المرحلة الفعلية إلى المرحلة الكامنة في الفترة الممتدة من عام ١٨٨٦ إلى عام ١٩٢٠، وكيف أن الهوية الفعلية في هذه المرحلة كانت الهوية العربية، وكيف أن الأزمة الرئيسية في هذه المرحلة كانت أزمة في التكوين الاقتصادي والاجتماعي والقيمي وأزمة التحدي الخارجي وكيف أن هاتين الأزمتين قادتا إلى ظهور أزمة الولاء في هذه المرحلة، وكيف أن الادراك في هذه المرحلة كان ينصرف إلى الهوية الإقليمية السورية، من ناحية وإلى الخطر الصهيوني من ناحية أخرى مما فرض تحديد الذات إيجابيا، وظهور مفهوم الاشتراك/ التغاير، وكيف أن القيادة السياسية لعبت دورا إيجابيا في هذه المرحلة في بلورة الهوية الوطنية، أما دور القوى الخارجية فبريطانيا وفي هذه المرحلة لم تحكم بعد قبضتها على فلسطين، أما دور الاتصالات فلقد لعبت دورا ايجابيا على الهوية الوطنية من ناحيتين، الأولى، من حيث الحديث وعن وعد بلفور، ومن ناحية ثانية، الهبّات الثورية في البلدان العربية المحيطة بفلسطين، تقاطعت هذه العوامل في بؤرة التأثير لتقود إلى ولادة الهوية الوطنية الفلسطينية وهو موضوع المبحث الثاني. ولهذا جاء هذا المبحث ليشهد بداية ظهور الفلسطنة والأيديولوجية الفلسطينية في الفترة الممتدة من ١٩٢٠ ـ ١٩٤٨م، ظهرت في هذه المرحلة أزمة القيادة السياسية، التي تغيبت طوال هذه المرحلة، وتبلور الادراك في صورة واضحة بالهوية الفلسطينية التي كانت شعورا كامنا في المرحلة السابقة، عبر عن نفسه في أشكال مطلبية ومؤسساتية متعددة، واشتد وضوحه في الصراع مع الصهيونية والاستعمار البريطاني، أما العوامل الاقتصادية وعلى الرغم من أنها شهدت تطورا في هذه المرحلة إلا أنها لم تستطع أن تجابه الحركة الصهيونية وسياسات الاستعمار البريطاني في فلسطين، ولعبت القوى الخارجية دورا لصالح الحركة الصهيونية، فالتقت كل هذه العوامل في بؤرة التأثير، لتعلن عن أن ميزان القوى ليس لصالح الهوية الوطنية الفلسطينية، وتنتهي هذه المرحلة بهزيمة الحركة

الوطنية الفلسطينية، وتشظي الهوية الفلسطينية، هي موضوع المبحث الثالث، فكان عنوان هذا المبحث هو العودة للهوية الكامنة وهي المرحلة الممتدة من ١٩٤٨ ـ ١٩٦٤.

وفي هذه المرحلة ظهرت أبعاد جديدة للهوية الوطنية كان يمكن لها أن تظهر لولا هذه الظروف الاستثنائية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وتمثلت هذه الأبعاد في:
(١) الإحساس باللجوء وأمل العودة.
(٢) فقدان الإحساس بالأمن والإحساس بالاضطهاد.
(٣) الاحساس بالاختلاف.

وتظهر الأزمة الرئيسية في هذه المرحلة على أنها أزمة ولاء، فلمن يكون ولاء الفلسطيني، لهويته الوطنية، أم للبلد المضيف، ولكنها أزمة تختلف في مضمونها عن الأزمة في مرحلة الهوية الكامنة السابقة، ويظهر دور العوامل الداخلية بشكل سلبي على تطور الهوية الوطنية، حيث دخل الفلسطينيون باب الهوية القومية المشرع، وغابت القيادة السياسية طوال هذه المرحلة، ولعبت العوامل الخارجية دورا سلبيا، ولم تكن محصلة القوى في هذه المرحلة لصالح الهوية الوطنية، وعلى الرغم من ذلك فلقد مهدت هذه المرحلة للدخول الى مرحلة تأكيد الهوية الوطنية وهي موضوع المبحث الرابع حيث تمتد هذه المرحلة من عام ١٩٦٤ الى الآن. ويلاحظ أن الأزمة الرئيسية في هذه المرحلة هي أزمة الوحدة الوطنية وان العوامل الداخلية لعبت هنا دورا إيجابيا، فلقد تصاعد الشعور بالهوية الفلسطينية، وظهرت قيادة سياسية فلسطينية تقود العمل وتوجهه في هذه المرحلة، فظهرت الهوية الوطنية كأسطورة، وظهر تأثير كبير لدور القوى الخارجية والاتصالات. ولكن لم تتضح بعد ملامح هذه المرحلة بشكل نهائي، حيث تم الافتراض بأن الثورة الفلسطينية تعيش مرحلة تأكيد الهوية الوطنية الفلسطينية.

اما الفصل الثالث فلقد جاء في التجمع الفلسطيني في مصر، ومن خلال مبحثين تم تغطية مختلف مظاهر الوجود الفلسطيني في مصر من خلال فكرة أساسية تعكس تمأسس الهوية الوطنية، فكان المبحث الأول في المركز القانوني للفلسطينين في مصر والوضع الاقتصادي الاجتماعي، واختص المبحث الثاني في معالجة الأوضاع التنظيمية للفلسطينيين في مصر، فتناول كلا من الاتحاد العام لعمال فلسطين فرع ج. م. ع ورابطة المرأة الفلسطينية، واتحاد الطلبة واتحاد الكتاب، والوجود العسكري والاذاعات الفلسطينية في القاهرة، واهتم هذا الفصل بالحديث عن خصائص التواجد الفلسطيني في مصر من حيث إنهم جماعة مهاجرة، وإنهم جماعة أجنبية بحكم القانون، وأنهم يشكلون أقلية عددية، ويتميزون بالانتشار والتوزيع الجغرافي، وأنهم يشكلون تجمعا مفتوحا وأنهم لا يشكلون تجمعا منظما.

أما الفصل الرابع فلقد اختص بمعالجة الجزء الميداني من الدراسة حيث جاء في أبعاد الهوية الوطنية للفلسطينين في مصر، واشتمل هذا الفصل على سبعة مباحث كان اولها في خطة الدراسة الميدانية واجراءاتها، حيث تم معالجة أدوات جمع المعلومات، من مجال البحث، حيث اقتصرت الدراسة الميدانية على التجمع الفلسطيني وغطت الدراسة خمس محافظات من محافظات ج. م. ع

ثم التحديد بعينة البحث، تم تحديد حجمها بمائتي مفردة وأخيرا استمارة المعلومات أو الاستبيان والمقابلة المتعمقة، ثم جاء المبحث الثاني في الانتماء الفلسطيني كبعد من أبعاد الهوية الوطنية وكانت النتيجة ان المبحوثين لديهم انتماء متوسط، والمبحث الثالث في البعد المعرفي للهوية وكان المستوى المعرفي للمبحوثين في المستوى المتوسط أيضا، والمبحث الرابع في بعد النظرة إلى الذات واظهرت النتائج أن النسبة الغالبة كانت في المستوى المتوسط، ثم المبحث الخامس وكان في بعد الإحساس بالاختلاف وأظهرت النتائج أن النسبة الغالبة للمبحوثين كانت في المستوى المتوسط، وجاء المبحث السادس في بعد المضمون السياسي وأظهرت النتائج أن النسبة الغالبة تركزت في المستوى القوى للاحساس بالاختلاف، وأخيرا المبحث السابع حيث عكس موقف المبحوثين من الهوية الوطنية وكانت النسبة الغالبة في المستوى المتوسط.

ويمكن القول بأن النتائج النهائية للبحث هي كالاتي:

(أ) يتميز الفلسطينيون في مصر بأن لديهم إحساس متوسط بالانتماء أولا وإحساس قوي بالانتماء ثانيا وأن جيل ما قبل النكبة هو اكثر احساسا بالانتماء من جيل ما بعد النكبة وان الإناث أقل إحساسا بالانتماء من الذكور وأن هنالك علاقة طردية ما بين المستوى التعليمي، والدخل ومستوى الانتماء. واظهرت النتائج أن أكثر المتغيرات المستقلة تأثيرا في الانتماء يأتي الدخل ثم يليه التعليم والنوع وأخيرا متغير الجيل.

(ب) يتميز الفلسطينيون في مصر بأن لديهم مستوى معرفياً متوسطاً بتاريخ وجغرافية فلسطين، وبالقيادات والاحداث التاريخية الفلسطينية والمعرفة بتوصيف العَلَم الفلسطيني، وأن المستوى المعرفي للذكور هو أعلى منه لدى الإناث، وأن هنالك علاقة طردية ما بين المستوى التعليمي ومستوى الدخل من جانب والمستوى المعرفي من جانب آخر.

واظهرت النتائج أن أكثر المتغيرات المستقلة تأثيرا في البعد المعرفي يأتي الدخل ثم يليه متغير التعليم والجيل وأخيرا النوع.

(ج) من حيث النظرة إلى الذات يتميز الفلسطينيون في مصر بأن لديهم، إحساسا متوسطا وأن الإناث هن أكثر إحساسا بذاتهن من الذكور وأن جيل ما قبل النكبة هو أكثر إحساسا من جيل ما بعد النكبة بفلسطينيته، وأن العلاقة ما بين المستوى التعليمي ومستوى الدخل من جانب، ومستوى النظرة إلى الذات من جانب آخر هو علاقة طردية.

واظهرت النتائج أن أكثر المتغيرات المستقلة تأثيرا في بعد النظرة إلى الذات هو النوع ثم يليه الدخل ويليه الجيل والتعليم.

(د) الفسلطينيون في مصر لديهم إحساس متوسط بالاختلاف وأن الذكور لديهم إحساس بالاختلاف أكثر من الإناث وأن جيل ما قبل النكبة هو أكثر إحساسا بالاختلاف من جيل ما بعد النكبة، بينما أخذت العلاقة ما بين المستوى التعليمي ومستوى الاحساس بالاختلاف علاقة منحنى في المستوى القوي والمتوسط، وعلاقة تنازلية في المستوى الضعيف، وأن العلاقة ما بين مستوى الدخل ومستوى الاحساس بالاختلاف هي علاقة منحنى.

واظهرت النتائج أن أكثر المتغيرات المستقلة تأثيرا في بعد الإحساس بالاختلاف هو التعليم ثم يليه النوع والجيل وأخيرا الدخل.

(هـ) الفلسطينيون في مصر لديهم موقف قوي من المضمون السياسي، وأن الإناث هن أكثر تصلبا من الذكور في مواقفهن السياسية، وأن جيل ما قبل النكبة هو أكثر تصلبا في مواقفه السياسية من جيل ما بعد النكبة، وأن العلاقة ما بين المستوى التعليمي والمضمون السياسي قد أخذت شكل علاقة عكسية في المستوى القوي للمضمون السياسي ومنحنى في المستوى المتوسط منه، وأن العلاقة ما بين الدخل ومستوى المضمون السياسي قد أخذت شكل منحنى في المستوى القوي والمتوسط.

واظهرت النتائج أن أكثر المتغيرات المستقلة تأثيرا في المضمون السياسي يأتي التعليم ثم النوع ثم الجيل واخيرا الدخل.

(و) الفلسطينيون في مصر لديهم إحساس متوسط بالهوية الوطنية، وأن الإناث لديهن احساس بالهوية الوطنية أكثر من الذكور، وأن جيل ما قبل النكبة هو أكثر احساسا بالهوية الوطنية من جيل ما بعد النكبة، وأن علاقة التعليم بالهوية هي علاقة خط منحنى أي علاقة نسبية، وأن علاقة الدخل بالهوية هي علاقة طردية.

وأظهرت النتائج أن أكثر المتغيرات المستقلة تأثيرا في الهويات يأتي متغير التعليم ويليه النوع ويليه الدخل وأخيرا الجيل وذلك في المستوى القوي للإحساس بالهوية.

ومن هذه النتائج التي خلصت بها الدراسة، يظهر أن الفرضية التي قام عليها البحث تحتاج الى تعديل، لتصبح كالآتي:

إن تواجد الفلسطينين خارج وطنهم، لفترة طويلة ومنذ عام ١٩٤٨، ونشوء أجيال جديدة خارج فلسطين لم يترتب عليه ضعف الإحساس بالهوية الوطنية وذلك إذا ما توفرت عوامل معينة.

التوصيات:

من خلال الدراسة يمكن صياغة عدة توصيات كما يلي:

(١) القيام بدراسات اخرى على التجمعات الفلسطينية في أماكن اخرى لتحديد العوامل المؤثرة في هويتها على أن يعقب ذلك القيام بدراسة مقارنة ما بين هذه الدراسات.

(٢) الاهتمام بالتعليم الفلسطيني، وتعليم الفلسطينيين في مصر على أن يرتبط ذلك بالهوية الوطنية الفلسطينية.

(٣) الاهتمام ببناء مؤسسات اقتصادية للفلسطينيين في مصر، وذلك نتيجة للعلاقة الوثيقة بين الوضع الاقتصادي والإحساس بالهوية.

(٤) الاهتمام ببناء مؤسسات ثقافية فلسطينية في مصر، والاهتمام بفكرة تحول الهوية بشكل دائم الى بناء مؤسسي، مع الحاجة الى وجود مركز ثقافي فلسطيني في مصر.

هانم ابراهيم على الشبيني، السلوك المشكل لدى اطفال ما قبل المدرسة وعلاقته ببعض المتغيرات الاسرية، (رسالة ماجستير) اشراف: كامليا عبدالفتاح، القاهرة، جامعة عين شمس، معهد الدراسات العليا للطفولة، ١٩٨٥، ٣٣٧ص.

ملخص الرسالة

يهدف هذا البحث الى إلقاء الضوء على نوعية الانحرافات والمشاكل السلوكية على عينة من أطفال ما قبل المدرسة في المرحلة العمرية من الخامسة والنصف إلى السادسة والنصف.

ومن هذا المنطلق تدرس الباحثة مجموعتين من الأطفال: الأولى من الأطفال المشكلين سلوكيا، والثانية من الأطفال غير المشكلين، وتبحث في العوامل التي يبدو أنها مرتبطة بالمشكلين سلوكيا وذلك من خلال دراسة الحالة.

كما وأن البحث يهدف إلى الإجابة على التساؤلات الآتية:

- هل هناك بعض متغيرات في الأسرة كالوفاق بين الزوجين لها اثرها على سلوك الطفل في مرحلة ما قبل المدرسة؟
- هل يؤثر جنس الطفل على تكوين سلوكه المشكل؟
- هل يؤثر ترتيب الطفل الميلادي في الأسرة على تكوين سلوكه المشكل؟
- هل تتداخل هذه العوامل الثلاثة السابقة وتتفاعل بحيث تحدث اثرا على سلوك الطفل؟

ومن هذا المنطلق استنبطت الباحثة الفروض الآتية:

١ - العلاقات الاسرية السليمة (الوفاق بين الوالدين) مناخ مساعد لتنشئة اجتماعية سليمة.

٢ - العلاقات الأسرية المتصدعة وعدم الوفاق بين الزوجين مناخ مساعد لظهور السلوك المشكل للطفل فى مرحلة ما قبل المدرسة.

٣ - جنس الطفل وترتيبه الميلادي في الأسرة عاملان مساعدان للسلوك المشكل للطفل في مرحلة ما قبل المدرسة.

ومن أجل التحقق من صحة الفروض قامت الباحثة باجراء دراسة استطلاعية قبل البدء في الدراسة الأساسية نظرا لصغر سن العينة وما ترتب عليه من اختيار أدوات معينة أرادت الباحثة أن تتأكد من مناسبتها للسن والظروف المحيطة بالدراسة، كذلك حتى تتمكن من وضع بعض التحديدات اللازمة للدراسة.

وقد وضعت الباحثة بعض القواعد التي اتبعت في الدراسة الاستطلاعية.

أ ـ اسلوب الدراسة:

اعتمد أسلوب الدراسة على ملاحظة سلوك الطفل وأن يكون اختيار الباحثة للطفل بناء على رأي المشرفة على الطفل بأن سلوكه مشكل ثم ملاحظة هذا السلوك للتأكد من انحرافه وانه يستحق الاهتمام، ثم اخيرا المقابلة لأسرة الطفل ودراسة حالته.

ب ـ التحديدات التي روعيت في الدراسة:

١ ـ العينة تم تحديد سنها ما بين الخامسة والنصف إلى السادسة والنصف لأطفال من أسر متوسطة من حيث الدخل.

٢ ـ أن يكون الطفل بالحضانة فترة لا تقل عن ٦ شهور حتى لا يكون سلوكه المشكل لمجرد انضمامه الحديث للحضانة.

كذلك وضعت الباحثة محكات لاختيار أسرة الطفل فقد تم اختيار أسرة الطفل على أساس:

١ ـ تعاون أسرة الطفل مع الباحثة.

٢ ـ أن يكون بالأسرة طفلان على الأقل ولا يزيد عدد الأبناء عن أربعة.

٣ ـ ان تكون الأسر على تكوين عادي، زوج وزوجته وأولاده وتستبعد الأسر التي بها طلاق أو تعدد زوجات أو سفر احد الوالدين.

٤ ـ عدم شكوى أي من الوالدين بمرض عقلي أو نفسي أو أمراض مزمنة خطيرة.

٥ ـ ألا يكون قد حدث تغير في موطن الطفل والأسرة في خلال عامين.

جـ ـ تم تحديد الاختبارات والأدوات التي تستخدم في الدراسة وهي:

١ ـ مقياس السلوك التكيفي (التوافقي) ترجمة (فاروق صادق).
٢ ـ اختيار الاتجاهات العائلية لليديا جاكسون
٣ ـ اختبار رسم الرجل ـ جود انف هارس
٤ ـ دراسة الحالة
٥ ـ محك الوفاق بين الزوجين من اعداد الباحثة.
٦ ـ الملاحظة لسلوك الطفل

ولاجراء الدراسة الأساسية قامت الباحثة بالخطوات الآتية:

١ ـ ملاحظة الطفل وسلوكه في لعبه ونشاطه وأكله وتعامله مع رفاق الحضانة.

وقد حددت الباحثة بعض الاستجابات المعنية التي تبحث عنها وتلاحظها هي:
أ ـ العدوان والسلوك العدواني
ب ـ الانسحاب والسلوك الانسحابي

جـ ـ النشاط الزائد
د ـ عناد

٢ ـ ملاحظة علاقة الطفل بالمشرفة كبديل عن الأم.

٣ ـ قامت الباحثة بتطبيق اختبار الذكاء جود انف هارس على الأطفال لاستبعاد المتطرفين سواء المستوى الادنى أو المستوى الأعلى وذلك لتثبيت مستوى الذكاء لأطفال العينة.

٤ ـ تم إعطاء الطفل المشكل استمارة بيانات الطفل وخطاباً للأسرة للموافقة على مقابلة الطفل عدداً من المر ت ودراسة الطفل والأسرة.

٥ ـ قامت الباحثة بزيارة اسرة الطفل ودراسة حالة الطفل والعلاقات بين الزوجين.

٦ ـ تم تطبيق اختبار السلوك التكيفي مع الأم بالنسبة لطفل الحالة.

٧ ـ بعد اجراء الاختبارات على الطفل والانتهاء من دراسة الحالة جمعت النتائج بالنسبة لكل حالة وبالنسبة للحالات كمجموعة مشكلة ومجموعة غير مشكلة. كذلك درست اجابات كل طفل بالنسبة لاختبار الاتجاهات العائلية بالنسبة لمشاعر الطفل نحو الأسرة ولتصوره للعلاقات بين الوالدين والاتجاه نحز الأسرة ومفهوم الذات عند الطفل.

النتائج:

اختلفت المشكلات التي ظهرت وتنوعت أعراضها:ـ

١ ـ اعراض جسمية: كثرة الوقوع في المرض ـ كثرة الشكوى، التبول اللاإرادي.

٢ ـ أعراض سلوكية: ـ مشاكسة ـ عدوان ـ شجار ـ نشاط زائد ـ عناد ـ انسحاب وسلبية ـ رفض الطعام.

٣ ـ اعراض نفسية: انطواء ـ اعتماد على الغير.

١ ـ نتائج دراسة الحالات من خلال مفاهيم التحليل النفسي:

وفقا لمفاهيم التحليل النفسي نلاحظ أن السلوك المشكل للطفل في الحالات التي درست جاء نتيجة التصرف غير السليم في حل الصراع الأوديبي فنظرا للشقاق بين الوالدين كان الابن يتوحد بالاب ويستدمج سلوكه ولكن يقابل بفقدان حب الأم لعلاقتها المضطربة بزوجها. فهو لا يستطيع أن يكون مثل أبيه ولا يمكنه أن يكون مثل أمه. وإذا كان الأب قاسيا فان الطفل يتوحد معه دفاعا عن نفسه مع المعتدي ومن ثم يظهر لديه دفاعات عدوانية.

وإن كانت الأم أكثر قسوة يتوحد الطفل معها كنوع من التوحد مع المعتدي.

كذلك بعد دراسة الحالات اتضح أن الطفل قد يلجأ إلى بعض الحيل الدفاعية اللاشعورية التي يلجأ اليها الأنا ليتخلص من التوتر والقلق وهذه الدفاعات فاشلة ولا تؤدي إلى التوافق ولهذا

قد يلجأ الطفل للانسحاب من الموقف كحل أو إلى المرض وكثرة الشكوى أو إلى الانكار التام للموقف.

وقد وجدت الباحثة أيضا أن الشقاق بين الوالدين ظهر في كل حالات الاطفال المشكلين سلوكيا. وأن الأسر التي لم يعان أطفالها من مشاكل سلوكية بالتوافق بين الزوجين. ولم يظهر فروق بين المجموعتين فيما يتعلق بجنس الطفل وترتيبه، فقد ظهر الطفل الأول والأخير والثاني والذكر الوحيد في المجموعتين وبذلك يكون الفارق الوحيد بين المجموعتين هو نوع العلاقة بين الزوجين.

وجدير بالذكر أن الطفل الذي يقع في الترتيب الميلادي الثاني قد ظهر في الحالات المشكلة في أربع حالات من ست حالات مدروسة كما ظهر الطفل الأول في حالة واحدة والطفل الأخير في حالة ايضا وبالنسبة لجنس الطفل فقد ظهر الذكر في أربع حالات مشكلة من الست حالات المدروسة.

وقد خرجت الباحثة بخلاصة أن العلاقات الأسرية السليمة الخالية من المشاحنات والشقاق مناخ مساعد لتنشئة اجتماعية سليمة وأن العلاقات الأسرية المتصدعة وعدم الوفاق بين الزوجين مناخ مساعد للسلوك المشكل الطفل. وأن جنس الطفل وترتيبه قد يكونان عاملين مساعدين للسلوك المشكل للطفل إذا كان جو الأسرة مشحوناً بالشجار حيث يعوق هذا الشجار عملية التوحد السليمة مع الأب أو مع الوالد المخالف.

جائزة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
لافضل بحث متميز منشور في دورية كويتية محكمة

انطلاقا من اهداف مؤسسة الكويت للتقدم العلمي في تشجيع الباحثين بمختلف فروع المعرفة على نشر ابحاثهم في دوريات كويتية محكمة تصدر في الكويت تخصص المؤسسة سنويا جائزة في كل من الحقلين الآتيين :

١ ـ العلوم
٢ ـ الانسانيات

وتتألف الجائزة من مبلغ قدره الفا دينار كويتي (٢٠٠٠ د.ك) مع شهادة تقديرية تبين السمات المميزة للبحث الفائز وأهميته العلمية بصورة مختصرة. وتمنح الدورية الناشرة للبحث الفائز درع المؤسسة. كما تمنح الدورية التي تصدرها جهة غير حكومية مكافأة تشجيعية قدرها ثلاثة آلاف دينار كويتي (٣٠٠٠ د.ك)

يشترط في البحث الفائز :

أ ـ أن يكون منشورا خلال عام ١٩٨٧ في دورية كويتية محكمة.
ب ـ ان تكون لغته العربية أو الانجليزية
جـ ـ ان يكون مبتكرا وذا قيمة علمية رفيعة.
ولاتقبل الاعتراضات على قرارات المؤسسة بشأن منح الجوائز للفائزين.

سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية
تصدر عن
مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية

* سلسلة علمية اجتماعية متخصصة نصف سنوية تصدر في كانون الثاني / يناير وحزيران / يونيو من كل عام.
* تعنى بنشر البحوث والدراسات المتخصصة في المجالين العمالي والاجتماعي بالدول العربية الخليجية.
* تهتم بدراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية المعاصرة، وتعالج القضايا العمالية في المجتمع العربي الخليجي.
* صدر منها حتى الآن ستة اعداد هي :ـ

العدد (١) : «أوضاع مؤسسات الرعاية الاجتماعية ودورها في خدمة المجتمع العربي الخليجي».
العدد (٢) : «تشريعات العمل في الدول العربية الخليجية ـ دراسة مقارنة».
العدد (٣) : «رعاية الاحداث الجانحين بالدول العربية الخليجية».
العدد (٤) : «نحو استخدام أمثل للقوى العاملة الوطنية بالدول العربية الخليجية».
العدد (٥) : «دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي».
العدد (٦) : «حول واقع احصاءات القوى العاملة الوطنية ـ المفاهيم ـ الاجهزة ـ التطوير».

* تتوافر اعداد السلسلة في معظم المكتبات بالدول العربية الخليجية.

للمزيد من المعلومات يمكن مراسلة: رئيسة قسم التوثيق والمعلومات مكتب المتابعة
ص.ب ٢٦٣٠٣ المنامة ـ دولة البحرين.

الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية



منشورات الجمعية

١ ــ الآلات في حياتنا : كيف تعمل (موسوعة تقنية)

تتضمن الموسوعة أربعة مجلدات كتبت أصلا باللغة الالمانية في منتصف الستينات وترجمت إلى الانجليزية ولغات أخرى عديدة وقامت الجمعية بشراء حق ترجمتها من اللغة الانجليزية إلى العربية .

المجلد الأول ٣١٢ صفحة . الثمن ٦ د.ك. أو ٢٤ دولارا .

المجلد الثاني ٢٨١ صفحة . الثمن ٦ د.ك. أو ٢٤ دولارا .

وقد صدرا عام ١٩٨٥ ، ويجري العمل حاليا على اصدار المجلدين الثالث والرابع .

٢ ــ الطفولة العربية :

تقرير مفصل عن نشاطات الجمعية ومشاريعها العلمية والتربوية ويهدف إلى توثيق الصلة بين المعنيين بشؤونها واحتياجاتها في الوطن العربي ويتضمن أيضا إشارة إلى الكتب والاصدارات، الحديثة والأنشطة الدولية والاقليمية الخاصة بالطفولة .

بدأ صدور التقرير في يناير ١٩٨٤ ويوزع مجانا على قائمة مختارة للجهات والشخصيات المهتمة بالطفولة .

٣ ــ السنوات الثلاث الأولى للحياة :

صدر هذا الكتاب أصلا باللغة الانجليزية وقامت الجمعية بشراء حق ترجمته إلى العربية من مؤلفه (بيرتون ل. وايت) لأهمية هذا العمل العلمي الذي يركز على السنوات الثلاث الأولى في حياة الطفل وكيفية رعايته خلالها ودور الأسرة في ذلك . صدر عام ١٩٨٥ (١٧٠ صفحة . الثمن ٢ د.ك. أو ٨ دولارات) .

٤ ــ مشروع رعاية الأطفال المتفوقين في الكويت :

الدراسة الأولى ضمن سلسلة الدراسات العلمية الموسمية المتخصصة والتي ترعاها الجمعية ضمن مشروع بدأ في أيلول ١٩٨٤ باسم مبارك العبدالله المبارك الصباح ومدته خمس سنوات .

وتركز هذه الدراسة على أهم الأساليب لرعاية المتفوقين من أجل تحقيق أفضل النتائج الايجابية للمجتمع الكويتي ولأنفسهم .
(٢٨ صفحة . الثمن ٥٠٠/ د.ك .) .

٥ ـ **واقع الطفل الكويتي فيما قبل المدرسة الابتدائية :**
الاصدار الثاني ضمن سلسلة الدراسات الموسمية وتركز على التعرف على وضع الطفل الكويتي فيما قبل المدرسة الابتدائية نظرا لأهمية هذه المرحلة في حياة الطفل .
(٤٧ صفحة . الثمن ٥٠٠/د.ك .) .

٦ ـ **الطفولة في مجتمع عربي متغير :**
وهو الكتاب السنوي الأول للجمعية ويتضمن مجموعة الندوات العلمية المتخصصة التي أقامتها الجمعية في موسمها الثقافي الأول ١٩٨٣/١٩٨٤ وملخصا للحوار والمناقشات والتعقيبات التي تلت تلك الندوات التي دارت حول ستة مواضيع رئيسية هي : الطفولة والتنشئة في علم النفس الاجتماعي ، شخصية الفرد والتنشئة العائلية ، الطفل العربي المعاصر ومشكلة الاغتراب الثقافي ، طفل المرأة العاملة ، التلفزيزن والأطفال ، ورجولة الصغار أم طفولة الكبار . صدر عام ١٩٨٤ .
(٢٠٠ صفحة . الثمن ٣ د.ك. أو ١٢ دولارا) .

٧ ـ **الطفولة العربية ومعضلات المجتمع البطركي :**
وهو الكتاب السنوي الثاني ويتضمن مجموعة الندوات العلمية المتخصصة التي أقامتها الجمعية في موسمها الثقافي الثاني ١٩٨٥/٨٤ ومن أهم مواضيع هذا الكتاب : الطفل العربي ومعضلات المجتمع البطركي ، الطفل العربي حاضره ومستقبله ، الأساليب المعرفية عند الأطفال ، الأطفال المتفوقون وتربيتهم ، لعب الأطفال بين التعليم ومضيعة الوقت ، وسوء معاملة الأطفال . صدر عام ١٩٨٥ ،
(١٩٢ صفحة ، الثمن ٣ د.ك. أو ١٢ دولارا) .

٨ ـ **توجيه الطفل المتفوق عقليا :**
مرجع علمي للآباء والأمهات والمربين تمت ترجمته عن اللغة الانجليزية ويعتبر هذا المرجع دليلا ومرشداً لكيفية معالجة المشكلات التي تعترض المربين أثناء تعاملهم مع الأطفال المتفوقين بدءاً من اكتشافهم وطرق رعايتهم . صدر عام ١٩٨٥ .
(٢٠٠ صفحة . الثمن ٢ د.ك. أو ٨ دولارات) .



مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

تصدر عن جامعة الكويت

صدر العدد الاول في يناير ١٩٧٥
تصل اعدادها الى ايدي نحو ٢٠٠،٠٠٠ قاريء

يحتوي كل عدد على حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير تشتمل على:ـ

- مجموعة من البحوث تعالج الشئون المختلفة للمنطقة بأقلام عدد من كبار الكتاب المتخصصين في هذه الشئون.
- عدد من المراجعات لطائفة من اهم الكتب التي تبحث في المناحي المختلفة للمنطقة.
- ابواب ثابتة: تقارير وثائق ـ يوميات ـ ببيلوجرافيا.
- ملخصات للبحوث باللغة الانجليزية.

منشورات المجلة

اضطلعت المجلة باصدار عدد من سلاسل الكتب هي:ـ

اولا: سلسلة المنشورات، وقد صدر منها حتى الان سبعة عشر منشورا احدثها:

- الاتجاهات الحديثة في محاسبة النفط والغاز، د. صادق البسام
- الصحافة اليمنية قبل ثورة ١٩٦٢، علوي عبدالله طاهر

ثانياً: سلسلة الاصدارات الخاصة، وصدر منها حتى الآن خمسة عشر إصداراً، من احدثها:

- المرأة في النصوص والآثار، د. عبد العزيز صالح
- رأي المتدربين والمدربين في برامج تدريب المعلمين التي عقدتها وزارة التربية عام ٨٣/٨٤ بدولة الكويت، د. عبدالرحمن الاحمد

ثالثا: سلسلة كتب الوثائق، وقد صدر منها كتب الوثائق للاعوام: ٧٥ ـ ٧٦ ـ ٧٧ ـ ٧٨ ـ ٧٩ ـ ٨٠.

الاشتراكات

ثمن العدد: ٤٠٠ كويتي او ما يعادلها في الخارج.
الاشتراك للافراد: سنويا ديناران كويتيان او ١٥ دولارا امريكيا في الخارج (بالبريد الجوي)
الاشتراك للمؤسسات والدوائر الرسمية: سنويا ١٢ دينارا كويتيا او ٤٠ دولارا امريكيا في الخارج (بالبريد الجوي).

العنوان: جامعة الكويت ـ كلية الآداب ـ الشويخ ـ دولة الكويت
ص.ب: ١٧٠٧٣ ـ الخالدية ـ الكويت 72451
الهاتف: ٨١٦٨٠٧ ـ ٨١٦٧٩٩ ـ ٨١٦٨٢٤
جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

المجلة العربية للعلوم الانسانية

فصلية : محكّمة
تصدر عن جامعة الكويت

رئيس التحرير

د . عبد الله أحمد المهنا

المقر : كلية الآداب ـ مبنى قسم اللغة الإنجليزية
الشويخ ـ هاتف ٨١٧٦٨٩ ـ ٨١٥٤٥٣

المراسلات توجه إلى رئيس التحرير :

ص . ب ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي 13126 الكويت

● تلبي رغبة الاكاديميين والمثقفين من خلال نشرها للبحوث الأصيلة في شتى فروع العلوم الإنسانية باللغتين العربية والإنجليزية ، إضافة الى الأبواب الأخرى ، المناقشات ، مراجعات الكتب ، التقارير .

● تحرص على حضور دائم في شتى المراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والخارج ، من خلال المشاركة الفعّالة للأساتذة المختصين في تلك المراكز والجامعات .

● صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١ .

● تصل الى أيدي ما يزيد على عشرة آلاف قارىء .

الاشتراكات

* في الكويت : ٣ دنانير للأفراد خصم ٥٠٪ للطلاب ، ١٤ ديناراً للمؤسسات .
* في البلاد العربية : ٤٫٥ دينار كويتي للأفراد ، ١٦ دينارا للمؤسسات .
* في الدول الأجنبية : ٢٠ دولاراً للأفراد ، ٦٠ دولاراً للمؤسسات .

ترفق قيمة الاشتراك مع قسيمة الاشتراك الموجودة داخل العدد .



المجلة التربوية

تصدر عن كلية التربية - جامعة الكويت

فصلية ، تخصصية ، محكّمة

رئيس التحرير

د. عبدالرحمن الأحمد

تنشر البحوث التربوية ، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة ومحاضر الندوات التربوية ، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

★ تقبل البحوث باللغتين العربية والانجليزية .
★ تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الاقطار .
★ تطلب قواعد النشر من رئيس التحرير .
★ تقدم مكافأة رمزية للناشرين بها .

الاشتراكات :

للأفراد في الكويت : ٢ د.ك وللطلاب ١ د.ك
للأفراد في الوطن العربي . ٥ر٢ د.ك وللطلاب ٥ر١ د.ك
للأفراد في الدول الأخرى : ١٥ دولارا أمريكيا بالبريد الجوي
للهيئات والمؤسسات : ١٢ د.ك وفي الخارج ٤٥ دولارا أمريكيا

توجه جميع المراسلات إلى :

رئيس التحرير - المجلة التربوية - ص.ب ١٣٢٨١ كيفان - الكويت



تصدر عن كلية الآداب - جامعة الكويت

رئيس هيئة التحرير

د. عبد المحسن مدعج المدعج

دورية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكلية الآداب

- تقبل الابحاث باللغتين العربية والانجليزية شرط أن لا يقل حجم البحث عن (٤٠) صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليات على اعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب فقط بل لغيرهم من المعاهد والجامعات الاخرى.
- يرفق بكل بحث ملخصا له باللغة العربية وآخر بالانجليزية لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة.
- يمنح المؤلف (٣٠) نسخة مجانا.

الاشتراكات:

	داخل الكويت	خارج الكويت
للأفراد:	٤ د.ك - للاساتذة والطلاب: ٢ د.ك	٣٢ دولاراً أمريكياً - ١٦ دولاراً امريكياً
للمؤسسات:	١٦ د.ك	٦٤ دولاراً أمريكياً.

ثمن الرسالة: للأفراد: ٥٠٠ فلس — للأساتذة والطلاب: ٢٥٠ فلس

ثمن المجلد السنوي: للأفراد: ٦ د.ك — للاساتذة والطلاب: ٣ د.ك

توجه المراسلات الى: رئيس هيئة تحرير حوليات كلية الآداب

ص.ب ١٧٣٧٠ - الخالدية

الكويت - 72454

مجلة العلوم
الترجمة العربية لمجلة ساينتفيك أمريكان
تصدر شهرياً في الكويت

هاتف 2425898 - 2428186
ص.ب : 20856 الصفاة ،
13069 — الكويت
تلكس : 44160 كيفاس

قسيمة اشتراك

الاسم : ________________
العنوان : ________________
____
____

* يرجى اعتماد اشتراكي في مجلة العلوم لمدة : ☐ سنة ☐ سنتين
* مرفق ☐ شيك ☐ حوالة، بمبلغ*

- ان سعر الاشتراك يتضمن اجور ارسال الاعداد بالبريد الجوي.
- الاشتراك السنوي يشمل 12 عددا.
- سوف ترسل اعداد المجلة الى العنوان أعلاه ، ويرجى اشعارنا قبل شهر من تغييره.
- ادارة المجلة غير مسؤولة عن عدم وصول عدد من أعدادها أو تأخره، مالم يطلب صاحبها ارسالها بالبريد المسجل ويلتزم بتحمل فرق أجرة البريد.

☐ رجاء الاشعار بالاستلام و / أو ☐ ارسال الفاتورة.

التوقيع

عند تغيير العنوان أعلاه ، يرجى ملء النموذج أدناه وإرساله الينا بالسرعة الكلية.

الاسم : ________________
العنوان : ________________
____
____

(*) الاشتراك الحالي لمدة سنة هو 10 دنانير كويتية أو 40 دولاراً أمريكيا.

New Themes of Israeli Propaganda in the United States

Mohamad A. Rabie

Since the establishment of the Zionist movement some 90 years ago, its propaganda machine has sought to legitimize the Zionist claim to a Jewish homeland in Palestine. In an attempt to create a receptive world audience it tended to emphasize the positive aspects of Jewish life, experience and religion, and the contribution they have made to Western culture. It also began to expose what were thought to be the negative aspects of Arab life and the Islamic religion and culture. While many themes were employed, the claim that Jews had a religious, historical and legal right to live in Palestine and that Israel is the only Western-orientated democracy in the Middle East were the main themes articulated by the Israeli propaganda and echoed in the Western media.

However, the Israeli occupation of the West Bank, Gaza, the Golan Heights and Sinai in 1967 exposed many of Israel's false allegations and demonstrated its ability to act as an occupying military power. Propaganda themes, as a result, have had to be modified in order to meet the changing demands and needs of a new era in the history of the Jewish state. Among the new themes are those that claim that the Jewish population of Palestine has never been interrupted throughout history and that Jews have always maintained their prominence there. Because the Jewish state has become very dependent on American military and economic aid for survival, its propaganda machine has begun to claim that Israel is the only dependable American ally in the Middle East. Books, pamphlets and newsletters are being regularly published to convince Americans that aid to Israel is an investment in their future. Western economic and strategic interests in the Middle East in general, and in the Gulf in particular, it claims, can only be protected and enhanced through the maintenance of a strong Israel.

Learning Difficulties of Elementary Students from the Viewpoint of Special Education

Farouq F. Elrousan

The field of learning disabilities is now considered to be one of the most important areas in special education, yet few research studies on its theory and application have been conducted in the Arab World.

The purpose of this paper is to highlight the problem of learning difficulties as experienced by children at the elementary level, in order to stimulate research on this topic and propose suitable solutions. The problem is a serious one, as it has been estimated that at least 3% of elementary pupils face some kind of learning difficulty.

Learning disabilities can be categorized as:

a) perceptual disorders, such as an inability to discriminate between alphabetical letters, or numbers, and a corresponding difficulty with writing.

b) conceptual disorders

c) hyperactivity

d) neurological signs

e) dyslexia and dysgraphia

f) language delay and deficiency

A theoretical framework of the problem of learning disabilities faced by elementary students is presented from the viewpoint of special education, including its definition, prevalence, aspects, causes, assessment and evaluation, and remedical teaching programmes.

Mutual Funds:
Development and Management

Hessa Al-Bahar

Mutual Funds (closed-ended) were first introduced in Britain as long ago as 1930. The concept was improved in the U.S.A with the development of "open-ended" mutual funds.

Mutual Funds are directed particularly at the investor with small sums at his disposal. This is because they enable investors to spread their risks by purchasing an interest in a portfolio of securities.

Mutual Funds issue units that represent holdings of shares. They are run by managers who are obliged to sell and buy back units freely at prices related to the current value of underlying securities. If sales exceed repurchases the portfolio expands, hence the name "open-ended".

The original idea of mutual funds was to encourage small investors to amagamate their money, but now some countries such as India, Singapore and Hong Kong use them to solve their monetary problems.

The Effect of Question Design and Non-monetary Incentives on the Rate and Quality of Response to the Mail Survey : An Experimental Study.

El-Sayed A. Nagy

The theory of the mail survey is incomplete, and researchers are still attempting to increase the validity of this method of collecting data. The objective of this research is to increase the effectiveness of the mailed questionnaire at a lower cost.

The research investigates the influence of two important factors which have not been previously studied, namely the rate and quality of response of the mailed survey. The results reveal that fixed alternative questions together with a promise of advice produce high rate of response, compared with open-ended or a mixture of open-ended and fixed alternative questions. It also shows that the quality of response is not affected by the type of questions or the incentive.

University Students' Values: A Cross-Cultural Study

Hassan Eissa **Masry A. Hannourah**

This research attempts to discover the prevailing values among university students. Human values occupy a central position in one's personality and cognitive system. In this study values are defined as preferable judgement acts. They represent a frame of reference which controls the behaviour of the person, both in his personal and public life. A distinction is made between values, on one hand, and attitudes, interests, personality traits and other types of behaviour on the other.

The study is based on the value analysis of student autobiographies. Value classification was performed using the techniques of White (1947), Kazem (1962) and Rokeach (1973). The sample for this study consisted of 70 students from Kuwait University (Kuwait) and 70 students from El-Minia University (Egypt). The two groups came from the upper middle class and the difference between their socio-economic levels was insignificant. The age range for the two samples varied from 19 to 22 years.

The results reveal significant differences between the means of each value for the two groups. By using factor analysis, it is also possible to show a socio-cultural classification of values. A Bedhouin factor is discovered for the Kuwaiti group and a rural factor for the Egyptian group.

Sociology of Development in the Arab World

H. Ibrahim Ali

This study begins with a historical survey, tracing the introduction of the subject of development in sociological studies during the last two decades. Special reference is made to the pioneering writings and their influence on the field. The sociology of development in Arab countries is then analytically presented, concentrating on the impact of socioeconomic changes of these decades on development literature.

The second part of the study is concerned with contemporary writings and the introduction of new ideas in the field. The study criticizes the avoidance of certain concepts, such as imperialism and class relations, in most of the current writings on development. It is concluded that the sociology of development should be a militant sociology that defends the interests of the Arab people and their right to achieve independent development, democracy and unity.

The Structural Analysis of Domestic Input-Output Ratios of the Kuwaiti Economy

Jafar Abbass Haji

The main purpose of this study of structural analysis of domestic input-output ratios of the Kuwaiti economy for the years 1970/1, 1972/3 and 1975/6 was to choose the scenario from a set of input-output tables that best elaborated the importance and weight of marginal distribution ratios among 24 sectors. A model based on an input-output technique was chosen, after adjusting the Kuwaiti data so as to fit the purpose of the model.

The general conclusions were as follows:

– The most accurate and best scenario, i.e. the one that illustrates the importance and weight of marginal distribution ratios in the economy, was the domestic input-output table with a separate division for indirect taxes.

– During the period of the study, the production sectors continuously ranked at the top of the table, while service sectors remained at the bottom.

Psychological Attitudes of Some Age Groups in Kuwait towards Aging : A Study Using Kuwaiti Popular Proverbs

Talaat Mansour

Old age, as a significant biological state in the human life cycle, has been studied extensively, particularly in the last decade. However, research findings on this topic seem thus far to be contradictory and even controversial.

The aim of the present study is to explore the psychological attitudes of different age groups in Kuwait (youth, and early, middle and late adulthood) toward aging, identifying the cultural orientation of society as playing a dominant role in the aging process. The research is based on Kuwaiti popular proverbs, as these reflect to a great extent this cultural orientation.

The research concludes that people in Kuwait experience aging in general as a healthy and productive stage of life, as expressed in the positive attitudes of the four age groups towards the aging phenomenon.

An Attempt to Establish Islamic Logical Models for Social Research

Khairallah Assar

This paper is concerned with two main theses. Firstly, an attempt is made to link the Islamic faith with principles of scientific research in the social sciences. Starting from the nature of the Arabic language, the so-called "derivative method" of thought and nature is explored. Four postulates, or fields, within which Islamic thought can operate are discussed, as well as the derivative relationships that link them together.

Secondly, the implications of a number of statements from the Koran are discussed in the light of the derivative method. Here a few methodological concepts are proposed to help draw a picture of the main sociological issues that face the making of Islamic sociology.

ABSTRACTS

The Crisis of Socialist Transformation in Egypt

Iliya Harik

This study deals with the development strategy of Egypt since the Revolution of 1952. The conclusion from the study shows that socialism failed to solve Egypt's critical development problems and left a weighty legacy which in effect makes the present situation more complicated and harder to surmount. The explanation which is offered here for this failure is that political considerations pertaining to the ideological predilection of the leaders of Egypt and to power concerns led to the pursuit of a counter-productive development strategy and wrong priorities. In addition, the subjection of the management of the economy to political intervention and the precedence given to the politically expedient have all contributed to a very poor development record of the Egyptian Revolution. At present, the problem has become extremely complicated and intractable politically as well as economically. Moreover, the political will among Nasser's successors to lead the country out of its economic predicament is very weak. The open-door policy of Sadat which is often referred to as a new strategy and a new start is nothing but a moderate shift in emphasis toward foreign investment and the relaxation of the import substitution policies. It has not created the necessary measures to make it possible to re-orient the Egyptian economy toward growth and export oriented strategy. It constitutes half measures which in certain instances is more detrimental to development.

The study traces the record of economic change in Egypt since the fifties in detail and underlines the ill-effects of the import substitution strategy. It concludes by making some remarks regarding the measures necessary to move out of the chronic predicament of Egypt's economic development.

The Arab Journal of the Social Sciences

An academic biannual publishing research papers in various fields of the social sciences

The Arab Journal of the Social Sciences, published twice a year by Kuwait University, is a pioneer journal whose basic aims are the publication of original papers relating to all aspects of Arab society and the promotion of interdisciplinary research which, it is hoped, will develop interest in the Arab World from the perspective of the social sciences. The journal will have book reviews and reports of ongoing research.

Editorial enquiries and material for publication should be sent to:
The Arab Journal of the Social Sciences, Kuwait University
P.O. Box 5486 Safat,
Kuwait 13055

Published for Kuwait University by KPI, London
Issue No. 1 was published April 1986
Issue No. 2 was published Oct. 1986

Contents

Vol. 15 No. 1 Spring 1987

REPORTS & CONFERENCES:

DISSERTATION ABSTRACTS:

ABSTRACTS

Contents

Vol. 15 No. 1 Spring 1987

BOOK REVIEWS:

Contents

Vol. 15 No. 1 Spring 1987

Sale price in Kuwait and the Arab World KD.(1.000) or equivalent.

* Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.

Subscriptions:

* For individuals - KD. 4.000 per year in Kuwait, KD.5.000 or equivalent in the Arab World (Air Mail): U.S $15 for all other countries (Air Mail).
* For public and private institutions - U.S. $ (65) (Air Mail).

* Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS
Published by KUWAIT UNIVERSITY

An academic quarterly publishes research papers in the various fields of the social sciences.

Vol. 15 - No. 1 - Spring 1987

Address all correspondence to the Editor
Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Box 5486 - Safat 13055, Tel. 2549421
TELEX 22616 KUNIVER, KUWAIT

مطابع القبس التجارية

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published by KUWAIT UNIVERSITY

Vol. 15 No. 1 Spring 1987